

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة  
1987 - 1988



مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة









# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار، الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ٨٥٦٦٣٠

مطبعة عقل  
٣٠ شارع المطار - حي مصر  
٩٤٥٠٨١  
رقم الايداع ٨٦/٧١٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالهامرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديدين من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد

### الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا

منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦

وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

محمد الفكهاني



موضوعات

الجزء الرابع عشر:

دموى (ج)

الفصل الأول - الدموى بصفة عامة

---

(ج) راجع الجزء الخامس عشر بلى موضوعات دموى .





## منهج ترتيب جداول الموسوعة

بهيئت في هذه الموسوعة البلدية القانونية التي قررتها بكل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم المراسم مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسيتها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المحكمة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدي من هذا الترتيب المنطقي بدىء بـ قيود الاميكان بـ برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تفريق بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجب بينها تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكي بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك لمساعدة الباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالتجسير السليم الى العلم بما ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض سواء من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة  
ارسأها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه  
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى  
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث  
الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب  
المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وأن  
كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متفكرا التوصل اليها لتتقدم المهنة  
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى  
الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية  
الحديثة ويعين على التفتاى فى الجهد من أجل خدمة عامة تثقل فى اعلام  
الكافة بما ارسأ مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية  
العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة  
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا  
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية  
العمومية أو من قسم الراى مجتمعا بشأنه ، وأن تندر الإشارة الى رقم الملف  
فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى  
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى  
بين هذين البياتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة  
أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

### ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧  
لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ )

ويتصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى  
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويتصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى  
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية  
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذى يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب  
الحكم أو الفتوى المطلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بكثر من  
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .  
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما بمسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ  
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه  
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختم الموسوعة  
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بالكثير من  
موضوع ، ناذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاحظة إلا أنه وجب  
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من  
تقريب أو بعيد .

والله ولى التسوييق

حسن الفكاهى ، نعم عليه



## دعوى (٥)

الفصل الأول : الدعوى بصفة عامة

الفرع الأول : قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى

الفرع الثاني : صحيفة الدعوى

أولا : الأيداع

ثانيا : الاعلان

الفرع الثالث : المصلحة

الفرع الرابع : الصفة

الفرع الخامس : تكيف الدعوى

الفرع السادس : طلب في الدعوى

أولا : الطلبات الأصلية والطلبات الاحتياطية

ثانيا : الطلبات المعارضة

ثالثا : الطلبات المعدلة

الفرع السابع : دفع في الدعوى

أولا : احكام عامة

ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص

ثالثا : الدفع بعدم القبول

رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

خامسا : الدفع بالتقادم المسقط

سادسا : الدفع بالتزوير

سابعاً : الدفع بعدم دستورية القانون

(\*) راجع الجزء الخامس عشر بقية موضوع دعوى .

الفرع الثامن : التدخل في الدعوى

اولا : احكام عامة

١ — مناط التدخل

ب — اجراءات التدخل

ثانيا : التدخل الانضمامي

ثالثا : التدخل الاختصاصي

الفرع التاسع : حق الدفاع

اولا : محو العبارات الجارحة

ثانيا : رد القضية

الفرع العاشر : عوارض سحر الدعوى

اولا : انقطاع سحر الخصومة

ثانيا : وقف الدعوى

ثالثا : ترك الخصومة

رابعا : انتهاء الخصومة

خامسا : الصلح في الدعوى

الفرع الحادي عشر : هيئة مفوض الدولة ، ودورها في

الدعوى الادارية

الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة

اولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة

لتقادم الحق المدعى به

ثانيا : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم

السابقة على تاريخ العمل بالقاتون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠

ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية

الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى

اولا : حجز الدعوى للحكم

ثانيا : تبليج الحكم

ثالثا : المتطوق

رابعا : تسبيب الحكم

خامسا : تفسير الحكم

سادسا : تصحيح الاخطاء المادية

سلبا : اغفال الحكم ببعض الطلبات

ثامنا : حجية الاحكام

المبحث الاول : شروط حجية الامر المقضى به

ا. — بصفة عامة

ب — وحدة الخصوم

ج — وحدة المحل

د — وحدة السبب

المبحث الثانى : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم

الى المنازعة فى الحق الذى فصل فيه الحكم

المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق المتطوق والاسباب المرتبطة

ارتباطا وثيقا بالمتطوق

المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد الى الخصوم والى خلفهم العام وخلفهم

الخاص

المبحث الخامس : حجية الامر المقضى الذى تمتنع به الاحكام الاتارية حجية

نسبية فيما عدا احكام الافاء

المبحث السادس : التفرقة بين اثر الحكم كدابة لتقوية الحقوق المحكوم

وقوة الامر المقضى

تاسعا : تنفيذ الحكم

عاشرا : ضياع الحكم

حادي عشر : التنازل عن الحكم

ثاني عشر : حكم تمهيدى بنصب خبير

ثالث عشر : الحكم بعدم الإختصاص والاحالة

رابع عشر : بطلان الحكم

### المبحث الأول : حالات بطلان الأحكام

أ — اغفال الإعلان

ب — عدم ايداع تقرير القوض

ت — صدور الحكم في جلسة سرية

ث — الزام خصم لم يكن ممثلا في العموى

ج — خلو الحكم من المصطلح او قصورها او فاقضها وتهافتها او

تناقضها مع المطلق

د — التناقض بين سوية الطام وضعفته الأصلية

هـ — الاحالة في تسبب حكم على حكم آخر

ك — عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية

ل — عدم توقيع أعضاء الهيئة

م — زيادة من اشتركوا في اصدار الحكم عن العدد المقرر قانونا

ن — الاشتراك في المداولة واصدار الحكم دون سماع المرافعة

هـ — عدم صلاحية احد الأعضاء

### باب خمسة : التضييع

أ — الأخطاء المادية

ب — التضييع في الخطأ غير الخلل في بيانك الخصوم

ت — ضوابط تسبب الأحكام



ث — ورود المطوق في ورقة مستقلة

ج — الاحالة بقرار

د — في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة اسباب الحكم في

احدهما باسباب الحكم في الأخرى

ر — توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم

ق — عدم الإخطار ثم الحضور

ك — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى  
الشان

ل — ثبوت صلاحية القاضى لتنظر الدعوى

م — ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كبفوض

ن — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد بكتاب  
الجلسة

الفرع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى

الفرع الخامس عشر : مصروفات الدعوى

الفرع السادس عشر : رسوم الدعوى



## الفصل الأول الدعوى بصفة عامة

### الفرع الأول

#### قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى الإدارية .

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة — أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة — امتناع تطبيق أحكام المرافعات إذا تعارضت نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

إن المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة — أذ نصت على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — قد جعلت الأصل هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، والاستثناء هو تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص من القانون المشار إليه . وغنى عن البيان أن أحكام قانون المرافعات لا تطبق في المنازعات الإدارية ، إذا كانت هذه الأحكام تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة . سواء في الإجراءات أو في أصول النظام القضائي بمجلس الدولة .

## قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

قواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات — سريانها أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس ولوضاعه الخاصة .

ملخص الحكم :

أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس ولوضاعه الخاصة به .

( طعن رقم ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٦ )

## قاعدة رقم ( ٣ )

المبدأ :

تطبيق الإجراءات المتضمنة عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، ثم أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي بمجلس الدولة — امتناع التمييز بين أحكام المرافعات المدنية والإجراءات في القضاء الإداري — أساس ذلك : هو وجود الفارق بين إجراءات القضاء بين المدني والإداري ، أما من الناحية ، أو من اختلاف كل منهما اختلافاً مبرراً أساساً إلى تغيير نشاط المحاكم أو إلى التباين في طبيعة الروابط التي تنشأ فيما بين الأفراد القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص —

تفصيل في ضوء طبيعة الممارسة الإدارية وما يرتبط على هذه الطبيعة

من اثر .

### ملخص الحكم :

تتضمن المادة ٢ من قانون إصدار قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بأن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيما لزم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون جديد بالاجراءات الخالية بالتقسيم القضائي » فاد ذلك ان هذه المادة جعلت الاصل هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، على ان تطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في القانون المشار اليه .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة قد ائرد فصلا خاصا للاجراءات ورد فيه تحت عنوان موحد ما قدره لازما لسر للديعوى الادارية مراعية فيما تقرر من احكام في هذا الشأن للتبسيط والسرعة في الاجراءات ومنع التعميد والاطالة والبعد بالمنازعات الادارية عن لدد الخصومة للسيردية وتهيئة الوسائل لتخصيص القضايا تحجيصا دقيقا ولتأصيل الاجكام تأصيلا يربط بين شتاتها ربطا محكما بعيدا من التناقض والتعارض بتجهل نحو الثبات والاستقرار مكنيا مع يقتضى الخصائص المميزة لمنازعات القانون الادارى مستهديا بالتباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيما بين الادارة والافراد في مجالات القانون العلم وتلك التى تنشأ فيما بين الافراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث انه امعانا من المشرع في تقدير هذه الخصائص المميزة قد استشير ضرورة التشريع بما تستلزمه الروابط الادارية من وضع قانون يتكامل للاجراءات التى تسبق مع تنظيم القضاء الادارى وهو ما نبه اليه في ختلم المبادء ٣ سالفه الذكر فيما يقتضى به من الاجالة على قواعد المرافعات في شأن ما لم يرد فيه نص خاص وذلك فقط بصفة مؤقتة الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخالية بالتقسيم القضائي لمجلس الدولة .

ومن حيث ان القضاء الادارى يتميز بأنه ليس مجرد قضاء طبيعى كالقضاء الدنى بل هو فى الاغلب والاهم قضاء انشائى يتتبع الحصول

١٠- المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها للامراسم العامة وبين الأفراد وهى روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . فمن ثم تكون للقضاء الإدارى نظرياته التى يستقل بها فى هذا الشأن فترس قواعده القانون الإدارى باعتباره نظاما قانونيا متكاملًا مثلا يأخذ من أحكام القانون الخاص الا لضرورة وبقدر وحيث لا يكون فى القاعدة المستوردة أى افتتلت على كيان القانون الإدارى أو استقلاله - وبالمثل يمسر القضاء الإدارى على هذا المتهاج فى مجال الاجراءات اللازمة لسيير الدعوى والطعن فى الاحكام فيؤكد امتناع القياس بين أحكام المرافعات والاجراءات القضاء المدنى ، اما من النص وأما من اختلاف طبيعة كل منها اختلافًا مرده أساسا الى تباين نشاط المحاكم أو الى التباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيها بين الإدارة والأفراد فى مجالات القانون العام ، وطلك التى تنشأ فيها بين الأفراد فى مجالات القانون الخاص .

ومن حيث أنه اذا كان أمر الخلاف الذى يرجع بسببه الى نصوص التشريع لا يثير جدلا ، فإن الخلاف الذى مرده الى اختلاف نشاط المحاكم والى تباين روابط القانون العام وروابط القانون الخاص وان تمثلت فى خصومة شخصية بين أفراد عادين تتصارع حقوقهم الذاتية فان روابط القانون العام انما تمثل على خلاف ذلك فى نوع الخصومة العينية أو الموضوعية مردها الى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون متجردة من لدد الخصومة الشخصية التى تهين على منازعت القانون الخاص ، ونتيجة لذلك استقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيتها وتبنيتها للفصل فيها ، ثم هى أخرا تتصل باستقرار حكم القانون فى علاقات الأفراد مع الهيئات العامة مما يلزم تأكيداً للمصالح العام تيسر أمرها على قوى الشأن .

ومن حيث أن المشرع قد ردد هذه الاعتبارات فيها استهدفه بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من محاولة رعاية الخصائص المميزة للمنازعات الادارية سيما تقتضيه من تنظيم خلس لقواعد الاجراءات سداها التبسيط ولحقتها منع التعقيد أو الإطالة . فالدعوى وهى ليست محل حق للخصوم ، وانما يملكها القاضى كما سلف البيان فهو الذى يسيرها ويوجهها ويطلب ما يراه لازما لتحضيرها واستيفائها وتبنيتها للفصل وقد ناط المشرع هيئة مفوض للدولة بأغراض شتى منها تجريد المنازعات الادارية من لدد الخصومات

الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا يبغي إلا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء ومنها -معاونة القضاء الإداري من ناحيتين ، إحداهما أن ترفع عن القضاء الإداريين عبء تحضير القضايا وتهنيئتها للمرافعة حتى يتفرغوا للفصل ، والأخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصاً يضيء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من حقائقها برأى تتمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده .

ومن حيث أن المشرع قد أكد بهذا الاتجاه أن المنازعة الإدارية ليست ملكاً لذوى الشأن فيها بقدر ما هي ملك للمحكمة ، وهيئة المفوضين جزء منها تجرى في سبيل إنهائها على مقتضى سلطات لا يعترف بها — بحسب الأصل العام لقضاء المحاكم العادية في خصوص روابط القانون الخاص فالمنازعة الإدارية أمانة في يد القاضي يشرف عليها وعلى سيرها وتحضرها باعتبارها خصوصية عينية تهدف إلى إنزال قاعدة الشريعة على تصرفات الهيئات العامة .

( طعن ١٠٦٢ لسنة ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### المبدأ :

الأصل في المنازعة الإدارية وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة — لا سبيل إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات إلا فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة بشرط ألا تتعارض مع أحكامه نصاً أو روحاً — مثال بالنسبة إلى استبعاد النظام الإجرائي المتبع في حالة غياب الخصوم أمام المحاكم المدنية من النظام القضائي بمجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

أن الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا

تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة فلذا يجب تعارضيت هذع الإحكام نسا لو روحا مع لإحكام هذذا للقانون يسواء فيه الإجراءات أو في حصول للنظام القضائى ففها لا تطبق كما وإن التنظيم القضائى في تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاه ادلى اذ ان نظام إجراءات التقاضى ليلك يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشئان أن يقدموا مذكراتهم كتلة مع مستنداتهم — كما جعل تحضير الدعوى وتبنيها للفصل منوطا بهيئة مفوضى الدولة التى الزمها بليداغ تقرير يحدد فيه ويقتع للدعوى والمسجل القانونية التى يثيرها للنزاع .

وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغى التنويه بأن النظام القضائى لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الإجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز أعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر كما يقول فقهاء قانون المرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذى يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام القضائى الادارى يعتبر في المقام الاول بتحضير الدعوى وتبنيها للفصل فيها بإجراءات الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء .

( يلين ١٩٠١ لسنة ٦ في جلبية ١٩٦٤/٤/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### المادة :

نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة في المرافعات — تعارضه اساسا مع النظام الاجرائى المنصوص عليه في قانون تنظيم مجلس الدولة من حيث كيفية رفع الدعوى او تبادل الدفاع التجريدي من ذوي الشأن لى أداء هيئة مفوضى الدولة وظيفتها .



### ملخص الحكم :

أن النظام الاجرائى لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة يتعارض أساساً مع النظام الاجرائى المنصوص عليه فى قانون تنظيم مجلس الدولة ، سواء من حيث كيفية رفع الدعوى أو تبادل الدفاع التحريرى من ذوى الشأن أو ادلة هيئة موصى الدولة وتوظيفتها ،

( طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة فى المرافعات — قيلمه أساساً على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها — تعارضه صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظمه القضائى .

### ملخص الحكم :

أن نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة — المستحدث فى الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المعدل بالقانونين رقمى ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ و ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ، كجاء بهين من نصوصه فى ضوء المذكرات الايضاحية لهذه القوانين — هو وثيق الصلة بل يقوم أساساً على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها ، بمقتضى استهدف المشرع بأوامر الاداء — وان صدرت على عريضة — ان تكون بمثابة احكام غيابية فى ديون كانت تنتهى عادة باحكام غيابية وتندرج المحكية فيها ، فأجاز مبدأ استصدار امر الاداء بدل عرض النزاع على المحكمة ابتداء وتعطيل نظر القضايا الاخرى ، ولكنه قرر فى الوقت ذاته ، كبداً مكيل لهذا النظام ويتلائم مع المبدأ الاول ، جواز المعارضة فى امر الاداء ، فإذا لم ترفع المعارضة فى الميعاد أصبح امر الاداء بمثابة حكم ضرورى ( م ٨٥٥ ) مضى . وغنى عن القول أن هذا النظام يتعارض صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظمه القضائى ، الذى لا يسمح بالمعارضة فى الاحكام الصادرة منه بهيئة قضاء ادارى .

( طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ٧ )

#### المبدأ :

العلاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما يرد في القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على انقضائها أو بدلهما قيام حق أو سقوط حق — العبرة في ذلك بكنه الميعاد — الميعاد المتعلق بمسألة إجرائية أيا كان القانون المنظم لها يخضع لقواعد المواعيد في قانون المرافعات بغير نص .

#### ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون إذ جرت أسبابه على أنه لا علاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما قد يرد في القانون المدني أو التجاري أو القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على انقضائها أو بدلهما قيام حق أو سقوط حق . والصحيح هو أن العبرة هي في النظر إلى كنه الميعاد فإن جاء في صدد مسألة إجرائية أيا كان القانون المنظم لها ، حتى ولو كان قانوناً موضوعياً كالقانون المدني ، فإن قواعد المواعيد في قانون المرافعات تحكمه بغير نص على أساس أنه القانون الأصيل العام في كل ما يتصل بالاجراءات ، شاهد ذلك أن المواعيد الإجرائية البحتة في القانون المدني مثلاً كمواعيد الشفعة — شأن ميعاد إعلان الرغبة المنصوص عنه في المادة ( ٩٤٠ ) وميعاد رفع الدعوى المنصوص عنه في المادة ( ٩٤٣ ) — مدنى تمتد بغير جدال إذا تصادف أن كان آخر يوم فيها يوم عطلة ، وذلك عملاً للقاعدة المقررة في قانون المرافعات وذلك لأن بتقرر هذا الامتداد جنس خاص .

( طعن ٧٦٦ لسنة ٥ ق ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

ثبوت صحة الاجراء الملزم لاقامة المنازعة الادارية — وقوع بطلان في اجراء تال — عدم مساسه بالاجراء الاول .

### ملخص الحكم :

على مقتضى الاجراءات والاورضاع الخاصة بنظام التقاضى امام القضاء الادارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية امامه سواء اكان ظمنا بالالغاء أم غيره . وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها . فاذا كتبت اقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم باجراء معين وقع صحيحا ، فانه ينتج آثاره فى هذا الشأن ، وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء تلى ، وانما ينصب البطلان على هذا الاجراء وحده فى الحدود وبالقيد ولا يفتقر الذى قرره الشارع .

( طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون على بطلانه او شاعبه عيبه جوهرى اضر بالخصم - لصاحب المصلحة ان يتنازل عن التمسك بالبطلان صراحة او ضمنا مادام غير متعلق بالنظام العام - المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات - انطباق احكام قانون المرافعات امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع نظام المجلس واورضاه الخاصة .

### ملخص الحكم :

ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه ، او اذا شاعبه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم ، ويزول البطلان اذا نزل عنه من تشريع لمصلحته او اذا رد على الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا او تمام يعمل او اجراء آخر باعباره كذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها بالبطلان بالنظام العام ، وذلك طبقا لنص المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون

القرائنات المدنية والتجارية الذى تطبق احكامه امام القضاء الإدارى عليه  
لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالتالى الذى لا يتعارض اساسا  
مع تنظيم المجلس وأوضاعه الخاصة به .

( ظمن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٦ )

( فى نفس المعنى ظمن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

اقرار الإدارة للدعى بوضع مخالف للقوانين أو اللوائح لا يسمع  
المحكمة من انزال حكم القانون الصحيح فى المنازعة المطروحة - تعلق الامر  
بأوضاع إدارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لإرادة الخصوم أو  
تفاهتهم .

#### نفس الحكم :

إذا ثبت أن جهة الإدارة قد اعترفت فى عريضة استئنافها أو فى كتابه  
مرددها بأنها إلى المستأنف ضده بأن كادر سنة ١٩٢١ يلزم الإدارة بتعيين  
الحاصلين على شهادة البكالوريا أو التجارة المتوسطة فى وظائف الدرجة  
الثالثة بماهى سبعة جنيهات ونصف شهريا ، وأن من عين فى ظل الكادر  
المتفوق من حملة هذين المؤهلين فى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية ولكن  
يسقط يقل عن المقرر لشهاداتهم وهو سبعة جنيهات ونصف يكون له "حق  
فى فرق المرتب" ، وأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة  
١٩٤٢ يعتبر قرارا كاشفا لهذا الحق وليس منسأ له - إذا ثبت -  
نظم ، فإن صدور مثل هذا الاعتراف ، سواء فى صحيفة الاستئناف أو فى  
الكتاب المشار اليه لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون فى المنازعة  
المطروحة أمامها على الوجه الصحيح لتعلق الامر بأوضاع إدارية تحكمها  
القوانين واللوائح ، ولا تخضع لإرادة قوى الشأن أو انتفاعتهم أو اقراراتهم  
بخطئها .

( ظمن ٢١١٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

المادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في ١٩٥٠/٩/٥ وبالقوة  
٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن المحكمة العليا - تسويتها  
في المنازعات التي ترفع أمام هذه المحكمة بين الأعمال والقرارات الإدارية  
جميعها من حيث ميعاد رفع الدعوى - المنازعة الخاصة بضم مدة خدمة  
سابقة في المعاشي - وجوب رفعها في ميعاد الشهر المتخصص عليه في المادة  
٢٣ سلكة الذكر .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ٥ من أيلول ( سبتمبر ) ١٩٥٠  
حددت في الفترة ( هـ ) ولاية المحكمة العليا وجعلت من بين ما تختص بمطرحه  
وقبت فيه بصورة مبرمة « طلب الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم  
المخالفة للدستور أو القانون أو للمراسيم التنفيذية إذا تقدم بالشكوى  
بها من يتضرر فيها » ، كما نصت هذه المادة أيضا على أن « يعين القانون  
أصول النظر والبت في الأمور السابقة » ، وبهذا أطلق الدستور ولاية  
الغاء تلك المحكمة بالنسبة للأعمال والقرارات الإدارية كافة دون تفرقة  
بين نوع وآخر من تلك الأعمال أو القرارات وإجري عليها جميعا أحكاما  
واحدة . ولما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بالتطبيق للتطبيق  
المتخصص عليه في الدستور بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا  
والإجراءات التي تتبع في التقاضي إليها نص في المادة ٢٣ منه على أنه :  
« ( ١ ) يجب أن تقام دعوى الإبطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يفترض  
فيه أن المبتدعي قد عرف قانونا بالقرار أو بالمرسوم المطعون فيه إما  
بطريقة النشر وإما بطريقة التبليغ أو بأية طريقة أخرى تحت طائلة الرد -  
( ٢ ) يبدأ هذا الميعاد في حق القرارات الضمنية منذ انتهاء الشهر المتخصص  
عليه في النقرة الرابعة من المادة ١٩ بـ ( ٣ ) الخ . »

وبين مما تقدم أن الدستور قد سوى في المنازعات التي تقام أمام المحكمة العليا بين الأعمال والقرارات جميعاً دون تفرقة بين نوع وآخر منها ولم يخصص نوعاً بذاته بميعاد يختلف فيه عن النوع الآخر ، بل اعتبره جميعاً موساسية في هذا الشأن ، ومن ثم فيجب أن ترفع الدعوى في الميعاد الواجب رفعها فيه طبقاً للأحكام السالف إيرادها .

فلذا كان الثابت أن المدعى قدم في ١٠ من نيسان ( أبريل ) ١٩٥٨ طلباً بضم مدة خدمته في مصلحة الاعاشة الى مدة خدمته الفعلية فأعيد اليه ليتقدم عن طريق المصلحة التي كان ينتهي اليها ، فقدمه اليها ، وهزم أحلفه الى وزارة الخزانة في ٢٠ من تشرين اول ١٩٥٨ ، فكان المفروض وقد سكنت تلك الجهة مدة شهر من تاريخ تسليمها العريضة أن يعتبر هذا السكوت بمثابة قرار ضمنى بالرفض يجوز للمتضرر الطعن فيه بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، ويبدا ميعاد الطعن في هذا القرار من انتهاء الشهر وذلك بالتطبيق للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من هذا القانون ، فنتهى الميعاد والحالة هذه في ١٩ من كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٥٨ ، ولما كان المدعى لم يرفع دعواه الا في ٢ من شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ فانه يكون قد رفعها بعد الميعاد . ولا يخفى من ذلك أن تكون جهة الإدارة قد أعلنته برفض صريح يؤكد الرفض الضمنى المستفاد من سكوتها مدة الشهر السالف الذكر ، وهو الذى يجب احتساب الميعاد بعد انقضائه بالتطبيق للنصوص المشار اليها . كما لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تفرقة بين المنازعات الخاصة بالمعاشات ( أن حالا وما لا ) وبين طلبات الالفاء الأخرى وتخصيص ميعاد الطعن بالالتقاء بالنوع الثانى دون الاول ، لانه وإن كان لمثل هذه التفرقة محل طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التى ردها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، الا أن هذه التفرقة لا وجود لها طبقاً للمادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ ولا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . بل كانت أحكامها تسوى بين جميع الأعمال والقرارات الإدارية بغير تخصيص حسبها سلف البيان — تلك الأحكام التى يجب الفزول عليها في خصوصية هذه الدعوى ، مادام القرار المطعون فيه قد صدر في ظلها وزعمت

الدعوى بعد انقضاء ميعاد الطعن فيه فأصبح حصينا من الإفناء ، فببلا  
مندوحة — والحالة هذه — من الحكم بعدم قبول الدعوى .

( طعن ١٨ لسنة ٢ ق ، ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

الأصل عدم اتباع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام  
القضاء الإداري إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون المجلس وبالقدر  
الذي لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس الدولة وأوضاعه الخاصة به .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الثالثة من قانون إصدار القانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات  
المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد  
فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي »  
فإن ذلك يقتضى كإصل عام عدم الأخذ بإجراءات قانون المرافعات المدنية  
والتجارية أو أحكامه أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في  
قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس  
الدولة وأوضاعه الخاصة به .

( طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٣ )

المبدأ :

سريان الإجراءات المقررة في قانون المرافعات على الدعوى الإدارية —  
منافذه عدم وجود النص واتفاقها مع الأصول العامة للإجراءات الإدارية .

### ملخص الحكم :

الاصل ان اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق امام القضاء الإداري الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع الاصول العامة للمرافعات الادارية وادراجها الخاصة بها .

( طعن ٨٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### المقدمة :

تنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن مجلس الدولة على ان تطبق الاجراءات المخصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد به نص الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي — عدم صدور قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي وفلو قانون مجلس الدولة من احكام تنظم الاستئناف الخاصة بسير الخصومة وعلى الاخص ما تعلق فيها بسقوط الخصومة نتيجة ذلك ان الاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة امام القضاء الاداري بمجلس الدولة لانها لا تتعارض مع طبيعتها — مثال — يجوز لورقة المدعى ان يتسببوا بما انتهى به قانون المرافعات في المادة ١٢٤ من سقوط الخصومة لحضي اكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن لوفاة مورثهم اذا استثبتت المحكمة الادارية ان الجهة الادارية الطاعنة لم يصدر منها اي اجراء في مواجهة ورثة المدعى من شأنه استئناف السير في الطعن فانه يتعين الحكم بسقوط الخصومة .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة



تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون » وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون جلا إجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — ولما لم يصدر بعد هذا القانون كما أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن أحكاما تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الأخص ما يتعلق منها بسقوط الخصومة وذلك على غرار ما جاء بالمواد الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات ومن ثم فإن هذه الأحكام تطبق في شأن سير الخصومة في الدعوى والطعون المقامة أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة لأنها لا تتعارض مع طبيعتها .

ومن حيث أن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي » — ولما كانت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة قد قضت بجلستها المنعقدة في ١٧/١٠/١٩٧٠ بانقطاع سير الخصومة في الطعن الذي اثارته الهيئة في الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٢ القضائية وذلك لوفاته فانه كان على الهيئة — بمقتضى هذه المادة — أن تبادر باتخاذ إجراءات التعجيل في السير في طعنهما قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة والتي حدها المشرع بسنة يبدأ مبرائهما من تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة باعتباره آخر إجراء صحيح قد تم بخصوصي هذا الطعن .

ومن حيث أنه لم يثبت أن الهيئة الطاعنة قد اتخذت من جانبيها — وفي مواجهة ورثة المدعى أى إجراء من شأنه استئناف السير في طعنهما — ولا يوجد ما يحول دون ذلك ، ومن ثم فلهذه الحق لهؤلاء الورثة أن يتيسروا بما قضى به القانون في المادة ١٣٤ سالف الذكر من سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن الواسية . ومورثهم ولا شك أن لهم مصلحة أكيدة في التمسك بذلك لما يترتب على سقوط الخصومة في طعن الهيئة من اعتبار الحكم الصادر لصالح مورثهم انتهائيا وواجب التنفيذ ومن ثم يخرج النزاع عن ولاية هذه المحكمة ويستع عليها أن تنظره — هذا وقد انسحبت هذه المحكمة صدرها لتكوين الهيئة من

الرد على طلب الورثة أو تقديم ما يدل على انها قد عجلت السير في الطعن ومن أجل ذلك تأجل نظر الطعن ثماني جلسات سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام هذه الدائرة في المدة من أول فبراير سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ صدور هذا الحكم في ١٩٧٦/٢/٨ أي حوالي السنة ولكنها لم تفعل الامر الذي تستثف منه المحكمة أن الهيئة لم يصدر منها أي إجراء باستئناف السير في الطعن الحالي ويتعين — والحالة هذه — الحكم بسقوط الخصومة في الطعن مع الزام الهيئة المصروحات .

( طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٥ ) .

##### المبدأ :

تتميز الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري بخصائص ذاتية تغاير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادي — الإجراءات أمام القضاء الإداري ايجالية يوجهها القاضي على خلاف الإجراءات المدنية والتجارية التي يهيمن الخصوم على تسير الجانب الأكبر منها — قيام نظام القضاء الإداري اسفاسا على مبدأ المرافعات التحريرية وعلى تحضيير الدعوى من هيئة نفوض الدولة — اثر ذلك — لا يجوز اعمال الاثر الذي رتبته الشارح من عدم حضور الخصوم أمام المحكم المدنية في مجال الدعوى الادارية — ليس من حق نوى الشأن ان يصروا على طلب المرافعة الشفوية — لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

##### ملخص الحكم :

ان الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري تتميز بخصائص ذاتية تغاير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادي أهمها أن الإجراءات الادارية إجراءات ايجالية يوجهها القاضي وهى بهذه السمة تبترق عن

الاجراءات المدنية والتجارية التي يهيئ الخصوم على تسير الجانب الاكبر منها وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت فيها بتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات بان النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الاخذ بالنظام الاجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر مقرر كجزاء على الخصم الذي يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد ان النظام القضائي الاداري يعتد في المقام الاول بتحضير الدعوى وتهيتها للفصل فيها وفقا للاجراءات التي ازم القانون هيئة منوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء اذ يقوم هذا النظام اساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوى الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة منوضى الدولة وليس من حق ذوى الشأن ان يصروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

( طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ :

شطب الدعوى . لا تطبيق لهذا النظام في الدعاوى الادارية ولا في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية — قرار بشطب طلب الاعفاء من اداء رسوم دعوى ادارية — لغو ولا اثر له .

#### ملخص الحكم :

حيث ان نظام الشطب لا يطبق في الدعاوى الادارية التي تعتد اساسا على المذكرات المكتوبة وحتى لو سلم بنظام الشطب في هذه الدعاوى فان ذلك لا يسرى على طلبات الاعفاء من الرسوم لانها ليست دعاوى وانما

(طعن، ١٤٧٠ لسنة) في دستورية المادة ١٨٠/١ (١٩٥٨).

## مقدمة رقم (٢٩٨)

### المقدمة :

الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري لإجراءات إيجابية بوجهة القاضي وخطتها من الإجراءات المدنية والتجارية التي يبين عليها الخصوم — النظام القضائي بجلوس الدولة إلى النظام الإداري الذي يجرى عليه المحاكم المدنية في حالة تخلف الخصوم عن حضور الجلسات — الأثر المترتب على ذلك : لا يجوز أعمال الأثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الإدارية .

### ملخص الحكم :

أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى رقم ٨٤٥ لسنة ٢٩ قضاء إداري التي صدر فيها الحكم المطعون فيه نظرت أمام المحكمة بجلوسه ١٩٧٥/٥/٤ وحضر فيها وكيل المدعى عليه — وهو الطاعن في الطعن المائل — وأودع حافظة بمستنداته وقرر أن الأرض — موضوع النزاع — تسلمها الملك وتنفذ حكم الطرد بالفعل ، وفي هذه الجلسة قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضيرها وأعداد تقرير فيها — بشقيها العاجل والمؤجّل ، وتداولت الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة لعدة جلسات حضرها وكيل المدعى عليه وأبدى ما لديه من دفاع في هذه الجلسات وفي مذكراته المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١/٣ ثم حيزت الدعوى بجلوسه ١٩٧٧/٢/١٠ لأعداد تقرير بالرائ القائلين فيها وصرحت الهيئة للطرفين بتقديم مستندات ومذكرات لجلال استوعبين ، وعقب أعداد التقرير بالرائ القائلين بحد نظر الدعوى أمام المحكمة بجلوسه ١٩٧٨/١/٢٩ ، وأخطر كل من المدعى والمدعى عليه لتكليفهما بالحضور لهذه الجلسة بتوجيه الكتابين رقمي ٣٢٨ ، ٣٢٩ المؤرخين ١٩٧٨/١/١١ ، ويوضح من الإطلاع على دفتر أرشيف الاخطارات المرسلة من محكمة القضاء الإداري إلى الخصوم ، وعلى كشف الارشاليات المسجلة والتي طلب الطاعن ضمنها ، أن الاخطاريين

المشار اليهما قيدا بفقر أرشيف الصلح الخالص بالمدة من ١٩٧٨/١/١ الى ١٩٧٨/٢/١ تحت رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ ، ثم قيدا بكشف الارشادات المسجلة المسجلة الى هيئة البريد برقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١٢ ومسجلا بهذا الفتر تحت رقمى ١٥٢ ، ١٥٤ فى نفس التاريخ واذ تقضى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بأن تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة ايام ايداع التقرير براياها القانونى فى الدعوى يعرض ملفا الاوراق على رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، ويبلغ تلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، والثابت مما سلف تقديمه انه قد اتبع فى شأن اخطار الطاعن ببيعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى امام محكمة القضاء الادارى كافة الاجراءات المرسومة فى القانون لذلك ، وبهذه المثابة فلا وجه للنعى على هذه الاجراءات بالبطالان . ولا وجه لاستناد الطاعن الى نص المادة ٣٣ من قانون المرافعات التى تجعل الطعن فى الحكم من تاريخ اعلانه الى المحكوم عليه فى حالة تخلفه عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بنفاعه ، فمن المسلم طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان الاجراءات المتبعة امام القضاء الادارى بصفة عامة تتميز بخصائص ذاتية تغاير تلك المأخوذ بها امام القضاء العادى اهمها ان الاجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القاضى ، وهى بهذه السمة تفرق عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين الخصوم على تفسير الجانب الاكبر منها ، ولهذا فان النظام القضائى لمجلس الدولة يأتى فيها يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاوهم ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى وتثبيتها للنصل فيها ونفا لاجراءات الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، اذ يقوم هذا النظام اساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذخوا الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم بخ مستنداتهم ، كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة وليس من حق ذوى الشأن ان يصوروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى مفوض الدولة ما يراه من ايضاحات . وترتبا على ما تقدم ،

ولما كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر تنص على ان ميعاد رفع الطعن امام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الأوراق ان هذا الحكم صدر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ في حين لم يرفع الطعن الا بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٩ بعد انقضاء ما يجاوز ستين يوما على صدور الحكم فان الطعن والحالة هذه يكون مقبلا بمعد الميعاد وغير مقبول شكلا وهو ما يتمين الحكم به .

( طعن ٧٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

المادتان ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ و ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص محكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الادارية — اختصاص محكم مجلس الدولة في هذا الشأن اختصاص مطلق وشامل لاصل تلك المنازعات وهذه ما يتفرع عنها من مسائل — طالما كانت طرفا المنازعة هما جهة الادارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتدق حول اثر من الآثار التي ترتبت على صدور قرار اداري في شأن العلاقة الوظيفية التي تربطها فهي منازعة ادارية مما ينمقد الاختصاص بنظرها للقضاء الاداري — امثال منازعة تدور حول احقية جهة الادارة في استئداء مبلغ من موظف عام وهو ما يمثل الفرق بين المرتب واضافته المالية التي كان يتقاضاها لقاء قيامه باعمال الوظيفة العامة التي كان يشغلها وبين معاشه عن المدة من تاريخ صدور القرار الاداري بفصله بغير الطريق التاديبى من الوظيفة العامة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد والذي استند احقيقته في صرفه تنفيذا لصدور حكم من محكمة القضاء الاداري .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الفتح بمعم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى فإنه وفقاً لأحكام المادة ٦٧٢ من الدستور يتعدى لمجلس الدولة الاختصاص بالعضل في المنازعات الإدارية . كما أنه طبقاً لحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تختص بمحكم مجلس الدولة من غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالترتب وطبقت التعويض عن قرارات فصل الموظفين العموميين بغير الطريق التأديبي وسائر المنازعات الإدارية واختصاصها في هذا الشأن هو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات . وجبى ما يتفرع عنها من مسائل .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان المستظهر من الأوراق أن المنازعة موضوع الدعوى تدور حول أحقية جهة الإدارة في استئداء مبلغ ٧٧٤٩ ج و ١٢٤ م من موظف عام « الطاعن » وهو ما يمثل الفرق بين المرتب وأضافته المادية التي كان يتقاضاها لقاء قيامه بأعمال الوظيفة العامة التي كان يشغلها وبين معاشه عن المدة من تاريخ صدور القرار الإداري بفصله بغير الطريق التأديبي من هذه الوظيفة العامة حتى تاريخ طوغة السن القانونية للتقاعد الذي استند أحقيته في صرفه من حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ١٩٧٤/٤/٣ في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢٦ القضائية أي أن طرفاً هذه المنازعة هما جهة الإدارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتدور حول أثر من الآثار التي ترتبت على صدور قرار إداري في شأن العلاقة الوظيفية التي تربطها وبالتالي نهى والحالة هذه تكون منازعة إدارية مما يتعدى الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري وفقاً لما يقضى به الدستور وجرياً على ما استقر عليه القضاء الإداري بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة على النحو السالف الإشارة إليه وترتيباً على ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه باختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى قد أصاب صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطلب الأصلي للطاعن بالحكم بمنعهم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة على غير سند صحيح من القانون ومتعين الرفض .

ومن حيث أنه من الأمور المستلبة قانوناً وهناء أن الأحكام التصرفية تحوز حجية الشيء المقضى به وتكون حجة فيما فصلت فيه ولا يجوز تعديل



دليل ينتض هذه الحجية ما دامت هذه الاحكام في منازعة فقامت بين الخصوم انفسهم دون تنقير صفاتهم وتعلق بذوات الحق محلا وسببا وتفقدوا ولهذه الاحكام قوة الامر المقتضى به متى استطلعت املها طرق الطعن عليها .

ومن حيث انه في ضوء ذلك وكان المبين من الاوراق ان المنازعة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه تنحصر في مدى احقية جهة الادارية في استثناء مبلغ ٧٧٢٩ جنيه و ٩٢٤ مليم من الطاعن ذلك المبلغ الذي كان قد قضى عليها بصفتها تلك ان تؤديه اليه بصفته موظفا عاليا وقام بصرفه تنفيذا للحكم الذي اقام قضاء على احقيقته له باعتباره تعويضا عن الاثار المادية المترتبة على القرار الاداري الصادر بفصله بغير الطريق التأديبي مفتقدا لسببه يتمثل في مقدار مارق مرتبات حرم منها ولما كانت هذه المنازعة تخصوما ومحلا وسببا قد طرحت من حيث استحقاق الطاعن لهذا المبلغ كتعويض من عدمه عن قرار الفصل ذاته على المحكية الادارية العليا من خلال الطعن على الحكم الذي تنفيذا « الذي هو سبب » له صرف الطاعن مبلغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤ مليم لتقول فيها قولها الفصل في مدى احقية الطاعن عن عدمه في هذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الاثار المادية التي لحقت به نتيجة قرار فصله بغير الطريق التأديبي وفصلت فيها بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ وجاء بنطوق الحكم صريحا برفض احقية الطاعن في التعويض بعد ما قضى بالغاء الحكم الذي كان سند احقيقته فيه وحصل عليه تنفيذا له فان الحكم المطعون عليه يكون قد قام على اسباب سالفة قانونا عندما قضى بان يؤد الطاعن الى الجهة الادارية مبلغ ١٧٧٩ جنيه و ٩٢٤ مليم السابق حصوله عليه تأسيسا على ان حكم المحكية الادارية العليا قد حاز قوة الامر المقتضى فيها قضى من رفض طلب الطاعن في التعويض السابق صرفه تلك ان حكم المحكية الادارية العليا الى جانب ما يحوزه من قوة الامر المقتضى فقام له حجية الشيء المقتضى به فنيا يقرره واذ قرر عدم احقية الطاعن في ذلك التعويض فان يكون قد قضى قضائه بقاء في امر التعويض المتنازع عليه بق شئنا اعتبار الحكم الذي سبق ان قضى له به عديم الاثر .

وبالتالى يكون استبدائه لمبلغ التعويض البالغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤  
مليم لاسند له من القانون ويكون هذا المبلغ معين الاداء الى المطعون بعد  
الفاء الحكم الذى كان سنداً لمصره ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون  
فيه غير قائم على اساس صحيح من الواقع والقانون متعين الرفض .

( طعن ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

طلب استبعاد الطعن من الرول او الحكم بسقوط الخصومة فيه  
استنادا الى المادتين ١٢٩ ، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح  
النظام القضائى الذى تقوم عليه محكم مجلس الدولة مما يتعين معه  
الانقضاء عنه — الدعوى الادارية تقوم على روابط القانون العام وتتجلى في  
خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجسد بالتالى من  
كفد الخصومة الشخصية التى تهين على منازعات القانون الخاص —  
الدعوى الادارية يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما  
يراه لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتهينتها للفصل فيها — قرار لجنة شئون  
الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب — اخطار ممثل طلابى  
التأسيس بقرار الاعتراض وسببه — الطعن بالالفاء على هذا القرار —  
التوكيل الصادر من مؤسس الحزب الى ممثلهم فى مباشرة اجراءات الاخطار  
عن تأسيس الحزب — هذا المضمون يتسع ليشمل جميع الاجراءات التى  
تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كتبت  
هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون الاحزاب السياسية او قضائية  
امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا لما رفضت اللجنة المذكورة  
صراحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب — ثبوت ان الموقعين على اخطار

تأسيس الحزب توافرت في حقهم أدلة جنية على قيامهم بتفصيل لا تصد  
مجرد تعبير عن رأى في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وانما صدقت  
في صورة بيانات موقعة من مجموعة من الأشخاص او على شكل تحقيقات  
ومقالات صحفية نشرت في الداخل والخارج تضمنت دعوة الى تجنيد وترويج  
اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام وقد وصل الامر الى حد خلق جبهة  
وصفت بانها تولدت من تلك البيانات — تلك الاعمال بهذه المثابة تخرج  
تحت ملول ( البند سابعا ) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧  
المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — كما يشكل سببا كافيا للاعتراض  
على تأسيس الحزب .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه عن طئب استبعاد الطعن من الرول او الحكم بسقوط  
الخصومة فيه ، فان الجهة الادارية تستند في ذلك الى المادة ١٢٩ من قانون  
المرافعات ونفسا انه « في غير الاحوال التى نص فيها القانون على وقفه  
الدعوى وجوبا او جوازا يكون للمحكمة ان تامر بوقفها كلما رأت تطبيق  
حكم في موضوعها على الفصل في مسألة اخرى يتوقف عليها الحكم . وببجرد  
زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى » كما تنص المادة ١٢٤  
من قانون المرافعات انه « لكن ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم  
السير في الدعوى بفعل المدعى او امتناعه ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة  
بعد انقضاء سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » وهذان  
النصان يطبقان امام محاكم مجلس الدولة استنادا الى المادة ٣ من مواء  
«صدار قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ تنص هذه المادة على ان « تطبق الاجراءات المنصوص  
عليها في هذا القانون وتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص  
وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » والناتج  
ان المحكمة امرت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ بوقف الطعن الى ان تفصل المحكمة  
الدستورية العليا في الدعوى التى اقبلها الطاعن وقد قضت المحكمة  
الدستورية العليا في الدعوى المذكورة بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ باعقلى

الخصومة منتهية ويُنذَرُ هذا الحكم ثم يتم الطعن أو أحد من الخصومة  
بمستجد الطعن وأما قامت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بتعجيله من تلقاء  
مستجدها على خلاف القانون ولذلك فلا يعتد بهذا التعجيل ولا يكون من شأنه  
استئناف سير الطعن تنفيذا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات مما يوجب  
استبعاد الطعن من الرول كما يكون من حق الجهة الادارية استنادا الى  
المادة ١٢٤ من قانون المرافعات أن تطلب الحكم بسقوط الخصومة في الطعن ،  
وهذا الدفاع من الجهة الادارية بشقيه مردود عليه بما جرى عليه قضاء  
هذه المحكمة من أن الدعوى الادارية تقسم على روابط القانون العام  
وتتمثل في خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجدد بالتالى  
من لدن الخصومة الشخصية التى تهين على منازعات القانون الخاص  
ونتيجة لذلك استقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون  
العام يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما  
لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها ، وفى ضوء هذه  
المبادئ يوضح أن المادتين ١٢٩ و ١٢٤ من قانون المرافعات تتعارض احكامها  
مع روح النظام القضائى الذى تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين  
يحه الالتفات عن هذا الوجه عن الدفاع والتاكيد على سلامة الاجراءات  
التي اتُخذت في شأن الطعن المائل منذ دخوله في حوزة المحكمة في  
١٩٧٩/٨/١٢ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الطعن لرمعه من غير ذى  
صفه وقوامه ما ورد في المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ — بمحله  
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — من أنه « يجب أن يصدر قرار اللجنة  
( لجنة شئون الأحزاب السياسية ) بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا  
بعدم سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن . ويخطر رئيس اللجنة  
ممثل طالبي التأسيس بقرار الاعتراض واسبابه بكتاب موصى عليه بعلم  
الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور القرار . وتنتشر  
القرارات ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار  
الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالفاء في هذا القرار امام الدائرة  
الاولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن  
يقتضى لتشكيلها . . » وتستخلص الجهة الادارية من عبارات هذا النص أن  
المشرع اراد أن ينهى نيابة ممثل طالبي التأسيس عند مرحلة اخطاره بقرار

«الاعتراض وأسبابه» ، أما مرحلة الطعن بالألفاء في هذا القرار فقد جعلها  
المشرع من حق طلبة التأسيس أنفسهم ولا يكفى أن يكون الطاعن واحداً  
منهم ، وهذا الاستنتاج لا يستقيم مع المضمون الحقيقي للتوكيل الصادر من  
مؤسسى الحزب الى ممثلهم في مباشرة اجراءات الاخطار عن تأسيس هذا  
الحزب اذ أن ذلك المضمون يتسع ليمثل جميع الاجراءات التى تصل بهم  
الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه  
الاجراءات ادارية امام لجنة شئون الاحزاب السياسية او قضائية امام  
الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة —  
صرامة او ضمناً الموافقة على تأسيس الحزب ، وبذلك يكون الدفع بعدم  
قبول الطعن لرمعه من غير ذى صفة قائماً على غير اساس سليم من  
القانون ويتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث أن الجهة الادارية تسوق عدة اسباب لرفضها الموافقة  
على تأسيس حزب الجبهة الوطنية ، وقد كشفت لجنة شئون الاحزاب  
السياسية عن بعض هذه الاسباب عندما اصدرت — بعد اقامة هذا  
الطعن — قراراً صريحاً بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ بالاعتراض على البطانية  
المقدم من طلبة تأسيس حزب باسم « حزب الجبهة الوطنية » اذ تضمنت  
المذكورة المرفقة بهذا القرار الموضح لاسبابه ، انه « ثبت للجنة عدم  
استيفاء الحزب للشروط الواردة في المادة ٤ من قانون الاحزاب السياسية  
مجدلاً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ والتي اشترطت عدم تعارض مقومات  
الحزب أو أهدافه أو برامج أو سياساته أو اساليبه في ممارسة نشاطه  
مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . . . » واذا  
تبين للجنة أيضاً مخالفة الحزب لنص المادة ٤ مقرة ( سائساً ) من قانون  
رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ اذ يتضح من البرنامج وهو المقدم فى ١٩٧٩/٤/٢٦  
انه يتضمن فى شأن القضية الاساسية للمجتمع وهى قضية التحرير دعوى  
مغايرة لما انتهى اليه اجماع الشعب فى استفتاء الذى جرى فى ١٩٧٧/٤/١٦  
بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى ابرمت  
فى ١٩٧٩/٣/١٦ فان ما تضمنه من دعوى مخالفة لهذه المعاهدة دون ان  
يشير من قريب أو بعيد على موافقته على ما اجمع الشعب عليه يكون  
متعارضاً وما استقر عليه ضمير هذه الامة وهو الموافقة على مبادئ السلام  
وما ترتب عليها من اتفاقات فى كالمب ديفيد حتى معاهدة السلام فى

١٩٧٦/٢/٢٦ . وإذا اشترطت المادة ٤ من نفس القانون فترة ( سايبا )  
لا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة لديه على قيامه  
بالدعوى أو المشاركة فى الدعوى أو التحيز أو الترويب بأى طريقة من طرق  
الاحادية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص  
عليها فى البند السابق ( وهى مبادئ حماية الجهة الداخلية التى نص عليها  
فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ وعلى مبادئ الاستفتاء على معاهدة  
السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٦/٤/٣٠ ) وأذ ثبت من تقارير  
الامن التى قدمت من وزارة الداخلية أن بعض المؤسسين قد قامت الأدلة  
على قيامه بالدعوى لمبادئ أو اتجاهات تتعارض مع أحكام قانون الوحدة  
الوطنية ومبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة بناء الدولة .. »  
وقد انتهت الجهة الادارية فى معرض دفاعها أمام هذه المحكمة الى أن القرار  
المطعون فيه صحيح وغير منسوب بمخالفة القانون أو الاحتراف وذلك  
للاسباب الاتية :

١ — عدم توافر النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى الاعضاء  
المؤسسين الموقعين على اخطار تأسيس الحزب اذ توجب المادة ٧ من  
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ أن يكون عدد هؤلاء الموقعين خمسين عضوا  
فصنفهم على الاقل من العمال والفلاحين وقد قدم الطاعن كشافين أحدهما  
خاص بالعمال والفلاحين وعددهم ٦٣ عضوا والثانى خاص بالفئات وعددهم  
الاعضاء به ٦١ عضوا وبالتحرى عن صفة الاعداد من العمال والفلاحين  
المذكورين تبين أن ١٥ عضوا منهم ( حددت أسماؤهم ) يجب استبدالهم من  
كشف العمال والفلاحين لاسباب مختلفة كالانتقالة أو عدم صحة العامل  
أو الفلاح أو الوفاء أو عدم الاستدلال ( وأرفقت نتيجة التحريات بالنسبة  
الى كل حالة على حدة ) وبذلك يصبح العدد الحقيقى للعمال والفلاحين  
الموقعين على اخطار التأسيس هو ٤٨ عضوا ويرتفع عدد الفئات ليصبح  
٦٦ عضوا ومن ثم يكون عدد العمال والفلاحين اقل من نصف مجوع الموقعين  
على الاخطار المذكور .

٢ — عدم تميز برنامج حزب الجبهة الوطنية واضحا عن برامج الاحزاب  
العلمية وذلك بخلاف للبند ( ثانيا ) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ . وقدمت الجهة الادارية نسخة

من برامج الاحزاب القائمة ومذكرة تقول فيها ان برنامج الجبهة الوطنية لا يتميز اى تميز ظاهر عن برامج الاحزاب القائمة بل انه يكاد يطابق تطبيقا كاملا مع برنامج حزب العمل الاشتراكى .

٣ — مناهضة بعض الاعضاء المؤسسين فى حزب الجبهة الوطنية للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه باستعراض المبررات التى قدمتها الجهة الادارية لعدم موافقتها على تأسيس حزب الجبهة الوطنية . تبين ان هناك سببه تردد صداه منذ البداية فى المذكرة المرفقة بالقرار الصريح الصادر فى ١٩٧٩/١١/٢٧ بعدم الموافقة على تأسيس الحزب المذكور وهذا السبب هو ان بعض مؤسسى الحزب تابت الادلة على قيامهم بالدعوى او المشاركة فى الدعوة او الترويج او التحيز لمبادئ او اتجاهات او اعمال تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩ ، ثم عادت الجهة الادارية فى مذكراتها الختامية ايام هذه المحكمة وسافت اسباب لرفض تأسيس الحزب من بينها السبب المتقدم واضافت بمسألة عدم مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى التوقيع على اخطار تأسيس الحزب وعدم تميز برنامج هذا الحزب تميزا ظاهرا عن برامج الاحزاب الموجودة وذلك على التفصيل السابق بيانه ، وبمناقشة ما هو منسوب الى بعض مؤسسى الحزب من امور تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام تبين ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الاحزاب السياسية — محلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — تنص على انه « يشترط لتأسيس او استمرار اى حزب سياسى ما يلى

( أولا ) . . ( سلعا ) الا يكون بين مؤسسى الحزب او قيادته من تقوم ادلة جنية على قيامه بالدعوة او المشاركة فى الدعوة او التحيز او الترويج بآية طريقة من طرق العلانية لمبادئ او اتجاهات او اعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق » ومن بين المبادئ التى نص عليها البند ( ساجسا ) من المادة ذاتها المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩

وقد جدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٦ — بدعوة الناخبين الى الاستفتاء — المبدىء المشار اليها في المادة الاولى التي نصت على أن الناخبين المقيدة اسمائهم في جداول الانتخاب مدعوون للاجتماع في مقر لجان الاستفتاء الفرعية المختصة .. وذلك لبدء الرأى في الاستفتاء على الموضوعات الآتية : ( اولا ) معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل والاتفاق التكميلي الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها فى واشنطن فى ١٦ مارس ١٩٧٩ والصادر بالموافقة عليهما القرار الجمهورى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٧ واللتين وافق عليهما مجلس الشعب بتاريخ ١٠ من ابريل ١٩٧٩ ( ثانيا ) .. وبين من المستندات التى اودعتها الجهة الادارية فى المراحل المختلفة للطعن المائل ، أن بعض المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية — المعترض على افسائه — قد بادروا حتى قبل توقيع معاهدة السلام المشار اليها وتقبل الاستفتاء عليها ، الى الاستمرار مع آخرين فى التوقيع على بيانات مطولة تقيمن نقدا وتشكيكا فى جميع بنود تلك المعاهدة وتنسب اليها آثارا سيئة فى شتى المجالات العربية والدولية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها ، ولقد استمر هؤلاء بعد الاستفتاء المذكور فى الدعوة الى تمييز وترويج اتجاهها — تتعارض مع مضمون وبنود المعاهدة المذكورة — وقد تم ذلك فى الداخل وفى الصحف والجرائد الأجنبية ، وقدمت الجهة الادارية تبليلا على ما تقدم صورة « ويبين بالموقف الموحد لأعضاء مجلس الشعب المعارضين للمعاهدة المصرية الاسرائيلية المعاهدة ليست الطريق الى الحكم ». وهذا البيان مؤرخ فى ١٩٧٩/٨/٢٥ واشترك فى التوقيع عليه الطاعن وآخر من المؤسسين المذكورين . كما بقيت الجهة الادارية صورة بيان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « وكل من الموافقين عليه السيد/ ..... » وهو أحد المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية ، كما اودعت صورة تحقيق صحفى مع السيد المذكور نشر فى جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢ وقال فى هذا التحقيق انه هناك جبهة ولدت من خلال البيان الاول عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية وان هذه الجبهة مستتج وانها أصدرت البيان الثانى والبيان الثالث على وشك الإصدار ، وأضلفت الجهة الادارية أن هناك بيانات وتحقيقات صحفية أخرى نشرت فى الخارج تتضمن هجوما على معاهدة السلام من بعض المؤسسين المذكورين ومن بينها ما نشر فى جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧



خُصِن تحقيق صحفى مع السيد / ..... أيضا ( كحلقة أولى )  
وفيه يشكك في جدوى معاهدة السلام ويصف الاستفتاء الذى أجرى بشأنها  
بها معنى أنه مصطنع .

ومن حيث أنه يتضح من العرض المتقدم أن بعض الذين وقعوا على  
اخطار تأسيس حزب الجبهة الوطنية قد توافرت في حقهم أدلة جديدة  
على قيامهم بأنفعال لاتعتبر مجرد تعبير على رأى في معاهدة السلام المصرية  
الاسرائيلية ، وانما هى قد صدرت في صورة بيانات موقعة من مجموعة من  
الأشخاص أو على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت من الداخل  
والخارج وتضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة  
السلام المذكورة بل أنه قد وصل الأمر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها  
تولدت من تلك البيانات ، ومن ثم فإن تلك الأعمال — بهذه المثابة — تندرج  
تحت مدلول البند (سابعاً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل  
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — السابق بيلتهم ، كما يشكل بثبوت  
هذه الأعمال في حق ذلك البعض من المؤسسين ، سببا كافيا للاعتراض  
على تأسيس الحزب الذى وقعوا على اخطار تأسيسه اذ يتضح من عبارات  
المادة ٤ من قانون نظام الاحزاب السياسية السابق بيانها أنه يلزم توافر  
الشروط الواردة بها جميعها لا يمكن الموافقة على تأسيس أى حزب سياسى  
بل حتى لاستمرار قيام هذا الحزب بما يعنى أن. فقد أى شرط من هذه الشروط  
يكفى وحده للاعتراض على التأسيس ، وبالتالي فإنه لا حاجة بعد ذلك لمناقشة  
بلى الأسباب التى آفرتها الجهة الادارية للقول بلن الاعتراض على تأسيس  
حزب الجبهة الوطنية كانت له عدة أمور تبرره .

ومن حيث أنه ترقيا على ما تقدم جميعه ، يكون الظن المثل قائلا  
على غير أساس سليم من الواضح أو القانون وبالتالي يتعين القضاء برفضه  
والزام الطامن بصفته بالمصروفات .

( طعن ١٤٥٤ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٤/٦/٢١ )

## الفرع الثاني

### صحيفة الدعوى

---

أولاً : الإيداع

قاعدة رقم ( ٢١ )

المبدأ :

اعتبار الدعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى بإيداع صحيفة  
سكرتيرية المحكمة — التقدم بطلب الاعفاء من الرسوم للجنة المساعدة  
القضائية — لا يعتبر رفعا لها — العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي  
بتاريخ رفعها للمحكمة .

ملخص الحكم :

العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها الى المحكمة ،  
ولا تعتبر الدعوى مرفوعة — طبقا لقانون مجلس الدولة — الا بإيداع  
صحيفتها سكرتيرية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية  
للاعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس إجراء قضائيا ، اذ ليس فيه  
معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التى ستتولى الفصل فى موضوع  
النزاع الخاص بالحق المراد اقتضاؤه ، وإنما هو مجرد التماس بالاعفاء  
من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف  
الأخر بالطريق الإدارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله فى طلب الاعفاء ،  
فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانونى ، سواء فى النطاق المذنى أو المجهال  
الإدارى ، لاقتصار الطلب فيه على التماس الطالب اعفاءه من الرسوم ،  
حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن قرار  
لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من  
إجراءات ، اذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصا لطالب المعافاة فى رفع

دعواه مع ارجاء تحصيل الرسم المقرر عليها الى ما بعد الفصل فيها ، وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعاً قانونياً خاطئاً ، ولا يحل صلح الشان. من مراعاة قواعد الاختصاص او اتباع الاجراءات التى يتطلبها القانون. لرفع الدعوى .

( طعن ٢٩٧ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

التفرقة في اجراءات التداى امام القضاء الادارى بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية وما يترتب عليه من آثار وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها — قيام المنازعة الادارية صحيحة لا يؤثر فيه بطلان اى اجراء تال كالاعلان .

ملخص الحكم :

انه على مقتضى الاجراءات والأوضاع الخاصة بنظم التداى امام القضاء الادارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية أمامه سواء اكفئت طعناً بالالغاء أو غيره وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها ، فاذا كانت اقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظم تتم بالجراء معين وقع صحيحاً ، فانه ينتج أثره فى هذا الشأن وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء تال ، وانما ينصب البطلان على هذا الاجراء التالى وحده فى الحدود والقيود وبالتقدير الذى قرره الشارع .

ولما كانت اقامة المنازعة الادارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بالجراء معين يقوم به أحد طرفى المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة وبه تنعقد هذه المنازعة وتكون مقبلة فى الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم

خلاله وتقع صحيحة ما دامت العريضة استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ٢١ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثاني. أما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية او الى ذوى الشأن فليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية او شرطا لصحتها ، وانما هو اجراء مستقل لا يقوم به احد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، وبناء على ما تقدم لا يكون بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت العريضة تدمت صحيحة في الميعاد القانوني بلجراء سابق جسيما جديده يظلون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود والقدر الذى استهدفه الشارع .

( طعن ٥٧٧ لسنة هـ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦١ )

#### ملاحظة رقم (٢٤) :

#### المبدأ :

اجراءات رفع الدعوى الادارية اعتبارها مقامة بايداع عريضتها  
سكرتيرية المحكمة المختصة — اعلان عريضتها ليس ركنا من اركان اقامتها  
او شرطا لصحتها ، بل هو اجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها —  
بطلان الاعلان لا يترتب عليه المجلس بقيام الطعن في ذاته .

#### ملخص الحكم :

ان المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة والتي تتحدث عن الاجراءات تنص على ان ميعاد رفع الدعوى هو سبتون يوما ( المادة ٢٢ ) كما تنص على كيفية رفع الدعوى وذلك بتقديمها الى قلم كتاب المحكمة بعريضة يوقع عليها من محام مقبول أمام المجلس ( المادة ٢٣ ) وعن البسطة التي يجب ان تتضمنها العريضة علاوة على البيانات الملحة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه

اليعزم الطالب ومنشأتهم ونحلل أعضائهم ( المادة ٢٤ ) وعلى الإعلان وموعده وطريقنا اجزائة ( المادة ٢٥ ) . وبين من استعراض هذه المواد والتي تتفق احكامها مع احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ان المنازعة امام القضاء الادارى تتم على خلاف الخلل . في القضاء الوطنى بايداع العريضة سكرتيرية المحكمة المختصة فى الموعد المحدد لا باعلان صحتها الى الخصم ، وان اعلان العريضة الى الخصم ليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية او شرطا لصحتها بل هو اجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم . وبالتالي فانه اذا ما شلب هذا الاجراء عيب يترتب عليه البطلان فان هذه البطلان ينصب على العريضة وعلى ما يتلوها من اجراءات دون مساس . بقيام الطعن فى ذاته الذى يظل قائما منتجا لكافة آثاره .

( طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

يتم رفع الدعوى الادارية بايداع صحتها قلم كتاب المحكمة المختصة . كما يتم الطعن امام المحكمة الادارية العليا بايداع نوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة — اعلان العريضة او تقرير الطعن ليس ركنا فى قيام المنازعة او شرطا لصحتها .

#### ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ بايداع احد طرفيها عريضة قلم كتاب المحكمة المختصة . كما يتم الطعن امام المحكمة الادارية العليا طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور بايداع نوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة وتنفيذ بطلب الخصومة وتكون مقالة فى الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم خلاله .

أما اعلان العريضة أو تقرير الطعن طبقا لنص المادة ٢٥ وتحديد جلسة لنظر المنازعة أمام المحكمة المختصة فليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو اجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها وليس من شأنه ان يؤثر في صحة انعقاد الخصومة وذلك على خلاف الحال في المنازعة المدنية اذ ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه ما لم يقض القانون بغير ذلك .

( طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

اتعماد المنازعة الادارية بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة المختصة مستوفية البيانات الجوهرية المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة — اعلان الدعوى ليس ركنا من اركانها أو شرطا لصحتها وانما هو اجراء لاحق مستقل يقصد به ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوه لوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم — نتيجة ذلك — استحقاق الفوائد القانونية المطالب بها اعتبارا من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وليس من تاريخ اعلانها الى الطرف الآخر .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا استقر على ان تتم المنازعة الادارية بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تتمتع هذه المنازعة بوقوع صحيفة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية . . أما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية أو الى ذوى الشأن فليس ركنا من اركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو اجراء لاحق

مستقل المقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوة  
ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم . . وغنى عن القول أن من بين  
البيانات الجوهرية التى حددتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
بمقتضى مجلس الدولة المصوب به وقت قيام المنازعة الماثلة ( وتقبلها المادة  
٢٦ من القانون الحالى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ، من بين هذه البيانات محل  
اقامة المدعى عليه . . ومن البديهي أن يطبق المحل حقيقة الواقع ، فإذا  
ما استقامت تلك المطابقة غدت العريضة فى هذا الخصوص مرتبة آثارها .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة عريضة الدعوى أنها تضمنت عنوانا  
للمدعى عليه باعتبار آخر محل اقامة معلوم له لدى الجهة الادارية على أن  
يعلن فى مواجهة النيابة العامة — وقد تم الاعلان على هذا مقتضى وقد  
اكدت التحريات التى أجريت فى هذا الصدد أنه لم يستدل على محل اقامة  
للمدعى عليه ولا يوجد من يرشد عنه ومن ثم يكون العنوان الذى احتوته  
العريضة عنوانا مطابقا للحقيقة ومن ثم ترتب العريضة آثارها بالتالى  
تستحق الفوائد القانونية اعتبارا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وهو  
التاريخ الذى أودعت فيه العريضة قلم كتاب المحكمة المختصة .

( طعن ٨٢٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ :

رفع الدعوى امام محكمة القضاء الادارى يتم ابتداء بتقديم العريضة  
الى قلم كتاب المحكمة المختصة — تعتبر الدعوى مرفوعة امام المحكمة اذا  
احيلت اليها وجوبا من محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها — تعتبر الدعوى  
مرفوعة امام المحكمة المحال اليها الدعوى منذ تاريخ صدور الحكم بالاحالة .

ملخص الحكم :

رفع الدعوى امام محكمة القضاء الادارى كما يتم ابتداء بتقديم عريضته  
الى قلم كتاب المحكمة متضمنة البيانات ومرفقا بها المستندات التى تنص

عليها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فان الدعوى تعتبر مرفوعة أمام المحكمة اذ كلفت قد احيلت اليها وجوبا من محكمة غير مختصة ولائيا بنظرها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في هذه الحالة تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة المظالم اليها من تاريخ صدور الحكم بالاحالة فلك ان رفع الدعوى هو اول اجراء من اجراءات الخصومة وبه تنعقد بين اطرافها . ومن ثم فاذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى فطليها ان تحيلها الى المحكمة المختصة طبقا للمادة ١١٠ المشار اليها ولا يترتب على هذه الاحالة انتضاء الخصومة بل تمتد الخصومة الى المحكمة المحال اليها الدعوى بحيث تصبح هذه المحكمة مختصة من تاريخ صدور الحكم بالاحالة فتكون لها ولاية نظرها كما لو كانت قد رفعت اليها ابتداء من فلك التاريخ .

ومن حيث ان المطعون ضده الاول السيد/... قد طعن في قرار اللجنة الاستئنافية للمنازعات الزراعية بشبراخيت الصادر في ٢١ من مايو ١٩٧٤ ، أمام محكمة دمنهور المدنية بالدعوى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٤ المودعة صحيحتها فلم تكتب المحكمة في ١٤ من يوليو ١٩٧٤ الا ان المحكمة استظهرت عدم اختصاصها ولائيا بنظر هذه الدعوى واختصاص محكمة القضاء الادارى بها على اساس ما بان لها من ان القرار المطعون فيه هو قرار صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي فاصدرت حكمها بتاريخ ٢٩ من مارس ١٩٧٥ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فان الدعوى تعتبر مرفوعة أمام هذه المحكمة اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم في ٢٩ من مارس ١٩٧٥ وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة بنظرها منذ هذا التاريخ واذ كان هذا التاريخ سابقا على ٣١ من يوليو ١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الذى نقل الاختصاص بالمنازعات الزراعية الى القضاء المدنى فان محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية تستمر في نظر الدعوى اعمالا لحكم المادة الثالثة من ذلك القانون ، ومن ثم فان هذه المحكمة حين اصدرت حكمها المطعون فيه بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٧٨ فانها تكون قد أصدرته وهي مختصة ولائيا باصداره الامر الذى يضحى معه السبب الاول من اسباب الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون جدير بالالتفات منه .



ومن حيث انه لا ينال من ذلك ان حكم محكمة دمنهور الابتدائية  
بالاحالة المشار اليها قد خلا من ذكر صريح للمادة ١١٠ مرافعت ذلك ان  
ما قضت به المحكمة من عدم اختصاصها ولائيا واحالة وجوبية الى محكمة  
القضاء الادارى بالاسكندرية ليس له من سند تشريعى يرتكن اليه سوى  
نص المادة ١١٠ مرافعت ومن ثم فهذا النص مفهوم بحكم اللزوم من اسباب  
الحكم المشار اليه بنطوقه وبالتالي فان عدم ذكره مراعاة في الحكم لا يعيبه  
ولا يؤثر في النتيجة التى انتهت اليها المحكمة .

( طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

قيام المنازعة الادارية يتم بايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة —  
اعتبارها مرفوعة في الميعاد اذا اودعت العريضة في الميعاد — اعتبارها  
صحيحة اذا استوفت العريضة البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ٢٠  
من قانون مجلس الدولة — اعلان العريضة لطرفي الخصومة ليس ركنا من  
اركان اقامة المنازعة الادارية ، ولا شرطا لصحتها .

#### ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٩  
لسنة ١٩٤٩ ولل المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين  
يقوم أحد طرفي المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، وبه  
تتمتع هذه المنازعة وتكون مقالة في الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم  
خلاله ، وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية  
التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون الاول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ،  
اما اعلان العريضة وبعرفاتها الى الجهة الادارية والى نوى الشان غليس

( م ٤ — ج ١٤ )

ركنا من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطا لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، والمقصود منه هو اعلان الطرف الآخر بإقامة المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم فى المواعيد المقررة بطريق الإيداع فى سكرتيرة المحكمة ، وذلك تحضيراً للدعوى وتهيتها للبراعة ، فإذا تمت هذه المرحلة عين رئيس المحكمة تاريخ الجلسة التى تنظر فيها وتبلغ سكرتيرية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، كل ذلك طبقاً للإجراءات والأوضاع التى نص عليها قانون مجلس الدولة .  
وهى تتميز بأن دور المحكمة فى تحويل المنازعة والسير فيها هو دور إجبارى وليس سلبياً معقوداً زماله برغبة الخصوم .

( طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

التحكم بالتقوائد التقوية من تاريخ المطالبة الرسمية — يمكن بدء المطالبة الرسمية فى المازعة الإدارية — يكون من تاريخ ايداع العريضة سكرتيرية المحكمة وفقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وليس من تاريخ اعلان هذه العريضة .

ملخص الحكم :

تم اقامة المنازعة الإدارية طبقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تنعقد هذه المنازعة وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من ذلك القانون ، أما اعلان العريضة ورفقتها الى الجهة الإدارية او الى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من

تلقاء نفسها والمقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بيقليم المنازعة الادارية ودعوة ذوي الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم وبمستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الايداع في سكرتارية المحكمة وذلك تحضيرا للدعوى لتهيئتها للمرافعة .

فاذا قدمت عريضة الدعوى الفرعية في الحالة المعروضة الى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ وقد تم الاعلان الى السيد / ..... في ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ فيلتزم طبقا لما تقدم الحكم بالفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا على مبلغ ٤٩ جنيا و ٨٨٥ مليا المستحق للهيئة وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ ( تاريخ اقامة المنازعة ) لا كما قضى به الحكم المطعون فيه في ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ التاريخ الذى تم فيه الاعلان .

( طعن ٩٩٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبحث :

بطلان اعلان عريضة الدعوى في المنازعة الادارية ، لا يبطل العريضة نفسها مادامت قد تمت صحيحة — القياس في ذلك على المادة ٥٦ مكررا من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف — قياس مع الفارق — الاثر الذى يترتب على بطلان هذا الاعلان .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان العريضة ومرافقتها الى اى من ذوي الشأن ليس مطلقا لانها الدعوى ذاتها . مادامت قد تمت صحيحة في المبدأ القانونى باجراء سابق حسبما تحدهم قانون مجلس الدولة ، وانما البطلان لا ينصبه الا على الاعلان وحده ، ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثر للاثر بالحدود وبالنظر الذى استوفيه الشلوع . والقياس في هذا المقام على المادة ٥٦ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياسي

مع الفارق لاختلاف الاجراءات والاضاع ، وما يترتب عليها من آثار في هذا الشأن بين النظامين ، اذ الاستثناء ذاته — سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة — لا تتمتع خصومته في النظام المعنى الا باعلان الطرف الآخر به . اعلانا صحيحا ، بينما تقوم المنازعة الادارية وتنعقد — ايا كان نوعها — بإليداع عريضتها سكرتارية المحكمة . اما الاعلان نوى الشأن بها وبهرنقاتها ، فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى اعلام نوى الشأن بتقييم المنازعة الادارية ، وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل في دوره ، وذلك بالايدياد في سكرتيرية المحكمة . فإذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا — بالنسبة لاي من نوى الشأن — فإنه لا ينتج أثره قبله في خصوص ما سبقت الإشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلبه . تمكنه من تقديم مذكراته ومستندات ان يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وإن يجب الى طلبه في أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها . اما اذا كان الثابت أنه تقدم في المواعيد الأصلية بناء على الاعلان الباطل بمذكراته ومستندات ، فيكون الأثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بتقييم المنازعة الادارية والإيدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه — ولو أنه وقع باطلا — الأثر المقصود من الاعلان الصحيح بما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانبه ، محققا هذا الأثر ، مزيلا لعيب البطلان ، ولذا لم يرد في الماد ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو لقا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان ، أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بانحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميمماد الحضور ، اذ لا حكمة — والحالة هذه — في التمسك ببطلان إجراء رتبته

عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح ، وانما تعالج الضرورة بقدرتها  
علايخل يحقه في استكمال المواعيد .

( طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى او توجيهه بعد ميعاد السبعة الايام  
المشار اليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة - الاثر التى تترتب  
على ذلك - ليس من بينها بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها مادامت قد  
ثبتت صحتها .

#### ملخص الحكم :

أن بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن  
في المنازعة الادارية لا يكون مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت قد ثبتت  
صحتها في الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس  
الدولة ، وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده أن كان لذلك وجه ،  
ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع  
ومن باب اولى لا وجه للبطلان اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ، ولكن  
بعد ميعاد السبعة الايام المشار اليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥  
لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . وغاية الامر أنه اذا كان الاعلان قد  
وقع باطلا فانه لا ينتج اثره في خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من  
اليوم الذى يتم فيه اعلان ذوى الشأن اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون  
من حق اى منهم اذا طلب تبيئته من تقديم مذكراته ان يمنح المواعيد المقررة  
لهذا الغرض ، وان يجلب الى طلبه في اى حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك  
لحين الفصل فيها ، أما اذا كان الثابت أنه قد تقدم في المواعيد الاصلية ،  
بناء على الاعلان الباطل ، بمذكراته ومستنداته فيكون الاثر المقصود  
من الاعلان ، وهو الاعلان بقيام المنازعة الادارية والايدان بلفتاح المواعيد

القانونية وتعظيم المخدرات والمستلزمات خلالها ، قد تحقق نمواً ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه الأثر المخصوص من الاعلان الصحيح ، بما لا مندوحة معه من اعتبار ما تم من جانبته محققاً هذا الأثر ، أما إذا كان الاعلان قد وقع صحيحاً ولكن بعد السبعة الأيام المفسر إليها أنفاً ، فعنى من البيان أن المواعيد لا تبدأ الا من تاريخ هذا الاعلان ، وليست من تاريخ انتهاء السبعة الأيام المذكورة .

( طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/١ )

### قاعدة وقسم ( ٢١ )

« أ - »

عريضة الدعوى — نوقمها من محام مقبول امام المحاكم طبقاً للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — هو إجراء جوهري يجب أن يستكمل شكل العريضة والاكتت باطله — تقدير ما اذا كتلت العريضة بوقعة من المحامي المقبول وصادرة منه ام لا — هو مسألة واقع يترك للمحكمة التأكد من ثبوتها والالتفات الى دليل هذا الثبوت .

### ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم تجلس الدولة على أن « كل طلب يرفع الى تجلس الدولة يجب أن يقدم بعريضة موقعة من محام مقيد بجداول المحامين المقبولين امام المجلس » ، وتنتص المادة ٧٦ في الباب الخامس تحت عنوان احكام وقتية على أن « يقبل امام المحكمة الادارية العليا المخابرون المقبولون للترافعة امام محكمة النقض ويقبل امام محكمة القضاء الاداري المخابرون المقبولون امام محكمة الاستئناف » ، ويقبل امام المحاكم الادارية المخابرون المقبولون امام المحاكم الابتدائية ، وذلك كله الى أن ينظم جدول المحامين الخاص بتجلس الدولة » .

واذا كانت المادة ٢٠ متعلقة الفكر فتعفى بوجوب أن تكون كل عريضة يرفع الى تجلس الدولة موقعة من محام من جدول المحامين المقبولين امام

المجلس مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهرى يجب أن يستكبله شكل العريضة ، والا كانت باطلة ، إلا أن المقصود من هذا النص هو أن تصدر العريضة من المحامى المقبول أمام المجلس وصورها منه أو عدم صورتها مسألة واقع متروك لغيرها ، والأطمينان إلى تحليل هذا التيهت إلى المحكة فإذا بان لها من أقرار المحامى المقبول أمام المحكة أن العريضة صحت منه حقا ، وأطمانت المحكة إلى ذلك ، كما هو الحال فى خصوصية هذه الدعوى ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون قد استوفت الشكل القانونى ، ومن ثم فيكون الدفع فى غير محله متعيينا رفضه .

( طعن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ )

#### مادة ٢٢ ( ٢٢ )

##### المبدأ :

وجوب توقيع عريضة كل دعوى ترفع إلى مجلس الدولة من محام مقيد بجداول المحامين المقبولين أمامه — إجراء جوهرى يقترب على مخالفته البطالان — لا يلزم أن يكون التوقيع بأبضاء المحامى وبخطه ، فتصديق بصفته غير المنكور منه .

##### ملخص الحكم :

لأن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع إلى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجداول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهرى يجب أن يستكبله شكل العريضة والا كانت باطلة ، إلا أن التوقيع كما يكون بأبضاء الموقع وبخطه قد يكون بصفته غير المنكور منه .

( طعن ٧٥٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٦/٥/٩ )

## قاعدة رقم ( ٣٣ )

### المبدأ :

المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق به الغاية من الإجراء — لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء — المادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ رتب البطلان على عدم توقيع محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الاستئناف على صحيفة الاستئناف — المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أوجبت تطبيق احكامه وتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة الى أن يصدر قانون بإجراءات أمام القسم القضائي — المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة أو غيرها من مواد هذا القانون لم ترتب البطلان على تخلف الإجراءات أو الاشكال المخصوص عليها فيها والتي من بينها أن تكون عريضة الدعوى موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام المحكمة المختصة — لا يجوز الحكم بالبطلان لتخلف هذا الإجراء عملا بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات إلا إذا وجد عيب لم تتحقق به الغاية من هذا الإجراء — الغاية من توقيع محام على صحيفة الدعوى هي التحقق من اشراف المحامي على تحرير الصحيفة والوقوف من صياغتها — تحقق هذه الغاية بحضور المحامي جلسات التحضير لدى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري بهيئة مغرضي الدولة وتقديمه شهادة من نقابة المحامين بناء على طلب المغرض تنفيذ قده أمام محاكم الاستئناف — ايداع اصل عريضة الاستئناف بدون توقيع والتأشير على الصفحة الأولى منها من زميل المحامي باستلام الاصل للاعلان — اقرار المحامي الموكل بصحة العريضة وبياناتها ونسبتها اليه — نيابة المحامين عن بعضهم هي نيابة تسوغها مقتضيات مهنة المحاماة وتجزئها



المادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمقابلة للمادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ — توقيع محام نيابة عن زميله تغنى عن توقيع المحامي الموكل الاصيل — الاثر المترتب على ذلك . انتفاء مخالفة نص المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة التي تشكل لصحة الصحافة ان يكون موقعا عليها من محام مقبول امام المحكمة المختصة — بطلان المريضة غير صحيح — الاجازات المرضية — المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ — يمنح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او باحد الامراض المزمنة اجازة استثنائية بترتيب كامل — المشرع وضع تنظيميا خاصا لمنح الاجازات المرضية في احوال الإصابة باحد الامراض المشار اليها في النص — هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التي تنظم الاجازات المرضية — الحكمة منه — مناع منح الاجازة وشروطه هو قيام حالة المرض — مدة الاجازة تستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبي ان المريض قد شفى او ان حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله — اذا لم يتحقق احد الشرطين ظل حق المريض في اجازة قاتما ويتمين منحه اياها — تتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبي باحد الاطرين فلا يجوز له ان يعتمدا الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء في الخدمة بسبب اصابته باحد الامراض المشار اليها مهيا طالبت مدة العلاج — اذا تعدى القومسيون الطبي اختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره منعما — قرار الجهة الادارية بفصل العامل وعدم منحه المرتب بنادى على قرار القومسيون الطبي يعتبر قرارا منعما بدوره — لا يتقيد الطعن في هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالفاء .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى أصيب اثناء الخدمة بمرض تغنى اقتضى حصوله من القومسيون الطبي العام على اجازات مرضية متتالية

خلال عامي ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وشخصت حالته بأنها اضطراب نفسي متكمن يحتاج الى علاج طويل يهود الى عقله على ان يهد اليه باعالي تناسيم مع حالته بعيدا عن السلاح ورماد الكشف عليه . وانه لدى اعادة الكشف على المذكور بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ شخص القومسيون الطبي حالته بأنها اضطراب عقلي وغير لائق للبقاء في الخدمة في وظيفته العسكرية بعد استنفاد جميع اجازاته المستحقة لها فكانوا يعتبر عجزا عجزا جزئيا وبناء على ذلك صدر القرار المخطوم فيه من مساعد مدير لمن امسحوط بتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٦٥ متضمنا فصل المدعى من الخدمة اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ التاريخ التالي لاستنفاد جميع اجازاته القانونية بعدم لياقته طبيا للبقاء بالخدمة تنفيذا لقرار القومسيون انطبي العام سالف الذكر .

ومن نحيث ان المادة الأول من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منفع موظف وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضي بالدين أو العجز أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ، الذي يحكم واقعة النزاع تنص على انه « استثناء من أحكام الاجازات المرضية لموظف الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يخضع الموظف أو العامل المريض بالدين أو العجز أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ، ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة شهور على الأقل أو طلبا رأي احدى تلك » ، وبما ذلك ان المشاعر ونضع تنظيمها خاصا للاجازات المرضية في احوال الإصابة بأحد الأمراض المشاعر اليها في النص ، وان هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التي تنظم الاجازات المرضية في قوانين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وبالإضافة الى ذلك انصحت المذكرة الايضاحية للقانون عن ان الحكمة من وضع هذا النظام ان النظام هي معاونه الدولة للعاملين الذين يصابون بأحد هذه الأمراض ورعايتهم وأسرهم اجتماعيا طبقا لقواعد قانونية صريحة وباعتبار ان هذه الرعاية من واجبات الدولة في المجتمع الاشتراكي ويكون ذلك بمنح للعامل المريض اجازة مرضية اجازة استثنائية بمرتب كامل ليتمكن من اعادة أسرته والاتفاق على علاج مرضه الذي غالبا ما يطول امدته وبأن يستمر

يمنح هذه الإجازة إلى أن يشفى العامل أو يستقر حالته المرضية استقرا .  
يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله . والوافع من أحكام هذا القانون أن مناط  
منح الإجازة وشروطه هو قيام حالة المرض ، وأن مدة الإجازة تستمر إلى أن  
يثبت بقرار من القومسيون الطبي أن المريض قد شفى أو أن حالته المرضية قد  
استقرت على نحو يمكنه من العودة إلى عمله فإذا لم تحقق أحد هذين الأمرين .  
ظل حق المريض في الإجازة قائما وتعين منعه إياها . وقد حدد القانون  
الوسيلة إلى ذلك بالنص على أن يجرى القومسيون الطبي الكشف على  
المريض بصفة دورية للتحقق من استقرار تئسج موجب منع الإجازة أو  
زواله بتوافر أحد السببين السابق الذكر ، ونفى هذا الطلاق تخصص المهمة  
الفنية للقومسيون الطبي وهو في مجال تنفيذ حكم هذا القانون ، فلا يجوز  
له أن يتفادها إلى التوصية بعدم سلاخية المريض صعبا للبقاء في الخدمة  
بسبب أصابته بأحد الأمراض المستلزم إليها طلبها ببدء العلاج منه ، إذ  
أن تعدي القومسيون الطبي لاعتذار مثل هذه التوصية ليس له سند من  
القانون ويخالف روحه ويخلق الاعتبارات التي ذك إلى إصداره على نحو  
ينحدر به إلى درجة الإقدام ويكون قرار الجهة الإدارية المبني عليه  
قد صدر من ثم منعها بتوره ولا يعتد في الطعن فيه بالمواعيد المقررة للطعن  
بالإلغاء وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى  
شكلا فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار المذكور قد وقع مخالف للقانون ظيقة  
بالإلغاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن ما ذهب إليه القومسيون الطبي العام  
من تقرير عدم لياقة المدعى للبقاء في الخدمة بعد استئجاز جميع إجازاته  
المرضية ، وهو ما استندت إليه الجهة الإدارية في إصدار قرار الفصل  
المطعون فيه ، ينطوي على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة  
١٩٦٣ سالف الذكر الذي جمل الإجازة الاستثنائية بمرتب كامل وفقا لأحكامه  
حقا للعامل المريض بمرض عظمى دون التقيد بميعاد زمني معين إلى أن  
يشفى العامل أو تستقر حالته على نحو يمكنه من مباشرة أعمال وظيفته وتكون  
أن يخصص القانون للقومسيون الطبي أو الجهة الإدارية في تقرير منح هذه  
الإجازة أو منعها عن العامل المريض طالما توافر مناط استئجازه لها بثبوت  
حالة الإصابة بمرض عظمى . ومن ثم فقد كان يصح على القومسيون الطبي  
العام ، وقد ثبت لئجه إصابة المدعى بالمرض العظمى أن يقرر منعه تلك الإجازة

الاستثنائية بمرتبة كاملة مع إعادة الكشف عليه كل ثلاثة شهور أو كلما رأى داعيا لذلك الى ان يشفى أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته نزولا على احكام القانون . ومتى كان ما تقدم فان القرار المطعون فيه اذ بنى على قرار القومسيون الطبى السالف الاشارة اليه يكون قد قام على سبب معدوم قانونا جديرا بعدم الاعتداد به وهو ما يقتضى الحكم بالفائه . ولا ينال من بطلان هذا القرار على النحو المذكور ان الجهة الادارية على ما بين من الأوراق ، راعت في اصداره ما تقتضى به المادة ١١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على انه « استثناء من الاحكام الخاصة بالاجازات التى يجوز منحها لضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى يجوز لضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى الانتفاع في حالة المرض بما يكون لهم من وفر في الاجازات الدورية بحد أقصى قدره تسعون يوما من السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها — وإذا استنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الاولى الذى يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل اجازاته المبينة بالفقرة السابقة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يمنحه اجازة خاصة بمرتبة كاملة المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز سنة — ويرجع في تحديد الامراض التى من هذا النوع ومدة العلاج الى الهيئة الطبية المختصة وبعد أن يستنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الاولى هذه الاجازة الخاصة يستوفى اجازاته ذات المرتبة المنخفضة في المادة السابقة — ويفصل ضابط الصف أو العسكري الذى لا يعود الى عمله بعد انتهاء جميع اجازاته » لايصلح هذا النص سنداً لعدم تطبيق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ذلك ان النص المذكور وسائر نصوص قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن ما يفيد انصراف قصد الشارع الى حرمان ضباط الصف وعساكر النوجة الاولى من مزايا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الاشارة اليه عملاً بالاحالة الواردة في المادة ( ١٤٦ ) من قانون هيئة الشرطة سالف الذكر والتى تنص على أن يسر على افراد هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات لموظف الدولة والقوانين المكملة لها .

وبناء على ذلك فانه لا يكون ثمة مجال لاعمال نص المادة ( ١١٩ ) من قانون هيئة الشرطة سالف الاشارة اليه الا في حالة الاصابة بامراض حوأن تكن مما يحتاج الى علاج طويل حسبما تقتضيه الجهة الادارية الا انها

ليست من الأمراض التي يعينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر التي ورد النص عليها صراحة .

ومن حيث انه عن طلب التعويض فانه ولئن كان قد ترتب على فصل المدعى من الخدمة على خلاف احكام القانون وفقا لما تقدم بيانه انه اصيب باضرار مادية تمثلت في حرمانه من الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه والمعاش الذي ربط له ، الا انه لما كان مقتضى الحكم بالفناء القرار المطعون فيه نتيجة ما ثبت من نقد الى هذا القرار احقية المدعى في المعاملة على اساس اعتباره في اجازة استثنائية بمرتب كامل طوال المدة من تاريخ فصله من ان يشفى او تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى العمل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، فان في ذلك ما يكشف عن تعويض المدعى عما لحق من اضرار مادية كانت او ادبية مما يفنى عن الحكم له بأى تعويض آخر .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم الصادر من الدائرة الاستثنائية المطعون فيه والفناء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بجلسة ٣ من فبراير ١٩٨٠ في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ القضائية ، وبقبول هذه الدعوى شكلا وفي موضوعها بالفناء القرار المطعون فيه وما يرتب على ذلك من آثار على التفصيل السالف بيانه ويرفض ما عدا ذلك من الطلبات .

( طعن ١٨٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

إذا قام المدعى بما أوجبه القانون من تسليم الاعلان للنيابة العامة وقدم الدليل المثبت لذلك فانه يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعلمه به وفقا للجرى العادى للامور — للمدعى عليه اقامة الدليل على انتظام

هذه القرينة باثبات ان النيابة لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمه الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الاجنبية المقيم بها — اذا لم يثبت المدعى عليه ذلك يفترض وصول الاعلان اليه .

#### ملخص الحكم :

انه بما تنهاه الطاعنة على الحكم بالبطالان لعدم اعلانها بالدعوى ، فانه وان خلت أوراق الدعوى مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليها بالطريق الدبلوماسي بعد ثبوت تسليمه للنسبة الجلية في ١٨/٣/١٩٨١ ، الا انه وقد قام المدعى بما اوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنسبة . وقدم الدليل المثبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قريبة على وصول الاعلان للمدعى عليها وعليها به وفقا للجرى العادى للامور ، ما لم تقدم المدعى عليها البطل على انتفاء هذه القرينة باثبات ان النيابة لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة ، او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمها الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الاجنبية ، التي تقيم فيها ، ومادامت الطاعنة لم تثبت ذلك ، فان اعلانها يقترض وصوله اليها .  
( بطعن ١١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣ )

#### ملحظة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

خلو أوراق الدعوى والظعن مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليه بالطريق الدبلوماسي عن طريق وزارة الخارجية — ثبوت تسليم الاعلان للنسبة الجلية يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعلمه به وفقا للجرى العادى للامور — ينجح الإعلاني اثره القانوني من تاريخ تسليمه للسلطة الجلية — اذا كان للتجديد التدريجية وخدمة الحكومة بوطن اصلي في

مصر رغم اقلية في الخارج للدراسة. وقت اقامة الدعوى ضده وتم اعلانه بصفته وارثا لوالده الضامن فان اعلانه في موطنه الأصلي في مصر ينتج اثره قانونا — اساس ذلك : ما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن أصلي أو موطن مختار في مصر وجب اعلانه فيه ولو كان يقيم في الخارج — متى تم اعلانه لصفته وارثا عن الكفيل فانه يغنى عن اعلانه بصفته حينئذ أصليا لاشتغال الإعلان على بيان القسفتين وموضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لتظرها امام المحكمة — المبعوث اما ان يكون موظفا أو طالبا فمهم موظف — الروابط في الحالين بين المبعوث والحكومة هي روابط ادارية تدخل في مجال القانون العلم — اختصاصي مجلس الدولة بهيئة قضاء اتارى ينظر المنازعة بين المبعوث والحكومة — اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .  
ملخص الحكم :

انه ولئن خلت أوراق الدعوى والظمن مما يفيد وصول الإعلان الى المدعى بالطريق الدبلوماسي اى عن طريق وزارة الخارجية بمعد ثبوت تسليمه للنيابة العامة في ١٨/٣/١٩٨١ الا انه وقد قلم المدعى بيا اوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنيابة وقدم الدليل المثبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وقتا للمجرى العادى للأمر ، وينتج الاعلان اثره القانونى من تاريخ تسليمه للنيابة العامة وقتا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن ، ومن جهة أخرى فان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده الاول كان له موطن أصلي في مصر في العنوان رقم ..... رغم اقلية في الخارج للدراسة وقت اقامة الدعوى ضده ، وقد تم اعلانه بالدعوى في هذا العنوان عن طريق قلم المحضرين في ١٥/٨/١٩٨١ بصفته وارثا لضامنه المرحوم ..... ، وهذا الاعلان صحيح قانونا طبقا لما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن أصلي أو موطن مختار في مصر وجب اعلانه ولو كان متبعا في الخارج ، ويعتبر اعلانا له بصفته الأخرى كميدين ويغنى عن اعلانه بهذه

السنة الأخرى لاشتبهاله على بيان الصفتين موضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام المحكمة .

وأن الوجه الثانى للطعن والخلص بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى مردود كذلك بأن الطاعن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عند إيفاده فى البعثة لحساب المعهد القومى للإدارة العليا ، أى أنه كان موظفا عليها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المبعوث أما أن يكون موظفا أو طالبا غير موظف والروابط فى الحالتين بين المبعوث والحكومة هى روابط إدارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب فى التكيف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة فى عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا عقديا حتى لو اتخذ فى بعض الأحيان شكل الاتفاق كعقد الاستخدام بالنسبة للموظف المؤقت أو التمهيد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا لقانون البعثات ولوائحه لأن مثل هذه الاتفاقات أو التمهيدات لا تفر من التكيف القانونى للروابط بين الموظف والحكومة ، فإن المنازعة فى شأن هذه الروابط الإدارية تدخل فى مجال القانون العام ، ويكون القضاء الإدارى مختصا بها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

( طعن ١١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣ )



## تانياً : الإعلان

قاعدة رقم ( ٣٦ )

### المبدأ :

اجراعت اعلان ورثة المظنون ضده يكون وفقاً لقانون المرافعة لعدم ورود نصوص في شئها بقوانين مجلس الدولة - ايداع صحيفة الطعن ضد ورثة المظنون ضده جملة دون ذكر لاسماتهم وصفاتهم في الجهاد المحد للطعن صحيح - تتعقد به الخصومة الادارية - القضاء ببطان صحيفة الطعن لعدم ذكر اسماء الورثة بعد ان طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلانياً صحيحاً غير سليم .

### ملخص الحكم :

ان قوانين مجلس الدولة لم تتعرض الى معرفة ما اذا كان ايداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة ضد ورثة المظنون عليه جملة دون ذكر للورثة وصفاتهم ومحال اقامتهم يؤثر على قيام الطعن منتجا لآثاره وما اذا كان نقص البيانات الخاصة بالمظنون عليهم مبطلاً للطعن تحكم به المحكمة من تلقاء ذاتها باعتباره من النظام العام ام لا ؟ لم تتعرض لهذه الامور اكتفاء بالاحالة على قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين مجلس الدولة .

وقد عالج قانون المرافعات حالة وفاة المحكوم عليه والمحكوم له في الفترة الجائز فيها الطعن على الحكم وذلك في المادتين ٢٨٢ و ٢٨٣ حيث تم ايقاف المدة في الحالة الاولى حتى يتبين الورثة موقفهم من الحكم الصادر ضد مورثهم واجاز في الحالة الثانية وهي حالة وفاة المحكوم لصالحه ان يعلن المحكوم عليه جملة في آخر موطن كان لمورثهم وذلك حتى لا يفوت ميعاد الطعن بسبب التحرر عن الورثة وصفاتهم ومحال

اقامتهم على ان يقوم باعادة الطعن لكل وارث ، اعلانا مستوفيا كل شرائطه  
تقبل الجلسة المحددة لنظر الطعن وفي الاجل الذى تحدده المحكمة لذلك .

وقد اجاز قانون المرافعات في حالة وفاة المحكوم لصالحه ان يتسم  
الاعلان الى الورثة جملة في آخر موطن كان لمورثهم في الموعد المحدد لاجرائه  
لذا فان التقرير بالطعن بليداع صحيفته في سكرتارية المحكمة المختصة  
في الموعد المحدد وهو اجراء سابق على الاعلان تنعقد به الخصومة الادارية  
يكون صحيحا اذا ما تم الابداع على هذا النحو .

ومن حيث ان قانون المرافعات حتى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠  
لمسنة ١٩٦٢ الذى عمل على تصحيح الاجراءات الباطلة وان نص في المواد  
١٠ و ١١ و ٢٤ و ٢٥ منه على بطلان صحيفة الدعوى اذا ما اغفلت أى  
بيان يحدد شخصية المدعى عليه الا انها جعلت هذا الامر من حق المدعى  
عليه وحده وهو الخصم الذى يقع عليه الضرر فله ان لم يحضر امام المحكمة  
المطروح امامها النزاع ان يتسك بهذا الامر بالدفع عند المعارضة او  
الاستئناف في الحكم ، اما ان حضر امام المحكمة فان حضوره يصحح الاجراء  
ولا يكون له من حق بعد ذلك الا ان يطلب من المحكمة التأجيل للاستعداد .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم فان الطعن وقد اودع سكرتيرية  
المحكمة باسماء الورثة جملة في الميعاد المحدد للطعن في آخر موطن كان  
للمورث يكون صحيحا وتكون الخصومة قد انعدمت وانه كان على المحكمة  
وقد طلبت الطاعنة في مذكرتها المؤرخة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ فتسح  
يلب المرافعة لاعلان الورثة اعلانا صحيحا ان تمكنها من ذلك لا ان تقضى  
في الخصومة بعدم القبول لبطلان صحيفة الطعن استنادا الى ان عسدم  
ذكر اسماء المدعى عليهم — وهم الورثة — وصفاتهم من البيانات الجوهرية  
التي يترتب عليها بطلان الصحيفة وان هذا البطلان من النظام العام تقضى  
به المحكمة من تلقاء نفسها .

### قاعدة رقم ( ٣٧ )

**المبدأ :**

اعلان عريضة الدعوى للنيابة العامة — لا يكون الا في حالة عدم الوقوف على محل اقامة المدعى عليه — اعلانه عن طريق النيابة العامة مع معرفة مكان وجوده يكون غير صحيح .

**ملخص الحكم :**

ان الاعلان للنيابة العامة لا يكون الا في حالة عدم الوقوف على محل اقامة المدعى عليه ، فاذا كان مكان وجوده معروفا للجهة الادارية ، وطلب من المحكمة التأجيل لاعلانه بالطريق الدبلوماسي في اليين وكانت الدعوى تؤجل لهذا السبب فان الاعلان للنيابة في هذه الحالة انما هو اعلان غير صحيح .

( طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٨ )

**المبدأ :**

اعلان صحيفة الدعوى الى آخر موطن معلوم للمدعى عليه — صحة الاعلان — بطلان الاعلان على فرض وقوعه لا يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى .

**ملخص الحكم :**

ان « جهة الادارة المدنية اعلنت المدعى عليهما بصحيفة الدعوى على عنوانها المعروف لديها ، ولما لم تجدهما اعلنتهما مباشرة للنيابة دون ان تجرى اية تحريات للتقصي عن محل اقامتهما وانه لما كان اعلان

الأوراق القضائية للنيابة بدلا من اعلانها إلى شخص المطن اليه في موطنه  
أما اجازة القاتون على سبيل الاستثناء فلا يجوز الانتباء اليه الا بعد  
اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه والا كان  
الاعلان باطلا وأنه لما كان اعلان المدعى عليها الى النيابة قد وقع باطلا  
لعدم سبقه بالتحريات الكافية لذلك تبين الحكم ببطلان صحيفة الدعوى .

ومن حيث أن الطعن يقوم علي أن الحكم قد خالف القاتون ذلك أن  
الخصومة الادارية تنعقد بإيداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة مستونية  
البيانات التي يتطلبها القاتون أما اعلانها فاجراء لاحق مستقل تتسواه  
المحكمة ومن ثم لا يجوز قاتونا الحكم ببطلان الصحيفة بسبب عيب في اجراء  
الاعلان كذلك فانه كان يتعين على المحكمة وقد رأت أن الاعلان باطل أن  
تقرر تأجيل نظر الدعوى طبقا لحكم المادة ٨٥ مراعاتك لاعادة اعلان المدعى  
عليها وفضلا عن ذلك فانه ليس للمحكمة أن تقضى من بقاء نفسها ببطلان  
اجراء الاعلان طالما لم يفتح به صاحب المصلحة .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى عليها اثبتا في التمهيد  
المقدم الى دار المظنين أن محل اقامتها هو « بلدة فارسكور محافظة بنيات »  
وتأكدت صحة هذا البيان من التحريات التي أجرتها الجهة الادارية قبيل  
رفع الدعوى وأنه عند اعلانها بصحيفتها في هذا الموطن أجلب رجل الادارة  
المختص بالتحري والمصاحب للمحضر بانها « غير مقيمين بفارسكور وليس  
لها بها مسكن شرعى ولا محل اقامة » فانه يخلص من ذلك أن الموطن المشار  
إليه هو آخر موطن معلوم للمدعى عليها . ولما كانت المسألة ١٠/١٣  
مراعاتك تقضى بانها اذا كان الموطن المدعى عليه غير معلوم وجب أن تشتتل  
الورقة على آخر موطن معلوم له من الجهورية او في الخارج وتسلم صورتها  
للنيابة وكانت التحريات قد أسفرت عن عدم الاستدلال على المدعى عليها  
في آخر موطن معلوم لها لذلك يكون اعلانها بصحيفة الدعوى بتسليم  
صورتها الى النيابة قد تم صحيحا مطابقا لحكم قانون المرافعات . ومقدم  
يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان  
صحيفة الدعوى . كما أنه اخطأ فيما قضى به من أن بطلان الإعلان — على  
فرض وقوعه — يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ذاتها ذلك أن الاعلان  
اجراء لاحق على ايداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة ومشتتل عنه

عندما استأنف إجراء الإعلان بطلان ذاته لا يوفر في صحة الدعوى ذاتها بل في مقتضى الزمة على ما ترتب عليها من اجراءات .

( ملحق ١٩٧ لسنة ١٧ في - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

خلو الأوراق من دليل على ان جهة الادارة المدعية كان في مكتبها ان تبذل جهودا مبررا في سبيل التعرف على محل اقامة المدعى عليه فسبق ما اجرته من تحريات هي في حد ذاتها كافية لهذا الغرض - يقتضى ذلك ان اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة يكون أمثالا سليما لحكم المادة ١٠/١٢ منافع التي تقضى بأنه اذا كان موطن المعلن لديه غير معلوم وجب ان تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنيابة - ينشئ على ذلك ان الحكم المظنون فيه حين قضي ببطلان صحيفة الدعوى بقوله انها قد انقضت بيانا جوهريا هو محل الاقامة الصحيح للمدعى عليه ، يكون قد نأى عن دائرة الصواب واخطا في تطبيق القانون .

#### ملخص الحكم :

ان الثالث من استعراض الأوراق ان المظنون ضد ( المدعى ) قد اشتهر في المظلة الذي تقبته في الممارسة رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ محل المتابعة الى ان عنوانه ( ٢٥ شوارع طلعت حرب الاسكندرية ) والقرست عليه تلك الممارسة فقد أصدرت اليه مصلحة الموائم والمختر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ امرًا لتوريد الأسمان المفقادة عليها في حدود مبلغ ١٩٠٦ جنيه وحين توجه السيد / ..... المعلن المقتضى بذلك المصلحة الى محل المظنون ضد في العنوان مسالمة الفكر لابلأعه أمر التوريد المتقدم مقدّم وبجهد هذا المحل مخلصا ويستتدل النصح له ان المظنون ضد قد غامر الاسكندرية

إلى القاهرة منذ شهرين فاثبت ذلك على ظهر أمر التوريد في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ثم إعادة الى قسم المشتريات لاتخاذ ما يلزم وفي اسفل تلك الناقشة دون خطاب منيل بتوقيع مسند الى المطعون ضده ومؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ نصه « السيد مدير الإمدادات والتموين بعد التحية تأسف لعدم امكاني التوريد لتقصية اعمالي بالاسكندرية وارجو اسناد العملية لاي مقال آخر حتى لا يتعطل العمل . وتفضلوا بقبول تحياتي » وفي ٩ من مارس ١٩٦٦ اعد السيد / رئيس قسم المشتريات المطيعة والمناقشات العامة آنف الفكر بيتا مفصلا بالمبالغ الواجب مطالبة المطعون ضده بها بعد اذ نفذ العقد على حسابه أشار فيه الى عنوانه ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية . والبادى بجلاء من السياق المتقدم أن آخر موطن معلوم للمطعون ضده هو ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية ولا يغير من ذلك ما اشار اليه السيد / ... العامل بمصلحة الموانى والمناشر على الوجه سالف البيان اذ فضلا عن أن هذا الذى سجله قد جاء عاريا من دليل يظاهاه فانه يفرض صحته قد خلا من بيان موطن معين للمطعون ضده في القاهرة يمكن الاهتداء اليه أو التعرف عليه ولا اعتداد في هذا المقام بذلك الخطاب المسند الى المطعون ضده اذ مع التسليم بانه صادر منه فانه لا يحل في عبارته دليلا مقبولا على أن جهة الادارة قد وقفت على موطنه الجديد سواء في القاهرة أو في غيرها لاسيما وقد اجنبت الأوراق من بيان المكان الذى حرر فيه ذلك الخطاب أو الظروف التى لا يست تحريره .

ومن حيث انه لئن كان البادى من مطالعة صحيفة الدعوى أن جهة الادارة المدعية قد طلبت اعلان المدعى عليه في مواجهة النيابة العامة بعدم الاستدلال على محل اقامته الحالي وأبانت أن آخر محل اقامة معلوم له هو ١١٤ طريق الجيش أسبورتج بلب شرقى الاسكندرية ولئن كان صحيحا أن هذا الموطن ليس له أصل في الأوراق فان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة قد بادرت حينما طلبت اليها المحكمة بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ باعادة اعلان المدعى عليه على الوجه القانونى الصحيح — بادرت — الى اجراء مزيد من التحريات عن محل اقامة هذا الاخير وقد ابانت وحدة البحث والتحريات بمصلحة الموانى والمناشر التى نيط بها اجراء هذه التحريات في الشهادة المؤرخة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ ( حلفظه رقم ٨ حوسيه ) انه بالبحث والتحري عن محل اقامة المقاول أحمد مرسى بالعنوان

شارع طلعت حرب ٢٥ قسم المطالرين لم يستدل عليه وانه ترك هذا السكن من مدة طويلة لجهة غير معلومة وكذلك لم يستدل عليه بالفرنزلى رقم ١١٤ طريق الجيش وسبورتنج قسم باب شرق ولم يعرف له محل اقامة بدائرة المدينة . وفي ضوء هذه التحريات صححت جهة الادارة شكل الدعوى بصحيفة اعلنت في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ لعدم الاستدلال على محل اقامة المدعى عليه وأشارت في هذه الصحيفة الى أن آخر محل اقامة له هو ٢٥ شارع طلعت حرب قسم المطالرين والمنزل رقم ١١٤ طريق الجيش بسبورتنج قسم باب شرقى ، واذا خلت الاوراق من دليل على أن جهة الادارة المدعية كان في مكتبها أن تبذل جهدا مشرا في سبيل التعرف على محل اقامة المدعى عليه فوق ما أجرتة من تحريات هى في حد ذاتها حسبها تراه هذه المحكمة كافية لهذا الغرض ويكون اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة قد جاء اعمالا سلبيا لحكم المادة ١٣/١٠ مراعات التي تقضى بانه اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتغل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنسابة وبالبناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه حين قضى ببطلان صحيفة الدعوى بمقولة انها قد اغفلت بيانا جوهريا هو محل الاقامة الصحيح للمدعى عليه — يكون — قد نأى دائرة الصواب واخطأ في تطبيق القانون .

( طعن ٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة — سبيل استثنائى لا يصح الاجتهاد اليه اذا قام المعلن بالتحريات الكافية لتقصى عن موطن المراد اعلانه .

ملخص الحكم :

أن اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه او في موطنه انها اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح

الاعتناء به إلا إذا قبل المعلن بالتحريات الكافية للتحقق من موطن  
المزاد اعلانه فلا يكفي أن تورد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق  
الاستثنائي بل يجب أن يكون هذا الاعلان مسبقا بالتحريات للشار اليه  
والا كان باطلا .

( طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

المادة :

الأصل في الاعلان وفقا للاحكام العملية في قانون المرافعات المدنية  
والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الإداري أن تسلم الأوراق المطلوب  
اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه أو في الوطن المختار في الأحوال  
التي بينها القانون — إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم يجب أن تشتغل  
الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وتسلم صورته  
الى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا إلا إذا كان  
مسبقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المزاد اعلانه والا كان  
الاعلان باطلا — قيام الادعى باقتبال محل اقامته بعريضة دعواه — صدور  
حكم لصالحه وتقييم الجهة الإدارية بالظعن فيه وايداع تقرير طعننا بنبابة  
محل اقامة المظعون ضده المبين بعريضة دعواه — قيام المحضر بالتأشير  
على تقرير الطعن بعدم اعلان المظعون ضده نظرا لما قرره بواب المحفل  
القبيل بعريضة المصوى من عدم معرفته بشخص المظعون وعدم  
لغائه في هذه القول — قيام المحضر بالاطلاع من النيابة العامة — عدم  
بطلان الاعلان في الحالة المعروضة طالما أنه لم يستدل من الأوراق على أنه  
لو بذل جهدا آخر في التحري تم الاهتداء الى موطن المظعون فيه وعبر ثم  
يمتبر الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة في ضوء تلك الظروف  
صححا .



### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تؤسس مطعنها علي أن الجسم المطعون فيه قد خالف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من ضرورة اجراء التحريات الحقيقية عن محل اقامة المطعون ضده قبل اعلائه في النيابة العامة ومن ثم يكون قد شابه عيب في الاجراءات — ترتب عليه بطلانه .

ومن حيث انه تبين من الاوراق حسبه سلف ان المحضر حاول اعلان المدعى بتقرير الطعن في موطنه المقيم في عريضة دعواه فلم يجده في ذلك المحل بل اخبره البواب بانه لا يقيم فيه ولا يعرف عنه شيئا فاعلنه بالتقرير في النيابة وقد اخطرت محكمة القضاء الاداري المدعى للحضور بجلسة ١٩٧٤/٢/١١ على ذات العنوان فارادت الاخطار لعدم استقاله وقد اثير عليه بعدم البحث بعد معرفة محله واذ جلت الاوراق مما يستدل منه على انه لو بذل جهدا آخر في التحري لاهتدى لموطن المدعى فلان الاعلان الذي تم في النيابة العامة في الظروف سلفة الذكر يكون صحيحا وبالتالي يكون الطعن في غير محله مما يتعين الحكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا .

( طعن ٦٤٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

اعلان صحيفة عن طريق النيابة العامة دون اجراء التحريات الكافية — بطلان الاعلان — لا يجب للمحكمة ان تقضي بالبطلان في هذه الحالة من تلقاء نفسها — بطلان اعلان صحيفة الادعى لا يرتب عليه بطلان الصحيفة ذاتها .

#### ملخص الحكم :

ان الاصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنطبق انما القضاء الاداري، — ان تبطل الاوراق المطلوب

اعلانتها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الاحوال التي يبينها القاتون فاذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي الحالة الاخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه .

ومن حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه قد اصاب فيها ذهب اليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه الا انه اخطأ في تطبيق القانون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون ان يدفع المدعى عليه بذلك بينما توجب المادة ٨٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة اذا تبينت بطلان اعلان المدعى عليه المنقيب ان تؤجل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه اليها اعلانا صحيحا ومن ثم فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها على ما كان عليه الشأن في ظل قانون المرافعات الملقى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ( المادة ٣/٩٤ ) وانما يتعين ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية كذلك فقد اخطأ الحكم اذ رتب على بطلان اعلان صحيفة الدعوى بطلان الصحيفة ذاتها في حين ان الاعلان مستقل عن الصحيفة ولاحق لها اذ يتم رفع الدعوى بناء على طلب المدعى بايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة مستوفية بياناتها وتتولى المحكمة اعلانها فاذا شاب اجراء الاعلان اى بطلان فلا يستتبع ذلك البطلان الدعوى المستوفية البيانات ويقتصر اثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد قضت من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى نتيجة بطلان اعلانها دون ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية يملن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون وتاويله ويكون حكمها غير قائم على اساس سليم من القانون حقيقا بالالفاء ويتعين احالة الدعوى الى المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم مع ابقاء الفصل في مضروفاته الطعن الى ان يفصل في الدعوى نهائيا .

- قاعدة رقم ( ٤٣ ) -

**المبدأ :**

خطا ادارة قضايا الحكومة عند كتابة عنوان المدعى عليه في صحيفة الدعوى — عدم استدلال على المدعى عليه في العنوان الخاطئ — يترتب عليه عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النيابة العامة وبطلان الاجراءات التالية له بها فيها الحكم الصادر في الدعوى .

**ملخص الحكم :**

انه ولئن كان عنوان المدعى عليه معلوما لجهة الادارة عندما رأت رفع الدعوى عليه لمطالبته بتلك المبالغ وضمنته كتابتها المرسل الى ادارة قضايا الحكومة الا ان هذه الادارة اخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوى وقد ادى هذا الخطا الى عدم الاستدلال على المدعى عليه في ذلك العنوان ، ويبنى على ذلك عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النيابة العامة ، وبطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بها فيها الحكم المطعون فيه لصوره ضد المدعى عليه مع انه لم يعلن بالدعوى اعلانا صحيحا .

( ملعن ٧٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦ )

**قاعدة رقم ( ٤٤ )**

**المبدأ :**

بطلان اعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت قد تمت صحيفة في الجهاد القانونى اساس ذلك — ان المنازعة الادارية تتمتع بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة — بطلان اعلان عريضة الدعوى لا ينتج اثره فيها اتخذ قبله من لجراءات صحيحة .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث انه فيما يتعلق ببطلان المطعون فيه فالثابت من الاوراق

أن عريضة الدعوى رقم ٩٤٩ لسنة ٢٨ القضائية ( محل الطعنين  
الراهنين ) قد وجهت بناء على طلب المدعية الى كل من :

- ١ — وزير التربية والتعليم بصفته
- ٢ — وكيل وزارة التربية والتعليم بصفته
- ٣ — مدير المصلحة التعليمية لشمال القاهرة بصفته
- ٤ — مديرة مدرسة نوتردام ديزابوقين

وقد تم اعلان هؤلاء جميعا بادارة قضايا الحكومة بتاريخ  
من سنة ١٩٩٠ اذ سلمت العريضة للموظف المختص بها ،  
ولم تعلن عريضة الدعوى للمدرسة المذكورة ولم تخطر او يحضر ممثلها  
القانونى اية جلسة من جلسات التحضير او المرافعة الى ان صدر الحكم  
المطعون فيه الشخص بطلبها القانونى او وكيله امام المحكمة للدلاء بها لديه  
من ابحاث وتقديم ما قد يعين له من بيانات وأوراق ومستندات لاستيفاء  
الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك  
مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن — ولا جدال  
فى انه يترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار  
بصالح المدرسة التى وقع هذا الاغفال فى حقها الامر الذى يترتب عليه  
بطلان الاعلان فى حقها وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما  
غنيها الحكم المطعون فيه لصدوره فى غيبة المدرسة الذى عليها ابداء دفاعها  
وهو حق جوهرى واصل لها لا يجوز المساس به والنيل منه وبذلك يكون  
الحكم المطعون فيه وقوعه باطلا لا يثنائه عليه اجراءاته باطله مما يتعين معه  
الحكم بتقرير هذا البطلان .

ومن حيث انه من الجدير بالذكر ان بطلان اعلان عريضة الدعوى  
ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها بل انما تقتضى نتيجة صحيحة فى التطبيق القانونى  
باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة اذ تقوم المنازعة الادارية  
وتتعدد بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة اما اعلان نوى الشان بها  
حيث رفعتها فهو اجراء غير معتل بطلانه لانه لغراضه وهى اعلان نوى

الشان بتعليم المتلخعة الادارية واذا لهم بيلتاج الحواميد القانونية لتبنيهم  
بلكراتهم ومنتجياتهم فلما كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فلانه لا ينتج  
اثره فلما اتخذ قبله من اجراءاتك مما يقتضيه فيه الامر بإعادة الدعوى التي  
مخفية القضاء الاداري للفصل في موضوعها من جديد اذ انها — بصيغها  
يستثنى من الاوراق — غير مبالغة للفصل فيها بذلك بالنسبة للطابعين  
مما اذ صدر الحكم المطعون فيه ملزما اياها بالتعويض متضمنين موجبة  
يستدعى عدم حجية الدعوى ضرورة نظرها ككل .

ومن حيث انه ترتيبا على ما سلف ولذا قضى الحكم المطعون فيه  
بالزام الدعوى عليها الاول والرايج بالتعويض متضمنين دون أن يراعى  
الاجراءات القانونية الخاصة باعلان عريضة الدعوى على النحو المتقدم  
بيانه فانه يكون مشوبا بعيب شكلي يبطله مما يستتبع الحكم بالفائه  
واعادة الدعوى لمحاكمة القضاء الاداري للفصل في موضوعها مع ابقاء  
الفصل في المصروفات .

( طعن ٤٢٦ لسنة ٢٢ ق ، ٣١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٥ )

#### المبدأ :

ان بطلان اعلان العريضة ورفقاتها الى اى من نوى الشان ليس  
بطلان لاقابة الدعوى ذاتها — اساس ذلك — اقتصار البطلان على الاعلان  
وحده ان كان ذلك وجه — البطلان في هذه الحالة يتحدد اثره بالقتدر  
الذى استهتمة الشارع — العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون ضده  
بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن اهام دائرة فحص الطعون — ليس من  
شأنه ان يخل بحقوقه في حالة اجلة الطعن للحكمة الإدارية العليا .

#### ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ورفقاتها الى اى من نوى الشان  
ليس بطلان لاقابة الدعوى ذاتها ، بلادى قدمت صحيحة في المبدأ

القانوني بإجراء سابق حسبها حدد قانون مجلس الدولة وأنها البطشلان لا ينصب الا على الاعلان وحدة أن كان لذلك وجه لا يترتب على البطشلان أثر الا في الحدود وبالقدر الذى استهغه الشارع وعلى مقتضى ما تقدم فان الميب الذى يشوب ابلاغ الماطون عليه بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ليس من شأنه أنه يخل بحقوقه التى كلها له القانون اذا ما انتهت الدائرة المذكورة — دون أن تطلب مزيدا من الايضاحات الى احوالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا . ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل احوالتها الى دائرة فحص الطعون وكان فى مقدور المحكمة — اذا رأت موجبا لذلك — أن تطلب ما تراه لازما من ايضاحات عنها سواء حضر ذو الشأن أو لم يحضروا فلذا هى لم تطلب ذلك فسلته . لا يكون من حق الماطون عليه أن يصر على طلب المرافعة الشفوية امامها .

( طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٦ )

#### المبدأ :

فتح باب المرافعة فى الدعوى لا يستلزم اعلان الخصوم اذا لم

يكونوا حاضرين .

#### ملخص الحكم :

أن المادة ١٧٣ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفى النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لاسباب جدية تبين فى ورقة الجلسة وفى المحضر وهذا ما حرصت المحكمة على اثباته فى محضر الجلسة اذ قررت أن اعلة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ويضاف الى ذلك أنه من المبادئ الاساسية فى فقه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه فى أية جلسة أو أودع مذكرة ببناعه اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما أن النظام القضائى بمجلس الدولة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك كما أن النظام القضائى بمجلس الدولة يقوم اسسما على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد

محددة وليس من حق ذوى الشأن أساسا أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية وأن كان للمحكمة أن تطلب إلى الخصوم أو إلى المفوض ما تراه لازما من إيضاحات ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المذكرات المشتمة على دفاعه فإنه لا يكون هناك ثمة إخلال بحقه في الدفاع ويكون النعمى على الحكم المطعون فيه بالباطل لا يستند على أساس من القانون .

( طعن ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ )

## الفرع الثالث

### المصلحة

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

##### المبدأ :

قبول الدعوى — منوط بوجود توافق مصلحة للمدعى من وقت رفع الدعوى حتى الفصل فيها نهائيا — تحقق هذه المصلحة في حالة طلب المدعى تسوية درجة شخصية على درجة الغيت الترقية إليها .

##### ملخص الحكم :

أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوافر للمدعى من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قبليه حتى يفصل فيها نهائيا ، ومن الواضح أن مصلحة المدعى ظاهرة في شأن طلبه الذي ينصب على تسوية الدرجة الرابعة الشخصية الناشئة له عن تطبيق المادة ٤٠ مكررا : ومن الواضح أن مصلحة المدعى ظاهرة في شأن طلبه الذي ينصب على الدرجة الرابعة التي ألغيت الترقية إليها بالقرار ٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

( طعن ١١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨ )

« شرط المصلحة » — تعريفه — انعدام المصلحة — عدم قبول

الدعوى .

##### المبدأ :

من الأمور المسبلة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولما كانت أحكام القانون رقم



٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما والتي تستند اليهما دعوى الهيئة الطاعنة تقضى باستثناء بعض الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة بالابطال والارثونكس من نظام الاستبدال المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما تغول الهيئة للطاعنة الاختصاص في استلام هذه الاراضي الموقوفة وفي الاشراف على ادارة المعاملات الموقوفة على الاهراض سلكية المذكر لمن يؤدي ذلك ان ولايتها انها تنصبه فقط على الاموال الموقوفة المشار اليها ولما كان الثابت فيما تقدم ان قطعة الارض الزراعية التي قضى القرار المطعون فيه باستبدالها منقطعة الصلة بالارض الموقوفة التي افرزت لخيرات الوقف سالف الذكر بما في ذلك القدر الذي يخص مدرسة الاشباط بقويسنا لذلك تكون مصلحة الهيئة الطاعنة في الدعوى غير قائمة ابتداء ومنذ رفعها ومن ثم تكون غير مقبولة .

( طعن ٢٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٠٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

لا يلزم لقبول الدعوى ان يكون المدعى ذا حق — تكفي المصلحة الشخصية المباشرة مادية كانت او ايجابية .

#### ملخص الحكم :

لا يلزم لقبول دعوى الالفاء ان يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه — بل يكفي ان تكون له مصلحة شخصية مباشرة — مادية كانت او ايجابية في طلب الالفاء بان يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها ان تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا .

( طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٣ )

( م ٦ سج ١٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### المبدأ :

يتعين توفر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى واستمرار قبليه حتى يفصل فيها نهائيا — لا يؤثر في النفع بعدم وجود مصلحة التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع — وجود مانع قانوني يحول دون اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه بالنسبة لدعوى الالفاء — تنتفى معه المصلحة في استمرارها ويتعين الحكم بعدم قبولها .

#### ملخص الحكم :

من الامور المسلمة ان شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قبليه حتى ينصل عليها نهائيا ولا يؤثر في هذا النفع التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدالها في اية حالة كانت عليها الدعوى ولما كانت دعوى الالفاء هي دعوى تستهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الفاؤه فانه اذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة فيها .

( طعن ١٣١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

يشترط لقبول الدعوى ان يكون لرافعها مصلحة قانونية في اقامتها — تعريف شرط المصلحة المشرع اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكتفاء بالمصلحة المحتملة او لاثبات وقائع يحتج بها في نزاع مستقبل — المصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للدمى صفة في رفع الدعوى —

لاتقبل الدعوى بالنسبة للمدعى عليه اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع —  
دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع  
الخصومة حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم ويكون اختصاصهم تبعيا وليس  
اصليا بحسبتهم غير المعنيين بالخصومة اصلا ولا تنعقد بهم الخصومة  
ابتداء .

### ملخص الحكم :

ان المسلم به ان الدعوى هى الوسيلة القانونية التى يلجأ بمقتضاها  
صاحب الشأن الى السلطة القضائية اى الى المحاكم لحماية حقه وانه يشترط  
لتقبل الدعوى ان يكون لرافعها مصلحة قانونية فى اقامتها بأن يكون موضوع  
الدعوى هو المطالبة بحق او بربكر قانونى او التعويض عن ضرر اصله  
حقا من الحقوق وان تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسب  
المصلحة هى فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ولا يغير من تلك الاصول  
بل يؤكد قيامها ان المشرع قد اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعوى  
دون ان يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه او الاكتفاء بالمصلحة  
المحتلة او اثبات وقائع ليحتج بها نزاع فى مستقل والمصلحة على هذا النحو  
هى التى تجعل للمدعى صفة فى رفع الدعوى او يشترط ان ترفع الدعوى  
من ذى صفة على من ذى صفة بالنسبة لصفة المدعى عليه فلا تقبل الدعوى  
اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع .

ومن جهة اخرى فلن من المبادئ الاساسية والنظام القضائى وجوب  
ان تتم الاجراءات فى الدعوى فى مواجهة الخصوم ويقصد بالخصوم المدعى  
وهو الطرف الاول الذى يقيم الدعوى مفتتحا بذلك الخصومة التى تنشأ بها  
علاقة قانونية بينه والمدعى عليه باعتدائه على الحق او انكاره للبركر القانونى  
اذ ارتكبا به الخطأ محل المطالبة بالتعويض سواء اكان سند المطالبة نص  
بلقانون او العقد فاذا ما اصدر الحكم فى الدعوى مقيدا بنطاقها من حيث  
الموضوع والاسباب والاطراف انصرفت اليهم آثار الحكم وكان حجة عليهم  
غيا قضى به فى هذا المجال فان دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل  
من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم تلقائيا  
للاثار المترتبة على الحجة النسبية للاحكام وهؤلاء لا يكون اختصاصهم الا قيعا

وليس أصلا بحسبتهم غير المعنيين بالخصوصية أصلا ولا يعمد بهم  
الخصوصية .

( طعن ٧٤٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

صدور قرار بنقل موظف من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري  
ووضعه في كشف الأقدمية في ترتيب سابق على المدعى وترقيته الى الدرجة  
الخامسة — توافر شرط المصلحة للمدعى في الطعن فيه ولو لم تكن مدة  
الثلاث السنوات اللازمة لترقيته الى الدرجة الخامسة قد انقضت .

ملخص الحكم :

ان كان القرار الصادر بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر  
الإداري قد وضعهم في كشف الأقدمية في ترتيب سابق على المطعون عليه  
وترقيتهم الى الدرجة الخامسة ، فان له مصلحة محققة في طلب الفاء هذا  
القرار ، حتى ولو لم تكن قد انقضت مدة الثلاث السنوات اللازمة للترقية  
الى الدرجة الخامسة ، ذلك انه ليس من شك في ان الأسبقية في ترتيب  
الدرجة السادسة لها اثرها الحاسم حالا أو مالا في الترقية الى الدرجة  
الخامسة ، فمن مصلحته الطعن في هذا القرار بدعوى ان المطعون في ترقينهم  
لا يستصبحون قانونا أقدمياتهم في الدرجة السادسة الكتابية عند نقلهم  
في الكادر الإداري .

( طعن ٢٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

الرفع بانتهاء المصلحة تاسيسا على ان القرار المطعون عليه قد انتهى  
قوة بانتهاء مدة الوقف المحددة فيه — مردود بان مصلحة الطاعن بمطلبة

في استحقاق المرتب كله أو بعضه اذا ما اجابته المحكمة الى طلبه .

**ملخص الحكم :**

ان الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة قد بنته الحكومة على اساس ان القرار المطعون فيه قد انتهى اثره في ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٤ بانتفاء مدة الثلاثة اشهر المحددة بالقرار المذكور فضلا عن ان المحكمة قد قضت في اول نوفمبر سنة ١٩٦٤ برغض طلب مد وقف الطاعن عن عمله وبذلك قد انتفت مصلحة الطاعن في الطعن على هذا الشق من القرار المذكور — ان هذا الدفع مردود بان مصلحة الطاعن واضحة في هذا الطعن الذي يطلب فيه الغاء القرار المطعون فيه والقضاء برغض طلب مد مدة وقته عن العمل وذلك لانه اذا اجابته المحكمة الى طلبه فانه سيترتب على ذلك بطبيعة الحال ان يصرف اليه مرتبه — كله او بعضه — عن المدة التي كلف موقوفها فيها عن العمل اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ موته الى عمله تنفيذا لقرار المحكمة الاخير الصادر في اول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة في غير محله حقيقيا بالرفض .

( طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

**قاعد رقم ( ٥٤ )**

**المادة :**

دعوى الغاء قرار بالاحالة الى المعاش — الدفع بعد قبولها لانعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب الغاء القرار — مردود بان المصلحة متوافرة في الفرق بين مرتبة ومعاشه طوال المدة السابقة لبلوغه سن التقاعد .

**ملخص الحكم :**

ان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة فيها لبلوغ الطاعن عليه سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب الغاء القرار

الصادر بحالته الى المعاش — هذا الوجه مردود عليه بأن مصلحة المظهور عليه تتمثل في الفرق بين مرتبه ومعاشه من ١٩٥٩/٣/٣ الى ١٩٥٩/٧/١٦ وهو ما لا يأتى التوصل اليه الا بالغاء القرار الصادر بحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير مستند الى اساس صحيح من القانون .

( طعن ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

الدعوى التي يجوز للنقابة اقامتها — هي المتعلقة بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة ، وتلك المتعلقة بالمصلحة الجباعية المتصلة بمباشرة المهنة — المصلحة الجباعية للنقابة تتحقق في حالة ما اذا كان ثمة ضرر أصاب اعضاءها بصفتهن وبسبب مباشرة المهنة — التفرقة بين المصالح الجباعية والمصالح الفردية لأعضاء النقابة — رفع النقابة ، دون نوى الشان ، دعوى تتعلق بمصالح فردية — يجعلها غير مقبولة — اساس ذلك — مثال بالنسبة لدعوى نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المتصورة بتقرير احقيتهم في الملاءة الاستثنائية المقررة بكتاب دورى ادارى البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢

#### ملخص الحكم :

من المسلم أن للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع الدعوى المتعلقة بحقوقها بصفتها شخصا معنويا عابدا كالحقوق التي عسافا أن تكون في ذمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم . كذلك استقر الراى فقها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع الدعوى المتعلقة بالمصلحة الجباعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة وجرى القضاء في فرنسا على اعتبار أن للنقابة مصلحة جباعية اذا كان ثمة ضرر أصاب اعضاءها بصفتهن أعضاء

في النقابة ويسبب مباشرتهم للمهنة التي وجدت النقابة للدفاع عنها ، غير انه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجبائية والمصالح الفردية لهؤلاء الاعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي ملك لأصحابها وهم أصحاب الحق في المطالبة بها ورفع الدعوى عنها ولا تقبل الدعوى بشأنها من النقابة .

وترتبا على ما تقدم فانه اذا كانت الدعوى المرفوعة من نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المنصورة تهدف الى المطالبة باحتيهم في العلاوة الاستثنائية المقررة بكتاب حورى ادارة البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢ فانها لا تتصل بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة التي رفعتها ولا بالمصلحة الجبائية المتصلة ببباشرة المهنة وانما هي متعلقة بحقوق فردية لبعض اعضائها فالدعوى المرفوعة من النقابة للمطالبة بها تكون غير مقبولة .

( طعن ٢٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٦ )

#### المبدأ :

تحقق المصلحة في رفع دعوى الالفاء للمواطن المقيم في القرية بالنسبة لكل قرار يمس مصلحة الاهلين ويؤثر فيهم تأثيرا مباشرا — مثال بالنسبة لطلب الفاء قرار الموافقة على اقامة الوحدة المجمعة بأرض طالب الالفاء .

#### ملخص الحكم :

انه يكفى لمخالفة القرار الادارى في دعوى الالفاء ان يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر ذلك القرار تأثيرا مباشرا ، والدعوى مصلحة شخصية مباشرة في الطعن على القرار الادارى الصادر بالفاء الموافقة على اقامة الوحدة المجمعة بأرضه التي تبرع بها لهذا الغرض وذلك بصفته مواطنا وبصفته عمدة القرية وبصفته متبرعا ، وفي الحق انه يكفى لمخالفة هذا القرار في مثل الحالة المعروضة ان يثبت ان المدعى مواطن يقيم في تلك

القرية ومن المقيمين بها والا لما كان لأحد هؤلاء المواطنين أن يعترض على قرار يصدر في هذا الشأن ولاصبحت مثل هذه القرارات الادارية مصنوعة من الطعن عليها مع انها تمس مصلحة الاهلين فيها وتؤثر فيهم تأثيرا مباشرا كجسوع من الناس يقيم في هذه المنطقة .

( طعن ٣٣٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٧ )

#### المبدأ :

صدور قرار بإيقاف العامل عن العمل لمصلحة التحقيق مع وقف صرف نصف راتبه خلال فترة الوقف — اعادة العامل الى عمله بعد ذلك مع صرف نصف راتبه الذي أوقف صرفه — قيام العامل بالطعن على قرار وقفه عن العمل — لا يجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة بعد ان اعيد الطاعن الى عمله وصرف له ما سبق وقفه من مرتبه — أسبالي ذلك انه رغم عودته لعمله وصرف نصف راتبه الموقوف فانه يبقى للطاعن مصلحة في ان لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تمت خلال حياته الوظيفية وتتمثل مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بغض النظر عن آثاره .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان عن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون فيما قضى به من عدم قبول طلب الغاء قرار وقف المدعى لانتفاء شرط المصلحة نانه ولئن كان القرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ باعادة الطعن الى العمل مع صرف مرتبه الموقوف قد ازال الالثر المادية لقرار الايقاف رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ سبيل الذكر ، فلا مراء أنه مع تحقق ذلك يبقى للطاعن مصلحة في ان لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تمت خلال حياته الوظيفية وتتمثل



جصلحت في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بغض النظر عن المارة .

( طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/٢٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

المبدأ :

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بصدار قانون الانبثا في المواد المدنية والتجارية على ان الاحكام التي حاوت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم — نتيجة ذلك ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطق الحكم حاسما للنزاع بين طرفي الخصومة كما تكون ايضا لاسباب الحكم التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها ولا تقوم له بدونها قائمة — تطبيق : قرار بالغاء ترخيص محل وغلقه — صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء على المحل — صدور الحكم برفض النفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الذي قام عليه هذا الحكم — حسم الحكم مصلحة المدعين في طلب الغاء قرار الترخيص بانها تتمثل في ازالة عقبة قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا او الاقتضاء الى القضاء في شأنه — مصلحة المدعين في النص على قرار الاستيلاء لا تقوم الا اذا رسخ لديهم اليقين في احقيتهم في طلب الغاء قرار الترخيص اذ ان ما لهما من حقوق في شان المحل مستمدة من الترخيص لهما كمستأجرين لممارسة نشاطهم التجاري فيه — نتيجة ذلك : ان ما ورد في اسباب الحكم بشأن هذا النفع حجة الامر المقضى بعد ان رفضت المحكمة الانارية العليا للطعن الموجه لفيه — صدور الحكم بالغاء قرار الغاء الترخيص وغلق

**المحل —** وصنور حكم المحكمة الإدارية العليا رفض الطعن يترتب عليه  
ان يبعد الطعن في قرار الاستيلاء على المحل يفتح بصنور حكم المحكمة  
الإدارية العليا المشار إليها .

#### **ملخص الحكم :**

ومن حيث ان الطعنين ينعيان على هذا الحكم انه اخطأ في تطبيق  
القانون لان ما جاء في اسباب حكم المحكمة الصادر في الدعوى ١٧٨٧ لسنة  
٢٠ ق في شأن بيان مصلحة المدعين لا يجوز حجية ولأن وجود قرار الغاء  
الترخيص لا يمد عتبة مانعة للمدعين من رفع دعواها بالغاء قرار الاستيلاء  
كما ان الغاء الترخيص اجراء مستقل عن الاستيلاء على المحل فهذا الاستيلاء  
لم يصدر بسبب الغاء الترخيص . وقد علم المظنون ضدها بقرار  
الاستيلاء علما يقينيا ولم يطمعنا فيه في الميعاد القانوني .

ومن حيث ان المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار  
قانون الالتيات في المواد المدنية والتجارية تنص على ان « الاحكام التي حازت  
قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول  
دليل ينقض هذه الحجة . ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في  
نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق  
محلا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومن حيث ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما  
للنزاع بين طرفي الخصومة كما تكون أيضا لاسباب الحكم التي  
ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها ولا تقوم له  
بدونها قائمة .

ومن حيث ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما  
والذي قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يرتبط ارتباطا  
وثيقا بالسبب الذي قام عليه في الحكم المشار اليه ، اذ صمم الحكم في ان  
مصلحة المدعين في طلب الغاء قرار الغاء الترخيص تمثل في ازالة عقبة  
قائمة في سبيل المدعين للتعطيل من قرار الاستيلاء اداريا او الالتجاء الى

القضاء في شأنه . ويدون هذا السبب يكون الحكم في الدنع غير قائم على أساس بل ينهار قوامه — خاصة وأن صلة المطعون ضدهما بالمحل ليست مباشرة على أساس حق الملكية ويقتلئ بهمس الاستيلاء بمجرد صدوره حقهما مباشرة بل ان مالهما من حقوق في شأن المحل مستمرة من الترخيص فيه كمستأجرين بممارسة نشاطهما التجارى فيه . وعلى ذلك فإن مصلحتها في النعى على قرار الاستيلاء لا تقوم الا اذ رسخ لديهما اليقين في أحقيتهما في طلب الغاء قرار الغاء الترخيص — فلو أن هذا الطلب الأخير رفضته المحكمة لما كان للمطعون ضدهما مصلحة في الغاء القرار بالاستيلاء على محل صدر قرار صحيح بالغاء ترخيصه وبطلقه . الأمر الذى يترتب عليه ان يكون لما ورد في أسباب الحكم بشأن هذا الدنع حجة الأمر المقضى بعد أن رفضت المحكمة الادارية الطليا الطعن الموجه اليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر رضى تأسيسا عليه بأن ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء يفتتح بصدر حكم المحكمة الادارية الطليا المشار اليه فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن في هذا الشق غير قائم على سند من القانون متعينا رفضه .

( طعنى ١٠٠٩ ، ١٠٦٨ لسنة ٢٠ — جلسة ١٦/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المبدأ :

منزعة المدعى لجهة الادارة احقيتها في شغل الوظيفة من بين المتخصصين في الفقه المالكى بدعوى ان كلفة الشريعة لم تكن في حاجة الى متخصص في هذا المذهب — الحكم فيها بعدم القبول لانتفاء المصلحة على أساس ان محل القرار المطعون فيه هو تعيين مدرّس من ذى التخصص في الفقه المالكى في حين أن المدعى من أصحاب التخصص الفقه الشافعى — غير صحيح لتوافر مصلحة المدعى ، عن أن الحكم بعد القبول فصل في موضوع الدعوى ذاته .

### ملخص الحكم :

متى كان المدعى في دعواه الأصلية قد نازع الجهة الإدارية في أحقيتها في شغل وظيفة مدرس بكلية الشريعة بطريق النقل أو التعيين من بين المتخصصين في الفقه المالكي بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن في حاجة إلى متخصص في هذا المذهب وساق على ذلك من الأدلة بما رأى أنها تؤيده في دعواه فإن هذه المنازعة الجدية يستفاد منها بالضرورة أنه لم يسلم في دعواه بأن مقتضيات التعيين في تلك الوظيفة كانت توجب شغلها بتخصص في الفقه المالكي أو تمنع من تعيين شافعي ومن ثم فإذا انتهت المحكية إلى أن محل القرار هو تعيين مدرس من ذوى التخصص في الفقه المالكي لحاجة الكلية إلى هؤلاء المتخصصين فإنها تكون قد فصلت فيها ينازع فيه المدعى أى في موضوع الدعوى ولو صح ادعاء المدعى في هذا الشأن لقضت بأحقيته في دعواه وبذلك تتحقق للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة في الدعوى عند اقامتها واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( طعن ١٣٧٢ لسنة ٨٩٨ — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٠ )

#### المبدأ :

المصلحة في دعوى بإلغاء قرار بحذف اسم المدعى من كشوف الترشيح للمعية — انتهزها إذا لم تنته هذه الإجراءات بتعيين « المدة » لانتهائها طبقاً لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ — انتهت للخصومة بذلك .

### ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن إجراءات تعيين عمدة لثرية فلو بحرى مركز دشنا والتي يطعن المدعى في القرار الصادر بحذف اسمه من كشوف المرشحين لهذه المعية — لم تنته بتعيين عمدة لها بل ظلت شاغرة إلى أن صدرت بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمدة والمشايع ثم اتخذت إجراءات

جديدة انتهت بتعيين السيد / ..... عمدة لها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفقا لأحكام القانون المذكور ومن ثم غائه أملا لحكم المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد ألغيت الإجراءات السابقة والتي طعن المدعى في كشوف المرشحين الخاصة بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبذلك فقد انعدمت مصلحة المدعى في الاستمرار في هذه الدعوى وأصبحت غير ذات موضوع ويتعين لذلك القضاء باعتبار الخصومة منتهية مع إلزام الحكومة المصرومات .

( طعن ٨٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٦١ )

#### المبدأ :

صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أثناء نظر دعوى اقليمها اجانب مخاطبون بأحكام إلغاء قرار بالاستيلاء على اراض زراعية يدعون ملكيتهم لها — انتفاء مصلحتهم في استمرار مخاصمة القرار اذ لن يترتب على الغائه اعادة يدهم على الأرض .

#### ملخص الحكم :

لما كان المطعون عليهم من الاجانب المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية فانه لن يترتب على إلغاء القرار المطعون فيه اعادة يدهم على الأرض المتنازع عليها لأنهم ممنعون قانونا من تلك الأراضي الزراعية ومن حيازتها بصفة ملك ولا يترتب هذا الوضع بصدور حكم من المحكمة المعنية المختصة في موضوع ملكية الأراضي المتنازع عليها لأنه اذا ما قضى لمصلحتهم بتثبيت الملكية فلن يتسلموا تلك الأرض وإنما تؤول ملكيتها الى الدولة طبقا لذلك القانون من تاريخ النصل بأحكامه اما اذا قضى بتثبيت ملكية الوقف الخيري للأرض فلن يكون هناك وجه لتسليم الأرض الى المطعون عليهم بعد اذ قضى القانون رقم ٢٢٧

لسنة ١٩٥٣ بإنهاء نظراتهم وبقابلة وزارة الأوقاف لاقابلة ناظرة على جميع الأوقاف الخيرية . أما بالنسبة الى ريع الأرض منذ تاريخ الاستيلاء عليها . فلن يترتب على الحكم في دعوى الالفاء اثبت الحق فيه لمطعون عليهم لان الربيع يستحقه من تثبت ملكيته للأرض فهو من آثار الحكم في دعوى الملكية التي تختص بها المحكم المعنية .

( طعن ١٣١ سنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ :

عدم ترقية أحد العاملين الى وظيفة من وظائف الإدارة العليا بالاختيار . بالرغم من عدم توافر شروط الترقية في شلته — الطعن على قرار الترقية . من قبل أحد العاملين الذين تم تخطيهم في الترقية — ثبوت ان الطاعن لا تتوافر في شلته هو الآخر شروط الترقية — وجوب الحكم بالالفاء هذا القرار الفاء مجردا — ترقية أحد العاملين الى وظيفة من وظائف الإدارة العليا مع تخطى من هو أقدم منه — توافر شرط المصلحة بالنسبة للدعوى التي يرفعها من تم تخطية في الترقية حتى ولو لم يكن هو الآخر مستوف لشروط الترقية — وجوب الحكم بالالفاء القرار الفاء مجردا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت من الاطلاع على شروط شغل وظيفة مدير زراعة مساعدات انه يلزم تعيين يشغل تلك الوظيفة ان يكون من الفئة الثالثة ١٤٤٠/٦٨٤ وان يكون حاصلا على مؤهل دراسي تخصصي أو مؤهل دراسي زراعي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في احدى وظائف الفئة الاولى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . وقد صدر القرار المطعون فيه ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٥/٢٥ من وكيل أول وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي متضمنا تعيين عدد من مخيري الزراعة المساعدين بمخيريات الزراعة بالحافطات منهم الطعون عليه . . . . . فقد عين مدير زراعة مساعد

بمحافظة البحيرة وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥٣ وعين بالخدمة ١٨/٥/١٩٥٥ وتدرج حتى رقى الى الدرجة الرابعة في ٣١/١٢/١٩٧١ وكان بالدرجة الرابعة عندما صدر القرار المطعون فيه في ٢٥/٥/١٩٧٤ ثم سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الدرجة الثالثة من ١/٦/١٩٧٣ وشغل وظائف مهندس ارشاد ووكيل تجارى ووكيل تحقيقات بمديرية الزراعة ومفتش زراعة مركز دمنهور ومفتش زراعة بمديرية الزراعة ثم نذب مديرا لسوق الخضار بالاضافة الى عمله ثم مفتش ارشاد بالمديرية ثم مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه وحضر دوره تدريبية على برامج تعليم الكبار بسررس اللبان وحلقة دراسية في الارشاد الزراعى سنة ١٩٦٩ وأخرى سنة ١٩٧١ . أما المدعى فهو حاصل على دبلوم زراعة متوسط سنة ١٩٣٩ وعين بالخدمة في ١٥/٥/١٩٤٠ وتدرج في الدرجات الى ان رقى الى الدرجة الثالثة في ١/٥/١٩٧٢ والى الدرجة الثانية من ٣١/٢/١٩٧٤ بموجب قانون الاصلاح الوظيفى وشغل وظائف مهندس زراعى ، وكيل مفتش ارشاد ومفتش ارشاد ، ومفتش بديوان المديرية ، ومفتش العلاقات العامة والشكاوى بالمديرية. واذ كان المدعى غير حاصل على مؤهل دراسى تخصصى في الزراعة. « البكالوريوس في الزراعة » كما انه لم يحصل على مؤهل زراعى بين المتوسط والعالى مع مزاولة العمل فى احدى وظائف الحاصلين على مؤهل دراسى تخصصى لمدة ثلاث سنوات على الاقل فانه يكون قد تخلف فى حقه الشروط عن شروط الترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد طبقا لاهكام القواعد التى وضعتها وزارة الزراعة للترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد ، الا ان المطعون عليه ..... الذى شمله كاد المطعون فيه بالترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد هو الآخر ليس له اصلا حق فى الترقية الى هذه الوظيفة بالقرار المطعون فيه رقم ١٧٠١ الصادر فى ٢٥/٥/١٩٧٤ بذلك انه مع حصوله على درجة البكالوريوس فى الزراعة سنة ١٩٥٤ كان عند صدور القرار المطعون فيه يشغل وظيفة الدرجة الرابعة بالفئة ١٤٤٠/٥٤٠ وقد تقدم القول انه يشترط لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد ان يكون المرشح شاغلا للدرجة الثالثة بالفئة ١٤٤٠/١٨٤ وعلى ذلك فانه ولئن كان

المدعى قد توافر في حقه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه ، الا أن المطعون عليه . . . . . لا تتوافر فيه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه ، وليس من ريب أن المدعى له مصلحة قانونية في إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تعيين المطعون عليه في وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه حتى وإن لم يكن له أصلاً حق في شغل هذه الوظيفة بالقرار المذكور وذلك فإنه يضمن الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجرداً كلياً فيما تضمنه من تعيين . . . . . في وظيفة مدير زراعة مساعد واذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار رقم ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من تخطى المدعى في التعيين في الوظيفة مدير زراعة مساعد بالبحيرة ، فإنه — أى الحكم المطعون فيه — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب الحكم بتعديله والحكم بإلغاء القرار سالف الذكر إلغاء مجرداً فيما تضمنه من تعيين . . . . . مدير زراعة مساعد بمحافظة البحيرة وتجرى وزارة الزراعة بعد ذلك شغل مديري الزراعة المساعدين بمن تتوافر فيهم شروط شغل هذه الوظائف .



## الفرع الرابع الصفة

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية — الرجوع في تعيين مداها وحدودها الى القانون .

#### ملخص الحكم :

ان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية ، فالرد في تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون .

( طعن ٩٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

الصفة في تمثيل الدولة وفروعها في التقاضي — هي الوزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وللقاب عن هذه الفروع اذا كانت من الأشخاص الاعتبارية العامة ، اما الفروع التي ليست لها هذه الشخصية الاعتبارية ، فان الصفة تكون اصلا للوزير الذي تتبعه ، الا اذا اسندها القانون فيما يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية معينة الى رئيسها فتكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها .

#### ملخص الحكم :

سبق ان قضيت هذه المحكمة بان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع

( م ٧ - ج ١٤ )

من النيبالة عنها ، وهي نيبالة قانونية ، المرد في تعيين مداها وبياس حدودها انها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، وان الدولة هي من الاشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروعها ما له الشخصية الاعتبارية كالمحافظة والمدن والقرى بالشرط التي يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية « المادة ٥٢ من القانون المدني » ومتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك في الحدود التي قررها القانون .

فتكون لها : ( ا ) ذمة مالية مستقلة و ( ب ) اهلية في الحدود التي يعينها سند انشائها او التي يقررها القانون و ( ج ) حق التقاضي و ( د ) موطن مستقل ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها ( المادة ٥٣ من القانون المدني ) . وغنى عن البيان ان هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية . والاصل عندئذ ان يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها الا اذا اسند القانون صفة النيابة العامة فيها يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية معينة الى رئيسها ، فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

( طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالمديريات والمدن والقرى والادارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية — النائب عنها هو الذي يمثلها في التقاضي — فروع الدولة التي ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم تمنح هذه الشخصية — الاصل ان الوزير يمثل

الدولة في شئون وزارته إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيها يتولى يشكون هيئة أو وحدة إدارية إلى رئيسها ، فتكون له هذه الصفة بصرفها إلى بينها القانون .

#### ملخص الحكم :

أن الدولة من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون فرع الدولة ما له الشخصية الاعتبارية كالمديريات والمدن والقري يفتقر إلى التي يحددها القانون ، وكذا الإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ( م ٥٢ من القانون المدني ) . وحتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملزمة لصحة الإنسان الطبيعية . وذلك في الحدود التي قررها القانون ، فيكون لها ( أ ) ذمة مالية مستقلة . ( ب ) أهلية في الحدود التي يعينها مسند انشائها ، أو التي يقررها القانون . ( ج ) حق التقاضي . ( د ) موطن مستقل . ويكون لها نائب يعبر عن إرادتها ( م ٥٣ من القانون المدني ) . وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد يكون من سرور الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والاصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة ، باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيها يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية إلى رئيسه فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يتيقن القانون .

( طعن ١٢١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها - القانون مرد هذه النيابة - كل وزير يمثل الدولة في شئون وزارته .

### مقتضى الحكم :

أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية فرد في تعيين مداها وبيان حدودها أنها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون وأن الأصل بالنسبة الى فروع الدولة التي ليست لها الشخصية الاعتبارية كالأوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية أن يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة واعتباره المتولى الإشراف على شؤون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتسيير السياسة العامة للحكومة فيها .

( طعن ١٢٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٧ )

### المبدأ :

جعل المحكمة الإدارية بالاسكندرية مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية - مؤداة الأقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في هذه المنازعات .

### مقتضى الحكم :

إن القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التي أطلت بصورة عامة المحاكم الإدارية محل اللجان القضائية - هذه القوانين كلها ، اذ نطقت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاصا الفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية ، قد انطوت على معنى الأقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في شأن ما يشجر بينها وبين أولى الشأن من متاعك عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاسكندرية ، ومن ثم فلا محل لما اثاره السلاح البحري ( المدعى عليه ) من أنه مجرد عن الشخصية المعنوية التي تسمح باختصاصه أمام القضاء ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة في غير محله ، متعينة .

( طعن ١٥١٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٧/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٨ )

مبدأ :

مصلحة الجمارك هي الجهة الإدارية ذات الشأن في تعيين موظفيها  
وصاحبة الصفة في المخاصمة القضائية — لا يغير من ذلك مراجعة ديوان  
المحسابات لقرارات الجهات الإدارية في هذا الصدد .

ملخص الحكم :

ان ما تدفع به مصلحة الجمارك بعدم قبول الدعوى شكلا تقييما  
على أن المدعين — مع اعترافها بأن مدير الجمارك العلم وضع مشروع  
قرار تعيينها في وظيفة ( رئيس مغرزة ) ، وأن الرفض جاء من قبل ديوان  
المحسابات — قد رفعها دعواها ضد مدير الجمارك وحده ، في حين أن  
المرسوم التشريعي رقم ١٨٧ المؤرخ في ٢٧/١٢/١٩٥٢ بتعديل الفترتين  
( ب ، ج ) من المادة ١٨ من قانون ديوان المحسابات أجيز لمجلس الوزراء  
بناء على اعتراض الإدارة صاحبة الشأن أن يطلب من ديوان المحسابات  
إعادة النظر في قراره ، وفي هذه الحالة يعرض الأمر على الهيئة العليا  
لديوان المحسابات — هذا الدفع في غير محله ، إذ أن مصلحة الجمارك هي  
الجهة الإدارية ذات الشأن ، وبهذه الصفة مارست سلطتها وصلاحياتها  
طبقا للقانون ، فأعلنت عن المسابقة . وبهذه المثابة تكون صاحبة الصفة  
في المخاصمة القضائية . ولا يغير من ذلك أن يكون القانون قد جعل لديوان  
المحسابات صلاحية في مراجعة قرارات الجهات الإدارية ، وإن يكون  
للجهة الإدارية حق الطعن في مراجعة ديوان المحسابات لدى مجلس الوزراء ،  
فكل هذه تنظيمات داخلية تميزا بين فروع الإدارة لتجري على مستن  
القانون ، دون المناس بين تكون له الصفة في الخصومة القضائية من بين  
جهات الإدارة .

( طعن ١١ لسنة ٢ ق ، ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

**المادة :**

**الاعتداء برفع الدعوى على غير ذى صفة — اعتباره دفعا بعدم قبول الدعوى وليس دفعا ببطلان صحتها — حضور ذى الصفة فى الدعوى وتوقيعه دفعا فيها — لا يقبل معه الدفع بعدم القبول — مثال ذلك رفع الدعوى ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية من أحد موظفى مجلس بلدى يور سعيد — تمثيل المجلس البلدى فى الدعوى وتوقيعه دفعا فيها — لا يجوز بعده الدفع بعدم قبولها .**

**مجلس الحكم :**

إن التكليف القانونى الصحيح للدفع المقدم من مجلس بلدى بوسعيد هو أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا دفع ببطلان صحة الدعوى ، وبهذه المثابة فإن الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدفع بابطالان ، صحيح فيها انتهى اليه من رفضه ، لأن المجلس البلدى قد مثل فى هذه الدعوى وأبدى دفاعه فيها مما لا يقبل معه أى دفع فى هذا الخصوص ، كما وأن طعن هيئة المفوضين بعدم قبول الدعوى مردود عليه . يحضر المجلس البلدى فى جميع جلسات هذه الدعوى وإبداء دفاعه فيها من التامتين الشكلية والموضوعية ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الشق منه غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

( طعن رقم ١١٢ لسنة ٥ قى — جلسة ١٩٦٠/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٠ )

**المادة :**

**دعوى الإلغاء — توجيهها الى الوزير بصفته — موضوع الدعوى هو انقضاء القرار الإدارى — الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لا شخصية بين الطاعن والوزير حتى ولو نسب للأخر إساءة استعمال**

**السلطة**

### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصما أصيلا في الدعوى وإنما اختصم ككاتب عن الدولة بوصفه وزيرا لأحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه إنما انعدت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ، إذ لم يطلب الحكم عليه بأى الزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة انصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر فى شأن تسير مرفق علم من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيرا ، فموضوع الدعوى هو اختصام القرار الإدارى فى ذاته ووزنه بميزان القانون فيلغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيمه ، وهى عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصينا من الإلغاء إذا لم ينطوى على عيب أو أكثر من تلك العيوب والخصومة عينية بالنسبة إلى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكلفة طبقا للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب إلى الوزير فى الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقتضى أنه كان مدفوعا فى تصرفه مع المدعى بعوامل وأغراض شخصية ، لأن الطعن فى القرار الإدارى بمسبب إساءة استعمال السلطة لا يقلب الخصومة فى شأنه إلى خصومة شخصية بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب الحكم عليه بالزام بشيء بهذه الصفة .

( طعن ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

#### المبدأ :

**الهيئة العامة للمصالح الحربية — استقلالها بعجزائيتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية — مدير الهيئة هو ممثلها أمام القضاء — اختصام وزير الحربية فى قراره الصادر باعتماد قرار لجنة شؤون الموظفين بالمصالح الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لهذه الهيئة وإن ترقية موظفيها تتم بقرار منه**

بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين — صحيح ، فضلا عن أن هيئة المصانع الحربية مثلت في الدعوى وأبدت دفاعها فيها .

#### ملخص الحكم :

أنه وإن كلفت الهيئة العامة للمصانع الحربية مستقلة بميزانياتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية وإن الذى يمثلها أمام القضاء هو السيد مديرها إلا أنه فى خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم القرار الصادر من السيد وزير الحربية وهو القرار الوزارى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٥٨ الذى اعتد به بعد أن أصدرته لجنة شئون الموظفين للمصانع الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لتلك الهيئة الملحق بتلك الوزارة بحسب قانون انشائها ووفقا لنص المادة ١١ من قرار مجلس إدارة تلك الهيئة الذى يقضى بأن ترقية موظفى المصانع الحربية يكون بقرار يصدر من وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين ومن ثم يكون اختصام المطعون ضده للسيد وزير الحربية فى هذه الدعوى على أساس من القانون ، فضلا عن ذلك فإن هيئة المصانع الحربية وإن كانت صاحبة الصفة فقد مثلت فى الدعوى وأبدت دفاعها ومن ثم لا يقبل منها الدفع بعدم القبول وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فى غير محله ويتمين رفضه .

( طعن ١٥٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٠ )

#### قاعدة رقم (٧٢)

#### المبدأ :

الدعوى التى يتصل بموضوعها بمجلس بلدى معصرة ملوى — رفعها ضد وزارة الشئون البلدية والقروية — غير مقبول لعدم صفة الوزارة فى تمثيل المجلس المذكور — وجوب توجيه مثل هذه الدعوى الى المجلس باعتبارها شخصا اداريا علما بمكانة رئيسه فى التقاضى .



### ملخص الحكم :

بني كان الثابت ان المدعى موظف بمجلس معصرة ملوى البلدى . وهذا المجلس شخص ادارى اذ له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة وله اهلية التقاضى ويمثله فى ذلك رئيسه وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدعوى بحساباته الجبة الادارية المختصة بالمنازعة اى المتصلة بها موضوعا ، وهو بطبيعة الحال ويحكم قيامه على المرفق العام يستطيع الرد على الدعوى واعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك تسوية المنازعة صلحا او تنفيذ الحكم فى ميزانيته عند الاقتضاء ، وعلى مقتضى ما تقدم فان الدعوى ، اذا رفعت ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية ، تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

( طعن ١٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٣ )

#### المبدأ :

الصفة فى تمثيل المصالح التى لم تمنح الشخصية الاعتبارية - للوزير الذى تتبعه المصلحة لا لديرها - انعدام صفة مدير مصلحة الطرق والكبارى فى تمثيلها امام القضاء .

### ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبارى ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفزع منها ليس لها استقلال ذاتي ، ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى ، وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

( طعن ١٢٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

رفع الدعوى على غير ذى صفة — للمحكمة الحكم بذلك من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثبت دفعه بذلك من المدعى عليه او من هيئة الموضفين .

#### ملخص الحكم :

لئن كانت مصلحة الطرق والكبارى لم تدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى انعدام صفة مديرها فى التقاضى اذ اختصم بمفرده ، ولم توجه الدعوى الى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها قانونا فى التقاضى ، وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع ، الا أن هذه المحكمة — وهى تنزل حكم القاتون فى المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح — تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها فى هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد اذ نالت الحكم بذلك ، ما دامت قد تحققت لديها أسباب عدم القبول على النحو السالف ايضاحه .

( طعن ١٢٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الاهلاك الحكومية لرفعها على غير ذى صفة — يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو فى الاستئناف — جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت وقت رفع الدعوى بلبداع صحتها سكرتارية المحكمة الادارية فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩: أن وزارة الزراعة لا صفة لها فى الاختصاص فيها بعد اذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤

لسنة ١٩٥٩ في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ الذي عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهوري الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ الذي كان يقضى باتباع مصلحة الاملاك الاميرية لوزارة الزراعة ونص على الحاق هذه المصلحة بمكتب اصلاح الزراعى بدلا من وزارة الزراعة وذلك اعتبارا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ أى من تاريخ مسبق على رفع الدعوى وقد سارت اجراءات ضد المصلحة المذكورة وحدها والتي لم تنفع وتنتدك بعدم قبول الدعوى لاتعدام صفة مغيرها في التلقى اذ انعدت الخصومة معه بمفرده ولم توجه الى من له الحق في تبثيل المصلحة وله الصفة في النيابة عنها قاتونا في التلقى كما ان المدعى لم يتم بتصحيح الوضع الشكلى بادخال وزارة اصلاح الزراعى في الدعوى وعلى هذا صدر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الاملاك الاميرية وحدها على الرغم من عدم تنوعها بالشخصية الاعتبارية وعدم وجود صفة لها في التلقى . ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة الذى أبدته الحكومة لأول مرة امام هذه المحكمة وهو مما يجوز ابدائه في اية مرحلة كانت عليها الدعوى ، يكون في محله .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)

### قاعدة رقم (٧٦)

#### المبدأ :

صفة في الدعوى - عدم جواز المسازة فيها بعد صدور حكم حائز قوة الشيء المقضى برفض طلب وقف التنفيذ .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ على بلدية الاسكندرية بمسدة القرار المطعون فيه وذلك في مواجهة السيد وزير الشؤون البلدية والقروية والسيد رئيس مجلس بلدى الاسكندرية ، وقد قضى في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذا القرار من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٩ فطعن في هذا :

الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض طلب وقف التنفيذ — ولما كان قانون نظام الإدارة المحلية قد صدر وعمل به اعتباراً من ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ وإذالت بمقتضاه صفة رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في تمثيل المجلس في التقاضي وأصبحت هذه الصفة محفوظة لمحافظة الاسكندرية — فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول الدعوى شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع الى المنازعة في صفة المدعى عليها بعد أن يت فيها بحكم له قوة الشيء المقضي به في هذه الخصوصية . هذا الى أن الهيئة المختصة في المجلس البلدى هي التي تولت الرد على الدعوى والدفاع فيها وما كان الأمر ليختلف اذا ما أقيمت الدعوى ضد محافظ الاسكندرية ، ومن ثم تنعدم المصلحة في الدفع ولا دفع بلا مصلحة وعلى ذلك فهذا الوجه لا يقوم على سند سليم من القانون ولا سيما أن الجهة الادارية لم تدفع بعدم القبول سواء أمام المحكمة الادارية العليا عند نظر طلب وقف التنفيذ او أمام محكمة القضاء الادارى عند نظر الموضوع وقد كان قانون الإدارة المحلية نافذاً وقتذاك . ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بوقبولها .

( طعن ٩٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

توافر اهلية الخصامة لدى القضاء شرط لازم لصحة اجراءات التقاضي — شرط قبول الدفع بطلان هذه الاجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به .  
ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان توافر اهلية الخصامة لدى القضاء شرط لازم لصحة اجراءات التقاضي الا أن شرط قبول الدفع بطلان هذه الاجراءات أن تتوافر المصلحة لذى الشأن الذى يتمسك به . فإذا كان الثابت في خصوص المنازعة المظلة أن العيب الذى شاب تمثيل المدعى عديم الاهلية

في الدعوى . قد زال بتصحيح شكل الدعوى تصحيحاً قانونياً بعد اذ مثل والد المدعى أمام المحكمة بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، وقدم لها الحكم الصادر بتوقيع الحجر على ابنه للجنون وتعيينه قياً عليه وقام بعد ذلك بتصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منه بصرفه قياً على ابنه ليس فقط بموجب اعلان موجه الى الشركة المدعى عليها على يد محضر في ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧ ولكن أيضاً بالمذكرة التي تقدم بها للمحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ ، بما لا يسوغ معه القول بان تصحيح شكل الدعوى لم يتم وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة . واذ كان الأمر كذلك فإنه لا تكون ثمة مصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى أو ببطالان اجراءات اقامتها لأنه بزوال هذا العيب تصبح اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها . اعتباراً بأن السير في الدعوى من صاحب الصفة في تمثيل عديم الاهلية بعد زوال ذلك العيب ينطوي على إجازة منه لما سبق هذا التصحيح من اجراءات بها في ذلك مبادرة محلى المدعى الى اقامة دعواه قبل صدور توكيل اليه من صاحب الشأن . ولا عبره في هذا الخصوص بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن تصرفات عديم الاهلية تعتبر باطلة اذ صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر عليه أو اذا صدر قبل تسجيل هذا القرار ولكن كانت حالة الجنون شائعة اذ فضلاً عن أن المصلحة في الدفع ببطالان اجراءات التقاضي لانعدام اهلية العاقل المدعى قد زالت على ما سلف القول فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحق الى لانعدام القرار المطعون فيه لعدم مسئولية هذا العاقل عما اقترقه من جرم سبب انعدام ارادته للجنون ، من مؤداه عدم توافر ادنى مصلحة في آثاره الدفع ببطالان الدعوى لعدم اهلية المدعى طالما انه يحق في دعواه وأن التجاوزه الى القضاء طلباً للنصفه لن يترتب عليه ثمة ضرر يسوغ لهذا المدعى فيها بعد طلب ابطال الحكم الصادر اصالحه في هذا الشأن بدعوى لانعدام اهليته في اقامة الدعوى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى مهية للفصل فيها بما يتعين معه التصدي للحكم فيها بعد اذ عرضت الدعوى برمتها على المحكمة الابتدائية واستظهرت المحكمة قيام حالة الجنون لدى المدعى وقت اعتدائه على رئيسه بالعمل وأنه لم يكن مسؤولاً عن اعتدائه هذا ، وخلصت المحكمة الابتدائية الى أن مقتضى ذلك ولأزمة أن القرار المطعون فيه الصادر من الشركة

المدعى عليها منفصله من الخدمة قرار بمنعهم ، ولما كانت الأوراق تنطق على ما سلف بيانه بأن المدعى كان فاقداً للإرادة للجنون عندما ارتكب المخالفة التى نسبت اليه ، وبهذه المثابة تنعدم مسؤوليته عن هذه الواقعة ولا يجوز من ثمة مؤاخذته عنها ويكون القرار المطعون فيه والأمر كذلك خليقاً بالالفاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه والقضاء بالفناء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة إجراءات الخصومة — بطلان إجراءات الخصومة فى حالة مباشرتها من غير ذى أهلية — مشروع لصحة المدعى — يجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان عتقياً لإبطال الحكم الذى قد يصدر لصالحه فى الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الأهلية ليست — شرطاً لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا بائثر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هى التى يمكن أن يلحقها بالبطلان .

ان من المبادئ المقررة أنه لا يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته ولما كان البطلان فى الخصومة الماثلة قد شرع لمصلحة المدعى فلا يصح ان يتمسك به الجهة الادارية وأنه وان جاز بصفة عامة أن يتمسك المدعى عليه باتعدام أهلية المدعى حتى لا يضار بتعرضه لإبطال الحكم الذى قد يصدر لصالحه فى الدعوى الا أن الحال ليس كذلك فى الدعوى الراهنة

بعد أن ثبت أن المدعى محق في دعواه استنادا الى أنه كان يعاني من اضطراب عقلي وقت أن تقدم استقالته وعند اصراره عليها ، هو ذات السند الذي تستند اليه الجهة الادارية في الدفع بعدم قبول الدعوى مما يتبنى عليه أن لا يكون لها ثمة مصلحة في التمسك بالدفع المبدى منها .

( طعنى ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٧٩ )

#### المبدأ :

صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى — هو من يختص قانونا بتمثيله والتحدث باسمه — الصفة في تمثيل الجهة الادارية — امر مستقل — عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات — مستقل ايضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهة الادارية فيما يرفع منها او عليها من قضايا — لا يكفى لصحة الاجراءات أن تبأثرها ادارة القضايا — يتعين ان تكون مباشرتها باسم صاحب الصفة — جهة الوصاية الادارية — لست بذات صفة في تمثيل المجالس المحلية .

#### ملخص الحكم :

ان صاحب الصفة هو من يختص وفقا لاحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه — والصفة في تمثيل الجهة الادارية امر مستقل عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ومستقل ايضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها او عليها من قضايا وطعون . فلا يكفى لصحة الاجراء أن تبأثره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شئون وزارته ورئيس المجلس المحلى بالنسبة الى الوحدة الادارية التى يمثلها هذا المجلس — اما بالنسبة لساير الأشخاص الاعتبارية فتكون الصفة في تمثيلها حسبما ينص عليه نظامها وليس لجهة الوصاية الادارية صفة تمثيل المجالس

المطية فلا صفة لاي وزير في تمثيل تلك المجلس وقد تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ اقرار هذا المبدأ بنصه في المادة ٥٣ منه على أن ( يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته بالفر ) .

( طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٨٠ )

#### المبدأ :

نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - ليس في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحماية ما يعطل هذه النيابة القانونية .

#### ملخص الحكم :

ان التقرير بالطعن امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر ضد وزارة الكهرباء والمؤسسة المضرية العامة للكهرباء قد تولته ادارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن الممثل القانوني لمن صدر ضدها الحكم الطعون فيه نيابة قانونية مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس في نص المادتين ٥٤ و ٨٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحماية ما يعطل هذه النيابة القانونية .

( طعن ٢٨٢ لسنة ١٦ - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٨١ )

#### المبدأ :

تضمن صحيفة الطعن ان ادارة قضايا الحكومة اقامته بصفتها نائبة عن الهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية بدلا من هيئة المواصلات السككية



**واللاسلكية — خطأ مادي لا يؤثر على صفة من تمثلها بالفعل وهي هيئة  
المواصلات السلكية واللاسلكية ،  
ملخص الحكم :**

ان ما ورد في صحيفة الطعن من ان ادارة قضاليا الحكومة وقد اتفاهته  
بصفته نائبة عن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — انها هو خطأ  
مادي وقعت فيه ادارة القضايا . وهذا الخطأ لا يؤثر على صفة من تمثلها  
بالفعل — وهي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .. خلصة وانه قد  
جاء بصحيفة الطعن ان المطعون ضده من موظفي هذه الهيئة الأخيرة الذين  
ينظم شئونهم القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم  
فانه لا يلتفت الى هذا الخطأ المادي البحت ويكون هذا الدفع على غير أسس  
جديراً بالرفض .

( طعن ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

**المبدأ :**

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالهيئات  
والمؤسسات العامة واعطائها حق مباشرة الدعاوى التي ترفع من هذه الجهات  
او عليها — هذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة في مباشرة  
مثل هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ما قرر مجلس ادارة الهيئة  
او المؤسسة ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها — أسس ذلك نص  
المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

**ملخص الحكم :**

من حيث أن المدعى تقدم بمتكرة دفع فيها ببطلان صحيفة الطعن  
لان الذي اقام الطعن هو ادارة قضاليا الحكومة وفي هذا مخالفة لاحكام  
( م ٨ — ج ١٤ )

المكون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والذي نلج بالأدانات القانونية بالهيئة  
والمؤسسات مباشرة الدعاوى . ومن الناحية ~~المحسوبة~~ ~~مأتم~~ لم يعلم بقرارات  
ترقية السيد / ..... الى الدرجات الخامسة الادارية والخامسة  
التخصصية والرابعة التخصصية الا في ١٩٧١/٧/٢٥ بطريق ~~المتعددة~~  
حيث انه لا توجد وسيلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لنشر قرارات  
الترقية ومن ثم فأنه في هذا التاريخ يتفتح له ميعاد الطعن في القرارات  
المذكورة . هذا بالإضافة الى أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة  
قضائيا اذ ارى في كاشحة لحقوق وليست مفررة لها فهذه الأحكام هي عبارة  
عن أوامر من السلطة القضائية موجهة لمن صدرت ضددهم بمنح حقوق  
من ضرة لتصلحهم اما المركز القانوني للموظف فيتحدد بصور قرار  
من الجهة الادارية تنفيذا لهذا الحكم من مركز الموظف لا يتحدد الا بصور قرار  
من الجهة الادارية تنفيذا لهذا الحكم اذ قد تقوم الجهة الادارية بتنفيذه تنفيذا  
كاملا وقد تم تنفيذه على مراحل وعلى ذلك فان ميعاد الطعن يكون من تاريخ  
صدور القرار الاداري المنفذ للحكم وعلى ذلك تكون دعواه قد تمت  
خلال المواعيد المقررة قانونا اما عن موضوع الطعن فان القرار الجمهوري  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ قضى بفتح اعتماد اضافي ببيزانية الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعي لتسوية حالات موظفي الهيئة وعيالها دون أن يتضمن هذا  
القرار قواعد لهذه التسويات وعلى ذلك فان هذا القرار لا يمنع من تسوية  
حالة الموظف ولا يمنعه بالتالي من الطعن في قرارات الترقية التي يتخطى  
فيها ~~وأنتهى~~ ~~المدعى~~ الى طلبه رفض الطعن والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ومن حيث أنه على المدعي ببيان عريضة الطعن لا بداعها ممن لا يملك  
ذلك وهي ادارة قضائيا الحكومة بصفتها نائبة عن رئيسة مجلس ادارة  
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لما في ذلك من مخالفته لأحكام القانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ~~مأتم~~ ~~بترجوع~~ ~~للتكون~~ ~~المذكور~~ ~~بعد~~ أن المادة ١ منه تنص  
على أن تتولى الادارة القانونية في الجهة المختصة ~~بها~~ ~~مطلومة~~ ~~الاختصاص~~ ~~بذلك~~  
التالية :

اولا : المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم وهيئات  
التحكيم ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ  
الأحكام .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة والمؤسسة العامة تكليف ادارتها: للقانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب إجهته أو ظروفه . كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة التابعة لهذا ، وبناء على اقتراح ادارتها القانونية احالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها » .

ومفاد ذلك أن الإدارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التى ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة أو التى ترفع عليها كما أن الهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى التى إدارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة .

ومن حيث أن مجلس إدارة الهيئة العامة لصلاح الزراعى قرر بجلسته المنعقدة علنا فى ١٩/١١/١٩٧٣ تفويض إدارة قضايا الحكومة بى مباشرة الدعاوى الآتية :

- ١ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الدستورية ايا كان تاريخ رفعها .
- ٢ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ايا كان تاريخ رفعها .
- ٣ - القضايا المتعلقة بشئون العاملين المنظورة أمام المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الادارى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .
- ٤ - دعاوى التحكيم المرفوعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
- ٥ - جميع الدعاوى المدنية على اختلاف أنواعها ودرجات التباين فيها سواء فيها ما كان مرفوعا قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وبعده ....

ويعتبر هذا التفويض قائما منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وعلى ذلك فاذا خليت ادارة قضائية الحكومة بايداع عريضة الطعن تلم كسلب المحكمة الادارية العليا وقامت بمباشرة الطعن علنيا تكون قد مارست حقها في ذلك بموجب الانبلة القانونية المسندة اليها ويكون الدفع بعدم قبول الطعن غير مستند الى سبب سليم من القانون.

( طعن ٩٩٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٨٢ )

**المبدأ :**

الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار — لقن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث ان الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، فهي احدى النلس بضمونها وأمرهم بالاسباب التي حدثت اليه وانه لقن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه بحسبان أن الوزير يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها وليس في قواعد الدعوى ما يفرض اختصاص الوزير دون رئيس الجمهورية في هذه الحالة او يفرض عدم قبول الدعوى جزاء اختصاص رئيس الجمهورية وعليه ومتى كان الثابت ان القرار الطعن صدر من رئيس الجمهورية متاء على اختصاصه المتبقي مباشرة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة

١٩٥٨ والذي صدر على موجه القبض على بعض الأشخاص واعتقالهم من  
صفة رئيس الجمهورية ثابتة في هذا الصدد الأمر الذي يفدو معه الدفح  
بعدم قبول دعوى التعويض عن قرار الاعتقال لرغمها على غير ذى صفة **قضية**  
على غير أساس وعليه فقد أصاب الحكم الطعن فيما قضى به من  
رفضه .

( طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق ١٩٧٨/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٨٤ )

#### المبدأ :

**الدعوى التي ترفع بطلب إلغاء قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة  
الإيجارية للمقاررات المبنية بمناسبة إعادة ربط الضريبة على العقارات المبنية  
يتعين أن يختصم فيها وزير الخزانة .**

#### ملخص الحكم :

أن المشرع قد ناط بوزارة الخزانة الاختصاص في ربط ضريبة  
المقاررات المبنية أجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجالس المراجعة  
أننى تتولى هذه الوزارات تشكيلها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم  
٥٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥  
للنظر فيما يقدم اليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية  
للمقاررات المبنية وهذه القيمة التى تشكل وعاء الضريبة المذكورة وبهذه  
المثابة فإن قرارات مجالس المراجعة الضائرة فى ظل هذه القواعد وبالتطبيق  
لأحكامها لا يأتى اختصاصها قضائيا إلا فى مواجهة وزير الخزانة باعتباره  
الممثل القانونى للوزارة وما يتبعها من إدارات وأجهزة لم يمنحها القانون  
الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجالس المراجعة المشار إليها .

( طعن ١٠٠٣ لسنة ٦٢ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٩ )

مادة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

مصلحة الطرق والنقل البرى — ليست — اختصاص من الأشخاص الاعتبارية العامة — هى فى تصنيفات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها — وزير المواصلات هو الذى يمثلها قانونا فى التقاضى .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبرى التى سميت فيها بعد مصلحة الطرق والنقل البرى والتى يوجد مركزها الرئيسى بالقاهرة — ليست تشتمل من الأشخاص الاعتبارية العامة بل فى تصنيفات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يفتحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المولى اشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها والتى من بينها هذه المصلحة .

( طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية بالاسكندرية بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين نوى الشان وبين مصالح الحكومة بالاسكندرية بما ينطوى عليه من معنى القرار لها باهلية التقاضى فى شان تلك المنازعات — يعتبر استثناء عن الاصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى يكون تطبيقه فى اضياع الحدود .

ملخص الحكم :

لئن سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القانون المنشىء للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التى احلت

بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية — هذه القوانين كلها اذ نطبت بالمحكمة الادارية بالاستكديرية اختصاص الفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة المختلفة بالاستكديرية قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح باهلية التقاضي في شأنها ما يشجر بينها وبين اولى الشأن من منازعات بعد التفصيل فيها الى اللجنة التنفيذية هم الى المحكمة الادارية بالاستكديرية . لكن سبق لهذه المحكمة ان قضت بذلك — الا ان المفهوم الذى حصله هذا القضاء السطحي من القانون المنشئ للجنة القضائية المذكورة والقوانين التالية المشار اليها يعتبر استثناء من الاصول العامة في تمثيل الدولة في التقاضي . واذا كان قد قصد به التيسير على ذوى الشأن في المنازعات التى تقوم بينهم وبين مصالح الحكومة بالاستكديرية بالذات الا انه يحكم كونه استثناء ينبغى ان يكون مجال تطبيقه في أضيق الحدود فلا يتعدى هذا المجال مصالح الحكومة التى لا توجد مراكزها الرئيسية الا في الاستكديرية مثل السلاح الجرى الذى صجر في خبره وجه القضاء السابق المشار اليه . حتى لا يهدر تلك الأصول بسبب الاستثناء وهو ملائى يسوغ وحتى لا تختلف تمثيل المصلحة الواحدة في التقاضي باختلافها اذا كان يمثل صاحب الشأن في المنازعة بالاستكديرية او بجهة اخرى وهو ما لا يستقيم من الاصول العامة في تمثيل الدولة في التقاضي آنفبه الذكر .

( طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٣ )

#### قائمة رقم ( ٨٧ )

##### المبدأ :

بمبدأ المسألة — المقصود بالانتقال الذى يدر معه المسألة هو انتقال الخصم لاتخاذ إجراء — الادعاء بان مديرية الإصلاح الزراعى بالاستكديرية هي الوحدة التى تقع ارض المزارعة في دائرتها غير سليم — رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى دوين سواء هو الذى يمثلها أمام القضاء — مركز الشخص الاعتبارى هو المكان الذى يوجد فيه مجلس ادارته .

### ملخص الحكم :

لا صحة لما ركنت اليه الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الطاعنة من أنه يتعين إضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام الى ميعاد الطعن سالف الذكر ليصير هذا الميعاد أربعة وستين يوما ومن ثم ينتهى فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ — لا صحة لما تقدم — ذلك أن المستفاد من المادة ١٦ من قانون المرافعات بحسبانه القانون الاصيل الواجب التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون مجلس الدولة أنه اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لباثرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه وما تزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد على الا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام وغنى عن البيان أن الانتقال الذى يبرر إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى على الوجه المتقدم انما يقصد به انتقال الخصوم أو من ينوب عنهم فى اتخاذ الاجراء سواء من المحضرين أو غيرهم واذا كان الذى لا مراة فيه أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تدخل فى عداد الهيئات العامة التى تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكانت المادة الحادية عشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى صريحة فى أن رئيس مجلس ادارة هذه الهيئة دون سواه هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات الأخرى وبالعير متى كان ذلك — وكان موطن الشخص الاعتبارى هو حسبها نصت عليه الفقرة د من المادة ٥٣ من القانون المحنى المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته واذا كان مسلما أن مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى الجيزة وكانت المحكمة الإدارية العليا تقع بحسب مقرها فى القاهرة « الجيزة » فإن الطعن امامها فى قرار صدر من احدى اللجان القضائية للإصلاح الزراعى التى تعتقد جلساتها فى مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كما هو الشأن فى القرار الطعين لا يتطلب إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى المقرر فى هذا القرار ذلك أنه لا محل لإضافة ميعاد مسافة اذا كان الانتقال الذى يتطلبه اتخاذ الاجراء المطلوب يتم بين مكانين فى بلدة واحدة ايا كانت المسافة التى تفصلهما اذ لا يعدت بهذه المسافة فى تقدير ميعاد المسافة على الوجه سالف البيان وعلّة ذلك ظاهرة جلية اذ أن إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى انما يقصد به أساسا تحقيق العدالة وذلك بمنح الخصم الذى يبعد موطنه



عن المكان الذى يتمين الحضور اليه أو اتخاذ اجراء فيه ميعادا يستغرقه في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الاصلى بسبب السفر وبذلك لا يتميز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الاجراء فيها على آخر لا يقيم فيها . ولا يقدح في ذلك ما حاجت به الهيئة العامة للاصلاح الزراعى « الطاعنة » من أن مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية هى الوحدة التى تقع ارض المنازعة في دائرة اختصاصها ومن ثم فهم في واقع الامر الجهة الاصلية صاحبة الشأن في الطعن واذا كان موطنها بالاسكندرية باعتبارها وحدة من الوحدات الادارية التابعة لمحافظة الاسكندرية فلذا تمين اضافة ميعاد مسافة للانتقال من الاسكندرية الى مقر المحكمة الادارية العليا في الجيزة لا يقدح في ذلك ما سلف اذ الظاهر بجلاء فيما نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى آنف الذكر أن مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية لا تعدو أن تكون احدى مكونات الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفرعا من فروعها وهى بهذه المثابة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن تلك الهيئة ومن ثم فلا اعتداد بموطنها في تقرير ميعاد المسافة ذلك أن المعول عليه في هذا الشأن وفقا لما سلف البيان هو موطن من يمثل الهيئة قانونا امام القضاء وهو رئيس مجلس الادارة بصفته وهو المكان الذى يوجد به مركز ادارة الهيئة المتقدمة ولا وجه للاستناد الى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ من قانون المرافعات للقول بأن فرع الشخص الاعتبارى يعد موطنه قانونيا بالنسبة الى المسائل المتعلقة بهذا الفرع ذلك أن البادى من سياق نص المادة ٥٢ المنوه عنها أن حكمها ينصرف فحسب الى بيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بالشركات أو الجمعيات القائمة أو التى في دور التأسيس أو المؤسسات الخاصة ومن ثم لا يمتد الى اشخاص القانون العام للأصلاح الزراعى التى تكفل بتنظيمها وبين من يمثلها امام القضاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ونظرا على ذلك فإن القوائم الظمين ليس هادرا من مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية وإنما صدر من اللجنة القضائية « الرابعة » للاصلاح الزراعى المشكلة في مقر الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالجيزة ومن ثم لا تربطها بمديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية رابطة تبعية سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الادارية وغنى عن البيان أن الذى يعتد به في تعزيز

يجوز المسافة هو موطن الإصلي أو من يتوب عنه قانونا في انقضاء الاجراء  
ولا عبره في تلك بواطن من يتولى الدفاع عنه .

ومن حيث انه متى كان الامر جا تقسم وكذا القليت في الاوراق لن  
تقرير الطعن المائل قد اودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا في ٢٨ سين  
مليو سنة ١٩٧٥ فمن ثم يكون هذا الطعن قد أقوم بعد الجهاد الذي  
رسمه القانون ويالبناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبوله شكلا للبيد من  
الطعون هذه قائما على سدد من صحيح القانون متمينا قبوله والقضاء من  
ثم بعدم قبول الطعن المائل شكلا لرسمه بعد الجهاد مع الزام الهيئة العامة  
للانضاج الزراعي المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن ٥١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٢ )

#### كأمانة رقم ( ٨٨ )

##### الهيئة :

ان توجيه الدعوى الى عضو مجلس الإدارة المنتدب للهيئة والوزير  
المختص وهما لا يمثلانها وانما الذي يمثلها ، طبقا لقانون انشائها ، هو رئيس  
مجلس ادارتها لا يصدق ان يكون هذا في بيان ممثل الهيئة وليس امر مخصصة  
من لا صفة له - الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة .

##### بمقتضى الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرسمها على غير ذى  
صفة استنادا الى ان الدعوى وجهت الى عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة  
العامة لشئون المطابع الاميرية ووزير الصناعة وهما لا يمثلان الهيئة وانما  
الذى يمثلها طبقا لقانون انشائها هو رئيس مجلس ادارتها فوجود عليه  
بان الدعوى وجهت الى الهيئة العامة للمطابع الاميرية كما هو مستند  
من صحيفتها من ان المدعى عليهما هما عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة  
العامة للمطابع الاميرية ووزير الصناعة بصفته الرئيس الاعلى للهيئة المذكورة

ومن طلب الزام الهيئة الدعى عليها بالمرؤمات وإذا كان بسيطاً أن  
ممثل تلك الهيئة أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها وليس عضو مجلس  
إدارتها وليس عضو مجلس الإدارة المنتخب ويكره وجود الوظيفتين معا  
والفراد شاعل أولاهما بتبثيل الهيئة كان الأمر لا يمتطو من يكون خطا  
في بيان ممثل الهيئة صاحبة الصفة ، وهي مختصة في الدعوى على نحو  
ما توضح وإذا كانت إدارة تضاميا الحكومية وكذا حكومت قبلية قانونية حسن  
الهيئات العامة ومنها هيئة الطابع الخدش عليها وقد حضرت بحكم هذه القلية  
القانونية في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري وأثبت جتماع الهيئة المذكورة  
تتوزن أن تثير أي اعتراض في شأن بيان ممثل الهيئة كما سنكتك نفس  
المسلك في ضحيقة طعننا أمام هذه المحكمة فإن المحكمة لا ترى بحسلا  
لترتيب اثر على ذكر أن ممثل الهيئة هو عضو مجلس إدارة المنتخب وليس  
رئيس مجلس الإدارة ولا تعدد بالتالي بنا ضحيقت إليه إدارة تضاميا الحكومية  
من أن الدعوى ركعت على غير دعى صفة .

( ملعن ٧١٣ ، ١٩٣٠ لسنة ١٢ ق = جلسة ١٣٧٠/٥/٢٢ )

### ١٩٠٧م رقم (١٩٠٧)

#### المبدأ :

الهيئة العامة للمصانع الحربية - المدير : الهيئة هو الذي يمثلها أمام القضاء  
إقامة الدعوى أصلا كدور وزير الحربية - حضوره مجلس الحكومة بالجلسات  
التي عقدها بموكب الهيئة لتخصير المأمور - تنقيب عقيلة ارتقى إليها  
بمكرة مرفوعة بالمرحة الهيئة كموثقا عليها إلى القديرة السلام لعمل دفعها في  
موضوع المرفوق - لا جيل له بعد ذلك الوضع بطلب قبول الدعوى خاصة  
وان الهيئة العامة للمصانع الحربية إنما تتبع وزارة الحربية .

#### ملخص الحكم :

لأن كان السيد مدير الهيئة المسئلة للمصانع الحربية هو الذي  
يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٢ من القرار الجمهوري المتوه عنه والتي تنص

على أن « يمثل المدير المؤسسة في صلاتها بالهيئات والائتمانيات الأخرى أمام القضاء .. » وكلفت الدعوى قد أقيمت أصلاً ضد السيد وزير الحرية إلا أن السيد محامى الحكومة الذى يحضر أيضاً نائباً عن الهيئة العامة للمصانع الحربية وقد حضر بالجلسات التى عقدها السيد مفوض الدولة لتحضير الدعوى ولم يبدى هذا الدفاع بل قدم حافظة أرفق بها مذكرة مؤرخة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠ - محررة بمعرفة تلك الهيئة وموقعة عليها من السيد المدير العام - أبدت فيها دفاعها فى موضوع الدعوى ومن ثم غائبة لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لتوجيه صحيفتها لسيد وزير الحرية فقد نصت المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر على أن « تنشأ مؤسسة علمة تلحق بوزارة الحرية ويطلق عليها « الهيئة العامة للمصانع الحربية » وتكون لهذه الهيئة اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية » ونصت المادة ٦ على أنه « يجوز لوزير الحرية حضور جلسات مجلس الإدارة وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة » .

( طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٠ )

#### المبدأ :

تنظم المدعى من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترقية الى وزير الصناعة بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب - صحته - لا صحة فى القول بأن التظلم لم يختصم رئيس الجمهورية ولم يوجه اليه التظلم - أسس ذلك من قانون الهيئات العامة - رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها فى صلاتها بالقضائى أمام القضاء .

#### ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من الطعنين هو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولعدم سبق التظلم قبل رفعها ، فان الثابت من الأوراق أن القرار الجمهورى رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه

صدر في ١٩٧٣/١٠/٢٠ وقد تنظم منه المدعى في ١٩٧٣/١١/١٥ الى السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب ولعدم الرد على تظلمه اقام دعواه في ١٩٧٤/٢/٢٧ . ولما كان يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٦ بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب ان هذه الهيئة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ويشكل مجلس ادارتها برئاسة وزير الصناعة واذ تنص المادة ٩ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على ان يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة في صلاتها بالهيئات وبالشخصات الاخرى وامام القضاء فان وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب هو صاحب الصفة في التسمية عن هذه الهيئة وتمثيلها في التقاضي ولا سند قانوني لما ذهب اليه الطعن من ان المدعى لم يختصم السيد رئيس الجمهورية بمصدر القرار المطعون فيه ولم يتظلم اليه ذلك لانه وان كانت المادة (٤٣) من لائحة شؤون المسالين بالهيئة المذكورة تنص على ان يكون التعيين في وظائف الفئة الاولى وما يعلوها بقرار من رئيس الجمهورية فان ذلك لا يعني ان العمل أصبح غير منسوب الى الوزير بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة وان هذا الاخير أصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار بل يظل رئيس الهيئة بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسئول فيها صاحب الصفة في نظر هذا التظلم . اما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو ان يكون عملا تنفيذيا هو من اختصاص رئيس الهيئة يتولاه بهذه الصفة وتأسيسا على ما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بشقيه على غير اساس سليم من القانون متعينا رفضه .

( طعن ٢٩٤ ، ٣٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١ )

### قاعدة رقم (٩١)

#### المبدأ :

اقامة الدعوى على الشركة الوكيلة مع ان التعاقد معها كمن نيابة عن الشركة الاصلية في التعاقد ، عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

### ملخص الحكم :

بني كان التثبت في الاوراق ان الهيئة العامة للمصانع الحربية طلبت الحكم بالزام شركة . . . . . للتجارة والهندسة بالمبالغ المطالب بها في حين تعاقدها كان نيابة عن شركة . . . . . البلجيكية الاصيلة في التعاقد فان الدعوى تكون والحالة هذه قد رعت على غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى الزام الشركة الوكيله بالمبالغ المتضى بها قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بالافاقه والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

( طعن ١٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٢ )

### تكملة رقم (٩٢)

#### المبدأ :

الدعوى التي ترفع بطلب الغاء قرار المحفظ بمجازاة احد المملكين في مروع الوزارات والمحافظة ، سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها للمحافظة او تلك التي لم تنقل اختصاصاتها - يتمين ان يختصم فيها هذا المحفظ .

### ملخص الحكم :

طبقا لنص المادة السليبية من قانون ادارة المجلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ فان المحافظ هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وله الحق في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي مروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وذلك التي لم ينقل القانون اختصاصها في حدود اختصاص الوزير ودا رجال القضاء ومن في حكمهم . . . . . كذا انه طبقا للمادة ٥٢ من القانون المذكور فان السيد المحفظ هو الذي يقوم بتمثيل المحافظة امام المحاكم وغيرها من الهيئات . . . . . وانه يستتد من هذه النصوص ان الدعوى التي ترفع بطلب الغاء قرار الجزاء الذي يصدره

المحافظ علي أحد موظفي فروع تلك الوزارة بالمحافظة يجب أن يختصم فيها المحافظ .

( طعن ٨٠٢ لسنة ٢٢ ق — جملة ١٩٦٨/٥/٢٥ )

### قاعدة رقم (٩٢)

#### المبدأ :

مجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيها يثور عن مخالفة بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجزاء التي يستخدمها في ممارسة اختصاصه ويتعين تبعا لذلك أن تقام عليه الدعوى — المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة — جزاء عدم توجيه الدعوى اليه كى عنهما .

#### ملخص الحكم :

ان المستند من مجموع مواد القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٠ ( الفقرة رابعا ) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم الذكر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ ( م ١٣ و ١٦ ) والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٣٢ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ( م ٣٣٠ ، ٣٣١ ) أن محافظة القاهرة هي صاحبة الاختصاص بمطالبة متغير موقوفات الموائد والرسوم والضرائب المفصلة لإيرادات المجلس . ومن بينها الضريبة على التهربات المبنية الواقعة فى دائرة اختصاصه وينبذ على ذلك وعلى أن المحافظة يمثلها مجلس المحافظة ولها الشخصية الاعتبارية ولها اهلية التقاضى فان المجلس المذكور يكون هو الجهة صاحبة الصفة فيها يثور من شأن مخالفة بتغيير القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجزاء والادارات التي يستخدمها فى ممارسة اختصاصه ويتعين تبعا لذلك أن تقام عليه الدعوى باعتباره الجهة الادارية ذات الشأن فى تلك المنازعات ولما كتبت المادة ٥٣ من قانون

نظام الإدارة المحلية المشار اليه ينص على أن رئيس المجلس ( وهو المحافظ ) يقوم بتمثيله أمام المحاكم فانه ينبغي أن توجه الدعوى الى ذلك المحافظ دون مديري أو رؤساء أو وكلاء الإدارات أو الفروع التي تألف منها المحافظة .

ولما كان المطعون ضده لم يوجه دعواه الى المحافظة باعتبارها الجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة ولا الى المحافظ بوصفه صاحب الصفة في تمثيل المحافظة ، وانما وجهها الى وزارة الشؤون البلدية والقروية « وزارة الإسكان والمرافق » وكلتا هاتين الوزارتين ليست - وفق ما تقدم - بالجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة المطروحة والمتعلقة بربط ضريبة المباني ما عقد الاختصاص به للمحافظة كما وجهها الى مجلس المراجعة ببلدية القاهرة وهذا المجلس ليس سوى أحد الأجهزة التي تستخدمها المحافظة في مباشرة اختصاصها بربط وتقدير الضريبة ولم يمنح القانون هذا المجلس شخصية اعتبارية أو يخول رئيسه صفة النيابة عنه أمام القضاء حتى يجوز توجيه الدعوى اليه بدلا من توجيهها الى المحافظ الذي هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء .

( طعن ١٢٤٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٤ )

##### المبدأ :

اختصاص المدعى لوزارة الإدارة المحلية بدلا من مجلس محافظة الشرقية ... حضور إدارة قضايا الحكومة وإدائها لدفاعها نيابة عن الجهة الإدارية سواء كانت الوزارة أو مجلس المحافظة - إدارة القضايا تكون بذلك قد مثلت مجلس محافظة الشرقية .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لدفع بعدم قبول الدعوى والطعن لرفعها على غير ذي صفة فان هذه المحكمة تلاحظ أن إدارة قضايا الحكومة قد حضرت في الدعوى والطعن معا وأبدت دفاعها نيابة عن الجهة الإدارية



سواء كانت وزارة الإدارة المحلية أم مجلس محافظة الشرقية وأذ تنص المادة ١١٥ مراعلت على أن : « الفسخ بعدم قبول الدعوى يجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها » .

« وأذ رأت المحكمة أن الفسخ بعدم قبول الدعوى لا ينتهك صفة المدعى عليه قائم على أساس لجهة الدعوى لا إعلان ذى الصفة » . « وجهام في المذكرة التنفيذية تبليغا على هذه المادة ما يأتي : « استحدث المشرع نص المادة ١١٥ منه الذي يقضي بأنه إذا رأت المحكمة أن الفسخ بعدم قبول الدعوى لا ينتهك صفة المدعى عليه أنها يقوم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم القبول وذلك تبسيطا للإجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في الدعوى » . وأذ تنص المادة ٦ من قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٣ على أن : « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمجالس العالية والمجالس المحلية فيما يرفع إليها أو عليها من قضايا لدى الحاكم على اختلاف أنواعها وفروعها » . « وأذ حضرت إدارة قضايا الحكومة في الدعوى والطعن معا وأثبت دفاع الجهة الإدارية فإنها تكون قد مثلت مجلس محافظة الشرقية فيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد وزارة الإدارة المحلية كما أن الطعن قد اقيم على وزارة الإدارة المحلية فليس معنى ذلك أن الحكم في هذا الطعن لا يحتج به على محافظة الشرقية باعتبارها شخصا معنويا قائما بذاته بل هو يسرى في مواجهتها ويحتج به عليها وعليها تنفيذ ذلك على أساس أن إدارة قضايا الحكومة تمثل المجالس المحلية قانونا وإنما أبدت دفاعها في الموضوع عن الخصم الصحيح ذم الصيغة وهو مجلس محافظة الشرقية ويكون حضورها قد صحح الطعن ومن ثم يكون الفسخ بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة على غير أساس من القانون معينا رفضه » .

( طعن ٢٩٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ )

( م ٩ - ج ١٤ )

### قاعدة رقم (٩٥)

#### المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر به قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أما القضاء — اثر ذلك — يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتمين أن توجه إليه الدعاوى .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروي كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة في الباب الخامس أحكام عامة بمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية على أن يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات ، وفي صلاته مع الغير وتنص المادة ٣٤ من القانون آنف الذكر على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والاتارة والمجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في حدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس للمجالس ان تنشئ وتدير في دائرة اختصاصها بالذات أو بالواسطة الأعمال والمؤسسات التي تراها كفيلة لتنفيذ اختصاصاتها وتنص المادة ٤٣ من

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية :

(١) — (....) « م » انشاء وإدارة الاسواق العامة والسبلخات.

وبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء ونفا لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام الإدارة المحلية وبهذه المثابة يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيها يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتعين أن توجه اليه الدعاوى المتعلقة بذلك باعتباره الجهة الإدارية ذات الشأن .

( طعن ٧٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

جمعية — قانون الجمعيات والمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ — قرار رفض شهر الجمعية — رفع الدعوى من أحد المؤسسين للجمعية لانقضاء هذا القرار — القرار مس حقه في الاشتراك في تأسيس هذه الجمعية — توافر شرط الصفة والمصلحة في قبول دعواه — لا وجه للقول بانقضاء صفته لعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة — الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ — تبين أنه ينص في المادة ١٢ منه على أنه « لجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأي الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية اذا كانت البينة في غير حليته

في خبثتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجات البيئة في ميدان نشاط المطلوب أو إذا كان انشاؤها لا يتفق مع دواعي الأمن أو لضعف صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد أنشئت بمقتضى احياء جمعية أخرى سبق حلها . ولذوى الشأن التظلم الى الجهة الادارية المختصة من القرار برفض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ بلاغهم قرار الرفض . ويجب البت في هذا التظلم بقرار مسبب خلال ستين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة ويعتبر فوات ستين يوما على تنظيم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة قبول له . وتنص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور في المادة ٤ منها - معلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧ - على أن « تحدد الجهة الادارية القصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ... المشار اليه على النحو الآتي :

(١) ..... (ب) مجلس المحافظة في تطبيق المواد ١٢ فقرة ثانية و ..... « كما حددت المادة ٣ من اللائحة التنفيذية الجهة الادارية التي تقدم اليها طلبات الشهر وذلك حين استلزمت من مؤسسي الجمعية أن ينتخبوا .. من بينهم مجلس الادارة الاول ويعين هذا المجلس من بين اعضائه مقنونا أو أكثر ينوب عنه في اتمام اجراءات الشهر وعلى المندوب أن يقدم الى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة المستندات الآتية : ... »

ومن حيث انه بالرجوع الى المستندات التي اودعتها الجهة الادارية تم معرض ردها على الدعوى تبين من ملف الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية انه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣ تم تحرير الحضر رقم ٥٩ بتقديم الاوراق والمستندات اللازمة لشهر الجمعية المذكورة لمديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة وذلك من السيد/ المندوب المفوض من قبل مجلس ادارة الجمعية ( المستند رقم ٢٨ باللف ) ويتضمن الملف كشفا يقسمه اعضاء مجلس الادارة الاول للجمعية ومن بينهم السادة ..... وتيسا و ..... عضوا و ..... سكرتيرا ( المستند رقم ٢٠ ) وقد فوض هذا المجلس السيد ..... ليقوم باجراء الشهر لدى مديرية الشؤون الاجتماعية نيابة عن مجلس الادارة ( المستند رقم ٣٢ ) وبتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٠ سلم المذكور خطابا من مديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة مرفقا به

تقرار مديرها العام الصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٠ برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية ( المستندان ٨٩ و ٩٠ ) بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٤ ورد إلى مديرية الشئون الاجتماعية بوسط القاهرة تظلم مودع عليه من رئيس الجمعية وسكرتيرها يطلبان فيه الغاء القرار المذكور وشهر الجمعية ( ص ١٠٠ الى ١٠٧ من الملف ) بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٧ صدر القرار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ من مجلس تنفيذى محافظة القاهرة بالموافقة على توصية لجنة الشئون الاجتماعية والصحية برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية وذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ وللأسباب الواردة بالملحظة المقدمة للمجلس ( المستندات ١٢٩ و ١٣٠ ) .

( طعن ٧٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

المادة ١١٥ من قانون المرافعات أوجبت على المحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه تأجيل نظر الدعوى وإن تكرر المدعى بإعلان ذى الصفة فى الميعاد الذى تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة — إذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى — اغفال المحكمة تطبيق ما تقدم — حكما فى هذا الشأن مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من وجهى الطعن فإن المادة (١١٥) من قانون المرافعات تنص على أن « النفع بعدم قبول الدعوى يجسوز إبداءه فى أية حالة تكون عليها ، وإذا رأت المحكمة أن النفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أعطت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات » .

ومن حيث أن المشرع ضابطاً منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية  
وضع قيداً للحكم بعدم قبول الدعوى لاتعدام صفة المدعى عليه فأوجب على  
المحكمة في مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتأثر المدعى بإعلان ذى  
الصفة في ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز  
خيمة جنيهات فاذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول  
الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة قد أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة  
(١١٥) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها من أول جلسة  
حدد للمرافعة وقضت فيها بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة نون أن  
تكلف المدعية باختصاص صاحب الصفة في الميعاد الذى تحدده لذلك فمن  
ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين القضاء بالفائه . ولما كانت  
الدعوى غير مهية للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ما سلف  
البيان فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها  
مجدداً وفق القانون مع إلزام الطاعنة بمصروفات الطعن لتعاضدها في  
اختصاص صاحب الصفة بالرغم من أن الحاضر عن الوزارة الإسكان والمرافق  
فجع بأن الوزارة ليست ذات صفة .

( طعن ١٠٣٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

القبض :

رفع الدعوى في الميعاد على غير ذى صفة . مؤثر صاحب الصفة  
من تلقاء نفسه أمام المحكمة — لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول  
الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد —  
نسبى ذلك — قياس هذه الحالة على حالة توجيه الخصومة الى صاحب  
الصفة بعد فوات الميعاد وعلى حالة تقديم التظلم الى جهة غير مختصة —  
الاستشهاد في هذا الخصوص باتجاه قانون المرافعات الجديد الى تبسيط  
الإجراءات .

## ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق امام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به . واذ كانت الدعوى القائية على روابط القانون العلم يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم بها يراه لازما لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها وكانت الدعوى الادارية تتصل باستقرار حكم القانون فى علاقات الأفراد مع السلطات العامة ، فانه يلزم تأكيدا للصالح العام تيسر امرها على ذوى الشأن وتبسيط اجراءاتها على وجه يتلائم مع مقتضيات النظام الادارى والطبيعة معينة لدعوى الادارية . واستهدانا لهذه لفية استقر قضاء هذه المحكمة على تأكيد ان صاحب الصفة الذى لم يختصم أصلا فى الدعوى اذ ما مثل فيها امام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدى دفاعا موضوعيا فيها فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة ولو تم هذا الاجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وذلك رغبا عن ان هذا الدفع من النظام العام الذى يجوز لصاحب الشأن ان يثيره فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة ان تتصدى له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوضى الدولة . وليس من شك فى وجوب التسوية فى الحكم بين حالة صاحب الصفة الذى لم يختصم فى الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وبين صاحب الصفة الذى توجه اليه الخصومة بعد اقامتها فى الميعاد القانونى اذا تم هذ التوجيه بعد نوات مواعيد طعن بالالغاء وذلك لاتخاذ العلة بينهما وهى مثول صاحب الصفة فى الدعوى الى ما قبل الفصل فيها . كما جرى قضاء هذه المحكمة ايضا على أن التظلم الى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم . وغنى عن البيان أن التجاؤء صاحب الشأن الى القضاء الادارى طالبا الغاء قرار ادارى وموجها طلباته فى الدعوى الى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وان لم تكن هى صاحبة الصفة ينطوى على دلالة اقوى فى معنى الاستسلاك بالحق من مجرد التظلم الادارى الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى وأبلغ فى المطالبة بأدائه على نحو من مقتضاء التسليم بأن

اقامة الدعوى على غير ذى صفة له ثمة اتصال بموضوع المظاهرة  
يقتطع بمعدل رفع دعوى الالفاء الى أن يتم الفصل فيها .

وبين حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فالتثبت من الرجوع الى أحكام  
قانون المرافعات المدنية الجديد أنه قد أُنصَح في مذكرته الإيضاحية وهو  
بمنحدر التطبيق على نص المادة ١١٥ منه بأنها استحدثت حكماً يقضي  
بأنه إذا رأت المحكمة أن الدعوى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى  
عليه إنما يقوم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلاً من الحكم  
بعدم القبول وذلك تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد  
مفروع البوارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه  
تعيين الجهة التي لها صفة في التداعي وتسلية من المشرع بصعوبة تحديد  
الجهة الادارية صاحبة الصفة في الاختصاص في بعض الحالات فقد استحدث  
نص المادة ١١٥ سائفة الذكر حكماً ضمنه حلاً يناسب الدعاوى العادية  
التي غالباً ما تمتد فيها بواعيد رفع الدعوى اجلاً طويلة تتبع فسخة من  
الوقت تسبب بأن يتم التصحيح خلالها على خلاف دعوى الالفاء التي حدد  
المشرع لرفعها اجلاً قصيراً يستحيل خلاله اكتشاف الخطأ في تحديد  
الجهة الادارية صاحبة الصفة في التداعي وإجراء تصحيح شكل الدعوى  
بمراعاة أن الاستئثار في التصحيح أنه لا ينتج أثره الا من تاريخ حصوله  
ولا يرجع الى تاريخ القيام بالإجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح . واذ سلم  
المشرع بالمنعوية الا المذكورة، ووضع لها الحل المناسب بالنسبة للدعوى  
العادية فإن لازم ذلك ويستتضاه في المجال الاداري التماس العذر للمدعى  
في دعوى الالفاء اذا ما أخطأ في تحديد الجهة الادارية ذات الصفة في  
الاختصاص ثم تدارك فصححه الى ما قبل الحكم في الدعوى طالما أنه قد  
اختصم بادىء الأمر جهة ادارية ذات صلة بموضوع المنازعة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعى اذا ما نشط في المطالبة  
بالتعويض الى اختصاص القرار الاداري أمام القضاء الاداري، فالتعويض  
المحتمل، فوجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة في التقاضي، فنحن اقامة  
على أن يتم الفصل فيها، وذلك طالما كانت الجهة الادارية المختصة لها ثمة



انضاميل بيروغينوع :الدعوى . ويحق للمدعى .والأمر كذلك تصحيح شكل دعواه  
ويختصام صاحب الصفة قانونا الى ما قيل الحكم فيها من محكمة الموضوع  
حيث لا يسوغ قانونا التمسك بلجراء هذا التصحيح ابتداء ائلم محكمة  
الطعن .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري في الميعاد  
القانوني .وجها طلباته فيها الى وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية  
والطليم بالاسكندرية وصلتهما بموضوع المنازعة لا شبهة فيها فانه .وقد  
مصحح شكل دعواه قيل صدور الحكم إليهم فيه باختصاص صاحب  
الصفة في الدفاع .وهو يحافظ الاسكندرية فان دعواه تكون بهذه الخساية  
مقبولة شكلا واذا ذهب الحكم إليهم فيه غير هذا المذهب وقضى بمنع  
قبول الدعوى بدعوى توجيهها الى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد  
القانوني فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .حقيقا بالالفاء .

( طعن ١٣٦٩ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٩٩ )

#### المبدأ :

رفع الدعوى على غير ذي صفة — تصحيح الدعوى بعد الميعاد — قيام  
الجهة ذات الصفة بمباشرة الدعوى في جميع مراحلها — دفعها بعدم  
قبول الدعوى بعد ذلك في غير محله .

#### ملخص الحكم :

ان الجهة الادارية تؤسس دفعها بعدم القبول على أن المدعى وجه  
دعواه ضد وزارة الحربية في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ في وقت لم تكن  
الوزارة تشرف على القوات المسلحة التي يتبعها المدعى فيكون قد اقامها  
على غير ذي صفة اذ كان يتعين عليه كى تقبل دعواه أن يختصم فيها  
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنه اعتباراً من ٢٢ من مارس سنة  
١٩٦٤ فصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية بالقانون رقم ١٩٧ لسنة

١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة وإذا كان المدعى قد قام بتصحيح شكل الدعوى بعد ذلك واختصم القوات المسلحة صلحية الصفة في التقاضى فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فإن الدعوى بشكلها القانونى فى هذا التاريخ تكون مرغوة بعد الميعاد .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن صلحية الصفة فى التقاضى هى القوات المسلحة فإن الثابت من اوراق الدعوى أن هذه الجهة التى قامت فعلا بمباشرة الرد على طلبات المدعى فى جميع المراحل سواء عند تقديمه التظلم من التقرير المطعون فيه أو عند طلب أعفائه من الرسوم القضائية أو عند اقامة دعواه كما قدمت حافظة بمستنداتها متضمنة جميع اوراق المتعلقة بالموضوع وكذا ملف خزينته وبذلك تكون القوات المسلحة قد استوفت دفاعها فى الدعوى وتحققت الغاية التى يستهدفها القانون من توافر شرط الصفة لقبول الدعوى كما أن الحاضر عن الحكومة والذى يمثلها سواء نيابة عن وزارة الحربية أو القوات المسلحة قد حضر جميع جلسات تحضير الدعوى امام هيئة مفوضى الدولة ولم يبد هذا الدفع الا بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أى بعد أن قام المدعى بتصحيح شكل الدعوى بادخال نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة طرفا فى الخصومة بالتضامن من وزير الحربية ومن ثم يكون دفع الجهة الطاعنة بعدم قبول الدعوى فى غير محله ممتينا رفضه .

( طعن ٢٨٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدأ :

عدم جواز الرجوع الى المنازعة فى صفة المدعى عليه بعد أن بت حكم له قوة الشيء المقضى به فى هذه الخصوصية — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصلحة .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ناته

يقوم على أساس أن الدعوى لم يختصم فيها الشيخ الأزهر وهو وحده الذي يمثل الأزهر طبقا للسادة (٦) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وأن المعاهد الأزهرية تعتبر إحدى هيئات الأزهر طبقا لنص المادة (٨) من القانون المشار اليه فالنائب من الأوراق أن الدعوى رفعت ضد السادة وزير شئون الأزهر ومدير إدارة المعاهد الأزهرية وعبيد ووكالة المعهد الثانوي الأزهرى بالمعادي دون أن توجه الى شيخ الأزهر وقد قضى في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه برفضه بجلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٣ وهذا الحكم قد تضمن فيه الوقت ذاته قبول الدعوى شكلا ولا يجوز الرجوع الى المنازعة في صفة المدعى عليهم بعد أن بت بحكم له قوة الشيء المقضى به في هذه الخصوصية هذا الى أن الأزهر قد تولى الرد على الدعوى موضوعا وأبدى دفاعه وقدم مستنداته وما كان الأمر ليختلف اذا ما اقيمت الدعوى ضد شيخ الأزهر ومن ثم تنعدم المصلحة في الدفع اذ لا دفع بلا مصلحة ويتمين لذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها .

( طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### المبدأ :

شروط الادعاء الذي ينبنى عليه انعقاد الخصومة - من بين هذه الشروط أن يكون الادعاء موجها من صاحب الشئ ذاته او من صاحب الصفة في تنفيذه والتبعية عنه قانونا او اتفاقا - الجزاء على مخالفة ذلك هو انعدام الخصومة - الحكم الذي يصدر هو حكم بعدم حصول من اقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنديه لمباشرته لا يفير من ذلك لانه قرار معدوم .

#### ملخص الحكم :

ان الخصومة القضائية - وهي مجموعة الاجراءات التي تبدا باقامة الدعوى امام المحكمة بناء على مملك ايجبى يتخذ من جانب المدعى وتنتهي

ميجكم فاصل في النزاع أو يتنازل أو يصلح أو بسبب عيب أو خطأ في الإجراءات أو بإيثار عارض — إنما هي حالة تقونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالإدعاء لدى القضاء أي بالإلتجاء إليه بواسطة الدعوى أو العريضة وقد جدد القائلون لجراءات التقدم بهذا الإدعاء الذي ينتهي عليه انعقاد الخصومة وهي التي تقوم على اتصال المدعى بالحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالثبوت أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى فإذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر إلى التلاقي أمام القضاء أو لم يكن لأحدهما أو كليهما بوجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتمتع . ويلزم لصحة هذه الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب المصلحة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً فإذا لم يتم الدعوى صحيحة سقط ركن من أركان الخصومة ومتى انقضت هذه وفقدت كقيمتها كان الحكم صادراً في غير خصومة وبالتالي باطلاً بطلاناً ينجذ به إلى جد الإعدام . ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية استحصال من أقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنده لمباشرتها مادام هذا لقرار قد وقع باطلاً بل معدوماً بدوره لأنبائه على غش فستد اذ لم يصدر من صاحب الشأن توكيل لأحد لتقديم طلب الاعفاء عنه ولم يتم لديه رغبة في ذلك ولم يكن لمقدم الطلب — وهو لم يثق توكيلاً كتابياً أو شفوياً من صاحب الشأن أن يفرض على هذا الأخير المطالبة بحقه قضاء على غير إرادة منه أو يحل محل في هذه الإرادة بتنصيب نفسه مكانه في اقتضاء هذا الحق دون رضائه كما تكن لجنة المساعدة القضائية لتلك بنديها المخطئ خطأ لمباشرة الدعوى نيابة عن صاحب الحق فخير: هذا المخطئ صفة باقية هذه النيابة لا وجود لها نهلاً أو قانوناً ؟

( طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٩٨/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

أقامة الدعوى من أحد الورثة بصفته ممثلاً للتركة يعتبر ممثلاً لما تبقى الورثة — أساسه ذلك : صفة كوارث تنصبه خصماً عن باقي الورثة —

لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بصيغة الطعوى بالذات، وانظمة مصر،  
الوقائع والمستندات المطروحة .

#### ملخص الحكم :

انه من الدفع بعدم نوافر الصفة في المطعون ضده وحسب رتبته .  
ثابت من الاوراق ان المطعون ضده ابن المصطفى واحد ورثته .  
الشرعيين وقد استقر القضاء على ان اقلية العموي من احد الورثة مثلا  
للتركة مثلا لباقي الورثة لان صفته تحارث نفسه خصما عن باقي الورثة  
وانه لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بالصيغة بالذات واضحت في الوقائع  
والمستندات المطروحة .

( طعن ١١٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

#### قاعدة وقسم ( ١٠٤ )

#### المبدأ :

طلب انهاء امر ادارى صادر من مديرية القوى العاملة باحدى  
المحافظات بمجازاة احد العاملين بالخصم من اجرة لما نسب اليه - اختصام  
مديرية القوى العاملة وهي ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة  
ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة دون اختصاص وزير العمل  
صاحب الصفة في تمثيل وزارته او المحافظ صاحب الصفة في تمثيل المحافظة  
بجميع اجزائها او فروعها ايام القضاء - عدم قبول الدعوى لرفعها على  
غير ذي صفة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة من  
الدعوى التي يجوز ابدائها في اية مرحلة كانت عليها الدعوى كما تبك  
الحكمة الادارية وهي تزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث .

الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون اية القضاء من تلقاء ذاتها بعدم قبول الدعوى اذا ما تحقق لديها اسباب عدم القبول .

ومن حيث انه لما ما تقدم وكان الثابت ان المدعى يطلب في دعواه مئار الطعن المائل الغاء الامر ادارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر من مديرية القوى العاملة باسيوط بمجراته بخضم خمسة ايام من مرتبه لما نسب اليه من اخلال بواجبات وظيفته اثناء اشرافه على عملية انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة شركة النصر للدخان . وقد وجه دعواه الى المديرية المذكورة مختصا اياها دون غيرها فى المنازعة موضوع تلك الدعوى .

ومن حيث انه من فروع الدولة ما له الشخصية اعتبارية كالحافظات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ومتى توافرت لها هذه الشخصية الاعتبارية تختص بجمع الحقوق الا ما كان منها لازما لصفة الانسان الطبيعية — ومن بينها حق التقاضى ، كما يكون لها نائب يعبر عن ارادتها ويمثلها فى التقاضى كذلك فان من الادارات ما ليست له شخصية اعتبارية تخول مدير او رئيس كل منها النيابة عنها او تمثيلها فى التقاضى وعندئذ تكون تلك النيابة او ذلك التمثيل من خوله القانون ذلك .

ومن حيث ان مديرية القوى العاملة باسيوط ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العامة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة بل كانت — عند صدور القرار المطعون فيه فرعا من فروع وزارة العمل ليس له استقلال ذاتى ثم اصبحت اثناء نظر الدعوى مئار هذا الطعن من الاجهزة التنفيذية التابعة لمحافظة اسيوط ومن ثم فليس لهذا المديرية اية صفة باختصاصها امام القضاء واذ وجه المدعى اليها الدعوى يختص فيها وزير العمل صاحب الصفة فى تمثيل وزارته او محافظ اسيوط صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة بجميع اجهزتها او فروعها امام القضاء فان الدعوى تكون الامر كذلك قد اقيمت على غير ذى صفة ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير صفة واذ ذهب الحكم المطعون عليه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه .

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب غائه يتعين الحكم بقول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

( طعن ٥٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

#### المبدأ :

توجيه الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة الصفة وهي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا — استحداث وزارة للاقتصاد في التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى — لا اثر له على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت ان الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابداء دفاعها فيه — لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

#### ملخص الحكم :

وجهت الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة القضية وهي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا ، اما القول كما ذهب الطعن ، استحداث وزارة للاقتصاد في التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى بنظرها جزءا من اعمال وزارة المالية فلا اثر على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت من ان الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابراز دفاعها فيه بتصديا لموضوعه على نحو بات معه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولا وجه له .

اما الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها بمقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ١٩٧٦/١١/٢٣ في الدعوى رقم ٢٥٠٨ لسنة ٢٦ القضائية ، فلا اساس له لاختلاف موضوع الدعوى المذكورة عن موضوع الدعوى المنظورة من ناحية مقدار المبلغ المحلول وتاريخ التحويل ومقدار الضريبة المخصومة طبقا للثابت من ملف القضية سالفة

الذكر والذي امرت المحكمة بضمه الى الطعن المائل بجلسة ٣٠ من اكتوبر  
١٩٨٢ .

( الطعن ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٣ ) .

### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

#### المبدأ :

المقتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم

#### المجلي :

المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح  
بدائرة محافظته — يجب اختصاص المحافظ في اية دعوى تقام في مواجهة  
فروع الوزارة — ليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارته اية صفة في  
تمثيلها امام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه — اختصاص  
وكيل الوزارة في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة —  
لا يكفي لتصحيح هذا الاجراء ان يكون اعلان الدعوى قد وجه الى ادارة  
قضايا الحكومة وان الإدارة المذكورة قد قامت بمباشرة الدعوى امام  
المحكمة المختصة — اساس ذلك : يتعين ان تكون مباشرة ادارة قضايا  
الحكومة الدعوى نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ — يتعين على  
المحكمة المنظور امامها الدعوى ان تقضى بعدم قبول الدعوى لرفضها على  
غير ذى صفة قبل ان تطرق الى بحث الاسترطاطات الخاصة بدعوى الإلغاء  
ومن بينها الاجراءات الخاصة بالتنظيم السابق على رفعها — اساس  
ذلك : البت في الصفة التي تنعقد بها الخصومة في الدعوى يسبق الفصل  
في مدى توافر التنظيم السابق باعتباره شرط من الشروط التي تتطلبها  
دعوى الإلغاء .



### ملخص الحكم :

من حيث أنه ولئن كان مثار الطعن منحصرا فيما تفسيه الحكم الطعين من بحث وجه من أوجه قبول الدعوى ، إلا أن إثارة هذا الوجه من أوجه الطعن يكفى لأن تبسط المحكمة رقابتها القانونية على الحكم المطعون فيه في تناوله للدعوى الإدارية حتى يصدر صحيحا من ناحية الشكل وعلى حق من ناحية الموضوع ، ومقتضى ذلك أن تكون المنازعة الإدارية قد استوفيت أوضاعها الشكلية التى أوجبها القانون قبل التطرق الى موضوع الحق المتنازع عليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلى الواجب التطبيق على الواقعة محل النزاع ، قد حدد صاحب الصفة فى تمثيل المرافق الإدارية بالمحافظات ، من بينها مرفق التربية والتعليم ، فنص فى المادة ٢٨ منه على أن يعتبر المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة فيها ، ويكون مسؤولا عن الامن والأخلاق العامة .. ويتولى المحافظ الاشراف على جميع الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المحافظة ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، كما نصت المادة ٢٩ من القانون المذكور على أن المحافظ هو الرئيس المحلى للعاملين المدنيين فى نطاق المحافظة ، ويمارس المحافظ جميع اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين فى نطاق المحافظة ، فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ، ومقتضى التعيين سـالف الذكر أن المحافظ هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل غروع الوزارات ومصالحها التى نقلت المحافظت ومن بينها وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فإن محافظ الاسكندرية هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية ، وهو الذى يجب اختصاصه فى اية دعوى تقام فى مواجهة مديرية التربية والتعليم بالمحافظة ، وليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارة هذه المديرية اية صفة فى تمثيلها أمام القضاء ، ومن ثم فإن اختصاصه فى الدعاوى التى ترفع من أحد العاملين على الإدارة التعليمية المذكورة يجعل الدعوى غير مقبولة لرنعها على غير ذى صفة

ولو كان هو مصدر القرار المطعون ، اذ ان اختصاص أحد المبالغين  
بإصدار قرارات الجزاء على فئة من المبالغين بالإدارة المكلف للأشرف  
عليها ، طبقاً للقواعد المنظمة للاختصاص في هذا الشأن ، لا يتجلى ذا صفة  
في تمثيل الإدارة المذكورة أمام القضاء ، ولا يكفي لتصحيح هذا الإجراء ان  
يكون إعلان الدعوى قد وُجّه الى إدارة قضائية الحكومة ، او ان الإدارة  
المذكورة قد قامت ببثورة الدعوى أمام المحكمة المختصة ، بل يعمى  
لمصلحة هذا الإجراء ان تكون مبثورة إدارة قضائية الحكومة للدعوى  
نتيجة عن صاحب الصفة في الدعوى وهو محافظ الاسكندرية بالنسبة  
للدعوى التي ترفع على الإدارة التطبيقية بها .

نبالاً كان الثالث من الأوراق وبصفة خاصة مقاضر جلسات المحكمة  
الثلاثية بمدينة الاسكندرية في الظن رقم ١٨٧ لسنة ٢١ في ان الطاعن  
لم يختصم الا وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ، ولم يتم بتصحيح  
شكلاً دعواه بالمقتضى محافظ الاسكندرية في اى جلسة من جلسات المرافعة  
حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه في مواجهة وكيل وزارة التربية  
والتعليم بالمحافظة ، فان الدعوى تكون قد رفضت على غير صفة ، الأمر  
الذى كان يتعين معه على المحكمة ان تلتزم بعدم قبول الدعوى لرفعها  
على غير ذى صفة تبطل ان تتطرق الى بحث الاستعراضات  
الخاصة بدعوى الغش ومن بينها الاجراءات الخاصة بالتظلم السابق  
على رفع الدعوى . فلك ان البت في الصفة التي تفقد بها الخصومة في  
الدعوى تسبق الفصل في مدى توافر التظلم السابق باعتباره شرط من  
الشروط التي تتطلبها دعوى الغش .

ومن حيث أنه ولئن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب  
واخطأ في تطبيق القانون مغفلاً عيباً من العيوب المتعلقة بقبول الخصومة  
في شتى مجالاتها المدنية والإدارية ، الأمر الذى كان يتعين معه الحكم  
بإلغائه ، الا انه لما كان الحكم المذكور قد قضى بعدم قبول الدعوى وهو  
ما يتعين القضاء به للأسباب سالفة البينان ، وان كانت مخالفة للأسباب  
التي استند اليها الحكم المطعون للخلوس الى النتيجة التي انتهى اليها .  
جلا معدي من الحكم بتأييد الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه .

( طعن ٥٣٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥ )

## مقدمة رقم (١٠٦)

الهيئة :

هيئة عامة - تمثيلها أمام القضاء :

مجلس الحكم :

رئيس مجلس إدارة الهيئة اتجنتا يمثل شخصيا اعتباريا من  
أشخاص القانون العام وهو المختص أصلا بتمثيل الهيئة أمام القضاء  
فلذا ما وكل التي أحد إدارة الشؤون القانونية بالهيئة التي يمثلها في  
مهمة التقرير بالظن في أحد الأحكام الصادرة ضد الهيئة الظن بذلك قد  
توافره أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس  
الإدارة بآخر بطلان تقرير الظن باعتبار أن الطرف الأصل في الظن  
هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها المظنون ضده قد تنعم  
ببكرة فتح فيها بعدم قبول الظن للتقويض به من غير ذي صفة وشبهة  
لهذا الخضع قال أن الهيئة الطاعنة قد انشئت بالقرار الجمهوري  
رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وتنتهي المدة المنقضية من هذا القرار على أن  
يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة في صلاحيات بالهيئات والإشخاص وأمام  
القضاء : ورئيس مجلس إدارة الهيئة هو الجيولوجي / .....  
ألقى غين بقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر في  
٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٨ ورئيس الهيئة السابق هو السيد / .....  
الذي قبلت استقالته من رئاسة الهيئة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧  
واعقلا من أول يناير سنة ١٩٧٨. ولما كان التقرير بالظن الجاني قد تم  
في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨ فكان يتعين أن يتم بتوكيل مسبق  
الجيولوجي / ..... إلا أن الظن قد رفع بموجب توكيل  
مقدم من رئيس مجلس الإدارة السابق ومن ثم يكون التوكيل الذي تم  
بمقتضاه التقرير بالظن لاغ لا تهماء ولاية مضمونه كما أن رئيس مجلس  
الإدارة الحالي لم يصدر توكيلا لأحد مجلس الهيئة إلا في ٦ من مارس  
سنة ١٩٨٠ بموجب التوكيل رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٠ عام الوابلي . ولما  
استناد الحاضر من الجهة الطاعنة إلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢.

يحقن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلية والقول بأن هذا القانون يعطى تلك الإدارات الحق في رفع الدعاوى والطعون لأنها تنوب عن الهيئة تلبية لقانونية هذا القول مردود عليه بأن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ نصت على أن الإدارات القانونية أجهزة مساعدة وتضمت بيقات بالاختصاصات التي ليس من بينها رفع الدعاوى والطعون. ويؤكد ذلك ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٦ من القانون السالف الذكر التي نصت على سلطة رئيس مجلس إدارة الجهة في الإشراف والمتابعة وفق تقرير استمرار السير في الدعوى والصلح فيها أو التنازل عنها ، ويعتبر عدم إصدار رئيس مجلس إدارة الهيئة الجديد توكيلا للإدارة القانونية برفع طعن في الحكم موافقة منه عليه . هذا ولا يمكن القول بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد عدل اختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة في تمثيلها أمام مختلف الجهات وأمام المحاكم فلقانون المذكور لم يقصد سلب هذا الاختصاص وإنما صدر لحماية أعضاء الإدارات القانونية من تسلط الجهة الإدارية وتقرير استقلالهم في عملهم .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن الذي إبداه المطعون ضده قلته مردود عليه بأنه لا يجوز الخلط بين قيام الطعن متى توافرت أركان وجوده قانونا ومنها طرنا النزاع وبين أوجه إثبات الوكالة عن الخصم فيه ويصل بذلك ما هو مستفاد من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون القواعد الخاصة بترك الوكالة من أنها أحكام تنظيمية في إجراءات التقاضي وإذا كان ذلك وكان رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة إنما يمثل شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام وهو المختص أصلا بتمثيل الهيئة أمام القضاء فإذا وكل إلى أحد محامي إدارة الشؤون القانونية بالهيئة التي يمثلها في مهمة التقرير بالطعن في الحكم المطعون فيه فيكون المعلن بذلك قد توافرت أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس إدارة الهيئة بآخر أن يبطل التقرير بالطعن وذلك لأن الطريقة الأصل في الطعن هو الهيئة العلية وليس رئيس مجلس إدارتها والتي لا يؤثر على شخصيتها الاعتبارية تغير أشخاص ممثلها ولما كان ذلك فيكون الدفع بعدم قبول الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون ما يتعين معه الحكم برفضه .

قاعدة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

فصل أحد العاملين بالمؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي —  
اختصاص المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي في الدعوى —  
حلول الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية محل المؤسسة  
المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي — قضاء المحكمة التأديبية بعدم قبول  
الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا — عدم اختصاص الهيئة العامة  
للإصلاح الزراعي بوصفها صاحبة الصفة قانونا في الاختصاص — قضاء  
المحكمة التأديبية ينطوي ضمنا على القضاء بصفة المؤسسة في الاختصاص —  
الفاء الحكم وعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذي صفة  
بجسبان عدم جواز تصحيح شكل الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق التي ضمه السيد/ .....  
حائظة مستنداته التي تقدم أمامها المحكمة التأديبية انه عين خفرا في الأول  
من ديسمبر سنة ١٩٦٥ بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي باليسعين  
التابعة لمنطقة كفر صقر وظل يعمل بها الى أن تم فصله بإقرار  
المطعون فيه .

ومن حيث أن المدعى لم يختصم في دعواه مثار هذا الطعن الهيئة  
العامة للإصلاح الزراعي بوصفها صاحبة الصفة قانونا في الاختصاص ولم  
يتبها كل من الحاضر عن المدعى والمحكمة التأديبية المطعون في قضاها  
الى هذه الحقيقة وإلى انتفاء صفة المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية  
الأراضي المدعى عليها وصدر الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى  
لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا بما ينطوي ضمنا على القضاء بصفة  
المؤسسة المذكورة في الاختصاص فان الحكم المطعون فيه بهذه الحقيقة

— ١٨ —

يكون قد جانب صحيح حكم التّباين ويتّعين من ثمّ القضاء بالفائز وبعدم قبول الدّعى شكلاً لرفعها على غير ذى صفة وذلك بحسبان عدم جواز تصحيح شكل الدّعى أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتمين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالقضاء بالحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدّعى لرفعها على غير ذى صفة .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ )

## الفرع الخامس

### تكيف الدعوى

#### قاعدة رقم ( ٤١ : ٥ )

المبدأ :

تكيف الدعوى — خضوعه لرقابة القضاء باعتباره، تفسيراً للنسبة الحقيقية التي قصدتها رافع الدعوى .

ملخص الحكم :

من المسلمات أن تكيف الدعوى وبيان حقيقة وضعها إنما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنسبة الحقيقية التي قصدتها المدعى في صحيفة دعواه وللحيلولة دون ما يحاول المدعى من تأويل للدعوى بحيث يخيب أثرها بالنسبة إليه مخالفاً في ذلك صحيح أحكام القانون .

( طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

تكيف الدعوى يخضع لرقابة القضاء .

ملخص الحكم :

أن تكيف الدعوى وطلبات المدعى فيها يخضع لرقابة القضاء الذي ينبغي ألا يقف عند ظاهر محلول العبارات الواردة في صحيفة الدعوى وإنما يتعين عليه استجلاء هذه الطلبات وتقصى مرادها بما يراه أولى بخصوص المدعى .

( طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ١١٠ )

**المبدأ :**

دعوى — طلبات الخصوم — هيئة المحكمة على تكليفها لتنزل عليها  
حكم القانون — على المحكمة أن تتقضى طبيعة هذه الطلبات ومراميها  
في ضوء النية الحقيقية للخصوم .

**ملخص الحكم :**

إذا كان تصوير طلبات الخصوم من توجيههم فإن الهيئة على سلامة  
هذا التكليف من تصريف المحكمة إذ عليها أن تلتزم حكم القانون على واقع  
المنازعة وأن تتقضى طبيعة هذه الطلبات ومراميها في ضوء النية الحقيقية  
التي قصدها الخصوم من وراء ابدائها .

( طعن ٢٤٧٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٧ وبذات المعنى  
طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ١١١ )

**المبدأ :**

تكليف طلبات الخصوم في الدعوى أمر يستلزم انزال حكم القانون  
الصحيح على واقع المنازعة — خضوعه لرقابة القضاء الإداري . سلطته في  
تقضى مراميها والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوقوف على ظاهر المعنى  
الحرفي لها .

**ملخص الحكم :**

أن التكليف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه  
انزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ويخضع بهذه المثابة لرقابة  
القضاء الذي يفحص عليه في هذا السبيل أن يتقضى طلبات الخصم ويحصيها



ويستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفى لها .

( طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ :

تكيف الدعوى من سلطة المحكمة بمآلها من هيئة على تكيف الخصوم لطلباتهم - للمحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون التقيد بتكييف الخصوم لها العبرة فى استظهار طبيعة التصرف وتحديد نطاقه ليس بوحدة الورقة التى أفرغ فيها وإنما بحقيقة ما عناه أطرافه حسبما يستفاد من العبارات التى تضمنتها هذه الورقة وصياغتها .

ملخص الحكم :

من المقرر فى قضاء المحكمة الادارية العليا أن تكيف الدعوى إنما هو من تصرف المحكمة اذ عليها بمآلها من هيئة على تكيف الخصوم لطلباتهم - أن تنقضى هذه الطلبات وان تستظهر مراميها وما قصده الخصوم - ابدائها وأن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون أن تنقيد فى هذا الصدد بتكييف الخصوم لها وإنما بحكم القانون فحسب .

ومن حيث أن المستفاد بجلاء من سياق نص المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الإصلاح الزراعى الواجب التطبيق فى الخصوصية المثلثة أن مشرع الإصلاح الزراعى قد حظر على الفرد منذ الخامس والعشرين من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المتقدم أن يملك تحت أى ظرف من الظروف وبأى سبب من الاسباب أرضا زراعية وما فى حكمها تجاوز المثة فدان وخول الحكومة سلطة الاستيلاء لدى كل مالك على ما زاد عن هذا الحد من

تلك الأراضي ولم يستثن من هذا الاستيلاء سوى ما تم التصرف فيه إلى الغير شريطة أن يكون هذا التصرف أو تلك التصرفات ثابتة للتاريخ قانونا قبل العمل بأحكام ذلك القانون وإذا كان الملك لأكثر من مائة فدان من الأراضي الزراعية وما في حكمها هو المخاطب بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فإنه يعتبر بلا شك حجر الزاوية في تطبيق أحكامه وبهذه المثابة يقع عليه كامل علم - عبء اثبات قيام ما أجراه من تصرفات فيما زاد على المائة فدان في الواقع والقانون وإقامة الدليل على أن هذه التصرفات قد أبرمت في تاريخ ثابت على وجه اليقين قبل العمل بأحكام هذا القانون . وعلى هذا يقتضي أن الملك المشار إليه يمثل فيما يشتره من انزعة حول ما تم استيلاء عليه على ما يجاوز المائة فدان استنادا إلى سبب التصرف فيه على الوجه المتقدم - يمثل الخصم الأصلي للإصلاح الزراعي في المظنة وذلك باعتباره صاحب المصلحة في المقام الأول في استبعاد هذه الأرض من الاستيلاء .

ومن حيث أنه بان من مطالعة العقد العرفي المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ محل المنازعة المأثلة أنه قد أبرم بين كل من السيد/..... « طرف أول بائع » وكل من السادة ..... « طرف ثان مشتري » ونص في البند ١ منه على ما يلي « باع الطرف الأول واستقط وتنازل للطرف الثاني المقابل لذلك الاطيان الزراعية الموضحة بالجدول أعلاه وقدرها ..... س . . ط ٤١ ف واحد وأربعون فدانا بسعر الفدان الواحد ٢٥٠ جنيها وثلاثة وخمسون جنيها فيكون مبلغ الثمن ١٤٢٥٠ ج أربعة عشر ألفا وثلاثمائة وخمسون جنيها ودفع منها اليوم ٤٠٠٠ جنيها أربعة آلاف جنيها منها ٢٢٠٠ ج نقداً و٧٠٠ جنيها بموجب شيك مسحوب على بنك مفاغة على بنك مصر بالاسكندرية وباقى الثمن وقدره ١٠٣٥٠ ج عشرة آلاف وثلاثة وخمسون جنيها يدفع كالتالي : ٢٥٠٠ « ثلاثة آلاف جنيها وخمسمائة » في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ٢٥٠٠ ج « ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيها » في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ٢٢٥٠ ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسون جنيها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وعند سداد القسط الأول يكون للطرف الثاني الحق في مطالبة الطرف الأول بعمل العقد النهائي للطرف الأول الحق في اثبات حق الامتياز له عن باقي الثمن في العقد النهائي على الاطيان المبيعة كما نص في البند ٢ منه على أن « توزع الاطيان



٧٢ الأخير ليس مثارا في النزاع القائم ولا محل له فيه فضلا عن أن القرار المطعون فيه لم يقصد له سواء من قريب أو من بعيد .

( طعن رقم ٩٤ لسنة ١٨ — جلسة ١٩٧٨/٤/٤١ )

### قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة بما يورده المدعى من تكييف قانوني في دعواه —  
القاضي يعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم .

ملخص الحكم :

للمدعى أن يكيف دعواه بحسب ما يراه وحقه في ذلك يقابله حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف ويهين التلضي على هذا وذاك من حيث مطابقة هذا التكييف لحقيقة الواقع أو عدم انطباقه وينزل حكم القانون على ما يثبت لديه فيعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم غير مقيد في ذلك بتكييف المدعى للحق الذي يطالب به وعليه أن يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما إذا كان تكييف المدعى صحيحا قانونا أو غير صحيح والا يأخذ بهذا التكييف قضية مسلمة بها .

( طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ :

الأصل أن المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة اليها ولا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو يكثر مما طلبوه — هذا الأصل لا يتعارض مع أحكام قانون مجلس الدولة ومع ما استقر عليه القضاء

الإدارى من أن ولايته المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الخصوم ، طالما  
أن المنازعة تثور حول مسألة موضوعية بحتة هي المطالبة بأجر أو ما هو  
في حكمه .

#### ملخص الحكم :

أن من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة في  
حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه  
الخصوم أو بأكثر مما طلبوه والا كان حكمها محلا للطعن وهذه القاعدة  
الاصولية لا تتعارض نصا أو روحا مع احكام قانون مجلس الدولة كما  
لا تتعارض مع ما سبق أن قررته هذه المحكمة من أنه متى اتصلت ولاية  
القضاء الإدارى بالمنازعة الادارية فانه ينزل عليها حكم القانون غير متقيد  
في ذلك بطلبات الخصوم مادام الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة  
القانون في روابط هي من روابط القانون العام وتختلف في طبيعتها عن  
روابط القانون الخاص ذلك أن المنازعة في هذه الدعوى لا تثور حول  
استخلاص حكم من احكام القانون أو مدى تطبيقه حتى يقال أن للحكمة أن  
تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم فيها  
وانما تثور المنازعة حول مسألة موضوعية بحتة هي المطالبة بأجر أو ما هو  
في حكمه اعتبارا من تاريخ معين حدده المدعى في صحيفة دعواه بعد أن  
أوضح أن حقه في هذا الأجر لم يكن محل منازعة قبل هذا التاريخ إذ أنه  
تنازاه فعلا .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١١٥ )

#### المبدأ :

تكيف الدعوى يخضع لرقابة القضاء باعتباره تصرفا لنية المدعى  
الحقيقية — طلب المدعى في صحيفة دعواه اولا الحكم بصفة مستعجلة بإلغاء  
القرار المطعون فيه وثانيا في الموضوع الإحالة الى الدائرة المختصة للفصل فيه

**القرار** - تنفيذه بوضع الرقم المستحق من طلب وقف التنفيذ والإلغاء عند  
اتخاذ الدعوى - وذلك كله إن المدعى قصد إلى تضمين صحيفة دعواه  
طلبى وقف تنفيذ القرار والإلغاء .

#### ملخص الحكم :

إن تكليف الدعوى هنا يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنبة  
الضمنية التي تصدرها المحكمة وأنه لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع  
على صحيفة الدعوى أن المدعى انتهى إليها إلى طلبين :

الأول : الحكم بصفة مستعجلة بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره  
كان لم يكن .

الثاني : في الموضوع الإحالة إلى الدائرة المختصة للفصل في النزاع .

وأورد المدعى في صحيفة الدعوى أن القرار المطعون فيه أضر به  
خسراً بالغاً يتقادم كل يوم بتسبب منه من مزاولته عمله المشروع الذي يعتبر  
مصدر رزقه وأن ركن الاستعجال متوافر في الدعوى وقد قام المدعى بإداء  
الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند أتمة الدعوى .  
فتضمن المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشترأيهما واحدهما الحكم بصفة  
مستعجلة بإلغاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم في موضوعها الذي  
ينحصر في طلب الإلغاء وتبريره في صحيفة الدعوى طلب الحكم في الطلب  
المستعجل بتوافر ركن الاستعجال وأدائه عند أتمة الدعوى الرسم  
المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء وانسخ الأدلة في أن المدعى قصد  
إلى تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار وإلغائه لذلك يكون  
الحكم المطعون فيه وقد تصدى للفصل في طلب وقف التنفيذ فإنه يكون قد  
كيف الدعوى كغيرها ويكون الثابت عليه بمخالفة التفتون لقضائه بما  
كلم يطلبه المدعى غير صحيح :

### ملحوظة رقم (١٦٣)

#### المبدأ :

ان الحكم الجنائي بالبراءة على القضاء الإداري — تقيده بما للبتة  
الحكم الجنائي من وقائع كل فصله فيها لازما دون التقيد بالتكليف القانوني  
لهذه الوقائع .

#### نظم الحكم :

لا وجه للتحدى بالحكم الجنائي بالبراءة الصادرة من محكمة جناح  
الشرق في جريمة غش اللبن اذ انه قام على شهادة صيدلي المستشفى من  
ان اللبن سليم من ناحية المواد الدسيسة والمواد الصلبة واللون والرائحة  
تفتتت ولم يتم على شئ أو تبوتات افضلة المتلدة الخاطئة وهذا الحكم  
واي حاز قوة الامر المتصديقة في تلك الجريمة من زاوية المواد الدسيسة  
والمواد الصلبة واللون والرائحة الا انه لا يحوز هذه القوة في تبوت سلامة  
اللبن بصفة مطلقة ، فالتضاء الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في  
الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا أي ان القضاء  
الإداري يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكل ما فصله  
فيها لازما دون أن يتقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع فقد يختلف  
التكليف من الناحية الإدارية عنه في الناحية الجنائية .

( ضمن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٨ — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨ )

### ملحوظة رقم (١٦٤)

#### المبدأ :

ان تكليف الدعوى إنما هو من تصريف المحكمة اذ عليها بما لها من  
هيمنة على تكليف الخصوم بطلباتهم ان تتقضى هذه الطلبات وأن تستظهر  
برامجها وما تصدده الخصوم أبداؤه وان تغطي الدعوى وضيق الحق

وتكييفها القانونى السليم — المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفلأوه ، على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب النائها قبل التظلم منها ادارية بالآ يجوز طلب وقف تنفيذها ، على انه يجوز للمحكمة ٠٠٠٠ » — ينص من هذه المادة ان طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الادارى بمعناه الفنى التعميق — طلب وقف تنفيذ قرار صدر بالخصم من المرتب وفاء للمعز الذى تكشف فى المخزن — هو فى حقيقته منازعة فى مرتب وبالقالى يخرج عن نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها — مؤدى نص المادة الماثرة من قانون مجلس الدولة ان المنازعات الخاصة بالمرتبات لا تعتبر من القرارات الادارية التى تترخص جهة الادارة فى منحها — نتيجة ذلك — ان القرار الصادر بالتحجيل لا يجوز طلب وقف تنفيذه .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة — جرى على ان تكييف الدعوى انما هو من تصريف المحكمة اذ عليها بما لها من هيئة على تكييف الخصوم لطلباتهم ان تنقضى هذه الطلبات وان تستظهر مراييتها وما قصده الخصوم ابداءها ، وان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على مدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملاساتها وذلك دون ان تتقيد فى هذا الصدد بتكييف الخصوم لها وانما بحكم القانون محسوب .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفلأوه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر



تداركها - وبالنسبة الى القرارات التى لا يعقل طلب إلغاؤها قبل التظلم ومنها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها . على أنه يجوز للحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، ناذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منها ما قبضه . ويتضح من هذه المادة أن طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الإدارى بمعناه الفنى الدقيق ، اذ يتعين أن يكون هناك قرار ادارى بهذا الوصف أصدرته الجهة الادارية كى يتسنى النظر فى طلب تنفيذه قضاء ، فليس كل قرار يصدر من جهة ادارية يعد قرارا اداريا مما يختص القضاء الإدارى بطلب إلغاؤه أو وقف تنفيذه بل لابد لتحقيق وصف القرار الإدارى أن يكون كذلك بحكم موضوعه .

ومن حيث انه بالنسبة الى المنازعة المطروحة فالثابت أن المدعى ينازع فى الخصم الذى أجرى على مرتبه وفاء للمعجز الذى تكشف فى المخزن المذكور ، ويطلب بصفة مستعجلة الحكم بوقف هذا الخصم ، وبهذه المثابة يعدوا الحال متعلقا فى حقيقته بمنازعة فى مرتب بعيدة عن قرار ادارى بمعناه الفنى . وبالتالي يخرج القرار الصادر باجراء ذلك الخصم عن نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها - وقد اوضحت من ذلك المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى بصدر تحديد اختصاصى محكم مجلس الدولة حيث قضت بأن تختص هذه المحكم دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية أولا : ..... ثانيا : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم . ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالاطمن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العالمة أو الترقية أو بمنح العالوات . رابعا : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميين بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى ، خالفا : الطلبات

التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .. الخ .  
ومؤدى ذلك أن المنازعات الخاصة بالمرتبات لا تعتبر من القرارات  
الإدارية التي ترخص جهة إدارة في إصدارها لسلطانها التقديرية ، وإنما  
يتعلق بحقوق مستدة من القانون مباشرة فلا ترخص جهة الإدارة في  
منحها أو نزعها بالمرتبات وأمرها لها بندا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك وإذ قضى الحكم المطعون فيه في  
الطلب المستعمل بوقف الفرار الصافر بتحميل المدعى وآخرين بالمبلغ  
المذكور في حين أن الأمر يتعلق — كما سلف — بمنازعة في مرتب مما لا يجوز  
معه طلب بتنفيذه قضاء ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون  
وأخطأ في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه ورفض طلب  
وقف تنفيذ الخصم الذي أجرته الجهة الإدارية من مرتب المدعى .

( طعن ٥٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤ )

### مقدمة رقم (١١٨)

#### المطلب :

طلب المدعى الحكم بإحقاقه في الترقية الى الدرجة التالية —  
استخلاص المحكمة من ظروف الحال أنه لا يهدف بها الى إلغاء قرار  
بمعين تضمن قطعية في الترقية بل يرمى الى تسوية حاله بخمسة هذه  
الترقية كمكافأة تشجيعية لسهولة بؤلاله كون طلب القضاء ترقية لهم —  
عدم اعتبار الدعوى من شأوى القضاء — عدم تقديمها ببيان السنتين  
سواء .

#### ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المدعى وأن طلب الحكم بإحقاقه في الترقية الى درجة  
توسلتي وما يتوجب على ذلك من كفاي وفروفي مالية مخ تفسير استيفائنا  
للمرتب مرتب شهر علاوة على مرتبه العادي ، الا انه لا يهدف بهذا الى

الغاء قرار معين تضمن تخطيه في الترقية الى درجة اومباشي أو حتى  
بحرمانه من مرتب شهر ، وأما يرى الى تسوية حلقه في صدد منح  
مكافآت تشجيعية أسوة بزملائه من نالوا هذه المكافآت تقديرا لجهودهم  
في حوادث معينة تهم الأمن العام وقياسا على هؤلاء الزملاء أخذا بالقامة  
التي طبقت في حظهم ، دون طلب الغاء قرينة ابي منهم أو حرمانه من النحة  
التي ظفر بها ، وبهذه الطلبية فان طلبت - والخطة هذه - لا يمتنع للملك  
السكن يومنا المتررة في شأن دعوى الغاء .

( طعن رقم ٧٨ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٨/٢/٨ )

#### قائمة رقم ( ١١٩ )

##### المسألة :

دعوى التعويض عن الحرمان من المأذنة الدورية المستحقة - هي  
في حقيقتها مأذنة في مرتب .  
ملخص الحكم :

إذا كان المعلن يطلب التعويض لحرمانه من المأذنة الدورية المستحقة  
فه اعتبره من أول مايو سنة ١٩٥٥ فتكون الدعوى في حقيقتها هي  
مطالبة المدعى بالمأذنة الدورية ، وهذه المأذنة إذا استجبت للمطالبة  
تعتبر جزءا من مرتبه فالمنازعة فيها هي في المرتب طبقا للفترة الثانية من  
المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٥ ( المادة الثالثة من  
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ) .

( ملخص رقم ٦٦ لسنة ٥ في - جلسة ١٩٥٨/١١/١٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

#### المادة :

دعوى المطالبة بالعلوة الدورية — من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا يتقيد فيها ببيمصاد الستين يوما ولا يلزم في شأنها التظلم الوجدى السابق — تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب — لا يفر من طبيعة المنازعة .

#### ملخص للحكم :

ان موضوع هذه الدعوى هو طلب الحكم بالعلوة الدورية المستحقة للمدعية فى أول مايو سنة ١٩٦٠ ومن ثم تعتبر هذه المنازعة من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التى يستبدها صاحب الشأن أصل حقه فيها من التوائين أو اللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار ادارى خاص وبهذه المثابة لا تتقيد ببيمصاد الستين يوما التى يلزم فى شأنها التظلم الوجدى السابق ، ولا يفر من طبيعة هذه المنازعة أن تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالرواتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة .

( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المادة :

دعوى المطالبة باستحقاق اعلة غلاء المعيشة — من دعاوى التقسوية — لا تتقيد ببواعيد معينة فى رفعها .

### ملخص الحكم :

ان المدعى اقام دعواه طالبا الحكم باستحقاقه لاعانة غلاء المعيشة على معاشه ومن ثم فان الدعوى على هذه الصورة تعتبر من قبيل دعوى المنازعات المتعلقة بالمرتبات وما في حكمها وبالتالي تعتبر من دعوى التقوية التي لا تنقيد بمواعيد معينة في رفعها طالما ان الحق موضوع الدعوى لم تنقض عليه مدة التقادم المسقط له .

( طعن رقم ٨١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

المحكمة لا تنقيد بتكليف المدعى لدعواه — طلب المدعى في صحيفة الدعوى الزام المطعون ضده بأن تدفع له الفرق بين ما ادى اليه كمعاشي للتقاعد وبين ما يستحق قانونا من معاش — ينطوى على طلب القضاء القرار السلبي المتمثل في امتناع وزارة الخزانة عن رفع معاشه — تحييده طلباته في جلسات التحضير بالفناء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن منحه الفرق — لا يمد تعميلا للطلبات او طلبا عارضا .

### ملخص الحكم :

انه وان كان الطاعن اقام دعواه وطلب في ختام صحيفة التزم المطعون ضدها بأن تدفع له الفرق بين ما ادى اليه كمعاشي للتقاعد وبين ما يستحقه قانونا من معاش اعتبارا من التاريخ المحدد في قرار الجمعية العمومية للبحامين لرفع المعاشات وما يستجد . الا أنه علا في جلسات التحضير نحدد طلباته بطلب الفناء القرار السلبي بامتناع جهة الادارة عن منحه الفرق بين ما يحصل عليه وما يستحقه من معاش اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٦٢ وما يقترب على ذلك من آثار . والطلب الذي ضمنه الطاعن صحيفة الدعوى ينطوى في الواقع من الأمر على طلب الفناء القرار

السلبى المتمثل فى امتناع وزارة المالية عن رفع معاشه ولا يعد ما يُدَّعى فيه طلبات التحفيز تعديلا للطلبات أو طلبا عارضا مما يلزم لقبوله ايداع حريضة الطلب بـ كروتارية المحكمة أو التقدم به الى المحكمة ببيتها الكاملة وانما هو تصويب للطلب ذاته واعطائة الوصف القانونى السليم .  
وبما يكن من أمر خطأ المدعى فى تكييف دعواه فان من المسلم ان المحكمة لا تتقيد بهذا التكييف وعليها دائما ان تعطى الحق للطلب به الوصف .  
القانونى السليم .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### البيان :

مادة شغل الموظف المتشول فى نفس الوظيفة السابقة يترتب  
تسليم رغبته دعوى إلغاء فى قرار التحويل = إلتكاف لإصبح لها أنها  
مقروعة فى واجب = عدم تحققها ببيان رغبته دعوى الإلغاء :

#### ملخص الحكم :

لأن كان المدعى قد طلب فى صحيفة دعواه إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وصرف مرتبه اليه من تاريخ فصله مما يشعر بانتهاء دعوى بإلغاء قرار الفصل مما يسرى فى شأنها المواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى رفعت فى ظله الدعوى إلا أنه لما كان الثابت مما سلف بيانه أن قسم المساجد طلب فى مذكرته المؤرخة فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ إلغاء قرار فصل المدعى للمساهمة اللجنة بذلك المذكرة وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب فأعلنت تسليم المدعى فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٧ فى نفس وظيفته السابقة الا انها خفضت رقبه من ٢٥ جنيها شهوريا الى ١٠ جنيها شهوريا ، ومن ثم فان المدعى - وقد أوجب الى طلبه وأعيد الى وظيفته السابقة انها كان يستهدف

في عموم طلباته إعادة مرقبه الى ما كان عليه مون أن يقصد الى الغاء قرار الفصل إذ هو أعيد تملا الى عمله السابق ولكن يترتب أقل وهو ما يطلب المدعى بإعلنته الى أصله .

ومضى كان الأمر كذلك فان الدعوى والحالة هذه انبأ هي في حقيقتها منازعة في راتب وبهذه المثابة لا تخضع للواعيد المبينة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وهي الخاصة بطلبات الالغاء .

( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢١ )

### ملف رقم ( ١٢٤ )

#### المقدمة :

دعوى — تكييفها — طلب ترك الخيمة على أساس ضم مستحق لها الخيمة وحسابهما في المائتين بالتطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — هي دعوى نسوية تقوم على منازعة في معاش — أساس فذلك : ليس للأدارة سلطة تقديرية في قبول أو رفض الطلب — لنزوى التدرجات الشخصية حق مباشر في تطبيق القانون عليهم إنما توافرت شروطه .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موثقى الدولة على أنه : استثناء من أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ يجوز لكل من بلغ سن الخامسة والخمسين من الموثقين أو يبلتها خلال الثلاثة شهور من تاريخ نفاذ هذا القانون طلب ترك الخيمة على أن يسوى معاشه على أساس ضم مستحق مدة حضانة وحسابهما في المعاش حتى ولو تجاوز

بهذا الضم سن الستين على ألا تتجاوز مدة الخدمة الحسوبة في المعاش نتيجة لهذا الضم ٣٧ سنة على أن يمنح علاوتين من علاوات درجته ولا يتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المشرع جعل طلب اعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ رخصة مباشرة مباحة للموظف يستعملها بمشيئته متى تحققت فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون واذ كان هدف الشارع من اصدار القانون المذكور هو معالجة مشكلة قدامى الموظفين المنسبين ووضع حد لتضخم الدرجات الشخصية والتخلص منها قدر المستطاع ، وكانت هذه الحكمة التشريعية انما تعبر بذاتها عن مصلحة عامة ابتغاهما الشارع بعد ان وزن ملائمتها بالنسبة الى كل من الموظف والخزانة العامة وقدر انها تبرر اصدار مثل هذا التشريع فان ثمة قرينة قانونية قاطعة لا تحتل اثبات العكس على تحقق المصلحة العامة في ترك أمثال هؤلاء الموظفين خدمة الحكومة ، وتتمثل هذه المصلحة في الفناء درجاتهم الشخصية التي أعرب المشرع صراحة عن حرصه على التخلص منها سواء بهذا الطريق أو بما نص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من تنظيم تسوية الدرجات الشخصية الباقية واستهلاكها ، ولا يسوغ لقاعدة تنظيمية انفى من الاداة التشريعية التي صدر بها هذا القانون الحد من اطلاق حكم نص المادة الاولى منه فيها يتعلق بالمدة الهائية لبلوغ من الاحالة الى المعاش بالاضافة قيد اليها لم يورده المشرع ، انه بل لم يرده بديل افتراضه في المادة المذكورة أن ضم الستين لمدة خدمة الموظف وحسابها في معاشه قد تجاوز به سن الستين . اذ ان هذا التقيد من جانب الادارة يعتبر حكما تشريعيا جديدا لا تملكه الجهة الادارية وينطوى على مخالفة لقصد الشارع الذي لم يحدد سنا ما بين الخامسة والخمسين وبين الستين لا تقبل من يبلغها الرغبة في اعتزال الخدمة ، كما لا حجة في التفرع باحتيال اختلال سير العمل بالوزارات والمصالح والهيئات الحكومية بسبب خروج عدد كبير من الموظفين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ مادام هذا الامر اباحة المشرع وقدر مقدما ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج لم تكن لتغيب



منه . ولا وجه في ضوء ما تقدم للفرقة ، بسبب السن او بدعوى مصلحة العمل ، ما بين فريق وآخر من شاعلى الدرجات الشخصية مادام القانون لم يقض بهذه الفرقة ولا تقرها نصوصه .

ومؤدى ما تقدم أنه فيما يتعلق بطلبات اعتزال الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المقدمة من شاعلى الدرجات الشخصية ، فإن الأمر في قبولها او رفضها ليس مرده الى تقدير جهة الادارة واختيارها ، وانما مرده في الحقيقة الى احكام القانون ذاته الذى رتب حقوقا معينة متعلقة بالمعاش لمن يطلبون اعتزال الخدمة من نوى الدرجات الشخصية المتوافرة فيهم شروط مقررّة بحيث أنه متى توافرت فيهم هذه الشروط الواجبة قانونا حقت لهم الافادة من احكام القانون وحق على جهة الادارة تمكينهم من هذه الافادة ، وبهذه المثابة فإن الدعوى التى تقلم في هذا الخصوص — كالدعوى الراهنة — تكون في حقيقة تكييفها دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش لا تستلزم تظلمًا اداريا قبل رفعها ولا تخضع ليعاد الستين يوما المقرر لدعوى الالغاء ، وعلى مقتضى هذا يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول دعوى المدعى تأسيسا على انها دعوى الغاء في غير محله قانونا .

( طعن رقم ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

##### المبدأ :

رفع المدعى ادعوى اشكال امام المحكمة الجزئية ناعيا على النيابة العامة تعرضها لمقد الاجبار الذى حصل عليه من مالك المقار بما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه — احالة الى القضاء الادارى للاختصاص — لهذا القضاء ان يكيّف طلبات المدعى في ضوء طبيعة دعوى الالغاء واحكامها دون التقيد باللفاظ وعبارات هذه الطلبات — اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء — قبول الدعوى .

### ملخص الحكم :

أن المدعى أقام دعوى أشكال رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ جزئى بورسعيد طالبا وقف تنفيذ قرار النيابة العامة سالفه الذكر وناعيا على النيابة العامة تعرضها لإعقد الميجلر الذى حصل عليه من ملك العقار عن الشقة محل النزاع بما ينطوى على معنى طلب إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه فى حكم تلقون بيجلس للدولة لهذا فى الاعتبار أن المدعى أقام دعواه أمام القضاء المدنى ويهدد طلباته وتعا لما فصلح عليه فى هذا الشأن وأحيلت الدعوى الى القضاء الإدارى للاختصاص غان لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى فى ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وإحكامها دون التقيد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات لأن البعيرة يلفماتى وليست بالفاظ والمبائى . وبناء على ذلك فإن الدعوى وقد اقترن فيها طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء على النحو المبلفب الذكر فإنها تكون مقبولة بما لا وجه للنمى عليها بدعوى عدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب مجليا الصواب عفتا بالالفاء .

( طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠ )

## الفرع الثاني

### طلب في الدعوى

أولاً : الطلبات الإيجابية والتكليفات الإيجابية .

قاعدة رقم ( ١٢٦ )

المبدأ :

تقيد القاضي بحدود الطلبات المقدمة إليه — ليس له أن يقضى في غير ما طلب منه الحكم فيه .

ملخص الحكم :

توجب الأصول العامة في المرافعات على القاضي أن يتقيد بحدود الطلبات المقدمة إليه وتأنى عليه أن يقضى في غير ما طلب منه الحكم فيه .

( طعن ٩٤ لسنة ١٩٦٥/٤ — جلسة ١٩٦٥/٤ )

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

الاحيل أن يعيد المدعى تطلق دعواه ويطلبه أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها . فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم . فتلك تكون قد تجاوزت حدود اختصاصها وهي التماساً قضت به .

### ملخص الحكم :

ان الأصل أن المدعى هو الذي يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تلك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعدها فإذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم فإنها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق إلغاء ما قضت به .

( طعن ١٠٦٢ لسنة ٧٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن في تقرير طعنه — طلب الطاعن إلغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة الفصل — أسس ذلك ان صرف مرتب العليل عن مدة الفصل ليس اثرا لازما لإلغاء قرار الفصل .

### ملخص الحكم :

الأصل أن نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطاعن في تقرير طعنه وإذا لم يضمن الطاعن تقرير طعنه ما سبق أن طالب في دعواه أمام المحكمة التأديبية من طلب صرف مرتبه عن مدة الفصل فإن هذا الطلب يكون والأمر كذلك غير معروض على هذه المحكمة بما لا محل للنظر فيه . وإذا كان الطاعن قد طلب في تقرير الطعن الحكم بإلغاء قرار فصله من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار إلا أن صرف مرتب العليل عن مدة الفصل ليس اثرا لازما لإلغاء قرار الفصل لأن الأصل أعمالا لقاعدة أن الأجر مقابل العمل أي حق العامل في مرتبه لا يعود تلقائيا بمجرد إلغاء قرار الفصل بل يتحول إلى تعويض لا يقضى فيه إلا بطلب صريح بعد التحقق من توافر شروط المسؤولية الموجبة للتعويض .

( طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ :

الجمع بين مدعين متعددين في عريضة دعوى واحدة — شرط صحتها ولو تمددت طلباتهم ، ان يربطهم جميعا أمر واحد — القاطع في ذلك ان تحقق المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة — مرد تقدير هذا الى المحكمة وفق ما تراه من ظروف الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الجمع بين مدعين متعددين ، حتى ولو تمددت طلباتهم في عريضة دعوى واحدة ، يكون سائغا ، اذا كان يربطهم جميعا أمر واحد وانماط في ذلك تحقيق المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة ومردة الى تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى فاذا كان الثابت ان أساس الدعوى الراحنة ، هو احالة المدعين الى المحكمة التأديبية وأن المذكورين كانوا قد احيلوا الى المحكمة التأديبية معا ، بقرار احالة واحد وضمتها دعوى تأديبية واحدة ، صدر فيها ضدها حكم واحد ، هذا الى جانب أنها ، قبل احالتها الى المحكمة التأديبية كنّا قد رقيّا باعتبارهما بسنتين الى الدرجة السادسة في تاريخ واحد ، فان هذه الظروف مجتمعة تبين بوضوح قيام رابطة بينهما ، تسوغ تقدير تحقيق المصلحة في الجمع بين طلباتها فد عريضة دعوى واحدة .

( طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

المبدأ :

الطلب الاحتياطي لا تقوم المعالجة اليه متى اوجب الطلب الأصلي  
المحكمة المختصة بالطلب الاحتياطي لا تتعرض له الا اذا رفض الطلب الأصلي.

— اذا كان الطلب الاصلى هو الفاء قرار الفصل من القوات المسلحة ما يدخل في اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة وكان الطلب الاحتياطى تسوية حالة المدعى الوظيفية بعد تعيينه بدرجة عامة — يتعين على محكمة القضاء الادارى المختصة بالطلب الاحتياطى الا تعرض له وتفصل فيه الا بعد الفصل فى الطلب الاصلى من اللجان القضائية للقوات المسلحة — اعتبار الطلب الاحتياطى معاقب على شرط واقف هو انتهاء الفصل فى الطلب الاصلى — يتعين الحكم بوقف الدعوى فى الطلب الاحتياطى لحين الفصل فى الطلب الاصلى .

#### ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يصحبه المصواب فيما انتهى اليه من تكليف الطلب احتياطى على الوجه الذى اورد به واعتبره به اثر من آثار الفاء القرار باستثناء من خففت المدعى وهو موضوع الطلب الاصلى ذلك ان الطلب الاحتياطى على العكس من ذلك . لا تقوم الحاجة اليه متى اجيب الطلب الاصلى . ولهذا لا تعرض المحكمة المختصة به وتصل فيه الا عند رفض الطلب الاصلى . والطلب بحسب ما اورد المدعى صريح فى تعلقه بتسوية حالته فى هيئة النقل للمعلم فيما لو رفض طلبه الفاء قرار نقله من القوات المسلحة اذ عندئذ ينظر المدعى فى الوضع الذى يكون عليه فى هذه الهيئة وتبدو مصلحته فى تحديد مرتبه ودرجته منذ التحاقه بها وهو موضوع طلبه الاحتياطى ومثل هذا الطلب الذى يتعلق بوضعه فى هذه الهيئة اذا ما استقر امر قرار الاستغناء عنه . برفض طلبه الاصلى — هو مما تختص به محكمة القضاء الادارى بموافاة الدرجة التى بلغها فى هذه الهيئة الى حين انتهاء خدمته فيها ، وهو بهذه المثابة بعيد عما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة ولجان ارفع هذه القوات القضائية للقوانين المشار اليها لتعلقه عندئذ من ليس من هؤلاء الضباط واتصال المنازعة بالهيئة المدنية التى يعمل بها ويريد تسوية حالته من حيث المرتب والدرجة عيها ووفقا لكادرها على ان المحكمة القضاء الادارى مع اختصاصها بنظرها الطلب الاحتياطى لا تعرض للحكم وتفصل فيه الا اذا انتهى الامر الى طلبه الاصلى برفض الدرجة الثالثة بقبوله له . ولهذا يكون مرجعا بتعليمته الى

حين انتهاء الفصل في الطلب الأصلي من قبل تلك اللجنة فهو إذن معطى الى هذا الحين . وعلى هذا الشرط الواضح وهو انتهاء الفصل في تلك الطلب الأصلي بالرفض . ولا وجه والحالة هذه الى ما ورد بتقرير الطعن من أنه يجب اعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في هذا الطلب اذ لا معنى لذلك والطلب كما سبق في حكم الموقوف من حيث اصل اتصاله بالمحكمة الى حين الفصل في الطلب الأصلي وليس ثم اذن لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري الآن .

( طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ في — جلسة ١٤/١/١٩٧٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٣١ )

##### المبدأ :

الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي — اذا كان الطلب الأصلي مما تختص به اللجان القضائية للقوات المسلحة والطلب الاحتياطي مما تختص به محكمة القضاء الإداري يتعين على الأخيرة إحالة الطلب الأصلي الى اللجان القضائية للقوات المسلحة المختصة بنظره — أسس ذلك : اللجنة القضائية للقوات المسلحة جهة قضائية في تطبيق المادة ٩٩ من القانون ،

##### ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن قد اقتصر على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الطلب الاحتياطي من عدم اختصاص المحكمة بنظره وهو ما سبق بيان صحة الطعن في خصوصه في الحدود المتقدمة — الا ان ذلك الطعن وبمحكم ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يفتح الباب امامها لتتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في كل ما قضى به في المازعة برمتها مسبباً بترتيب الطلب فيها اصلاً واحتياطياً وهو ما يجعل لها أن تثير من تلقاء

ذاتها موضوع ما قضى به الحكم من رفض احالة في خصوص الطلب الاصلى للجنة القضائية المشار اليها اذ ان ما قضى به الحكم في ذلك بما رتبته على اسس عدم اعتبارها جهة قضائية فلا يجوز احالة الدعوى اليها طبقا للمادة ١١٠ — مرافعت — غير صحيح وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين الغاء الحكم في هذا الخصوص ايضا والامر بالحالة الدعوى بالنسبة الى الطلب الاصلى الى اللجنة المختصة بنظره في القوات المسلحة .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه قضاؤه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي وفيما تضمنه بالنسبة الى الطلب الاصلى من عدم جواز الاحالة الى الجهة المختصة به .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر الطلب الاصلى وباحالته الى اللجنة القضائية المختصة طبقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وبوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الاصلى .

( طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٩ )

#### تعليق :

هذا المبدأ — في تطبيق المادة ١١٠ مرافعت — عدول عما سبق أن قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٧ ق من عدم اعتبار اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعت .

#### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الجهة الادارية الى الطلب الاحتياطي يكون مخالفا للقانون — اسس ذلك ان المحكمة تكون قد رفضت بقضاء ضمني اجابة المدعى الى طلبه الاصلى دون ان تضمن حكمها



الاسباب التي بنت عليها هذا الرفض بالمخالفة نص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

من المسلم انه اذ قضت المحكمة للمدعى بطله احتياطي دون طلبه الاصلى جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة الى الطلب الاصلى وذلك وفقا لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات التي تنص على انه « لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم او من قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك » فيستناد من مفهوم المخالفة لهذا النص ان من لم يقضى له بكل طلباته يجوز له الطعن في الحكم وبهذه المثابة واذا كان الطلب الاحتياطي للمدعى يمثل القدر الادنى لطلباته وهو لا يعدو ان يكون تحوطا لما قد تنتهي اليه المحكمة من رفض طلبه الاصلى فان عدم اجابة المدعى الى طلبه الاصلى يعتبر بمثابة رفض لبعض طلباته التي اقام بها دعواه هذا ولما كان الحكم المطعون عليه قد قضى باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الوزارة المدعى عليها الى الطلب الاحتياطي للمدعى فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وذلك اعتبارا بان قضاءه هذا انما يعنى حتما ان المحكمة قد رفضت بقضاء ضمنى اجابة المدعى الى طلبه الاصلى دون ان تضمن حكمها الاسباب التي بنت عليها هذا الرفض وهو الامر الذي يشكل مخالفة صريحة لنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي تنص على انه « يجب ان تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة . » وبناء على ذلك يتعين إلغاء الحكم المطعون عليه ويحث الطلب الاصلى للمدعى واصدار حكم بسبب فيه .

( طعن ٢٩٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٦ )

## قاعدة رقم ( ١٣٢ )

### المبدأ :

تقرير الخبير - سلطة المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير - المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التفكير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة ولها بغير جدال ان تبتدأ آراء اهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوي الخبرة - لا التزام على المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير .

### ملف القضية :

ان عدم الاستجابة من المحكمة الى طلب إحالة الديون الى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الاصول والخصوم في تاريخ معين وعلى اساس ميزانية معينة وقصر المحكمة المهمة الموكولة في البند رابعا من حكمها الى الخبير على بعض العناصر من الاصول او الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية عند اصدار حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالعناصر الخارجة عن لم تكلف الخبير بتعنيها كما ان ذلك الحكم لا يفتق في سبيل مهمة المحكمة من اعتبار حكم تنهيدى آخر مستقبلا بانجراء هذه الاحالة استجابة لمطالبات بحثها او تحت تأثير ما اشير اليه مؤخرا من واقعات ومستندات جديدة لم يكن قد اشير اليها من قبل. ذلك ان المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة وان لها بغير جدال ان تبتدأ آراء لجنة التقييم او اهل الخبرة الذى عينتهم في حكمها ان رأى مسوغا لديها ومقنعا بذلك بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوي الخبرة فالمحكمة هي صاحبة الراى الاول والاخير في التقدير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من قضية ومنازعت تدخل في اختصاصها وهي التي تقدر بنظرة احساسها وكمال مشيئتها وفي الوقت الذي تراه مناسبا

مدى جلستها الى الركوب الى اهل الخبرة من عمة طالما لم تخرج في تعريض الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الاوضاع القانونية في صفا الخصوص ومن المستلزمات انه لا الزام على المحكمة في اخطا الدعوى التي تليها وعلى هذا الاستناد فانه الحكم في تفضله بالبتين الزايع والخليل الموضوعي هذا. هذا الطعن لم يتضمن من قضاء بتبعا للخصومة كلها او بعضها.

( طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ )

( وفي ذات المعنى طعن ١٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤ )

جلسة ١٩٨٢/١/٤

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

تكرار طلب التأجيل لذات السبب - رفض المحكمة التعليل وتصلها في الدعوى بعد ان اتاحت لصاحب الشأن فرصة التقدم بدفاعه - ملزم .

ملف الحكم :

ليس من الشائع ان يطلب الطاعن التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب الذي تقدم به والذي من اجله أجبت المحكمة الى طلب فتح باب الدفاع والتأجيل له ولغيره تقديم مستدل ومذكراته ثم عنفا حجة الدعوى للحكم اتاحت له أيضا التقدم بها ، وقد قدم فعلا دفاعه الموضوعي فلا يحتاج عليها ان فصلت في الدعوى بعد ذلك ومن ثم يكون النفي عليها من هذا الوجه لا أساس له من التفتون ويتعين الرفض .

( طعن ٢٢٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٥ )

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ :

الطلبات الإضافية المتعلقة بطعون الالفاء لا يجوز ابدؤها خلال نظر الخصومة ولتحليلها عليها الا بعد استئذان المحكمة - ليس ذلك لا يجوز

الحكمة من هذه الطلبات إلا ما يتحقق المحكة في شأنه الارتباط بنية وبين الطلب الأصلي — لا تتصل ولاية المحكة الإدارية بالطلب الإضافي إلا لما قدمه المدعى عن طريق إيداع عريضة الطلب الإضافي قلم كتاب المحكة المختصة أو التقدم بهذا الطلب أمام المحكة بكامل هيئتها — الطلب الإضافي يقدم المحكة ذاتها في فترة نظر الدعوى الإدارية لا في فترة تحضيرها أمام مفوض الدولة — أسس ذلك : مفوض الدولة ليس له من السلطات الاختصاصات قضى التحضير ولم يفعله قانون مجلس الدولة بصفة خاصة. الآن يتجسم الطلبات الإضافية أو المعارضة .

#### ملخص الحكم :

أنه سبق لهذه المحكة أن قضت بأن الطلبات الإضافية المتعلقة بملعون الالته لا يجوز إيداعها خلال نظر الخصومة واقتلها عليها إلا بعد استئذان المحكة كما لا تقبل من هذه الطلبات إلا ما تتحقق المحكة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الأصلي وعلى ذلك لا تتصل ولاية المحكة الإدارية بطلبه الإضافي أو المعارض إذ قدمه المدعى وفقاً للأوضاع التي رسمها قانون مجلس الدولة وهي لا تخرج عن إيداع عريضة بطلب إضافي قلم كتاب المحكة المختصة وإما بالتقدم بهذا الطلب أمام المحكة بكامل هيئتها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت أن طلب الإلغاء قرار الجزاء يخصم ثلاثة أيام من مرتب الطاعن الصادر في ١٩٧٧/٧/٤ ، وهو من قبيل الطلبات الإضافية ، لم يقدم إلى المحكة بهيئتها الكاملة ولا وجه للقول بأن تنظيم هذا الطلب وقد تم من خلال المذكرة المتقدمة أمام مفوض الدولة في ١٩٧٦/٢/٥ أنه تحضير الدعوى يعتبر تقنياً لهذا الطلب أمام المحكة . لأن الأصل كما سبق أن قضت هذه المحكة في الطلب الإضافي المبدى خلال دعوى الالته أن يقدم أمام المحكة الإدارية ذاتها في فترة نظر الدعوى الإدارية لا في فترة تحضيرها أمام مفوض الدولة لذلك أن الطلب الإضافي ينبغي أن يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي ارتباطاً تفرقه المحكة الإدارية ذاتها عناناً أو لا تلقى تقديمه طبقاً لاعتناعها . والمفوض لا يقوم في هذا الشأن

مقابلها فليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله **إياها القانون** -  
ولم يخوله قانون تنظيم مجلس الدولة سلطات واختصاصات **التخصير** -  
ولم يخوله بصفة خاصة الاذن بتقديم الطلبات الإضافية والمعارضة - **وبين**  
ثم يكون طلب الغاء جزاء الخصم المنوه عنه غير مقبول شكلا -

( طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣٨٥/٦/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

**المبدأ :**

**قضاء الحكم بإجبة الطلب الاحتياطي دون الطلب الأصلي** تضمنه  
رفضاً للطلب الأصلي يجوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٣٧٧ مرافعات - **عدم**  
اعتباره اغفالا لهذا الطلب بما تحكه المادة ٣٦٨ مرافعات - **تعرض ذات**  
الحكمة لهذا الطلب في دعوى تالية طبقاً للمادة ٣٦٨ **وتسارها بإجبهته** -  
يؤدى الى ترتيب مركزين قانونيين مختلفين لصاحب الشأن في وقت واحد  
- مثال بالنسبة لطلب الموظف اعادة اقامته في احدى الدرجات **تأريخين**  
اولهما بصفة أصلية والثاني بصفة احتياطية -

**ملخص الحكم :**

ان طلب المدعى الأخير وهو رد اقامته في الدرجة الثالثة الى ٧/١١  
١٩٥٨ انما هو طلب احتياطي للطلب الأصلي بلرجاع اقامته في ذات  
الدرجة الثالثة الى ١٩٥٧/٨/٣١ ناذ قضت له المحكمة بطلبه الاحتياطي  
دون طلبه الأصلي جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة للطلبات الأصلية  
وفذلك وفقا لنص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات ولا تندرج هذه الحالة  
تحت نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات التي يجرى فيها كالآتي  
« اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب  
الشأن ان يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب **والحكم عليه** »

ذلك أن قضاء المحكمة باعتبار اقدمية الدعى راجعة في الدرجة الثالثة الى ١٩٥٨/٧/٢١ يعني حتما أن المحكمة رفضت بقضاء ضمنى أرجاع هذه النتيجة الى ١٩٥٧/٨/٢١ ، يؤيد ذلك ويؤكد ان الدعى كان قد طلب بمذكرته المقدمة لجلسة ١٧ يوليو ١٩٥٨ الحكم باستحقاقه للترقية الى الدرجة الثالثة بالانتمية المطلقة اعتبارا من ٢١ أغسطس ١٩٥٧ مملكة السيد / ..... كما كرر هذا الطلب بمذكرته المقدمة بيطمة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ومذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٩/٤/٢ ومن ثم فان هذا الطلب كان تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى وانها اطلعت على هذه الأفكار جميعها ورات في اسباب حكمها وفي منطقته ان تجيب الدعى على طلبه الاحتياطى رافضة بذلك طلبه الاصلى رفضا. ضمنيا وما كان لها طبيعية الحال اجابته الى طلبه. الاثنى بها الاصلى والاحتياطى بقررد بهذا القضاء اقدميته في درجة واحدة وهي الدرجة الثالثة الى تاريخين مختلفين أولهما في ١٩٥٧/٨/٢١ وثانيهما في ١٩٥٨/٧/٢١ وهو ما خطأ فيه الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ان الطرفين المعروضين على المحكمة في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٢ قضائية طلبان أصليان ومستقلان أحدهما عن الآخر يجوز ان يتقرر بمقتضى كل منهما للدعى مركز قانونى قائم بذاته استتلا عن الآخر ولذلك قضى للدعى بأن اقدميته في الدرجة الثالثة ترد الى ١٩٥٧/٨/٢١ في حين ان الحكم الاول قضى بأن اقدمية الدعى في ذات هذه الدرجة ترد الى ١٩٥٨/٧/٢١ ونتيجة لذلك الخطأ أصبح للدعى مركزان قانونيان مختلفان في درجة واحدة وترتب على ذلك ان أصبحت له اقدميتان في الدرجة الثالثة أحدهما راجعة الى ٨/٣١/١٩٥٧ والاخرى راجعة الى ١٩٥٨/٧/٢١ وهو امر يناقض القانون ولا يتفق مع لحيته لان اقدمية الموظف في الدرجة الواحدة لا تكون الا في تاريخ واحد محدد ومن ثم كان الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى قد صلب الصواب ويتعين من أجل ذلك القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلزام الدعى بالمصروفات لعدم قبول دعوى طلب الحكم فيها اغفل من الطلبات الموضوعية لان طلب الدعى باغفاله قد قضى فيه قضاء ضمنيا

ومن ثم فلا محل للالتجاء الى حكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات كما سبق ايضاحه وانما تكون وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة هي الطعن فيه ومن ثم يكون طلب الحكم فيما أغفلته المحكمة من بعض الطلبات غير مقبول .

( طعن ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٦ )

## ثانيا : الطلبات المعارضة :

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

#### المبدأ :

الأحوال التي يجوز فيها للمدعى تقديم طلبات عارضة — طريقة تقديم الطلبات المعارضة — موافقة طرق الدعوى على تقرير الخبير — لا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه الذي بيّنه قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

للمدعى أن يقدم من الطلبات المعارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى أو ما يكون مكملا للطلب الأصلي أو مرتبا عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن اضافة أو تفسيراً في سبب الدعوى أو ما تاذن المحكمة بتقدمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي وهذه الطلبات المعارضة تقدم الى المحكمة أما بإيداع عريضة الطلب سكرتيرية المحكمة أو التقدم بالطلب الى هيئة المحكمة مباشرة ولما كان الثابت في الأوراق أن المدعى حصر طلباته في عريضة دعواه في طلبين أولهما : طلب الحكم بصفة مستعجلة بنحسب خبير هندسي في الأثر لمعاينة الأعمدة وبيان مدى توافر الصفة الأثرية فيها ولتقدير قيمتها . وثانيهما : طلب إلغاء القرار الإداري الصادر في فبراير سنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على الأعمدة المذكورة . ولم يقدّم المدعى بتعديل طلباته أما استبعاد القضية من الجدول بناء على طلب سكرتيرية المحكمة ثم أعادتها بعد استيفاء الرسوم التي رأت أنها مستحقة طبقاً للتكليف الذي أرتأته وما أثبت في محضر جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ من أن الطرفين وافقا على نتيجة التقرير فلا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه



الذى بينه قانون المرافعات ذلك أن التعديل ينبغي التقدم به على نحو واضح يكفل للحكمة تبينه وللخصوم مناقشته والرد عليه .

( طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

الطلبات المعارضة المتعلقة بدعوى الإلغاء تقيدها يكون وفقا للأوضاع المقررة في قانون مجلس الدولة لتقديم الدعوى أو بالتقدم بها أمام المحكمة بهيئتها الكلية .

ملخص الحكم :

الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز أبدؤها خلال نظر الخصومة واتحالمها عليها الا بعد استئذان المحكمة كيلا تقبل من هذه الطلبات الا ما تتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاصلى وعلى ذلك تتصل ولاية المحكمة الادارية بالطلب الاضافى الا اذا تدمه المدعى اما وفقا للأوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة وهى لا تخرج عن ايداع عريضة الطلب الاضافى سكرتيرته المحكمة المختصة واما بالتقدم بهذا الطلب امام المحكمة بهيئتها الكلية .

( طعون ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٩ )

المبدأ :

اختصاصات مفوض الدولة — ليس من بينها الاذن بتقديم طلبات عارضة لا يقوم المفوض بقلم المحكمة فيما لها من سلطة في ذلك .

### ملخص الحكم :

ان الطلب اضافي ينبغي ان يكون مرتبطا بالطلب الاصلى ارتباطا تفره المحكة الادارية ذاتها فتأذن اولا بتقديمه طبقا لأقتناعها والمنفوض لا يقوم في هذا الشأن مقامها فليس له من السلطان والاختصاصات غير ما خوله اياها القانون ولم يخوله حكومتون لتنظيم مجلس الدولة سلطان واختصاصات قاضى التحضير ولم يخوله بصفة خاصة الاذن بتقديم الطلبات المعارضة .

تقانون ١٢٧٧ ، ١٢٩٣ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦

### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

#### المبدأ :

الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الإلغاء - لا يجوز ابدؤها الا بعريضة تودع مسبقا لدى المحكة او تقدم امام هيئة المحكة مكتملة - لا يجوز ابداء هذه الطلبات امام هيئة نفوض الدولة لانها لا تقوم بمقام هيئة المحكة - لا يجوز تصنيفها بقاضى التحضير لاختصاصها في الاختصاص .

### ملخص الحكم :

حيث ان المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب ان يقدم الى قلم كتاب المحكة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين القبولين امام المجلس .

ومن حيث انه اذا كان ذلك يصدق على الطلبات الاصلية للخصوم فان الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز ابدؤها خلال نظر الخصومة او اقطاعاتها عليها الا بعد استئذان المحكة كيلا تقبل من هذه الطلبات الا ما تتحقق المحكة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاصلى وعلى ذلك لا تتصل المحكة الادارية بالطلب الاضافى الا اذ قدمه

المدعى وفقا للأوضاع التى رتبها قانون مجلس الدولة وهى لا تخرج عن ايداع عريضة الطلب الإضافى سكرتيرية المحكمة المختصة او التظلم بهذا الطلب أمام المحكمة بهيئتها الكاملة .

ومن حيث ان الظعن الذى وجهه المدعى الى القرار ٧١ لسنة ١٩٥٨ يعتبر طلبا اضافيا بالنسبة الى موضوع طلبه الاصلى المتعلق بلغاء القرار رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٨ وبهذه المثابة لا يجوز للمدعى ابدائه الا أمام المحكمة الادارية ذاتها .

ومن حيث ان ايداء هذا الطلب الإضافى لم يقدم للمحكمة الا بذكره « تعديل الطلبات » المؤرخة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ولا وجه للقول بان اختصاص القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ وقد تم أمام هيئة مفوضى الدولة بطولية التحضير المنعقدة فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٨ يعتبر اختصاصا لهذا القرار أمام المحكمة ، لا وجه لهذا القول لأن هيئة مفوضى الدولة لا تقوم مقام المحكمة فى اختصاصها وممارسة ولايتها ولا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة اليها بمثابة قاضى التحضير ويكفى لتوكيد هذا النظر بمقارنة بين اختصاصات قاضى التحضير حسبما أوردها قانون المرافعات فى المادة ١١١ منه واختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقا لما بينته المادة رقم ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ويستفاد من تلك المقارنة انه اذا كان لقاضى التحضير ولمفوض الدولة بعض الاختصاصات التحضيرية المشتركة الا ان قاضى التحضير يتميز عن المفوض باختصاصات ارحب بولاية الحكم واشمل فى كثير من طلبات الدعوى ودفعها شأنه فى ذلك شأن المحكمة ذاتها ( الفصل فى طلبات شطب الدعوى ، وتعيين الخبراء ، وتوجيه البين الحسنة والحكم على مقتضى ظنها او النكول عنها ، والفصل فى الدفوع الخاصة بعدم الاختصاص او بطلان صحيفة الدعوى ، او بعدم قبول الدعوى او بمتىضاء الحق فى اقامة الدعوى او بسقوط الخصومة او انقضاءها بمضى المدة ... الخ ) . ويرتبط على ما سلف انه اذا كان قانون المرافعات قد أوجب على الخصوم ان يقدموا لقاضى التحضير جميع الدفوع والمطالبات الملحقة بطلبات ادخال التضر

تبقى الدعوى فلان قاضى التحضير فى مبالغة سلطته والاختصاصات التى وكلها اليه القلتون فى مقام المحكمة الكلية وتعتبر قراراته واحكامه التى يصدرها كأنها صادرة عن المحكمة بهيئتها الكلية وهذا ما لا يمكن أن يصدق على هيئة مفوضى الدولة فى القضاء الإدارى وإذا نجحنا القول فى مهمة القاضى الإدارى انه يقوم فى الآن ذاته بولاية قاضى التحضير والمحكمة بهيئتها الكلية ، اذ طبيعة الدعوى الإدارية تنقلها ان يقوم بدور إجبارى تسير الدعوى وتوجيهها ولا يترك أمرها للخصوم .

ومن حيث أن الأصل فى الطلب الإضافى المبدى خلال خصومة الالغاء أن يقدم أمام المحكمة ذاتها فى فترة نظر الدعوى الإدارية لا فى فترة تحضيرها أمام مفوضى الدولة والمحكمة الإدارية هى صاحبة السلطات فى أن تأذن أو لا تأذن بتقديم هذا الطلب ، فإذا كانت لدعوى الالغاء بالذات طبيعة خاصة من حيث جراحة ميعادها وإيداع عريفتها تلم كتاب المحكمة المختصة فانه لا يشئ عن ذلك تقديمها شفاهاً أو بمذكرة أمام مفوضى الدولة بعيداً عن هيئة المحكمة ورقابتها ، يظهر ذلك أن الطلبات الإضافية الواردة على طعون الالغاء ينبغي أن تكون مرتبطة بالطلبات الأصلية ارتباطاً تفرق المحكمة الإدارية ذاتها فتأذن أو لا تأذن بتقديمها طبقاً لاعتنائها والمفوض لا يقوم فى هذا الشأن مقام المحكمة المذكورة إذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله إياها القانونون وقلتون تنظم مجلس الدولة فى مادته الثلاثين فلم يخوله الآن فى تقديم الطلبات العارضة .

( طعن ٧٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

الطلب المعارض الجائز قبوله هو الطلب المتصل أو المرتبط بالطلب الأصلى — المحكمة لا تصل بالطلب الإضافى إلا اذا قدمه المدعى وفقاً للأوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة — لا يقوم المفوض أثناء تحضير الدعوى

**مقام المحكمة في هذا الشأن — ليس المفوض من السلطات والاختصاصات —**  
**غير ما خوله القانون ايهاا — قانون مجلس الدولة لم يخوله الاذن في تقديم**  
**الطلبات المعارضة .**

### **ملخص الحكم :**

ان الواضح مما تقدم ان طلب المدعى عن الحكم بأحقته في بدل التفرع:  
المقرر لمحامي الإدارات القانونية بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة  
الثانية ( ٦٦٠ / ١٥٠٠ ) في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي حلت محل  
الفئة الرابعة ( ٥٤٠ / ١٤٠٠ ) في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى —  
هو طلب ثبت الصلة بالآثارة المترتبة على الغاء القرار المطعون فيه  
واعتبار المدعى مرقى الى وظيفة محام اول من ١٩٧٧/١٢/٣١ لأن الآثارة  
المالية المترتبة على الغاء القرار أو سحبه تكون باستحقاق المرتبات والمزايا  
الأخرى التي كان سيتقاضاها المدعى فعلا لو ثبت ترقيته في القرار المطعون  
فيه . وقد صدر هذا القرار ولم يكن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد صدر  
وعمل به بعد . أما هذا الطلب الذي تقدم به أثناء تحضير الدعوى فيتعلم  
في حقيقته بتطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١  
في مجال وظائف الإدارات القانونية المقررة لها منسبات ومئات وظيفية-  
خاصة بها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومتى كان ذلك فان طلب المدعى لا يتوافر فيه شروط الطلب المعارض  
الجائز قبوله طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ، فهو غير متصل.  
او مرتبط بالطلب الأصلي الذي أقيمت به الدعوى . وقد جرى قضاء هذه  
المحكمة على ان المحكمة لا تتصل بالطلب الاضافي الا اذا قدمه المدعى ونفا  
للاوضاع التي رسبها قانون مجلس الدولة ، وهي لا تخرج عن ايداع عريضة  
الطلب الاضافي أو المعارض سكرتارية المحكمة المختصة أو التقدم بهذا الطلب  
امام المحكمة بيمينتها كالملة ، ولا يقوم المفوض في هذا الشأن مقام المحكمة  
المذكورة ، اذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله ايهاا

القانون ، وقانون تنظيم مجلس الدولة لم يخوله الاذن في تقديم الطلبات العارضة

ومن حيث ان المدعى اقدم دعواه بالظعن على القرار رقم ٣١ لسنة ٧٧ فيما تضمنه من تخطية في الترقية الى وظيفة محام اول اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ ثم قرر بمذكرته أثناء تحضير الدعوى انه "وقد رقي الى هذه الوظيفة فعلا فله يعادل طلبه الى طلب الحكم باحققته في بدل التفرغ ، ومن ثم يتعين الحكم بإثبات ترك المدعى الخصومة في دعواه وعدم قبول الطلب الخاص بدل التفرغ وتضي باحققته في صرف بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أساس الربط المالي ( ٦٦٠ / ١٥٠٠ جنبها ) مستويا ٢ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ يكون قد خالف القانون مما يستوجب الحكم بالفاتة وإثبات ترك المدعى لدعواه وعدم قبول هذا الطلب مع الزامية المصروفات .

( طعني ١٤٤٤ ، ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )

### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

قبول الطلب المعارض ومن صورة الطلب المكمل للطلب الأصلي أو القرب عليه أو المتصل به اتصالا لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن إضافة الى الطلب الأصلي مع بقا الطلب الأصلي على حاله يقدم الى المحكمة بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاعة في الجلسة - تقديم المريضة القضية هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة واستنادهما على تكليف الخصوم بالحضور أمام هيئة مفوضي الدولة مادامت الدعوى ما تزال في مرحلة التحضير والتجينة المراجعة والتي تقع في اختصاص هيئة مفوضي الدولة بقبول الطلب لتباعد الإجراءات القانونية السلبية في إضافة هذا الطلب .

### ملف الجكر:

ومن حيث أنه من طلب التضييق على الثابت من الأوراق أن المدعى أضف هذا الطلب بمريضة معلنة إلى المدعى عليهم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ .  
تكلتهم بالحضور أمام دائرة العقود الإدارية والتعويضات بهيئة مفوضي الدولة لسماعهم الحكم بالفناء قرار شطب اسم المدعى من عداد الموردين والحكم له بتعويض مقداره خمسمائة جنيه عما أصابه من ضرر يتمثل فيها فوائده من كسب وما لحقه من خسارة من جراء القرار المطعون فيه وتغضى المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة بأن يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام كما تغضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات بأن تقدم الطلبات العارضة الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد انقضاء باب المرافعة . ويتضح من هذه النصوص أن الطلب العارض ومن صوره الطلب المجل للطلب الاصلى أو المترتب عليه أو المتصل به اتصالاً لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن إضافة الى الطلب الاصلى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله — يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاهاً في الجلسة . والثابت في خصوص طلب التعويض في هذه المنازعة أن العريضة التى تضمنته قدمت الى قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى وأشر سكرتير الدائرة على الطلب بهذه العبارة لا يصرح بتعديل الطلبات والمدعى سدد الرسم المستحق على طلب الالفاء وبطلب بالرسم المستحق على طلب التعويض ثم قلم الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة بحساب الرسوم بتقدير الرسم المستحق على طلب التعويض . وأدى المدعى الرسم المستحق على ذلك الطلب وتم ذلك في يوم ١٩٧٥/١١/٢ .  
ثم أعلنت الصحيفة الى الخصوم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ ، ومن ثم يكون المدعى قد اتبع صحيح حكم القاتون في إضافة طلب التعويض الى طلب الالفاء ولئن تضمنت العريضة الخاصة بالطلب الاحتياطى تكليف

الخصوم بالحضور أمام هيئة مفوضي الذلوة فذلك لان الدموى كانت لا تزال فى مرحلة التحضير والتهيئة للمرافعة التى تقع فى اختصاص هيئة مفوضى الدولة . واذا اتبع المدعى الاجراءات القلتونية السلية فى اضافة طلب التعميض فان هذا الطلب يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبوله لعدم اتباع الاجراءات القلتونية قد خالف القانون فى هذا الشق من قضائه بها يوجب الحكم بالغاثة فى هذه الحدود ايضا .

( طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٦ )



### ملحق : طلبات معدلة

قاعدة رقم ( ١٤٣ )

#### المبحث :

تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها - رد اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه - تعديل طلباته الى الحكم بصرف الفروق المالية - جوازه - توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء الاداري مسألة تنظيمية لا يصلح سببا للطعن امام المحكمة الادارية العليا - عدم اداء رسم الدعوى كله او بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى - اساس ذلك : ان كانت الرسوم مستحقة وواجبة الاداء فان قلم الكتاب يتخذ الاجراءات المقررة في تحصيلها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة لم تخطئ في شيء وحين نظرت الدعوى على اساس طلبات المدعى المعدلة التي اذنت له بها لما لها من ارتباط بالطلب الاصلى نهى بعض آثاره وتقوم على ذات سبب وللمدعى تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة الثالثة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها بعد اذ ردت اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه اولا فأتحصرت مصلحته في الدعوى فيما طلبته المعدلة وهي ما غات عليه بسبب تخطيه في الترقية بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أرجع اقدميته الى التاريخ الأخير ولم

( م ١٢ - ج ١٤ )

تخطيء المحكمة في فصلها في الدعوى على أساس التكيف القانوني الذي استظهرته في حكمها ولا يصلح سببا للطعن عليه ما تثيره الطاعة بشأن اختلاص كل من دوائر المحكمة لأن تلك مسألة تنظيمية ولا يعيب الحكم على أن الدعوى لم تتغير عن جوهرها وموضوعها أما عما يثيره بشأن رسومها فإن الاعفاء يتناوله وفي كل حال فإن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الإدارية العليا - أن يكون سببا للطعن في الحكم وتصبح الرسوم - المستحقة واجبة الأداء ويتخذ قلم الكتب في شأن تحصيلها الاجراءات المقررة وقد آن الامر في ذلك على مقتضى الحكم الى الزام الطاعة بها .

( طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

##### المبدأ :

تعديل الطلبات الأصلية بطلبات اضافية - - يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بايداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة او بإبدائه أمام هيئة المحكمة - - عدم اتباع الاجراءات المشار اليها واقتصر الامر على تقديم هذا الطلب الى رئيس المحكمة الذي اثر عليه بضمه الى ملف الدعوى واحالته الى هيئة مخوضي الدولة - - يتعين عدم قبول هذا الطلب شكلا .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعين تعديل طلباتهم الأصلية باضافة طلب الحكم بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٨١ غيبا تضمنه من تعيين الزميل المذكور في وظيفة مستشار مساعد (ب) فإن لما كان الطلب الاضافي يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرفع الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بايداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة او بإبدائه أمام هيئة المحكمة .

ومن حيث أن المدعين لم يتتبعوا الاجراءات المشمل اليها بالنسبة  
تطلبهم الاضافى وانما اقتصر الامر على تقديم طلبات الى رئيس المحكمة الذى  
اشر عليه بضمه لى ملف الدعوى واحالته الى هيئة مفوضى الدولة وتدد  
احاله مراقب عام المحكمة الادارية العليا بكتابة رقم ٥١٩٢ فى ١٧/١١/١٩٨١.  
اننى مراقب عام هيئة مفوضى الدولة لعرضه على الاستاذ المشمل  
مفوض الدولة ووقف الامر عند هذا الحد وبالتالي ننته بتمين عدم قبول  
هذا الطلب شكلا .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )

## الفرع السابع

### دفع في الدعوى

#### ١٢٦ - أحكام عامة

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

#### المبدأ :

صدور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى - ضرورة الدفع  
بعدم القبول غير مجد .

#### ملخص الحكم :

إذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت  
المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة إليها ،  
فقد ولعندما هذه الولاية يصبح التصدي للدفع بعدم قبول الدعوى غير  
مجد ، إذ أن فقدان الولاية مانع أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ،  
لأن التلويح إلى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية فإذا امتنعت  
الولاية أصلاً سقط المقتضى .

علماً ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفعها ابتداء أمام محكمة  
التضاء الإداري دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة ،  
وبعد تقلد القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت  
هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ،  
وإن الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن  
مقتضى هذا الدفع - لو صح - هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة  
الإدارية المختصة ، وقد أصبح يفنى عن هذا نص المادة ٧٢ من القانون  
مسألة التكرار .

( طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١ )

تاسعة رقم (١٤١)

المقدمة :

النفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات فصل الموظفين بالقطاع العام — النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد — أيا كان الرأي في سلامة النفعين فقد أصبحا غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

انه عن النفع الذي اثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى لأن المدعى ليس من الموظفين المبوبين الذين يختص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بهم والنفع الذي أبنته بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في قانون مجلس الدولة تلطمح بالالغاء في القرارات الإدارية النهائية غانه أيا كان الرأي في سلامة صذين النفعين قبل العتئل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشكل اعادة لماعلئين المذنبين المفضولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم علما يستحور هذا القانون قد أصبحا غير ذي موضوع تلك أن القانون الملز إليه نقل بحكمة القضاء الإداري على ما يبين من حكم المواد الأولى والثالثة والخامسة والثالثة عشر منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالمعالمين الذين تشتمل خصتهم بغير الطريق التأديبي بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوي فى ذلك أن يكون العامل المفضول قد قدم طلبا للمودة الى الخدمة بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ورفض طلبه ولجا الى محكمة القضاء الإداري طاعنا فيه فى الميعاد المقرر قانونا وفقا لحكم المادة التاسعة منه أن يكون قد أقام دعواه قبل منبجور هذا القانون

وقد خللتنا أن المشرع قد قضى في المادة (١٣) من القانون المشار إليه أن تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخصمين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه شأن المنازعة المثلثة - وأخذاً في الحسبان أن الالتجاء إلى القضاء طعنًا في قرار الفصل بغير الطريق التأديبي أقوى أثراً في معنى التمسك بالعودة إلى الخدمة والإصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة إلى الخدمة وقتما لحكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه ومن ثم يسوغ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ التمسك بعدم اختصار القضاء الإداري بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي عنانها هذا القانون ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بالحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان أمه خضعت بغير الطريق التأديبي قد تم على ما سلف البيان في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فإن القضاء الإداري يكون قد أصبح مختصاً بنظر الدعاوى والفصل فيها ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ذلك لأن مناسط تطبيق هذا القانون بصريح نص المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بغير الطريق التأديبي خلال الفترة التي عنانها وليست الخضوع لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي يسرى عليها هذا القانون بينما تلك التي صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها .

### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

يمتد رفع الدعوى — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — لا يسوغ النفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى التى عنها هذا القانون — عدم جواز الاحتجاج بأن لم يكن خاضعا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ — أساس ذلك — النفع بعدم قبول الدعوى بعد أن فتح القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ باب الطعن فى قرارات إنهاء الخدمة — اعتبار النفع غير ذى موضوع — رفع دعوى الإلغاء أبعد أثرا من طلب العودة للخدمة .

#### ملخص الحكم :

أن البادى من استقراء الوثائق أن الراى كان قد اتجه الى تنحية المدعى وأعضاء مجلس إدارة الشركة العقارية المصرية بغير الطريق التأديبى استجابة لما تكشف عنه سير العمل بالشركة من عدم محافظتهم على أموالها وارتكاب مخالفات مالية وإدارية عرض أمر تحقيقها على النيابة انمامة والنيابة الإدارية واللجان الإدارية استهدفت الإدارة من تنحية المدعى وأعضاء مجلس الإدارة كماله تيام الشركة بواجبها على خير وجه . ولقد أنصَح القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ عن إنهاء خدمة المدعى بغير التأديبى من رئاسة مجلس إدارة الشركة على ما هو مستفاد من تعيين رئيس آخر لها بدلا من المدعى ومن الإشارة فى ديالجه الى قرارى تعيين المدعى وتحديد مرتبه والنص على الغاء كل ما يخالف أحكام القرار المذكور ربما يدل على أن الهدف كان الغاء قرار تعيين المدعى وانتهاء خدمته ويقطع فى ذلك أن القرار المذكور لم يلحق المدعى بميل آخر يتناسب مع مستواه الوطنى خارج الشركة بمرعاة أنه ليس من المستساغ عقلا وقانونا أن يجتمع معا فى وقت واحد رئيسان لشركة يشغلان وظيفة واحدة يباشر احدهما فيها مهله ويبقى الآخر بلا عمل . ومن ثم يكون اقرار

الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ قد انتهى بغير الطريق التاديبى خدمة المدعى من تاريخ صدوره وهو ما فهمته الشركة وضمنته الشهادة التى سلمتها الى المدعى بناء على طلبه فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث أشارت الى أن خدمته بالشركة انتهت فى ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ . وعلى ذلك فانه لا يجوز التحدى بان القرار الذى انتهى خدمة المدعى هو قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ذلك ان هذا القرار لا يعدو فى الواقع من الامر انه يكون قد صدر تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وبهذه المثابة يكون قرار رئيس الجمهورية المذكور هو الذى استهدف المدعى الطعن عليه بالالغاء باعتبار انه هو الذى انشا المركز القانونى مثار المنازعة واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا الجذهب فانه يكتفى قد جهاتب الصواب .

ومن حيث انه ايا كان الراى فى سلامة الدفع الذى أثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر دعوى المدعى لانه ليس من الموظفين العموميين الذى يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذى أبدته بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر فى قانون مجلس الدولة لالغاء القرارات الادارية انه ايا كان الراى فى سلامة هذين الدفعين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المننيين المفصولين بغير الطريق التاديبى الى وظائفهم فانها بصور هذا القانون قد أصبحت غير ذى موضوع ذلك ان القانون المشار اليه ناط بمحكمة القضاء الادارى على ما يبين من حكم المواد الاولى والثالثة والتاسعة والثالثة عشرة منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بـالعاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التاديبى بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى فى ذلك ان يكون الماعيل المفصول قد قدم طلباً للعودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور ورفض طلبه ولجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعناً فيه فى الميعاد المقرر قانوناً وفقاً لحكم المادة التاسعة منه



ثم أن يكون قد اقدم دعواه قبل صدور هذا القانون وفلك طالما أن المشرع قد قضى في المادة الثالثة عشرة من القانون المذكور بأن تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه — شأن المنازعة الماثلة — وأخذاً في الحسبان أن الالتجاء الى القضاء طعن في قرار الفصل بغير الطريق التأديبي أقوى أثراً في معنى التمسك بالعمود الى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة الى الخدمة وفقاً لحكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه . ومن ثم فلا يسوغ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي عنها هذا القانون . ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بإحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي قد تم على ما سلف بيانه في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فإن القضاء الإداري يكون قد أصبح مختصاً بنظر الدعوى والفصل فيها . ولا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعاً لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا وجه لفلك لأن مناط تطبيق هذا القانون وفقاً لصريح المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها بغير الطريق التأديبي خلال الفترة الزمنية التي عينها وليس الخضوع لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التي يصرى عليها هذا القانون بأنها هي تلك صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها أما عن الفسخ بعدم قبوله الدعوى لرغمها بعد الميعاد المقرر لطلب إلغاء القرارات الإدارية في قانون مجلس الدولة فانه قد أصبح بدوره بعد صدور القانون رقم

٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير ذى موضوع ذلك أن هذا القانون وقد فتح باب الطعن في قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي مسألة البيان وقضى بتصحيح أوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان قد لجأ منهم الى القضاء طالبا الغاءها أو تراخى الى أن صدر هذا القانون ثم تقدم بطلبه طالبا العودة الى الخدمة فان المدعى وقد اقام دعواه بطلب الغاء قرار انتهاء خدمته قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء بهذا القانون وكانت هذه الدعوة ائمن اثرا في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون على ما سلف اشارة اليه فان هذه الدعوى تكون بهذه المخالفة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### المبدأ :

يتمتع على هيئة مفوض الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتسك به اصحاب الشأن .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوض الدولة .  
الاصل في التقادم انه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى اندائن والاصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وان كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا انه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباط وثيقا بضميره ويقينه ووجدانه ، فان كان يعلم ان ختمه بمسئولة

بالدين وتخرج عن التفرع بالتقادم كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها ، كل ذلك ما لم يرد نص . على خلاف هذا الأصل كقص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات ، ولا مثيل لهذا النص في شأن مسئولية الإدارة بالتعويض عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون ، وعليه فإن التعويض من تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة شخصية في المنازعة يملك التصرف في مصرها أو في الحقوق المتنازع عليها فيها أو ينوب عن أطرافها في التعبير عن مكتون يقينهم ووجدانهم أو التمسك بدفعوت متصل مباشرة بمصالحهم الخاصة ومضاههم ، اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما حوله القانون أياها ، ولم يسند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن في ابداء دنوع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم في الحالات التى لا غنى عنه للحكم به ، وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهز بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض أن — يتمسك بتقادم بمتنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقصر عنه سلطة المحكمة — اما ان كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فإن حق المفوض ثابت في الدفع به لما لهذا الدفع من أثر في نهية الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة في نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات ادارية المخالفة للقانون — وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما بمتنع على هيئة المفوضين الدفع به ما لم يتمسك به أصحاب الشأن ، وعليه فإن دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق في التعويض — عن إلغاء ترخيص التصدير الصادر للمدعى أيا كان الراى في توافر شرائطه ، ينهض على غير أساس . وحرى بالرقض .

**ثانياً : النفع بعدم الاختصاص :**

**قاعدة رقم ( ١٤٩ )**

**المبدأ :**

ينبغي ان يكون الفصل في النفع سابقا على البحث في موضوع الدعوى على المحكمة استثناء نظراً للموضوع اذا كان الفصل في النفع متوقفاً على البحث في الموضوع وذلك بالنظر للأثر للفصل في اختصاص .

**ملخص الحكم :**

انه ولئن كان الأصل ان البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي ان يكون سابقاً على البحث في موضوع الدعوى الا انه متى كان الفصل في النفع بعدم الاختصاص متوقفاً على بحث الموضوع فانه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحلها أولاً وقبل الفصل في مسألة الاختصاص .

( طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ )

**قاعدة رقم ( ١٥٠ )**

**المبدأ :**

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها النفع بعدم الاختصاص الضوض في موضوع الدعوى .

**ملخص الحكم :**

انه ما كان يجوز للمحكمة وقد انتهت الى الحكم بقبول هذا النفع ان تستطرد في اسباب حكمها التي تقرير مشروعية التوازن المطعون فيه من

حيث قبله على اسهل سلبية وعدم إعراف بالمبلطة في اصداره اذ ان ذلك يعد خوصا في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في النفع بعدم الاختصاص فضلا عن كونه مجفيا لما انتهت اليه من الحكم بقبوله هذا النفع .

( طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق. — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المبدأ :

حجية الأمر المقضى فيه — طلب التعويض المتفرع عن الطلب الأصلي الذى كيفته المحكمة بأنه طلب الغاء — رفض المحكمة الطلب الأصلي بالالغاء — لا تجوز العودة الى الثرة مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض — الحكم الصادر فى الطلب الأصلي بعم القبول يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض — هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى فى هذه الخصوصية .

#### ملخص الحكم :

ان طلب التعويض فى الخصوصية المعروضة يعتبر فرعا للطلب الأصلي الذى قضت المحكمة الادارية بأنه فى حقيقته طلب الغاء اذ ان المدعى بعد ان أخفق فى طلبه الأصلي الخاص بالحكم بتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يعد ملصا من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة امتناع الجهة الادارية عن تطبيق القانون المذكور عليه — وهو ذات الطلب الذى سبق ان تقدم به على سبيل الاحتياط أثناء نظر دعواه ولم تفصل فيه المحكمة بسبب عدم سداد الرسم المستحق عنه والذى تبين فيما بعد للقلم المختص بمجلس التولية أنه لا يستحق عنه رسم وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه لا تجوز العودة لاثرة مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لان الحكم الصادر فى الطلب الأصلي اذ قضى بعدم قبول الطلب.

الاصلى شكلا لرفعہ بعد الميعاد يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة . ينظر التعويض باعتباره فرعاً من الطلب الاصلى . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز في مسألة الاختصاص قوة الامر المقضى وهو ما يقيّد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية والقاعدة في حجية الامر المقضى هي ان الحكم في شيء هو حكم فيها يتفرع عنه » .

( طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكم مجلس الدولة من النظام العام .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز ان تثار في اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها ان تبحث في اختصاصها ، فان ثبت لها عدم قبليته تنفى بعدم اختصاصها .

( طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

تقيّد عدد المحاكم الادارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنزعة اى اتصالها بالدعوى موضوعا . لا بمجرد تبعية العايل لها عند اقامة الدعوى — لا عبرة بتواجد العايل في

**النطاق الاقليمي للحكمة — المبرة بمكان الجهة الادارية المتصلة بالنزاع**  
موضوعا بحسباتها الجهة التى تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة فى الدعوى  
باسرع الوسائل وذلك بتقديم المستندات والبيانات التى تساعد على بيان  
وجه الحق فى الدعوى وتيسر تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها .

#### **ملخص الحكم :**

ان تعين عدد المحاكم الادارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها  
على مقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة والقرارات  
المنفذة له يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالنزاعة اى اتصالها  
بالدعوى موضوعا ، لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقامة الدعوى الذى  
ينتقل بين فرعها طبقا لظروف العمل الذى يقضيه التنظيم الداخلى لها ،  
وهذا الضابط الذى توضحه الشارح هو الذى يتفق مع طابع الاشياء  
وحسن سير المصلحة العامة والحكمة التى استهدفنا من تقرب جهات  
التقاضى الى المتنازعين ، والتى لا تتحقق بمجرد تواجد العامل فى النطاق  
الاقليمي للحكمة المختصة ، وانما يقيم الجهة الادارية المتصلة بالنزاع  
موضوعا فيه ، بحسباتها الجهة التى تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة فى  
الدعوى ، وتوفر الوقت والجهد لاعادة الحقوق لاصحابها واعادة  
التوازن الى المراكز القانونية للعاملين بها ، فهى بطبيعة الحال التى  
تستطيع الرد على الدعوى ، باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة  
بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا او بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند  
الانقضاء وهى التى تملك وحدها البت فى التظلمات الادارية الوجودية  
والاختيارية على النحو الذى يخفف العبء على القضاء فى استقرار المراكز  
القانونية والتقليل من عدد المنازعات الادارية التى تطرح عليه .

وترتبا على ذلك فانه ينبغى لكى يتغير الاختصاص لاحدى المحاكم  
الادارية — محليا — ان تتوافر فى الجهة الادارية — التى تدخل فى النطاق  
الاقليمي لها — الامكانيات التى تحقق الغاية التى استهدفنا الشارح من  
نشر المحاكم الادارية فى الاقاليم ، وان لم تتوافر فى هذه الجهة الشخصية  
المعنوية بالمفهوم القانونى الدقيق بان يتوافر لهذه الجهة قدر من الاستقلال

الإدارى الذى يمكنها من اعانة القضاء الإدارى على سرعة البت فى المنازعة وإعادة الحقوق الى أصحابها على الوجه الذى يحقق الاستقرار الدائم فى المراكز القانونية بأسرع الوسائل الممكنة وذلك بتقديم المستندات والبيانات التى تساعد على استغناء وجه الحق فى الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بحالتها ،

وعلى هذه الأحوال المتقدمة فانه ولئن كان الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل بفرع الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالقناطر الخيرية بالقليوبية ، إلا أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المذكورة والمتضمنة هيكلها التنظيمى أن الفرع المذكور لا يدعو أن يكون ملحجا لحج القطن لا وجود له بالهيكل التنظيمى المشار اليه ، ولا يملك قرارا من الاستقلال الإدارى الذى يمكنه من اعانة القضاء على النظر فى الدعوى حيث لا يوجد به أية سجلات أو بيانات أو ملفات خاصة بالعاملين فى المحج ، مادام الثابت من الأوراق أن هذه البيانات والسجلات موجودة بالإدارات المختصة بمقر الشركة الكائن بطريق الحرية بالإسكندرية ، وهى الإدارات التى تملك أجابته الى تظلمه قبل رفع دعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها عند الاقتضاء ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة ينمقد للمحكمة الإدارية بمدينة الإسكندرية التى تختص طبقا لقرار فصلاتها بنظر المنازعات الخاصة لمصالح الحكومة والهيئات العامة ، والمؤسسات العامة بمحافظة الإسكندرية والبحيرة ولا يكفى المحكمة المذكورة التفصل من اختصاصها بنظر الدعوى الاستناد الى أن المدعى يعمل بفرع الهيئة بمحافظة القليوبية ، إذ يتعين عليها أن تتطرق الى بحث طبيعة هذا الفرع ومدى ما يتمتع به من إمكانيات إدارية تعين على تحقيق الأهداف المنشودة من تقريب جهات التقاضى وتيسير نظر المنازعات الإدارية ، إذ لا يتصور — منطقا — أن تختص محكمة طنطا بنظر هذه المنازعة مجرد أن المدعى يعمل فى محج بالقناطر الخيرية فتضطّر المحكمة المذكورة الى إعلان الهيئة بالإسكندرية بحسبانها الجهة التى تملك تقديم المستندات والبيانات وكلفة الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى كما تضطر هذه الجهة



الى اينك المختصين الى هذه المحكمة لتتبع حفاها في الدعوى وما صنعته  
شكوك قد صجر من عبارات في شأن المدعى على الوجه الذى يكلفه وجه  
الحق فيها وبما يقتضيه ذلك من انتظام من الاستكسرة الى مدينة طهلا ،  
في الوقت الذى يتمتع فيه محكمة الاسكندرية عن فخر الدعوى على  
الوجه الذى يتنافى مع الحكمة من توزيع المحكم بالانكليم وتحديد اختصاصها  
على أساس يسبج بقبس اجراءات التقضى الأمر الذى يجعل من الحكم  
الصادر من المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية والحكم الصادر من محكمة  
القضاء الادارى تأيدا له قد صبرا مخالفا للفهم الصحيح فى القانون لتعين  
عدد المحاكم وتحديد اختصاصها ، متجانها مع الحكمة من اصداره وما يسهلونه  
من ترتيب جهات التقاضى لسرعة الفصل فى المنازعات مما يتعين بهه الفاءها  
واعادة الدعوى الى المحكمة الادارية بالاسكندرية للفصل فيها .

( طعن ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

الآثار المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وببى الزام  
الأمر بالاحالة للمحكمة المحال اليها .

بخصى الحكم :

إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى  
المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلتا بالولاية ، وبخالفه  
ذلك يعيب الحكم بمخالفة القانون جديرا بالالفاء ويعنى التزام المحكمة  
المحال اليها الدعوى بظولها التزامها وجوبا بالفصل فى الدعوى المحالة  
اليها بحالتها ، ولا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تستلب من  
اختصاصها وان تمارد البحث فى موضوع الاختصاص لبا كلفه طبيعة  
المنازعة وببلاية الفهم الصادر نيجها بعدم الاختصاص والاسباب التى بى  
( م ١٤ — ج ١٤ )

عليها. حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . ومن ثم فإن الأثر المترتب على ذلك هو أنه لا يجوز للمحكمة المحال إليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة أخرى . وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها والحكم فيها ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . فلا يجوز للمحكمة المحال إليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها . على أن التزام المحكمة المحال إليها بنظرها لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد . فإذا فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالإحالة بعد صيرورته نهائيا حجة على الخصوم جميعهم ، وهو أمر لا يقبل التجزئة ، بل وتبتد هذه الحجة إلى الخلف العام أو الخاص للخصوم ، فلا يجوز لأى منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختتم أو مثل في الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلف العام أو الخاص لأحد الخصوم .

( طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ :

الحكمة التشريعية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات انصحت عنها  
اللجنة التشريعية بمجلس الأمة - حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص  
والإحالة أمام الجهة القضائية المقضى بالإحالة إليها للاختصاص .

ملخص الحكم :

استهدف المشرع من حكم المادة ١١٠ مرافعت ما أشير به الأعمال التحضيرية حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبه لتناقض أحكامه وأزاء صراحة هذا النص فقد بات مقتضا على المحكمة التي تصل إليها الدعوى به الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود

البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى صلاحية الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة إذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من تسلط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد انصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حتى قالت أن المشرع لوجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وارادت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجديدة التي أخذ بها المشروع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حييته أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا يجوز إعادة النظر في النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من زلها هذه القاعدة الحد من حالات النزاع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها طبقا للادة ١١٠ مرامك لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فإذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حييته الشيء المفضى فيه ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

من حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعاوى ... وقد تناول قرار منح المدمى اجازة مفتوحة .... وظننى الى أن منح الاجازة المفتوحة ونذبه لا ينطوى على أى جزاء قضائى .

ومن حيث أنه عن طلب إلغاء القرار ... بمنح المدمى اجازة مفتوحة ... فان نظلم العاملين بالقطاع العام الصالحين بالقتون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . لم يخول القاطنين على القطاع العام سلطة تنحية الملل عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وانما ناط برئيس مجلس الادارة حق إيقافه للعامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد

على عظمة الفهر ونفس حراقة في المادة ٥٧ مقلبي على انه لا يجوز مد  
جهة الدعة الا بقول من المحكمة القاديبية المختصة ... ولذا فان هذا القرار  
يكون صير دور سند من قانون ولا يعدو والحلة هذه ان يكون قرار  
وقته احتياطي عن الملل دون اتباع الاجراءات التي رسمتها المادة ٥٧ سالفه  
الذكر وهذه المتلية يكون القضاء القاديبى هو صاحب الاختصاص بالفصل  
فيه القضا وتعميضا .

( ملحق ٦٧٤ لسنة ٧١ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المادة :

**القواعد المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في المنازعة - الفصل**  
**في طلب الانتفاء والفهم بعدم الاختصاص بنظر طلب الحكم بمنع التعرض**  
**- عدم التعرض بأحالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة . لاستنفاد**  
**هذه الأخيرة ولايتها على الدعوى السابقة حكمها بعدم اختصاصها بنظر**  
**للدعوى - الحكم لخطا في تطبيق القانون .**

**مخلص الحكم :**

العلم المدعى الدعوى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٥/٢٠ أمام  
محكمة طلخا الجزئية طلب فيها الحكم بمنع التعرض له في الرى عن قننة  
الراحة المصنعة لرى اطيائه بواسطة الماسورة التي اعددها المتعرضون له  
لنحقيق تعرضهم ، ثم صدر في ١٩٨٦/٨/١٤ قرار مخير علم رى غرب  
النتهالية يلزم المدعى باعادة وضع الماسورة الى مسقاة الراحة الخصوصية  
تجاه ارض المدعى عليهم بمعرفة وعلى نفقته ، وبعد صدور ذلك القرار  
اتهم المدعى الدعوى الثانية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٦ أمام محكمة طلخا الجزئية  
بطلبه الحكم بعدم الاعتداد بالقرار سالف الذكر وأعتبره كأن لم يكن -  
فان الخصومة في الدعوىين ترد في الحقيقة على القرار الإدارى الصادر من  
مخير علم رى قزب الدتيلية ، ظمنا عليه بعدم المشروعية ومخالفته

لحكم قانون الرضى والمرفع ولا تمتد الخصومة للمثلة الى اصل الحق  
في رى اطيان الخصم ومن ثم تعبير الدعويان في منازعة ادارية واحدة  
وتدخل كلها في نطاق الاختصاص الولاى لحكم مجلس الدولة ، إذ تعبر  
الخصومة فيها حول مدى الاحقية المؤقتة للدعى والمضى عليهم في رى  
اطيانهم من مساهم الراحة الخصوصية . وقد حسم هذا النزاع حول مدير  
علم رى غرب الدقهلية لصالح المدعى عليهم .

وقد قضى الحكم المطعون فيه بشروعية قرار مدير علم رى غرب  
الدقهلية سالف الذكر . وجاء هذا القضاء حاسما للمنازعة الادارية  
المثلة مؤكدا احقية المدعى عليهم في رى اطيانهم من مستلة الراحة  
المسورة ، وليس من رتبة ان القرار الإدارى يهدف الفكر يتشبه من اكر  
تأثيره مؤقتة بالشك من الاعتدال فيليبسيورة وبما يستتبع الراحة  
الخصوصية بين المدعى والمدعى عليهم ويجوز ان لا يقبل ما يقضى به هذا  
اقرار المنازعة امام المحكمة المدنية المختصة وبالأجراءات المعتادة لرفع  
لدعوى - في اصل الحق في الانتفاع ببياه المساهة سالف الفكر لهذا الحكم  
القانون المدنى وتستفيد الصفة المؤقتة لقرار تفتيش الرى من الحكم المبرع  
الوارد في المادة ١٤ من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، وعلى  
ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتفسيره فيما ذهبت  
اليه من اعتباره دعوى المدعى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٩ بطلب الحكم  
بمنع تعرض المدعى عليهم في رى اطيانهم وحده من مساهم الراحة الى ان  
الدعى يهدف منها الى طرح النزاع بطريق المسورة التى وضعتها تجاه  
تليانهم والحكم الصادر من المحكمة المشار اليها بشروعية هذا القرار  
يؤكد المراكز القانونية المؤقتة التى انشأها ذلك المدعى عليهم بما لا يحول  
من اقامة المنازعة المدنية حول اصل الحق في استعمال المساهة المخورة  
من جانب الخصم الاثراد في هذه الدعوى وغيرهم ، وهذا القضاء يشمل  
ويحكم طبيعىة الاشياء قضاء ضمنية برفض طلب المدعى بالحكم  
بمنع التعرض له في الرى من قننة الراحة هي الدعوى المدنية التى كان  
هكذا الحكم يشمل قضاء ضمنية برفض طلب المدعى اقرارا احقية المؤقتة

في التفرقة وحدة بالأثلة من مياه قناة الراحة . الأمر الذي يتعين معه الحكم بقول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرى دعوى الدعوى يرمتها .

( طعن ١٤٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

#### المادة :

التزام المحكمة المحال اليها بنظر الدعوى والفصل فيها — اما اذا تبينت المحكمة المحال اليها الدعوى انها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى . لاسباب اخرى غير تلك التي قام عليها الحكم بالاحالة — أن تحكم بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة او الجهة المختصة .

#### مفصّل الحكم :

تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على انه « على المحكمة اذا اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة . ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها الا أنه يتعين امان النظر في حكم هذا النص . استتلهز بهاء وتحديد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين الضاليل التي استلهمها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذلك الوقت احترام القواعد العامة في الاختصاص .

وفي هذا السند فانه لايسوغ في مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠ مرافعات بما نصت عليه من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، تفسيراً حقيقياً دقيقاً ليقف عند ظاهر النص ، لينتهي الى القول بالتزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ايا كان وجه عدم الاختصاص الذي ارتكبه المحكمة المحيلة او سبب عدم الاختصاص الذي استندت اليه

هذه المحكمة في قضائها بإحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها . وانما يتعين تطبيق هذا النص في نطاقه الصحيح فقد مال الفقه الى القول بان التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالاسباب التى بنت عليها المحكمة قضاءها بعدم اختصاصها وبالإحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم . اما اذا تبينت المحكمة المحال اليها الدعوى انها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التى قام عليها حكم الإحالة ، وأن من شأن هذه الاسباب الجديدة ان ينمقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التى قضت بادى الأمر بعدم اختصاصها ، فان للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاود الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التى تبينت اختصاصها دون أن يعتبر ذلك اخلال بحكم المادة ١١٠ مرافعت المثار اليها .

ومن حيث أنه متى استبين ما تقدم ، وكلفت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه وفي الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة . ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القبية بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ — التظلم من أمر التقدير خلال نهائية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائياً . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر ، حصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، أو بتقدير في ظم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن .

ومناد ذلك أن المحكمة المختصة بنظر التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هي المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر

المتظلم منه ، ولما كان حكم محكمة الزيتون الجزئية القاضي بعدم اختصاص محكمة نظر الدعوى وبإحالتها إلى التفتيش الإداري يبين أنها أقيمت قبضاءها على أساس أن اختصاصها يتصور على المعارضة في أوامر تقدير الرسوم ولم تنه عن المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ ليشر إليها باعتباره قانونا خلاصا أسند بمراعاة الاختصاص في التنظيم من أوامر تسخير رسوم الوثائق والشهر إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر المتظلم منه ، ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر في أسباب حكمها ، ولم تدخل المحكمة في اعتبارها عندما أمرت بإحالة الدعوى إلى القضاء الإداري . وبناء عليه فإن حكمها بالإحالة إلى محكمة القضاء الإداري لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبين وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وإن ثمة سببا قانونيا آخر خلاف ما استندت إليه محكمة الزيتون الجزئية في حكمها بعدم الاختصاص والإحالة يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هي محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقاري الذي أصدر أمر التقدير المتظلم منه — كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة المختصة .

بين حيث أنه قد قضت محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه بخلاف ما يتعين فرأت أنها ملزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ من المرافعات ، ونصبت في موضوع النزاع يحكمها للمطعون فيه ، فمن ثم تكون هذه أخطاء في تطبيق صحيح حكم القانون ويتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص .



## قاعدة رقم ( ١٥٨ )

### المبدأ :

لتزام المحكمة المحال اليها بالفصل بالدعوى ، أما اذا تبين أنها  
— على الرغم من حكم الأحالة — غير مختصة تقضى بعدم اختصاصها وتحيل  
الدعوى إلى المحكمة أو الجهة المختصة .

### ملخص الحكم :

الأصل أن المحكمة المحال اليها الدعوى أعمالا لحكم المادة ١١٠  
مرافعت لتتزم بالفصل في موضوعها ويمتنع عليها معاودة البحث في  
الاختصاص جديد أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر  
فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص  
متعلقا بالوظيفة .

بيد أنه يرد على هذا المبدأ قد تبليه الاعتبارات العامة في تفسير أحكام  
القانون ، إذ لا تتزعم المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في موضوع  
الدعوى المحالة إلا للأسباب التي بنيت عليها الأحالة بحيث أنه اذا رأت  
المحكمة المحال اليها الدعوى أنها على الرغم من الأحالة غير مختصة بنظر  
الدعوى مع هذا الحكم تقضى بعدم اختصاصها .

وفي خصوص هذه المنازعة ، فإن الثابت من الأوراق أن محكمة المحلة  
الكبرى الجزئية قضت بجلسة ١٠/٢٦/١٩٧٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر  
الدعوى رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٧٤ — منى المحلة جزئى — على أسس  
أن المنازعة على طعن بالإنهاء في القرار الصادر من محافظة الغربية برقم  
١٥٨ / ٧٤ بالاستيلاء المؤقت على أرض ملحج بيل القديم وما عليها من مبان  
الملوكة لشركة مصر لطح الأقطان ، وأن الاختصاص الولائى بنظر طلب  
إنهاء ذلك القرار من اختصاص محكمة القضاء الإدارى ولائيا ووظفيا .  
لها الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاص

مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ولائيا فقد اقيم على اساس ان حكم المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع يجعل الاختصاص لهيئات التحكيم دون غيرها . بنظر كل المنازعات بين شركات القطاع العام وجهات الحكومة المركزية او المحلية . - اى ان الحكم المطعون فيه التزم بالأحالة للأسباب التى بنيت عليها ، الا ان محكمة القضاء الادارى التى احيلت اليها الدعوى رأت أنها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدعوى لسبب آخر ، ومن ثم قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحالتها الى هيئات التحكيم بوزارة العدل قد صانف حكمها صحيح حكم القانون فى فضائه .

( طعن ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦ )

### **ثالثا : الدفع بعدم القبول**

#### **قاعدة رقم ( ١٥٩ )**

**المبدأ :**

**الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد — الفصل فيه مرجعة الى القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .**

**ملخص الحكم :**

ان الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني. انما يرجع فيه الى احكام القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه . وهو القانون الذي رعت الدعوى في ظله .

( طعنى ١٨ ، ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

#### **قاعدة رقم ( ١٦٠ )**

**المبدأ :**

**الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد — وجوب الفصل فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى احتمال عدم قبول دعوى الإلغاء شكلا .**

**ملخص الحكم :**

ان الحكم المطعون فيه لم يناقش الدفع الذى أبداه المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ولم يبحث دفاع المدعى فيه بل

أكتفى باستظهار الأوراق فيما يتعلق ببيعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سببا للقول بعدم قبولها. ولكن الجنية في موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه — فإن الحكم يكون والحالة هذه قد خالف القاتون بعدم فصله في الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التعرض لموضوع الطلب. كما أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذ أقام قضاءه برفض الطلب موضوعا على سبب مستند من مسألة شكلية متعلقة ببيعاد رفع الدعوى مع أن الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير إنما يستند من مدى جدية المطاعين إلى الوجهة التي أقرها ذاتها حسب ظاهر الأوراق ولذلك ما كان يجوز الإحتداد فيه ورفض الطلب موضوعا إلى رجحان احتمال عدم قبول دعوى الائفاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل في هذا الدفع ابتداء وقبل التصدي لموضوع الطلب .

( طعن ٨٥١ لسنة ١٨٠ ق — جلسة ١٣٧٤/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ :

تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى كما لو كان مختصا  
حقيقة — لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

مقتضى الحكم :

إن تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصا حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أسس سليم من القانون مقضيها رخيصه وقبول الدعوى .

( طعن ٩٧٥ لسنة ٨٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يحتاج الى دفع به — تلك المحكمة وهي تنزل حكم القانون ان تلقى به من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

انه وان كان مدير هيئة الأموال المصادرة والسيد وزير الخزانة الذى انضم اليه في الطعن لم يدفعها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة الى فروق المرتب سالفة الذكر وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع الا ان هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الفروق المذكورة لرفعها على غير ذى صفة .

( طعن ١٢٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

اكتساب القرار المطعون فيه النهائية اثناء سير الدعوى — قبول .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذ اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذا كان الثابت ان المدعى نظم من قرار لجنة شؤون الامراء بتقدير درجة كفاءته بدرجة ضعف ثم اقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير انبرى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

( طعن ١٢٧٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢ )

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء — زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية — يترتب عليه أن تصبح الإجراءات صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء — تنتفى بذلك كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل انه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية المخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها — الا أنه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فانه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لزمها من غير ذى اهلية — الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع — والأصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقص الأهلية — الأصل فيها هو الصحة ما لم يقض جابطها لمصلحته — ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للإجراءات القضائية على غير ارادته فان من مصلحته الا يتحمل إجراءات مشوية غير حاسمة للخصوم — ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى — على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال فانه بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء — وفى السر فيها بعد زوال العيب المذكور اجازة لما سبق منها — وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها — ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها — ومتى كان الواقع فى الدعوى المثلثة أن الوصية على المدعى قد تدخلت فى الدعوى واستقرت فى مباشرتها فانه لا يكون للجهة الادارية مصلحة فى الدفع بعدم قبولها

لرفعها من ناقص اهلية — ولا تكون المحكمة الادارية قد اخطأت اذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع — واذا كان الاثر المترتب على تدخل الوصية هو ان تعتبر اجراءات التقاضى صحيحة منذ بدايتها فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالغاء يكون غير قائم على اساس سليم متى كان الثابت ان صحيفة قد اودعت قلم كتاب المحكمة الادارية دون تجاوز الميعاد المذكور — ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى على الحكم المطعون فيه بأنه اخطأ في تطبيق القانون وتاويله اذ قضى بقبول الدعوى .

( طعن ١١١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

رابعاً : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لمسبق الفصل فيها

مادة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

وجوب ان يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى فيه واتحاد الدعويين  
سبباً وموضوعاً وخصوماً .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اتحاد الخصوم .  
كون الحكم السابق صادراً في دعوى مقابلة من وزارة الحربية ضد المدعى  
بينما الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقابلة من المذكور ضد  
الجامع الأزهر — الدعوتان تتحدان خصوماً باعتبار أن الحكومة هي الخصم  
في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ القضائية كانت مقابلة من  
وزارة الحربية ضد المدعى طعناً في القرار الصادر لصالحه من اللجنة  
القضائية لوزارتي الأشغال والحربية في التظلم المقدم منه ضدها بينها  
الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقابلة من المذكور ذاته ضد  
الجامع الأزهر الذى نقل الى ميزانيته اعتباراً من اول يوليه سنة ١٩٥٤ فان  
كلاً من ممثلى وزارة الحربية والجامع الأزهر وأن اخظفت هاتان الجهتان  
في الظاهر انما يمثل الحكومة وينوب عنها في التقاضى للحكومة وهى الشخص  
الادارى العام هي الخصم في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع  
لها تكملان بعضهما في اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذا  
الاساس تتحد الدعويان خصوماً .

( طعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٧ )



### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

الرفع بعدم جواز نزع الدعوى إسهمته للفصل فيها — جواز إيدائه في أية درجة من درجات التقاضي وإو لأول مرة أمام محكمة النقض .

#### ملخص الحكم :

ان الرفع بسبق الفصل هو دفع موضوعي يهدف الى عدم جواز نظر الدعوى الجديدة ، ولا يسقط بعدم ايدائه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشككية أو غير الشككية ، ولا بعدم ايدائه في صحيفة الممارسة أو الاستئناف ، يجوز ايدائه في أى حال كانت عليها الدعوى ، وفي أية درجة من درجات التقاضي ولو أمام محكمة النقض سواء دفع بهذا الرفع أو لم يدفع .

( طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٨/١/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

مفاد نص المادة ( ١٠١ ) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الرفع بحجية الأمر المقضي به — شروط الرفع — اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية الأمر المقضي به اذا توافرت شروطه — اذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية لم يفصل في موضوع النزاع أو في جزء منه أو في مسائل متفرقة عنه فصلا جاسما فيها أو لو لم يناقش حجج الطرفين واستدلبيهما فلا يجوز جحية الأمر المقضي .

( م ٣٥ — ج ١٤ )

### ملخص الحكم :

أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن ( الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لذلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تنفرد صفاتهم وتنطبق بذات الحق محلا وسببا ، وتنقض المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها ) .

ويناد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفوع بحجة الأمر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المارنة بين صدر النص وموجزه تنقسم الى قسمين . قسم يتعلق بالحكم . وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا ، وأن يكون التمسك بالحجة في منطق الحكم لا في أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وتسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب وفيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم فانه ولئن كان الأصل أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية ... لا سلطتها أو وظيفتها الولائية ، الا أنه اذ اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بنظرها يكون لها حجة الأمر المقضى وذلك بشرط توافر باقي شروط التمسك بهذا الدفوع وأهمها في خصوص الطعن المثل ، أن يكون قرار اللجنة قطعيا أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وذلك بعد أن تكون اللجنة قد تناولت موضوع النزاع أو النقطة أو المسألة التي أصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كفة أحد طرفي الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول أن

تتار اللجنة قد فصل فى موضوع النزاع أو حسبه حسبا باننا لا رجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم — بطبيعة الحال — فى الطعن على القرار بالطرق المقررة .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية « الثانية » الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ وهو القرار الذى استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه فانه يبين أن اللجنة القضائية — فى قرارها الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ — قد قضت برفضه بحالته استنادا الى ما ذكرته فى أسبابه قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع امانة الخبر مما يستط حتم فى التصك بقرارها التمهيدى بتعيين الخير ومن أن ( . . . . ) الاعتراض بحالته عقد جاء خلوا من أى دليل يصلح سنداً تطئن الى اللجنة فى بيلان حقيقة الاطيان موضوع الاعتراض اهى من قبيل اراضى البناء وبالتالى تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ أم هى من قبيل الاطيان الزراعية — تخضع لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى الامر الذى يضمن معه رفض الاعتراض بحالته ) . ويبين من ذلك ان هذا القرار لم يفصل فى موضوع النزاع أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حسبا بنهيا له . ثم يناقش حجج الطرفين واسانيدها وبالتالى لم يرجح احدها على الأخرى ومن ثم لا يجوز هذا القرار أية حجية الامر الذى يبين منه أن القرار المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر الاعتراض رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٣ لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ الذى لم يحز حجية الامر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات مما يجعله حقيقا بالالقاء ، ويكون لهجة لمحكمة أن تتصدى لموضوع المنازعة لتنزل عليها الحكم الصحيح للقانون . ( طعن ٢٤٦ ، ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١٧٩/٥/٢٩ )

## خامساً : الدفع بالتقادم المسقط

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

نصها :

ضمن المأول والمهندس لا يحدث خلال عشر سنوات من تدهم فيما يخصه من مبان ومبانيات — سقوط دعوى الضمان بالقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التدهم أو اكتشاف الميب — هذه مدة تقادم مسقط لا تسقط من الدعوى تلقائياً ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

نص الحكم :

إن مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط تلقائياً الدعوى تلقائياً وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدعى أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن أسلحه المصلحة في إثارة هذا الدفع وبغير أن يدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون صحيحاً لاسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالفاً للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني المشار إليها ويؤكد هذا التفسير لنص المادة ما ورد من تعليقات بالفكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني حيث يقول هوادة قزرب على عدم وجود نص في التقنين الحالى ( تقصد التقنين المدني المصلىق ) . إن محكمة الاستئناف المخططة قررت أن دعوى المسؤولية قبل المأول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المخطط يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولا يسقط الحق في إقامتها إلا بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الحادث ويترتب على ذلك أنه لو حدث الخلل في السنة العاشرة فإن الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ

تسلم العمل .. على أن هذه النتيجة تتعارض تبليها مع ما رأيناه من حالة  
التقنيات الحديثة الى تقصر المدة التي يكون فيها كل من المناول والمهضم  
مستولا . لذلك يكتفى المشرع بتحديد مدة ... » وحاصل ذلك مفهومه  
ان الاتجاه عند استحداث هذا النص لم يكن الى تغيير طبيعة التقادم  
والخروج به الى السقوط وانما كان القصد هو جعل التقادم تصورا  
في محله فحسب .

( طعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٢٥/١٣٧١ )

غير مستوفى  
قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المادة ١٦٦

يؤزم التمسك بالقديم بالتقادم الطويل لسقوط الحق للحكم به ،  
فالحكمة لا تحكم به من تلقاها ، كما لا يغنى عنه أى طلب برفض الدعوى  
او التمسك بتقادم آخر .

ملخص الحكم :

ان الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم يحسم  
التمسك به ايام محكمة الموضوع في عبارة واضحة ، ولا يغني عنه طلبه  
رفض الدعوى لو التمسك بنوع آخر من انواع التقادم ، لان لكل تقادم  
شروطه واجبايه . كما ان الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعي ،  
والقضاء بقوله قضاء في اصل الحق وتستند به المحكمة ولايتها .  
ثم فان الطعن في الحكم بالسقوط للتقادم الطويل ينقل النزاع برمته الى  
المحكمة الادارية العليا .

( طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٤ )

### سلسلاً : الفع بالترزير

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

الادعاء :

الادعاء بالترزير لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى - السير في تحقيقه لا يكون الا من قبيل المضى في اجراءات الخصومة الاصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى . يتوقف عليها الحكم في موضوعها - اذا كان الادعاء بالترزير منتجاً في الفصل النزاع فانه لا يتصور امكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في امر التزوير .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٤٩ من قانون الاثبات الصادر بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان يكون الادعاء بالترزير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في ظم الكتاب ويبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ويجب ان يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية ايام التالية للتقرير بمنكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباته بها والا جاز الحكم بسقوطه .

ومن حيث ان الادعاء بالترزير لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى والسير في تحقيقه لا يكون الا من قبيل المضى في اجراءات الخصومة الاصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها وكلما كان الادعاء بالترزير منتجاً في اصل النزاع فلا يتصور امكان الحكم في الدعوى قبل الفصل فيه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان سند الجهة الادارية في الزام المدعى عليه الثاني متضامنا مع المدعى عليه الأول يرتكز أساسا على التعمد المخون بطلب الالتحاق بالبعثة المشار اليها فان ادعاء المدعى عليه الثاني بتزوير توقيعه على ما سلف البيان وإنكاره التوقيع على المستند المتقدم ذكره وتحديده وسيلة اثبات تزوير توقيعه يكون منتجا في الدعوى ولا حجة في القول في أن توقيع المدعى عليه الثاني تم أمام موظفين عموميين ذلك لأن المدعى عليه الثاني قد حدد موضع التزوير مقرأ بان التوقيع الوارد على التعمد المشار اليه ليس توقيعه ولم يصدر منه وان وسيلة اثبات التزوير هو أهل الخبرة والاستكتاب وغير ذلك من الاجراءات وهو ما يكفي لاقتناع المحكمة بجدية الطعن بالتزوير دون أن ينال من اقتناعها هذا أن التوقيع تم أمام موظفين عموميين إذ أن الطاعن لم يستند تزوير توقيعه الى جهة الادارة — ومن ثم يكون الادعاء بتزوير توقيع المدعى عليه الثاني قائما على سند سليم من القانون — واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض الطعن بالتزوير وتخريم المدعى عليه الثاني مبلغ خمسة وعشرين جنيها يكون قد خلف القانون .

ولما كان الامر كذلك وكان الفصل في موضوع الدعوى بالنسبة للطاعن يتطلب بادئ الامر حسم النزاع حول صحة التوقيع المدعى تزويره لذلك فقد تعين القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه فيما تقدم ويقول ادعاء المدعى عليه الثاني تزوير توقيعه على التعمد السالف الذكر — وينسحب رئيس مكتب اباحت التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي لاجراء المضاهاة وابداء الراى في صحة أو تزوير توقيع المدعى عليه الثاني السيد/ ..... على التعمد المدون بالصفحة الرابعة من طلب الالتحاق ببعثة كيميائية الصباغة والطباعة رقم ٩٣/٢ المشار اليها بأسباب هذا الحكم وصرحت للخبير المنتدب بالإطلاع على أوراق الدعوى وما يرى لزوم الإطلاع عليه من أوراق بالجهات الرسمية أو غيرها واستكتاب المدعى عليه الثاني — مع ابتاء الفصل في المصروفات حتى الفصل في موضوع الطعن .

## قائمة رقم (١٧١)

### المبحث :

أجراءات الادعاء بالتزوير والتمنع به الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تتبع أمام محكم مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الادعاء بالتزوير بتقديم يقيم إلى قلم الكتاب تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الثمانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وأجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها والأجزاء التي يسقط ادعائه وبما حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة نظرت المحكمة فيها فإذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تجد المحكمة في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكتبها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير ويتعين الالتزام باتباع هذه الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير أمام محكم مجلس الدولة .

( طعن ١٥٣٥ و ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

## قائمة رقم (١٧٢)

### المبحث :

الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالفرامة لا يكون إلا إذا قضي بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالفرامة إذا قضي بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير مقبل .



### ملخص الحكم :

أن ما يطعاه الطاعن من أن المحكمة قد أخطأت بعدم قضائها بالزام المدعى عليه بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٨٨ من قانون المرافعات المكتبة والتجارية القديم وذلك بذ أن قضت بعدم قبول الادعاء بتزوير الأوراق التي طعن عليها المدعى عليه بالتزوير أن ما يطعاه الطاعن في هذا الشأن مردود بأن الحكم بالفرامة المذكورة لا يكون وفقاً لحكم المادة السابقة إلا إذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برقمته ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بسقوط حق المدعى بالتزوير في ادعائه نظراً لأن المدعى طام باعلان تقرير الادعاء بالتزوير وشواهدة خلال اليماد القانوني المبين في المادة ٢٨١ مراتمك كما لم يقض الحكم برفض الادعاء بالتزوير وإنما قضى بعدم قبوله تأسيساً على أنه غير منتج في الدعوى فإن اتعن على الحكم فيه بهذا الوجه يكون على غير أسس .

( طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤ في — جلسة ١١/٢٤/١٣٧٢ )

### ملحظة : اتفق بعدم دستورية القانون

قاعدة رقم ( ١٧٣ )

### المبحث :

استعراض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين في مصر قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا — القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بقضاء المحكمة العليا — اختصاصها — اجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين — ينتج على المحكم الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستورياً — الامتناع بخص في حقيقة قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون الذين عهدوا بالرماية على دستورية القوانين المحكمة العليا .

### ملخص الحكم :

ان الطاعن يؤسس طلبه الاصلى فى قبول الطعن شكلا على ان كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذ اغلق بلب الطعن قضائيا فى قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لاحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل فى تلك المنازعات الى اللجنة القضائية وحظر الطعن القضائى فى قراراتها من غصب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى ومصادرة لحق التقاضى فى قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف احكام الدستور الذى ناط ولاية الفصل فى المنازعات كاملة لجهات القضاء وفيما نص عليه من حظر النص على منع التقاضى فى قرارات الجهات الادارية الامر الذى يوجب على القضاء حين الفصل فى المنازعات التى تطرح عليه ان يمتنع عن تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضى وان يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخلبا عن وظيفته الاساسية التى تستند اسسها من الدستور .

ومن حيث انه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين فى مصر انه رغم خلو الدستور والقوانين - فيما يضى - من اى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد اقرت حق القضاء فى التصدى لبحث دستورية القوانين اذا دفع امامها بعدم دستورية قانون او اى تشريع فردى او فى مرتبته بطلب أحد الخصوم تطبيقه فى الدعوى المطروحة عليها واستندت فى تقرير اختصاصها فى ذلك الى ان الفصل فى المسألة الدستورية المثارة امامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك ان الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تقسيم القوانين وتطبيقها. فيما يعرض عليها من المنازعات. وانها تملك بهذه المثابة بـ

عند تعارض القوانين — الفصل — فيما يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار  
أن هذا التعارض لا يعمد أن يكون صموية قانونية مما يتولد عن المنازعة.  
فتشملها سلطة المحكة في التقرير وفي الفصل مما بقاعدة أن قاضي الأصل  
هو قاضي الفرع فإذا تعارض — لدى الفصل في المنازعة — قانون عادي  
مع الدستورية وجب عليها أن تطرح القانون العادي وتهمله وتغلب عليه  
الدستور وتطبقه أعمالاً لبدا سيادة الدستور وسموه على كافة القوانين  
والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحكم في رقابتها لدستورية  
القوانين كانت مقصورة على الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور  
ولم يكن قضاؤها في موضوع دستورية القوانين ملزماً لها ولا لغيرها من  
المحكم وكان لها ولغيرها أن تعمل عن رأيها السابق في مدى دستورية  
القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر في آن واحد دستورياً طبقه بعض  
المحكم وغير دستوري فتمتنع عن تطبيقه محكم آخرى ونظراً لما يترتب على  
اختلاف وجهات النظر بين المحكم في هذا الموضوع الخطير من  
اضطراب وعدم استقرار في المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد  
رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين في محكة عليا واحدة يكون  
لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية  
فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكة عليا ناطق بها دون غيرها  
سلطة الفصل في دستورية القوانين اذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام  
أحدى المحاكم فإذا رأت المحكة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل  
فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للخصم الذي أبدى الدفع ميخاداً لرفع  
الدعوى بذلك أمام المحكة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية  
حتى تنصل المحكة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى الدستورية في  
الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام  
الصادرة من المحكة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضى بأن هذه  
الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء « الفترة الأولى من المادة الرابعة  
من قانون إنشاء المحكة العليا المشار إليه ، والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون  
الاجراءات والرسوم أمام المحكة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٧٠ « - وبذلك يكون الشلوع قد قصر سلطة الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا ولطلبها دون غيرها ولاية البت فيها بأحكام لازمة لجميع الجهات القضائية الأخرى وذلك حتى لا يفرك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرب القضاة من قِبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه » المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

وقد رأى الشارع الدستوري القرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين وأستاد الرقابة الدستورية إلى جهة قضائية عليا تتولى الفصل فيها دون غيرها فنص في دستور سنة ١٩٧١ - على إنشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ونص على أن تباشر المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها - ومنها اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين - وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا « المواد ١٧٤ و١٧٥ و١٩٢ من الدستور » وبناء على ما تقدم تكون المحكمة العليا حاليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند إنشائها هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية من دُفوع بعدم دستورية القوانين ويكون متمتعا على المحاكم الأخرى التصدي للفصل في هذه الدفوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا لأن هذا الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا وأمر عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل في شأنها .

## قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم في الدعوى كما أن هيئة مفوض الدولة طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر خصماً في المنازعة لأنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب على ذلك أنه إذا كان الثالث أن الطاعن لم يدفع في أى مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن تنصدي المحكمة للتعقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوض الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

ملخص الحكم :

أن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما طُعن بعدم دستورية قانون أمام أحدى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد الخصومة لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . ويتبين من ذلك أن الفصل في دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق اقامة الدعوى بذلك أملاً بان يدفع الخصوم في دعوى منظورة أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع بعد التحقق من جديته - ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ولما كان قانون مجلس الدولة فلا حدد مهلة هيئة مفوض الدولة في الدعوات والطعون بأن تنقل "تخصرها" وتهيئها للمراجعة ثم تودع تقريراً بالرائى القانونى مسبباً تمثل فيه الحيدة لصالح القانون وضدّه فانها بهذه

المثلية لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا — سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم في الدعوى وكان الثابت في المنازعة المثلية أن الطاعن لم يدفع في أية مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات بل أن الاستفادة عن مخزوني دفاعه للاحتقن على الإيداع تقرير هيئة مفوضى الدولة أن الثابت عن الإشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه في التقرير وتبسك الطاعن في مذكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم في موضوعها بالفناء القرازين المطعون فيها على أساس من أحكام قانون تنظيم الجامعات ذاته — لما كان ذلك فإنه لا محل لأن تتصدى المحكمة للتعقب على ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

( طعن رقم ١٠٦٧ ، ١١٨٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

##### المبدأ :

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين —  
المحكمة التي أثير أمامها الدفع تحدد ميمادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا — وفقا للفصل في الدعوى الأصلية حين فصل المحكمة العليا في الدفع .

##### ملخص الحكم :

أن قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — حدد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم في هذه الحالة تحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميمادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تتصل المحكمة العليا في الدفع .

( طعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

اثارة الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة ان القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد المحدد بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له قوة القانون بأثر رجعى — لا جدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

ملخص الحكم :

ما اثاره الحاضر عن السيد .... بجلسة المرافعة الاخيرة من ان القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد الذى حددته المادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون بأثر رجعى فانه قول لا طائل منه مادام الطاعن لم يدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون حتى تتناول المحكمة بحث امر جديته ومقاسا لما تقضى به احكام قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الاجراءات والرسوم ابلها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

( طعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ :

الحظر المتبع من الطعن القضائى في قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل العمل باحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — النفع بعظم دستوريته — قضاء المحكمة العليا .

## ملخص الحكم :

أن حظر المتاع من الطعن القضائي في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ أن ألغى من الطعن القضائي في هذه القرارات بقضيه نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يكون محور الدفع الدستوري المشار إليه أمام هذه المحكمة محصور في نص الفقرة المذكورة دون غيره إذ لم يتضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ نصا صريحا يقضي بحظر الطعن القضائي في تلك القرارات السابقة عليه مكتفيا في هذا الشأن بفتح باب الطعن القضائي فيها يصدر في ظله من قرارات اللجنة المذكورة ولا بغير من ذلك أن المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد أجازت الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون تلك القرارات الصادرة من هذه اللجان في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ فليس في هذه المغايرة إخلال بالمراكز القانونية لذوي الشأن وذلك ببراءة أن القرارات الأخيرة كانت نهائية وغير قابلة للطعن فيها قبل صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على خلاف ما كان عليه الحال في شأن القرارات الصادرة في المنازعات الناشئة عن القانونين سالف الذكر بناء على ذلك يكون المرجع في مدى جواز الطعن في قرارات اللجنة السابقة عليه هو إلى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن الدفع بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه سبق أن عرض على المحكمة العليا ورفضت برفض هذا الدفع بحكمها الصادر في الدعوى



الدستورية رقم ٩ لسنة ٧ بجستيتها المنعقدة في أول ابريل سنة ١٩٧٨ مؤكدة بذلك دستورية نص الفقرة المذكورة تأسيسا على أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - وحسبها استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هي جهة خصها المشرع بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة سبلات اجراءات التقاضي وضمناته ومن ثم فمقراراتها تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية ويكون ما ينعمه المدمين على نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم على اساس سليم ذلك أن هذا النص لا ينطوي على وصاية لحق التقاضي الذي كله الدستور في المادة ٦٨ منه فقد عهد هذا القانون الى جهة قضائية الاختصاص بالفصل في منازعات تطبيق احكامه وتلك الجهة هي اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي كما ان النص المذكور لا ينطوي على تحصيل لقرار اداري بين رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ١٤ من الدستور لأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا اداريا وانما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالنصل في خصوصية كاشف لوجه الحق فيها بعد اتخاذ الاجراءات القضائية التي تكفل سلامة التقاضي . . وبهذا الحكم يكون قد انظم وجه الخلاف حول مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ويكون قضاء المحكمة العليا بدستورية نص الفقرة المذكورة قضاء ملزما في الفصل في الطعن المائل .

ومن حيث أنه لئن صح في التكيف بها ذهب اليه الطاعن من أن نعيه بعدم الدستورية ينصب أيضا على ما قضى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ في مادته الثالثة فإن هذا النص مبرور بدوره إذ انتهت المحكمة العليا في حكمها سالف الذكر الي أن النص بعدم دستورية الشرط الأول من شروط تلك المادة غير سديد لأن هذا الشرط لا ينطوي على إخلال ببداة تكليف الفرص او ببدا المساواة الذي كله الدستور .

(لجنة رقم ٥٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣٨٨/٥/١٦)

## الفرع الثامن

### التدخل في الدعوى

---

أولاً : احكام عامة :

١ — مناطق التدخل

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن التدخل في الدعوى مناطه قيام المصلحة فيه ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة سواء في ذلك التدخل الانضمامى والذي ينصب على مساعدة أحد طرفى الخصومة للدفاع عن حقوقه أو التدخل الهجومى والذي يقوم على المطالبة بحقوق ذاتية — يتعين أن يرد التدخل على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون — قانون المرافعات المدنية والتجارية — قد نصت على أنه « يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منفسها لاجد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . »

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة يطلب يقدم شفاعة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة » .

ويؤدى ذلك النص ان شرعية التدخل فى الدعوى متغلظها تيسر  
المصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى  
القائمة سواء فى ذلك التدخل الانضمامى والذى ينصب على مساعدة  
أحد طرفى الخصومة للدفاع عن حقوقه أو التدخل الهجوى والذى يقوم  
على المطالبة بحقوق ذاتية وأنه يتفرع عن ذلك أنه يتعين أن يرد التدخل  
على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ومن حيث أن الثابت أن المطعون ضده الأول قد أتم دعواه بطلب  
بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من بنك ناصر الاجتماعى بالاستيلاء  
على الأرض المملوكة له والمبينة تفصيلا فى صحيفة الدعوى - وبجلسة  
المرافعة المعقودة فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٩ - طلب السيد/ .....  
القيم على والدته التدخل منضما لبنك ناصر الاجتماعى ودفع بعدم  
اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى استنادا الى أن الخصومة  
تدور حول ملكية خاصة - وبجلسة ٤ من ديسمبر ١٩٧٩ تقدم الحضر  
عن الحكومة بحافظة مستندات طويت على كتاب بنك ناصر الاجتماعى الذى  
تضمن أنه قد أفرج عن مساحة الأرض محل النزاع بعد أن ثبت لديه أن  
السيدة/ ..... لازالت على قيد الحياة وطلب اخراج وزارة الشؤون  
الاجتماعية وبنك ناصر الاجتماعى بصحة أصلية - والحكم بعدم اختصاص  
المحكمة ولانها بصحة احتياطية - لذلك ولما كان التكيف القانونى المليم  
للطلبات محل الدعوى هو اعتبارها خصومة عينية تقوم على المطالبة بإلغاء  
قرار بنك ناصر الاجتماعى بالاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها -  
مما تختص به محكمة القضاء الادارى - فإنه ليس من شأن قبول تدخل  
الطاعن ودفعه بعدم اختصاص المحكمة - أن تعطل طبيعة الطلبات التى  
انتمت بها الخصومة أو أن تقيم منازعة موازية لها يصعب أن مناهل  
التدخل - فى صورته الانضمامية أو الهجومية - إنما يقوم فى إطار  
الدعوى القائمة بصورتها - ومتى كان الثابت أن بنك ناصر الاجتماعى قد  
أتم بسحب قرار الاستيلاء بأن أفرج عن قطعة الأرض المتنازع عليها ليكون  
بذلك قد أفرغ المنازعة من مضمونها وأصبحت الخصومة غير ذات موضوع  
سما يتعين معه الحكم بانهاء الخصومة دون أن يكون لهذا القضاء أى اثر

على عمل المتزعة في ملكية قطعة الأرض والتي يكون الفصل فيها للقضاء  
الغنى - ويكون محل الطعن وقد ظهر اليه ذلك قد أصاب الحق وأعمه  
محج حكم القاتون ويكون الطعن المثل ولا أساس له جديرا بالرفض  
مع الزام المأمن بالمرونة .

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦

### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

#### المادة :

كل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضبا لأحد الخصوم أو طالبا  
الحكم نفسه بصلب مربوط بالدعوى - التدخل الهجومي - للتدخل في  
الخصم الهجومي أن يندى ما يشاء من الطلبات وأوجه التفاد كل طرف  
لنأى إلا أن المتدخل لا يلتزم أو يحتج عليه بالأحكام الصادرة قبل الفصل  
في الموضوع قبل تدخله - الأثر المترتب على ذلك : الحكم في الدعوى  
الصلحية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بقطبها لعدم حضور المدعى  
لا يتوقف عليه نقضاء التدخل ويكون للتدخل أن يجسد الدعوى في  
الخصم - نفس ذلك : المتدخل ذو صفة في الدعوى .

#### مقتضى الحكم :

أنه المثل به أن مناط قبول أى طلب أو دفع رهن بأن يكون  
المصلحة مصلحة ثابتة يقرها القاتون ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا  
كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق  
يقتضى زوال دليلا عند النزاع فيه ( المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية ) .

ولته يعطى للمصلح المصلحة أن تكون مصلحة قانونية أى أن يستند  
واقعه للصوت إلى حق أو مركز قانوني ويكون الغرض من الدعوى حصلية

هذا الحق بتقريظه عند النزاع فيه أو دفع الخصوان عنه أو طرده عن  
بالحق من ضرر من جراء ذلك - وأن تكون المصلحة شخصية مباشرة  
وهو ما يعبر عنه في المرافعات بشرط مستقل بلسم الصفة  
ويعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني  
محل النزاع أو نائبه وكذلك للدعى عليه أن يكون هو صاحب المركز  
القانوني المعتدى على الحق المدعى به . كما تشترط أن تكون المصلحة  
قائمة وعالة يتعين أن يكون الحق رافع الدعوى قد احتضى عليه بالفعل  
ومن ثم لا تكفى مجرد الضرر المحتمل وقوعه إلا في الحالات التى حدها  
القانون على الوجه المبين .

وحيث أن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد  
أجازت لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طلبا  
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل بالإجراءات المستندة  
لرفع الدعوى ... والمسلم به في مجال التدخل الهجومي أن يبدى التدخل  
ما شاء من الطلبات وأوجه الدفاع كأي طرف أصلى إلا أن التدخل لا يلزم  
بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تنخله كما لا تسرى في  
شأنه جميع آثار التعمين فالحكم في اللدعوى الأصلية يترك الخصومة  
أو بعدم القبول أو بشطبها بسبب عدم حضور المدعى لا يترتب عليه  
انقضاء التدخل ويكون للتدخل أن يحدد الدعوى في الميعاد .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المثل فإن  
كان الثابت أن الطاعنين قد أقاموا الاعتراض رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٢ بطلب  
النساء قرار الإصلاح الزراعى الصادر في ١٩٥٨/١١/٥ بالاستيلاء على  
الأراضى المثبته الحدود والمعالم في الاعتراض رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦  
وصحيفة الدعوى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٢٨ مدنى كلى مصر - قبل السيد  
..... تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ استنفذا  
الى أنهم يملكون الأرض محل النزاع ومن ثم فانهم يتنازع للإصلاح الزراعى  
على أساس أن القرار قد اعتدى على حقوقهم المدعى بها - ومن ثم

يتواتر في شكله شرط المصلحة التي يقرها القانون وتكون لهم الصفة  
في اقلية الاعتراض أصلا ومباشرة بحسابه الوسيلة التي رسمها  
القانون المتوقعة في استيلاء الاصلاح الزراعي كما تكون لهم تجديد  
الاعتراض الذي سبق شطبه وهو ما ذهب اليه الطاعنون في الطعنين.  
الباقي وتكون اللجنة وقد انتهت الى عدم قبول الاعتراض لاقابته من غير  
قوة صفة تكون قد خالفت احكام القانون مما يتعين معه الحكم بالفناء  
للقرار مجلس الطعن والحكم بقبول الاعتراض شكلا واعادته الى اللجنة.  
العضوية للفصل في موضوع الاعتراض مع ابقاء الفصل في المصروفات .

محلى رقمى ١٠١٦ ، ١٠٢٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٤

## ب — إجراءات التدخل

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

### المبدأ :

التدخل في الدعوى — طبقا لأحكام نص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهي إيداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة — عدم إيداع عريضة موقعة من محام لقلم كتاب المحكمة — أو تدخل في غيبة الخصوم — القضاء بعدم قبول التدخل في الدعوى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن التدخل في الطعن فان المادة (١٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يأتي :

« يكون لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضمًا لأحد الخصوم أو طالبًا الحكم لنفسه بطلب يرتبط بالدعوى » .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد انقضاء بلب المرافعة .

ومن حيث انه طبقا لأحكام هذا النص فان التدخل يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهي إيداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة

أو يطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن تدخل السيد الاستاذ/ .....  
وقد تم بحضور وكيله الجلسة وأثبت ذلك في محضر الجلسة في حضور  
بعض الخصوم فإنه يكون مقبولا شكلا ولا يلزم لقبول تدخله حضور كل  
الخصوم ويكتفى لتدخله حضور بعضهم طالما أن طلبات التدخل واحدة  
بالنسبة لكل الخصوم .

أما بالنسبة لتدخل السيد الأستاذ ..... في التلميح بأن تدخله  
 لم يتم بالإدراج في محضر الجلسة، فوجه مع محم محمد بكاول القاتل المبرورين  
 أمام المحكمة الابتدائية العليا إلى عدم كتاب محممة المحكمة كذا أن يتدخله  
 بحضوره جلسة ١٩٨٤/١/٥ كان في غيبة الخصوم حيث لم يحضر أحد  
 من الدعي عليهم تلك الجلسة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول تدخله  
 في الدعوى

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ )



## ملحق : التدخل الإنضامى

الطبعة رقم ( ١٨٩ )

### المبدأ :

التدخل الإنضامى أو التبعى يقصد من وراءه المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفى الخصومة فى الدفاع عن حقه -  
اقتصر دور التدخل الإنضامى على مجرد تأييد أحد طرفى الخصومة الأصليين وهو الخصم الذى تدخل انضماما له ومن ثم لا يجوز له أن يقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذى تدخل لتأييده ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحته مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب عليه انقضاء التدخل - اعتبار الطلب فى الظعن الإصلى لا محل له وغير ذى موضوع والحكم برفضه يترتب عليه أن يسقط بالتبعية طلب التدخل الإنضامى لانتهيار البيان الذى يرتكز عليه .

### مقتضى الحكم :

أنه عن المتدخلين فى الظعن انضماما لوارثى الظلعان لأن التدخل فى هذا التدخل الإنضامى هو التبعى يقصد من وراء تدخله المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفى الخصومة فى الدفاع عن حقه ويقتصر دور التدخل الإنضامى على مجرد تأييد أحد طرفى الخصومة الأصليين وهو الخصم الذى تدخل انضماما له ومن لم لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذى تسقط لتأييده كما أن ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحته مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب عليه انقضاء التدخل أى أن يصير المتدخل انضماما لمصر الخصم الإصلى المنتظم للحق المدعى الأصلية . وأواء هذا النظر وإذا كان الغالب فى المحكية العسكرية قضت

بإعدام الطاعن وتم تنفيذ هذا لحكم ومن ثم يقدو طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — وهو الطلب في الطعن الأصلي المائل — لا محل له ويصبح غير ذي موضوع مما يتعين معه الحكم برفضه . وإذا كان ذلك حال الطعن الأصلي فإن طلب المتدخلين انضماما — وهو وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — يستقط لانهيار الببان الذي يركز عليه والقول بغير ذلك يؤدي الى تكرار التصدي لبحث طلب المتدخلين وهو بطبيعته ذات طلب الخصم الأصلي المنضم اليه وهو الأمر غير الجائز .

( طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

##### المبدأ :

ليس للمتدخل أن يطعن في شق من القرار ، غير الشق المطعون فيه من المدعى فيها ، أو أن يطلب طلبات غير التي طلبها أو أن يستند الى أسس غير تلك التي استند اليها المدعى .

##### ملخص الحكم :

لا يجوز للخصم المنضم أن يطعن في شق من القرار غير الذي طعن فيه المدعى الأصلي أو أن يطلب الحكم بغير ما طلبه هذا المدعى أو أن يستند الى غير الأسس التي يجوز للمدعى المذكور التمسك بها .

( طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

##### المبدأ :

التدخل الانضمامي — تدخل الخصم الثالث في الدعوى — جائز في درجات التقاضي الأعلى متى كان الحكم الذي سيصدر في المنازعة سيتعدى أثره الى طلب التدخل .

### ملخص الحكم :

إذا كان المطعون في ترقيته قد طلب تعضله خصما ثالثا في الدعوى. منضما الى الحكومة في طلب رفضها فان المحكمة لا ترى مانعا من ذلك مادامت له مصلحة في المنازعة باعتباره المطعون في ترقيته بالرغم من انه لم يختصم ولم يتدخل امام محكمة القضاء الادارى ، اذ يجوز التدخل في درجات التقاضى الاعلى من يطلب الاتضليم الى احد الخصام او ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها وليس من شك في ان الحكم الذى سيصدر في هذه المنازعة سيعمدى اثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصما، منضما الى الحكومة في طلب رفض الدعوى .

( طعن ٧٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

#### المبدأ :

المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ — يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى — التدخل يتم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها — لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تجيز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت

في محاضرها ، ولا يقبل التدخل بعد افتتال باب المراجعة . ويبين من الأوتاري  
أن السيد/ ..... طلب تدخله في الطعن خصبا متضبا الى الهيئة  
الصاية للاصلاح الزراعي في طلباتها بجلية ١٩٨٢/٦/٤ . خلال نظر الطعن  
جائعات الفحص وقبل افتتال باب المراجعة في الطعن ، ويقوم طله على  
المناسي لى الأرض محل النزاع التي اليه بالبيع من الهيئة الطاعنة بطريق  
الزاد العلني ، ولم يكر عليه الخصوم ذلك ، ومن ثم تكون مصلحة فائقة  
الانضمام الى الهيئة الطاعنة في طلباتها برفض الاعتراض ، ويتعين على  
مقتضى ذلك قبول تدخله في الطعن خصبا الى الهيئة العاة للاصلاح الزراعي  
في طلباتها .

( طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٧ في جـ جلية ١٩٨٢/٢/١ )

## ثالثا : التدخل الاختصاصي

قائمة رقم ١٨٥٩

### المبحث :

التدخل الانضامى والتدخل الاختصاصي - شروط قبول التدخل .

### • الاختصاص :

### ملخص الحكم :

قد تكفل قانون المرافعات في شأن التدخل الاختيارى بالنص في المادة ١٥٣ منه على أنه يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأبرز هذا النص التمييز بين نوعين من التدخل أولهما التدخل الانضامى ويقصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته فالتدخل يبقى من تدخله المحاظلة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم دفاعا عن حقه في الدعوى ومن صورة في دعوى الاقضاء تدخل المطعون في توقيته خصما ثلثا منضما للحكومة في طلب رخصتها وقد قضت هذه المحكمة بأن التدخل جائز بطلب الانضمام الى أحد الخصوم من يعتبر الحكيم الجليل في الدعوى حجة عليه والنوع الثانى وهو التدخل الخاصى يقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه فهو يدعى لنفسه حقا يطلب الحكيم له به ويشترط لقبوله شرطين :

(١) ان يدعى المتدخل لنفسه حقا ، ومن ثم فانه يشترط في المصلحة التى تبرر قبول التدخل في هذه الحالة على الشروط اللازمة لقبول الدعوى وهى ان تكون المصلحة قانونية حالة وقائية ، شخصية ومباشرة .

(٢) قيام الارتباط بين الطلب الذى يسمى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوى الأصلية ووجود الارتباط هو الذى يبرر تقسيم هذا الطلب وتقدير الارتباط متروك للمحكمة التى يعلم فيها الطلب .

( طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١٧ )

## الفرع التاسع

### حق الدفاع

#### أولاً : بحو العبارات الجارحة

قاعدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

تضمن المخبرات عبارات جارحة — حق المحكمة في الأمر بحوها —  
المادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان مخبرات المدعى قد تضمنت عبارات جارحة حصرها الدفاع من  
الحكومة في الطلب الكتلي المقدم منه ولذا تأمر المحكمة بحوها طبقاً  
للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧ )

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

تقديم المظنون ضدهم بمخبرات تتضمن عبارات جارحة لا يسوغ  
أن تكون محلاً للتراجع بين طرفي النزاع وتحت نظر المحكمة — للمحكمة أن  
تأمر بحوها من أوراق الدعوى .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أنه يبين من المذكرات التى قدمها الحاضر عن المظنون  
ضدهم فى مذكرتيه بجلستى ١٩٨١/١١/١٨ و ١٩٨٢/٤/١٣ أنها تضمنت  
عبارات جارحة لا يسوغ أن ترد فى الأوراق التى تقدم للمحكمة وتكون محلا  
للترافع بين اطراف النزاع وتحت نظر المحكمة عند نظر الطعن والحكم فيه .  
الامر الذى امرت المحكمة بمحوها من أوراق الدعوى .

( طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

## ثانيا : رد القضاة

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

#### المبدأ :

القواعد الواردة بالباب التاسع من قانون المرافعات — سريتها على  
القضاء الإداري .

#### ملخص الحكم :

ان الباب التاسع من قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاص برد  
القضاة عن الحكم ، يسرى على القضاء الإداري ، بالتطبيق للمادة ٧٤ من  
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص  
على أن تطبق الاجراءات المنصوص عليها فيه وتطبق احكام قانون المرافعات  
فيها لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالتقسم  
القضائي ، وبالتطبيق للمادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي نصت على  
أن تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة  
لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء  
الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف وتسرى في شأن  
رد أعضاء المحاكم الادارية القواعد المقررة لرد القضاة .

( طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

عند توافر احد اسباب عدم الصلاحية يصبح القاضي ممنوعا من سماع  
الدعوى والحكم فيها ولو لم يرد احد الخصوم — اغفال ذلك يؤدي



الى بطلان للحكم — وقوع هذا البطلان في حكم صادر من محكمة النقض  
يجوز للخصم ان يطلب منها منعه — سرعان هذه القاعدة على احكام المحكمة  
الإدارية العليا .

#### ملخص الحكم :

ان أسباب الرد المذكورة في الباب التاسع من قانون المرافعات  
نوعان : النوع الأول هو أسباب عدم صلاحية تجعل القاضي ممنوعاً من  
سماع الدعوى غير صالح للحكم فيها ولو لم يردده أحد من خصومها ، وهي  
المفصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .  
والمعنى الجليح لهذه الأسباب هو كونها مما تضعف له النفس في الأمم  
الأغلب وكونها معلومة للقاضي ويصح أن يجهلها ، ولذا نص في المادة ٣١٤  
على أن عمل القاضي أو قضاة في الأحوال المتقدمة الذكر ولو بالتساوق  
الخصوم يقع باطلا بحيث يجوز الطعن فيه بطريق الطعن المقررة . وزيادة  
في الإسطيان والتجوز لسبب القضاء نص على أنه اذا وقع هذا البطلان  
في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب الحكم  
واعادة نظر الطعن ، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل الحكم  
محكمة النقض نهجى من الطعن بحسبها خاتمة المطاف . ومثل هذه  
الوسيلة تجب اتاحتها للخصم اذا وقع البطلان في حكم للمحكمة الإدارية  
العليا لوحدة الطلة التي تقوم على محكمة جوهرية هي توفر ضمانات  
أساسية لتأمين المتقاضين وصون سمعة القضاء . أما النوع الثانى من  
الأسباب فلا تمنع القاضي من سماع الدعوى ولا تجعله غير صالح لنظرها ،  
وانما تجب للخصم ان يطلب رده قبل تقديم أى دفاع أو دفاع والا سقط حقه  
فيه (م ٢١٤) . وهذا ويتبع في الرد في جميع الأحوال — سواء لهذه الأسباب  
أو لظنك — الإجراءت المفصوص عليها في القانون .

( طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٧٧/٢/١ )

( م ١٧ — ج ١٤ )

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

#### المبدأ :

القراءة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة ( أولا ) من المادة ٢١٣ مرافعت — وجوب ان يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوى — المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصل فيها مدعى أو مدعى عليه — عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة — القراءة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ مرافعت — عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر في فقراتها الخمس الأحوال التي تجعل القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت في فقرتها الأولى على أنه « ( أولا ) اذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة . . . » ، وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقاً لهذه الفقرة تستلزم شرطين : ( أولهما ) رابطة القرابة أو المصاهرة الى الدرجة المحددة . ( وثانيهما ) أن يكون القريب أو الصهر لخصم هذه الدرجة خصماً في الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة في رغبها ان كان مدعياً وفي دفعها ان كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصل فيها مدعى كان أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصل ، كالوصى على القاصر والقيم على المحجور عليه وكالوزراء بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أخصاباً بذواتهم في تلك الدعوى لأنهم ليسوا ذوي مصلحة شخصية ومباشرة فيها فتنبع درجة تراثهم أو مصاهرتهم القاضي من نظرها وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محطهم

غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر في الدعوى لا ينصرف اثره الا الى  
الاصلاء دون الفائين عنهم . اما نيابة القاضى عن أحد الخصوم أو قرابة  
القاضى أو مصاهرته لغاية الدرجة الرابعة للفائين عن الخصوم في الدعوى  
التي تجعل القاضى غير صالح لنظرها ممنوعا من سماعها فقد حددتها  
الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر  
وهي : « اذا كان القاضى وكلاء لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية  
أو وصيا عليه أو قريبا أو مظلونه وراثته له ، أو كانت له صلة قرابة  
أو مصاهرة للدرجة الرابعة بومى أحد الخصوم أو بالتيم عليه أو بأحد  
أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو  
و الخبير مصلحة شخصية في الدعوى » . ونيابة الوزراء بالنسبة الى  
الدعوى المتعلقة بالدولة طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سالفة الذكر  
الواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ، لأنه  
يترتب عليها بطلان الحكم ، ومن المسلم انه لا بطلان الا بنص .

( طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

**القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى**  
طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ مرافعات - وجوب ان تكون مباشرة -  
تعريف القرابة .

#### ملخص الحكم :

ان الفقرة الرابعة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية ( التي استظهرت حالة وجود مصلحة لل قريب أو المصروف  
الدعوى ولو لم يكن خصما فيها ) لا تجعل القاضى ممنوعا من سماعها غير  
صالح لنظرها الا : « اذا كان له أو لزوجته أو لأحد اقاربه أو اصهاره  
على عبود النسب أو لمن يكون هو وكلاء عنه و وصيا أو قريبا عليه مصلحة

في الدعوى القائمة» فيجب لكي تكون القرابة أو المصاهرة في هذه الحالة مقبلة للقاضي من سماع الدعوى تجعله غير صالح للنظرها أن تكون على عيود النسب أو قرابة أو مصاهرة مباشرة ، دون قرابة أو مصاهرة الحواشي . والقرابة المباشرة هي الصلة ما بين الفروع والأصول طبقاً للمادة ٢٥ من القانون المدني . ولكي تكون المصاهرة مباشرة يجب أن يكون اقرب أحد الزوجين معترين في نفس هذه القرابة بالنسبة إلى الزوج الآخر ، وذلك طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المذكور . وعلى ذلك فالأقارب والأصهار على عيود النسب هم بالنسبة إلى القاضي ولده ووالده ( أبا ولما ) وولد زوجه وزوج ولده ووالد زوجه وزوج والده وأن علواً أو قزلاً ، ومن ثم فليس للمدعى في خصوص هذه الدعوى أن يتحدث بان الوزير المختص في دعوى الإلغاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان أن الظعن في القرارات بعيب أساء استعمال السلطة قد يعرضه لمساغته شخصياً عن التمسويض مستقبلاً في دعوى أخرى — ليس له أن يتحدث بذلك طالما أن علاقة المصاهرة بين القاضي وبين الوزير المختص في دعوى الإلغاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .

( طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

القاعدة :

أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الأخير ودرجته .

ملخص الحكم :

يعين من الإطلاع على المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من القانون المدني وما ورد في صحتها بالملحظة الإيضاحية أن القرابة بما في ذلك المصاهرة إما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج . وإذا كان اقرب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر

غان أخت الزوجة — وهي من الحواشي — تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج بدرجة ، وينبنى على ذلك أن زوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت نفا الأخير ودرجته .

( طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

#### المبدأ :

عدم قبول طلب رد جميع مستشاري النقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يبقى ما يكفي للحكم في طلب الرد — المادة ٢/٣٣٦ مرافعات — مرقون  
هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب من الأسباب الواردة بالمادة ٣١٢ مرافعات — حكمة تقرير هذه القاعدة ألا يفصل في الرد هيئة يجلس في تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى من وجه ضدهم طلب الرد — أخلاص  
هذه المحكمة عن تلك التي شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذي يخول وزير العدل سلطة نوب مستشار بالاستئناف للاستفال بحكمة النقض وقتنا .

#### ملخص الحكم :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات على أن لا يقبل « طلب رد جميع مستشاري محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عدهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » ، وهذا الحكم يسرى في جميع الأحوال أيًا كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك أن المادة ٣٣٦ هي ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكررا من قانون المرافعات القديم التي كانت أضيق بدورها بالمادة ٤٠ من قانون انشاء محكمة النقض ، والحكمة التشريعية التي دعت إلى ذلك هي الضرورة الملحة لتفادي وضع شاذ في نظام التدرج القضائي حتى لا يفصل في طلب رد مستشارين من مرتبة

على في هذا التدرج ( أو في الدعوى عند قبول طلب الرد ) هيئة هي بمثابة محكمة مخصصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور أدنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أبيع المحظور ، والضرورات تبيح المحظورات . وهذه المحكمة غير تلك التى تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء التى تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يتدب للاستئصال مؤقتا بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف . بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ، اذ حكمة ذلك هى حاجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا النخب . حقيقة أسلما لتشكيلها ، ولا يترتب عليه أن توضع فى الوضع الشاذ الذى دعا الى تقرير الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أقطع فى ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار اليه فى دورها تريد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ استقلال القضاء ، فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة وجوبا فى حالة رد مستشارى محكمة النقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد أو فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، أو بعبارة أخرى لو كان قصده أن يستعمل تلك الرخصة . يجب أن يفنى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكان الفنى هذه الفقرة من المادة ٣٢٨ مكررا من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك فى قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، بل أن اصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة فى قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالا لاي شك فى أنه لا يجوز استعمال رخصة النخب فى مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لاختلاف المحكمة التشريعية التى يقوم عليها كل من النصين .

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

القاعدة التي تقرها المادة ٢/٢٣٦ مراعات في شأن رد القضاء —  
انطباقها في شأن مستشارى المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات تطبق في شأن مستشارى المحكمة  
الادارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥  
بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى في شأن ردهم القواعد المقررة  
لرد مستشارى محكمة النقض .

( طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

المادتان ١٥١ ، ١٥٩ من قانون المرافعات — يجب تقديم طلب الرد  
قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا تسقط الحق فيه — حضور طالب الرد  
بجلسات سابقة وشرح موضوع دعواه أمام رئيس المحكمة المطلوب  
رده — الحكم بسقوط الحق في طلب الرد والغرامة ومصادرة الكفالة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥١ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب تقديم طلب  
الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه » .

ومن حيث أن المطعون ضده حضر أمام دائرة محص الطعون برئاسة  
السيد المستشار / ..... ثمانى جلسات نون أن يقرر برد السيد

المستشار رئيس الدائرة ، <sup>٤</sup> ~~ويجب~~ <sup>٥</sup> ~~من~~ <sup>٦</sup> ~~حظر~~ <sup>٧</sup> ~~جملة~~ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٣ أن المطعون ضده شرح الموضوع أمام الدائرة برئاسة السيد المستشار رئيسها .

ومن حيث أنه وقد ثبت ذلك فإن طلب الرد يكون قد قدم بعد تقديم المطعون ضده دفاعة في الظن الأمر الذي يترتب عليه ~~بالطريق~~ <sup>٨</sup> ~~للإدانة~~ ١٥١ من قانون المرافعات أن حقه في تقديم طلب الرد قد سقط .

ومن حيث أن المادة ١٥٩ من قانون المرافعات تنص على أن تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه وبمصادر الكفالة وترى المحكمة تقديم طلب الرد عشرين جنيهاً .

« حكمت المحكمة بسقوط حق الطالب في طلب الرد وتغريبه عشرين جنيهاً ومصادرة الكفالة » .

( طعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

المادة ٦٤٨ <sup>١</sup> من قانون المرافعات المدنية <sup>٢</sup> ~~والجارية~~ <sup>٣</sup> ~~— طلب الحكم~~ <sup>٤</sup> ~~باعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد — تكليفه — هو من قبيل التنازل~~ <sup>٥</sup> ~~عن الطلب — أساس ذلك : الحكم بانتهاء الخصومة يخرس ثمة خصومة قائمة بين طرفين وإن يستجيب المدعى عليه الى طلبات المدعى فيها — طلبات الرد من قبيل الخصومات التي يسوغ فيها الحكم باعتبار الخصومة منتهية — أساس ذلك : تنظيم الرد إنما شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوي على أية خصومة بين الطالب والقاضي المطلوب زده — انتهاء الخصومة يمكن أن يرد على التنظيم الخاص بمخاصمة القضاة الذي نظمته~~



**المواد ٤٩٤ من قانون المرافعات - الحكم بأثبات تنازل الطالب عن طلب الرد والزامه المصاريف والأمر بمصادرة الكفالة .**

### **ملخص الحكم :**

ان طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني السليم من قبيل التنازل عن الطلب . ذلك لان الحكم بانتهاء الخصومة نفترض أن تكون ثمة خصومة من طرفين ، وان يستجيب المدعى عليه إلى طلبات المدعى فيها . ولما كانت طلبات الرد التي تقدم طبقا لأحكام المواد ١٤٨ وما بعدها من قانون المرافعات كما هو الشأن في طلب الرد المائل لا تعتبر من قبيل الخصومات التي يسوغ بحكم فيها بانتهاء الخصومة متى توافرت شروط ذلك ، لان تنظيم أحكام الرد في المواد المذكورة إنما شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوى طلب الرد في ذاته على أية خصومة بين الطالب وبين الغاضي المطلوب رد ، على نحو يسوغ معه الحكم بانتهاء الخصومة في الطلب خاصة وان ثمة تنظيما آخر خاص بخصامة القضية أوردته القانون في المواد ٤٩٤ وما بعدها هو الذي يمكن الحكم في محاكمة بانتهاء الخصومة أن كان لذلك محل . ومهما يكن من أمر في هذا الخصوص فإن المستشار / ..... لهم يكن على أي حال ضمن تشكيل الدائرة الثانية محص الطعون التي نظرت الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية يوم ٥ من سبتمبر ١٩٨٣ كما أن سياقته لم تخطر بطلب الرد المشار اليه الذي لم يودع التقرير به الا في صباح ذات يوم الجلسة التي كان محدد لنظر الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية سالف الذكر ، ولم يتصل عليه بطلب الرد المذكور بالتالي ومتى كان ذلك فان طلب الحكم أصليا باعتباره الخصومة في طلب الرد منتهية ويكون واردا على غير محل ويعتبر في حقيقته تنازع عن الطلب المذكور ، وهو ما استهذه الطالب فعلا وضمنه طلبه الاحتياطي على النحو النائب بمحضر الجلسة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بأثبات تنازل الطالب عن طلبه مع الزام المصاريف والأمر بمصادرة الكفالة عملا بنص المادة ١٥٩ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٣٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ )

## الفرع العاشر عوارض سيرة الدعوى

أولاً : انقطاع سيرة الخصومة :

قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

انقطاع الخصومة — أسبابه المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ مرافعات — من بينها فقد الخصم أهلية الخصومة — قيام هذا السبب وتحقيق اثره يستلزم ثبوته فعلاً بحكم من القضاء كتوقيع الحجر ، أو بإدليل قاطع من تقرير طبيب شرعى أو قومسيون طبي أو قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن هجر المصابين بأمراض عقلية يثبت قيام حالة المرض العقلى المقعدة للأهلية بخصائصها المحددة لهذا الأثر — وجوب توافر هذا الدليل في حينه لا في تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

إذا صح أنه على الرغم من قصر نص المادة ٢٨٢ مرافعات وقف الميعاد على حالة موت المحكوم عليه فقط فإن هذا الميعاد يقف إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة المبينة في المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات بقوله أن قواعد انقطاع الخصومة هي قواعد عامة تطبق في أية حالة تكون عليها الخصومة حتى يصدر فيها الحكم البات الذى ينتهى به وأن من بين أسباب الانقطاع هذه فقد الخصم أهلية الخصومة فإن قيام هذا السبب وتحقيق الأثر المترتب عليه يستلزم ثبوته فعلاً بحكم من القضاء كتوقيع

الحجر على الخصم الذى يدعى جنون أو عاهة أو عقل أو بطلية.  
تاطلع من تقرير طبيب شرعى أو قومهسيون طبى أو طبيب اخصائى.  
او مستشفى معد للمصابين بأمراض عقلية حكومى أو خصومى مرخص به  
او قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة العمومية وفقاً  
لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية.  
يثبت قيام حالة المرض العقلى المفقدة للأهلية بخصائصها المحددة لهذا  
الأثر فى الفترة المراد التمسك فيها بوقف ميعاد الطعن ولما كانت هذه  
مسألة واقع منوط بطروف غير مستقرة بطبيعتها وقابلة للتغير من حيث  
قيامها ومدائها تحقيقاً وزوالاً وشدة وخفة بما يؤثر تبعاً لذلك فى سببه  
الوقف وجوداً وعدماً فإنه لا يصلح لاثباتها دليل لم يتوافر فى حينه وإنما  
يراد انشاؤه متأخراً فى تاريخ لاحق بغية اثبات أمر فلت الأوان المناسب.  
لإثباته ، ومن ثم فإن ما يزعمه المدعى فى عريضة طعنه من أصابته بمرض  
عصبى نفسى أفقده السيطرة على وعيه لتبرير انقطاعه عن عمله الذى  
اعير بسببه مستقبلاً من خدمة هيئة البريد ... وما يريد التذليل عليه  
بتقارير طبية من أصابته باضطرابات نفسية كانت تحسن أحياناً ويتمثل  
بعدها للشفاء للتخفيف من جريان المواعيد فى حقه سواء ميعاد التظلم من  
قرار اعتباره مستقبلاً من الخدمة لتففيه عن العمل أكثر من خمسة عشر  
يوماً بدون إذن سابق أو عذر مقبول أو ميعاد رفع دعوى الإلغاء طعناً  
فى هذا القرار ، أن ما يذهب إليه المدعى من دفاع فى هذا الشأن اذ صح  
دليلاً على معاناته فى بعض الأوقات من حالة نفسية ليست عسية على البره  
ولا مانعة من لياقته للاستمرار فى عمله على نحو ما وصفها الاخصائون  
فإنه لا ينهض بذاته دليلاً على أصابته بمرض عقلى مؤد إلى انعدام أهليته  
للحصول إلى الحد الذى يعفيه من التقيد بميعاد تقديم التظلم الإدارى.  
او ميعاد رفع دعوى الإلغاء أو ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى هذه  
الدعوى اذ ليس كل مرض نفسى أو اضطراب عصبى بمقدم لأهلية  
الخصومة وليس فى الأوراق ما يقطع بإصابة المدعى على وجه التحديد  
فى وقت معاصر لمدة جريان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر ضده من المحكمة  
الإدارية بعدم قبول دعواه شكلاً لرغمها بعد الميعاد بماهية فى العقل أعدته

أهلية الخصومة ولازمته طوال تلك المدة حتى تاريخ تقديمه طلب المساعدة القضائية بل أنه هو نفسه قد سكت من ذلك ولم يدع شيئاً منه في دفعه الذي ضمنه عريضة طعنه وإن زعمه بالنسبة إلى الفترة ما بين انتطاعه عن العمل الذي أدى إلى فصله من الخدمة وبين رفعه دعواه بطلب البقاء على القرار الصادر بذلك وليس من المفترض إزاء هذا وإزاء ما يستخلص من الأوراق من عدم استئثار حالة المرض المتنوع به انسحاب العذر القائم على هذا المرض إلى ميعاد الطعن في الحكم كما أنه غير مجد بعد فوات الأوان ، طلب المدعى بصفة احتياطية إحالته إلى الطبيب الشرعي لفحصه وتقدير حالته العقلية للتحقق من قيام أو عدم قيام حالة المرض العقلية به ومدى تأثيره على أهليته وأدراكه في المسألي الذي يرجع إلى بقع سنوات .

( طعن ١٥٩ لسنة ١٩٦٣/٥/١٨ جلسة )

### ٢٦٨ - قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

يظان الإجراءات المترتبة على انتطاع الخصومة بسبب وفاة الخصم — بظان نسبي لا يفيد منه إلا من شرع لمصلحته — ليس للخصم الآخر — أن يتسك به — لورثة الخصم المتوفى للتنازل عن البطلان صراحة أو ضمناً .

ملخص الحكم :

أن البطلان الذي نص عليه القانون في حالة انتطاع الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم بظان نسبي لا يفيد منه إلا من شرع انتطاع الخصومة لحماية مصلحته أي ورثة المتوفى في هذه الحالة — فليس إذن للخصم أن يتسك به بل أنه يجوز للورثة التنازل عن هذا البطلان صراحة أو ضمناً بقبولهم الحكم الذي يصدر في الدعوى .

( طعن ٨٢ لسنة ١٩٦٦/٢/٢٧ جلسة )

### قاعدة رقم ( ١٩٩ )

#### المبدأ :

تُعجّل نظر الدّعوى بعد انقطاعها يُلخّذ حكم أقبلتها ابتداءً من حيث الالتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام القضاء الإدارى فتستأنف سرّها بإيداع طلب التعجيل قلم مكتب المحكمة فى الميعاد المقرر .

#### ملخص الحكم :

ان تعجيل نظـر المنازعة الادارية باعتباره إجراء يستهدف استئناف السير فى المنازعة بعد انقطاعها يأخذ حكم اقبلتها ابتداءً من حيث الالتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام المحكمة المختصة ويكون ذلك صحيحاً فى القانون اذا تم ايداع الطلب خلال سنه من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى طبقاً لحكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية دون اعتداد بتاريخ التـكليف بالحضور على مقتضى حكم المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المذكور لتعارضه مع طبيعة الإجراءات التى نظمها قانون تنظيم مجلس الدولة نصاً وروحاً .

( طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

#### المبدأ :

انقطاع سير الخصومة بسبب وفاة المدعية — طلب المصنف استئناف سير الدّعوى التركة يعتبر ذو صفة فى مباشرة إجراءات الدّعوى الخلصة بهذه التركة ومن بينها طلب السير فى الدّعوى التى انقطعت فيها الخصومة — أسلم ذلك نص ٨٥٥ مئتى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى القاتون المدنى تبين انه ينمى فى المادة ٨٨٥ على انه « على المصنى فى اثناء التصفية ان يتخذ ما تتطلبه اموال التركة من الوسائل التحفظية وأن يقوم بالاعمال الادارية ، وعليه أيضا أن ينوب عن التركة فى الدعاوى وأن يستوفى مالها من ديون قد حلت ويكون المصنى — ولو لم يكن ماجورا — مسئولا لمسئوليته الوكيل المأجور وللقاضى أن يطالبه بتقديم حساب عن ادارته فى مواعيد دورية » . ومستفاد من هذا النص انه من ضمن واجبات المصنى القيام بإدارة اموال التركة وما تتطلبه من اجراءات تحفظية وتمثيل التركة فى الدعاوى وهو — بهذه المثابة — يعتبر وكيلًا عن الورثة ونائبًا قانونيًا عنهم ، ومن ثم فإن المصنى يقوم مقام الخصم الذى توفى بصدر تطبيق المادة ١٣٣ من قانون المرافعات التى تنص على أن « تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو فقد أهليته للخصومة اذ زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك ... » ومؤدى ذلك أن مصنى تركة المتوفى يعتبر ذا صفة فى مباشرة اجراءات الدعاوى الخاصة بهذه التركة ومن بينها طلب استئناف السير فى الدعاوى التى انقطعت فيها الخصومة بسبب وفاة صاحب تلك التركة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٥ صدر حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( الدائرة السادسة المدنية للأحوال الشخصية للاجانب ) ويقضى هذا الحكم بتعيين الاستاذ / ..... المحامى مصفيا خاصا لتركة ..... بان تكون مأموريته رفع الدعاوى والطعن واتخاذ الاجراءات المناسبة للإفاء مديونية الشركة أمام جميع المحاكم وكذلك اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية للحصول على حقوق الشركة .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم — بتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بقبول الطلب المتقدم من المصنى باستئناف الدعوى

سيرها وإعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في موضوعها مع ابقاء الفصل  
في المصروفات .

( طعن ١٨٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

#### المبدأ :

الفرض المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة ٢٠ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية هو حماية ورثة المتوفى او فاقد الاهلية او  
الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه حتى  
لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم — انطلاقا من الحكمة التي قام  
عليها النص فانه اذا تعدد الخصوم في احد طرفي القضية وقام سبب احدث  
انقطاع الخصومة بالنسبة لاحد الخصوم فانها تستمر صحيحة بالنسبة  
لفغيره متى كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة — لا معنى في هذه الحالة  
ان ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى  
صحيحة بالنسبة للخصم الذي ام تطرا في شأته حالة من حالات انقطاع  
الخصومة بالنسبة للخصم الآخر التي قامت في شأنه احدى تلك الحالات  
حماية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه — تطبيق : اقلية الدعوى  
ضد وزارة التموين — اختصام المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية  
لمجرد صدور الحكم في مواجهتها — زوال صفة المؤسسة المذكورة لا يستتبع  
انقطاع الخصومة بالنسبة لوزارة التموين بحساباتها الخصم الاصيل في  
الدعوى والطلبات فيها موجهة اساسا اليها — القول بانها كان يتعين على  
الحكم ان يقضى بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صفة المؤسسة  
سابقة الذكر على غير اساس سليم من القانون .

### ملف الحكم

ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والجارية تنص على أن « ينقطع سير الخصومة بحكم القلتون بوقاف أحد الخصوم أو بوقاف أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كملت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها . . . » والغرض المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة السابقة هو حماية وريثة المتوفى أو ناقد الأهلية أو الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كل يباشر الخصومة عنه من النائبين حتى لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم ، وانطلاق من المحكمة التي قام عليها النص فانه اذا تعدد الخصوم في أحد طرفي القضية وقام سبب أحدث انقطاع الخصومة بالنسبة لأحد الخصوم فانها تستمر صحيحة بالنسبة لغيره متى كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، لانه لا معنى في هذه الحالة أن ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى صحيحة بالنسبة للخصم الذي لم تطرأ في شأنه حالة من حالات انقطاع الخصومة وتنقطع الخصومة بالنسبة للخصم الآخر التي تالت في شأنه إحدى تلك الحالات حماية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه ومتى كان ذلك وكان الثابت في خصومة هذه المنازعة أن المطعون ضده قد طلب إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن الامراج عن البضائع التي تم ضبطها بمعرفة مباحث التموين تنفيذًا لقرار وزير التموين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الاتجار في السلع الكمالية المستوردة والتعويض المؤقت عن هذا القرار فمن ثم تكون وزارة التموين هي الخصم الاصيل في هذه المنازعة ، فالقرار المطعون فيه منسوب اليه كما أن طلب التعويض موجه له ، وما قام المطعون ضده باختصاص المؤسسة المصرية العامة للتبليغ الاستهلاكية الا لجرد صدور الحكم في مواجهتها باعتبار ان البضائع المضبوطة كانت تحت يدها وكانت هي التي قبلت بتقييم هذه البضائع ، الأمر الذي يستقيم معه القول بأن زوال صفة المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية لا يستتبع انقطاع سير الخصومة بالنسبة لوزارة التموين بحسبائها الخصم الاصيل في الدعوى والطلبات فيها موجهة أساسا اليها ،



ومتى بان ذلك بطل ما قال به الطعن من انه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يقتضى بقطع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صفة المؤسسة سالفة الذكر يكون على غير اساس سليم من القانون ويتعين من ثم الالتفات عنه .

( طعن ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

**وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للتصل في موضوعها ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا بتخاذ اجراء من الاجراءات التصوي عليها قانونا — لا يصح اتخاذ اى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب اولى صدور حكم فيها اثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلان بنص القانون .**

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الحكم ببطال الحكم المطعون فيه لصدوره بعد انقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى . ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على ان « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... الا اذا كانت الدعوى قد نهيت للحكم في موضوعها » كما تنص المادة ١٢٢ من هذا القانون على ان « يترتب على انقطاع ، الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى تحصل اثناء الانقطاع » وتنص المادة ١٣٣ على ان « يستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى .... بناء على طلب الطرف الآخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك ... وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التى كانت محددة

نظرها وارث المتوفى ... ويأثر السير فيها \* ومؤدى هذه النصوص أن مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقيق هذه السبب بماتات الدعوى غير مهيات للفصل في موضوعها ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا باتخاذ اجراء من الاجراءات المتصوص عليها قانونا . وبالتالي لايصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب أولى صدور حكم فيها اثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلا بنص القانون .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث الطاعنين قد توفى في ١٣ من يوليه سنة ٧٥ اثناء نظر الدعوى محل الطعن المائل واستمرت المحكمة في نظرها الى ان اصدرت فيها حكما المظنون فيه بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ دون ثمة اجراء قانونى يفيد - استئناف سير الخصومة في مواجهة ورثة المدعى ودون ان يكون الدعوى قد تهيأت للفصل في موضوعها بالتطبيق لحكم المادة ١٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث ثم جبرز الدعوى لتحكم فيها في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ بعد وفاة المدعى بما يزيد على خمسة عشر شهرا ولم يكن قد ابدى اقواله وطلباته الختامية . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه - وقد صدر بعد تحقق السبب الموجب لانقطاع سير الخصومة واثناء فترة الانقطاع يكون قد وقع باطلا بقوة القانون وبالتالي تحققت فيه احدى حالات الطعن في الاحكام المتصوص عليها في البند الثانى من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة مما يتعين معه الحكم بيلغائه واعادة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها .

( طعن ١٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

القياس :

نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على ان تنقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم - مؤدى هذه المادة ان انقطاع سير الخصومة لا يقع الا اذا حدثت الوفاة اثناء سير الخصومة أى بعد قيامها

**وانقضاءها صحيحة ابتداء — اشتغال صحيفة الدعوى على اسم خصم  
متوفى وغير مستوفاه شكلها القانوني ، يشوبها البطلان ولا تنعقد بها  
الخصومة بالنسبة إليه .**

### **ملخص الحكم :**

ومن ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « ينقطع سير  
الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... » ، ويؤدى هذه المادة ان  
انقطاع سير الخصومة لا يقع بقوة القانون الا اذا حدثت الوفاة **التي** سير  
الخصومة اى بعد قيامها وانعقاد صحيفة ابتداء بأن يكون الخصوم فيها  
وقت رفع الدعوى على قيد الحياة اذ بوجودهم القانوني في هذا الوقت  
تنعقد الخصومة القضائية وتبدأ سيرها ، فاذا تولى احدهم خلال سير  
الدعوى وقبل ان تصبح مهياة للحكم فيها فان انقطاع سير الخصومة يقع  
بقوة القانون ما لم يستأنف سيرها طبقا للاجراءات المقررة قانونا .

ومن حيث ان الثابت من وقائع المنازعة ان المدعى عليه **الاول** توفى  
بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ اى قبل رفع الدعوى **بمدة** لم  
المحكمة الادارية باسيوط بالعريضة المودعة بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥  
ومن ثم فان احكام انقطاع سير الخصومة لا تسرى في هذه الحالة اذ لم  
تحدث الوفاة بعد اقامة الدعوى ... وقد جرى قضاء المحكمة على ان  
الاصل ان الخصومة لا تنعقد قانونا وتصبح صحيحة الا اذا كان اطرافها لم  
وجود قانوني ولعلى وثقت اقامة الدعوى اى وقت ايداع صحيفة فلم **تكتب**  
المحكمة فاذا اشتغلت الصحيفة على اسم خصم متوفى فانها تفقد غير  
مستوفاه شكلها القانوني ولا تنعقد بها الخصومة بالنسبة للخصم المتوفى  
لان الخصومة هي الحالة القانونية التى تنشأ عن رفع الدعوى **لم** المحكمة  
في شأن نزاع قائم بين طرفين فلا يتصور قيام خصومة بين طرفين .

ومن حيث أنه ترتب على ذلك اذ كان الواضح ان الجهة الادارية  
وجهت الدعوى الى المدعى عليه الاول المتوفى ولم توجهها الى ورثته فان  
صحيفة الدعوى تكون بهذا الوضع قد شابها البطلان وتعتبر غير قابلة

بالنسبة إليه ، إلا أنه مع ذلك فإن الدعوى قد وجهت أيضا وفي ذات الوقت ضد المدعى عليه الثاني بصفته متضامنا مع المدعى عليه الأول في سداد أيجار المعدية ، وهذه الصفة تخول الجهة الإدارية الحق في اختصاص المدعى عليه الثاني استقلا وعلى حدة منذ البداية المطالبة بما هو يستحق لها نتيجة التزامه التضامنى . . وعلى ذلك وفي ضوء هذه الحقيقة تغدو صحيفة الدعوى قلقة منتجة آثارها القانونية بالنسبة الى المدعى عليه الثانى عطف .

( طعن ٧٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٣/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

##### المبدأ :

حضور الولى الشرعى سيم الدعوى وتمثيل ابنته القاصر — بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى — مفاد المادة ١٣٠ مراعات ان مجرد وفاة الخصم أو فقده اهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة — بلوغ سن الرشد لا يؤدي الى انقطاع سير الخصومة وانما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر للخصومة عن القاصر — بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى دون ان تشبه هي أو والدها المحكمة الى التغيير الذى طرأ على حالتها وحضور والدها نيابة عنها — حضور الوالد يكون في هذه الحالة بقبول ورضاء الطاعنة منتجا لآثاره القانونية — أساس ذلك : تعتبر صفة الوالد مازالت قائمة على أساس النيابة الإتفاقية بعد ان كانت نيابة قانونية .

##### ملخص للحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن « ينتطح من الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده اهلية الخصومة

أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كتبت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة إما بلوغ سن الرشد فانه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .

ومن حيث أنه من الثابت أن الطاعة مثلت في الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ١٩ ابتداء بواسطة والدها بصفته ولياً شرعياً فإن هذا الطعن يكون قد وقع صحيحاً من الطاعة ممثلة في والدها . فإذا بلغت سن الرشد أثناء سير الطعن ولم تنبه هي ولا والدها المحكية إلى التغيير الذي طرأ على حالتها ونكرت والدها يحضر عنها بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الطعن — فإن حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بقبول الطاعة ورضائها . ويكون حضور والدها على ما جرى به القضاء والفقه المصريان حضوراً منتجاً لانارة القانونية ذلك أنها ببلوغها سن الرشد قد علمت بالدعوى ورضيت باعتبار صفة والدها في تمثيلها لازالت قائمة على أساس من النيابة الاتقافية بعد أن كانت نيابته عنها نيابة قانونية . ويكون حضور والدها في هذه الحالة برضاها وتظل صفته قائمة في تمثيلها في الخصومة بعد بلوغها سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الطعن كما لو كانت القاصرة قد حضرت بنفسها الخصومة بعد بلوغها . ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل وهذه الصفة لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كتبت نيابة والدها عنها قانونية أصبحت اتقافية . خاصة وأنه إذا استمرت الطاعة على موقف التجهيل أثناء سير الطعن فانه ليس لها أن تقيد من خطتها ولا أن تنقض ما تم على يديها ، فيكون الحكم قد صدر ضدها في الطعن كما لو كانت قد حضرت بنفسها في الخصومة إلى أن صدر الحكم فيها .

## تالياً : وقف الدعوى

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

### المبدأ :

تسوية مخوض الدولة النزاع صلحا على اساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا — مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا — سرعان ذلك على الطعون أمام هذه المحكمة — وقف المحكمة الإدارية المختصة الدعوى لحين التوصل في طعن سبق تسوية النزاع فيه على الوجه المقتضى — في غير محله .

### مقتضى الحكم :

ان اتفاق الطرفين على تسوية النزاع بينهما وديا على اساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا وتطبيق المبدأ القانوني ونفا لما قضت به المحكمة العليا على الواقعة التي كانت موضوع الدعوى ولا تبقى بعد هذه التسوية منازعة تعمل فيها المحكمة سلطتها وينصب عليها قضاؤها . ومن ثم فانه اذا كان النزاع السابق الذي كان موضوع الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انتهى باستبعاد هذا الطعن من جدول المحكمة الادارية العليا لقبول طرق النزاع تسويته على مقتضى المبدأ الذي وضعته هذه المحكمة في الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢ القضائية فلا يكون هناك محل لوقف الدعوى موضوع الطعن الحالي ، اذ ان وقف الدعوى لحين الفصل في دعوى أخرى لا يكون له محل الا اذا كان النزاع في الدعوى الأخرى لازال قائما ، اما اذا كان قد انتهى بصلح هو تسوية فلا يكون هناك محل لتعليق الدعوى الجديدة على الفصل في نزاع قد انتهى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف الدعوى.

لعين الفصل في الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠٠٣ القضائية تد انطوى على خطا  
في تطبيق القانون ويتعين إلغاؤه .

( طعن ٩٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٩٦/١٢/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

وقف الفصل في الدعوى — الأحوال التي يجوز فيها ذلك — انتظار  
صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن حكم لها ، في منازعة مماثلة ،  
للمنازعة المروضة أمام محكمة القضاء الإداري — ليس سببا لوقف الفصل  
في هذه الدعوى .

ملخص الحكم :

ان انتظار صدور حكم من المحكمة الادارية العليا في طعن مقدم في حكم  
صادر من محكمة القضاء الادارى بتحديد المركز القانونى لموظف ليس من  
بين الاحوال التى يتعين فيها على المحكمة ان توقف الدعوى او ترفضها  
بمقولة أن مركز المطعون ضده لم يكن قد تحدد بصفة نهائية بعد ، مادام  
ان هذا المركز قد انحسم فعلا أمام محكمة القضاء الادارى بحكمها القاضى  
باعتبار المطعون ضده فى الكادر الادارى وما يترتب على ذلك من آثاره ومن  
ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى فى الدعوى .

( طعن ٩٢٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٩٤/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

مناط وقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثرها دفع أو طلب عارض  
— ان يكون الفصل فيه خارجا عن الاختصاص الوظيفي أو التوعى للمحكمة

**ويستلزم بحثا في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها — إذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز الوقف قانونا .**

**ملخص الحكم :**

ان المادة ٢٩٣ مرافعات تنص على أن يكون للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى كلها رأت تطبيق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أولية اخرى يتوقف عليها الحكم بما مفاده ان القضاء بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض يقتضى ان يكون الفصل فيه خارجا عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي لهذه المحكمة ويستلزم بحثا في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها بحيث اذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز الوقف قانونا .

( طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ )

**قاعدة رقم ( ٢٠٨ )**

**المبدأ :**

**الشروط التي يكون معها للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى في غير الأحوال التي نص فيها القانون على الوقف .**

**ملخص الحكم :**

ينمى لكى يكون للمحكمة ان تأمر بوقف الدعوى في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا ان تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ وأن يكون الفصل فيها ضروريا للفصل في الدعوى وأن يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية عن الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة .

( طعن ٤٣٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٥/١٦ )



### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

**الأمر بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعى فرعى له حجية الشيء المحكوم به — جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى .**

#### ملخص الحكم :

ان الأمر الذى تصدره المحكمة بوقف الدعوى بالتطبيق لحكم المادة ٣٩٣ مرائعات حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها بالحالة التى هى عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعى فرعى له حجية الشيء المحكوم به .

ولما كان لا سبيل الى إلزام المتضر منه بأن ينتظر حتى يزول السبب المعلق عليه الإيقاف وحتى يحكم بعد ذلك في الموضوع وليس من شأن الدعن فيه أن يمزق الخصومة ويؤخر سيرها بل انه على العكس قد يؤدي في حالة نجاحه الى تعجيل الفصل فيها فقد أجازت المادة ٣٧٨ مرائعات الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التى تصدر قبل الفصل بوقف سير الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى جائز قانونا .

( طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢٣ / ١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المبدأ :

**أحوال وقف الدعوى — مدى الأثر المترتب على ضم مدة خدمة الموظف السابقة في أدنى درجات التعيين على تعديل أفضيته في الدرجات الأعلى التى**

قد يكون رقى اليها ليس من الاحوال التى تكون فيها للمحكمة ان توقف  
الدعوى .

### ملخص الحكم :

مدى الاثر المترتب على ضم مدة خدمة الموظف التسلسلة فى اثنى  
درجات التعمين على تعديل اقدميته فى الدرجات الاعلى التى يكون قد  
رقى اليها قبل الضم وتحددت اقدميته فيها ليس مسألة اولية اثارها دفع  
او طلب عارض او وضع طارئ ولا هو ما يخرج الفصل فيه عن  
الاختصاص الوظيفى او النوعى لمحكمة القضاء الادارى ومن ثم فانه ما  
كان يجوز لها ان تعلق حكمها فى الدعوى الراهنة على الفصل فى الطعن  
المذكور وغنى عن البيان ان انتظار صدور حكم من المحكمة الادارية العليا  
فى طعن مقدم فى حكم صادر من محكمة القضاء الادارى بتحديد المركز  
القانونى لموظف ليس — من بين الاحوال التى تكون فيها للمحكمة ان توقف  
الدعوى بمقولة ان مركز المطعون عليه لم يكون قد تحدد بصفة نهائية بعد  
مداوم ان هذا المركز قد انحسم فعلا امام محكمة القضاء الادارى .

وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بوقف  
السير فى الدعوى الراهنة الى ان ينصل فى الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨  
التضائية قد خالف القانون واخطا فى تأويله وتطبيقه ويتعين والحالة هذه  
القضاء بالغاءه واذا كانت الدعوى غير مهية للفصل فيها فانه يتعين الابر  
بإعادتها الى محكمة القضاء الادارى لنظرها .

( طعن ٤٣٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧١ )

قاعدة رقم ( ٢١١ )

### المبدأ :

صدور حكم بالفاء قرار ادارى فيما تضمنه من عدم ترقية المدعى —  
طعن الجهة الادارية فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا — يطلب

المحكمة من الجهة الطاعنة تقديم بعض المستندات رغم أهميتها للحكم في الطعن وعدم قبولها بتفويض قرارات المحكمة رغم تفريغها أكثر من مرة —  
المحكمة أن توقف نظر الطعن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أعمالاً لحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحكمة طلبت من الجهة الادارية تقديم صورة كاملة من ميزانية محافظ كفر الشيخ من السنتي المائتين ٦٢/٦١ ، ١٩٦٤/٦٣ ، لا يمكن الفصل في الطعنين المائلين وتأجيل الطعن لأكثر من سنتين دون أن تجيب الجهة الادارية الى ما طلبته المحكمة رغم تفريغها أكثر من صورة .

ومن حيث أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات تنص على انه « تحكم المحكمة على من يتخلف من العللين بها أو من الخصوم من ايداع المستندات أو عن القيام بأى إجراء من الاجراءات في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل من جنبه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ..... ويجوز للحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه » .

ومن حيث أن المحكمة وقد قامت بتأجيل الطعن العديد من الجلسات لطلبها المذكور وتناحست الجهة الادارية عن التنفيذ مما طلب منها فانه أعمالاً لحكم المادة ٩٩ من القانون المرافعات فان المحكمة لا ترى مندوحة من إيقاف الطعن لمدة ثلاثة أشهر .

( طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ )

قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

وقف الدعوى — عدم تعجيلها في الميعاد المتصوص عليه — تعجيلها

يعد الميعاد — عدم تمسك الجهة الإدارية بسقوط الدعوى السقوط  
المقصود عليه في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم  
٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تقابل المادة ١٢٨ من قانون المرافعات الصادر  
بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يعتبر من النظام العام ولا تحكم به المحكمة  
من تلقاء نفسها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم  
٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي كان معيولا به عند صدور قرارى المحكمة بوقف  
الدعويين وتعجيل نظرها والتي تقابل — المادة ١٢٨ من قانون المرافعات  
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يجوز وقف الدعوى  
بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر  
من تاريخ أقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لا يكون لهذا الوقف اثرا فى اى  
ميعاد حتى يكون القانون قد حدده لاجراء ما . واذا لم تعجل الدعوى فى  
الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف  
تاركا استئنائه » وبما ذلك النص أن وقف الدعوى إجراء قصد به  
ارجاء نظرها مدة كافية اذ ما عرض للخصوم اسباب تدعو الى ذلك  
لتحقيق غرض مشترك ولم يوجب المشرع على قلم الكتاب تعجيل الدعوى  
عليه مهدا بدعوى خصمه بعد انقضاء مدة الوقف فنص على أنه اذ لم  
تعجل الدعوى فى ثمانية أيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا  
دعواه والمستأنف تاركا استئنائه . فالخصومة تنتضى بقوة القانون وتعتبر  
كان لم تكن وتزول كافة الاثار القانونية المترتبة على قبيلها بمجرد انقضاء  
الأجل الذى حدده المشرع فى المادة ٢٩٢ المشار اليها فلا يلزم المدعى عليه  
والامر كذلك برفع دعوى فرعية بطلب اعتبار الخصومة كان لم تكن وانما  
اذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء ذلك الأجل فعلى المدعى عليه  
أن يتمسك بطلب اعتبار الخصومة كان لم تكن وعلى المحكمة  
عقابة قبل صدور — فلذا لم يعترض المدعى عليه على تعجيل الدعوى بعد

انقضاء الأجل المشار إليه أن ذلك يدل على رغبته في السير فيها وتنازله عن التمسك بسقوط الخصومة المقرر لحمايته وقضت به مصلحته ومن ثم فلا يكون للمحكمة أن تقضى بسقوط الخصومة من تلقاء نفسها لأن نص المادة ٢٩٢ المشار إليها لا يتعلق بالنظام العام والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن تحكم المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ عجل المدعى عليه الدعوى بعد انقضاء الأجل وبالتالي تكون المحكمة قد وقعت جزءاً على المدعى عليه لم يقصد المشرع توقيعه عليه الأمر الذي لا يتفق وما شرع الجزء المذكور لموجهته وهو إهمال المدعى بتاريخه في السير في دعواه مع ما في ذلك من تهديد للمدعى عليه بعدم استقرار مركزه طالما ظلت الدعوى قائمة .

إذ الأصل أن المدعى عليه لا يقوم بتعجيل الدعوى إلا إذا ماطل في تعجيلها وهو لا يتحقق من هذه الماطلة إلا بانقضاء الأيام التالية لانقضاء مدة الوقف وبالتالي يكون له تعجيله بعد انقضاء هذا إذ قد تكون له مصلحة في بقاء الخصومة وعلى ذلك فإن السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ - من قانون المرافعات المشار إليه وقد ترك أمره لاتفاق الخصوم أو رغبته فانه لا يكون والحال كذلك من النظام العام ومن ثم لا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه لما تقدم وكانت الشركة المدعية قد عجلت الدعوى منثار الطعنين - المائلين بعد انقضاء الأيام التالية لنهاية مدة وقفها ولم تتمسك الجهة الإدارية بسقوط الدعوى وتطلب اعتبار الشركة المذكورة تاركة لها فإن هذا المسلك من الجهة الإدارية يدل على اتجاهها للسير فيها بما يجوز معه الحكم باعتبار الشركة تاركة لكل منهما وإذ ذهب الحكماء المطعون فيها غير هذا المذهب فإن كل منهما يكون قد خالفه. النانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ما يتعين معه الحكم بالفائتها .

( طعن رقم ٥٠٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠ )

## ١٣٣ : ترك الخصومة

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ :

عدم جواز ترك المدعى لدعواه بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبول

المدعى عليه .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تقابل المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أن « يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصبه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاق خصمه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر » . كما نصت المادة ١٤٢ من القانون المشار اليه التي تقابل المادة ٣٠٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على انه « لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله .... الخ » ومن ثم فانه مع التسليم بأن الخطيئين اللذين أرسلهما المدعى الى المحكمة قبل قفل باب المرافعة يتضنان تركا للخصومة باعتبارهما قد أشار صراحة الى طلب هذا الترك الا انه وفقا لصريح نص المادة ١٤٢ لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله واذ كانت محافظة الاسكندرية قد طلبت رفض الدعوى أصلا في ملف طلب العافاة ولم تبد قبولها لترك الخصومة فان الترك لا يعتبر قد تم قلنا طبعا لأحكام قانون المرافعات بما لا يجوز معه التمسك على الحكم المطعون فيه .  
سيمخالفة القانون لهذا السبب .

( طعن رقم ١١٨ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

#### المبدأ :

المختان ٢٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لقرن الحكم المطعون فيه بميزان الشكوك ويعيد طرح النزاع بكلفة اشطاره التي تم الطعن فيها — تتنازل المدعى عن شطر من النزاع المطروح أمام المحكمة الإدارية العليا وقبول الجهة الإدارية لتنازله — سلطة المحكمة — اثبات الترك أو التنازل عن هذا الشق نزولا على حكم القانون .

#### ملخص الحكم :

الثابت أن الحاضر عن المدعى قد قرر أمام دائرة نحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٥/٩ أنه سبق أن حصل المدعى على حكم من محكمة الجيزة الكلية عام ١٩٧٧ بإجابه الى هذا الطلب وتأييد هذا الحكم استئنافيا عام ١٩٧٥ ونفذ هذا الحكم وقابلت الجهة الادارية بصرف الفروق المترتبة على التسوية التي قضى بها لصالح المدعى ومن ثم فإنه يقرر بتنازله عن هذا الشق من الدعوى المحكوم فيها من محكمة القضاء الادارى مع تحمله بمصروفات الطلب المذكور وقد وافق الحاضر عن الجهة الادارية على قبول ترك المدعى للخصومة وتحمله المصروفات بالنسبة لهذا الشق من الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة ترى — اقاء هذا — أن تثبت ترك المسمى للخصومة في طلبه الخاص بضم مقومط المتح التي جعل عليها من هيئة التأمينات الاجتماعية مع تحمله مصروفات هذا الطلب ذلك أن الترك تم في الجلسة وأثبت في محضرها وقد قبلته الجهة الادارية على لسان الحاضر عنها أي بالطريقة لحكم الملتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات ولا يجدى الجهة الإدارية بعد ذلك قولها أنه لا يجوز لهيئة مفوضي الدولة بعد أن طعنت

في الحكم أن تنزل ولو ضمنا عن طعن قتمته كليا أو جزئيا وإن الحكم المدني الذي يتحدى به المدعى لا حجية له أمام القضاء الإداري لخالفته لقواعد الاختصاص الولائي ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فضلا عن أنه يفتح الباب أمامها لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون فإنه يعيد طرح النزاع بكافة أخطاره التي تم الطعن فيها فإذا تبين للمحكمة بعد قيام الطعن أمامها أن شطرا من النزاع المطروح أصبح غير قائم يتنازل المدعى عن طلبه فيه وقبول الجهة الإدارية لذلك فلا مندوحة أمامها من إثبات هذا الترك أو التنازل نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص .

( طعنى رقمى ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

#### المبدأ :

تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها هو بمثابة قبول لترك الخصومة — الترك ينتج انلذه بإلغاء جميع إجراءات الخصومة بها في ذلك صحيفة الدعوى — الحكم بإثبات ترك الطاعة للخصومة .

#### ملخص الحكم :

بجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٨ قررت المحكمة حجز الطعن للحكم لجلسة ١٩٨٠/١٢/١٦ الى انه وأثناء حجز الطعن للحكم تقدم محامى الطاعة بمذكرة قرر فيها انه لما كان عقد الصلح الذى تقدمته المطعون ضدها والمؤرخ ١٩٧٨/٢/١٣ يعتبر منهيًا للخصومة في هذا الطعن لذلك فالطاعة تقرر بترك الخصومة في الطعن وتطلب اثبات ذلك بمحضر جلسة الطعن — وقع على هذه المذكرة الطاعة ووكيلها .

ومن حيث أن الصلح وفقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدنى هو عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان به نزاعا محتملا وذلك



بأن يؤول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه . ومفهوم ذلك أن عقد الصلح تتوافر فيه مقوماته عندما تتجه نية طرفي النزاع الى جسم النزاع بينهما أما بانتهائه إذا كان قاطعا وأما بتوقيفه إذا كان محتلا - وذلك بنزول كل من المتصالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فإذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانه الغائوية وهى التراضى والمحل والسبب انعقد الصلح .

ومن حيث أن الترك وفقا لأحكام المواد ١٤١ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية يتم بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا فى الجلسة وأثبتته فى المحضر وذلك كله طالما أن المدعى عليه لم يكن قد أبدى طلباته فإذا كان قد أبداها فلا يتم الترك إلا بقبوله .

ومن حيث أن تقديم محضر الصلح من المظعون ضدها الأولى على نحو ما سبق بيانه هو بمثابة قبول للترك وبالتالي فإن الترك ينتج أثره بإلغاء جميع إجراءات الخصومة بها فى ذلك رفع الدعوى ومن ثم يتمين الحكم بإثبات ترك الطاعة للخصومة وإلزام الطاعة بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٨٠ )

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

#### المبدأ :

الاقرار الذى يتبع بحجية قاطعة هو الاقرار القضائى الصادر من الخصم امام المحكمة التى تنظر الدعوى التى تتعلق بها واقعة الاقرار - اما الاقرار الذى يقع على خلاف ذلك فلا يعد اقرارا قضائيا ويخضع

( م ١٩ - ج ١٤ )

**التقرير المحكية - تطبيق :** طلب الفاء قرار محلف القاهرة المظنون فيه -  
 يقدم للحاكم عن المحكية بتسليم المدعى عن الهوى مع إعطائه بمصروفاتها  
 وضارته عن جميع الحقوق المطلقة بها - حجز الدعوى الحكم - طلب  
 المدعى فتح باب المرافعة مبشراً في طلبه إليه بعد ترك محلف القاهرة منصبه  
 فله يستطع ان يوضح وسائل الإكراه التي مارسها عليه المحلف لانتزاع  
 الإقرار سلف الذكر منه - ترك الخصومة في الدعوى هو تصرف  
 إرادى يبطل إذا قبله عيب من المصوب المرسلة للإقرار - الإقرار  
 المذكور لا يعتبر في ضوء ما تقدم لقرار قضائياً يفسخ لتقدير المحكمة  
 - الحكم بالفاء القرار المظنون فيه في دعوى أخرى - صيرورة هذا  
 الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه - حكم الإلغاء ينتج بحجية  
 مطلقة ويسرى في مواجهة الكافة - طلب الفاء هذا القرار في المنازعة المائلة  
 بعد ان انتهى عنصر النزاع فيه - اعتبار الخصومة منتهية .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٤٠٨ من القانون المدنى تنص على ان « الإقرار هو اعتراف  
 الشخص امام القضاء الواقعة بقانونية مدعى بها عليه وذلك اثناء السير في  
 الدعوى المطلقة بهذه الواقعة » ويبين من حكم هذه المادة ان الإقرار  
 الذى يعتد به في مواجهة الصادر منه هذا الإقرار ، والذي يستصحب معه  
 حجية قاطعة هو الإقرار القضائى الصادر من هذا الشخص امام  
 المحكية التى تنظر الدعوى التى تنطق بها واقعة الإقرار اما الإقرار الذى  
 يقع على خلاف ذلك فلا يعد اقرار قضائياً وبالتالي فانه يخضع لتفسير  
 المحكية ، ولقد سبق لهذه المحكية ان قضت اعبالا للنظر المتقدم بالة  
 متى ثبت ان إقرار المدعى بتسليمه عن دعواه الإدارية لم يحدث اثناء  
 سير هذه الدعوى امام المحكية الادارية ، وانما حدث في دعوى مرغوبة  
 امام محكمة أخرى فانه لا يعتبر بالنسبة الى الدعوى الادارية اقرار  
 قضائى ، ولا يعد ان يكون قرار غير قضائى لصدوره في دعوى أخرى ومن  
 ثم يخضع لتقدير المحكية فلها مع تقدير الظروف التى صدر فيها والاغراض  
 التى حصل من أجلها ان تعتبره حجة المدعى كما لها الا تاخذ به أصلا .

ومن حيث الثابت في خصوصية هذه المنازعة أن المدعى بصفته سيق  
أن أقام الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٨ مدني كلى القاهرة طلبا فيها  
الحكم باعتبار قرار محافظ القاهرة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ وهو ذات القرار  
المطعون فيه في هذه المنازعة كان لم يكن والزام جهة الإدارة بتعويض قدره  
٣.٠٠٠ ألف من الجنيهاً وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت محكمة  
القاهرة الابتدائية ( الدائرة العاشرة كلى ) بعدم اختصاصها ولايتها  
بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري ، وتنفيذا لهذا  
الحكم أحيلت الدعوى إلى المحكمة الأخيرة وتثبت بحصولها تحت رقم ٣١٢  
لسنة ٢٢ قضائية وأثناء نظر هذه الدعوى تقدم الحاضر عن الحكومة  
بقرار مؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صادر عن المدعى ، يقر فيه بتنازله  
عن الدعوى مع تحله المصروفات ويتنازله أيضاً عن جميع الحقوق  
المنبثقة بها ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٧٠ تقدم المدعى إلى المحكمة بطلبه  
فتح باب المرافعة في الدعوى التي كانت قد حيزت لإصدار الحكم فيها  
بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ وأشار المدعى في طلبه أنه بعد أن ترك  
محافظ القاهرة منصبه فإنه يستطيع أى المدعى أن يوضح وسائله  
الأكراه التي مارسها المحافظ عليه لانتزاع الإقرار سالف الذكر منه ، بيد أن  
المحكمة أصدرت في ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ حكماً في الدعوى ويقضى  
بإثبات ترك المدعى الخصومة في الدعوى والزمت بالمصروفات .

ومن حيث أن ترك الخصومة في الدعوى هو تصرف أرادى بطله  
أذ يشابه عيب من العيوب الباطلة للرضا ومتى كان الإقرار المقدم من  
المدعى بتنازله عن الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٧ مدني كلى القاهرة  
والتي قيدت فيها بعد تحت رقم ٣٩٢ لسنة ٢٢ قضاء إداري ولا يجري  
خضوعه إلى تقديم إقرار قضائي لعدم حصول أمام المحكمة وبالتالي لا يجوز  
حجية قاطعة ، على التمهيل السابق بيانه فإنه يخضع لتقدير المحكمة  
التي لها أن تأخذ السعى به لو أن تعويض عنه إذا ما تبين لها أن قيمة حقه  
من عيوب الرضا شاب إرادة المدعى عند التوقيع على هذا الإقرار .

ومن حيث أن المدعى يطعن على الأقرار الصادر منه بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتنازله عن دعواه وجميع الحقوق المتعلقة بهذا الموضوع بالبطان لمصدوره بعد اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة الأسبق حضر القرار المطعون فيه بأن صدوره بالاعتقال أن لم يتنازل عن دعواه يطلب إلغاء هذا القرار والتعويض عنه ، وتحت وطأة هذا التهديد تقدم المدعى في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بأقرار بتنازله فيه عن هذه الدعوى فقام المحافظ بالتأشير على هذا الأقرار بلحاقه الى أحد المواطنين القانونيين بالمحافظة لاعداد صحيفة التنازل عن الدعوى عاكف اليها المذكور ما يفيد تنازل المدعى عن الدعوى وعن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع وقام المدعى بالتوقيع على هذا الأقرار بعد تعديل صيغته على النحو السابق ، وتم هذا التوقيع في مبنى المحافظة . ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الحكم ببطلان التنازل الصادر منه عن عقد إيجار الجراج المؤجر للشركة التى يمثلها المدعى ، والذي أعلق بناء على القرار المطعون فيه ، وقال المدعى فى دعواه تلك أن التنازل عن هذا العقد قد تم بناء على اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة الأسبق ، وقد قضت محكمة جنوب القاهرة برفض الدعوى المذكورة لعدم ثبوت الاكراه المدعى به ، وطعن المدعى فى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية ، وجاء فى الحكم الصادر فى هذا الاستئناف أن المحكمة سمعت شهود الإثبات واقى جاءت فى مجموعها مقرر حصول التنازل عن عقد الإيجار الجراج تحت ضغط الاكراه الذى وقع على المستأنف المحافظ السابق .

ومن حيث أن الظروف والملابسات التى صاحبت توقيع المدعى على الأقرار الصادر منه فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بالتنازل عن دعواه يطلب إلغاء القرار المطعون فيه والتعويض عنه وتنازله أيضا عن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع بها صاحب هذه الظروف من إعادة

صياغة التنازل على النحو السابق بيانه والتوقيع عليه في مبنى المحطة  
بوما اعتب هذا التنازل من تنازل آخر صادر من المدعى في اول أبريل  
سنة ١٩٦٩ عن عقد اجبر الجراج الذي قام المحافظ باغلاقه اثر من كثر  
القرار المطعون فيه والذي انتهت محكمة استئناف القاهرة في حكمها في  
الاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية بعد ما أجرته من تحقيق أنه وقع  
تحت اكراه ، من جانب المحافظ على شخص المدعى ، هذه الظروف وظلة  
اللابسات تقطع بأن ارادة المدعى في التوقيع على التنازل عن دعواه بطليه  
النساء القرار المطعون فيه وبالتعويض عن هذا القرار لم تكن ارادة حرة  
صدرت عن رضا صحيح بل ان هذه الارادة قد اعتبرها عيب من العيوب  
المفسدة للرضا وهو اكراه المدعى على توقيع هذا التنازل تحت وطأة  
التهديد بالاعتقال وبما يرسى هذا الاعتقاد ويؤكد أنه ما ان امضى المحقق  
المذكور عن منسبه حتى باذر المدعى الى تقديم طلب لفتح باب المرافعة  
في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٣ قضائية لاثبات ما وقع عليه من اكراه في  
توضيح هذا التنازل كما تقدم بشكوى الى وزارة الداخلية اشر فيها  
الى ان المحافظ المذكور استدعاه بعد رفع الدعوى وهدده بالاعتقال ان لم  
يتنازل عن دعواه ومتى كان ما تقدم فان الاقرار الصادر عن المدعى  
يتنازله عن دعواه باعتباره تصديا اراديا ، يكون قد وقع باطلا وليس له  
شأنه بالتالى ان يرتب أى اثر قانونى واذا ذهب الحكم المطعون فيه بمنزلة  
هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تحصيل الواقع على نحو ادى به الى  
الخطأ في تطبيق القانون الامر الذى يتعين معه القضاء بالفناء هذا  
الحكم فيما قضى من رفض دعوى المدعى بشقيها الفاء وتعويضا .

ومن حيث ان محكمة القضاء الادارى سبق ان اصدرت في ٨ من مايو  
سنة ١٩٧٢ حكمها في الدعوى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٦ قضائية المتقدمة من  
السيد ..... ضد محافظ القاهرة طمنا في ذات القرار المطعون فيه  
في هذه المنازعة بالفناء هذا القرار وما ترتب عليه من اثار واقتلت المحكمة  
قضاءها على ان هذا القرار قد جاء معدوما لما تضمنه - مصادر تشبه  
اصحاب مكاتب تشفيل السيارات الاجرة القليلة وقت صدوره والمستندة

سببه في عقود التعويض الخول للمحافظ في هذا الشأن كما نصت المحكمة  
القارية الملية ( دائرة مخض الطمون ) في ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٨  
بوقض الطمن رقم ٨١٥ لسنة ١٩ قضائية المقام من محافظة القاهرة عن  
حكم محكمة القضاء الإداري سلك الفكر وبذلك أصبح هذا الحكم نهائيا  
حائزا لقوة الشيء المنقضى فيه ، وكان هذا الحكم باعتبارها حكما بالانقضاء  
يحتاج بحجية مطلقة ويرى في مواجهة المطالبة فمن ثم ان طلب القضاء  
كذلك القراز في المنازعة المطلة ، يفتقر غير ذي موضوع بعد أن انقضى  
عقتر النزاع فيه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منسبنة  
في طلب القضاء هذا القراز .

لأن ثبت ان قرار مخايط الطهرة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ سلك الذكر  
و قد تفتى بالمسألة على النحو السابق بيانه ، كما تضمنه من مصادره  
تشغيل لمجانب مكاتب تشغيل السيارات الاجرة ، فانه يشكل ركن الخطأ  
الموجب للمسئولية وتعويض الاضرار التي تسبب فيها هذا القرار وبقي  
في الدعوى قد اضر بسبب صدور هذا القرار وبمقتضى وجه الضرر في مصادره  
سبب الدعوى في تشغيل المكتب الذي تملكه الشركة التي يمثلها في مجال  
تشغيل سيارات الاجرة وكان الخطأ المثل في اصدار القرار المستكور  
سبب مباشرة في الحاق الضرر بالشركة المشر إليها فمن ثم تكون قد  
تكللت اركان المسئولية التي توجب الزام جهة الادارة بتعويض المدعى  
يصغته عن الاضرار التي لحقت الشركة التي يمثلها بسبب اصدار هذا  
القرار .

ومن حيث انه عن تقدير التعويض المستحق للمدعى بصفته فان عناصر  
التعويض كما حددها المدعى تتمثل في الاجارات التي تحملتها الشركة  
التي يمثلها المدعى بسبب علق الامكنة التي كانت تباشر فيها الشركة نشاطها  
والجور العمل وما فلت الشركة من ربح بالاضافة الى الاضرار الخاصة  
والأهمية الأخرى التي لم يبين المدعى أهميتها ، ومتى كان الغالب من  
الشهادة الصادرة من بامورية ضرائب النقل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٢  
في الأربع التي تمررت للشركة التي يمثلها عن السنوات من ١٩٦٢ الى

١٩٦٥ هـ ١٧٦٨ أى بمعدل قدره ٥٨٩٣٣٣ جنيه سنوياً من ثم فإن المحكمة تقدر التعويض المستحق للمدعى بصفته بمبلغ ألف جنيه كتعويض جابر لكافة ما لحق المدعى من أضرار تتمثل عميقاً ~~بأنه~~ ~~بأن~~ ربح ~~بأن~~ يكون قد تكبده من أيجارات الامكنة التى كانت تباع فيها الشركة نشأتها وما يكون قد تكبده من أجور للعمال .

ومن حيث أن جهة الادارة خسرت هذا الطمن فقد حق للزاعمة بمصروفاته عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٣٣١٣ بحكمة ٢٤ هـ - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ )

#### رابعاً : انتهاء الخصومة

#### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

##### المبدأ :

تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى أثناء نظر الدعوى — صيرورة الخصومة غير ذات موضوع — الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

##### ملخص الحكم :

انه بعد اذ سلمت النقطة المدعى عليها بطلبات المدعين ، تكون الخصومة — والحالة هذه — قد أصبحت غير ذات موضوع ، فيتعين الحكم باعتبارها منتهية .

( طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٨ )

##### المبدأ :

تنازل المدعى عن الدعوى والقضاء باعتبار الخصومة منتهية — ليس له العودة لاثارتها أمام المحكمة الإدارية العليا .

##### ملخص الحكم :

إذا كان من الثابت أن المدعى قد تنازل عن إحدى الدعوتين المرغوعتين منه أمام المحكمة الإدارية ، فاثبتت المحكمة هذا التنازل ، وبذلك أصبحت الخصومة منتهية في تلك الدعوى ، فلا يقبل منه العودة لاثارة تلك المنازعة



في الموضوع ذاته اُلمم المحكمة الادارية العليا وهي تنتظر الطعن المرفوع عن الدعوى الثانية .

( طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

دعوى — تنازل ذوى الشأن عن أحد شقيها — اثره — يجعل الدعوى غير ذات موضوع بالنسبة لهذا الشق ، ويتمين الحكم باعتبار الخصومة فيه منتهية — بطلان الحكم القاضى في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل .

ملخص الحكم :

انه بتنازل المدعى عن الشق الاول من الدعوى وقصرها على شقتها الثانى لا يكون هناك نزاع بين طرفى الخصومة حول ذلك الشق وبالتالي يفقد مقومات وجوده ويصبح غير ذى موضوع ويجب الحكم باعتبار الخصومة منتهية فيه واذ قضى الحكم في هذا الشق من الخصومة بعد التنازل عنه من ذوى الشأن يكون حكما باطلا .

( طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار ائدارى معين — سبق صدور احكام بالفاء القرار المطعون فيه ذاته — صيرورة الدعوى بذلك غير ذات موضوع وانتهاء الخصومة فيها — التزام الإدارة مع ذلك بالمصروفات .

### ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالترقيات إلى الدرجة الخامسة قد حكم بالغاء من محكمة القضاء الإداري في دعاوى عديدة سابقة ، وأصبح القرار المذكور معنوماً قانوناً هو وما ترتب عليه من آثار نتيجة الأحكام الغاء ، وقد نفذت الإدارة مقتضى هذه الأحكام ، فاصدرت قرارها بالغاء القرار المذكور والقرارات اللاحقة المترتبة عليه واعتبارها كأن لم تكن وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وأجرت الترتيبات على أسس المبادئ التي رسمتها أحكام القضاء الإداري الصادرة بالالغاء — متى كان الثابت هو ما تقدم ، فإن دعوى المدعى بالطعن في القرار ذاته قد أصبحت — والحالة هذه — غير ذات موضوع ، وأصبحت الخصومة بشأنه منتهية ، مادام قد حكم بالغائه بتلك الأحكام ، وتنفذ ذلك عملاً ، وأعيدت الحالة التي ما كانت عليه قبل صدوره ، وصدر قرار بالترقيات على أسس المبادئ التي رسمتها تلك الأحكام ، ومن ثم يتعين ، والحالة هذه ، الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة له ، ولكن مع إلزام الإدارة بمصروفات الدعوى ، مادام المدعى كان على حق عند رفعها ، وغاية الأمر أنه تحقق مطلوبه ، وهو الغاء القرار المطعون فيه بتلك الأحكام الأخرى ، وذلك خلال نظر الدعوى . والمدعى وشأنه في الطعن في الترتيبات التي أجرتها الوزارة بعد ذلك أن كان له وجه حق .

( طعن رقم ٧٢١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

خضوع دعوى الغاء للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

## ملخص الحكم :

من المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالالغاء قد تنتهي بالترك أو بتسليم الدعي عليه بطلبات المدعي متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان الترك منصبا على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو كان تنازلا عن الحق ذاته المرفوعة به الدعوى أو الصالح به الحكم ، ويحسب ما إذا كان تسليما للدعي عليه للدعي هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازلا عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يمس في المنازعة ، وإيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم ، فمن الممتنع أن قيمة الفلتن عتقد لا تصفو أن تكون أثبات ذلك ، نزولا على حكم القلقون في هذا الخصوص . ومنه التحدى للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع . وإذا كان ما تستخدم هو المتمتع في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي كالمثل من الأمثلة الثابتة على الرغم من أنه لم يرد في قانون تطبيق الدولة الفرنسي نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون لولتي بالاتباع في مصر ، إذ أعلقت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيها لم يؤد فيه نص خاص ، وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٢٠٨ إلى ٢١٢ عن ترك الخصومة وعن النزول عن الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٢٧٧ عن عدم جواز الطعن في الحكم من قبله ، فقرر أحكامها تعتبر في الواقع من الأمر ترديدا لتلك الأصول العامة .

(ملعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠ في - جلسة ١١/٢٤/١٩٥٦)

## قاعدة رقم (٢٢٢)

### المبدأ :

الخصومة في طلب الالغاء توقف بقرارها على استمرار رافعها على حبسها - ليس للمجلس الإداري أن يحكم على الخصومة بحسب حكم صادر

صاحب الشأن عنها — انتهاء الخصومة يتحقق بهذا التنازل الاجرائي  
الحاصل امام القضاء وليس سببه التنازل الاتفاقي عن دعوى الالفاء  
الوارد بمقتضى الصلح وغير الجائز قانوناً .

#### ملخص الحكم :

ان التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستفاد من تعديل  
الطلبات انها يرمى المدعى من ورائه الى ان تحقق له المحكمة اثر هذا  
التنازل الاجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة لان الخصومة في طلب الالفاء  
شأنها شأن كل خصومة يتوقف بقاؤها على اصرار رفعها على متابعتها  
فاذا نزل عنها فلا يجوز للقاضي الاداري ان يتدخل فيها بقضاء حاسم  
لها رغم عدول صاحب الشأن عنها واذا فالحكم بانتهاء الخصومة ليس  
سببه هو هذا التنازل الاتفاقي عن دعوى الالفاء الذي تضمنه عقد  
الصلح آنف الذكر فقد سبق القول ببطولان هذا العقد لمخالفة شرط  
التنازل لقواعد النظم العام ولتسليمه الى هذا التنازل الاجرائي  
الحاصل امام القضاء فهو بلا مراء مانع للقاضي من التدخل في الخصومة  
العينية بقضاء ولو كان موضوع التنازل الاجرائي متعلقاً بالنظام العام .  
( طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

تنتهي الخصومة اذا استجلبت المصلحة المدعى عليها الى طلب  
المدعى في تاريخ لاحق على رفع الدعوى — اثره — اعتبار الخصومة منتهية  
في هذا الطلب والزامها بمصرفات .

#### ملخص الحكم :

بني ثبوت ان المصلحة المدعى عليها قد استجلبت الى طلب المدعى في  
تاريخ لاحق لرفع الدعوى فان الخصومة تبطل لذلك ونتيجة له تصبغ غير

ذات موضوع ويتمين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب  
بحسب الزام الحكومة بمصروفاته .

( ملعن رقم ٢٥٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

صدر قرار من الجهة الادارية بلجنة المدعى الى جميع طلباته بعد  
رفع الدعوى وقبل قفل باب المرافعة فيها - انتهاء الخصومة بذلك بين  
المدعى والجهة الادارية - لا يؤثر في ذلك ان تدعى الجهة الادارية على  
لسان ادارة قضايا الحكومة التسوية التي اجرتها للمدعى او تعلن عدم  
تمسكها بهذا القرار وتفويض الرأى للمحكمة - المحكمة ليست جهة  
افناء تشع على الجهة الادارية بالرأى بناء على طلبها او بتفويض منها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ترك المدعى للخصومة لم يتم طبقا للقانون  
الا ان الثابت في الوقت ذاته انه بعد رفعه الدعوى في ٢٧ من يونية  
سنة ١٩٦٧ وقبل قفل باب المرافعة فيها بمدة اصدرت محافظة الاسكندرية  
القرار رقم ٧٥٢ ١٩٦٧ متضمنا اجابة المدعى الى جميع طلباته المتعلقة  
بها الدعوى وعلى ذلك لم تعد للمدعى بعد صدور هذا القرار وتفاذ اثره  
في المجال القانوني ، مصلحة في سير دعواه اذ ينتفى أى حق له في جانب  
الجهة الادارية ومن ثم تصير الخصومة بينه وبينها منتهية . ولا يؤثر في  
ذلك ان تدعى الجهة الادارية على لسان ادارة قضاياها احقية المدعى في  
التسوية التي طالب بها طالما اصدرت هذه الجهة حسيما سبق البيان القرار  
بتلك التسوية والذي رتب اثره بتوصيل اللحق المطالب به الى المدعى بحيث  
لم يبق له في المراكز القانونية العالقة أى حق قبل الجهة الادارية يطلب من  
التضاء حياجه ولا وجه لما ذهبت اليه ادارة قضايا الحكومة في مذكرتها

الإشيرة من أن الجهة الإدارية أعربت عن عدم تمسكها بالقرار رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه حينما نفوشت الرأى للحكمة لأنه لا يجوز أن يفرض على من صدر هذا القرار بالفعل واستمرار قبالة ونفاذ كافة آثاره القانونية مما يبنى أن للدعى أى حق قبلها ، وذلك دون أن يصدر من الرئيس المختص بالجهة الإدارية تصرف يلقى هذا القرار كليا أو جزئيا - ومن ناحية أخرى فإنه لا يسوغ للجهة الإدارية أن تفوض الرأى للحكمة فى هذا الشأن وقرارها المذكور نافذ فى المجال القانونى بالجهاز الإدارى لأن الحكمة ليست جهة افتاء تشير على الإدارة بالرأى بناء على طلبها لو بتقويض هذا إذ أن مهمة الحكمة تقتصر على الفصل فيما يثار أمامها من غيبيات خلال استمراره قيام النزاع فإذا لم يكن ثبت نزاع فلا توجد خصوصية إزاء الحكمة .

( جلس رقم ١٤٨٠ لجنه ١٤ ق ب - جلسة ١٨٧٧/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب إلغاء القرار الصادر بالإحالة الى المعاش يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش - تعارض ذلك مع طلب الإلغاء غير المباشر وهو التعويض .

ملخص الحكم :

وإذا خلصت هذه الحكمة الى انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب إلغاء القرار الصادر بإحالة مورث الدعين الى المعاش فإن مركز المذكور يكون قد تحدد نهائيا باعتباره مفصولا من الحكمة مما يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة فصله ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش لتعارض هذا الطلب في الوقت ذاته مع طلب الإلغاء غير المباشر وهو التعويض . ومادامت

مدة الفصل لم تقض نمبلا في الخدية بصفة قانونية فلا يسوغ بحال حسابها في المعاش اذ لم يتقاضى مورث المدعين عنها مرتبا وبالتالى لم يحسم عليها حكم الاستقطاع وهو الشرط اللازم لحساب مدد الخدمة في المعاش طبقا للقانون .

( طعن رقم ١١٧٩ ، ٧٥٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

**اتخاذ الجهة الادارية للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح -**  
لا يمنع المحكة من ازالة حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها - اساس ذلك ينال الامر بوضوح ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لادارة ذوى الشأن او لتفاهيم او اقراراتهم المخالفة له - حكم المحكة الادارية باعتبار الخصومة منتهية بناء على مثل هذا الاقرار - يعتبر مخالفا للقانون مادام الاقرار لا يستند الى اجراء اتخذ بالطريق القانونى .

#### ملخص الحكم :

ان اقرار الادارة للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يمنع المحكة من ازالة حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها لتعلق الامر بوضوح ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة ذوى الشأن او لتفاهيم اقراراتهم المخالفة لها . . وعلى ذلك فان قرار الجهة الادارية باعتبار التفسير الملغى عنه عديم الاثر بطله على ما انتهت اليه للمحكة التأديبية يكون مخالفا للقانون مادام انه لم يسحب أو بلغ بالطريق القانونى . . . وتكون المحكة الادارية - اذ قضت بحكمها المطعون فيه ، باعتبار الخصومة منتهية بناء على اتفاق طرفي النزاع - قد خالفت صحيح حكم القانون وكان يضمن عليها الحكم في موضوع الدعوى .

( طعن رقم ٩١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

**المبدأ :**

**الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري حكم وقفي بطبيعته — الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا — صدور الحكم في موضوع الدعوى أثناء نظر الطعن — اعتبار الطعن في هذا الشأن غير ذي موضوع — اعتبار الخصومة منتهية .**

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل وقد صدر فحسب في الشق المستحيل من الدعوى قاضيا بوقف تنفيذ القرار الإداري هذا الحكم وإن كان له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة لوجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أنه مع ذلك حكم وقفي بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى إذ من هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الأخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه أعبالا لحكم المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نص على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » ومن ثم فالحكم الصادر بوقف التنفيذ يسقط بصور الحكم في موضوع الدعوى وبالتالي يعتبر الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم الوقفي على غير ذي موضوع إذ حتى لو قضى في هذا الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف التنفيذ فإن هذا لا يوقف تنفيذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى الذي يبقى قائما له خصائصه ومقوماته وأثاره القانونية الخاصة به .

ومن حيث أن الثابت من سياق ما تقدم أن الطعن المائل ينصب على طلب إلغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٨ القضائية آنفة الذكر وقد صدر أثناء نظر هذا الطعن



الحكم في موضوع هذه الدعوى بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبالتالي فإن الطعن الراجع يصبح غير ذي موضوع مما يقتضى الحكم باعتبار الخصومة منتهية في شأنه .

( طعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٩ )

### ملصقة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

الطعن في قرار الترقية الذى تخطى فيه المدعى — ثبوت أن هذا القرار قد ألقى الغاء مجردا بحكم نهائى في دعوى أخرى رفعت من بعض زملاء المدعى — وجوب الحكم بانتفاء الخصومة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/٦/٨ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية ويستند في طلبه الى أن جهة الإدارة — قبلت بتخطيه في الترقية الى هذه الدرجة مع أن كلفيته لا تقل عن زملائه المرشحين بهذا القرار .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد ألقى الغاء مجردا في الدعوى رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠ ق المرفوعة من زميل المدعى السيد/..... والذي تماثل حالته حالة المدعى وصار تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية وقد تأيد هذا الحكم في الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٤ ق عليا ومن ثم فإن الطعن المائل يكون غير ذي موضوع طالما أن القرار المطعون فيه قد أصبح غير قائم قانونا وبالتالي يتعين الحكم بانتفاء الخصومة في هذا الطلب .

( طعن رقم ١٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨ )

( م ٢٠ — خ ١٤ )

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

**المبدأ :**

تنال المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه التنازل عن الحكم يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به — اثره زوال الخصومة وقصر مهمة المحكمة على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وهي في مركز الموثق لا تعتمد بالاقرار العرفي بالتنازل اذا لم تطعن الى شخصية من وقعة وبالتالي ان تتصدى للفصل في اصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

**ملخص الحكم :**

لئن كان الاقرار بالتنازل عن الحكم الصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك الا انه ازاء خلو الأوراق من دليل تطعن المحكمة معه الى شخصية من واقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المتقدمين من ادارة قضايا الحكومة على النحو السابق بينته والمنسويين الى المدعى الذي تخلف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على الرغم من اعلانه اعلانا صحيحا يكون للمحكمة وهي في مركز الموثق حسبها تطلب اليها قضايا الحكومة الا تعتمد بهذين الاقرارين العرفيين بالاثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وان تضى متصدية للفصل في اصل النزاع الى تنزل عليه حكم القانون .

( طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

**المبدأ :**

التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء يقصد به ان تحقق المحكمة

**آثره بالحكم بانتهاء الخصومة — التنازل عن الخصومة في طلب الالفاء يفتح معه على القاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء .**

**ملخص الحكم :**

أن التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستخلص من تعديل الطلبات أنها يرمى المدعون من ورائه إلى أن تحقق لهم المحكمة أثر هذا التنازل الاجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة لأن الخصومة في طلب الالفاء شأنها شأن كل خصومة يتوقف بقلوها على اصرار رافعها على متابعتها فإذا تنازل عنها فلا يجوز للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم لها على الرغم من عدول صاحب الشين عنها .

( طعن رقم ٧٥٩ ، ١١٧٩ لسنة ٩ ق — ١٧/٥/١٩٦٩ )

**قاعدة رقم ( ٢٣١ )**

**المبدأ :**

**التنازل عن دعوى مرفوعة أمام المحكمة الإدارية — تجاهه أمام محكمة ابتدائية عند نظر دعوى أخرى — آثره : لا يعتبر اقراراً قضائياً .**

**ملخص الحكم :**

مضى كان اقرار المدعى بتنازله عن دعواه الإدارية لم يحدث أثناء سير هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية أنها حدث في دعوى مرفوعة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية — فإنه لا يعتبر بالنسبة إلى الدعوى الإدارية اقراراً قضائياً ولا يعدو أن يكون اقراراً غير قضائي لصنوبره في دعوى أخرى ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة فلها مع تقدير الظروف التي صدر فيها والأغراض التي حصل من أجلها أن تعتبره حجة على المدعى كما لها ألا تأخذ به أصلاً .

( طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

### مقتضى رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

صدور قرار من الجهة الإدارية بتسوية حالة أحد العاملين — قرار يصب هذه التسوية — أظن على هذا القرار فيها تضمنه من سحب قرار التسوية — قيام الجهة الإدارية بإلغاء القرار الساحب بعد اقامة الدعوى — قضاء المحكمة باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى بعد أن ثبت فيها أن ما أجرته الجهة الإدارية من سحب قرارها المعلوم فيه وأن هذا السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقتضى إلزامها بصرفاتها — اعتبار هذا الحكم قطعى في موضوع الدعوى يجوز بعد صدوره نهائيا على قوة الأمر المقضى — صدور قرار من الجهة الإدارية لاحقا على هذا الحكم متضمنا لمساس بالقرار الذى صارت المرافعة فيه مخرسوبة بمقتضى الحكم — اعتبار القرار معدوما لمساسه بحكم جاز لقوة الأمر المقضى .

#### بالخص الحكم :

ان الأحكام التى تصدر بالتصديق على الخصومة نوعان ، نوع ، تقتصر المحكمة فيه على اثبات الاتفاق الذى تم بين الخصمين منها لا تفضل المحكمة في خصومة وانما يثبت اتفاقا يحوز الصفة الرسمية ويكشف القوة التنفيذية ، ونوع تستند فيه المحكمة الى هذا الاتفاق للفصل في الخصومة المطروحة امامها فتتخصص اتفاق الخصمين وتصدر — حكمها مستندة اليه وهنا يحوز هذا الاتفاق حجية الأمر المقضى فاذا فات مواعيد الطعن على هذا الحكم اكتسب قوة الأمر المقضى وهذا ما تم بالنسبة للحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى في الدعوى رقم ٥٢٤ لسنة ٢٤ ق حين قضت المحكمة بإلغاء الخصومة حيث ثبتت ما أجرته الجهة الإدارية من سحب قرارها المعلوم فيه ، وان هذا السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقتضى إلزامها بصرفاتها ، فهو حكم قطعى في موضوع — الدعوى حاز بعد صدورها على قوة الأمر المقضى .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك لم يكن للجهة الإدارية أن تعرض للقرار الوزاري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة للبدعي بعد أن قضى نهائياً بإعقابه قائماً ومنتجاً لإقراره . ولم يسمح بذلك لما أمكن أن تنتهي المنازعة عنيد جداً فيصبح لكل من الخصمين أن يحدد النزاع مرة بعد أخرى هذا يحصل على حكم لمصلحته ثم يعيد خصمه طرح النزاع ، وقد يحصل على حكم لمصلحته ثم يعود الخصم الأول الى تجديد النزاع فيحصل على حكم ثالث وهكذا تتزايد الخصومات والمنازعات وليس هذا من مصلحة الناس في شدة ووفرة لكل ذلك فان الحكم متى فصل في خصوميته كان لابد من الوقوف عنده والتزول على ما احتواه لوضع حد لتجدد الخصومات والمنازعات .

ومن حيث أنه وبقي ثبت ذلك فان القرار رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧١ يتضمن المساس بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ الذي صارت المنازعة فيه محسومة بمقتضى الحكم رقم ٥٢٤ لسنة ٢٤ ق يكون قد صدر معدوماً لمساسه بحكم جاز لقوة الأمر المقضي .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فيكون قد صدر مطابقاً وحكم القانون وبالتالي يكون الطعن في غير محله جديراً بالرفض مع الزام الطاعنة بالمصروفات .

( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم (٢٣٣)

البيد :

قرارات مجلس الوزراء في ١٨ من ابريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية لسنة ١٩٤٨ باستمرار صرف الأجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لوظفي وعمال خط فلسطين قبل ضم هذا الخط لمصلحة السكة الحديدية . — قرار مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ في شأن اعانة غلاء المعيشة لم يمدأ او ينسخ هذه القرارات — الفلاح

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من  
فبراير و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ اعتبروا من اول مارس  
سنة ١٩٥٠ — نصه في المادة الثانية على اعتبار الدعوى المتطورة امام  
القضاء الادارى المتعلقة بتطبيق هذه القرارات ابتداء من تاريخ اغلاقها  
في اول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون — مقتضى ذلك ان يحكم  
في الدعوى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها عن مدة  
لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها منتهية بقوة القانون — الحكم  
الصادر برفض هذه الدعوى ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

#### ملخص الحكم :

بمناسبة تسلم مصلحة السكك الحديدية خط فلسطين ( القنطرة شرق -  
رفح ) صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الوزراء في ١٨ من ابريل  
و ٣٠ من مايو و ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ تقضى باستمرار صرف الاجور  
والمرتبات واعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال ذلك الخط ، الاصليين منهم  
والمتنقلين ، حسب الفئات المقررة به اصلا والتي كانت تصرف لهم قبل.  
ضم هذا الخط للمصلحة ، وكانت اعانة الغلاء تبلغ ١٨٥٪ من الاعانة  
الاصلية .

بيد ان مجلس الوزراء اصدر قرارين في شأن اعانة الغلاء على الوجه  
الآتى :

اولا : القرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بتقرير  
عثات جديدة لاعانة الغلاء بالنسبة الى جميع موظفي ومستخدمى وعمال  
الحكومة بصورة عامة ، على ان تسرى هذه الفئات من اول مارس  
سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : القرار الصادر في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بان  
تكون الاعانة الاضافية لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة بمنطقة القناة

وجهت سيناء والبحر الأحمر والصحراء الشرقية بزيادة اضافية قدرها ٥٠ ٪ من الفئات التى سبق أن قررها المجلس والتي أشير إليها في ( أولا ) .

وبصودر هذين القرارين اعتبرت مصلحة السكك الحديدية أن الوضع الخاص بموظفى وعمال الخط ( القنطرة - رفح ) من حيث تقاضيهـم اعانة غلاء مزيدة تبلغ في بعض الأحيان ١٨٥ ٪ من الأجر الأصلي أصبح منتهيا ، استنادا الى انهم لا يختلفون عن باقى مستخدمى الحكومة وعملها الذين يعملون في الجهات النائية السابق بيانها كجهات سيناء والصحراء الشرقية ... الخ ، ولذلك رأت مصلحة السكك الحديدية معاملة هذه الطائفة من الموظفين والعمال على أسس صرف مرتبتهم وأجورهم الأصلية مضافا إليها اعانة الغلاء بفئتها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، مع انها لم تستصدر قرارا من مجلس الوزراء في هذا التاريخ بإلغاء قرارات سنة ١٩٨ ، وسريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، مما دعا بعض الموظفين والعمال الى تقديم تظلمات الى اللجان القضائية واقالة دعاوى أمام المحكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، وصدرت لصالحهم قرارات واحكام . وقد اصدر المشرع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء قرارات مجلس الوزراء للصادرة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط ( القنطرة شرق - رفح ) وامتداده ، ايمانا منه بأن هذه القرارات لم يسبها تعديل أو نسخ بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وحرصا منه على الغائها بأثر رجعى ينسحب الى أول مارس سنة ١٩٥٠ لزوال الظروف التى كان من لوازمها الحتمية تقرير هذه الميزات لأفراد تلك الطائفة من الموظفين والعمال ، واعتبارا بأن ترك ذلك التدبير التشريعى الحاسم يفضى الى تعقيل تنفيذ ما يستجد من احكام القضاء الادارى النهائية الصادرة لصالح افراد تلك الطائفة ومنهم المطعون عليه ، وفي ذلك تحميل للخزانة العامة بما لا طاقة لها باحتياله من اعباء . وقد تضمن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ في مادته الاولى النص

على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية تعتبر ملغاة من أول مارس سنة ١٩٥٠ قرارات مجلس الوزراء المشار إليها والصادرة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ و ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفي وعمل خط ( القنطرة شرق — رفح ) وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والأجور وأعطى الغلاء » . وحتى لا يشغل القضاء الإداري بالنظر في دعوى متعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء التي ألغيت بأثر رجعي نص القانون المتقدم الذكر في مادته الثانية على أنه « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة عن المدة ابتداء من تأريخ الغائها في أول مارس سنة ١٩٥٠ ، والدعوى التي من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحكم الإدارية ، وترد وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة في التظلمات برسوم المصلحة على الدعوى سالفة الذكر » ، لذلك فإنه كان يتحتم أعمال المحاكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ وتطبيقها على الدعوى الصادرة عنها الحكم المطعون فيه ، لأنها كانت منظورة أمام محكمة القضاء الإداري عند العمل بالقانون المذكور في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ ( تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ) . ومضى ثبت من واقع الأوراق أن موضوعها متعلق بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور عن مدة لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ ، تاريخ إلغاء تلك القرارات ، فإنه كان يتعين على المحكمة المذكورة اعتبار الدعوى المشار إليها منتهية بقوة القانون واعتبار قرار اللجنة القضائية المطعون فيه أممها كأن لم يكن ، نزولا على حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ .

( طعن رقم ١٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/١/١٩٥٩ )



### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ — الغلاء باثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٤/٨ و ٥/٢٠ و ١٩٤٨/٧/١١ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق — رفع من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء — نمه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها منتهية بقوة القانون واعتبار القرارات والأحكام غير النهائية كأن لم تكن — المقصود بالأحكام غير النهائية الأحكام المنظور بشأنها دعوى وقت نفاذ القانون أيا كان مثار النزاع فيها سواء تعلق بالشكل أو بالدفع أو الموضوع .

ملخص للحكم :

يبين من الإطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ أن الشارع ألغى بنص صريح ويأثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق — رفع وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن ، واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التى تقررت بموجب أحكام من محكمة القضاء الادارى لو قرارت نهائية من اللجان القضائية أو أحكام نهائية من المحاكم الادارية . وقد نصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى المادة الأولى ابتداء من تاريخ نفاذها من أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان

الغضائية والمحكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة عن الدعاوى سلفة الذكر ويبين من ذلك أن المقصود بالأحكام التي لا يبسها الأثر الرجعى هو تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون منظورة بشأنها دعوى ، أما اذا كان ثمة طعن قائم بشأنها فيسرى عليه الحكم المستحدث ذو الأثر الرجعى ، باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ، أيا كان مثير النزاع فيها ، سواء تعلق بالشكل أو الدفوع أو الموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون الفصل فيها ، سواء في شكلها أو في دفعها أو في موضوعها .

( طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

##### المبدأ :

طلب الملل إلغاء قرار وقعه عن العمل اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١٨ — موافقة جهة الإدارة على إعادة الملل للعمل اعتبارا من ١٩٧٧/١١/١٢ دون استجابة لطلبه بالنسبة لمدة الوقف السابقة بما يترتب عليها من آثار تتمثل في صرف المرتب الموقوف صرفه الأثر المترتب على ذلك — بقاء الخصومة قائمة بين طرفيها في خصوص الوقف — ليس من شأن إعادة الى العمل ترتيب أى اثر بالنسبة لمدة الوقف السابقة اذ مازالت المصلحة قائمة في طلب إلغاء قرار الوقف — الحكم باعتبار الخصومة منتهية تأسيسا على إعادة الملل للخدمة غير صحيح — الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى للمحكمة التلخيصية للفصل في طلبت المدعى التي لم تتعرض لها المحكمة .

##### ملخص الحكم :

أن مبنى طعن هيئة مفوضى الدولة يقوم على أن الحكم الملطعون فيه قد أخطأ فيها انتهى اليه من اعتبار الخصومة منتهية في الدعوى بسبب إعادة الطاعن الى عمله وذلك لأن إعادة الطاعن الى عمله في ١٩٧٧/١١/١٢

لا يمس مشروعية أو عدم مشروعية قرار الوقف بما يترتب عليه من آثار .  
وهو الأمر الذى يعتبر معه الخصومة منتهية .

ومن حيث الثابت من الوقائع السالف إيرادها أن السيد/..... أنه .  
أقام دعواه أصلاً يطلب الفسخ قرار وقفه عن العمل اعتباراً  
من ١٩٧٦/١٠/١٨ .

ومن حيث أنه ولئن كان السيد المذكور قد أعيد إلى العمل اعتباراً  
من ١٩٧٧/١١/١٢ أى بعد أن جاوزت مدة وقفه السنة — ولم يصدر عن  
الشركة ما يفيد استجابتها لطلبه بالنسبة لمدة الوقف السابقة بما يترتب  
عليها من آثاره تتمثل في صرف نصف المرقب الموقوف صرفه ثم إن الخصومة .  
تظل قائمة بين طرفيها في خصوص الوقف ، وليس من شأن الإعادة إلى  
العمل في الحالة المعروضة ترتيب أى أثر بالنسبة لمدة الوقف السابقة ،  
اليس من شك في بقاء واستمرار مصلحة طلب الفسخ الوقف في طلبه .

وعلى هذا الوجه وإذا كانت الخصومة هي جوهر الدعوى ، فإن هي  
رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كتلت غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة  
عليه لم زال أثناء نظر الدعوى اعتبرت الخصومة منتهية فيها . وتأسيساً  
على هذا وإن كان رافع الدعوى قد ألقاها متوافرة على هذا الركن الذى  
استمر طوال نظرها ولم يكن من شأن أعادته إلى العمل زواله ، فمن ثم  
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى يكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون وهو الأمر الذى يتعين معه الفأوه . وإعادة  
الدعوى إلى المحكمة التأديبية بطنطاً للفصل في طلبات المدعى الترمي  
لم تعرض لها المحكمة .

( طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨ ) .

### خلاصة — الصلح في الدعوى :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

التنازل عن حق بدعوى الإلغاء — باطل لكونه تنازل عن حق يتمتع بالنظام العام — ربط هذا التنازل عن المرتب المستحق خلال ترك الخدمة وجعلها مما مقابلا لاعادة المدعى الى الخدمة في عقد الصلح الذي تعلق — عدم تجزئة الصلح يقتضي بطلان عقد الصلح كله لبطلان جزء منه .

ملخص الحكم :

ان الصلح الحاصل بين الوزارة والمدعى قد تضمن نزوله عن دعوى الإلغاء قرار حالته الى المعاش وعن حقه في المرتب خلال تركه الخدمة ولما كان التنازل عن التقاضي بدعوى الإلغاء هو بلا ريب تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام لأن عليه تبني الرقابة الفعالة على شرعية القرارات الادارية فان هذا الاستقاط يكون باطلا واذا كان مقصود الطرفين المستخلص من عبارات الصلح وبإبسانه هو ربط موضوعي التنازل أحدهما بالآخر والنزول عنهما أو جعلهما مما مقابلا لاعادة المدعى الى الخدمة وكان الإلغاء وطلب الراتب اللذان ورد عليهما التنازل مرتبطين موضوعا وبصورة لقيامهما على أساس الفصل من الخدمة فان عدم تجزئة الصلح يقتضي بطلان عقد اصلح كله لبطلان جزء منه وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٥٥٧ من القانون المدني .

( طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق جلسة — ١٣/٦/١٩٦٥ )

القاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ :

يكتسب لامتلاك الصلح توافق الإيجاب والتقبل عليه — استظهار ذلك من الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذي قبلته الوزارة باعادة المدعى الى الخدمة .

ملخص الحكم :

الصلح من عقود التراضي فيكتسب لامتلاكه توافق الإيجاب والتقبل ويستظهر ذلك الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذي قبلته وزارة الأوقاف باعادة المدعى الى الخدمة .

( طمن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

يجب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً — التنازل لا ينصب الا على الحقوق التي كانت وحدها أصلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح — صدور قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية والطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري — انصراف عقد الصلح الى تحديد ما يتحمل به طرفي العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لا يعتبر بذاته صلحاً للنزاع او رضاء بما انتهت اليه اللجنة او تركها للتصوية — اساس ذلك : يفيد قرار اللجنة وهو واجب التمسك بما لم تقضى محكمة للقضاء الإداري بوقف تنفيذه ، لا يعتبر مانعاً من الطعن في القرار او قبولاً بسلطته

للاحق متى ثبت ان صاحب الشأن قد قصد تفادي الضرر قد تلحقه من جراء ارجاء التنفيذ — عبارات الصلح او التقرير بترك الخصومة او التنازل عن الحق يجب ان ترد في عبارات قاطعة حاسمة في مجال تحقيق انصراف ارادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارتضاها سلفا دون ان تلجا المحكمة الى استنتاجها .

### ملخص الحكم :

وحيث انه يبين من استقراء عقد الصلح المقدم بين المطعون ضدهما الاول والثاني المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ أى بعد اقامة الدعوى — والمقدم بجلسة محكمة القضاء الادارى المقودة في ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٦ انه قد تم الاتفاق بين الطاعن والمطعون ضدهما على الآتى :

١ — بناء على الاحكام التي صدرت لصالح الطرف الثانى باستلام اراضيهم المجررة للطرف الاول وهى عبارة عن اربعة أفدنة وستة عشر قيراطا والتي لم يمنع اجارها سنة ١٩٧٣ قد تسوى الطرفان على الآتى :

( أ ) يقوم الطرف الاول بسداد الاموال المستحقة للحكومة حتى آخر ١٩٧٣ ولتلك المديونية التي تستحق لبنك التسليف الزراعى .

( ب ) قد تنازل الطرف الثانى عن باقى حقوقه من تأخير الإيجار حتى آخر سنة ١٩٧٣ ومصاريف القضاء التي تستحق للطرف الثانى على الطرف الاول .

٢ — يصبح هذا المحضر سارى المفعول في تاريخ التوقيع وبأخذ حقيقته القانونية ويصبح كل طرف فيه مسئول مسئولية قانونية على التوقيع عليه .

٣ — تم هذا الصلح بحضور عمدة منطى ووحدات الناحية واثنين من خبراء الناحية .

وحيث أن عقد الصلح من العقود الرضائية التي تتم بتوافق إرادة طرفيه على حسم النزاع القائم بين الطرفين أو لتوقي نزاع محتمل بأن يفل كل من طرفيه على وجه التقبل عن جزء من ادعائه ( المادة ٩٠ ) من القانون المدني ) وأن ما يحسم من منازعات بمقتضى عقد الصلح رهين بما يتنازله العقد — ( المادة ٥٥٣/ من القانون المدني ) بحسب أن مناط الصلح انهما يتحدد بنطاق ما انصرفت اليه إرادة الاطراف المعنية لذلك فقد نصت المادة ٥٥٣ من القانون المدني انه « يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيرا ضيقا وأيا كانت تلك العبارات فإن التنازل لا ينصب الا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلا للنزاع الذي جسمه الصلح .

وحيث انه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الطعن المائل فإن الثابت أن الصلح اليه لم ينصرف الى الدعوى المقابلة من الطاعن أمام محكمة القضاء الإداري ولم يتضمن أى إشارة الى النزاع القائم في هذا الشأن بما يفيد قبوله لقرارى اللجنة الاستئنافية محل الطعن وتركه للخصومة بشأنهما بل ان عقدي الصلح المشار اليها قد انصرف الى تحديد ما يتحمل به طرفي العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وليس من ريب من أن قيام الطاعن بتنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وتسليم الأرض محل عقد الإيجار الى المطعون ضدها والاتفاق على تسوية المستحقات المالية — بينهما لا يعتبر بذاته صلحا منهيًا للنزاع أو رضاء بما انتهت اليه اللجنة الاستئنافية أو تركا للخصومة في شأن القرارين المطعون فيهما لأن تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وهو قرار واجب التنفيذ ما لم يقضى محكمة القضاء الإداري بناء على طلب أصحاب الشأن بوقف تنفيذه لا يعتبر مانعا من الطعن في القرار أو قبولاً مسبقاً للحق في متى كان الثابت أن الطاعن قد قصد الى تبادى اضرار قد تلحقه من جراء ارجاء التنفيذ أو الماطلة فيه وكما انه في مجال الاقرار بالتصالح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن حق من الحقوق فانه يتعين أن يرد في عبارات ايجابية قاطعة حاسمة في مجال انصراف إرادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارتضاها سالما دون أن تلجأ المحكمة الى استنتاجها ومتى كان ذلك وكان الثابت على ما تقدم أن محكمة القضاء الإداري بالنسبة للطعن المائل — قد استخلصت من عقد

الصلح المشار اليه كونه اتفقتا على انتهاء الخصومة في حين أن التفتت أنه لم يقضن ما يقصد صراحة الي أنهت النزاع القائم محصل الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق المفسر اليها يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوع الدعوى مع إبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغلط في فهم القانون — المادة ٥٥٦  
منى — الأخذ بهذه القاعدة في المجال الإداري في شأن الحقوق المالية التي لا تمس مراكز لأخية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٥٥٦ من القانون المنى رددت أصلا عليها يقوم على طبيعة التصالح باعتباره تنازلا من كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعاءاته إذ نصت على أنه « لا يجوز الطعن في الصلح بسبب الغلط في القانون » ومرد ذلك — على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية لتلك المادة — الى أن المتصلحين كانوا وهما في معرض المناقشة في حقوقهما يستطيعان التثبت من حكم القانون فيما قلم بينهما من نزاع على هذه الحقوق ، بل المفروض أنهما تثبتا من هذا الأمر ، فلا يسع من أحد منهما بعد ذلك انه غلط في فهم القانون ، ويتعين الأخذ بهذا الأصل الطبيعي في المجال الإداري في شأن الحقوق المالية لغوى الشأن مادامت لا تمس مراكزهم للأخية .

( طعن رقم ٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ٩/٢/١٩٥٧ )



قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ :

للمحكمة أن تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها — نزول كل من المتصلحين عن بعض ادعاءاته قبل من الناحية الموضوعية — العبارة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين الآخر — لا يقدح في اعتباره صلاحا أن يكون أحد الادعاءين ظاهرا البطلان لا بوضوح الحق في ذاته .

ملخص الحكم :

للمحكمة أن تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها فإذا تبين أن كلا المتصلحين قد نزل عن بعض ادعاءاته قبل الآخر فلا يقدح في اعتباره صلاحا أن يكون أحد الادعاءين ظاهرا البطلان من الناحية الموضوعية مادامت العبارة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين لا بوضوح الحق في ذاته فإذا عدلت وزارة الاوقاف عن فصل المدعى مستبينة بعض آثاره وكان المتصلح معها قد نزل عن حقوقه في الراتب مدة إبعاده عن وظيفته في مقبل اعادته إليها فهذه المقومات التي أريد بها حسم النزاع بين الطرفين هي التي يعتبر بها الاتفاق صلاحا بالمعنى القانوني .

( طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

طلب مصادقة المحكمة الإدارية العليا على الصلح المقدم إليها — للمحكمة أن تمتنع عنه وإن تفصل في أوجه البطلان الموجهة إليه لا أن تقضى ( م ٢١ — ج ١٤ )

**بأثبات التنازل وانتهاء الخصومة بإدعاء المدعى ينزع جدوا في صحة هذا التنازل .**

**ملخص الحكم :**

إن لهذه المحكمة وقد جعلتها الوزارة طالبة التصديق على الصلح في مركز الوثائق أن تمتنع عنه وإن اتصل في أوجه البطلان الموجهة إليه منزلة حكم القاتون عليه لا أن تقضي بأثبات التنازل وانتهاء الخصومة إذ الحال أنه بعد مغازمة المدعى في صحة هذا المقتد لا تكون الخصومة منتهية ولا النزاع منحسما وعلى ذلك تكون المحكمة متجاوزة سلطتها لو اجتبت تنازل المدعى عن طلب الراتب رغم منازعته جدوا في صحة هذا التنازل .

( طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥ )

#### **قاعدة رقم ( ٢٤٢ )**

**أولاً :**

**تسليم المصلحة بلحقية المدعى للدرجة موضوع الدعوى وتنظيمها**  
**محضر صلح يفيد ذلك — ينزعها بعد ذلك أثناء نظر الدعوى في احقية المدعى**  
**لهذه الدرجة — ذلك يقتضي اطراح محضر الصلح والقضاء في موضوع**  
**الدعوى لا الحكم بقبول الخصومة .**

**ملخص الحكم :**

إذا كانت المصلحة قد عادت فنازعت في احقية المدعى في الدرجة السابقة ( موضوع الدعوى وموضوع الصلح ) بناء على ماتين لها من أنه لا يستحق العرجة الا اذا كلن يشغل وظيفة مسلط مراتبة ، فانه يتعين على المحكمة منه بظهورها الدعوى ان تطرح محضر الصلح ، وأن تقضي في موضوع الدعوى بما تراه من حيث احقية أو عدم احقية المدعى للدرجة السابقة التي يطالب بها استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من اكتوبر

سنة ١٩٤٨ ، مادام ان الخصومة على هذا الوضع ما كانت قد انتهت  
تعللا بين طرفيها قبل الحكم في الدعوى ، بل عادت المنازعة من جديد .

( طعن ١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

إذا كان ثبت من استظهار الأوراق ما يقطع في تلافى ارادتي نظري  
الدعوى أثناء نظرها أمام محكمة القضاء الإداري في حسم النزاع صلحا وذلك  
بتزول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه بأن تنازلت الجهة  
الادارية عن تمسكها بتطبيق البند الثامن من كراسة شروط التوريد وسلبت  
بمجانبة المتعهد على اسس الفقرة السابعة من البند العشرين وبالتفصيل  
الذي ارتآه المعهد لهذه الفقرة وتنازل المتعهد عن دعواه وعن القوائد  
المطالب بها وتحمل مصروفات الدعوى فإن عقد الصلح يكون قد تحقق وجوده  
وتوافوته اركانه طبقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني — يقترب على  
ذلك وفقا لحكم المادة ٥٥٢ من القانون المدني انقضاء الطرق والامارات  
التي نزل عنها كل من المتعاقبتين نزولا نهائيا — لا يجوز لأى من طرفي الصلح  
ان يبقى في دعواه ويثير النزاع بتحاولة نقض الصلح او الرجوع عليه  
بدعوى الغلط في تفسير الفقرة السابقة من البند العشرين من الشروط .

ملخص الحكم :

ان جوهر المنازعة ينحصر في بيان ما اذا كان تنازل المدعى عن  
الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٣ القضائية سابقة الذكر ينطوى على عقد صلح  
بين طرفي الدعوى لحسم النزاع يتمتع معه اثرته هذا النزاع من جديد  
أمام القضاء .

ومن حيث أن الصلح ونمنا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني هو  
• عقد يصمم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك  
يلغى بغير كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه « ومفهوم ذلك  
أن عقد الصلح تتوافر فيه مقوماته عندما تنجبه نية طرفي النزاع إلى حسم  
النزاع بينهما إما باتفاقه إذا كان قائما وإما بتوقية إذا كان محتملا وذلك  
بمجرد كل من المتصلحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فإذا ما تحققت  
هذه المقومات وقام العقد على أركانه القانونية وهي التراضي والمصلحة  
والسبب انعقد الصلح باعتباره من عقود التراضي . وإذا كان القانون  
المعنى قد نص في المادة ٥٥٢ منه على أن « لا يثبت الصلح إلا بالكتابة  
أو بحضور رسمي » فهذه الكتابة لازمة للإثبات لا للاعتقاد ، وتبعا لذلك  
يجوز الإثبات بالبينة أو القرائن إذ وجد مبدا ثبوت بالكتابة ولما كان الأمر  
كذلك وكان الثابت من استظهار الأوراق على الوجه السالف البيان  
ما يقطع في ثلاثي أرادت طرفي الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٣ القضائية أثناء  
نظرها أنهم محكمين القضاء الإداري في حسم هذا النزاع صلحا وذلك  
بمجرد كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فقد طلب الحاضر عن  
الحكومة تأجيل نظر الدعوى للصلح وبمقتضى إدارة قضائيا الحكومة إلى الجهة  
الإدارية طلبية سرعة محاسبة المدعى على الأسس الذي يطالب به وأخذ  
التمهيد اللازم عليه بالتنازل عن الدعوى وملحقاتها من مصاريف قضائية  
والتعليق محلها وخلافة . وقد استجابت الجهة الإدارية والتمهيد لهذا  
المطلب وسوى حساب التمهيد وفقا لما طلبه وتنازل عن الفوائد المطالب بها  
والمصاريف القضائية والتعليق المحلها وبناء على ذلك ترك التمهيد الخصومة  
في الدعوى وتحمل مصروفاتها . ومؤدى ذلك انعتاق الصلح فعلا بين  
طرفي النزاع بعد ثلاثي أرادتهما على حسم النزاع وذلك بغير كل من  
طرق النزاع على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فتنازلت الجهة الإدارية  
عن تمسكها بتطبيق البند الثامن من كراسة شروط التوريد وسلمت  
بمحاسبة التمهيد على أساس الفقرة السابعة من البند العشرين وبالتفسير  
الذي أقرته التمهيد لهذه الفقرة وتنازل التمهيد عن دعواه وعن الفوائد المطالب

جها وتحيل مصروفات الدعوى . واذ كان الامر كذلك وكان مؤدى  
المكاتبت المتبادلة بين طرفي النزاع على الوجه آنف الذكر قيام هذا الصلح  
كتابة طبقا لحكم القانون فان عقد الصلح يكون قد تحقق وجوده وتوافرت  
خصائصه وأركانته . ولا غناء في القول بان عقد الصلح اجراء من لا يملكه  
من صغار الموظفين ، ذلك ان الثابت ان مدير عام المنطقة التعليمية هو الذى  
اعتقد هذه التسوية بناء على توجيه من ادارة قضايا الحكومة وبعد استطلاع  
راى الجهات القانونية صاحبة الشأن .

ومن حيث ان النزاع وقد انصم صلحا على ما سلف بيته فله  
يترتب عليه وفقا لحكم المادة ٥٥٣ من القانون المدنى انقضاء الحقوق  
والادعاءات التى نزل عنها اى من المتعاقدين نزولا نهائيا ولا يجوز  
من ثم لاي من طرفي الصلح ان يعضى فى دعواه اذ يثير النزاع بمحاولة  
نقض الصلح أو الرجوع فيه بدعوى الفلظ فى تفسير الفقرة السليمة  
من البند العشرين من الشروط . وبناء عليه فان الدعوى مثار الطعن المثل  
وقد رفعت متجاهلة الصلح الذى سبق ان حسم موضوع الخصومة تكون  
جديدة بالرغض ويكون الحكم المطعون فيه والامر كذلك قد صادف الصواب  
فيما انتهى اليه من رفض الدعوى والزام رافعها المصروفات .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وبرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

( طعن ٩٢٠ لسنة ١٤ قى — جلسة ١٤/١/١٩٧٦ )

قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

خدم المساجد ومؤنفوها — قرار مجلس الوزراء فى ٨/١٢/١٩٦٤  
فى شأن التصالح معهم فى صدد مطالبهم المالية المتعلقة بالانصاف — اجرام  
الصلح اعمالا لهذا القرار — عدم امكان التصلل منه بدعوى الفلظ فى فهم  
القانون .

### ملخص الحكم :

في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بشأن التصالح مع الخدم والمؤننين بالمساجد ، وافق فيه على التصالح مع جنبح الخدم والمؤننين حسب الشروط التي وافق عليها ممثلوهم ، يستوفى في ذلك من رفعوا تظلمات أو قضايا الى اللجان القضائية والأحكام الإدارية وحكم فيها أو لم يرفعوا هذه القضايا ، ومن كانوا في الخدمة في سنة ١٩٤٤ أو بعدها مع صرف اعانة غلاء لهم جميعاً على أساس المرتب الجديد وقدره ٢ ج شهرياً . وبناء على ذلك دبرت وزارة الأوقاف من ميزانيتها مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ج لتنفيذ هذا الصلح ، وحيث مع من قبل التصالح من الخدم والمؤننين عقود صلح تضمنت الشروط المتصالح ذكرها . ومن ثم فليس للوزارة التعطل بعدم أحقية المتصالح معهم لما تم التصالح عليه بسبب عدم فتح الاعتماد المالي لأتصاف المؤننين والخدم الا في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ اثر الحكم الصادر لصالحهم في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، ذلك ان مثل العلة هي ضريب من ضروب الادعاء بالغلط في فهم القانون الذي نصت المادة ٥٥٦ من القانون المدني على عدم جواز النفع به . على ان مجلس الوزراء حين قرر قاعدة التصالح — على الوجه الذي قرره — كان يملك ابتداء وبمقتضى سلطته العامة تقرير قواعد تنظيمية عامة بمنشئة لمزايا جديدة قد يفيدونها من لم يكن يفيد من قواعد سالفه ، وبهذه السلطة أصدرت قرارات الاتصاف والتنسيق والتيسير وغيرها ، فلا تملك وزارة الاوقاف بعد ذلك ان تمتنع عن تنفيذ قرار اصدره مجلس الوزراء وخصص له الاعتماد اللازم وهو يملك بحكم الأوضاع الدستورية تقريره .

( طعن ٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم (٢٤٥)

### الاعتداد :

نسوية حالات خدم المساجد ومؤننوها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/١٢/٨ منوطة بقبولهم او عرض قبولهم التصالح على ايسرهم —

عند تخلف هذا الشرط يكون المرجع الى حكم القانون اصلا وهو عدم  
استحقاق الفروق الا من ١٩٥٢/٢/٧ او ١٩٥٢/١/١ .

#### ملخص الحكم :

ان مناط الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/١٢/٨ هو ان يقبل خادم المسجد او المؤذن التصالح مع الوزارة بالشروط التي عينها القرار او يعرض قبوله لذلك ، سواء في غير دعوى اقيمت او في أية مرحلة او درجة من درجات التقاضي في دعوى اقيمت فعلا ، فان لم يتم شيء من ذلك فلا محل للافادة من القرار المذكور ، كما ان الصلح بطبيعته يقوم على تنازل كل من الطرفين على وجه التقابل عن بعض ادعاءاته حسنا للنزاع بصرف النظر عن حكم القانون اصلا في هذه الادعاءات ، ومن اجل ذلك لا يجوز فتح الصلح بالقطب في العتقون . اما اذا لم يتم الصلح او لم يمرض الخادم او المؤذن التصالح على الوزارة فلا محل لتطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، بل يكون الموجه في ادعاءات الطرفين الى حكم القانون اصلا ، وهو عدم استحقاق الفروق الا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالتسوية لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤ ومن اول يناير سنة ١٩٥٢ بالتسوية لمن عينوا بعد هذا التاريخ .

( ملعن ٩٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩ )

## الفرع الحادى عشر

### هيئة مفوضى الدولة ودورها فى الدعوى الادارية

#### قاعدة رقم (٢٤٦)

#### المبدأ :

سرد لبعض اختصاصات هيئة مفوضى الدولة التى نص عليها القانون —  
الاعتبارات التى اوجت بهذه الاختصاصات هى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتستوجبها مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق العامة —  
استهدافها غرضين اساسيين : سرعة حسم المنازعة الادارية حتى لا تبقى مزعزعة واستقرار تلك الروابط نهائيا على حكم القانون بما لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية التى تحتلها روابط القانون الخاص —  
حق الهيئة فى ابداء اى دفع او دفاع من شأنه النتائج قانونا فى نتيجة الحكم فى الروابط الادارية كالرفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولو لم يتسك به الخصوم .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد خول هيئة مفوضى الدولة فى مباشرة المهمة المنوطة بها اختصاصا واسعا لتحضير الدعاوى وتبنيها للبرافعة واستظهار جوانبها كافة من الناحية الواقعية والقانونية ، برأى مسبب تمثيل فيه الحجة لصالح القانون وحده ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والأمر بالاستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم أخذ أقوالهم عنها ، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع



ألقى ترى لزوم تحقيقها ، وبخسول شخص ثالث في الدعوى ، ويتكلف  
ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الأجل الذى تحدده ،  
والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، كل ذلك  
لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإدارى  
وحسن سير المرافق العامة ، وتستهدف غرضين أساسيين : أولهما  
السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية ( وهى  
من روابط القانون العام ) مزعزعة أمدا طويلا ، وثانيهما استقرار تلك  
الروابط استقرارا نهائيا على حكم القانون الذى يجب أن يكون وحدة  
هو الرد في تلك الروابط ، والذى يجب أن تسيّر الإدارة على سنته  
وهديه في علاقاتها مع الناس جميعا ، بما لا يحتل المساومات والانفاقات  
الفردية ، كما هو الشأن في روابط القانون الخاص . ومن أجل ذلك خول  
القانون الهيئة حق اقتراح انهاء المنازعات الإدارية على أساس المبادئ  
الآتى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فإن  
تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع ، وإن لم تتم  
حاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية  
بغرامة لا تتجاوز ألفى قرش بجوز منحها للطرف الآخر ، كما خول رئيس  
الهيئة وحده — مع أن الهيئة ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في الدعوى —  
حق الطعن أمام المحكمة العليا لصالح القانون وحده ، أن كان لذلك وجه  
في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية ، ومن  
أجل ما تقدم كله كان للهيئة أن تبدى من تلقاء نفسها أى دفع أو دفاع  
من شأنه أن يؤثر قانونا في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ، ومن ذلك  
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حاز قوة الشيء  
المقضى به ، ولو لم يتيسر به الخصوم ، وآية ذلك أن القانون اذ جعل  
للهيئة وحدها حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام محكمة  
القضاء الإدارى والمحكم الإدارية وجعل من أسباب هذا الطعن أن يكون  
الحكم قد صدر خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع  
بهذا الدفع أم لم يدفع ، وقد اكتفى مدي مهمة الهيئة على الوجه السالف

ايضاحه ، وأن من حقها ابداء أى دفع أو دفاع له اثره في انزال حكم القانون على المنازعة الادارية ولو لم يبدئه ذوى الشأن ، ويوجه خلس في امر يخل باستقرار الأوضاع الادارية ، اذ ليس من شك في أن العود الى المنسزعة بعد سبق الفصل فيها ينطوى على زعزعة للبراكز القانونية التى اتحصيها باحكام نهائية ، الامر الذى يتعارض مع المصلحة العامة التى تقضى باستقرار تلك الأوضاع .

( طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

#### المبدأ :

سرد لبغض اختصصات هيئة التوضين — مهمة الهيئة قضائية في طبيعتها — عدم اعتبارها ذا مصلحة شخصية في المنازعة — ليس لها التصرف في مصر المنازعة أو التنازل عن الحقوق المتنازع عليها .

#### ملخص الحكم :

لأن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد ناط بهيئة مفوضى الدولة مهمة تحضير المنازعة الادارية وتهيئتها للرافعة واقتراح انتهاء المنازعات ودبا علي أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، والطعن املها في الاحكام الصادره من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية ، والفصل في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيتام بهذه المهمة ( كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والاخر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم أخذ افعالهم عنهما ، والاخر بإجراء تحقيق الوقائع التى ترى لزوم تحقيقها ، ويعجسول شخص ثالث في الدعوى ، وبتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الاجل الذى تحدده ، والحكم بفرامة علي من يتكرر منه طلب التاجيل لسبب واحد ) الا انها مهمة قضائية في طبيعتها تقوم على حكمة تشريعية

كثيبت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليه ، تستهدف أساسا تجريد المنازعات الإدارية من لدد الخصومات الفردية ، باعتبار أن الإدارة خصم شريف ، لا يفيى إلا بمعاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعلونة القضاء الإدارى من ناحيتين : أحدهما أن يرفع عن علقته عبء تحضير القضايا أو تهيئتها للمرافعة حتى يتقرغ للفصل فيها ، والأخرى تقديم معونة فنية ممتازة تساعد على تمخيص القضايا تحييصا يفيى بما اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من واقعها برأى تتمثل فيه الحجة لصالح القانون وحده ، وبهذه المثابة فان تلك المهمة ، وهذه هى طبيعتها لا تهمل من الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة ، ولا تملك بهزم الصفة التصرف فى مصيرها أو فى الحقوق المتنازع عليها .

( طعن ١٥٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

#### قائمة رقم ( ٢٤٨ )

##### المبدأ :

عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة .  
— ليس لها سلطة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصير المنازعة ، ولو حركتها أمام المحكمة الإدارية العليا ، بل هذه السلطة تظل للخصوم .  
وعدمهم — مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها وليست شخصية .

##### ملخص الحكم :

أن هيئة المفوضين ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة نهى لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصير المنازعة ولو حركتها أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن فى الحكم الصادر فيها من قائمة بين أطرافها ، ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصير محكمة القضاء الإدارى أو المحكم الإدارى ، بل تظل المنازعة معتبرة مسخرة للمنازعة ( بترك الخصومة فى الطعن مثلا ) من شأن الخصوم وحدهم ،

موتصل الحكمة في ذلك طبقا للقانون ، وهذا باعتبار ان مهمة الهيئة قضائية  
في طبيعتها وليست شخصية .

( طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

الأصل :

يمنع على هيئة مفوض الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام  
العام ما لم يتمسك به اصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوض الدولة ، فان الاصل  
في التقادم انه لا يترتب على اكتمال محته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته  
بل لا بد ان يتمسك به المدين بالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن  
والاصل فيه ان لا يعتبر من النظام العام ذلك ان سقوط الالتزام بالتقادم  
وان كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع  
المستقرة الا انه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباطا  
وثيقا بضميره وبقينه ووجدانه فان كان يعلم ان ثمنه مشسفولة بالمدين  
وتخرج عن التذرع بالتقادم كان له ان يصمت عن التمسك به فلا تلك  
الحكمة ان تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها وكل ذلك ما لم يرد نص على  
خلاف هذا الاصل كمنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات  
في شأن تقادم الماهيات ولا مثل لهذا النص في شأن مسئولية الادارة  
بالتعويض عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون . وعليه فان التعويض  
عن تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب  
الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث ان هيئة مفوض الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة  
شخصية في المنازعة يملك التصرف في مصرها او في الحقوق المتنازع  
عليها فيها او ينوب عن اطرانها في التعبير عن مكنون يقينهم ووجدانهم

أو التمسك بدفع متصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضلالتهم اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما خوله القانون أياها ولم يستند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيلية عن ذوى الشأن في ابداء دفع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم في الحالات التي لا غنى عنه للحكم به وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهر بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض أن — يتمسك بتقادم يمنع على المحكمة أن تنقض به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقتصر عنه سلطة المحكمة — أما ان كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فان حق المفوض ثابت في الدفع به لما لهذا الدفع من اثر في تهينة الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة في نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون — وهو ما لا تلك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما يمنع على هيئة المفوضين الدفع به لم يتمسك به أصحاب الشأن وعليه فان دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق في التعويض — عن إلغاء ترخيص التصدير الصادر للدعى أيا كان الراى في توافر شرائطه ينهض على غير أساسه وحري بالرفض .

( طعن ٧٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٦ )

#### قاعدة رقم (٢٥٠)

#### المبدأ :

اعتبار هيئة المفوضين أمانة على المنازعة الادارية وعلما اسلمسية في تحضيرها وتهيتها للرافعة وابداء الراى القانونى المحايد فيها — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية بالمفوض — استمراره مع ذلك في مباشرة الدعوى حتى صدور الحكم — عيب في الاجراءات يبطل للحكم — قيام سببه من اسباب الرد بالمفوض — جواز رده ان لم يفتح .

### ملخص الحكم :

من المهام الأساسية التي قام عليها نظام يفوض الدولة طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - كما انصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية - تجريد المنازعات الادارية من الخصومات الفرعية باعتبار أن الإدارة خصم شريك لا يبنى إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومغاوئة القضاء الإداري مغاوئة فنية ممتازة تساعد على تحييص القضايا تحييصا يرضى ما أظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من وقائعها ، برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده . وعلى الأسس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية ، وبهذه المثابة فإن هيئة المفوضين تعتبر أمانة على المنازعات الادارية ، وعيالا أساسيا في تحضيرها وتهيتها للمرافعة ، وفى إبداء الراى القانونى المحايذ فيها ، سواء فى المذكرات التى تقدمها أو فى الإيضاحات التى تطلب اليها فى الجلسة العلنية . ويتفرع عن ذلك كله ، أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان فى الحكم ، وأنه إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما فى المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح فى الحالة الأولى ممنوعا عن مباشرة مهمته فى الدعوى وجاز رده أن لم ينتج عنها فى الحالة الثانية ، وذلك قبلا على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفا منضبا فى الدعوى طبقا للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقا لحيدة الثابة بحكم وظيفته فى الدعوى حسبما سلف ايضاحه ، وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته فى الدعوى ، ومع ذلك استمر فى مباشرتها ، أو حيث يجب عليه التحدى عنها وتنب غيره لأداء مهمته فيها ، كان ذلك منطوقا على بطلان فى الإجراءات يؤثر فى الحكم فيعييه ويبيظه . فإذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التى تنتظر الدعوى فقد شام التعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة لصالح القانون وحده ، وبين صلاحية الشخص بصفته خصما فى الدعوى المذكورة ، فكان يتمين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض

في الدعوى ونسب غيره لذلك ولتمثيل الهيئة بالجلسة ، أما وأنه لم يفعل  
فيكون هذا الاجراء الجوهري قد اغفل ، مما يعيب الحكم المأطعون عليه  
ويبطله .

( طعن ١٥٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

##### المبدأ :

هيئة المفوضين - لابد من حضور من يمثلها بالجلسة - اغفال ذلك  
- بطلان الحكم .

##### ملخص الحكم :

يعتبر باطلا الحكم الذي يصدر من المحكمة الادارية دون تمثيل هيئة  
المفوضين في الجلسة العلنية .

( طعن ١٥٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

##### المبدأ :

عدم اثبات المحكمة حضور مفوض الدولة بحضورها وعدم اثبات  
حضوره وقت انطباق بالحكم - هيئة مفوضي الدولة لم يحضر من يمثلها  
بالجلسة - بطلان الحكم - قضاء المحكمة من تلقاء فانها ببطلان الحكم  
ولو لم يضمن احد اطراف الدعوى امامها ببطلان الحكم اعظم حضور مفوض  
الدولة جلسة المرافعة والحكم .

### ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى أوراق الدعوى نجد ان المحكمة انعدت بجلستها يوم ٢ من مايو سنة ١٩٧٩ ولم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة ، وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٤ من يولية سنة ١٩٧٩ وفي هذه الجلسة أيضا لم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة وقت النطق بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ شأنه شأن القوانين السابقة عليه قد اعتنق نظام مفوض الدولة أمام المحاكم الادارية بكافة مستوياتها في جميع المنازعات الادارية وذلك تجديدا للمنازعات الادارية من الخصومات الفردية ومعاونة القضاء الإداري معاونة فنية تساعد على تحييص القضايا بما يضىء ما أظلم من جوانبها وما يجلو ما غبض من وقائمه برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون ، فهئة المفوضين تعتبر أمانة على المنازعة الادارية ، وعاملا رئيسيا في تحضيرها وتهيتها للرافعة ، وفي ابداء الراى القانونى المحايد لها سواء في المخبرات التى تقدا أو في الايضاحات التى تطلب اليها في الجلسة العلنية ، واذا رأت المحكمة ضرورة اجراء تحقيق باشرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين . ويتفرع عن ذلك وبالضرورة أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان في الحكم لانه على ما سبق يمثل العنصر المحايد لصالح القانون في المنازعات الادارية التى تتعلق بروابط القانون العلم والتى تقوم على الصالح العام ويسودها مبدأ المشروعية .

ومن حيث انه لذلك ولئن كانت أطراف الدعوى في الطعن المائل لم يطعن احدهم ببطلان الحكم بعدم حضور مفوض الدولة جلسة المرافعة او الحكم ، الا أن هذه المحكمة ، وهى تنزل حكم القانون في المنازعات الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح ، تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم اذا شلبه هذا الاجراء الجوهرى .



ومن حيث أنه يتعين تبعا لذلك إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية لتتصل فيها مجددا بحكم يستوفى هذا الاجراء الجوهري . مع ابقاء الفصل في مصرومات الدعوى .

( طعن ١٣٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة — ليس ثمة الزام على المحكمة بعد ان اصبحت الدعوى في حوزتها ان تلجا الى هيئة مفوضى الدولة لتنتهى لها الدعوى للحكم فيها .

#### ملخص الحكم :

ان النعى على الحكم المطعون فيه بانه صدر دون ان تبدى هيئة مفوضى رايها في موضوع الدعوى فهو غير سديد ذلك ان قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر في ظله الحكم المطعون فيه ناط بالهيئة المذكورة في المادتين ٣٠ ، ٣١ منه تحضير الدعوى وتجهيتها للرافعة وايداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائمها والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا ثم تعرض الهيئة ملف الأوراق خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى واجاز القانون للمحكمة في المادتين ٢٣ ، ٢٤ ان تطلب الى ذوى الشأن او الى المفوض ما تراه لازما من اصاحات وأن تباشر بنفسها أو بمن ترى اقتدا به من أعضائها أو من المفوضين ما ترى ضرورة اجرائه من تحقيقات . ومقتضى هذا ان دور هيئة مفوضى الدولة قبل طرح الدعوى على المحكمة يتحدد في تحضير الدعوى وتجهيتها للرافعة وايداع تقرير مسبب فيها بالرأى القانونى فاذا قامت بها نيط بها واتصلت الدعوى بالمحكمة اصبحت المحكمة هى المهيمنة على الدعوى وهى وحدها

صالحه الشأن في تهيئة الدعوى للحكم ولها في سبيل ذلك أن تطلب من ذوي الشأن أو من المفوض ما تراه لازما من إتصالات وأن تبأثر ما ترى ضرورة اجرائه من تحقيقات بنفسها أو تنتخب لها أحد أعضائها أو اخذ المفوضين — وبهذه المثابة فليس ثمة الزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهي المهيمنة عليها أن تلجأ إلى هيئة مفوضي الدولة لنهيها لها الدعوى للحكم فيها باعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذي يكون قد شلح تقريرها ذلك أن الدور الالزامي الذي حدده القانون لهذه الهيئة ينتهي بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقرير بالرى القانوني مسببا فيها اما الاستعانة بها أثناء نظر الدعوى امام المحكمة فغير جوازي متروك تقديره للمحكمة .

وقد يخيف أنه لما كان الأمر كذلك وكلفت هيئة مفوضي الدولة قد قامت بتحضير الدعوى المثالة وهيأتها للمرافعة وإعدت تقريرا مسببا بما ارتأته في شأنها وكانت الدعوى سالحة للفصل في موضوعها بعد أن أبدى طرفا المنازعة دفاعهما كاملا معززا بما قدماه من مستندات فانه لا يترتب على المحكمة أن هي تصنت لموضوع الدعوى وفصلت فيه بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضي الدولة اقتصر على طلب الفصل في الأدماء الذي أنفذه المدعى عليه بالتزوير لانه ليس ثمة ما يلزم المحكمة — على ما سلكت بجانته — بالرجوع إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور ، وبناء عليه فليس مستحيما في القانون أن ذهب اليه تقرير الطعن من أنه كان يضمن على المحكمة أن تعيد الدعوى للتحضير لتتولى هيئة مفوضي الدولة تقريرها في موضوع الدعوى ؛

( طعن ٦٨٨ لسنة ١٤ في — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤ )

الهيئة رقم ( ٢٥٤ )

المحكمة :

فليس ثمة الزام في القانون على المحكمة أن تعيد الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما اغفلته في تحضيرها الدعوى أو التقرير الذي

أولمعه بالرأى القانوني فيها - لا سند فيها ذهب اليه الطاعنون من بطلان  
الحكم المطعون فيه لاقتصر تقرير هيئة مفوضى الدولة ابلها على رايه  
بأخالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة دون ابداء رايه في  
الموضوع .

#### بطلان الحكم :

ومن حيث انه حاصل السبب الثانى من اسباب الطعن أن الحكم المطعون  
فيه شبهه بطلان ذلك ان تقرير هيئة مفوضى الدولة امام محكمة المختصة  
الاداري اقتصر على ما ارتآه من أخالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة  
ولم يتناول موضوع المنازعة . واذا اتجهت محكمة القضاء الاداري الى  
القضاء في الموضوع فانه كان يتعين قانونا اعادة الى هيئة المفوضين لتبني  
رايها فيه ولكن المحكمة لم تفعل ذلك ومن ثم يكون حكمها باطلا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن هيئة مفوضى الدولة قامت بتخضير  
الدعوى ، وهيئاتها للمرافعة ، وقدمت تقريراً بالرأى القانوني فيها حصص  
فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ، وأثبت رأياً  
مسياً ، ثم قامت هيئة مفوضى الدولة بعد ابداء التقرير بفرض ملف الأوراق  
على رئيس المحكمة فمخ تزييف الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ومسمحة  
ما رأت من سماعه من ايضاحات الخصوم وفضلت فيها بالحكم المطعون فيه .  
ومن ثم فكل محكمة القضاء الاداري لا تكون قد تضرعت في الدعوى قبل  
ان تقوم مفوضى الدولة بتهيتها للمرافعة وتقييم تقرير فيها . ولا يكفي  
الحكم المطعون فيه بذلك قد خالف القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة فيها اوجبه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ .

ومن حيث أنه متى اتصلت المحكمة المختصة بخطر الدعوى بعد  
انباغ تسلسل الاجراءات الذي اشارت اليه المواد سابقة الذكر ، فليس  
لزما على المحكمة بعد ذلك أن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة  
لاستيفاء أى جوابات فيها موضوعية كانت هذه الجوابات أم قانونية . ومن  
ثم فلا سند من القانون فيها تمسك به الطاعن من بطلان الحكم المطعون

عليه بمقولة أن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على التوصية بحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية للاختصاص ، إذ أن هذا تصور في التقرير لا يجب على المحكمة أن تعيد الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لاستكمالها . بعد أن اتصلت بنظر الدعوى على أساس تسلسل الاجراءات الذى اشارت عليه المواد سالفة الذكر تسلسلا سليما . فلا يغير من الأمر شيئا الا تكون هيئة مفوضى الدولة قد الت في تقريرها بكل جوانب المنازعة ، وأدلت بالرأى القانونى سببا لديها . وكل ما تطلبه قانون مجلس الدولة في هذا الشأن عدم تقويت مرحلة أوجبها القانون من مراحل التقاضى الإدارى ، وهى مرحلة تهيئة الدعوى بمعرفة هيئة مفوضى الدولة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها . فلا يجوز أن يبدأ التقاضى الإدارى منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيم مجلس الدولة بنظر الدعوى الإدارية أمام محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة بل يجب أن تبدأ هيئة مفوضى الدولة أمام كل محكمة بتحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها ، فإذا مرت الدعوى بهذه المرحلة ثم اتصلت المحكمة المختصة بنظرها ، فليس ثمة الزام من القانون على هذه المحكمة بأن تعيد الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لتستكمل ما أغفلته في تحضيرها للدعوى أو التقرير الذى أودعته بالرأى القانونى فيها . ومن ثم لا سند عينا ذهب إليه الطاعنون من بطلان الحكم المطعون فيه لاقتصار تقرير هيئة مفوضى الدولة أمامها على رأيها بحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة دون إبداء رأيها فى الموضوع .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس .  
سلم من القانون ويتعين الحكم برفضه مع الزام الطاعنين المصروفات عن العرجتين .

### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

#### المبدأ :

الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من دفع من شأنها أن تؤثر في شقى الدعوى تنأى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة بتحضير الدعاوى — هيئة مفوضى الدولة ليست محبوبة عن الممارسة الإدارية في شقها المستعجل أو بنأى عن نظرها فهي تدخل في تشكيل المحكة وتشترك معها في سماع الملاحظات والملاحظات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها — ويحق للمفوض بحكم طبيعته النظام الذى يحكم الدعوى الإدارية أن يتقدم براهيه فيها بفار من دفع سواء كانت مؤثرة في الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها سواء طلبت منه المحكة ذلك أو لم تطلبه — ولا يجوز لأية جهة كانت أن تمنعه من إبداء رايه سواء شفاهة بالجلسة في محضر الجلسة أو بتقديم تقرير بالرأى في المسائل المثارة ، كل ذلك في الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير — قضاء الحكم وهو في صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ قرار إدارى ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى — صدوره صحيحا غير مشعوبه بالبطلان .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن من الأمور المسلمة أن هيئة مفوضى الدولة تضطلع بدور أساسى في مجال تحضير الدعوى وتبنيها وإبداء الرأى القانونى فيها إذا تضمنت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النص على أن يقوم تلم كتلب المحكة بإرسال ملفه الطعون الى هيئة مفوضى الدولة ، وتتولى الهيئة تحضير الدعوى وتبنيها

وإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع. ويبنى رايه مسببا ثم تقوم هيئة مفوضي العقول — خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه بعرض ملقا الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى وليس من ريب في أن قيام هيئة **العقولة** بغورها يهدف الى تجريد المنازعات الإدارية من سبب الخصومات الفردية ومعاونة القضاة الإداري من ناحيتين — فهو يمنع عن عاتقه عبء تحضير الدعوى حتى يتفرغ للفصل فيها — ومن جهة أخرى تقديم معونة فنية تساعد على تحييس القضايا تحييسا يضيء ما اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من واقعها براهي تمثل فيه الحيدة لصالح **المتقنون** .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك هو الأمثل غير أن التزام تلك **الجهات** يتحيز عن طلب وقف تنفيذ القرار محل المنازعة الإدارية وما يتجمل به من **خبر** و **دفع** يؤثر علي شئتي الدعوي المستعجل فيها والموضوعي ، أن ذلك — أن إرجاء الفصل في هذا الطلب حتي تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضير **الدعوي** من شأنه أن يتعارض مع طبيعته وأغراضه ويهدد طابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه لذلك فقد جرى القضاء الإداري على التصدي **الطلب** وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي **العقولة** ادراكا لطبيعة هذا لطلب وصحيح النظر في شأنه ويضاف الى ذلك أن اختصار هيئة مفوضي الدولة — لا يعد اختصارا ملما فهي تقوم برسالتها معاونة للمحكمة في اداء رسالتها ومراعاة أن الإجراءات — في مجال التقاضي — ليست غاية في ذاتها اذ نص قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ٢٠ على أن يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة علي بطلانه أو اذا شباه عيب لم تتحقق بسببه الفساية من **الاجراء** ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفساية من **الاجراء** .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر علي انه قبل ان تتصدى محكمة القضاء الاداري للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ ، فانه يتعين عليها ان تفصل أولا في جميع المسائل الفرعية المؤثرة في الدعوى ، سواء تلك التي يعرفه الخصم ، او تكون من النظام العام فتلتزم المحكمة بالتصدي لها من تلقاء نفسها ولو لم يرفع به امامها ، كالمسائل المتعلقة بعدم الاختصاص او بعدم قبول الدعوى او بعدم جواز نظره السابقة للفصل فيها ، كل ذلك حتي لا يحيل قضاياها في موضوع الطلب المستعجل الي بيت في تلك الدفوع - علي انه قضاء برفضها ، فلا يجوز اثارتها مرة اخرى عند نظر الموضوع ، كما لا يجوز ذلك للمحكمة ، لان قضايا السابق يعتبر قطعا تستنفذ به ولايتها في نظر المسائل الفرعية .

ومن حيث انه لما كان الفصل في تلك الدفوع انما يتسحب بحكم اللزوم على شقي الدعوى ، المستعجل منها والموضوعي ويؤثر فيه ، فلا تترتب على المحكمة ان هي انتهت في بحثها ، بانها غير مختصة او ان الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد او انه لا يجوز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، او في غير ذلك من الدفوع التي تتأثر بها الدعوى برمتها ، ان تبسط قضاها على الشقين معا .

ومن حيث انه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطاعنات وتلجته فيسه هيئة مفوض الدولة في تقريرها المقدم في الطعن ، من ان عدم تحضير الدعوى بعرفة هيئة المفوضين من شأنه ان يبطل الحكم المطعون فيه خاصة وانه انسحب على شقي الدعوى ، ذلك لان الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من دفوع من شأنها ان تؤثر في شقي الدعوى بطبيعتها من ان تكون خاضعة للاحكام الخاصة بتحضير الدعاوى ، ويضاف الى ذلك ان هيئة مفوض الدولة ليست محجوبة عن المنازعة الادارية في شقها المستعجل او يبناي من نظرها ، فهي تبذل في تشكيل المحكمة ، وتشارك معها في سماع الملاحظات والملاحظات وتطلع على المذكرات المحببة فيها ، ويجوز

المفوض بحكم طبيعة النظام الذى يحكم الذموى الادارية ان يتقدم برأيه فيها يثار من دعوى سواء كانت مؤثرة فى الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها ، وسواء طلبت منه المحكمة ذلك أو لم تطلب ، ولا يجوز لاية جهة كانت أن تمنعه من ابداء رأيه شفاهة بآرائه فى محضر الجلسة ، أو بتقديم تقرير بالرأى فى المسائل المثارة ، كل ذلك فى الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير ، فإذا لم يثبت أن المحكمة منعت المفوض من ممارسة هذه الحقوق باعتبارها أميناً على الدعوى الادارية ، فلا يجوز للهيئة أن تذهب بعد ذلك فى التقرير المقدم منها بالرأى القلتونى فى الطعن بعد تحضيره ، أن ثمة بطلاناً شلب الإجراءات بعدم احالة الدعوى اليها لتبدى رأيها بسببها ، وغنى عن البيان أن عدم قيام هيئة مفوضى الدولة أثناء نظر الطلب المستعجل بها كان واجباً عليها وصدر حكم ينسب بحكم اللزوم على الدعوى بشقيها ، لا يتضمن اخلافاً بحق الدفاع المكشول للخصوم أو اخلافاً بالضمانات المقررة لهم ، ذلك لأنه يجوز لأصحاب الشأن ولهيئة مفوضى الدولة الطعن فى تلك الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا اذا شابها عيب من العيوب ، وتبسط هذه المحكمة رقابتها كاملة لبحث شروعية الحكم المطعون فيه ومدى سلامة الاسباب التى قام عليها من حيث الواقع أو القلتون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ تضى وهو فى صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى ، يكون قد صدر صحيحاً وغير مشوب بالبطلان .

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن الحكم المطعون فيه قام على أسس مستندة من أصول ثلثة فى الأوراق وانتهى الى نتيجة تتفق مع احكام القلتون بأسباب سليمة تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبره أسباباً



لحكمها ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أسس سليم من القانون  
متمينا الحكم برفضه مع الزام الطاعنات بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤  
مرافعات .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦ ، وفي ذات  
المعنى طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

#### المبدأ :

هيئة مفوضي الدولة - ناطق بها الناصر تهيئة الدعوى للمرافعة  
وابداء رايها القانوني مسببا فيها - الاخلال بهذا الاجراء الجوهري -  
بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى .

#### ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة ، ان الاصل انه لا يسوغ الحكم في الدعوى  
الادارية الا بعد ان تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وابداء رايها  
القانوني مسببا فيها طبقا لقانون مجلس الدولة ويترتب على الاخلال بهذا  
الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى وهذا الاصل  
لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الاداري المطلوب الفأوه ، لان  
ارجائه الفصل في الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوي على اغفال  
لطبيعته وتوقيت لاغراضه واهدار لطابع الاستعجال الذي يتم به ويقوم  
عليه ، والمحكمة قبل ان تتصدي لبحث طلب وقف التنفيذ ان تتصل صراحة  
وعلى وجهه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص  
والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وذلك حتى لا يحل  
قضاياها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على  
انه قضاء ضمني برفضها ولما كان الفصل في هذا الموضوع ضروريا ولازما  
قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ ، وهي بلاشك تنسم قبله بطبيعة  
خاصة قوامها الاستعجال فان ذلك يستوجب عدم التتيد باجراءات

تجسّر الدعيّاء وتبهينها للمرافعة عن طريق هيئة مفوض الدولة وعلى هذا الأسس لما كان الحكم قد يتصدى للدفع المبدي من الحكومة بمبعض قبول الدعوى لرمعها بعد الميعاد وقضائه برفض الدعوى بمناسبة طلبه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه لا تترتب على هذا الحكم أن تصدى للدفع وقفل فيه من قبل تجسّر الدعوى عن طريق هيئة مفوض الدولة .

( طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٦ )

### قاعدة رقم (٢٥٧)

#### المبدأ :

الفرامة التي يوقعها مفوض الدولة على أحد الخصوم — الإقالة منها من اختصاص مفوض الدولة طالما كانت الدعوى في مرحلة التخصيم — بعد إحالة الدعوى الى المحكمة يمتنع على المفوض كما يمتنع على المحكمة . الإقالة من الفرامة .

#### ملخص الحكم :

انه وان كانت هيئة مفوض الدولة هي أحد فروع القسم القضائي بمجلس الدولة طبقا للضادة الثالثة من قانون المجلس رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ فانها وان شاركت محكمة القضاء الإداري صفها كأحد فروع هذا القسم إلا أن لكل منهما في نطاق هذا القانون ذاتيتها الخاصة واختصاصها المستقل ولما كانت المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات تقضي بأن تحكم على من يتطوع من الخصوم أو موظفي المحكمة عن القيام بأي إجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن جنحه ولا تجاوز خمسة جنجها وللمحكمة أن تهيل المحكوم عليه من الغرامة إذ أبدى عفرا مقبولا فانه يستفاد من هذا النص أن الإقالة من الفرامة هي من سبيلطة المحكمة التي أوتعتها الأمر الذي يستفاد منه قياما أن الاختصاص في الإقالة هو لذات الجهة التي فرضتها ولا يكون لظلك محل

الا قبل خروج الدعوى من حوزة هذه الجهة وهذا الوقت بالنسبة الى هيئة مفوضى الدولة هو الفراغ من تحضير الدعوى بارسالها الى محكمة القضاء الادارى وعرضها على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها فاذا تم هذا الاجراء خرجت الدعوى من حوزة الهيئة ويخرج من اختصاصها العقلة من الغرامة التي فرضتها وفي الوقت ذاته لا تملك المحكمة اقالة الطرف الذى غرسته الهيئة من هذه الغرامة لانها وقعت من جهة اخرى .

( طعن رقم ٩٢٢ ، لسنة ١٩٦٢ لصفحة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

#### المبدأ :

الاجراءات الواجب اتباعها عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم -  
صدر قرار من رئيس هيئة مفوضى الدولة بتنظيمها - لا يعتبر من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها لطم القضاء الادارى بل مجرد توجيهات داخلية لا اثر لها على المصلين او المتقاضي - هذه التوجيهات لا تسرى بالنسبة الى المقوضين الذين يعتبرون من القسم القضالى بجلس الدولة - للمفوض مطلق الحرية في تفسير نصوص القانون دون تفيد بهذه التوجيهات .

#### ملخص الفتوى :

ان السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة اصدر قرارا اداريا برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ ، وتنص المادة الاولى من هذا القرار على ان يراعى عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم ما يأتى :

١ - تحققي صفة مقدم طلب الاعفاء عند نظر الطلب بالجلسة المحددة وذلك بالإطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية اذا كان الطلب مقدم من صاحب الشأن او بائداع التوكيل اذا كان الطلب مقديا من محيل ، ماذا لم تثبت الصفة على هذا النحو يؤجل نظر الطلب لجلسة تالية بحيث اذا

للم يتم تقديم الطلب بإثبات الصفة في هذه الجلسة تعين رفض الطلب .

٢ — ان مهمة المجلس مقدم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية  
مقصورة على مباشرة هذا الطلب نيابة عن صاحب الشأن ولا تتعدى هذه  
المهمة الى مباشرة الدعوى نيابة عنه ، ومن ثم فانه عند صدور قرار  
يقبول هذا الطلب ينتدب المحامي صاحب الدور لمباشرة الدعوى وذلك  
من بين السادة المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة التي سترفع أمامها  
الدعوى حسب ما يتبين من الكشف الثابت به أسماؤهم الوارد من نقابة  
المحامين .

ويتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ أرسل السيد نقيب المحامين الى السيد  
المستشار رئيس مجلس الدولة كتابا يعترض فيه على القرار المشار اليه  
- طالبا الغاءه ، وجاء في هذا الكتاب ان هيئة مفوضي الدولة ترى تجاهل  
المحامي مقدم الطلب الذي درس الدعوى وعرضها على لجنة المساعدة  
القضائية وترافع فيها ونجح في اثبات احتمال كسبها وتطوع بقبول  
تدبه في غير دوره ، فضلا عن تجاهل رغبة صاحب الدعوى في اختيار  
محام معين بأصرارها في جميع الأحوال على ندب المحامي صاحب الدور ،  
دون ان تقطن الهيئة الى ان حكمة ندب المحامي هي توفير المساعدة القضائية  
لصاحب الدعوى ، اما حكمة مراعاة الدور فهي توزيع العبء على المحامين  
باعتباره تكليفا لهم ، فلذا اختار طلب المساعدة محاميا معينيا لمباشرة  
دعواه التي يرغب رفعها بطريق المصالاة وشرح له موضوعها وأسانيدھا  
وسلبه مستنداتها ونجح هذا المحامي في اثبات احتمال كسب الدعوى  
وحصل على قرار باعفائه من رسومها وقبيل مختارا تدبه في غير دوره  
لمباشرة الدعوى بئانه من العجيب بعد ذلك ان ينحى هذا المحامي وينتدب  
غيره ، ان العرف من مصادر القانون وقد استقر العرف في جميع المحاكم  
منذ انشائها ومنذ عرفت المساعدة القضائية على أن ينتدب المحامي مقدم  
.. طلب الاعفاء لمباشرة الدعوى في حالة قبول الطلب وقد أصبح هذا العرف

المستقر هو القانون الواجب التطبيق ، ومن ذلك يبين أن قرار هيئة مفوضي الدولة مخالف لروح القانون وحكمته فضلاً عما فيه من اهدار لكرامة المحامي مقدم الطلب واهدار لمصلحة صاحب الدعوى في وقته .  
واحد دون مبرر ودون مراعاة لحكمة التشريع .

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧ أرسل السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة كتاباً الى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة برده على اعراض نقابة المحامين وجاء في هذا الرد أن المادة ١٤٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية تنص على أن « يكون نذب المحامين في جميع الدعاوى المدنية والجنائية بدائرة النقابة الفرعية بالدور من الكشوف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية وعن طريق مجلس النقابة الفرعية »  
فمفاد هذا النص أن نذب المحامي لتقديم المعونة القضائية يكون بالدور من واقع الكشف السنوي الذي تعده النقابة ذلك أن المشرع يفترض أن صاحب الشأن غير الميسور الذي يرغب في رفع دعوى بدون رسوم يتقدم بطلب لاعفائه من هذه الرسوم وفي هذه الحالة اذا رأت المحكمة أو المفوض أن الدعوى محتيلة الكسب يتقرر اعفاؤه من الرسوم مع نذب أحد المحامين لمباشرة الدعوى ويكون اختياره على أساس المحامي صاحب الدور على النحو المشار اليه فالمشرع لا يصور أن يلجأ صاحب الشأن الى محام لتقديم طلب الاعفاء لأن ذلك مصادرة على المطلوب اذ الأصل هو أن يلجأ صاحب الشأن غير الميسور الى القضاء أولاً لينذب أحد المحامين لمباشرة دعواه وعلى ذلك فاذا فرض أن قدم طالب المساعدة القضائية طلباً لاعفاء من الرسوم فانه لا يجوز أن يطلب نذب محام معين لما في ذلك من مخالفة لنص المادة ١٤٠ سالف الذكر وانها تنقيد لجنة المساعدة القضائية المساعدة القضائية فلن دوره يقتصر على مباشرة هذا الطلب حتى يحصل على قرار بالاغفاء من الرسوم ولا تنقيد لجنة المساعدة القضائية بنذب هذا المحامي لمباشرة الدعوى بعد ذلك لما في هذا من مخالفة للنص المشار اليه وانما تنذب المحامي صاحب الدور .

ان القرار الصادر من السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي التولية يوم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بالاعفاء الواجب اجباها عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من القرارات الادارية التي يجوز الطعن فيها أمام القضاء الاداري ، وانما هو في حقيقة الامر من قبيل منشورات أو الاوامر أو التعليمات المصلحية التي تصدر من الرئيس الى مرعوسيه متضمنة تفسير القوانين القائمة وكيفية تنفيذها ، فهو مجرد توجيهات داخلية الى الموظفين المخاطبين بها ولا اثر لها على المخاتئين أو المتقاعدين الذين تسهم هذه التوجيهات ولا تغير من لوائحهم القانونية كما تصدها القوانين والوائح مباشرة وحسب تفسير القضاء لها .

ومن حيث ان الأصل في المنشورات والامور والتعليمات المصلحية ان تكون ملزمة للموظفين الموجهة اليهم بنسأ على واجب طاعة المرعوس لرئيسه ، الا ان هذا الأصل لا يسرى بالقسبة الى الموظفين النحذين . يحتجزون جزءا من القسم القضائي بمجلس الدولة ويقومون بوظيفة قضائية ، ويباشرون اختصاصهم في الفصل في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية بطلق حريتهم ويؤوض من سماتهم لاستيلاء التفسير الصحيح المنصوص القانون ، غير خاضعين في ذلك لاي رقابة أو توجيه .

ومن حيث انه يخلق ما تقدم أن المفوض ، عند فصله في طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، غير ملزم بما تضمنه قرار السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي التولية يوم ١٩ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وان له حطلق الحرية في تفسير نصوص القانون وفقا لما يراه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المفوض المختص بالفصل في طلب الاعفاء من الرسوم القضائية هو الذي يحدد المحامي الذي ينتدب لمباشرة الدعوى وفقا لاحكام القانون .

## قائمة رقم (١٨٩)

## المبحث :

لا يجوز لصلة الضرائب موافاة هيئة مفوض الدولة بالبيانات والأوراق ببعض المولين سواء كانت مقدمة من المول نفسه أو من اية جهة أخرى ما لم يرتض ذلك من تعلق بهم هذه البيانات من المولين — اساس ذلك انه ان كان قانون مجلس الدولة قد اجاز لهية مفوض الدولة في سبيل الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن ومن بينها مصلحة الضرائب للفصول منها على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق الا ان ذلك لا يمتدى الى مخالطة الخضر المتعوض عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ طالما ان ذلك الاطلاع الذى اتيح لهية مفوض الدولة لا يندرج تحت اى من الحالات التى يرتفع فيها عن افشاء اسرار المولين صفة الترخيم .

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الاموال الموقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على ان كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في القضاء فيما يتعلق بها من المنازعات مراعاة سذ القيسة طبقاً لما تنص به المادة ٣١٠ من قانون التقويوت والا كان مستحقاً للتعويوت المنصوص عليها فيها ، كما تنص المادة ٣١٠ من قانون التعويوت « على ان كل من كان من الاطباء أو الجراخين أو الضباط أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصموضي اتفق عليه فانشاء في غير الأحوال التى يلزمه القانون بها بتفيع ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى ، ولا تسرى احكام هذه المدة الا في الأحوال التى يرخص فيها

قانونا بإنشاء أمور معينة كالقرار في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون التراخيص في المواد المعنية والتجارية » .

ويبين من هذين النصين أنه ولئن كان المشرع قد أعطى لموظفي مصلحة الضرائب حق الاطلاع على الدفاتر والوثائق التي يحتفظ بها الممولين رغبة منه في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرها القانون إلا أنه فرض عليهم واجبا يقابله ، هو عدم افشاء سر المهنة والا تعرضوا للمقوية المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وذلك صونا لاسرار المولين وحفاظا عليها ، ولقد جعل المشرع هذا الواجب شللا لكل شخص يعمل في ربط الضرائب أو تحصيلها أو الفصل في المنازعات المتعلقة بها ، كما يقرر نظير الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية ، والمستفاد مما تقدم تشدد المشرع في وجوب مراعاة سرية تداول البيانات المتعلقة بالمولين حفاظا على اسرارهم ، ولا ريب في أن ذلك يقتضى اطلاق هذه السرية — عملا بالحكمة التي هدف المشرع الى تحقيقها من نص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وذلك يحظر قيام موظفي مصلحة الضرائب باطلاع الغير على الأوراق والبيانات التي تقدم اليهم سواء اكانت من المولين أنفسهم أو من غيرهم أو تلك التي يحصل عليها موظفو المصلحة بحكم عملهم عن طريق البحث والتحري والاستهداء ، ويستثنى من ذلك ، الأحوال التي أجاز فيها قانون العقوبات افشاء الاسرار ومن بينها حالة اذن القاتلون التي عبرت المادة ٣١٠ سلفة الذكر بقولها « ولا تسرى أحكام هذه المادة الا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإنشاء أمور معينة » .

وحيث أنه ولئن كانت المادة : ٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازت لهيئة مفوضي الدولة — في سبيل تهيئة الدعوى — الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن — ومن بينها مصلحة الضرائب — للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ، إلا أن ذلك



لا يتعدى الى مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفه الذكر ، طالما أن ذلك الاطلاع الذى أبيع لهيئة مفوضى الدولة لا يندرج تحت أى من الحالات التى يرتفع فيها عن افشاء أسرار المولدين صفة التحريم ، وبهذه المثابة فانه يتمتع على مصلحة الضرائب اجابة هيئة مفوضى الدولة الى طلبها الخاص بموافاتها بالبيانات والأوراق المتعلقة ببعض المولدين من أطباء التحاليل بمناسبة نظر الدعوى المرفوعة من الدكتورين/... ، ... ما لم يرتضى ذلك من تعلقت بهم هذه البيانات من المولدين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن توافق هيئة مفوضى الدولة بالبيانات والاضطرابات المتعلقة بأحد المولدين سواء كانت مقدمة من المول نفسه أو من أية جهة أخرى .

( فتوى رقم ٥٦٣ - فى ١٥/١٠/١٩٧٤ )

## الفرع الثاني

### سقوط الحق في الدعوى بمضى المدة

**أهلا : يسقط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة لتقادم الحق**

قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

**إلى :**

**الأصل أن تقادم الحقوق بانقضاء خمس عشرة سنة فيها عدا ما استثنى نص خاص في القانون وفيها عدا الاستثناءات المشار إليها في المواد التالية للمادة ٣٧٤ منى — سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة لتقادم الحق المطالب به . تطبيق ذلك بالنسبة الى تقادم الدعوى بطلب تسوية الحالة وفقا لاحكام ككر العمال .**

**ملخص الحكم :**

ان احكام القانون المدني في المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ قد تكلفت ببيان انواع مختلفة للتقادم الطويل والقصر غير ان هذا التعداد لانواع التقادم لا يمكن ان يهدر الاصل العام الذي يجعل من التقادم الطويل القاعدة الاساسية في سقوط حق المطالبة وهو ما ارادت المادة ٣٧٤ من القانون المدني ان تؤكد حين نصت على ان « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيها عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيها عدا الاستثناءات التالية » ، كما ان الاصل في القانون المدني ان تدور الدعوى مع الحق الذي تحبيه فتسقط معه بمضى المدة المقررة لتقادمه — فيها عدا بعض انواع الدعاوى التي استثنائها المشروع من هذا الاصل العام اذ نظر اليها نظرة مستقلة عن الحقوق التي تحببها وترتب لها اسباب خاصة للسقوط لا تختلط باسباب تقادم هذه الحقوق .

تمتى كان حق المدعى فى طلب تسوية خالفته على النحو الذى يذهب  
إليه قد نشأ منذ تاريخ العمل بكتاب العمل فى أول مايو سنة ١٩٤٥ قبله  
بذلك يكون له الحق اذن فى اللجوء الى القضاء للمطالبة بهذه التسوية  
خلال خمس عشرة سنة منذ هذا التاريخ أى فى ميعاد غايته آخر ابريل  
سنة ١٩٦٠ .

( طعن رقم ١١١٠ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ فى — جلسة ٢٩٦٧/٦/١١ )

### قائمة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

صوّر قرار مجلس الوزراء فى ٢٩/٥/٢٩ بالموافقة على رأى اللجنة  
المالية فيما يتعلق بترقية بعض الموظفين الذين تخطتهم الوزارة عند الترقية  
إلى درجات التنسيق — استناد المدعى الى هذا القرار ورفع دعواه  
قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره — علم سقوط حقه  
بالتقاع الطويل .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٢٩/٥/١٩٤٩  
على رأى اللجنة المالية التى انتهت الى ما يأتى :

اولا : ترقية موظفى مصلحة المسطرة الذين سبق ان تخطتهم الوزارة  
عند الترقية الى درجات التنسيق سواء من رفع منهم دعوى او من لم  
يرفعوا دعواى — وذلك الى الدرجات التى كانوا يستحقون الترقية  
اليها ومن تاريخ استحقاقهم لها وفقا لقواعد التنسيق مع منحهم  
علاوة الترقية من تاريخ الاستحقاق الآن .

ثانيا : تسوية حالة الموظفين الكبار من الدرجة الخامسة بالمصلحة  
المذكورة بترقيتهم الى درجتين خامسة والخامسة — الكادر الثانى المتوسط  
وفقا لما تقررته الوزارة .

**ثالثا : تطبيق القاعدة المتقدمة على موظفى مصلحة الاملاك الاميرية والاموال المقررة الذين سبق تخطيهم عند الترقية الى درجات التنسيق .**

ومن حيث أن الطاعن يستند فيما يطلب الى هذا القرار وقد رفع دعواه قبل انقضاء خمس عشرة سنة محسوبة من تاريخ صدوره ومن ثم فإنه حقه لم يستط بالتقدم الطويل .

ومن حيث أن القرار الصادر فى ١٩٤٧/٩/٢٩ بترقية بعض موظفى مصلحة الاموال المقررة من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٤٦/٥/١ تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٩ قد اشتمل على ترقية من يلونه فى اقدمية الدرجة السادسة مثل السيد/... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٢/١/٧ والسيد /... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٣/١/٧ بينما ترجع اقدمية الطاعن الى ١٩٤١/٤/١٢ من ثم فإنه يتعين اعتبار الطاعن فى الدرجة الخامسة اعتبارا من ٤٦/٥/١ ولا يقدح فى ذلك أن الطاعن كان يشغل درجة شخصية قبل الترقية لأن الدرجة الشخصية والدرجة الأصلية متساويان فى مجال الترقية .

( ملعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ )

#### **قاعدة رقم ( ٢٦٢ )**

**تتبعها :**

**تتقدم الحق فى طلب ضم مدة الخدمة السابقة — تطبيق قواعد القانون الخاص على روابط القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط — تطبيق القانون المستقل على ميعاد رفع الدعوى فى المنازعات الادارية فيما عدا دعوى الانهاء — تطبيقه على طلب ضم مدة الخدمة السابقة .**

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بانه وان كانت قواعد القانون المدني تعد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام — الا ان القضاء الإداري له ان يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله ان يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص . وتترك مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة اذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً الصلح على سرعة البت فيها يثور في منازعات وطالما ان التطور القانوني قد وصل الى حد الاترار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من تصرفات فان ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها ابد لانهاية واذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمه هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أوضح . ووجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة وحسن سير المرفق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها هيئة قضاء إداري الا ما يتعلق منها بطلبات الافاء اذ نص على ان ميعاد رفعها هو ستون يوماً على التكميل الوارد به ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وأن احكام القانون المدني في المواد ( ٢٧٤ — ٢٨٨ ) قد تكلفت ببيان انواع مختلفة للتقادم الطويل أو القصير غير ان هذا التعداد لانواع التقادم لا يمكن ان يهدر الاصل العام الذي يحل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة .

ومن حيث انه باستقرار احكام قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بضم مدة الخدمة بالتعليم الحر يتبين انه لم يحدد ميعادا يضمن خلاله تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه ~~هذه~~ كان الطلب غير مقبول ومن ثم فانه بصحور ذلك القرار ينشأ المدعية حق في ان تضم مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر بين ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ الى ١٣ من يونية سنة ١٩٣٨ كاملة بما يترتب على ذلك من آثار بان حق المدعية في هذا الشأن سقط بالتقادم بهي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر الذي تنشأ لها هذا الحق طالما كان الثابت من الرجوع للخدمة المدعية طبقا لما سبق توضيحه في معرض تحصيل الوقائع انها قدمت طلبات الى الجهة الامارية منسوبة بحقها ثم اعلنت دعواها قبل ان تكمل مدة التقادم المقرر فيها ومن ثم يكون الدفع المبدى من الجهة الادارية ببيطه حق المدعية بالتقادم غير قائم على اساس سليم من القانون .

( طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

التي هي :

تقضى مجلس الدولة ان يحدد مددا لرفع الاعتراض في المخزعات الادارية التي يخضع بنظرها بهيئة قضاء اداري الا ما يتعلق منها بطلبات الاكتفاء — مقتضى ذلك ان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد — لما كانت المادة ٢٧٤ من القانون المدني تقتضي بان يتقادم الالتزام بقضاء خمس عشر سنة فان هذا النص هو الواجب التطبيق في دعوى التسمية — تحديد الميعاد الذي يبدأ منه سريان هذا التقادم — اذا كتبت الجهة الادارية بغير علة تسمية حالة العمل بالفاء التسمية السابقة فانه من تلخيص اجراء هذا التمدد وليس قله يبدأ المساس

ينقطة ونشأ مصطفة في المأثرة في هذه التصوية الأخيرة والمطالبة بقطر  
وتسرى في ثلثه من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل المخصوص  
عليه في المادة ٢٧٤ من القانون المدني .

### ملخص الحكم :

أن مقتضى النزاع في الطعن المزعوم يقتصر في تحديد الميعاد الذي  
يبدأ منه سريان ميعاد التقادم المفسر اليه وهل هو من تاريخ نفاذ كافر  
القبال كما ذهب الحكم الاستثنائي أم من تاريخ تعديل تصوية حالة المدعى  
كما ذهبته هيئة مفوضي الدولة ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على  
أن قواعد القانون المدني الخاصة بالتقادم يمكن تطبيقها في مجال روابط  
القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص  
كامل في مسألة بعينها ، واذا كان للتقادم المسقط في روابط القانون  
الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمة التقادم في مجال  
روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ادمى وواجب — في استقواء  
الأوضاع الادارية والمزاكر القانونية لمعامل المرافق العامة تلجيه المصلحة  
العامة وحسن سير هذه المرافق ولما كان مجلس لدولة لم يحدد بهذا  
لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة تقضاء اداري  
الا بما يتعلق منها بطلبات الانهاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما  
على التفصيل الوارد به ، ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى  
كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام  
لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد ولما كانت  
المادة ٢٧٤ من القانون المدني تقضي بأن يقتصر الالتزام بالتقضاء خمس عشرة  
سنة فان هذا النص هو الواجب التطبيق في الطعن الثاني .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن المدعى عين في ٢٦ من سبتمبر  
سنة ١٩٤٣ بوظيفة « عامل تجارب » ببيوية قدرها ٥٠ مليا بمراقبة

المجاصيل الزراعية بوزارة الزراعة بصفة دائمة ثم سويت حالته طبقاً لكادر العمال اثر صدور هذا القرار رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ فمنح الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليا المقررة لعمال تجارب ، وذلك اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ . ويتاريخ ١٠ من يونيه ١٩٤٨ اعيدت تسوية حالته بالقرار رقم ١٠٣ بمنحه هذه الدرجة اعتباراً من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه الثامنة عشرة سنة من عمره مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الأساس وتحصيل الفرق الناتج عن هذا التعديل . كما تبين ان المدعى تقدم بطلب معافاة من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ - ثم اودع صحيفة دعواه امام المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والزراعة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث انه يبين من استعراض الوقائع المتقدمة ان الجهة الادارية المدعى عليها سوت حالة المدعى بالتطبيق لكادر العمال بالأمر رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولية سنة ١٩٤٦ فمنحته الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليا المقررة لوظيفته بالكادر المذكور وذلك اعتباراً من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وقد قبل المدعى هذه التسوية ولم ينازع فيها ولكن الجهة الادارية عادت بعد ذلك وسحبت هذه التسوية بمقتضى القرار رقم ١٠٣ الصادر في ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وعدلت تسوية حالة المدعى بالفناء التسوية السابقة واعادت تسوية حالته اعتباراً من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه ثمانية عشر سنة مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الأساس وتحصيل الفروق المالية الناتجة عن هذا التعديل فمن ثم غانه من تاريخ اجراء هذا التعديل وليس قبله يبدأ المساس بحق المدعى وتنشأ مصلحته في المنازعة في هذه التسوية الاخيرة والمطالبة بحقه اعتباراً من ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وتسرى في شأنه من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل الذي يكتل في ٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من بدء سريان التقادم في حق المدعى من اول مايو



سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وذلك لأنه في هذا التاريخ لم يكن هناك ثمة منازعة في حق المدعى تتوافر معها مصلحته في اقامة دعواه . . ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى تقدم يطلب الاعفاء من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ متمسكا بحقه في التسوية الأولى فإنه يكون قد قطع مدة التقادم الطويلة قبل اكتبالها بأكثر من أربعة أشهر ومن ثم فإن دعواه لم تسقط بالتقادم ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه اذ احتسب بداية التقادم اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وقضى بسقوط حق المدعى بالتقادم قد خالف صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٣٠١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١١ )

**ملحق : تنفيذ الحقوق المترتبة على القوانين والنظم الصادرة عن تاريخ  
نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٢٠ .**

**قائمة رقم ( ٢٦٤ ) :**

**المبدأ :**

المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه إذا كان حق العاملين الخاضعين لاحكامه قد نشأ قبل نفاذه وكان مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ثلاث سنوات فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترفع عنه دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى كما يمتنع على جهة ادارة النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائي — اساس ذلك تعلق هذا الميعاد بالنظام العام .

**ملخص الفتوى :**

يبين من اطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه ينص في المادة ٨٧ منه على أنه « مع عدم اخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما ينطبق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والاستناد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاماً للتجسد منه تصنيفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الأول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورها على هذا التاريخ ، فإذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المجلية بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجلبته الى طلبه ولم ترفع عنه دعوى المطالبة القضائية خلاله ، امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العلم كما ينتج على جهة الإدارة — لذات السبب — النظر في طلبه أو أجلبته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم نهائي .

( نفوى رقم ٤٧٨ — فى ٢٠/١/١٩٧٥ )

### ملفحة رقم ( ٣١٥ ) .

#### المبدأ :

الملفحة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصدار نظام العلمين المحتين — مفاد هذا النص تصنيفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه فى ٢٠/١/١٩٧١ بشرطين : ١ — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون . ٢ — أن يكون مصدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورها على هذا التاريخ — اثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العلمين المحتين بالدولة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجوب سبب التسويات التي تمت على خلاف ذلك .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين  
المخنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ( ٢٢ ) من  
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميساد رفع  
الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون  
وذلك نيبا يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به  
مضى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة  
على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على  
أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والاستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصنيف الحقوق المترتبة  
على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار  
اليه فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين .. الاول : ان يكون  
الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى : ان يكون مصدره احكام  
القوانين والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا  
توافر هذان الشرطان يتعين على صاحب لسان المطالبة بحقه خلال الميعاد  
وهو ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ فاذا انقضى هذا الميعاد - ولم  
تكن الجهة الادارية قد اجابته لبطليه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع  
وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع  
على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن  
ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا فى صدوره على  
١٩٧١/٩/٣٠ وكانت الحقوق المستندة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه  
لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر  
قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى ١٩٧١/٩/٣٠ وبالتالي فان  
التسويات التى اجريت طبقا له بعد ذلك لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها

أجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧. خلاله أعيالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يجوز أجلة العاملين الذين أجريت لهم هذه التسويات الى طلبهم صرفه الفروق المالية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

( فتوى رقم ٤٢٢ — في ١٩٧٧/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

تقادم الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون.  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة .

#### ملخص الفتوى :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة . يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به . من كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » . ومنه . ذلك أن المشرع استحدث بنص المادة ( ٨٧ ) حكما قضت به تصنيف الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين أولهما : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وثانيهما : أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين أو القواعد أو القرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فإن توافر الشرطان تعين على صاحبه الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فإذا

انتهى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترفع عنه دعوى قضائية خلاله امتنع على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العلم ..

كما يمتنع على جهة الإدارة لذات السبب النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

ولما كان الحق المطالب به فى الحالة الماثلة سابق فى نشأته على ١٩٧١/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان مصدره وهو القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ سابق على هذا التاريخ فمن ثم كان على العمال المعروضة حالاتهم المطالبة بهذا الحق خلال الاجل المنصوص عليه فى المادة ( ٨٧ ) الذى انتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ ، واذا انقضى هذا الميعاد يشير ان تجبيهم الادارة الى طلبهم فانه يمتنع على جهة الادارة تغيير مراكزهم ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

( ملف ٧٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ )

### ملحظة رقم ( ٢٦٧ )

الاجبا :

نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحدثت المشرع نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرطين :

- ١ — ان يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون .
- ٢ — ان يكون مصدر هذا الحق احكام القوانين والقرارات السابقة على صدوره ونفاذه — اذا توافر الشرطان وجب على صاحب الشأن المطالبة به فى خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ القبول بهذا القانون تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ — رفع الدعوى بعد هذا الميعاد — عدم قبولها .

### ملخص الحكم :

يتبين بدائه بحث مدى تطبيق حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المعاملين المدنيين بالدولة على المنازعة الماثلة اعتبار أن تلك المادة تنطوي على مسألة أولية تتعلق بشكل الدعوى من حيث ميعاد إقامتها أمام القضاء للمطالبة بالحق المدعى به فهذه المادة تنص على أنه « مخم عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ » .

( طعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٥ )  
( وفي ذات المعنى طعن ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

#### المبدأ :

التسويات التي صدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المعاملين بالدولة وفقاً للتفسير الذي صدر من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٧٤/٦/٥ سلبية ولا يجوز الفدول عنها أو سحبها - لا يجوز أقتبنراً من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للمعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقاً لاحكامه حتى هذا التاريخ اعمالاً لنص المادة ٨٧ من نظام المعاملين المدنيين بالدولة .

#### ملخص الفتوى :

بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى إحتية المعاملين الذين سويت حالتهم بالتطبيق للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في المطالبة بترقيتهم إلى الدرجات الأعلى التي رقى إليها زملاؤهم - بالاتينية المطلقة - والذين يتجدون مهم في الكلية وفي اتمدية درجة بداية التعيين على أن يكونوا تالين لهم في كشوف ترتيب الأتمدية في كل درجة من هذه الدرجات .

ومن حيث أن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم العاملين المدنين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك غيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين : الاول ، أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى ، أن يكون مصدره أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ ، نأذا توافر هذان الشرطان يتمين على صاحب لشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد وهو ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ نأذا انقضى هذا الميعاد — ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه أو اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا فى صدره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكلفت الحقوق المستتدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ — أما التسويات التى أجريت وصدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق لهذا القانون وفقا للتفسير الذى صدر عن الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ فانها تكون تسويات سلمية ، لا يجوز العدول عنها أو سحبها وذلك بعكس.



التسويات التي أجريت طبقا له بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ مائها لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها أجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعمالا لتتص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المخالفة اليه الذي يوجب استرداد الفروق التي صرفت بناء على هذه التسويات الباطلة .

( فتوى رقم ٢٩٠ - في ١٧/٤/١٩٧٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

تقدم احد الماعلين بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي يتضمن قاعدة سابقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان من شأنه اخذا بالحظر المتصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة ثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه - صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متضمنا نص المادة ١٤ الذي استحدث حقا جديدا لمخاطبين باحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ - هذا الحق يستند الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - يترقب على ذلك ان يصبح هذا الحق بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه ولئن كان صاحب الشأن قد تقدم بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مفسرا على نحو ( م ٢٤ - ج ١٤ )

ما افتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٧٤ طبقا لما أثير اليه آنفا ، وهذا القانون يمثل قاعدة سابقة في صدورهما على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، الأمر الذي كان من شأنه — أخذا بالحظر المنصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون — امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة الثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه — ولئن كان الأمر كذلك الا أنه وقد صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في المادة ١٤ منه على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ، أيها اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ، وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا لاحكام السلسلة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة ، فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية ، وقد صدر هذا القانون وتضمن هذا النص فالتة يكون قد استحدثت حقا جديدا للمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم ، اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ، أيها اقرب مع مائلتهم بزملائهم وفقا للضوابط المقررة في النص لتحديد معنى الزميل في هذا الشأن ، ولا شك أن هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورهما على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو المشار اليه آنفا .

ومن حيث أنه على مقتضى ما سبق فانه يتعين تسوية حالة السيد/..... العليل بالوزارة طبقا للمادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة وذلك بتطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في حقه على أساس تدرج مرتبه وعلاوانه وترقيته كمراتبه المعينين في تاريخ دخوله الخدمة أو حصوله على المؤهل ، أيهما أقربه ، مع الاعتماد في ذلك بزميله في الجهة التي يعمل بها حاليا وهي وزارة الاعلام ، فلذا لم يكن له زميل بها سويت حالته على أساس زملائه بالجهة التي كان يعمل بها قبل وزارة الاعلام وهي وزارة الداخلية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /..... في تسوية حالته وفقا لاحكام المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملف ٣٧٠/٣/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين المدنيين — مفاد هذا النص تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه في ٢٠/٩/١٩٧١ بشرطين : ١ — ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون . ٢ — ان يكون مصدره احكام القوانين والنظم السابقة على هذا التاريخ — اثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العاملين المدنيين بالدولة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بمعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — وجوب سحب الصوالت التي تمت على خلاف ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضمن تسمية

بفتحها لتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — غنم سريان هذا النص الا على العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢١ — يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — الفروق المالية المترتبة على التسويات الباطلة والتي صرفت قبل ١٩٧٤/١٢/٢١ لا يجوز استردادها — المبالغ التي صرفت بعد هذا التاريخ يتعين استردادها — جواز اجراء مقاصة بين الفروق المستحقة للعاملين بعد اعادة تسوية حالتهم وفقا للمادة ١٤ المشار اليها والمبالغ التي يتعين استردادها منهم .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة نص في المادة ٨٧ منه على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي » .

من حيث ان المستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تسوية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثاني : ان يكون مصدره احكام القوانين والقرارات فان لمصاحب الشأن المطالبة بحقه خلال مدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ، ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية — لذات السبب — النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث أنه لما كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا في صدوره على أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ) وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فإنه لا يجوز اعتبارها من أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حلفتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ .

فمن ثم فان التسويات التي اجريت طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ لا تنتج اثرا ويجب سحبها اعسالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - وتضمن تنظيمه جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ( ١٤ ) على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل اجهتة أقرب على أساس تنجز مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاهم المعنيين في التاريخ المذكور ... » .

ومن حيث أن المشرع قد نص في المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على العمل بأحكامه اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ فان مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ سابقة الذكر الا على العاملين الموجودين في الخدمة في ذلك التاريخ ويخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافقة :

( أ ) .....

( ب ) .....

( ط ) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ أو استرداد ايه فروق مالية سبق صرفها قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك فانه يجب تسوية حالة العاملين القتين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان تصرف لهم الفروق المالية اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧٥ ، أما بالنسبة الى المبالغ التي صرفت لهؤلاء العاملين بناء على التسويات الباطلة السالف الاشارة اليها فانه لا يجوز استردادها منهم طالما ان واقعة الصرف تمت قبل الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٧٤ ، أما المبالغ التي تكون قد صرفت بعد هذا التاريخ استنادا للتسويات التي عين بطلانها فانها تكون واجبة الاسترداد . وفي هذه الحالة الأخيرة يكون على الوزارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق لهؤلاء العاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم وفق حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبين الفروق الواجب استردادها منهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا : بطلان التسويات التي أجريت استنادا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، لصورها بعد نفاذ حكم المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : أحقية العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط انطباق المادة (١٤) من قانون تصحيح اوضاع العاملين في التسوية على مقتضى احكامها .

ثالثا : عدم جواز استرداد الفروق المالية التي صرفت للعاملين قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتمين استرداد المبالغ التي صرفت بعد هذا التاريخ ، وفي حالة الاسترداد على جهة الادارة ان تجرى مقاصة بين ما يستحق للعاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات التي تتم بالتطبيق

لحكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، والفروق المالية التي يتعين استردادها منهم والسابق صرفها لهم بناء على التسويات الباطلة المشار إليها .

( ملف ٦٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٣/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

طلب العليل تعديل مركزه القانوني على اساس احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وجوب مراعاة انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقا للمادة ٨٧ من هذا القانون — مراعاة هذا الجيعاد يمنع تعديل المركز القانوني وبالتالي اجراء تسوية طبقا لقانون لاحق كالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن اقيمت دعوى المدعى بطلب الحكم بأحقية في الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ بالاستناد الى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح اوضاع العاليلين المدنيين بالدولة والقطاع العام وهو قانون لاحق في صدوره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — الا أن المواد في الطلب المشار في هذه الدعوى هو منازعة المدعى في اصل وضعه الوظيفي السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطلب تعديل مركزه القانوني القائم في هذا التاريخ من عليل منقول الى الدرجة العاشرة المعادلة لدرجته بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى عامل منقول الى الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف الفنية أو المهنية بالاستناد الى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاليلين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاليلين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم

الإحالية وقرارات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادرة في هذا الخصوص حيث سبق أن أصدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بامدّار مكالير ترتيب الوظائف والقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ في ١١ يناير سنة ١٩٧١ بلفاسفة مهنة جناينى الكشف رقم ٤ من الكشوف حروف (ب) الملحقه بكادر العمال فى الوظائف التى لا تحتاج الى فقة بالدرجة ٢٠٠ الى ٣٦٠ التى عودلت بالدرجة العاشرة ١٠٨ / ٢٨٨ جنيه فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبما يترتب تعديل المركز القانونى للمدعى على هذا الوجه من آثار تنجح له الاستنادة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على النحو الذى يبيغيه من دعواه مثار الطعن .

ومتى كان ذلك هو أساس الدعوى وما رعى اليه المدعى فيها فان طلبه تعديل مركزه القانونى على الوجه المتكلم يقدو واتما حتما تحت طائلة الملة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بهذف لا يعفو وأن يكون طالبا تعديل مركز قانونى للمدعى نشأ واستقر فيه قبل تاريخ العمل بهذا القانون والمستند من احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات والقواعد المكبلة والمنفذة له والسابقة فى صدورها على هذا التاريخ لاقابة الدعوى — واذا اقيمت الدعوى فى ٦ من يولية سنة ١٩٧٦ بعد ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانه يمتنع على المدعى المطالبة بتعديل مركزه القانونى المسند الى تلك الاحكام والقرارات — والقواعد السابقة المشار اليها عملا الملة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان المدعى يطلب سوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٣٧٥ — باعتباره من العاملين المهنيين استنادا الى تلك الاحكام والقرارات والقواعد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فان دعواه المتابعة بطلب هذه التسوية بعد ان امتنع تعديل مركزه القانونى بما يجعته من العاملين المهنيين تفدو على غير أساس سليم من القانون واجبة الترضى .



### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

#### المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نصها على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — سريان هذا النص على العاملين بالهيئات العامة — أسس ذلك — أنه نص يتعلق بـ إجراءات التقاضي وبهذه المناسبة يفرج عن نطاق السلطة اللاتحجية لمجلس إدارة الهيئة فلا يجوز تعديله إلا بقانون .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الأول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين أو القرارات السابقة في صورها على هذا التاريخ ، فإذا توافر

هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجلبته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على جهة الادارة — لذات السبب — النظر في طلبه أو اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، ونص هذه المادة وأن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا أنه من المنصوص المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي ومن ثم فانه يسرى في عموميته على العاملين بالهيئات العامة ومنها هيئة النقل العام بالقاهرة ، ومن ثم فان حقوق العاملين بها الناشئة قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وترتبته على قوانين أو قرارات سابقة في نفاذها على تاريخ العمل بهذا القانون تخضع في المطالبة بها للاحكام السالف بيانها ، ولا وجه للقول بأن مجلس ادارة الهيئة أجرى تعديل هذه اللائحة وقد كان تحت نظره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان بوسعه تضمين اللائحة نصاً بعدم سريان حكم المادة ٨٧ آتف الفكر على العاملين بالهيئة استناداً الى السلطة المخولة له قانوناً ، اذ سلف البيان أن هذا النص من النصوص المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي وهو بهذه المثابة يخرج عن نطاق السلطة اللائحية لمجلس الادارة فلا يجوز تعديله الا بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين بالهيئات العامة باعتباره نصاً متعلقاً بإجراءات التقاضي لا يجوز تعديله الا بقانون .

( ملف ٧٠٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٣ )

المادة :

المادة ٨٧ — خضوع العاملين بالهيئات العامة لحكم هذه المادة حتى ولو كان يسرى عليهم احكام نظام العاملين بالقطاع العام :

## ملفص الحكم :

من حيث أن المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إلا اذا كانت تنفيذا لحكم قضائي نهائي » ومفاد هذا النص أن المشرع استحدث نظاما المقصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرط أن يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وأن يكون مصدر هذا الحق أحكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا النفاذ ، فإذا ما توافر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فإذا ما انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترنع دعوى المطالبة القضائية خلال أمتنع قبول الدعوى لتعلق هذا النظام بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الإدارية البت في الطلب ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فإن نص المادة ٨٧ سالف الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلا أنه من النصوص المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي أى أنه يمثل قاعدة من قواعد النظام العام التي لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها إلا بنص ويذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم فإنه يسرى في عموميته التي ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تقتضيه المادة الأولى ( ب ) من القانون من أن تسرى أحكامه على العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أنه لا يتدح في ذلك صدور قرارات جمهورية بأخصاص العاملين بالهيئة المطمون ضدها في شئون توظيفهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة العاملين بالقطاع المعلم ومن بوجه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى ألقى بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى عمل به اعتباراً من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وهو ذات تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك لأن نص المادة ٨٧ سالف الذكر نص عام يتعلق بأجراءات التقاضى لا يجوز الخروج عليه إلا بنص من القانون ومن ثم فإن صدور قرار جمهورى وهو أداء أدنى من القانون بأخصاص العاملين بهذه الهيئة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وخلو هذا القانون من نص مماثل لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ليس من شأنه أن يحسر نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بتلك الهيئة ويضلف الى ذلك أن العاملين بالهيئات العامة أمما يقومون على إدارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة وشأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ذاته وتختص محكم القضاء الإدارى لشئون منازعاتهم الوظيفية فيما يقام منهم أو عليهم عن القضية طرئاً الآخر الهيئات العامة التى يعملون بها ، فهم موظفون عموميين .. كما أن موازنات الهيئات العامة هى موازنات ملحقه بموازنة الدولة وتسرى عليها ذات الإجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم — أزاء كل ذلك ولازمة — نص بأن حكم المادة ٨٧ المشار إليها على العاملين بالهيئات العامة .

( طعن ١٩٥٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

(المبدأ :

نص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت قبل العمل به المترتبة على أحكام القوانين والقرارات السابقة على نفاذه — استهدف المشرع بهذا

الحكم تصفية الحقوق المترتبة على النظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ متى توافر شرطين : الأول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . الثاني : ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . انقضاء الميعاد المحدد بالمادة (٨٧) دون ان تجيب الجهة الادارية صاحب الحق الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة به — اثر ذلك — يتمتع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يتمتع على جهة الادارة في البت طلبه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — تطبيق — لا يؤثر في ذلك خضوع صاحب الشأن لكادر خاص اعتبارا من اول سنة ١٩٧٠ مادام ان الحق الذي يطالب به قد نشأ في ظل معاملة بالكادر العام .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والاستفاد من هذا النص ان المشرع استهدف به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الاول ، ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والثاني ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الحق المطالبة خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات نافذا انتقضى هذا الميعاد ولم تكن

الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر في طلبه أو اجابته اليه . ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان المروض حالته كان قبل نقله الى الكادر الخاص بالمعاملين في سلك التمثيل التجارى من المعاملين بأحكام الكادر العام وأرجعت أفضيته في الدرجة السابعة الى أول يولية سنة ١٩٥٧ أعمالاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فان حقه في المطالبة بقسوة حالته بالتطبيق لاحكام هذا القانون على مقتضى ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية في صدد تفسيره يخضع لحكم المادة ٨٧ المشار اليها ، وذلك باعتبار أن هذا الحق نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وترتب على قانون سابق في نفاذه على نفاذ هذا الآخر .

ولا يؤثر في سريان هذا الحكم خضوع المذكور لكادر خاص اعتباراً من أول يونية سنة ١٩٧٠ مادام أن الحق الذي يطالب به نشأ في ظل معاملة بالكادر العام وتوافر في شأنه شرط انطباق هذا الحكم خاصة ، وان هذا الحكم وان ورد ضمن نصوص قانون المعاملين إلا انه من الأحكام المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي الذي يتناول جميع الحقوق متى تكامل في شأنها هذان الشرطان .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة ٨٧ من نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على المعامل المروض حالته .

### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

#### المبدأ :

تسرى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين باتحاد  
الإذاعة والتلفزيون .

#### ملخص الحكم :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأن ورد بين نصوص القانون المشار اليه الا انه من  
النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى ، ويمثل هذا النص قاعدة  
من قواعد النظام العام الذى لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها الا بنص  
صادر بذات الادارة التشريعية ومن ثم يسرى على العاملين باتحاد الإذاعة  
والتلفزيون باعتباره هيئة عامة ولا يقدر فى هذا النظر ما ينص عليه قرار  
رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بأن تسرى الاحكام  
والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص فى هذا  
القرار وأساس ذلك ان قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١  
سابق على صدور قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فضلا  
عن ان نص المادة ٨٧ يتعلق باجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها  
الا بنص فى القانون .

( طعن ٩١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

#### المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قضت بان يكون ميعاد رفع  
الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بذلك القانون  
وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به

مضى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الجيعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى بعدم سريان هذا الحكم اذا كان موضوع الدعوى المطالبة بدين ماضى للدعى قبل الحكومة نائىء كائر من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له مما لا تتجسه الدعوى الى المنازعة فى اصله وآثاره اذ لا تعتبر المطالبة فى هذه الحالة مطالبة بانشاء حالة قانونية جديدة للدعى غير تلك القائمة فعلا وقانونا — اثر ذلك — عدم تعيد دعوى المطالبة بعلاوة الخطر بذلك الجيعاد طالما كان العامل موجودا بعمله الذى يعرضه للخطر فعلا دون منازعة فى ذلك من قبل الجهة الإدارية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما دفعت به الطاعنة من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، فى غير محله ، اذ لا يتعلق نص هذه المادة فى شىء بالدعاوى التى ينحصر موضوعها فى المطالبة بالديون العادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة وانما يتعلق بالدعاوى المتعلقة بانشاء أو تعديل أو الغاء مركز قانونى ذاتى للموظف المستند الى احكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون ، مما يقتضى أن يكون فى شأن تطبيقها تعديل المركز القانونى للعاملين الخاضعين له ، على اى وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك فى خصوصية الدعوى ، التى تتعلق بطلب علاوة الخطر المقررة لمن فى مثل مركز المدعى الوظيفى ، من حيث كونه عمالا بالجهة المدعى عليها ، فى مصنع من مصانع الخزيرة ، يتعرض عماله للخطر الذى يتعرض له العمال فى المواد المتفجرات مما تقرر من اجله بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ منح كل من يعمل فى مثله من موظفين وعمال ومستخدمين علاوة خطر بالفئات المحددة به ، وهى بالنسبة الى العمال كالدعى ، جنيهان شهريا ، ولا خلاف فى شأن هذا



المركز الذاتى للمدعى من كل وجه ، ولا فى اصل استحقاق العلاوة طبقاً للقرارين لتوافر شروطها فيه ، بإدائه العمل خلال المدة المطلب بليل عنها ، الدعوى على هذا الأساس ليست مطلوبة بلغشاء حالة قانونية جديدة للمدعى غير تلك القائمة فعلاً وقانوناً فى هذه المدة . وإنما هى مطلوبة بمبلغ العلاوة . كجزية مالية يثبت الحق فيها أصلاً بمجرد وجود الموظف فى هذه الحالة وبعد أدائه العمل الذى تعرض فيه فعلاً للخطر ، والمقررة له العلاوة المذكورة بمقتضى القرارين . وللمجتمع له من مقدارها متى ثبت استحقاقه له ، مما لا يسقط الحق فى طلبه الا بمقتضى التواعد العامة ، وهى لا تقتضى ذلك الا بالتقادم الخمسى ، والمطالبة به ، وهى كل موضوع هذه الدعوى ، مطلوبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ، ناشئ كائن من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له ، مما لا تتجه الدعوى الى المنازعة فى أصله وآثاره باى وجه . وهذا الدين ، مما يرد عليه التنازل ، كما يقع عليه التقادم . شأنه شأن أى دين عادى له قبلها ، ومتى كان الأمر على ما تقدم ، فإن الدفع يكون غير سعيد .

ومن حيث أنه فيها يخص الموضوع ، فإن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فى قضائه للمدعى بأدعيته فى مبلغ علاوة الخطر عن المدة من تاريخ امتناع الجهة المدعى عليها عن صرفها حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥ بالفائها ، اعتباراً من هذا التاريخ وليس من تاريخ أسبق ، عدا ما سقط منها بالتقادم الخمسى ، وهى ما يقابل المدة السابقة على ١٧/٤/١٩٧٠ وذلك للأسباب الصحيحة التى أوردها فى حيثياته والتى تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف إليها أن نص المادة ٢ من هذا القانون تنص على سريان العمل به من تاريخ نشره ، مما تم فى ١٩٧٥/٧/٢١ ، يمنع من تقرير أثر حكم المادة الأولى منه بلغشاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن صرف علاوة الخطر للعاملين فى المواد المتفجرة وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن

تنظيم صرف علاوة خطر للأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة ، بأثر رجعى ، طبقا للقواعد العامة في التفسير فضلا على أنه متى لوحظ أن مشروع القانون ٤٠ على ما تضمنته الجهة المدعى عليها كان يتضمن إلغاء القرارين بأثر رجعى يترد الى ١٩٦٧/٧/١ تاريخ توقفها عن صرفه ، مع عدم المساس بالأحكام النهائية ، وأشارت في مذكرته الإيضاحية ، وهو ما ورد أيضا في تقرير لجنة الأمن القومى بمجلس الشعب بالموافقة عليه بحالته تلك الى أن تقرير هذا الإلغاء بأثر رجعى بما فيه من مساس بما اكتسب قبلا من حقوق ، يقتضى قانونا ، أغلبية خلصة عند موافقة المجلس المذكور عليه ، ثم حذف هذا النص ، وصدر القانون بحالته هذه المقررة للإلغاء من تاريخ العمل بالقانون ، فإن القول بغير ذلك فيه معارضة لحكم القانون ، وهو ما لا يجوز ثم أنه فيه إضافة له وتعديلا ، مما لا تملكه الجهة الادارية . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن الواضح من ميزانيات الجهة المدعى عليها ، أن ميزانية سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨ وردت كما وردت سابقتها وما تلاها متضمنة لاعتداداتها جملة ، وبزيادة فيها وليس فيها ما يشير الى انقاصها بمقدار ما يقدر لهذه العلاوة ، ولا تملك هذه الجهة حذفها ، لما هو ثابت من أنه تسرى عليها أحكام التأشير العامة المصلحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٧ بربط الميزانية على كافة أقسام الخدمات ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ، كل منها يخصه بنص المادة (٨) ومن هذه التأشيرات نص صريح بأنه لا تصرف الرواتب والبدلات إلا طبقا لقرارات جمهورية سورية أو بعد صدور القرارات الجمهورية المقررة لها ، وهو نص في موافقة الجهة المختصة بقرار الميزانية واعتماد مصروفاتها على الاستمرار في صرف البدلات المقررة ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة قرارا ضمنيا منها على وقف صرف هذه العلاوة ، وهو وقف ، ولم يتم من الجهة المختصة بتقرير هذه العلاوة ، طبقا للقانون ، وهى رئيس الجمهورية ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وكلاهما لم يصدر منه قرار بذلك ، بل أن نص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الإيضاحية والأعمال التحضيرية له ، قاطعا في هذا المعنى ، ومن أجل

ذلك ، ولما ورد بالحكم المطعون فيه من أسباب ، يكون تول الطاعة ، بخلافه — على غير أسس سليم من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أسس ويتعين لذلك رفضه موضوعا والزام الطاعة المصروفت .

( طعن ٨١٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بعدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى القوانين والقرارات الصادرة قبل العمل بالقانون بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ العمل به الا اذا كان تنفيذا لحكم قضائي نهائي — عدم سريان حكم هذه المادة على الدعوى الخاصة بالطالبة بصرف مبالغ التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ نظرا لانه لا يترتب على تقريره او عدم تقريره تعديل مركز قانوني ذاتي للعامل اذ انه مجرد مزية للعامل تثبت له بمجرد وجوده في الحالة القانونية الموجهة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان ما ذهب اليه الطعن من وجوب تطبيق حكم المادة ٨٧ من نظام العاملين المننيين بالدولة وبالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن النزاع موضوع الدعوى على النحو وبالأثر التي عرضها تقرير الطعن ، هو مذهب في غير محله اذ لا يتعلق نص تلك المادة في شيء ، بالدعوى التي ينحصر موضوعها في المطالبة بالديون المادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة وانما يتعلق بالدعوى التي يكون محلها انشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني ذاتي للموظف ، المستندة الى احكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على ذلك القانون والتي يكون

من ضمان تطبيقها تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على  
أى وجه من الوجوه والأمر ليس كذلك في خصوصية النزاع المطروح والذي  
تصرف الدعوى التي رُفعت به إلى طلب مقابل التهجير المقرر في مثل  
مركز المدعى الوظيفي جليبا بينه وبين مكافأة الميدان ، مما انكرته عليه  
جهة الإدارة وحجبه عنه ، والدعوى على هذا الأساس لا تستهدف إنشاء  
حالة قانونية جديدة للمدعى أو تعديل مركزه القانوني القائم ، ولا تعدو  
أن تكون مطالبة بنتائج هذا المركز ووظيفته المالية بدعوى أن ذلك بالتطبيق  
لقرار تنظيمي عام يقتضى شروطه وأحكامه ليظل المركز القانوني الوظيفي  
للمدعى على حالة دون تعديل فيه سواء توافرت تلك الشروط فصار دائما  
للادارة بكونه مقابل التهجير الذي نظمته ذلك القرار ، أو لم تتوافر فيه  
هذه الشروط فيكون غير دائن للادارة بتلك القيمة والأصل أن ذلك المقابل  
مزية مالية تثبت للموظف بمجرد وجوده في الحالة القانونية الموجهة له  
وجيعة لأسبيلها ، وعدم قيام مانع به دونها والمتجمع له من هذا المقابل  
من ثبوت استحقاقه له ، مما لا يسقط الحق في طلبه إلا بمقتضى القواعد  
العامة وهي لا تقتضى ذلك إلا بالتقادم الخمس والمسألة به وهى كل  
موضوع الدعوى مطالبة بدين عادي قبل الإدارة لا يترتب على تقريره  
أو عدم تقريره للمدعى تعديل في مركزه الوظيفي الذي لا تتجه اندعوى  
إلى المنازعة في أصله أو تطالب بتعديله بأى وجه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فاته لا يكون ثمة محل لتطبيق الحكم  
الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار إليها ، على وأتممة  
الدعوى وعلى المطالبة المقصودة بها ويكون الحكم المطعون فيه إذا اتفق  
هذا النظر بأن انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد  
الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة صحيحا فيما انتهت إليه بهذا  
الخصموس ومتفقا فيه مع صحيح القانون وسديد تأويله وتطبيقه ويكون  
الطعن غير صائب فيما قام عليه من أساليب وما رتبته من تاريخ .

### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

أليبدأ :

نطاق سريان حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ إنما يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه — المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له لا تعتبر مطالبة بإنشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك الحالة القائمة فعلاً — قبول الدعوى — تطبيق : بدلات الإقامة — مفاد نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ أنه يقتصر تطبيقه على أولئك الماملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الماملين من النطاق المشار إليها فى هذا القرار والذين كانوا يستحقون مرتب الإقامة فى تاريخ المودان — العبارة فى استمرار صرفه هى بالأوضاع القائمة وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ دون اعتداد بما يطرأ على هذه الأوضاع ذلك .

ملخص الحكم :

أنه عن الدئع بعدم قبول الدعوى استنادا الى نص المادة ٨٧ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نطاق سريان أحكام هذه المادة إنما يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه :أما المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له فلا تعتبر مطالبة بإنشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك القائمة فعلاً وقانوناً . وعليه فإن المطالبة ببذل الإقامة فى الدعوى المنظورة لا تتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٧ المشار إليها ويصبح الدفع بعدم قبولها لفوات ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على غير أساس حقيقيا بالرفض .

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، يستمر صرف مرتب الاقامة والرواتب الاضافي المقرر صرفها للعاملين بحافظات سيناء والسويس والاسماعيلية ~~بمصر~~ ومرتب الاقامة المقرر صرفه للعاملين بقطاع غزة وذلك بالنسبة الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة نتيجة للعدوان طوال مدة نحبهم أو اعارتهم للعمل بالحافظات الأخرى مع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار اليه يقتصر تطبيقه على أولئك العاملين للعائدين بالدولة العاملين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العائدين من المناطق المشار إليها في هذا القرار الذين كانوا يستحقون مرتب الاقامة في تاريخ العدوان وأن العبرة في استمرار صرفه هي بالاوزاع القائمة وقت صدور قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر دون اعتداد بما يطرأ على هذه الاوزاع بعد ذلك من تغيير ، ومن ثم فلذا كانت المؤسسة المصرية العالة للابحاث الجيولوجية والتعدين قد ألغيت وحلت محلها الهيئة المصرية العالة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية اعتباراً من مارس سنة ١٩٧٠ فإن العاملين بهذه المؤسسة المائة وان كان قد ثبت لهم وصف الموظف العام وقت تعيينهم لها الا أنهم لم يكونوا من المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين الدنيين بالدولة وقت حدوث العدوان في عام ١٩٦٧ وقد ظل وضمهم كذلك حتى تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وبهذه المثابة غلا أصل لاستحقاقهم مرتب الاقامة وبالتالي استمرار صرفه لهم طبقاً

لاحكام المادة الثانية من هذا القرار رغم الفناء المؤسسة المذكورة بمسند  
ذلك وتحويلها الى هيئة علمية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فاذا كان الثابت من الأوراق ان  
المطعون ضده كان يعمل وقت العدوان عام ١٩٦٧ في المؤسسة المنفاعة  
فان مجرد صفة الموظف العام التي تثبت له نتيجة لذلك أو خضوعه لاحكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد الفناء المؤسسة وحلول الهيئة المصرية  
للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية محلها في ٢٦ من مارس  
سنة ١٩٧٠ لا يخوله الحق في الانادة من نص المادة الثانية من قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وبهذه المثابة تصبح  
الدعوى لا اساس لها حقيقة الرفض .

( طعن رقم ٦١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ ، وفي ذات  
المعنى طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق بالدعوى  
التي يقتصر موضوعها على المطالبة بدين عادي — وإنما يتعلق بالدعوى  
المتعلقة بتعديل المركز القانوني للموظف المستندة الى القوانين والنظم  
والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون — المطالبة باجر عمل غير  
عادي ومكافآت تشجيعية وانتاج وبدل طبيعة عمل وانتقال هي مطالبة  
بدين عادي — لا تخضع للايماد الوارد بالمادة ٨٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان المستند من نص المادة ٨٧ من قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع استحدث  
فيها نظاما علميا قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم  
السابقة على نفاذه ، وذلك بشرطين أولهما : أن يكون الحق قد نشأ

قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وثانيهما : أن يكون مصدر الحق والقوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ .  
فاذا توافر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة ، وهو ثلاث سنوات من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . فاذا انقضى الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق الامر بالنظام العام كما يتمتع على الجهة الادارية لذات السبب النظر في اجابته لطلبه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، الا ان ذلك قاصر على حالة ما اذا ترتب على اجابة هذا الطلب تعديل المركز القانوني للعامل وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق في شيء بالدعوى التي يقتصر موضوعها على المطالبة بالديون العالقة المستحقة للموظفين قبل الحكومة ، وانما يتعلق بالدعوى المتعلقة بتعديل المركز القانوني للموظف المستندة الى القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون مما يقتضى أن يكون من شأنه تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على أى وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك في خصوصية هذه الدعوى التي تتعلق بطلب المدعى صرف أجر العمل غير العادى والمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتاج وبديل طبيعة العمل وبديل الانتقال الثابت وكافة الميزات الأخرى عن المدد التي قضاهما بخدمة القوات المسلحة في المدة من ١٩٥٦/٤/٩ الى ١٩٥٨/٨/١ ومن ١٩٥٩/٤/١٥ الى ١٩٥٩/٥/١٥ / ١٩٥٩ ومن ١٩٥٩/٥/٢٦ الى ١٩٦٦/١٢/٣٠ ومن ١٩٦٦/٥/١٧ الى ١٩٦٧/٨/٤ وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة . فالدعوى على هذا الاساس ليست مطلوبة بانشاء حالة تلتونية جديدة للمدعى



غير تلك القائمة فعلا وقانونا خلال المدة المطالب عنها بهذا البطل ،  
وانما هي مطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة بمراعاة هذه الحالة  
وكاثر من آثارها ولا يسقط الحق في طلب هذا الدين الا بمقتضى القواعد  
العادية . ومن ثم لا تخضع الدعوى للميعاد الوارد بالمادة ٨٧ من  
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . . .

( طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ )

## ناتفا : سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية الى مدة سقوط الدعوى الجنائية اذا كانت الوقائع التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل ايضا جريمة جنائية .

ملخص الحكم :

مفاد المادتين ٦٦ من نظام المسالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التى تستط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

واذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظر لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذ لها أن تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ، ولها أن تتصدى لتكليف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان اثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية هنا لما أن ما تنتهى اليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الامر المفضى ولا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى المائل او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر

فيها حكم جنائي ، ذلك المحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة الى المصالح  
بحسب ما تظهره منها وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم بغية النظر في  
تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

( طعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ - في ذات .  
المعنى طعون أرقام ٩٨٢ ، ٩٨٥ لسنة ٢٠ ق ، ٢٥١ ، ٣٩٩ لسنة ١٨ ق -  
جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ، ١٠٣٨ لسنة ١٨ ق ، ٩٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة  
١٩٧٩/١١/٢٥ ، ٥٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ ) .

## الفرع الثالث عشر

### الحكم في الدعوى

اولا : حجز الدعوى للحكم

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

دعوى — حجزها للحكم مع السماح بتقديم مذكرات — لا تعتبر  
مهية للحكم الا بانقضاء الاجل الذى سمح فيه بتقديم مذكرات .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان المحكمة الادارية قد قررت بجلستها المنعقدة فى  
٢٩ من يونية سنة ١٩٦٤ اصدار الحكم فى الدعوى المذكورة بجلسة ٢ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٤ مع التصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة  
بخمسة عشر يوما اى الى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٤ — فان هذه  
الدعوى لم تكن تعد مهية للفصل فيها فى اول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ  
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ والجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ — ذلك ان باب المرافعة فيها لا يعد مقولا الا بانقضاء الاجل  
الذى صرحت المحكمة بتقديم مذكرات خلاله — واذ عمل بالقانون رقم  
١٤٤ لسنة ١٩٦٤ قبل ان يتقضى فيها باب المرافعة وقبل ان تصبح مهية  
للحكم فيها فانه كان يتعين على المحكمة الادارية ان تقضى بعدم اختصاصها  
بنظرها وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

( طعن رقم ٥٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٣ )

## ثانيا : ديباجة الحكم

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

### المبدأ :

خطا وارد في ديباجة الحكم — ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار أنها هي المدعية في حين أن الدعوى رفعت من وزارة الزراعة — هو خطأ ملأى كتابي ظاهر الوضوح — جواز تصحيح مثل هذا الخطأ — أساسي ذلك .

### ملخص الحكم :

لئن صح ما ينعاه طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه من ورود اسم « وزارة المواصلات » به باعتبارها أنها هي المدعية في حين أن الدعوى انما رفعت من « وزارة الزراعة » ، الا أن هذا الخلاف في اسم الوزارة صاحبة الشأن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا بحق ظاهرة الوضوح ، وهو أن وقع في منطوق الحكم كان سائخ التصحيح طبقا لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ، ومن باب أولى إذا وقع في ديباجته فحسب وكان تحديد طرفي المنازعة واضحا دون لبس من الأوراق ومن الحكم ذاته ، إذ أن التظلم رقم ٢٨٠٠ لسنة ١ القضائية مقدم الى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتبوين من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن في قرار اللجنة القضائية الصادر في هذا التظلم مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى امام محكمة القضاء الاداري وهو موضوع الدعوى رقم ٦٢٦٨ لسنة ٨ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه حاليا . وهذا كله ظاهر ومردد على وجهه الصحيح في كل من وقائع الحكم .

هو أسبابه ، ومن ثم فهو خطأ كتابي محض قابل للتصحيح ولا يعيب الحكم عينا جوهريا ولا يقضى الى بطلانه .

( طعن رقم ٨١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ :

اغفال الإشارة في ديباجة الحكم الى صدوره ضد المؤسسة المصرية  
العامة للنقل الداخلى واقتصار الديباجة على الإشارة الى وزير  
النقل الذى اقيمت عليه الدعوى أصلا - لا ينال من اختصاص المؤسسة  
ومن التزامها بتنفيذ الحكم - أساس ذلك - الثابت من الحكم ان  
الحكمة رفضت الدفع الذى كانت جهة الإدارة المدعى عليها قد أبدته  
بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - وذلك لان المدعين  
صححا شكل الدعوى بتوجيهها الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة -  
الحكم يعتبر صادرا ضد المؤسسة المذكورة التى أقر الحكم باختصاصها  
فى الدعوى - لا ينال من سلامة الحكم ان المؤسسة المصرية العامة  
للنقل الداخلى كانت وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى باحلال  
مؤسسة عامة أخرى محلها - أساس ذلك - ان حلول جهة إدارية  
محل الجهة الإدارية المختصة يترتب عليه تلقائيا ان تحل الجهة الأولى  
محل الجهة الأخيرة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات دون ان  
يترتب على ذلك انقطاع سبب الخصومة فى الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اغفل الإشارة فى الديباجة  
التي صدر بها الى صدوره ضد المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى

التي اقتصمها المدعيان اثناء نظر الدعوى امام المحكمة على ما سلفت الاشارة اليه واقتصرت هذه الديباجة على الاشارة الى وزير النقل الذى اقيمت عليه الدعوى أصلا الا ان هذا الاغفال لا ينال من اختصاص المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ومن التزامها بتنفيذ الحكم باعتبارها الجهة التى حلت محل الهيئة العامة للنقل الداخلى التى تعاقدت مع المدعين على العملية محل النزاع اذ الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفعت الدفع الذى كانت جهة الادارة المدعى عليها قد أبدته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استنادا الى عدم اختصاص المدعين للمؤسسة المذكورة باعتبارها صاحبة الصفة الاصيل فى الدعوى . واقامت المحكمة رفضها لهذا الدفع على أن المدعين صححا شكل الدعوى بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بتوجيهها الى السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المشار اليها ومادام الحكم المطعون فيه قد اثار فى اسبابه الى هذه الواقعة وانتهى الى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بناء على ذلك فانه يعتبر صادرا ضد المؤسسة المذكورة التى اقر اختصاصها فى الدعوى وصفتها فى توجيه الطلبات اليها مما لا محل معه للنمى على الحكم المذكور من هذه الناحية . ولا ينال من سلامة هذا الحكم على النحو المتقدم ببيانه أن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى كانت وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى باحلال المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى للبضائع محلها ثم ايلولة قطاع النقل المائى الداخلى الى المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري عملا بأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ فضلا عن أن الدفاع عن الحكومة لم يؤثر هذا الوجه من الدفاع اثناء نظر الدعوى امام المحكمة فان حلول جهة ادارية أخرى حلولا قانونيا محل الجهة الادارية المختصة أصلا فى الدعوى يترتب عليه تلقائيا وبحكم هذا الحلول القانونى أن تحل الجهة الأولى محل الجهة الأخيرة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات - دون

أن يترتب على ذلك انقطاع سهر الخصومة في الدعوى اذ الامر في هذا الخصوص لا يعمدو أن يكون تنظيها للمصالح العامة لا يترتب عليه زوال الصفة أو نقد الاهلية الموجب للحكم بانقطاع الخصومة في حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات . ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون فيه بالبطالان لهذا السبب في غير محله جديرا بالرفض .

( طعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠ )



### ثالثا : المنطوق

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

#### المبدأ :

الرجوع الى منطوق الحكم لاستخلاص فهم القضاء الوارد به —  
الحكم بأجراء اثبات معين هو حكم تهيدى .

#### ملخص الحكم :

إذا أريد تكيف حكم ما وجب أولا فهم القضاء الوارد به ويكون استخلاص هذا الفهم بالرجوع الى منطوق الحكم لأن القاضي فى المنطوق يعبر عما حكم به بالفاظ صريحة واضحة فالمبرة بمنطوق الحكم . أما أسبابه فالمقصود منها — فى الأصل — بيان الحجج التى أقنعت القاضي بما قضى به وجعلته يسلك فى فهم الدعوى السبيل الذى ارتاح اليه . فهى تشمل الحجج القانونية والادلة الواقعية التى بنى عليها الحكم . والحكم الذى يامر فى منطوقه بأجراء اثبات معين يعد حكما تهيديا فقط ولو ناقش فى أسبابه العقد المبرم بين طرفى الخصوم وحدد طبيعته .

( طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧ )

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

أن نص منطوق الحكم يجب أن يكون محققا للفرض المتشود من  
أقابلة الدعوى .

( م ٢٦ — ج ١٤ )

### ملخص الحكم :

ان كل الغرض المنشود من اقامة اى دعوى هو الوصول الى استصدار حكم يقر الحق المرفوعة به فى نصلبه ويضع حدا للنزاع المتعلق بموضوعها ولذلك وجب — كقاعدة قانونية ملزمة — ان يكون نص منطوق الحكم محققا لهذا الغرض فاذا كان موضوع النزاع شيئا معيناً وجب ان يتضمن من النص تبين المحكوم له من وضع يده على هذا الشيء مع وصفه وتحديد تحديدا وافيا نائيا للجهالة واذا كان موضوع النزاع شيئا من المثليات يتعين بالنوع وجب ان يتضمن النص بيان نوعه ومقداره والقيمة التى يلتزم المحكوم عليه بادائها عند عدم الوفاء عينا واذا كان موضوع النزاع مبلغا من النقود وجب ان يتضمن النص تعيين مقداره .

( طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٨ )

#### رابعاً : تسبيب الحكم

قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التي أوردها الخصوم غير لازم لسلامته — يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم في ثانيا اسباب الحكم .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن والذي ينمى على الحكم المطعون فيه أنه ثلثه في التسبيب ولم يتعرض للحجج والأسانيد التي أوردها الطاعن بمذكراته وأغفاله الرد عليها فمردود عليه أنه استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أنه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند اليها الخصوم في ثانيا اسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم قد جميع مناحي أفعالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة طو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع وأسانيد الطاعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعرض ما عقيت به جهة الإدارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص الى النتيجة التي انتهى اليها فلا يكون ثمة قصور في التسبيب يؤدي الى طلب بطلان الحكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن في أن الحكم المطعون فيه لم يتناول جوهر طلباته فذهب الحكم الى أن النزاع ينحصر في تحديد تقديمية المدعى بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية في حين أن طلباته

وضعه بين اقرانه من وكلاء النيابة الادارية من الفئة الاعلى الموازنة للدرجة الرابعة التى حصل عليها قبل تعيينه فى النيابة الادارية واستصحابه لمركزه القانونى تبعاً لذلك فان الثلاث من تلك الفئة كما اوضحها فى عريضته امام محكمة القضاء الادارى هو تعديل اقدميته فى وظيفة وكيل نيابة ادارية الصادر بتعيينه فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وللقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وما يفيقه المدعى من دفوارة ومن الطعن المائل هو تعديل اقدميته فى وظيفة وكيل نيابة ادارية التى عين نيابة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ وذلك استناداً الى انه كان قد رقى الى الفئة الرابعة قبل تعيينه بالنيابة الادارية وكان يجب عند تعيينه مراعاة وضعه فى اقدمية تتفق مع المرتب المقرر لهذه الفئة « الرابعة » طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتعادل وظائف النيابة الادارية مع وظائف الدائر العلم واستناداً الى كونه كان محلياً متى تعيينه بوظيفة وكيل نيابة ادارية واذا كان الحكم المذكور قد تناول اقدمية المدعى بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية فلا محل لما ذهب اليه الطاعن من ان الحكم المتضمن فيه لم يتناول جوهر طلباته .

( ملعن رقم ١٢٣٩ لسنة ١٨ فى سـ جلسة ١١/٣/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المستند :

القرار الصادر من المحكمة بندب الخبير — يعتبر حكماً — عدم تسببه — ليس من شأنه ان ينال من صفته لو يشويه بالباطل — اسلمى ذلك .

ملخص الحكم :

لا شك فى ان القرار الصادر بندب الخبير لا يخرج عن كونه حكماً توافرت له مقومات الأحكام اذ صدرته محكمة القضاء الادارى بما

لها من سلطة قضائية في خصوصية مطروحة عليها متضمنة اتخاذ إجراء  
من إجراءات الإثبات — ولئن كان هذا الحكم قد صدر غير مسبب إلا أن  
ذلك ليس من شأنه أن ينزع صفة الحكم أو يشوبه بالبطلان إذ من المسلم  
أن الأحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات  
لا يلزم تسببها لأن النطق بها يفصح بذاته عن سبب إصدارها .

( طعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦ )

### خلاصة : تفسير الحكم

قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

.....

**التفسير لا يطلب الا بالنسبة للقضاء الوارد في المنطوق أو في الأسباب**  
**المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه أو مكلا له ، وذلك عند الغموض**  
**الذي يقتضى استجلاء — عدم مجاوزة حدود التفسير الى التعديل .**

### مقتضى الحكم :

ان المشرع اجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية **التقصير** ان يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في **منطوقه** من غموض أو ابهام ، وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع **الدعوى** ، ونص في المادة ٣٦٧ من القانون المشار اليه على ان الحكم **المصدر بالتفسير** يعتبر من كل الوجوه متمما للحكم الذي يفسره ، اى ليس **حكما** مستقلا . ومفاد هذا ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة **الى** قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشيء المقضى **فيه** لو قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الأسباب مرتبطبا بالمنطوق **ارتباطا** جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون الا حيث يقع **في** هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد **الحكمة** فيها غموض أو ابهام ، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه ، **حتى** يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر **بالتفسير** متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، **ومذا** يلزم ان يقف عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، **ولا** ما للقبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون **المسلس** بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، أو زيادة ، أو تعديل والا كان

في ذلك اخلال بقوة الشيء المقتضى به . وفي هذا النطاق ، يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تعلّق بأسباب منفكة عن المنطوق ، أو بمنطوق لا غموض فيه ولا إبهام ، أو اذا استهدف تصحيح ما قضي به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئا ، أو اذا رمى إلى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات . ومن ثم اذا ثبت أن الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى إلى القضاء صراحة في منطوقه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على أسس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والأسباب أن المحكمة لم تستجب إلى طلبات المدعى الأصلية التي يعيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير ، ( وهي منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهريا من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ) . وإنما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على أسس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقواعد التصالح التي تضمنها هذا القرار والأرقام التي حددها ، وذلك نظرا إلى أن الاعتماد المالي لتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة إلى أمثال المدعى من حملة مؤهله لم يصدر ، وما فتح إنما هو اعتماد مالي لانصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتبة ثابت لا يحتاج إلى مؤهل — اذا ثبت ما تقدم فإن دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الأمر إعادة طرح المنازعة من جديد فيما سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غموض ولا إبهام تكون في غير محلها ، ويتمين القضاء برفضها والزمانا بصرفاتها .

### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

**المبدأ :**

يلزم لقبول دعوى التفسير أن يكون بمنطوق الحكم ليس أو غموض يصعب معه الوقوف على ما قصده منه المحكمة — لا يجوز أن يكون المقصود من دعوى التفسير تعديل الحكم — اتخاذ دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم — غير جائز .

**ملخص الحكم :**

انه بغض النظر عما يشترط لقبول دعوى التفسير من تبيين منطوق الحكم ليسا أو غموضا يصعب معها امكن الوقوف على ما قصده المحكمة منه ، فانه يشترط ألا تكون الدعوى مقصودا بها تعديل الحكم والمسائل بقاعدة خروج القضية من سلطة المحكمة التي أصدرته ، ولذلك يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو تلافى نقص وقع في الحكم ومن باب أولى يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم المطلوب تفسيره .

( ملعن رقم ٢٠ لسنة ٨٠ قى - جلسة ١٩٦٣/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

**المبدأ :**

تفسير الحكم لا يكون الا بالتسبب لتوضيحه الزارد في منطوقه دون اسببه الا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه كميلا له - مناطه - ان يقع بالمنطوق غموض او ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض او ابهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يشق وهذا القصد .



### ملخص الحكم :

ان المشرع أجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام . وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٣٧٧ منه على ان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متبعا للحكم الذى يفسره اى ليس حكما مستقلا ، وفاد ذلك ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه وهو الذى يحوز جسيمة الشيء المقضى به او قوته دون اصيله الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ويكونا لجزء منه حكما له ، كما لا يكون الا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو إبهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/١٩)

### قاعدة رقم ( ٢٩١ )

#### المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى التفسير - عدم مجاوزته حدود التفسير الى التعميل .

#### ملخص الحكم :

يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطعون بتفسيره ان كان ثمة وجه قانوني لهذا التفسير ، دون مجاوزة ذلك إلى تعميل فيما قضى به .

(طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤)

### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى التفسير — عدم مجاوزته حدود التفسير  
الى التعميل في الحكم المطلوب تفسيره .

ملخص الحكم :

لا يمكن للمحكمة العليا اعمال ولايتها في صدد دعوى تفسيرية اطلبها المحكوم لصالحه من حكم سبق صدوره منها ، اذ القاعدة التي جرت عليها في تفسيرها لاحكامها انه يتعين استظهار دعوى التفسير على اساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك الى تعديل غيما قضى به ولان القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضى فيه والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تلحق الحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة يمتنع معه اعمال هذه الولاية الان .

( طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

اعتبار الحكم التفسيري متبعا للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه  
لا حكما جديدا — اثر ذلك ونطاق التفسير — اقتضاه على ايضاح ما ابهم من الحكم بحسب تقدير المحكمة لا ما القيس على الخصوم فهمه رغم وضوحه — عدم مجاوزة حدود التفسير الى التعميل — لا محل لطلب التفسير : اذا تعلق بالسبب منفكة عن المطلق لا غيوض فيه ولا ابهام اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئا ، او اذا رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية .

### ملخص الحكم :

يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبعا للحكم الذي يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا وبهذه المثابة يلتزم أن يقف عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التمس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما يقضى به الحكم المنصر بنقص أو زيادة أو تعديل والا كان في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق لا غموض فيه ولا أبهام أو اذا ما استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان تضلوه خاطئا أو اذا رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ، أيا كان وجه الفصل في هذه الطلبات .

( طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

استناد المحكمة لولايتها بإصدار الحكم — لا يسلب حقها في تفسيره  
أو تصحيح أخطائه المالية — تجاوزها حدود التفسير والتصحيح الى  
التعديل — مخالف للقانون — سريان ذلك على قرارات اللجان القضائية .

### ملخص الحكم :

انه وإن كانت اللجنة القضائية أو المحكمة الادارية تستند ولايتها بإصدار قرارها أو حكمها ، الا انها تلك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متبعية له من إخطاء مالية بحتة ، كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن كما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا اليها تفسير ما وقع في المنطوق .

٣ وفي الاسباب الجوهرية التي تعتبر مكيلة له ، من غموض أو إبهام ، ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معدلا للقرار أو الحكم الذي يصححه أو يفسره ، بل منبأ ، فإذا جاوزت اللجنة أو المحكمة حدود ولايتها في التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها أو حكمها مخالفا للقانون .

( طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

دعوى التفسير - هي تلك التي يطلب الخصم الذي أقامها تفسيرا ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إبهام - مقتضى ذلك - ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك .

ملخص الحكم :

ان دعوى التفسير وفقا لنص المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات هي تلك التي يطلب الخصم الذي أقامها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إبهام ومقتضى ذلك ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك وفي هذه الحالة يكون على المحكمة ان تفتي في الدعوى باعتبارها دعوى مستقلة بذاتها لا متبعة لدعوى سابقة خرج للنوع منها عن ولايتها .

( طعن رقم ٦٦٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/٢ )

## تفسيرية (١٩٦٢)

### المبدأ :

لا يجوز أنخذ تفسير الحكم ذريعة خطأ أو استكمال نقص وقع فيه أو على العموم لتعديله — يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً — غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق .

### ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكماً فيها . ومن ثم فإن الرجوع إليها لتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيها رسمته المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات سائلة الذكر من حدود لجواز التفسير : فيلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلال عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا بهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو توليله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم كما يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عباراته منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال المنطوق في جزء من فصله إلى ما بينته الأسباب في خصوصه . هذا الجزء .

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

« ابتدا :

لا يجوز أن يتخذ تفسير الحكم ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم — تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة الى قضائه الوارد بمنطوقه أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكلا له — التفسير يقف عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه — التفسير لا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام .

« فخص الحكم :

من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدعوى اذا ما أصدرت حكمها فيها فالرجوع اليها لتفسير الحكم ينبئ الا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيها رسمته المادة ٣٦٦ مرافعت من حدود لجواز التفسير فلا يجوز الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكلا له كما لا يكون الا حيث يقع في المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الإيضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيها غمض أو ابهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد — منه — حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد إيضاح ما أبهم بالفعل بصبب تقرير المحكمة — لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل والا كان في ذلك أخلال بقوة الشيء المقضى به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه

ولا إبهام ولا تستغلق عباراته على الفهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

( ملعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

#### المبدأ :

دعوى طلب التفسير التي تقام وفقا لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا يجوز ان تتخذ سبيلا الى مناقشة ما فصل فيه الحكم او تعديل ما قضى به ولو كان قضاؤه في ذلك خاطئا ايا كان وجه ذلك الخطا واساسه احتراماً لحجية الشيء المقضى به .

#### ملخص الحكم :

ان المدعى عين بوظيفة مساعد صانع باجر قدره ١٨٠ مليا وانه منح مكافأة قدرها ١٢٠ مليا لا يستحق عنها اعانة غلاء المعيشة واوضحت ايضا انه اذا كان المدعى يحصل على اجر يزيد على الاجر القانونى تخصم الزيادة من اعانة غلاء المعيشة وعلى المصلحة مراعاة هذا الشرط عند تنفيذه الحكم . وحيث ان المطعون ضدها وقد نفنت الحكم على اساس ان اجر الطاعن الذى يستحق عنه اعانة غلاء المعيشة هو ١٥٠ مليا باعتباره الاجر القانونى للطاعن في وظيفة مساعد صانع في فبراير ١٩٥٧ بعد مضي سنة على توافر صفة الاستقرار والاستقرار في خدمته وخصم الزيادة في الاجر الفعلى على الاجر القانونى من الاعانة تكون قد طبقت الحكم التطبيق القانونى السليم ومن حيث انه قد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد أصاب الحق قضائه ووافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث ان طعن هيئة يهين الدولة في هذا الحكم الأخير يوجب على ما جاء في صحيفته على ان الحكم اذا شاب منطوقه غموض فرتب عليه اعتقاد صاحب الشأن بإجابة المحكمة له الى طلباته كما حدث في الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ٦ في حين خلصت المحكمة الى استحقاق المدعى لاعانة غلاء المعيشة مما ورث الاعتقاد لديه بمنحه هذه الاعانة على أساس اجر يومى ٣٠٠ مليم واستتبعت الاعتقاد فوات ميعاد الطعن فان دعوى التفسير التى يرغمها صاحب الشأن لتفسير هذا الغموض تثير بالضرورة البحث في مدى سلامة الحكم الاول رغم انقضاء مواعيد الطعن فيه . وبالبناء على ذلك فانه لما كان المدعى حسبها هو ثابت من الأوراق قد عين في وظيفة مساعد صانع بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦ بيومية قدرها ١٨٠ مليما تسلسلة لاعانة الغلاء وفى ١٩٥٦/١١/١ أجرى له اختبار فنى ونجح فيه في وظيفة سائق جريزر وتم وضعه في وظيفته الجديدة وصدر فعلا الأمر الإدارى ٦٠٦ فى ١٩٥٦/١١/١ ورفع أجره الى ٣٠٠ مليم وكانت هذه الوظيفة مقرر لها درجة صانع تقنى ٥٠٠/٣٠٠ مليم من ثم فان المدعى يستحق اعانة غلاء على مرتب ٣٠٠ مليم ..

ومن حيث ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية فى ١٩٥٩/١٢/٢٨ فى الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ٩ ق . فصل فى محالة استحقاق المطعون ضده لاعانة غلاء المعيشة اصلا ومقدارا فى منطوقه والأساليب المتبعة له . فتضمنت أساليب ما خلاصه استحقاقه لهذه الاعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ بعد مضي سنة من تاريخ استقرار عمله بالجهة المدعى عليها لتوافر شروط اعادة مظه كعمليل توقف منه وهى حسبها استظهرتها أن مضي سنة من تاريخ تعيين العامل المعين على اعتماد مؤتمت

ألا يكون الأجر الذى يتقاضاه يزيد على ما هو مقرر لمؤمله او ما هو مقرر لمهنته طبقا لقواعد التفضين والا خصمت الزيادة من اعانة الغلاء . على ذلك يجرى حساب ما يستحقه منها على أساس مرتب مهنته كمساعد صانع وليس على أساس المرتب الذى يتقاضاه فعلا اذ أنه يمنع زيادة عنه خصما على بند مكافآت التدريب كإكثافة اضافية وانه



لم يجر ترقيته أو تعيينه في درجة أعلى وبمصرورة هذا الحكم نهائيا بعدم  
أنطعن فيه في الميعاد المحدد اكتسب قوة الشيء المقضى به فامتنع تبعا  
المساس بحجته أو الرجوع عما قضى به . لما يقتضيه ذلك من عدم جواز  
نظر أية دعوى قائمة من جانب المدعى في الموضوع ذاته . وإذا صحح ان  
ثمة ما يحتاج الى تفسير الحكم في منطوقه لتوضيح ما جاء به غامضا  
أو تفصيل وتعيين ما ورد به بها ، مما اجازت المادة ١٩٢ في قانون  
المرافعات الرجوع فيه الى المحكمة التي اصدرت الحكم بطلب يقدم اليها  
بالاوضاع المعتادة ، غير محدد بموعد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه فان  
الحكم بالتفسير يلزم ان يقف عند حد ايضاح ما غمض من المنطوق واسبابه  
المكيلة والمربطة به ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها فتكون جزءا  
منه او بيان ما أبهم منه بالفعل حسب تقدير المحكمة التي اصدرت الحكم  
المفسر لا ما التمس على ذوى الشأن على الرغم من وضوحه دون المساس  
بما قضى به بزيادة او نقص او تعديل حتى لا يكون في ذلك اخلال بقوة  
الشيء المقضى به واهدار لحجية الحكم وهى الحجية التي من شأنها منع  
الخصوم في الدعوى من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ،  
بأى دعوى تالية يثار فيها النزاع ولو بأدلة قانونية او واقعية لم يسبق  
اثارتها في الدعوى الاولى واثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ولا يصح  
من باب أولى ان تتخذ دعوى طلب التفسير سبيلا الى مناقشة ما فصله  
فيه الحكم أو تعديل ما قضى به أو تبديل له ولو كان تضارؤه في ذلك  
خاطئا أيا كل وجه ذلك الخطأ واسلمه ان الحكم متى أصبح حائزا لقوة  
الجىء المقضى به اعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به أيا كانت الحقيقة  
الموضوعية فيه ولا محيص عن احترامه .

ومن حيث ان الدعوى الثانية المرفوعة من المطعون ضده في  
١٩٧٠/٨/٢ أمام المحكمة الادارية لوزارة المواصلات رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠  
هى بذاتها موضوعا سببا نفس الدعوى رقم ٣٠٦ لسنة ٦ ق التي صدر

عنها حكم المحكمة ذاتها في ١٩٥٩/١٢/٢٨ وظاهر فيها أن قصد المدعى هو إعادة النظر فيها قضى به الحكم لتعديله لا لتفسيره مما لا يتسع له تطابق دعوى التفسير وتكون دعواه على هذا النحو إذ أن الرضى على أن المحكمة إذا كانت قد رأت أن ثمة غموضا يحيط بالحكم فالتفت الى تفسيره على نحو ما ورد بحكمها لم تخرج في قضائها في الخصوص على ما قضى به الحكم الأولى بل التزمت ولم تمسح دون تعديل أو تبديل وهو ما يتضح مما قالت به في أسبابها من « أن الثابت من الأوراق إذا حددت الأجر الذي تحسب عليه اعانة غلاء المعيشة به ١٥٠ مليا تكون قد نسرت الحكم على النحو السليم على ضوء ما ورد في أسبابه المكمل للمنطوق » واذ طعن المدعى في حكمها هذا أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئناف بالطعن رقم ١٣ لسنة ٧ في طلبها إلغاء والحكم باستحقاقه لاعانة غلاء المعيشة على الأساس الذي بناء عليه وهو حسابه على أساس أن مهنته هي مساعف دقيق المقرر لها بكادر العمال رأينا بدايته ٣٠٠ مليم فقضت المحكمة برفض طعنه فان حكمها يكون صحيحا لا يطعن عليه . ومن ثم قلناه ليس صحيحا ما ذهب اليه طعن هيئة المفوضين في هذا الحكم القائم على استحقاق المطعون لصالحه لاعانة غلاء المعيشة على أساس أجر يومي قدره ٣٠٠ مليا خلافا لما ذهب اليه الحكم النهائي الأول الذي تراه الهيئة غير سليم إذ أن طعننا هذا مردود بأنه لا سبيل الى المساس بحجية هذا الحكم سواء بدعوى جديدة لعدم جواز قبولها لسبق الفصل فيها ولا بدعوى طلب تفسيره إذ لا محل لها أصلا مع وضوح حقيقة ما قضى به الحكم في منطوقه مكملا بأسبابه مما كان عما قضت به المحكمة الاستئنافية والمحكمة المطعون اليها في حكمها ولأنه بغرض أن ثبت وجه قانوني لهذا التفسير فيتمتع استظهارها على أساس ما قضى به الحكم المفسر دون مجاوزة له الى تعديله أو تبديله بغيره بمثل ما تطلبه الهيئة في تقرير طعننا ولا أساس لما تقول به فيه من أن دعوى تفسير تثير بالضرورة البحث مدى سلامة الحكم المفسر بحجة أن غموض المنطوق جعل صاحب الشأن يعتقد بإجابة المحكمة بطلانها مما استتبع فوات ميعاد الطعن ذلك أن دعوى التفسير لا تمتد قضايتها للبحث في مدى سلامة الحكم المفسر أو إعادة مناقشة ما قضى به ما

استقر الأمر فيه نهائياً بفوات ميعاد الطعن ومدار التفسير عند قيام دواعيه  
حول تبين حقيقة ما اتجهت اليه المحكمة لا بما اعتقده صاحب الشأن ولا بمنظور  
فيها الى محاولة تعديل الحكم أو تصحيحه بعد ضرورته نهائياً غير قابل لشيء  
من ذلك . هذا الى أنه ليس ثمة في واقع الحال مما يبرر اعتقاده المظنون  
لصالحه بأن المحكمة أجابته الى طلبه استحقاق اعانة غلاء المعيشة على أسس  
الجر ٣٠٠ ملجم اذ اسبب الحكم ظاهراً في رفض ذلك والفلط في نهم الحكم  
دون وجود داع له ، لا يفتح ميعاداً جديداً للطعن فيه والحكم التفسيري متمم  
للحكم المفسر من كل الوجوه يلتزمه في قضائه ولو كان خاطئاً .

( طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤ )

## مبطلها : تصحيح الإخطاء المالية :

قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

تستند المحكبة ولايتها بالنسبة الى النزاع باصدار قضائها فيه فلا تلك المدلول مما قضت به او تعديله — يجوز استثناء مما تقدم إن تصحح ما يقع فيه من اخطاء مادية او كتابية او حسابية طبقا للشروط والأوضاع المتصوص عليها في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات — شروط اعمال هذا الاستثناء — أن يكون لهذا الخطأ اساس في الحكم يدل على الواقع في نظر المحكمة .

مفصل الحكم :

وان كانت المحكمة تستند ولايتها بالنسبة الى النزاع باصدار قضائها فيه فلا يجوز لها المدلول عما قضت به كما لا يجوز لها تعديل ذلك القضاء في احوادث اضافة اليه غير أنه ترد على هذه القاعدة استثناءات منها أن المشرع اجاز للمحكمة أن تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية او كتابية او حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ( المادة ٣٦٤ قانون المرافعات ) ولكي يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى اساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والساس بحججه .

واذ يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومسودته أن المحكمة الشرطوف التي استظهرتها رأت أن توقع على المخالفين أدنى العقوبات عكفرت في اسباب حكمها . » ومن حيث أتم لم يترتب على المخالفات المسندة

«إن المخالفين أمران بالخزانة العامة الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة الترولة بالمخالفات التي حدها الأدنى المقرر لمن كل في درجتهم . وكانت المحكمة قد أوردت في حيدر الحكم أسماء المخالفين والدرجة المالية التي يشغلها كل منهم ومن ضمنهم الطاعن فقد ذكر أمام اسمه العبارة الآتية : « المهندس من الدرجة الثالثة طبقا للقانون ١٩٦٤/٤٦ بمجلس مدينة طنطا » ثم حكمت المحكمة بجائزة الطاعن بالأنداز وبعد ذلك أصدرت قرارا بتصحيح الخطأ المادي في منطق الحكم بأن تستبدل بكلمة « الأنداز » كلمة « اللوم »

فانه يتضح من ذلك ان المحكمة قد انصحت في اسباب حكما قبل التصحيح بعبارات صريحة قاطعة عن انها تصحت مجازاة الطاعن بالدرجة المعقوبات المقررة لمن كان في درجته ولما كانت أدنى المعقوبات المقررة هي عقوبة اللوم طبقا لنص المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة فان ما أثبتته المحكمة في منطق الحكم عن مجازاة الطاعن بالأنداز لا يعدو في ضوء الظروف المتقدمة أن يكون من قبيل الإخطاء الكتابية المخضبة التي تلك المحكمة تصحيحها بقرار منها طبقا لنص المادة ٣٦٤ مزاعمات دون أن يعتبر هذا العمل من جانبها بمثابة تعديل أو تغيير في الحكم الذي أصدرته .

( طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ )

### مادة رقم (٢٠٠)

المستأ :

تنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على ان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من اخطاء مالية بحتة كتابية او حسابية بقرار من ثلاثة قضاة او بناء على طلب احد الخصوم - المحكمة الإدارية وان كانت تستند لأخطاء بأحدان حكمها إلا انها تلك تصحيح ما وقع في المنطوق وفي الأساليب الجوهرية التي تعتبر متممة له من اخطاء مالية بحتة كتابية او حسابية - لا يعتبر الحكم المصحح معذرا للحكم الذي يصححه بل متمما له - اذا جاوزت

**المحكمة ولايتها في التصحيح الى التعديل او التفسير كان حكمها مخالفا للقانون — مثال —** تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى ررفضها بعد ايمان الى الحكم بالحقية المدعى في طلبه لا يعد تصحيحا لخطا مالى بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه الطعن في قرار التصحيح امام المحكمة الادارية العليا لصدوره بالمخالفة لحكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات من شأنه ان ينقل موضوع النزاع برمته لتتقضى فيه على موجب الوجه الصحيح .

#### **ملخص الحكم :**

ان المادة ( ١٩١ ) من قانون المرافعات تقضى بان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه رئيس المحكمة وجرى قضاء محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على ان الاصل في تصحيح الاحكام ان يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة والا انهارت قوة الشيء المحكوم فيه واتخذ التصحيح نكدة للمساس بحجيتها واستثناء من هذا الاصل اجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية بطلب من احد الخصوم او من تلقاء نفس المحكمة اما ما عدا هذه الاخطاء المادية المحضة التى تكون قد اثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب كما جرى قضاء هذه المحكمة على انه وان كانت المحكمة الادارية تستنفذ ولايتها باصدار حكمها الا انها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق او في الاسباب الجوهرية التى تعتبر متممة له من اخطاء مادية او كتابية او حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب ذوى الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل متمما له فاذا جاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح الى التعديل او التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول التعمير  
لرغمها بعد الميعاد الى الحكم بأحقية الدعى في طلباته لا يعد تصحيحا لخطأ  
مادى لحق منطوق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه مما يعد مساسا  
بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون متعينا الغاء غير أنه من ناحية  
أخرى فإن الطعن في قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة ( ١٩١ )  
سالف الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا  
ويعيد طرحه عليها بأسانيده القانونية وأدلتها الواقعية ويكون لها بها لها  
من ولاية نحس النزاع أن تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح .

( طعن رقم ٣٨٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

المبدأ :

حدود سلطة رئيس المحكمة في تصحيح الخطأ الذي شاب الحكم — الخطأ في  
الحكم بتوقيع جزاء الوقف عن العمل على من ترك الخدمة ليس من الأخطاء  
المالية التي يجوز لرئيس المحكمة تصحيحها .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه قضى بمجازاته بالوقف عن العمل بغير مرتب  
لمدة ستة أشهر بالرغم مما هو ثابت بالأوراق من أنه كان قد أحيل الى  
المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ومن ثم فانه يضمن تمديد الحكم  
المطعون فيه بمجازاة هذا المخالف بأحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على  
من ترك الخدمة ولا اعتداد بما اجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير  
سنة ١٩٧٠ من تصحيح للجزاء الذى قضت به المحكمة بالنسبة الى هذا  
المخالف إذ أن الخطأ الذى شاب الحكم ليس من قبيل الأخطاء المالية التي  
يجوز للمحكمة تصحيحها طبقا لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات  
استثناء من الأصل المقرر وهو أنه يصدر الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه  
من ولاية القاضي فلا يملك سحب الحكم الذى أصدره ولا أحداث أى إضافة

اليه أم تغيير فيه ومن ثم فإن التصحيح الذي أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم وبالتالي إجراء عنيم الأثر .

( طعن ٢٤١ ، ٢٧٢ لسنة ٦٦ — جلسة ١٩٧٣/٦/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

##### المقدمة :

صدر الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة — تضمنه أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية — خطأ مادي لا يؤدي إلى بطلان الحكم .

##### ملخص الحكم :

ان النائب من الإطلاع على الحكم أن المحكمة كانت مشكلة برئاسة السيد الأستاذ وكيل مجلس الدولة . فإذا ذكر أمام اسمه كلمة . ويجعل النيابة الإدارية فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقع عند نقل الحكم المطعون فيه من المسودة ولا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

##### المقدمة :

وورد اسم أحد أعضاء الدائرة الذي لم يصحح المرافعة في صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة باعتباره أحد القضاة الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر



في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المبدي من هيئة مفوضي الدولة ببطلان تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم استنادا الى أن السيد المستشار المتأخر استرلج، في إصدار الحكم مع أنه لم يسمع المرافعة بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ التي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم فإنه يبين من مطالعة مسودة الحكم المطعون فيه أن السيد المستشار المساعد لم يوقع على هذه المسودة وأن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم وإذا كانت صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة قد ورد بها اسم المستشار المساعد ... باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في إصدار الحكم فإن ذلك لا يعدو أن يكون خططه ملغيا لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه بالتالي من هذه الناحية .

سلباً — اغفال الحكم في بعض الطلبات :

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

منط الرجوع الى المحكمة التي اصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات — ان تكون المحكمة قد اغفلت الحكم في طلب موضوعي اغفالا كلياً — يفرج من ذلك اغفال الفصل في دفع للطلب — يعد هذا العمل رفضاً له .

ملخص الحكم :

انه طبقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية « اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » والمفهوم من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد اغفلت الفصل في طلب موضوعي اغفالا كلياً يجعل الطلب باقياً مطلقاً امامها لم يكن فيه قضاء ضمنياً مما يمكن معه الرجوع الى نفس المحكمة بطلب عادي لنظره والفصل فيه استدراكاً لما فاتها لأن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً ولا يبيح العودة الى ذات المحكمة سوى اغفال الفصل في طلب موضوعي فيخرج من ذلك اغفال الفصل في دفع للطلب اذ يعتبر اغفاله رفضاً له لا يمنع الحكم الذي فصل في الطلبات الموضوعية من أن يحوز حجية الأمر المقضي التي تحول دون إمكان الرجوع الى المحكمة التي اصدرت الحكم . أما اذا كانت أسباب الحكم أو منطوقه قد قضى أيهاا برفض الطلب صراحة أو ضمناً فإن وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة انما يكون بالطنن فيه بالحدى طرق الطعن المقررة العادية أو غير العادية ان كان قابلاً لذلك .

( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩ )

## ثالثا : حجية الأحكام

### المبحث الأول شروط حجية الأمر المقضى

١ — بصفة عامة :

قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ :

كى تثبت للحكم حجية الأمر المقضى به يشترط شروط تتعلق بالحكم  
وشروط تتعلق بالحق المدعى به .

ملخص الحكم :

الشروط التى يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى به .  
قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا صادرا من جهة  
قضائية ذات ولاية فى الحكم الذى أصدرته وأن يكون قطعيا وأن يكون  
التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه ، إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا  
وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، القسم الثانى :  
يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل  
والسبب — فيما يتعلق بالقسم الأول : إذا اختص المشرع جهة إدارية  
باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه  
اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر  
المقضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء  
فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه  
من جانب اللجنة .

( طعن ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وطعن ٩٥٢

لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا يمتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا . . . . . إذا اختلف الخصوم او الموضوع او السبب لا يجوز المجادلة بحجية الأمر المقضى — ما يحوز الحجة من الحكم هو منطقته والاستنباط الجوهرية المكمل له .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١٠٦ من قانون التجبيلات ان حجية الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى لا يمتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، فاذا ما اخطف الخصوم او الموضوع او السبب . فلا يجوز المجادلة بحجية الامر المقضى ، والذي يحوز الحجة من الحكم هو منطقته وكذا الاستنباط الجوهرية المكمل له .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الهيئة العامة لبناء الاسكندرية اقامت الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٩ امام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية ضد ربان السفينة المشار اليها وملاكها للمطالبة بمبلغ خمسة وثلاثين الف جنيه قيمة تكاليف انقاذ السفينة المذكورة شاملة مبلغ خمسة آلاف جنيه قيمة ما تكبدته القوات البحرية في هذا الشأن ، الا ان المحكمة استبعدت المبلغ المطالب به للقوات البحرية تأسيسا على انها ليست طرفا في الدعوى وخصما فيها ، ولم تطالب بهذا المبلغ ، وان ربان السفينة استعان بالهيئة المدعية ، فاذا ما قامت هذه الأخيرة بالاستعانة من بالقتها بأخرين فلا يمكن والحالة كذلك الزام المدعى عليها بهذه المكافاة لانعدام سندها القانوني ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا على الرغم من تدخل القوات البحرية كخصم متضم الى الهيئة في الاستئناف ، ومن ثم يتضح انه ليس هناك خصوصية تدفعت بين الهيئة العامة لبناء الاسكندرية والقوات البحرية ، في الدعوى

المصادر فيها الحكم المشار إليه ، ولا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الشأن حاسما للنزاع القائم بينهما . ولا يجوز الجحاج بحجية الحكم المشار إليه في هذا النزاع ، وإذا انتهت الفتوى المطلوب اعطاه للنظر فيها الى الزام الهيئة العامة لميناء اسكندرية بأداء مبلغ خمسة آلاف جنيه الى القوات البحرية قية ما تكبدته من نفقات في سبيل المعونة في انقاذ السفينة المذكورة ، فإنه ليس ثمة تعارض بين ما انتهت اليه هذه الفتوى وما انتهى اليه الحكم المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرع الى تأييد فتاوها الصادرة بجلسة ١٦/٦/١٩٨٢ في النزاع المذكور .

( ملف ٨١٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

لا محل للمجادلة في حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى متى .  
لتحد الخصوم والموضوع والسبب — شمول للحجية لطرق الحكم والأسباب  
الجوهرية المكمل له التي ترتبط معه ارتباطا وثيقا .

#### ملخص الحكم :

ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بها فصلت فيه بحيث لا يجوز المجادلة في الحجية متى لتحديد الخصوم والموضوع والسبب ، بل يعتبر الحكم عنوان للحقيقة فيما قضى . والذي يجوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له . فقد يحدث ان تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويرتبط به ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضى ، فإذا لم يشغل الحكم في منطوقه على القضاء يترتب



الذى حاز قوة الشيء المحكم فيه ، يكون قد خالف القانون ، ويتمين الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

حجية الشيء المقضى لا يترتب ا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتمدد صلتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا — شرط الحجة فيما يتعلق بالحكم ان يكون حكما قضائيا وان يكون قطعيا — الحجة تكون في منطوق الحكم لا اسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها — شرط الحجة فيما يتعلق المدعى به ان يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب — وجوب التمييز بين السبب والفيل — تعدد الأدلة لا يحول دون الحجة مادام السبب متحدا .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن « ١ — الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بها فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتمدد صلتهم ، وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا » .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا لقيام حجية الأمر المقضى وهذه الشروط قسمان ، قسم يتعلق بالحكم — وهو أن يكون حكما قضائيا ، وأن يكون حكما قطعيا ، وأن تكون الحجة في منطوق الحكم لا في أسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الاسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضا حجة الأمر المقضى —

وتعبر بطلان الدعوى به - ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجبة الا بالنسبة للخصوم أنفسهم ، واتحاد في المحل اذ لا يكون للحكم هذه الحجبة الا بالنسبة للموضوع ذاته ، وأن يكون أخيراً ثمة اتحاد في السبب - وتقوم حجبة الأمر المقضى على فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة جسم النزاع ووضوح جد تنتهى عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتى نفق بالتقاضي عند حد معتدل فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم - والفكرة الثانية هي الجبلولة دون التناقص في الأحكام مع مراعاة النسبة في الحقيقة القضائية استقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يبين ما سلف أن المعيار الذي وضعه التقنين المدني لاكتساب الحكم حجبة الأمر المقضى هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب - والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون نظر إلى الأشخاص المثلين في الدعوى ، وموضوع الدعوى ومطلها هو الحق الذي يطالب به المدعى أو المصلحة التي يسعى إلى تحقيقها بالالتجاء إلى القضاء - أما السبب فهو الأساس القانوني الذي سينبثق عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه - والأساس القانوني قد يكون عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون - ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحدد المحل في الدعوى ويتعدى السبب وعلى ذلك لا يكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجبة الأمر المقضى في الدعوى الثانية اذ بالرغم من اتحاد المحل في الدعويتين فقد اختلف شرط السبب فقد يكون الموضوع المتحد انتقضاء الالتزام مثلاً وله أسباب متعددة فمن يتمسك بالوفاء يستطيع أن يتمسك بعد ذلك بإبراء الذمة .. الخ . وكذلك يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يقبض السبب وتتجدد الأدلة فلا يجوز تعدد الأدلة دون حجبة الشيء المقضى فيه مادام السبب متجداً .



### قائمة رقم ( ١٠٧ )

المبدأ :

وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى تفسيراً ضيقاً والاحتراز في توسيع مداها - اختلاف الموضوع أو السبب أو الإخصام في الدعوى الثانية عنه في الأولى - أنه - لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية - أساس ذلك ومثال بالنسبة للنزاع حول استحقاق بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

ملخص الحكم :

إذا شجر نزاع بين المدعى والحكومة حول استحقاق بدل تفرغ عن مدة سابقة وقضى في هذا النزاع برفضه في دعوى سابقة ، فإنه يجوز له العودة الى هذا النزاع بالنسبة الى مدة جديدة لم تسلم له الحكومة في شأنها باستحقاق هذا البديل ولا تقف من ثم قوة الشيء المقضى بقعاً من نظر الموضوع المخاير سواء توقف ثبوت استحقاق البديل خلال المدة الجديدة على ذات الشروط أو على شروط مغايرة وفقاً لقواعد منهجية جديدة .  
ذلك أن القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعاً للأضرار التي قد ترتب على هذا التوسيع وأذن فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القواعد كالموضوع أو السبب أو الإخصام بان اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يعمى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

( طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ )

( م ٢٨ - ج ١٤ )

### قائمة رقم ( ٢١١ )

#### المبدأ :

قوة الشيء المحكوم فيه في المسائل المدنية تبني على امتيازات تتعلق  
بالمصالح العام — اختلاف الرأي حول ما اذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام  
العام من عدمه — ورود النص صراحة في القانون المدني الجديد على ان  
المحكمة لا تلخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها — اعتبار هذه القرينة من النظام  
العام في المسائل الجنائية .

#### ملخص الحكم :

ان كانت اوجه الرأى في المسائل المدنية مع اجماعها على ان قوة الشيء  
المحكوم فيه قد قامت على اعتبارات تتعلق بالمصالح العام ( بزيادة ان  
الساح للخصوم باثارة النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه مضيعة  
لوقت القضاء وهيبته ، ومجلبة لتناقض أحكامه ، وتعريض لمصالح الناس  
للعبث ما بقيت مطلقة بمثينة الخصوم كلما حلا لهم تجديد النزاع واطالة  
أمده ) . الا انها تفرقت فيما اذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام  
العام ، فذهب رأى الى اعتبارها كذلك ( ورتب عليه انه لا يجوز التنازل  
عن الدفع لسبق الفصل ، وانه يجوز التمسك به في أية حال كانت عليها  
الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى او امام محكمة الدرجة الثانية او لأول  
مرة امام محكمة النقض ، وانه يجوز للمحكمة ان تثيره ن تلقاء نفسها ،  
وانه لا يجوز اثبات ما يخالف حجية الشيء المحكوم فيه ولو من طريق  
الاستجواب او اليقين ) وذهب رأى آخر الى العكس ( ورتب عليه انه  
يجوز التنازل عنه صراحة او ضمنا ، ولا يجوز للمحكمة ان تأخض به من  
تلقاء نفسها ، كما لا يجوز للخصوم التمسك به لأول مرة امام محكمة  
النقض ، وان كان يجوز التمسك به امام محكمة الدرجة الثانية باعتباره  
دفعاً موضوعياً ) ، ولكنه يعتبر حجية الشيء المحكوم فيه نهائياً من النظام

العلم غيباً يتعلق بعدم جواز اثبات ما يخالفها من طريق الاستجوابية  
أو التبيين . وقد انتهى القاتون المضى الجديد الى الأخذ بهذا الرأي ،  
اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ على انه لا يجوز للحكمة ان تلحق  
بهذه القرينة من تلقاء نفسها . واذا كانت اوجه الرأي في هذا الشأن  
قد تفرقت في المسائل المدنية ، الا ان الاجماع منعقد على ان قوة الشيء  
المحكوم فيه جنائية تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الفزول عنها ويتمين  
على الحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها ، لأن ذلك من مجالات القاتون العلم  
التي تمس مصلحة المجتمع والتي لا يجوز ان تكون محلاً للمساومة بين  
الأفراد .

( طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

لابدا :

صدر حكم سابق حاز قوة الشيء المقضى به — اتحاد الموضع  
والسبب والخصوم — القضاء بعدم نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل  
فيها .

بلفص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى قد صدر له حكيان اولهما صدر في ١٦ من  
يناير سنة ١٩٥٦ ، وقضى بانتهاء الخصومة على اساس اعتبار اقدمية  
المدعى في الدرجة السادسة راجعة الى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . وقد  
أصبح هذا الحكم نهائياً بعدم الطعن فيه في الميعاد ، وحاز قوة الشيء المقضى  
به ، بينما قضى الحكم الثاني الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بتسوية

خلاف يقتضى الحكم الأول ، والحيكمن قد صدر في المنازعة إحدى غيبيات الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن الحكم الأخير ( المطعون فيه ) قد فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذي حاز قوة الشيء المحكوم به يكون قد خالف القانون ، وحققياً الفلأه ، والقضاء بعدم جواز تكرار الدعوى لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ قـ - جلسة ١٩٥٦/١٢/١ ) .

## ب - وحدة الخصوم

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المقدمة :

اتخاذ الخصوم كشرط من شروط حجية الأحكام الإدارية فيما عدا أحكام الإفناء - اختلاف مفهومه في نطاق القانون الخاص عنه بين أشخاص القانون العام - اعتبار أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة - صدور حكم في مواجهة شخص معنوي عام يجعل له الحجية في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية ولو لم تمثل في الدعوى .

ملخص الفتوى :

بالنسبة لاتخاذ الخصوم كإحدى شروط حجية الحكم فإن مفهوم هذا الشرط في نطاق القانون الخاص يختلف عنه بين أشخاص القانون العام ، فمعتبر أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة ، بمعنى أن أي حكم يصدر قبل شخص من أشخاص القانون العام يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العامة ولو لم تمثل في الدعوى ذلك أن اكتساب بعض المرافق شخصية معنوية مستقلة ليس في واقع الأمر إلا استلزاماً من إيديولوجية الإدارة هو أسلوب اللامركزية سواء كانت إقليمية أو مصلحية ، وتنظيم هيئة الأشخاص في النهاية وحدة واحدة هي الدولة بمنعابها للوحدات أو الإدارة العليا الأمر الذي يقضي إلى القول بأن الحكم الذي يصدر في مواجهة شخص معنوي عام يكون له حجته في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية العامة التي لا تعتبر في هذا المقام من الغير .

فإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الأشغال والعمامة ، بجلغة ٨ من مارس سنة ١٩٩٠ في الخصومية المرفوعة أنها منسحق في مواجهة وزارة الأشغال = مصلحة المناجاة = منته بهذه الحقبة تكون له

حجية في مواجهة سائر الأشخاص العامة ومنها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارتي الاشغال والحربية الذي تأيد من المحكمة الادارية العليا والذي قضى باحقية المحكوم له في الافادة من نظام صندوقى التأمين والمعاشات لموظفى الدولة الخنيين الصادر به القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بالشروط والأوضاع التى قررها هذا القانون وذلك عن مدة خدمته السابقة على ١٧ من أغسطس

( ملف ١٤/٢/٦٨ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

##### المبدأ :

حكم — حجيته — مدى اختلافها في مجال القانون الخاص عنه في مجال القانون الإدارى — صدور الحكم في مواجهة وزارة التربية والتعليم — لا يمنع من رجوعها على وزارة الاوقاف بالفروق المالية المستحقة للمحكوم له عن مدة خدمته بها .

##### ملخص النقوى :

انه وان كلفت القاعدة في مجال القانون الخاص ان ما يثبت في الحكم الصادر من المحكمة عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها يعتبر حجة يطلبت له للواقع أى أنه يعتبر قرينة قانونية يجوز الاحتجاج بها لا على طرق الخصومة بحسب بل بالنسبة الى الغير أيضا ولكنها قرينة ناطقة فيما بين طرق الخصومة لا يجوز دحضها وفقا للقواعد العامة في الاثبات بل يتعين في سبيل ذلك سلوك طريق من طرق الطعن العسافية أو غير العسافية خلال المواعيد ووفقا للشروط التى يتطلبها القانون . أما بالنسبة

الى التميز فان خجية الحكم تمخير قريفة بسيطة يجوز اثبتت عكسها ونقنا  
للقواعد العامة ، انه وان كانت هذه هي القاعدة في مجال القانون  
الخاص التي تستهدف قواعدا اساسا تنظيم مصالح فردية خاصة على  
اساس التبادل بين اطرافها ومن ثم فان لارادتهم اثرها الحاسم في ترتيب  
المراكز القانونية وتعديلها وتعتبر هذه القواعد — نينا عدا ما يتطرق منها  
بالنظم العام قواعد غير آمرة يجوز الاتفاق على ما يخلها ، الا ان الامر  
على خلاف ذلك في مجال القانون الادارى الذى تهدف قواعده الى تنظيم  
مراكز تنظيمية عامة لانتوازي فيها المصلحة العامة مع المصلحة  
الفردية الخاصة بل تطو الاولى على الثانية ، ومن ثم تميز القانون  
الادارى بان قواعده آمرة بحسب الاصل — تتمتع الادارة في سبيل  
تنفيذها بسلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها في ادارة المرافق العامة  
وضمان سيرها بانتظام واطراد ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخلها  
ومن مقتضى ذلك انه متى انحسم النزاع في شأن المركز القانونى التنظيمى  
بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الادارى نهائيا  
وتكون العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع  
الذى استقر مما لا يتفق ومقتضيات النزاع الادارى ولذلك كان  
استقرار الاوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها باحكام نهائية  
حازت قوة الشيء المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الاساسية التى  
يجب النزول عليها وهي حكمة ترتبط بالصالح العام .

فاذا كان الثابت ان المركز القانونى للموظف قد انحسم بحكم نهائى حاز  
قوة الشيء المحكوم فيه واستقر به وضعه الادارى نهائيا فلا يجوز لوزارة  
الاوتلف العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة استنادا الى انها لم تكن  
مختصة في الدعوى الاولى ذلك لان الحكم قد كشف عن احقية المحكوم له  
في تطبيق احكام قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في الحكم في شأن  
زيادة اعانة غلاء المعيشة وتبنيها من تاريخ العمل بها ومن ثم تكون وزارة  
الاوقاف اذا قامت بصرف اعانة غلاء المعيشة المستحقة اليه خلال مدة

خشيته بها على خلاف هذه القرارات مسئولة عن تصحيح الإوضاع على الوجه الذى يتفق وحكم القانون الذى كشف عنه الحكم النهائي الصادر من وزارة التربية والتعليم السابق ببيانه وذلك بصرف ما يستحقه من غرق أعقة غلاء المعيشة خلال المدة التى كان موظفا فيها لديها .

لهذا انتهى رأى اللجنة الى ان وزارة الاوقاف دون وزارة التربية والتعليم ملزمة ببدء الغرق المستحقة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الاتحادية لوزارة التربية والتعليم عن مدة خدمة الحكومة له بهذه الوزارة وعليها ان تودى الى وزارة التربية والتعليم هذه الغرق التى تثبت بادائها عنها .

( غنوى ١٦ فى ١٠/١/١٩٦٠ جلسة ١٩٥٩/١٢/٣٠ )



## ج - وحدة المحل

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

حجية الأمر المقضي . شرط اتخاذ المحل في الدعويين — يتوافر إذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب مرتبط على المرتب الذي اعطت به جهة الإدارة في هذا التثبيت — لا يحول دون توافر هذا الشرط اختلاف مبلغ المرتب المطلوب التثبيت على أساسه في كل من الدعويين — عدم جواز نظر الدعوى لتتبع الفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعة سبق ان رفعت الدعوى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية امام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ضد الوزارة الطاعنة تطلب فيها تسوية حالتها بتثبيت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لها على اساس راتب قدره ١٢ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها وقد قضى فيها بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٥ برقمها ثم عانتها فاقامت الدعوى الراهنة تطلب فيها تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها طبق راتب قدره ١٠ جنيهات اعتبارا من تاريخ تعيينها .

وواضح مما تقدم ان الحق المدعى به في الدعويين قد توافرت فيه الشروط الثلاثة التي تجعل للحكم الصادر في الدعوى الاولى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية ( المحكمة الاتارية لوزارة التربية والتعليم ) حجية الأمر المقضي به في الدعوى الراهنة وهذه الشروط الثلاثة هي اتخاذ الخصوم والمحل والسبب فلا جدال في اتخاذ الخصوم في الدعويين ، وقد رفعت الدعوى الراهنة بالمحل ذاته الذي سبق طلبه في الدعوى الاولى وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مرتب مرتبته تتدرج ازيد من مبلغ ٧٠٠٠ جنيهات

ولا يهم أن تكون المدعية قد طلبت في الدعوى الأولى تثبيت هذه الاعانة على أساس مرتب شهري قدره ١٢ جنيهًا وعلى حين طلبت في الدعوى الراهنة تثبيتها على أساس مرتب شهري قدره ١٠ جنيهات. إذ المساعدة في معركة ما إذا كان محل الدعويين متحدًا أن تتحقق المحكمة من أن قضاءها في الدعوى الجديدة لا يعدو أن يكون مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا تكون هناك فائدة منه وهو أمر محقق في الدعوى الراهنة كما أن المسبب متحد في الدعويين مادام المصدر القانوني للحق المدعى به فيهما واحداً ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من ديسمبر ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة .

وتأسيساً على ما تقدم تكون الدعوى الراهنة في حقيقتها ترشيحاً للدعوى التي سبق أن رفعتها المدعية. وتضي برفضها مما يعد طرْحاً للنزاع من جديد وهو أمر غير جائز احتراماً لأمر المضي فيه .

( طعن ٣٦٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤١٦ )

المبدأ :

قرار بد الوقف عن العمل وإن كان يعتبر حكماً وقتياً إلا أنه لا يحول دون النظر في دعوى إلغاء القرار لاختلاف محل الطعن .

ملخص الحكم :

إن المؤسسة الطاعنة قد قدمت في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ مذكرة بغناها أضافت فيها أن الثابت في الأوراق أنها قد طلبت من المحكمة التأديبية في الطلب رقم ١٧٠ لسنة ١٥ ق بد إيقاف المظنون ضده بعد انتهاء مدة الوقف وبعد أن بحثت المحكمة مشروعية هذا القرار وأسبغ به فقد انتهت في ١٦ من مارس سنة ١٩٧٣ إلى الحكم بد وقف المظنون ضده إلى نهاية شهر مايو سنة ١٩٧٣ ولم يطعن المظنون

ضده على هذا الحكم باى طعن بحيث صار نهائيا واكتسب حجية الشيء. المقتضى به ، كما انها عرضت على ذات المحكمة التأسيسية الطلب رقم ٦٢ لسنة ١٥ قى النظر فى صرف نصف المرتب الموقوف وتاريخ اول يناير سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بعد ان تلكد لها مشروعية قرار الوقف وقيل له على مبررات قوية عنم صرف نصف المرتب الموقوف ولم يطعن الملمعون ضده ايضا فى هذا الحكم باى طعن بحيث صار نهائيا ، ومن ثم ما كان يجوز للمحكمة ان تعيد النظر فى شأن قرار الوقف ونصف المرتب الموقوف بعد ان قضت فيها عندنا عرضا عليها فى الطلبين رقمى ١٧٠ و ٦٢ لسنة ١٥ قى وحاز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بحيث صار ما قضت به حائما للنزاع فى خصوصها حلزا للحجية .

( طعن ٨٤٦ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٩٧٥/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

#### المبدأ :

صدور حكم فى المنازعة حول الماهية التى يستحقها المعلن عند نقله من سلك اليومية الى سلك الدرجات وما اذا كانت تعادل اجره اليومى الذى يتقاضاه ام اول مربوط الدرجة المتقول اليها - اختلفت هذه المنازعة سببا وموضوعا عن المنازعة حول ما يستحقه هذا المعلن من اجر يومى - الحكم فى المنازعة الاولى - لا يجوز حجية بالنسبة للقضية - جواز نظر الدعوى بشأنها .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ومن قرار اللجنة القضائية الذى صدر فى شأنه هذا الحكم ان الواقعة التى كلفت مطروحة امام اللجنة وكذا امام المحكمة هى مدى استحقاق المدعى ماهية تعادل ما يمكن يتقاضاه من اجر يومى

طبقاً للحكم الصادر بالمرأى من المحكمة، وذلك عند نقله إلى تلك الدرجات في أول فبراير سنة ١٩٥٠. وعلى المستحق تطبيقاً لما نصت إليه المادة ١٢٨ من القانون رقم ١٩٥٠، ولم تنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ١٩٥٠ على أن يكون المستحق له أجر يومه واهل هو ١٢٨٠٠ مائياً كما تنص بذلك الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية أم ٣٤ مائياً كما يذهب المدعى في الدعوى الحالية، فان محل هذه الدعوى يخطف في حقيقة من محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية إذ لم يثر المدعى ولا الحكومة نزاعاً حول مطابقة هذا الأجر الفعلي لما يستحقه المدعى طبقاً للقانون، بل كان أجره عند نقله إلى تلك الدرجات أمراً مسلماً استمدته المحكمة من ملف خدمته ولم يثر المدعى نزاعاً في شأنه، وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الخمنوس حائزاً للتوابع إلا ما تبين للمدعى بعد ذلك أن الحكومة عندما قامت بتسوية حالته في سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ سنة ١٩٣٤ كما كان ينقل إلى هذه هيكليتها من سنة ١٩٤١ إذ اعتبرته منفصلاً من عمله قبل هذا التاريخ في حين أنه يقول أنه كان موقوفاً عن عمله وليس منفصلاً منه، ومن ثم فلذا كانت الدعوى الحالية شاملة للنزاع في هذا الموضوع لم يسبق حوضه أظم القضاء ولم يقطع فيه بحكم، به بحته وتحقيقه فانها والحالة هذه تكون قابلة على أسباب جديدة ونواتج جديدة لم يسبق عرضها على القضاء.

( طعن ٢٤١ لسنة ٥٣ - جلسة ١٩٦٠/١١/١٩ )

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ :

الحكم الصادر برفض دعوى مرفوعة من موظف بالحقبة في مرتبه عن مدة فصله - لا يجوز قوة الأمر المقضى في الدعوى التي يرفعها بالمطالبة بتمويض الضرر الملقب عليه جراء الفصل .

### ملخص الحكم :

انه وان اتخذ الخصوم في دعوى المطالبة بالراتب عن مدة الفصل من الخدمة وفي دعوى التعويض عن الضرر الملقى المترتب على قرار الفصل ، الا ان السبب والموضوع مختلفين : فالتسبب في الأولى هو ما يزعمه المدعى من ان اعتبار مدة الفصل متصلة بترتب عليه لزوم استحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل بما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . اما الموضوع فهي الدعوى الأولى هو الراتب ، وفي الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين الطرفين ، وان كان الراتب يكون عنصرا من عناصر التعويض ، الا ان هذا بذاته لا يجعل الرتب هو التعويض بدهة .

( طعن ٦٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤ )

ملصدة رقم ( ٣١٩ )

### المبدأ :

قضاء المحكمة الإدارية فيما يتعلق بطلب المدعي الخاص بتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم القبول شكلا لرفعه بعد بعد الميعاد - حجة هذا الحكم مقصورة على ما قضى به من التسوية الشكلية ومرتب بالتكليف الذي ذهب اليه بان حقيقة طلب المدعي هو طلب الفاء لا طلب تسوية - لا حجة لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب - هذا الحكم لا يحول دون ان يطلب المدعي للتعويض المعنى عما اصابه من ضرر ناتج عن امتناع الوزارة تسوية حالته .

### ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المطعون في حكمها ولئن كان قد سبق لها ان قضت بجلستها المنعقدة في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٨ التفاضلية بما يتعلق بطلب المدعي الخاص بالتسوية بطلبه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم قبول هذا الطلب شكلا لريضة بعد الميعاد وكان المدعي لم يطعن في هذا الحكم بأصيح

تهاتها ومن ثم حاز حجية الأمر المقضى إلا أن هذه الحجة مقصورة فقط على ما قضى به الحكم في هذا الشأن من هذه الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذى ذهب إليه ومحصورة في نطاق هذا التكليف وذلك غنيا لو صح قضاء المحكمة المذكورة بأحقية طلب المدعى هو طلب الفاء قرار إدارى لا طلب تسوية — ولا تجاوز حجية هذه الناحية الشكلية إلى موضوع الطلب المشار إليه ذاته لأن المحكمة لم تتصد لهذا الموضوع من حيث مشروعية أو عدم مشروعية موقف الوزارة من عدم تسوية حالة المدعى طبقا لأحكام القانون آنف الذكر ولذلك فإن أثر هذه الحجة يقف عند حد التكليف الذى ارتبطت به ويتقيد بالنتيجة التى انتهى إليها الحكم على أساس هذا التكليف لا يتعداها بحيث لا يحول دون طلب المدعى الحكم له بتعويضه عينا بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون المذكور أو بتعويضه نقدا تعويضا يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض الوزارة تسوية حالته طالما أن حقه في طلب التسوية أو التعويض لا يزال قائما لم يسقط لاي سبب من الأسباب وغنى عن البيان أن التصدى لطلب التعويض مؤقتا أو جابرا — يثير بالتبعية ويحكم اللزوم النظر في طلب التسوية بحكم كون هذا الأخير هو الأصل الذى يترفع عنه طلب التعويض وأن الحكم به يجب الطلب الآخر ويغنى عنه فضلا عن أن الأساس القانونى لميها واحد وهو مشروعية أو عدم مشروعية تصرف الوزارة برفض تسوية حالة المدعى على مقتضى أحكام القانون المشار إليه .

(. طعن ٥٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

الابصار :

يشترط التمسك بحجية الأمر المقضى به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا — لا يجوز التمسك بحجية الأمر المقضى إذا كان قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم

**الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل واعادة الدعوى للمحكمة الجزئية**  
**وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار — أساس ذلك : اختلاف**  
**موضوع الدعوى .**

**ملخص الحكم :**

انه عن الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢١ قضائية المخام من البنك فانه بالنسبة لما ذهب اليه من ان الحكم قد خالف حكم سابق حاز حجية الامر المقضى مما كان يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر النزاع . فان الثابت ان المطعون ضدها كانت قد لجأت الى القضاء العادى طلبا لوقف تنفيذ قرار الفصل ، وفى هذا الصدد فقد صدر الحكم الاستثنائى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ ، واذا كان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد صدر فى طلب إلغاء هذا القرار ، فمن هذا يتضح اختلاف موضوع هذه الدعوى عن موضوع الدعوى السابق صدر الحكم فيها من القضاء العادى . وعلى هذا الوجه واذا كان المسلم انه يشترط للتبسك بحجية الشيء المقضى وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا ، لذلك فان ما اثاره البنك فى هذا الخصوم يكون قد جاء على غير ستمد من القانون .

( طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١ )

## د — وحدة السبب

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

**حجية الأحكام منوطة بشروط يلزم توافرها — اختلاف سبب الدعوى ،**  
**— جواز إعادة نظرها — مقارنة بين اختصاص المحكم التأديبية بنظر الطعون ،**  
**في القرارات التأديبية ، واختصاص القضاء الإداري بالفناء القرارات**  
**لإدارية .**

#### مخلص الحكم :

إن الأحكام التي حازت قوة الأمر تكون حجة بها فصلت فيه ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة القاطعة ، ومن ثم لا تجوز إعادة طرح النزاع الذي فصلت فيه أمام القضاء من جديد ، إلا أن تطبيق هذه القاعدة منوط بتوفر شروطها القانونية ، وهي أن يتجدد الخصوم والمحل والسبب . في الدعوى التي صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة .

الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية أمام المحكمة التأديبية بطلب إلغاء قرار فصله من خدمة الشركة المدعى عليها ، واستند في اختصاص المحكمة بنظر دعواه إلى حكم المادة ٦٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيها قضت به المادة المذكورة من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التأديبية الصادرة بفصل أولئك العاملين . بينما استند المدعى في اختصاص المحكمة بدعواه المثلة إلى سبب آخر استهدى من أحكام تشريع جديد هو قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي ألغى النظام السابق وعمل به من أول أكتوبر ١٩٧١ .



ومن ثم فإن الحكم الصادر بحكم الاختصاص في الدعوى الأولى قد  
 وهو حكم بات ، وعلى في مسألة الاختصاص التي تمتد لهما يستلزم على  
 عدم مشروعية المادة ٦٠ المذكورة ، لا يطور حقيقة فتح المحكمة من تفسير  
 الدعوى الجديدة لاختلاف السبب في كل منهما بغير النص الجزئي الذي  
 يحكم الاختصاص خالفا عما كان عليه منذ صدور الحكم في الدعوى الأولى ،  
 إذ تستند الدعوى الجديدة كما سلف القول إلى المادة ٦٩ من النظام الصادر  
 بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وهو سبب غير السبب الذي  
 قامت عليه الدعوى الأولى ، وعلى ذلك تكفي الدعويان غير متعديتين في  
 سببهما ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بحكم توافر شرط وحدة  
 السبب في الدعويين .

ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم من عدم سريان أحكام القانون رقم  
 ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه على القرار المطعون فيه لظرف هذا القانون من  
 النص على الأمر الرجعي لأحكامه ، ومن ثم لا تصحيد على القرارات المبنيّة  
 على تاريخ العمل به ، وذلك بالرجوع على ما استقر عليه القضاء من عدم  
 انطاط قانون إنشاء مجلس الدولة ( رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ) على القرارات  
 الإدارية السابقة على العمل بأحكامه - إذ أن النظر الصحيح في هذه  
 الخصوصية هو أن قانون إنشاء مجلس الدولة قد استحدث لأول مرة في  
 النظام القضائي في مصر حق طلب إلغاء القرارات الإدارية لمصلحة محكمة  
 القضاء الإداري ، فكان من مقتضى ذلك ألا ينطبق العمل بهذا البقي المنشأ  
 والذي لم يكن له وجود من قبل على ما عقد صدر من القرارات الإدارية  
 النهائية قبل تاريخ العمل به أما القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فينظم  
 المعلن بقطع العام فانه لم يستحدث نظام النظم القضائي في القرارات  
 التأسيسية الصادرة في شأن هؤلاء المعلنين ، لأن هذا النظام كان قائما من  
 قبل ومنفصدا الاختصاص به للمحاكم العادية طبقا لأحكام قانون العمل رقم  
 ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم قضت أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتعديل نواحي  
 اختصاص جهات القضاء بنظر المطعون في تلك القرارات بأن جعلت ولاية

للمحكم التأديبية بدلاً من المحاكم العادية ، ومن ثم تسرى احكام هذا القمطيل في الاختصاص على الطعون في القرارات التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه او بعده ، وعلى ذلك يكون القياس الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم ، لو كان يتمين على المحكة التأديبية ان تقضى باختصاصها بنظر الدعوى .

( طعن ٥٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦ )

### مادة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

صدور احكام نهائية برضى دعوى بغض الضابط الاحتياط - صدور تشريع لاحق يقوم على اساس مقير في مجال انصافهم وسريان احكامه بانزوحى - تعديل التشريع من شأنه ان ينشئ حقوقا للمقاضين لم تكن مقررهم بما يجعل لمطالبهم سببا جديدا - امتناع التمسك في شأنهم بقاعدة حجية اثره المقتضى :

#### ملخص الحكم :

اذا كانت القواعد التنظيمية السابقة مؤسنة على مبدأ قانونى معين في شأن تسوية ائتمية ضباط الاحتياط بالنسبة الى زملائهم ثم تقاصرت في التطبيق عن اعادة لغيف منهم بما أنضى الى رفض دعواهم باحكام نهائية وحياء تشريع جديد يقوم على اساس مقير في مجال انصافهم من جهة التوسيع في مفهوم « ضابط الاحتياط » وسريان احكامه على الماضى فان هذا التاتون وقد انطوى على مبادئ جديدة رجعية الا ان يبرز اقامة دعوى من ذات الموضوع وبين الخصوم أنفسهم ، ومن ثم لا يتنوع التمسك في هذه الدعوى بعدم جواز نظرها بخجة سبق الفصل في موضوعها بحكم نهائى في مثل قواعد اخرى تتضمنها قرارات سابقة ، لان هذه الحجة لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات التنبئة الذى كانت تبين غلبة الدعوى المقضى فيها ، ولا جدال في ان

لئلا التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن ينفرد  
 حقوق المتعاضدين لم تكون من قبل مقررته لهم بما يجعل مطالباتهم شيئا جديدا  
 مصدره هو القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اتفاقية ضبط  
 الاحتياط :

( ملحق ٢٢٧ لسنة ٤ في - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

حجية الشيء المحقق لا تترتب إلا في نزاع مع بين الخصوم أنفسهم دون  
 أن تتعد صفاتهم وتغلغل بذات المحل سببا وموضوعا - إذا كان المدعى  
 الأول الذي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، مستندا إلى نظام  
 الماعلين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة  
 ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١  
 بنظام الماعلين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص المحاكم التأسيسية  
 بنظر طلبات إلغاء القرارات التأسيسية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع  
 العام فإنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق  
 الفصل فيها في ظل قواعد قانونية أخرى - أساس ذلك أن هذه الحجية  
 لا يجوز التمسك بها إلا إذا كانت الدعوى جنية على ذات السبب التي كانت  
 عليه الدعوى المحققة فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذي يقوم على أساس  
 قانوني جديد من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررته له مما يجعل  
 لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ،

ملخص الحكم :

أن الثالث من الأوراق أن المدعى مبن بالجمعية التعاونية الاستهلاكية  
 في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بوليفة كاتبه بونات ، وقد أبلغ المتبوع

ظهرت القضية في عدد ١٨ من المجلد في المجمع يوم ١٨ من سبتمبر  
 سنة ١٩٦٦. من الملاحظ أن المجمع لم يسمع من المصالح إلا أنه لاحظ  
 أن القانون بالمجمع يسمع من هذه الكلية بالرغم من عدم تحريره لأن  
 تعدد هذه الكلية ، وقد قامت إدارة الشؤون القانونية بالتحقيق ، وتبين  
 منه أن الكلية المشار إليها سددت منها من خزينة المجمع وأنها بيعت لمدسلب  
 رئيس المجمع الذي كان يستولي على الربح الناتج من بيعها ، وقد انتهت  
 الإدارة القانونية إلى قيد الواقعة بخلافه ضد كل من ..... رئيس  
 المجمع و ..... بقال الممدة ، و ..... صراف الجمعية ( المدعى )  
 وأسند إلى الآخر أنه سحب لرئيس المجمع بسحب مبلغ ٥ جنيهات و ٧٠٠  
 جنيه من المرفق المرفق بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦. لدفتره من ١٥ كجم  
 لتسوية ما بينهما. رئيس المجمع لبيعها لبيعها الخالص إلى أن ترد إلى  
 الخزينة بعد بيعها دون أن يترتب على ذلك ضرر مالي ، ومن ثم صدر قرار  
 رئيس مجلس الإدارة رقم ٨٢٢ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ بفصل المدعى  
 لاختلاله بالنزاهة الجوهرية وذلك بعد أن تم العرض على اللجنة الثلاثية .  
 وقد أتمت المدعى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢ القضائية بصحبة اودعت  
 مستندة قوية بالمسند القضائية لوزارة الشؤون رقم ٢٥ من نوفمبر سنة  
 ١٩٦٧ ، طلب فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر بفضله ، وبجلسة ٩ من  
 ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة المذكورة بعد اختصاصها بنظر الدعوى ،  
 وقد أقيمت حكمها على أساس عدم مشروعية المادة (٦٠) من نظام العاملين  
 بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
 لتبطلت منه من اختصاص المحاكم القضائية بنظر الطعون في القرارات  
 الإدارية. وللإشارة إلى أن المصالح بالقطاع العام ، وإن كانت المحكومة  
 لها ، فإنها تبقى بيد اختصاصها فانه يتمتع عليها أحقية الدعوى إلى القضاء  
 المعنى وفقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو وفقا لأي قانون آخر .  
 وإذا صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع  
 العام ، أقام المدعى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ القضائية طالبا إلغاء القرار  
 الصادر بفضله كونه مخالفا ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ ، صدر الحكم المطعون  
 فيه الذي قضى بصدقه. ونظر المدعى لم سابقة الفصل فيها في الدعوى  
 رقم ١٨٩ لسنة ٢ القضائية السالف ذكرها .

ومن حيث أن حجة القى المقتضى لا تنطبق الا فى نزاع قلم بين  
الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المل سببا وموضوعا ،  
فكلما اخطأ أى شرط من الشروط السابقة كالموضوع أو الخصوم أو  
السبب بأن اختلف أيهما فى الدعوى الثانية عما كان عليه فى الدعوى  
الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية .  
ولما كان المدعى قد اقدم الدعوى الأولى — التى حكم فيها بعدم اختصاص  
الحكمة بنظرها — مستندا الى نظام العاملين بقطاع العلم للصنكر به  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ثم صدر بعد الحكم فيها  
تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بقطاع  
العلم الذى أعطى على اختصاص المحكم التأنيبية بنظر طلبات الغاء  
القرارات التأنيبية للسلطات الرئيسية بجهت القطاع العلم ، فإنه  
لا يسوغ الحكم فى الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل  
فيها فى تلك قواعد أخرى ، لأن هذه الحجة لا يجوز التمسك بها الا اذا  
كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت تبني عليه الدعوى  
المقتضى فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذى يقوم على أساسه القانون الجديد  
من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سببا  
جديداً مستقرا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذا ذهب الحكم المطعون  
فيه غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون حقيقيا بالاثراء .

ومن حيث أن الحكمة التأنيبية وقد حجبت نفسها عن نظر الدعوى  
على ما سلف بيانه فإنها تكون فى الواقع من الأمر قد قضت بمقتضى  
اختصاصها بنظر الدعوى مخالفة بذلك حكم القانون ، ومن ثم يمتنع الحكم  
بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص الحكمة التأنيبية للعاملين بوزارة  
التأمين بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

( طعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ فى — جلسة ١٩٧١/٥/١ )

### المبحث الثاني

مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم الى المنازعة  
في الحق الذي فصل فيه الحكم .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

##### المبدأ :

حكم — حجيته — بمقتضاه ألا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها  
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه — الجهة التي صدر الحكم  
ضدها بإزاء مبلغ من المال كتعويض من ضرر أصاب المحكوم له يكتسبها  
إن تطلب التمسبب الأصلي في الضرر بقيمة التعويض — شرط ذلك وإلته .

##### ملفص الضموي :

إن المشرع أضفى على الأحكام القضائية حرمة بمقتضاها يكون  
الحكم حجة. فبما قضى به فلا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها  
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم سواء من  
ناحية محل هذا الحق أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية  
أو القاعدة القانونية التي يستند إليها هذا الحق ، ومن ثم فإن الحجية  
التي يضفيها المشرع على الأحكام تقتصر على الخصوم الممثلين في  
الدعوى المتألمة بشأن الحق المحكوم فيه ، فلا يجوز لغيرهم أن يتمسك  
بها لينفخ عن نفسه مطالبة الخصوم الصادر في مواجهتهم الحكم بالحقوق  
المرتبة على تنفيذه .

ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٢٤١ لسنة ١٤ ق  
بتعويض السيد/ ..... قد صدر في مواجهة محافظة القاهرة فإن  
ما قضى به يكون حجة عليها وعلى المحكوم لصالحه وحدها فيتعين على  
المحافظة أن تؤدي التعويض الذي قضى به الحكم للمحكوم له بيد أن ذلك

لا يخلل بعدها في أن تطالب المتسبب الأصلي في الضرر الذي أصاب المحكوم لصالحه بالتعويض الذي أدته لجبر هذا الضرر دون أن يكون له أن يتسكك في مواجهتها بحجية الحكم طالما أنه لم يثقل في أي مرحلة ضمن مراحل الدعوى التي صدر فيها لأن الحجة لا تقوم إلا عند انحياز الخصوم .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت السيارة التي اصططت بالمحكوم له مملوكة للهيئة العامة للجاري والصرف الصحي وكان سائقها مرتب الحادث تابعاً لتلك الهيئة فانها تكون هي المسئولة الأصلية بتعويض المذكور عما أصابه من ضرر بصفتها متبوعة للسائق أعمالاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تنص على أنه « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ..... » .

( فتوى رقم ٦٤٢ - في ٢٩/٦/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

حجية الشيء المقضي به - مجال تطبيق هذه القاعدة صدور حكم نهائي في شأن طلب محدد والسبب معين لا يجوز معه اعادة طرح النزاع امام القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم .  
ملخص الحكم :

متى كان طلب المدعى في الدعوى رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٩ ق أحقيقته في الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ أسوة بزملائه الذين رفقوا به هو طلب لالغاء ذلك القرار اعتمد فيه على الاسباب ذاتها التي تضمنها الطلب ذاته في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق

المتصرف فيها بالحكم عليها والقضى بوقفها ، وبذلك كان هذه الدعوى  
القضية التي هذا الطلب تعد موضوعا وحيدا مع تلك التي يكون الحكم الصادر  
في مثلها حجة بما فصل فيه ينتج من المودة التي الدالة المتأصلة في ضمانه  
ما كان يضمن منه على الحكمة ان تقضى بعدم جواز نظرها لسلطة  
الفصل فيها واذا لم تفعل ونصحت فيها على خلاف الحكم السابق فلن  
حكيها وهو محل هذا الطعن يكون في هذا الخصوص تدخلك القانون  
ويضمن التلاوة والتضاء بعدم جواز نظر الدعوى لهذا السبب .

(محكمة رقم ١٥٠ لسنة ٢٥٠٠ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٩)

### المادة رقم (٢٢٦)

#### المبدأ :

استقر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠ - بتقسيم الأراضي قيودا  
معينة بالنسبة لتقسيم الأراضي - صدور حكم نهائي بقسمة أحد  
المقار الى تسع قطع لانتهاء مدة شتيع - عدم جواز مناقشة  
صدور الحكم بالقسمة او عدم اتباع احكام القانون المشار اليه - افتراض  
سلامة القسمة ومطابقتها للقانون احتراماً لحجية الحكم النهائي .

#### الطلب المطروح :

ان الحكم رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٥١ - منى الدرب الاحمر قضى بقسمة  
المقار رقم ٤ زقاق المدينى بقسم الدرب الاحمر الى خمس قطع ،  
وتد ابيض لإدارة التعمير والاسكان بالمحافظة ، ان أراضي المقارين  
تحتج الى تسع قطع ، تطل واحدة منها على طريق قائم ، وتطل الثمانية  
الأخرى على ممر مشترك انشئ داخل المقار ، الأمر الذي رأت معه تلك  
الإدارة ان هذا الوضع يخالف احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
بتقسيم الأراضي .



ومن حيث أن المسألة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي تنص على أنه : « في تطبيق أحكام هذا القانون تطبق كلية » «التقسيم» على كل قطعة لأقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المزاولة أو التأجير أو التحجير لأقلية. بيان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قاتم » .

ومن حيث أن الرأي يحد التقسيم في شأن مدى انطباق هذا النص على تقسيم العقار المشار إليه ، إذ ينبغي يذهب رأى إلى عدم انطباقه لأن قطعة العقار كانت لغرض نصيب بعض الشركاء والخروج من حصة الشيوع ، وليس القصد منها للعرض للبيع أو المزاولة أو التأجير أو التحجير لأقلية بيان عليها ، مما يتخلف معه شرط انطباق القانون المذكور — فإن الإدارة العامة للأسكان والمرافق بالمحافظة ترى أن تسجيل حكم القسمة يترتب عليه أن تصبح قطع الأراضي التي لا تطل على طرق تابعة لمالكيات منفصلة يمكن التعامل عليها بالبيع وكذلك يمكن البناء عليها ، مما ينطبق معه القانون المشار إليه لتوافر مناطه ، فضلا عن أن الخروج من الشيوع إلى التوحيد يمثل البيع تنبأها إذ لا يعمد أن يكون بيماء من جميع الشركاء المشتاعين إلى أحدهم .

ومن حيث أنه بصرف النظر عن هذا الخلاف في الرأي حول سريان القانون المذكور على تقسيم العقار المشار إليه ، فإن هذا التقسيم قد تم بحكم قضائي أصبح نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضي به . وجوهر هذه الحجية أنها تفرض نفسها كمعنوان للحقيقة مهما تكن الاعتبارات التي يمكن إثارتها قبل الحكم القضائي ، الأمر الذي لا يسوغ معه قانونا — مع نهائية الحكم — إعادة مناقشته أو مراجعة العناصر والدواعي التي يقوم عليها وأما بتعيين التسليم به باعتباره عنوانا للحجة وحائزا لتزينة سلامة لا يمكن إثبات عكسها .

ومن حيث أنه وإن كان مفروضا في مشروع التقسيم الذي عرض على المحكمة عند نظرها لطلب القسمة ، أن يلاحظ أحكام قانون تقسيم المبنى وينزل على مقتضاها ويلتزم قيودها . إلا أنه وقد صدر الحكم بالقسمة وأصبح نهائيا فإنه لا يجوز الآن مناقشة هذه المسألة ، احتراماً لحجية الحكم .

من حيث أنه ترتيباً على ذلك يتمين الاعتماد بقسمة العقار المذكور التي حكم بها قضاء ، ولا وجه للبحث ، الآن ، حول مدى اتفاق هذه القسمة مع القانون ، إذ يفترض ، بما لا يقبل مجالا لاثبات العكس ، اتفاقها مع القانون ولذا صدرت بحكم قضائي أصبح نهائياً .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى وجوب الاعتماد بقسمة العقار المشار اليه ، ولا مانع - تبعاً لذلك - من تقسيمه .

( ملف ٥٣/٢/٧ - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

صدر حكم بتحديد نصيب أحد المستحقين في الوقف - الفلاحة استثنائياً لعدم دلالة في تحديد نصيب المذكور - عدم تطرق حجية الحكم المستأنف الى قصور مستندات المستحق عن تحديد نصيبه - لا تثريب على وزارة الأوقاف ان هي قابلت بفحص مستندات المستحق لتحديد نصيبه - لا مخالفة في ذلك لحجية الحكم الاستثنائي .

### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن محكمة استئناف القاهرة حين قضت في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ بإلغاء حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ فيما قضى به من تحديد استحقاق المدعى (أحد الطالبين) ، قد أقامت قضاءها بهذا الإلغاء على أن الحكم المستأنف استند في تحديد نصيب المدعى على الحكم الصادر لوالده في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩١٩ الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينما المحكمة حكمت في هذه القضية بالاستحقاق المجرّد وبذلك يكون الحكم المستأنف لا سند له فيما تضمنه من تحديد النصيب .

ومن حيث أنه يبدو من الإطلاع على الحكم الاستثنائي أنه لم يتعرض لدى كفاية مستندات المدعى في تحديد نصيبه ، وأنها قطع بعدم دلالة الحكم الذي استند عليه الحكم المستأنف في تحديد نصيب المدعى وبهذا تتحدد حجية الحكم الاستثنائي ، دون أن تتطرق هذه الحجة إلى قصور مستندات المدعى عن تحديد نصيبه ، وينبئ على ذلك أن قيام الوزارة بنقض هذه المستندات والاستناد إليها في تحديد النصيب إذا كنت لذلك لا يشكل مخالفة لحجية الحكم الاستثنائي .

( فتوى رقم ٧٤٣ - في ١٥/٧/١٩٦٣ )

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

### المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد الطالبين بالتدريس في الجامعة بربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ - حجية هذا الحكم - تقتصر على موضوع المنازعة من الناحية المالية بتحديد نوع الكادر ولا تمتد إلى استحقاق لقب على لم يقرره الحكم .

### ملخص الحكم :

إذا كان قد صدر حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري باستحقاق الدعى لربط درجته بدرجة رجال القضاء والنيابة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ فإن حجية هذا الحكم لا تمتدو المسألة القانونية موضوع المنازعة التي فصل فيها وحاز بالنسبة إليها قوة الأمر المقضى . وقد كانت طلبات الدعى وزملائه في الدعوى المذكورة هي الحكم باستحقاقهم لربط درجاتهم بدرجة رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ مع المصروفات ومقابل اتعاب المحللة دون أن يتعرضوا لطلب استحقاقهم لوظائف أو القرب عليه ، وإن كان الحكم في سبيل تبرير ما انتهى إليه فضلاؤه في طلب ربط درجات الدعين بدرجات رجال القضاء والنيابة قد ذهب في أسبابه الى اعتبار المدعين داخل هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقلهم اليها ، خلافا لما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا فيما بعد في مثل هذا الخصوص . وقد قايت الجامعة تنفيذا لهذا الحكم بتسوية حالة الدعى بالتطبيق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ العمل به ، فوضعت في وظيفة مدرس ( ١ ) من أول مارس سنة ١٩٥٠ وحسبت له أتعابته فيها من أول يولية سنة ١٩٢٧ مع زيادة مرتبه بالمعالمات القانونية .

وإذا كان ما فصل فيه حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر لم يمس الدرجة العلمية التي يستحق الدعى أن يوضع فيها . ولم يقضى له بشيء من ذلك ، ولم يتناول تحديد أتعابته في اللقب العلمى أو بيت في ارتباط استحقاق هذا اللقب بالدرجة المالية ، بل اقتصر على بيان نوع الكادر الذى يعامل بإحكامه منذ نقله الى الجامعة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩٧٩ الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وأن كان هذا القرار قد أرجع النقل الى أول مارس سنة ١٩٥٠ - تاريخ اعتماد الميزانية - ومن ثم لا يتعدى اثر الحكم المشار اليه الوضع المالى الذى

لعل له ، إلى الدرجة العلمية التي لم يعرض للقضاء باستحقاق المدعى  
 لها . وقد كانت ترقية هذا الأخير إلى الدرجة الثالثة المالية في ٢٢ من  
 مارس سنة ١٩٥١ غير مستندة إلى القواعد الخاصة التي تحكم ترقية  
 أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومنهم الألقاب العلمية ، ولا إلى احكام  
 اللائحة الداخلية للمعهد العالي للهندسة الذي كان ينتمي اليه . كما  
 انها لم تكن مقرنة بمنحه لقباً علمياً ما ، أو بالأحرار له بوضع آخر  
 يرتب له مركزاً قانونياً ذاتياً يكسبه حقاً في اللقب العلمي الذي يطلب  
 به ، بل ثبت بوضعه مدرساً خارج سلك أعضاء هيئة التدريس وبالتطابق  
 لقواعد الكادر العام لموظفي الحكومة لا لأحكام توظيف أعضاء هيئة  
 التدريس بالجامعة ، تلك الأحكام التي يضمن أعمالها في حقه بها  
 نظيمته من شروط وتبوء للحصول على اللقب العلمي ، من تاريخ اعتباره  
 من أعضاء هيئة التدريس . وقد كانت الترقية إلى الدرجة المالية المشار  
 إليها مزية منسجمة عن الأوضاع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس  
 بالجامعة ، فلم تراعى فيها هذه الأوضاع ولم تخضع للقواعد الخاصة  
 التي تحكم أعضاء هيئة التدريس . ودون تقيد بالشروط القانونية اللازمة  
 توأمرها بحسب هذه القواعد وتلك الأوضاع لمنح اللقب العلمي  
 المقابل للدرجة المالية وهي شروط تطلبها القانون لمصلحة عامة  
 تنطق برسالة التطعيم الجامعي وحسن سير هذا المرفق . ولا يغنى  
 عن وجوب تحققها يغنى من ضرورة استيفائها مجرد الحصول على درجة  
 مالية بعيداً عن سلك أعضاء هيئة التدريس دون قصد ربطها بلقب  
 علمي ما ، أو إرادة أحداث هذا الأثر نتيجة لمنحها ، ودون اتباع الأوضاع  
 الشكلية المقررة لنيل هذا اللقب من صدور قرار من وزير التربية  
 والتطعيم بناءً على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية  
 المختصة أو مجلس المعهد المختص بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها  
 المختلفة ، أو من الوزير بسلطته المؤقتة الانتقالية في الفترة السابقة  
 على ذلك ، وفقاً لما نصت عليه المادتان ١٩ و ٢٤ من القانون رقم ٩٢

لسنة ١٩٥٠ بتشياء وتنظيم جامعة عين شمس . وبإمام لم يصدر مثل هذا القرار على النحو المتقدم فلا يمكن اعتبار المدعى قد كسب مركزاً قانونياً ذاكما باعتباره في وظيفة استاذ مساعد «ب» منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ منحه الدرجة الثالثة المالية ، إذ أن كسب هذا المركز لا يتم بحكم اللزوم بمجرد حصوله على هذه الدرجة دون اعتداد بما يستلزمه القانون للتعين في تلك الوظيفة من درجات علمية خاصة ، وخبرة مهنية ، وممارسة فعلية ، وعمل زمني واقتصادي في القلب ، وانتاج علمي ، وأبحاث مبتكرة ، وما إلى ذلك ، فضلاً عن وجوب صدور قرار بهذا التعيين من السلطة التي تملكه قانوناً ، ولا يفرض من هذا صدور حكم محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ في الدعوى رقم ٤١٨ لسنة ٦ القضائية بالانتقاص المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ على أساس اعتباره داخلاً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقله إليها ، إذ أن هذا الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى في نطاقه السابق تحديده لم يقصد استحقاقه للقلب طمى معين ،

( ملحق رقم ٤٢٩ لسنة ٤ ق ع جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما قضت فيه بحيث لا يجوز المجادلة في الحجية متى اتخذ الخصوم والموضوع والسبب - مثال حجية حكم الأولوية بالنفقة فيما قضى به بالنسبة للنفقة المقضى بها في أحكام سابقة على حكم الأولوية أو لاحقة له .

### ملخص الفتوى :

أن المستفيد من نص المادة ١١ من اللائحة المالية لمزاينة الضالقات أنه في حالة تنفيذ النفقات المحكوم بها ضد الجاهل الى نفقة زوجية ونفقة اقارباً ولم يف ريع مرتبة الجائر الحجز عليه قانوناً ببقية تلك النفقات تعين له في هذه الحالة تغطية الجزء الجائر حجزه بحساب الامانات حتى تنفذ المحكوم لهم بالنفقة على كيفية توزيعه بينهم ، وأن لم يتفقوا على ذلك كان عليهم الالتجاء الى القضاء للحصول على حكم بالأولوية في هذه الحالة ليكن الوفاء ببقية النفقات المحكوم بها في حدود ريع المرتب بحسب الأولوية التي يقررها الحكم .

ومن حيث أن المقرر قانوناً أن الاحكام التي حازت قوة الامر المفضى تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجة متى اتصد الخصوم والموضوع والسبب بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما يقضى فيه .

وحيث أن الثابت من الأوراق أنه سبق للأنسة . . . . . أن استصدرت حكماً من محكمة مضافة للأحوال الشخصية في الدعوى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٧ والدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ - قضى فيها بتقرير نفقة لها على والدها المدعى عليه .

ومن حيث أن السيدة / . . . . . اطلقت الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٩ للقضاء بأولويتها في تنفيذ حكم النفقة ضد زوجها السيد / . . . . . ولديه وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ صدر الحكم بأولوية السيدة المذكورة في اقتضاء نفقتها من ريع مرتب زوجها وتقديمها على باقي المدعى عليهم في تنفيذ الاحكام الصادرة لهم . ولقد اثار حكم الأولوية الى الاحكام الصادرة لصالح السيد المذكور من بينها الحكمين الصادرين لصالح ابنته في الدعوتين رقمي ٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ و ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ ، ولقد طمعت الأنسة في هذا الحكم بالاستئصال رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ ورفض استئنائها وجاء بأسباب الحكم أن احكام النفقة الصادرة للمستأنفة يشوبها الشك وعدم الجدية ومن ثم يعمى اعتبار نفقة المستأنفة عليها وتحويلها الحق في الأولوية في التنفيذ .

ومن حيث أنه متى ثبت أن حكم الأولوية أصبح نهائياً، وأنه صغر في مواجهة الأنسة المذكورة بالنسبة لحكم النفقة الصادرين لاحتياطها ضد والدها المصار إليها من قبل ، وكان الحكم الصادر لصالحها في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ المعلقة منها على والدها والقاضي بتقرير نفقة لها عليه قدرها خمسة جنيهات شهرياً - يتفق من ناحية الخصوم والسبب والموضوع ( وهو النفقة ) مع الحكيم السابق محورهما بالنفقة ضده لصالح ابنته ، فمن ثم يجوز حكم الأولوية الصادر لصالح السيدة المذكورة خجبة الأمر المقضى بالنسبة للنفقة المقضى بها لصالح الأنسة بالحكم سلف الفكر دون نظر إلى أن هذا الحكم قد صدر بعد حكم الأولوية ، وذلك لاتحاد السبب والخصوم والموضوع في جميع الدعاوى التي رعت من الأنسة المذكورة بتقرير نفقة لها سواء تلك التي صدرت بشأنها أحكام قبل حكم الأولوية سلف الفكر أو التي صدرت أحكامها بعده وبالتالي يتلزم حكم الأولوية الصادرة لصالح السيدة/..... حجته الكاملة في مواجهة الأنسة ..... وذلك بالنسبة لما يكون قد صدر لصالحها من أحكام بالنفقة ضد والدها السيد/..... بعد ذلك الحكم ، ومن بينها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بحيث يحق للسيدة المذكورة اقتضاء نفقتها من ريع مرتب زوجها المشار إليه ، قبل النفقة المقررة للأنسة/..... بموجب ذلك الحكم .

فإن الجدل فلذلك : انتهى رأى الجمعية الخيرية التي أن الحكم الصادر لصالح السيدة ..... في الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٩ المطعون استثنائياً في الاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ المقام من الأنسة/..... طعناً فيه ، والقاضي بأولونتها في اقتضاء النفقة المقررة لها بتبيل أية نفقة أخرى ، هذا الحكم يحوز الحجية بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧١/٨/٣١ بتقرير نفقة للأنسة المذكورة ، بحيث يكون للسيدة/..... اقتضاء النفقة المقررة لها من ريع مرتب زوجها ..... قبل النفقة المقررة للأنسة/.....



### المبحث الثالث

**قوة الشيء المقتضى تلحق الخطوط والأسباب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطوط :**

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

**المبدأ :**

الأصل أن قوة الشيء المحكوم به تلتحق بخطوط الحكم .

**ملخص الفتوى :**

أن قوة الشيء المحكوم به لا تكون إلا لتلحق الحكم دون أسبابه  
فلا يلزم الخصم المحكوم عليه إلا بقتيد هذا المنطوق ولا تحتج عليه إلا به  
غير أنه يجوز استثناء أن تلحق هذه القوة بما يكون من أسباب الحكم  
مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث يستحيل على قضاء يتم له فصل  
في أمور كان لابد له من الفصل فيها .

( فتوى رقم ٥٨٠ - ١/١١/١٩٥١ )

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

**المبدأ :**

قوت الحمية تلحق الحكم دون أسبابه — ارتباط أسباب الحكم  
بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها = قوت الحمية  
لها في هذه الحالة .

( م ٤٠ - ع ١١ )

### ملخص الحكم :

إذا كان الأصل أن حجية الأمر المنطوق به تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

( طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدا :

**الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائعه وأسبابه** - الأسباب التي تحوز الحجية هي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم وتدخل في بناءه وتأسيسه وتكون لازمة للنتيجة التي انتهى إليها الحكم ، والأسباب التي تشتتل على قضاء .

### ملخص الفتوى :

إن الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائعه وأسبابه وأن المنطوق هو الذي يشتتل على قضاء المحكمة الحليم لما كان بين الخصوم من خلاف ، وينبنى على هذا أن ما يرد في حكم المحكمة ولو في منطوقه من تقارير لم تكن محل خلاف بين الخصوم ولم يكن أبرها محروضا على المحكمة للفصل فيه لا يجوز حجية . ومع ذلك فإن من الأسباب ما يحوز حجية إذ ارتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم ودخل في بناءه وتأسيسه بحيث يكون لازما للنتيجة التي انتهى إليها الحكم ومنها منطوقه وبحيث لا يمكن قيام المنطوق أو تحديده أو نفيه إذا فصل عن الأسباب كما تحوز حجية الأسباب التي اشتملت على قضاء .

ومن حيث أن ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في المنطوق من الزام المحكمة بمسروقات الطعنين المشار إليهما هو قضاء الخصم في الخلاف حول الخصم الذي يحصل بهذه المسروقات .

وهذا القضاء ليس في حاجة الى اسباب تحيله أو يمكن في شأنها  
تقبله أو تحديده أو فهمه ، وعلى هذا فإن اثر هذا القضاء يقتصر على  
الحكومة الخصم في الطعن .

( فتوى رقم ٣٤٥ - ١٩٧٠/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

قوة الامر القضائي - شمول هذه الحجية للمنطوق والاسباب التي  
يقوم عليها المنطوق - وجوب مراعاة ما جاء بهذه الاسباب عند التنفيذ .  
يقتضى التقوى :

ان المادة ١/٤٠٥ من القانون المدني تنص على أن « الأحكام التي  
حازت قوة الامر القضائي به تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز  
تبني دليل ينقض هذه القيم ، ولكن لا يكون لذلك الأحكام هذه الحجية  
إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتضرر مصالحهم وتطعن بذات  
الحق محلنا وسببا .

ومن المبادئ المسلمة أن حجية الأحكام لا تكون مقتصرة على منطوقها  
فحسب وإنما تمتد أيضا الى أسبابها التي يقوم عليها هذا المنطوق  
مما تجب مراعاتها عند تنفيذه فلا يكون تنفيذ الحكم مخالفا أو جاسعا  
لذلك الأسباب التي حازت حقيقتها سواء بسواء مع منطوق الحكم .

نإذا كان يبين من مطالعة الأسباب الواردة بحكم المحكمة الإدارية  
لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتأمين في الدعوى المشار اليها  
أنه قد جاء بها أن المصلحة لا تملأ في أن المدعين يقومون بأعمال المجهود  
الغريب وأن التحاكم المستعري قرر منحهم مكافآت اضافية نظير فدايتهم  
بهذا الفصل ولم تصف بحق ذلك قواعد تحريم من هذا الحق ، وأنه  
لا يحتاج فيها ذميت اليه المصلحة من أن المدعين يحصلون على توظيف

بمصلحة فتملأ من أنهم أنكروا هذا القول بأنه لا توجد قاعدة تحريمهم من الجمع بين المكافأة وبين ما يحصلون من نوبتجية بمساعدة لا في قرار المحكم العسكري ولا في قرار آخر ، وأنه لا يوجد سند قانوني تثبت به المصلحة يؤيدها في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما أن مجلس الفئام لم يقدم ما يدل في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما أن مجلس الفئام لم يقدم ما يدل على أن له سلطة عليا في المنع أو المنع يستيدها من قاعدة تنظيمية ، على ذلك تكون الدعوى قائمة على أساس سليم من القانون بحسبنا قبولها .

وبين من ذلك أن مصلحة الجمارك كانت قد دعمت بعدم احقية المدعين في مكافآت الفئام على أساس أنهم يحصلون على مكافآت نوبتجية بمساعدة وأن المحكمة قد فصلت في هذا الأمر ولم تأخذ بدفاع المصلحة في هذا الشأن على النحو المبين بأسباب الحكم . ولما كانت تلك الأسباب تعتبر حجة لمنطوق الحكم وتحوز معه قوة الأمر المقضي به ، ومن ثم فإنها تعتبر حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

لذلك فإنه يتمين على مجلس الفئام تنفيذ الحكم المشار اليه طبقا لما ورد بمنطوقه وأسبابه مع ما يترتب على ذلك من صرف مكافآت مجلس الفئام المستحقة دون خصم مكافآت النوبتجية منها .

( فتوى رقم ٧٥٢ - في ١٣/١١/١٩٦٢ )

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

حجية الشيء المقضي فيه - نطاق الحجة - هي لمنطوق الحكم دون وقائمه وأسبابه إلا ما كان من الأسباب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمنطوق وتخللا في بيانه وتأسيسه - صدور حكم يتضمن في أسبابه « أن الدعوى قائمة على أساس سليم بما يتمين معه الحكم بإلغاء التمييز

السنوى المطعون فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كافة الآثار .. »  
من مقتضى تنفيذ الحكم أرجاع الترقية المحكوم له إلى تاريخ الترقية التى  
تخطى فيها استئجارا للتقرير الذى التمه المحكومة هو وما يترتب عليه  
من آثار .

### بالمضى القضى :

انه متى حاز الحكم حجية الشئ المقضى فيه اعتبر بنفسنا ترقية  
لا تقبل اثبات العكس على أنه مسرر صحيحا من حيث اجراءاته وان  
ما قضى به هو الحق بعينه من حيث الموضوع بحيث يمتنع على كافة  
المحكوم أن تنظر فيما سبق الحكم فيه باستثناء المحكمة التى نزع القانون  
على الطعن في الحكم أمابها .

وعلى ذلك فان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء  
قرار لجنة شئون الموظفين المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار  
هو حكم نهائى ولم يعد قابلا للطعن بأى طريق من طرق الطعن اذ لم  
يطعن نيم أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فبهذه المثابة أصبح حازرا  
لقوة الأمر المقضى فيه وحجيته ، والأصل أن الحجة تكون لمنطوق الحكم  
دون وقائمه وأسبابه فالمنطوق هو الذى يشتمل على قضاء المحكمة  
الحاسم لما بين الخصوم من خلاف ، الا أنه من الأسباب ما يجوز  
حجية اذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم وذائلا في بيانه  
وأسبابه بحيث يكون لازما للنتيجة التى انتهى اليها الحكم وعضوئنا  
منطوقه وبحيث لا يمكن قيلم المنطوق أو تعديده أو نفيه اذا فصل من  
الأسباب قضاء في بعض المسائل .

ومن حيث انه بان للجمعية العمومية من الاطلاع على أسباب الحكم  
المذكور أن المحكمة قد أوردت في أسبابها « أن الدعوى قائمة على أساس  
سلم من القانون مما يتعين معه الحكم بإلغاء التقرير السنوى المطعون  
فيه وما يترتب على ذلك الإلغاء من كافة الآثار خاصة باستحقاق الترقية

لجلاوته الدورية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٧ والتي سبق أن حرمتها  
مها لجنة شؤون الموظفين بجنستها المنعقدة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧  
دون وجه حق أو ببر من القاتلون . . . ومن ثم تصلح هذه الأسباب  
في الحالة المعروضة لا يمكن الاستناد عليها في أرجاع اقدمية السيد  
المسار اليه في الدرجة الخلية الى أول أغسطس سنة ١٩٥٧ بدلا من  
١٢ أبريل سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الترقية التي تخطته فيها الجهة الادارية  
استنادا منها على تقرير الكلية الذي افته محكمة القضاء الاداري  
مع ما يترتب على ذلك من آثار ومن ثم يمكن للجهة الادارية في الحالة  
المعرضة اعمال هذا الرأي .

إذلك انتهى الرأي الى أن من مقتضى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة  
القضاء الاداري في الحالة المعروضة الارتداد باقدمية المذكور في الدرجة  
الخلية الفنية المالية الى التاريخ الذي تخطى فيه لحصوله على التقرير  
البنوي المقتضى بإفلاته .

( ملف ٢٩٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

السبب الذي قابلت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه  
كالتطوق ذاته - لا وجه للمودة ليحت مسئولية جهة الإدارة عن التعويض  
بعد أن هم هذا الحكم رابطة السببية بين حساب مدة الخدمة السابقة  
واستحقاق المدعى لما يطلبه من ترقية .

#### تلخيص الحكم :

أن الحكم الصادر بين المحكمة الادارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٨  
قد نفى تمام علاقة السببية المباشرة بين حساب مدة خدمة المدعى في  
مجلس مديرية لسوان في اقدمية الدرجة الثالثة وبين استحقاق المدعى

لا يطلبه من حريات وما يترتب على هذه الترتيبات من آثار وعلى هذا الأسس أقام قضاؤه برفض دعوى النسوية وبهذه المثابة يبرر السبب الذي قام عليه نتيجة الحكم قوة الشيء المحكوم فيه كالمطلوب ذاته ومن ثم ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن للحكم المذكور لا يلقى أى ظل على طلب التمويض فإن أسس الحكم المقرر اليه انتمى ينشئ قوام علاقة السببية المباشرة بين الخطأ والضرر فهو مرتبط بطلب التمويض ارتباط الصلة بالمعلول ولا يكون ثمة محل لبحث مسؤولية جهة الإدارة عن التمويض بعد أن ختم الحكم سالف الذكر الركن الركين لهذه المسؤولية وقد حاز ذلك الحكم بعنن الطعن فيه في المبدأ قوة الشيء المقضي به وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

#### المبدأ :

**حجية الحكم قطوقة - الأسباب التي استند اليها في الحكم والتي تتعلق بسبب لا اثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكمة بحاجة الى بحثها وهي في صدد الفصل فيها - لا حجية لها .**

#### ملخص الحكم :

لئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات . لئن كان هذا الحكم قد صدر في مواجهة الطاعن - وهو الخصم المنضم - وتضمنت أسبابه ما يفيد أن محكمة القضاء الإداري قد أرادت أن هذا الخصم مسئول أيضا عن المخالفة وأنه لا اعتداد بما يثيره من أنه بوصفه أحد مشايخ البلاد لا يخضع للجنة مخالفات الرأي - لئن كان ذلك كذلك إلا أن الحجية لا تثبت إلا لمنطوق هذا الحكم دون أسبابه المشار إليها ذلك أن المحكمة لم تكن في حاجة وهي بصدد الفصل في دعوى المدعى بالتعرض لمسؤولية الخصم المنضم عن المخالفة أو البصل في لجنة

بالتقدم الفرار بالنسبة اليه مما عرضت له حين ذلك في بعض اسباب  
الطعون كما لا اثر له على دعوى التمسك لا تكون له حجة الامر المقضي لعدم  
تعلق الطلب المرتفعة به تلك الدعوى ولعدم اتصاله بالنطق :

(الحق رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

#### المبدأ :

حكم محكمة القضاء الإداري بالفناء قرار المؤسسة رقم ٥١٦  
لسنة ١٩٦٥ بترقية بعض العاملين بها الفاء كلياً - رفض دائرة فحص  
الطعون لظعن التقدم في هذا الحكم - يترتب عليه ان يصبح حكم محكمة  
القضاء الإداري نهائياً ويهوز قوة الشيء المقضي - اذا كان من اسباب  
الفناء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ الفاء كلياً ان هذا القرار صدر  
سلفاً على القرار رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ بالتبادل والتسكين فان هذا  
السبب يكتسب ايضاً قوة الشيء المقضي ويتمين عدم الاعتداد بالقرار  
رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ نتيجة ذلك انه يكون على الجهة الادارية ان تجري  
التبادل والتسكين اولا ثم تجري الترقية وفق الأوضاع السنية .

#### بمقتضى الحكم :

ان قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٥ المشيلاً  
اليه هو ذات القرار الطعون فيه بالطعن الحالي وقد قضى الحكم الطعون  
فيه بالفناء كلياً ، ولا كانت محكمة القضاء الإداري سبق ان قضت  
في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ القضائية المشار اليها بجلسته ٢١ من  
مايو سنة ١٩٦٦ على ما سبق بيانه بالفناء القرار المذكور الفاء كلياً ،  
وقد قضت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المتوعدة في ٢٠



من أبريل سنة ١٩٧٤ برفض الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ١٥ القضائية المقدم فيه ، فمن ثم أصبح هذا الحكم نهائيا وحاز قوة الشيء المقضي به ، واذ كان من بين أساليب إلغاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ بالتبادل والتسكين بـ وهو الشق الثاني من طلبات المدعى — الأمر المخالف لحكم القانون ، واذ كان الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المبجلة له ، فإن السبب السالف بيانه يكتسب أيضاً قوة الشيء المقضى ، ومن ثم يتعين عدم الاعتداد بهذا القرار الأخير ، ويكون على الجهة الإدارية أن تجري التعامل والتسكين أولاً ، ثم تجري الترقية وفق الأوضاع المنسوبة .

( طعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

صدور حكم بوقف الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما نسب اليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص — اقامة الدعوى العمومية عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة ولكن بوصف قانونى جديد باعتبار انه اذار صيدلية قبل الحصول على ترخيص — الحكم ببراءته تأسيسا على انه لم يتم بفتح صيدلية بدون ترخيص بل نقل صيدلية الى مكان آخر وانقضت الثلاثون يوما التى يمكن للوزارة خلالها ان تعثر على طلب النقل — هذا الحكم لا تحوز اسبابه حجية الشيء المقضى به — اساس ذلك ان اسبابه انطوت على اصدار لحجية الحكم الجنائى الاول اذ كان يتعين على المحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لان يدفع امامها بذلك لان قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام — لا محل للقول بان لهذا الحكم حجية في ثبوت ان نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضمني بالترخيص .

### ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه المدعى من ان الحكم الصادر ببراءته في المخالفة رقم ٦٤٨٤ لسنة ١٩٥٤ السيدة زينب له حجية مطلقة في نفي مفارقتها لاية مخالفة بسبب نقله لصيدليته وفي اثبت ان هذا النقل قد تم بناء على قرار ضمني بالتريخ له فيه - ما يستدل به المدعى من ذلك لا تنهض به حجة - ذلك انه يبين من الرجوع الى الاوراق ( ملف رقم ٨ المودع تحت رقم ٢ دوسيه بملف الدعوى ) - انه بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ حرر مفتش الصيدليات مخالفة ضد المدعى لانه في ذلك التاريخ ( تجارى على نقل صيدلية ابو العز المرخص بها شارع القصر المعينى رقم ٤٩ الى الملك رقم ١٧ بميدان السيدة زينب بدون ترخيص من الوزارة بالمخالفة لحكم المادة ٢٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ) - وتثبت هذه المخالفة برقم ( ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ السيدة ) وطلبت النيابة عقابه عملا بنص المواد ٢٣ ، ٤٤ ، ٨٤ ، ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ - فلحق باتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له مستندا الى المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على اساس ان النقل قد تم في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ - وبجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة السيدة زينب بقبول هذا الدفع وبتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له وببراءته مما نسب اليه واستندت في ذلك الى ان المخالفة المنسوبة اليه وقعت طبعا للانهزام في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ - وقد استؤنف هذا الحكم وقضى بتأييده بجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٥٤ - ثم اعتب ذلك اتهام المدعى بانه في يوم ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ اُدار صيدلية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الصحة وتثبت الواقعة برقم ( ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ بمخالفات السيدة ) وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١ و ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ - ودفع المدعى بسقوط الدعوى لاتقضاء اكثر من سنة على وقوع المخالفة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ اكتشاف الواقعة وتحرير محضر المخالفة - ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بجلسية

٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ براءة المدعى مما نسب اليه تأسيسا على أن  
العلية التي قام بها ليست عملية فتح صيدلية بدون ترخيص بل عملية  
نقل صيدليته المرخص بها سابقا من مكان الى آخر وعلى أن التلبت انه  
تقدم الى قسم الصيدليات في ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بطلب بنقل صيدليته  
ولما انقضت مدة الثلاثين يوما التي يمكن للوزارة فيها الاعتراض على الطلب  
ارسل اليها اخطارا بأنه سيبدأ عملية النقل حسب القانون وتم فعلا في  
١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ولئن كان ثلثي الحكمين المشار اليهما وهو الحكم الصادر من محكمة  
السيدة زينب في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ في المخالفة رقم ٦٤٨٤  
لسنة ١٩٥٤ قد انتهى في منطوقه الى ذات النتيجة التي انتهت اليها تلك  
المحكمة في حكمها الاول الصادر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في المخالفة  
رقم ٢٧٧٧ لسنة ١٩٥٢. وهي براءة المدعى مما نسب اليه الا أن ذلك الحكم قد  
انطوى في اسبابه التي اقام عليها قضاءه على اصدار لحجية الحكم الاول  
— ذلك أن المحكمة بعد أن عدلت وصف التهمة بما يطابق وصفها الوارد في  
تيد المخالفة رقم ٢٧٧٧ لسنة ١٩٥٢ رفضت الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية  
وتعرضت لبحث موضوعها — في حين أنه ما كانت تجوز معاودة النظر  
في تلك الدعوى بعد الحكم فيها نهائيا مادام موضوع التهمة في حقيقته  
واحدا وان تغير في الظاهر وصفه القانوني وهذا ما تقتضي به المادة ٥٥  
من قانون الاجراءات الجنائية وما يقتضيه احترام قوة الشيء المقضي نكال  
يتعين اذن على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها في المخالفة رقم ٦٤٨٤  
لسنة ١٩٥٤ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض  
لبحث موضوعها — وما كانت في حاجة لأن يدفع اليها بذلك لأن قوة الشيء  
المحكوم فيه جنائيا من النظام العام .

وإن استناد المدعى الى اسباب الحكم الصادر في المخالفة رقم ٦٤٨٤  
لسنة ١٩٥٤ للقول بأن لذلك الحكم حجيته في ثبوت أن نقله للصيدلية  
قد تم بناء على إقرار ضمتي بالترخيص — مردود بأن الأصل أن منطوق الحكم

هو الذى يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ولا تثبت الحجة الا للأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا والتي لا تقوم له قائمة بدونها - ويبين من الرجوع الى حكمى السيدة زينب المشار اليهما انهما ولأن كلا قد انتقيا الى ذات النتيجة وهى براءة المدعى من مخالفة نقل صيلبته دون ترخيص - الا أن أولها قد قضى فى منطوقه باتقضاء الدعوى الجنائية أما منطوق ثانيها فقد اقتصر على القضاء بالبراءة استنادا الى أسباب تحصل فى أن المدعى لم يخالف القانون فى نقل صيلبته والواقع أن ما تعرضت له هذه الأسباب لم يكن ضروريا للفصل فى الدعوى لو أن المحكمة احترمت حجة الحكم الأول الحائز لقوة الأمر المضى - بل أن هذه الأسباب حسبما سبق البيان - قد انطوت على اهدار لظك الحجة المتعلقة بالنظام العام والتي كان من مقتضاها الا تعرض المحكمة فى حكمها الثانى لموضوع الدعوى الجنائية وأن تقتضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وبناء على ذلك فإن الأسباب المذكورة التى اقام عليها الحكم الصادر فى المخالفة رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ قضاءه بالبراءة - بعد أن كُتلت الدعوى الجنائية قد انتضت بضى المدة وقضى باتقضائها بحكم نهائى - هذه الأسباب لا تثبت لها حجة الشيء المحكوم فيه - بل يتعين التمويل فى هذا الشأن على ما ورد بمنطوق الحكم الأول الصادر فى المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ من قضاء باتقضاء الدعوى الجنائية كسبب للحكم ببراءة المدعى .

ومن حيث أنه لما تقدم لا تكون لأسباب الحكم الصادرة فى المخالفة رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ أية حجة فى نفى مخالفة القانون من المدعى فى خصوص نقل صيلبته أو فى اثبات أن هذا النقل قد تم بناء على ترخيص ضمنى مستفاد من تصرف مدة من المدد دون اجابة الجهة الادارية لا حجة للحكم المذكور فى هذه النواحي ولا فى غيرها وانما العبرة هى بحقيقة الواقع وهى أنه قام بهذا النقل على مسؤوليته ودون أن يحصل مقدما على ترخيص به من الجهة المختصة حسبما كان يقضى القانون .

### المبحث الرابع

### حجية الحكم تمتد الى الخصوم والى خلفهم العام وخلفهم الخاص

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — حجة الأبر  
المقتضى به — يشترط اتحاد الخصوم والمحل والسبب — الحكم يعتبر  
حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل  
المشتري وإذا كان الحكم مطلقا باليمين التي انتقلت للظف — امتداد حجة  
الحكم الى الدائنين العاديين .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الإثبات تنص على أن الاحكام التي حازت  
قوة الشيء المقضي تكون حجة بها فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول  
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع  
تام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتطلق بذات الحق محلا  
وسببا ، وتقتضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم  
الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري اذا كان الحكم مطلقا باليمين التي  
انتقلت للظف ، وتمتد حجة الحكم كذلك الى الدائنين العاديين ، وذلك  
حسبما استقر عليه رأى الفقه والقضاء ، ولما كان الثابت من الاوراق أن  
المطعون ضده في الطعن المائل السيد/... .. اشترى أرض النزاع  
البالغ مساحتها ١ سهم ، ١ قراط من السيد/... .. بموجب العقد العرفي  
المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ وأن هذا البائع اشترى تلك المساحة ضمن مساحة أكبر

ثلاثاً ٢١ سهم ، ٢ فراط ، ٢ ائنة من السيد/..... بالمقد العرفي  
المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ، وكان الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨  
تضي بالقضاء قرار اللجنة القضائية بالاعتماد بالمعد  
المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ويرفض الاعتراض ، فان هذا الحكم يكون حجة على  
ورثة المرحوم/..... بوضعهم خلفاً لها ، ويكون حجة كذلك على  
الطعنون ضده السيد/..... بوضعه خلفاً خاصاً للمرحوم /.....  
ومن ثم فلا يحق للطعنون ضده أن يجدد النزاع مرة أخرى بطلب القضاء  
قرار الاستيلاء على أرض النزاع .

ومن حيث أن الاعتراض رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ موضوع الطعن المائل  
يقتض محلاً وسبباً مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن  
رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق ع ، ذلك أن محل الاعتراض هو طلب القضاء قرار  
الاستيلاء على مساحة من الأرض الزراعية بالقطعة رقم ٦٦ بحوض الضمة  
والترابيع رقم ٦ بناحية الكوم الاضمر محافظة الجيزة لدى الخاضع/.....  
طبقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، والسبب في الاعتراض الأول وهو  
العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد  
المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأن العقد الأول هو سند ملكية البائع في العقد الثاني ،  
ومن المسلمات أن الحكم في الكل يعتبر حكماً في الجزء ، ومادامت المحكمة  
رفضت طلب الإلغاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣  
فإن هذا الرفض ينسحب الى المساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩  
لأنها جزء من مساحة العقد السابق .

( طعن ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ )

### المبحث الخامس

**حجية الأمر المقضي الذي تتبع به الأحكام الإدارية حجة  
نسبية فيما عدا أحكام الإنشاء .**

قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ :

حجية الأحكام الإدارية ونفاذا لما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس  
الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٠٥ مدني — تتبع أحكام الإنشاء وحدها  
بالحجية قبل الكافة — شروط توافر الحجية لستتر الأحكام الإدارية هي  
اتحاد الخصوم والمحل والسبب مما يجعلها حجة نسبية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥  
لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تسري في شأن الأحكام جسيمها القواعد الخامسة  
بقوة الشيء المقضي به على أن الأحكام الصادرة بالإنشاء تكون حجة  
على الكافة .

كما تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن « الأحكام التي حازت  
قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول  
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لذلك الأحكام هذه الحجية إلا في  
نزاع قام بين الخصوم أنفسهم ، دون أن تتغير صفاتهم وتطلق بذات الحق  
محللا وسببا » .

ونفاذا ما تقدم أن الأحكام الإدارية شأنها شأن الأحكام المدنية تكون

حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، وهذه الحجة لا تقبل الدليل المكسب بيد  
أن حجة الأمر المقتضى التي تتمتع بها هذه الأحكام — فيما عدا الأحكام  
الصادرة بالإلقاء وهي التي لها حجة عينية قبل الكلمة — هي حجة نسبية ،  
بمعنى أنه لا تكون للحكم حجة الأمر المقتضى إلا في نزاع قائم بين الخصوم  
أندسهم وتطلق بذات الحوررجلا وسببها .

( فتوى رقم ١١٤٠ — في ١١/٢٩/ ١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

#### المبدأ :

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف — حجيته نسبية لا تعمدي  
الخصوم فيه إلى غيرهم .

#### ملخص الحكم :

إن قرار اللجنة القضائية النهائية في شأن طلب تسوية حالة مسوؤ  
في منطوقه أو في أسببه المرتبطة به التي حمل عليها ليست له الا حجة  
نسبية لا تتعدى الأخصام فيه إلى غيرهم ، فلا يجوز لمن لم يكن مختصا  
فيه أو يتدخل في الدعوى أن يتسبك بهذه الحجة على الإدارة  
في نزاع آخر ولو مرتبطا بالمنازعة الأولى ، التي لا يكتسب قرار اللجنة  
القضائية فيها قوة الأمر المقتضى الا بالنسبة لمن كان خصما فيه ، وعل  
هذا الأصل أن القواعد المطلقة بقوة الشيء المحكوم به هي من القواعد  
الضيقة التفسير التي ينبغي الاحتراس من توسيع مدى شمولها دفعا  
للإضرار التي تترتب على هذا التوسيع ، وأذن فكلما اختلفت أي شرط من  
شروط تلك القاعدة — كالسبب أو المثل أو الأخصام — بأن اختلف أيها  
في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بأن لا قوة  
للحكم الأول . ولا مبالغ للاحتجاج بما تناوله منطوقه . أو الأسباب  
المرتبطة به في الدعوى الثانية ، إذ القرار النهائي الأول ، كما لا يحتج به  
على الكلمة لا ينفخ الكلمة كخلك ، اعتبارا بأن الحجة المطلقة لا تسلم في



مضمون القانون الإداري لا الأحكام الإدارية وهذا طبقاً لما ورد في المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ومن ثم إذا ثبت أن القواعد التنظيمية توجب لا مكان انتفاع المدعى بكلم العمل أن يكون له مثيل من عمل اليومية ، وأصرت الجهة الإدارية على عدم وجود هذا المثيل ، فليس له أن يتسكك بالحجة المستندة من حكم صدر لزميل له قضي بتطبيق كادر المال عليه .

( طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

##### المبدأ :

منازعة في اجر — الحكم الصادر فيها له حجية نسبية .

##### ملخص الحكم :

ان المنازعة في الاجر هي منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الإداري في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على أطرافه .

( طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٣ )

##### المبدأ :

قيام قوة الشيء المحكوم فيه في الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالصالح العام — المحكمة أعمال قربة قوة الشيء المحكوم فيه على المنازعة الإدارية ولو لم يتسكك بهذا الدفع ذوى الشأن — يستوى في ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بإلغاء القرارات الإدارية أو متعلقة بالمرتبات والمعاشات

( م ٣١ — ج ١٤ )

**والمكافآت — المنازعات الأخيرة** هي أيضا من المنازعات التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما علم من نزاع في شاتها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها — اعتبار الاولى ذات حجية على الكافة دون الثانية لا اثر له في هذا المجال — دليل ذلك — الحكمة في جعل منازعات <sup>ال</sup>الغاء ذات حجية عينية .

### ملخص الحكم :

ان المركز القانوني التنظيمي متى انحصم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الادارى نهائيا ، فالعود لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر ، وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الادارى ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها باحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الاساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ، واية ذلك ان القانون خول هيئة المفوضين — مع انها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة — حق الطعن في الاحكام ان خالفت قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع او لم يدفع ، وما ذلك الا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انحصت باحكام نهائية تخل في نظر القانون يترك القاعدة التنظيمية العامة ، ويصرف النظر عن اتفاق ذوى الشأن صراحة او ضمنا على ما يخالفها ، ومن ثم فللمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الاساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها ايا كان موضوعها ، وسواء اكانت طعنا بالغاء القرار الادارى أم غير ذلك ، مادام هذا الموضوع متغيرا من المراكز التنظيمية المرد فيها الى احكام القانون وحده ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الاحكام . ولا محل للتفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بالغاء القرارات الادارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، لان هذه ايضا من المراكز القانونية

المنظمية التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما قلم من نزاع في شأنها . ولا عبرة باتفاق ذوى الشأن على ما يخالفها ، ولا يغير من ذلك أن الاحكام الصادرة بالالغاء ذات حجية عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على أطرافها ، لأن المرد في ذلك الى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الاتصال بالملحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني ، بل طبيعة الروابط فيها جميعا واحدة من هذه الناحية ، وإنما المرد في ذلك الى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكان لم يكن ، فيسرى هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة ، ولكلذى شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به ، وآية ذلك أن الاحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرغض ليست لها حجية عينية على الكافة .

( طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار إداري لمخالفته للدستور والقانون — حيلة الحكم قوة الشيء المقضى به — لا محل عند النظر في دعوى التعويض لاعادة مشروعية القرار او اسبابه ومبرراته وظروف اصداره .

ملخص الحكم :

لا محل للمودة لبحث مشروعية القرار الإداري ولا لفحص اسبابه ومبرراته والظروف التي أحاطت بإصداره ، بعد اذ قضى حكم الإلغاء بأنه قرار مخالف لتعاليم الحكم الدستور والقانون . وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضى به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

( طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

أولاً :

لغناء الحكم بإلغاء القرار الصادر بتخطي أحد الأشخاص في التعيين وتعيين من يلونه في ترتيب الامتحان — اثره للتسليم بوقوع خطأ من الإدارة —  
لمعية التخطي في الحصول على تعويض عن للفترة التي قضاهما بدون عمل -  
ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ٤٤٤ لسنة ٤ القضائية المقامة من المطعون عليه ضد مصلحة الجمارك وديوان الموظفين له حجة الشيء المقضي فيها حكم به من الغاء قرار وزير المالية الصادر في ٤ من يولية سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطي المطعون عليه بقرار التعيين باحدى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية وتعيين من يلونه في ترتيب الدرجات في امتحان ديوان الموظفين ولا جدال في ان تصرف الادارة المذكور بمعد اذ تبين من الحكم المتعار اليه مخالفته للقانون يكون خلطنا ومن ثم تتنصب بمسئولية الإدارة عن الأضرار التي حاقّت بالمطعون عليه نتيجة لتخطيه قرار التعيين مادام يترتب على حجة الحكم الصادر بإلغاء هذا التخطي التسليم بأن التصرف قد انطوى على مخالفة واضحة للقانون واخلال بأحكامه ومادام هذا الاخلال هو الذي يستفاد منه الخطأ المنسوب الى الإدارة ، واذ عجزت الإدارة عن اثبات أن المطعون عليه قد وفق الى مورد رزق يستعين به على تخفيف وقع الحرمان من راتب الوظيفة المقطوع عنه نتيجة للتخطي في التعيين وانكر المدعى من نفعية أخرى تكسبه بوسيلة أخرى بعد اخلاله في الانضباط في العمل الحكومي فانه يتعين أن يقضى له بالتعويض عن تصرف الإدارة الخاطئ على أن يراعى في ذلك أن المطعون عليه قد اسهم بفعله في اطالة مدة تعطله الى ما بعد ٤ من مارس سنة ١٩٥٦

حتى تاريخ تعيينه في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ مما تتلى معه علاقة السببية بين خطأ الإدارة والضرر الذي حل بالمطعون عليه في تلك الفترة ، وهذا الانتفاء مستفاد من امتناعه من استكمال مسوغات تعيينه عندهما طوالب بها في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ الأمر الذي يترتب عليه لزاما انحصار المبرر للفقر المصطب المطعون عليه في المدة اللاحقة على تخطيه في قرار التعيين آنف الذكر والتي امتدحت الى تاريخ مطالبة الإدارة اياه باستكمال مسوغات تعيينه على ما سلف للبيان . لأن الضرر اللاحق على هذا التاريخ لم يكن بطبيعة الحال نتيجة لتصرف الإدارة غير المشروع .

( طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩ )

## المبحث السادس

### التفرقة بين اثر الحكم كدالة لتقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الامر المقضى به

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

#### المبدأ :

للقاضى حرية تغيير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وان يرجع حكما على آخر اذا اشتركا في التمرض لذات الواقعة — التفرقة بين اثر الحكم كدالة لتقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الامر المقضى به .

#### ملخص الفتوى :

ان المقرر أن الحكم قرينة على صحة ما حكم به من الحقوق ، وهذه القرينة هي قرينة قضائية وليست قرينة قانونية . والقرينة — بصفة عامة — هي النتائج التى يستخلصها القانون من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة والقرينة القانونية هي التى ينص عليها القانون وهي ليست طريقا للاثبات بل هي طريق بمعنى من الاثبات واما القرينة القضائية فهي واقعة ثابتة يختارها القاضى من بين وقائع الدعوى — وهي بدلائل أو الامارات ليصل منها الى الواقعة المراد اثباتها . ( الوسيط للسنهورى ج ٢ — بند ١٧٣ وما بعده ) .

وليس فى القانون نص يقتضى أن تكون الاحكام قرينة قانونية بتواتر ويضطرر الاحتجاج بها ، ولذلك فما زال للقاضى حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وان يرجع حكما مع آخر — من حيث القوة الذاتية للاثبات — اذا اشتركا فى التعويض لواقعة واحدة .

وهذه القوة تختلف عن قوة الأمر المقضى التى نصت عليها المادة ( ١٠١ )  
من قانون الإثبات والتى تنص على أنه :

« الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيها نصلت فيه  
من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لذلك  
الأحكام هذه الحجة الا فى نزاع قلم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير  
صفتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » .

وهذه الحجة تمنع من اعادة عرض النزاع مرة أخرى على القضاء  
بعد الفصل فيه فهى لا تتعلق بقوة الحكم فى الإثبات الذاتى . وهى لا تكون  
الا عند اتحاد الخصوم والمحل والسبب .

ومن الواضح فى الحالة المعروضة ان قوة الدليل المستفادة من الحكم  
المقدم من الهيئة العامة للتعمير اوضح منها فى الأحكام المقدمة من الهيئة  
العامة للأوقاف ولذلك فالجمعية المصومية اذا فاضلت بينها رأت أن تأخذ  
بالحكم المقدم من الهيئة العامة للتعمير اذ تراه أرجح فى تقوية الحقوق  
المدعى بها فى هذه النزاعة من الأحكام المقدمة من الهيئة العامة للأوقاف  
ولا تحوز هذه الأحكام حجة الأمر المقضى فيها بينها لاتها تختلف فى  
الخصوم والمحل والسبب .

( فتوى رقم ٦٧٣ — فى ١٣/٧/ ١٩٧٨ )

تاسما : تنفيذ الحكم :

قائمة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

حكم — تنفيذ — الجهة الملزمة بذلك — هي الجهة الصادر في مواجهتها

ملخص الفتوى :

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم باستحقاق اعانة الضلأ على النحو المبين به قد صدر في مواجهة وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم نبى وحذوا الملزمة بتنفيذ هذه اجتراما لحجية الشيء المحكوم به .

( فتوى رقم ١٦ — فى ١٠/١/١٩٦٠ )

قائمة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية — صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ تنفيذا له باعادة تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقضلى متضمنا ترتيب اقدميتهم — منع الطعن باى وجه من الوجوه فى هذا الترتيب بمقتضى المادة الخامسة من القانون — لا يحول دون تنفيذ الاحكام النهائية الحائزة لقوة الامر المقضى ايا كان تاريخ صدورها — اساس ذلك وجوب احترام حجية الاحكام — عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة لمن صدرت لصالحهم الاحكام الا بنص صريح بذلك فى قانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة



الخارجية بنفس على أن « يتضمن القرار الجمهوري بإعادة تعيين أعضاء  
المسكن الدبلوماسي والقنصلي ترتيب اقدميتهم ، ويعتبر هذا الترتيب  
مهماً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه .. » ومفاد هذا النص هو  
امتناع الطعن فى ترتيب الاقدمية الوارد فى القرار الجمهورى المشار اليه  
فيه - وهو القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر تنفيذا  
للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ومفهوم الطعن الذى يتمتع اتخذ طريقه وفقاً  
لهذا النص ، هو اللجوء صاحب الشأن الى الجهة القضائية المختصة ، ناعياً  
على القرار الجمهورى المتضمن ترتيب الاقدمية مخالفته للقانون ، توصلاً  
الى الغائه ، مع ما يترتب على ذلك من أكثر تتعلق بترتيب الاقدمية الوارد  
به . أما تنفيذ الاحكام النهائية التى تكون قد صدرت معدلة لهذا الترتيب  
فانه يخرج عن مجال منع الطعن بمفهومه سالف الذكر ، اذ يقوم على أسس  
دستورية وقانونية ، ترتكز على قاعدة استقلال السلطة القضائية ، وقوة  
الامر المقتضى ، ومن ثم فان النص على منع الطعن فى ترتيب الاقدمية الوارد  
فى القرار الجمهورى المذكور ، لا يحول دون تنفيذ الاحكام النهائية الحائزة  
لقوة الامر المقتضى ، حتى ولو كان من شأن تنفيذها تعديل ترتيب الاقدمية  
الواردة فى هذا القرار ، لما ينطوى عليه الامتناع عن التنفيذ من المساس  
بحجوة الاحكام دون بيضاء بين القانون فضلاً عن المساس بالحقائق الموضوعية  
التي يهدف اليها الحكم تلك الاحكام ، مما لا يجوز الا بقبول بنوع صراحة  
على ذلك - وهو ما لم تتضمنه نصيص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

وليس ثمة تعارض بين القاعدة القانونية التى تضمنها القانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٥٩ - فيما يتعلق بعدم جواز الطعن فى ترتيب الاقدمية الواردة فى  
القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - وبين تنفيذ الاحكام  
النهائية بما يودى اليه من تعديل فى هذا الترتيب ، اذ ليس من شأن اعمال  
القاعدة القانونية المذكورة تعطيل تنفيذ الاحكام النهائية ، الحائزة لقوة الامر  
المقتضى ، وذلك بقطع النظر عن تأخير صدور هذه الاحكام اذ ان الاحكام  
مقررة لا منقوضة ، بحيث يرتد أثرها الى تاريخ نشوء الحقوق التى تقرر بها .

وعلى ذلك فانه لا ينبغي على قاعدة عدم جواز الطعن فى ترتيب اقدمية  
أعضاء المسكن الدبلوماسي والقنصلي الذى تضمنه القرار الجمهورى  
رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتنفيذه للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ،

الإمتناع عن تنفيذ الأحكام النهائية التي يكون من شأن تنفيذها تعديل ترتيب  
الأقدمية الوارد بالقرار الجمهوري المذكور .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكم الصادر من محكمة  
القضاء الإداري لصالح السيد/... واجب التنفيذ على الوجه السالف  
ايضاحه احتراماً لحجيته ، ولو كان من شأن ذلك تعديل ترتيب الأقدمية  
الوارد في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للقانون  
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

( ملف رقم ٤/٣/٦٨ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

##### المبدأ :

الحكم بتسوية حالة المدعى طبقاً لقواعد الانصاف بوضعه في الدرجة  
التاسعة اعتباراً من دخوله الخدمة في ١٩٢٤/١٢/١٥ مع ما يترتب على ذلك  
من آثار وفروق مالية — وجوب صرف هذه الفروق اعتباراً من ١٩١٤/١/٣٠  
تطبيقاً لقواعد الانصاف — لا وجه لقصرها على خمس سنوات مضات  
الحكومة لم تدفع بسقوط حقه في هذه الفروق ولم تعرض المحكمة لهذا الأمر  
في منطوق الحكم أو في أسبابه .

##### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن المحكمة الإدارية استظهرت عنلمر النزاع في  
الدعوى رقم ٥٣٧ لسنة ٢ القضائية وخلصت الى انها قائمة على أساس  
صحيح من القانون ، فقضت بأحقية المدعى في الدرجة التاسعة اعتباراً من  
تاريخ دخوله الخدمة في ١٩٢٤/١٢/١٥ طبقاً لقواعد الانصاف مع ما يترتب  
على ذلك من آثار وفروق مالية ، وكان المدعى قد طلب الحكم بذلك ، فلم  
تدفع الوزارة بسقوط حقه في هذه الفروق ، كما أن المحكمة لم تعرض لهذا  
الأمر سواء سواء في أسباب الحكم أو في منطوقه ، وقد جاءت هذه الأسباب  
صريحة واضحة الدلالة على قصر المحكمة اجلية المدعى الى ما طلب من

تسوية حالته وصرف الفروق المترتبة على هذه التسوية دون تقيدها بأية قيد أو قصرها على مدة معينة .

ولما كانت اسباب الحكم ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا ، كما أن منطوق الحكم يتحدد وفقا لطلبات المدعى التي تعرض لها هذه الأسباب ، ومن ثم فلا مناص من الوقوف عندهما تضمنه الحكم في اسبليه ومنطوقه ، احترابا لحجيته ، التي اكتسبها بصيرورته نهائيا ، ولا يكون ثمة محل لاعمال حكم المادة ٥٠ من القسم الثاني من لائحة الميزانية والحصالبات التي تقضى بأن الماهيات التي لم يطلب بها خلال خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . ويتمتع بالتالى صرف الفروق المحكوم بها لصالح المحكوم له اعتبارا من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ تطبيقا لقواعد الاتصاف .

( فتوى رقم ٤١٥ — في ١٩٥٧/٨/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

##### المبدأ :

الأصل أنه لا يجوز لقرار إداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي — جواز ذلك استثناء أن كان يترتب على تنفيذ الحكم فورا إخلال خطير بالصالح العام يتميز تداركه — مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ — اتفاق ملك المبنى المحكوم بإخلائه وممثلي الجمعية المستأجرة بعد ذلك على تسوية النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى التي كانت سببا للحكم بإخلاء وتمهد الجمعية بالإخلاء في ميمك محدد والا كان لملك المبنى الحق في تنفيذ حكم الإخلاء — اطلاع الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها — دلالة على أن المنازعة في القرار الإداري أصبحت منتهية — للخصوم في هذه الحالة المنازعة في حكم الإخلاء المدني حسبما انتهى اتفاقهم .

## ملخص الحكم :

لئن كان الأصل أنه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، إلا كان مخالفا للقانون ، إلا أنه إذا كان يترتب على تنفيذه فورا خلال خطير بالمصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق . علم . فيرجع عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ، ولكن بمرعاة أن تقدر الضرورة بقدرها ، وأن يعرض صاحب الشأن ، أن كان لذلك وجه . كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراراته بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا إذا كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك ، وأن العقار لا يعتبر حاليا جائز الاستيلاء عليه إلا إذا كان لا يوجد ثمة مانع قانوني مع ذلك ، ولا يجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لإعادة بذ شخص حكم باخلائه من العقار إذا كان السبب فى الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلالا اضر بالمعيار وبما لكانه ، إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتجهم علاجا لضرورة ملجئة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها — لئن كان ذلك كله هو كما تقدم — إلا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ وزارة التربية والتعليم لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه — كما يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء — هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تنظيم حوالى الالف طالبة ، ويترتب على الاخلاء فورا تشريدن وتعطيل سير مرافق التعليم بالنسبة لهن ، مما لا يتفق مع المصلحة العامة بآية حل ، فأريد بالقرار المذكور تفادي هذه النتائج الخطيرة . فيكون القرار — والحالة هذه — قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها المصالح العام ، وقد جرت بعد ذلك مفاوضات بين المدعين وبين ممثل الجمعية ، أهملت الجمعية خلالها للاخلاء ريثما تنتدبر مكانا آخر ، ثم انتهت ببعث ذلك هذه المفاوضات باتفاق سوى فيه النزاع الخاص بالتغييرات فى المبنى — تلك التغييرات التى كانت سببا للحكم بالاخلاء — وقدن التعميؤ الملتسب على الوجه الذى ارتضاه

الطرفان ، ثم تمهدت الجمعية بالاخلاء في ميعاد معين . والا كان لملكه المبنى الحق في تنفيذ حكم الاخلاء ، وقد كان ذلك كله بالاطلاع الوزارة وعصم اجتراسها ، كما يدل على ذلك الخطاب المرسل من منطقة القاهرة الشمالية الى احد المدين ووكيلهم الذي ارفع به صورة من عقد الاتفاق المذكور ، ونكر في الخطاب بياناً لهذا العقد أنه « بخصوص استمرار شغل المبنى المؤجر لمخسسة البنات السابقة للجمعية مرة أخرى غايتها ... » ، وطلب الى الاستاذ المذكور الاطلاع عليه وحفظه لديه . وكل ما تقدم قاطع في الدلالة على ان المنازعة في القرار الادارى ذاته قد اصبحت منتهية ، بعد اذ تبين ان هذا القرار كان قد صدر للضرورة الوقتية للجنة ، وهى تسادى تشريد التلميذات كما سلف ايضاحه ، وان هذا القرار قد استنفذ اغراضه بعد اذ قيل المدعون انفسهم ايهال الجمعية في الاخلاء مدة بعد اخرى ، الى ان انتهت المفاوضات في هذا الخصوص بين ذوى الشأن بالاتفاق المشار اليه ، وهو اتفاق جديد سوى النزاع الخاص بالتعويضات في المبنى وقدر التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه الطرفان ، وتمهدت الجمعية في الوقت ذاته بالاخلاء في ميعاد معين ، والا كان للمدعى الحق في تنفيذ الحكم بالاخلاء ، وقد كان ذلك كله — كما سلف القول — بعلم الوزارة واقرارها ، فيتمين — والحالة هذه — القضاء باعتبار المنازعة الادارية في القرار الادارى الخاص بالاستيلاء للسبب الذى قام عليه قد اصبحت منتهية ، والخصوم وشأنهم في المنازعة الخاصة بتنفيذ حكم الاخلاء المبنى خصبها انتهى اليه اتفاقهم .

( طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

#### المبدأ :

الاصل أنه لا يجوز لقرار ادارى ان يعطل تنفيذ حكم قضائى نهائى — جواز ذلك استثناء اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً اخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه — مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية والتعليم بالاستيلاء على عقار تشغله مؤسسة ملجا البنات بالاسكندرية .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الإداري لا يجوز في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم تقضائي نهائي ، والا كان مخالفا للقانون ، الا اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فورا ، اخلا خطير بالمصالح العام يتعذر تداركه ، كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام مرجع عندئذ المصالح العام على المصالح الفردى الخاص ، ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها ، كما انه ولئن كان لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارا بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا اذا برآه لازما لحاجة الوزارة ، او احدى الجامعات المصرية او غيرها من معاهد التعليم على اختلافها او احدى الهيئات التى تسهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم وفقا لاحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وكان العقار يعتبر خاليا جائز الاستيلاء عليه قانونا الا اذا لم يوجد ثمة مانع قانونى من تنفيذ قرار الاستيلاء ، على ما سلف البيان ، وكان لا يجوز فى الأصل أن يسخر قرار الاستيلاء اداة لاعادة او ابقاء حيابة شخص حكم بخلائه من العقار اذا كان سبب الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزامه اخلا لا اضر بالعقار وبملكه ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم لمواجهة ضرورة لجنة كيلا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها ، لئن كان ذلك كله هو ما تقدم ، الا أنه اذا ثبت مما سلف ايراده تفصيلا لعناصر المنازعة ، أن الذى الجأ وزير التربية والتعليم الى اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما يتضح من أوراق الطعن ، هو أن مؤسسة البنات اللاجنات تنظم حوالى المائتين من اللاجنات ، وكان يترتب على تنفيذ طرد المؤسسة من العقار بالصورة العاجلة التى أريد أن يتم بها ، تشريد اللاجنات عن الطرقات ، وتعطيل سير مرفق التربية والتعليم بالنسبة الى فئة من المنتعنين به مما تتفاقم معه عوامل الاضطراب ، ويختل به النظام العام ، فغصد بالقرار المذكور ، الى تفادى هذه النتائج الخطيرة ، فان القرار المطعون فيه يكون ، والحالة هذه ، قد استجاب لضرورة ملحة اقتضاها المصالح العام ، وبلاها الحرص على تمكين أسباب الأمن والسكينة فى قلوب البنات اللاجنات .

## قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

### المبدأ :

المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة هى المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر فى شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وصفه — اذا اعترض هذا الحكم اشكال فى تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فان الاختصاص بنظره ينمقد لتلك المحكمة — اساس ذلك : التنظيم القانونى لمجلس الدولة والقواعد الاجرائية التى تتفق مع هذا التنظيم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه اذا كان الواضح مما سلف بيانه فى معرض تحقيق الوقائع أن المسألة القانونية مثار النزاع فى الطعن تتبثل فى تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة فانه بحكم التنظيم القانونى لمجلس الدولة وطبقا للقواعد الاجرائية التى تتسق مع هذا التنظيم تكون هى المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر فى شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وضعه ومن ثم فانه اذا اعترض هذا الحكم اشكال فى تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فان الاختصاص بنظره ينمقد لتلك المحكمة .

ومن حيث أن الحكم المستشكل فى تنفيذه قد صدر من محكمة القضاء الادارى فى منازعة ادارية وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ القائم وقت صدوره فان الحكم المطعون فيه بالطعن الراهن اذ ذهب الى غير ذلك يكون قد جانبه الصواب ومن ثم يتعين القضاء بالفائه ويوقف تنفيذ الحكم الصاندر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٧١/٦/٢٧ فى الدعوى رقم ١٢٦١ لسنة ٢٢ القضائية والزام المطعون ضده بالمصروفات .

### ثالثاً : ضياع الحكم

#### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

##### المبحث الأول :

ضياع الحكم المعلوم فيه ليس فيه في حد ذاته ما يسقط قضاؤه أو ينقض واقعة صدوره على ما صدر عليه — ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي ومادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكمة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن — قضاء المحكمة في استظهار سلطة التعقيب على ما يظن أمامها من الأحكام .

##### ملخص الحكم :

ان ضياع الحكم المعلوم فيه ليس في حد ذاته ما يسقط قضاؤه أو ينفي واقعة صدوره على مثل ما صدر عليه — ومن ثم فليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي ومادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكمة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن على مثل ما يجرى عليه قضاء هذه المحكمة في استظهار سلطتها في التعقيب على ما يظن عليه أمامها من الاحكام .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قدم الى المحكمة التأسيسية بتقرير اتهام حصله انه في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٨ بادارة الاشغال العسكرية لم يؤد عمله بدقة بان قصر في اثبات البيانات الحقيقية عن حالة عهدة أمين المخزن ووقع على محاضر الجرد على بياض دون أن يثبت العجز



المجلس المشيئة تنفذ ما صدر من الأوامر بأحكام غير خفيفة عن حالة المعهدة  
بعضه المجلس الواحد وهو الحكم. المعلن بجلسته ١٤٠٠ من ديسمبر سنة ١٩٢١  
قاضيا بخصم ثلاثة أيام من مرتبه لما ثبت في حقه هذا الشأن — والغيب  
أيضا في هذا الصدد بالرجوع الى تحقيقات النيابة الادارية في القضية  
رقم ٥٢٢ لسنة ١٩١٠ المودعة بملف الدعوى أن المدعى أقر صراحة لدى  
سؤاله في التحقيق بأنه وقع على بياض على الاستمارات المعدة للثبت المعجز  
رغم ما تكشف للجنة الجرد التي كان يرأسها من المعجز في بعض  
الاصناف ، وفي هذا المسلك في حد ذاته — والذي أجمعت عليه اقوال من  
تساولهم التحقيق ما يستهض مسئولية الادارية ويستوجب مؤاخذته  
التأديبية ولا يقبله من المخالفة أو المؤاخذة أن يكون قد اثبت بعضا من  
الاصناف الناقدة في كشف مستقل اذ كلن لزاما عليه أن يثبت المعجز جيعا  
في الاستمارات المعدة لهذا الغرض وأن يئى بتوقيعه من أن يكون محض  
توقيع على بياض يفسح معه الباب الى التلاعب والاخلال بحجية الورقة  
الرسمية وما اعتدت خصيصا لاثباته ومن ثم فإن الحكم الطعن والمصارف  
بتادئة بخصم ثلاثة أيام من مرتبه لهذا السبب يكون قد اتبنى على صحيح  
سببه مستهدا من اصول ثابتة لها دلائلها من عيون الاوراق لم تنسم بما يبيحه  
او يداخل قضاءه على .

ومن حيث انه لما تقدم فإن الطعن يقتو على غير اساس خفيق بالنقض  
مع إلزام الطاعن بمحروقاته .

( طعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المادة :

صورة تنفيذية — طلب صورة تنفيذية ثانية — ( حالاته — إجراءاته )

مفاد نص المادة ١٨٢ من قانون المرافعات انه لا يجوز إعطاء صورة تنفيذية  
ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم

( م ٢٢ — ج ١٤ )

صورته ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى — تطبيق . عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها في حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك — خروج الواقعة عن نطاق القصد والضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية .  
ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص . وقد نصت المادة ١٨١ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة التي أصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر ، ومما ذلك لا يجوز إعطاء صورة تنفيذية ثانية إلا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته . ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى . ثمؤدي نص المادة ١١٨٣ المشار إليها أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى — استثناء من الأصل العام — وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تناديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد . ومؤدي ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو نقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها . ( نقض ١٩٧٧/٢/١٣ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق ) .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم عدم ضياع الصورة التنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق ذلك أن هذه الصورة في حيازة محافظة بورسعيد التي قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك وهو ما يخرج الواقعة عن نطاق القصد أو الضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات . ومن ثم يتعين الحكم برفض طلب المدعى تسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق مع الزامه المصروفات .

( طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ )

### حادي عشر : التنازل عن الحكم

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

#### المبدأ :

الأصل أن التنازل الذي ينتج اثره هو ذلك الذي يصدر من يملك قانونا — التنازل المقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري من مخوطة الجهة الإدارية بأنه لن يطعن في الحكم مثار الطعن وهو لا يملك هذا التنازل قانونا ولم يثبت أنه قد فوض فيه فإن هذا التنازل والامر كذلك لا يستند به في مواجهة الجهة الإدارية .

#### ملخص الحكم :

أنه عن الاقرار الذي حرره مندوب المصنع رقم ٣٦ الحربي في ١٦ من مارس ١٩٧١ بأنه لن يطعن في الحكم مثار الطعن المائل فقد أوضح هذا المندوب وهو الاستاذ ..... بالمصنع المذكور أنه تقصم بهذا الاقرار الى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بهدف امكان محبة المستندات التي كانت مودعة في الدعوى لصرف بكفاءة نهائية الخدمة الى المدعى بعد أن تبين أنه ليس مفوضا بالتنازل وأنه لم يصدر أي تنازل من الهيئة أو المصنع عن الطعن في الحكم المشار اليه وأن ادارة قضايا الحكومة هي التي تبأثر الدعوى وتهين عليها .

ومن حيث أن الأصل أن التنازل الذي ينتج اثره هو ذلك الذي يصدر من يملك قانونا ، ولما لم يثبت أنه قد فوض فيه من رئيس مجلس ادارة الهيئة الطاعنة أو من مدير عام المصنع الحربي وهما صاحبا الشأن للذات أمثال الطعن وأصرأ عليه ، فإن هذا التنازل والامر كذلك لا يستند به في مواجهة الطاعنين ولا يحتج به قبلهما .

( طعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٧/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

#### المبدأ :

جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه في دعوى تسوية —  
أساس ذلك أن الوضع الذي يخلقه القانون ويمكن المدول عنه في أى حالة  
كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى يتعلق بدعوى الالغاء لتعلق الأمر  
فيها بالنظام العام .  
فيخص الحكم :

وإذا كانت الدعوى المنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى  
التسويات فمن ثم وأيا كان الرأى القانونى في أحقية المدعى — فإن  
مثل هذا التنازل جائز قانونا — ذلك أن الوضع الذى يحظره القانون  
ويمكن المدول عنه في أى حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى  
يتعلق بدعوى الالغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذى على أساسه  
تبنى الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية كما وأنه يبسحو من اقوال  
المدعى نفسه أن الجهة الإدارية أخذت في اعتبارها هذا التنازل وعلمته  
على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك الفصل منه على أى وجه من الوجوه مادام  
قد صدر صحيحا حسبما يلف البيان .

( طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه — التنازل عن الحكم  
يستتبع بالضرورة التنازل عن الحق الثابت به — أثره — زوال الخصومة  
وقصر مهمة الحكم على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وهى في مركز الموثق  
لا تعتد بالاثبات المرفى بالتنازل إذا لم تطعن إلى شخصيته من وقعه  
ويقالى أن تنصق للفصل في اصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

### ملخص الحكم :

لئن كان الاقرار بالتنازل عن الحكم الصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتندو بمهة المحكمة هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك الا انه ازاء خلو الأوراق من دليل تطمين المحكمة معه الى شخصيته من واقع اقرارى القنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المقدمين من ادارة قضاياء الحكومة على النحو السابق بيانه والمنسويين الى المدعى الذى تخلف عن الحضور فى جميع مراحل الطعن على اثرهم من اعلانه اعلانا صحيحا يكون للمحكمة وهى فى مركز الموثق حسبها تطلب اليها ادارة قضاياء الحكومة الا تمتد بهذين الاقرارين العرفيين باثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وان تمضى متصدية للفصل فى اصل النزاع لكن تنزل عليه حكم القانون<sup>١</sup>

( طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

#### المبدأ :

افلاكل المدعى قد وازن بين المركز الذى يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال اخلائه الى المعاشى اعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الصادر بقون هيئة الشرطة وبين الجزاء الذى يفيد منها فى حالة بقله فى وظيفته المدنية فامر عدم الدخول فى مجال السلطة التقديرية للادارة حتى يضمن استمراره فى الخدمة غاز تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت اكراه يفسده — اسلين — فلهذا يجب على يكون ثمة اكراه يفسد الارضا ان تيمت الرغبة بغير حق ائ بوتسائل غير مشروعة ولفلية غير مشروعة .

### مبحث الحكم :

ان محصل ما ينعمه المدعى من اكراه شلب رضاه عند تقديمه التنازل عن الحكم المطعون فيه انه كان واقعا تحت ضغط أولى الشأن بالوزارة لحمله على تقديمه والا تعرض لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة باحتيالاته التي قد تتخض عن وضع أسوأ له فلم يكن أمامه الا يختار أخف الضررين وان ما اتبعته الوزارة معه يبلغ حد الوسائل غير المشروعة التي بعثت في نفسه بغير حق الرهبة الجدية التي ضغطت على ارادته فافسدت رضاه .

ومن حيث ان ما نسبته المدعى الى الادارة من مسالك اتخذ حياله منسوبة بحيث حالات من صدرت لهم احكام بالانماج في هيئة الشرطة ومنهم المدعى بما قد يترتب عليه من احالته الى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة ولو صح وقومه بالصورة التي يدعيها - لما كان اكراها مفسدا للرضاء لانتفاء ركن عدم المشروعية سواء في الوسائل او في الغاية اذ يجب لكي يكون ثمة اكراه مفسد للرضا ان تبعث الرهبة بغير حق أي بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة بينما هذا المزعوم سواء من جانب المسؤول بمكتب وزير الداخلية أو ما أبداه مستشار الدولة في مذكرته من رأى في شأن مدى امكانية تنفيذ الاحكام الصادرة بالانماج في هيئة الشرطة - لا تصدو ان تكون بيانا بما قد يترتب على ادماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذا للحكم الصادر لصالحه من احتضار احالته الى المعاش نتيجة اعمال الجهة الانارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن ومن ثم فان هذا المسلك في حد ذاته لو صح من جانب الادارة يكون مشروعا في وسيلته وغايته مادام يكتشف عن حكم القانون الواجب التطبيق فلذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يجبره تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال احالته الى المعاش اعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ - وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقاءه في وظيفته الفعلية فآثر عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للادارة حتى يضمن استمراره في الخدمة والانتفاع بالمزايا المقررة لوظيفته فان التنازل لا يكون قد صدر من المدعى تحت اكراه يفسده ويجعل الرضا فيه منعيا وانما

صدر عن اربعة مسيحية قدرت فاضلنات النازل عن الحكم وهو ما رأى فيه انه يحق مزايا افضل من الاستمرار في النزاع .

( طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

#### المبدأ :

اقرار من صدر حكم لصالحه ، امام المحكمة الادارية العليا ، عند نظرها الطعن فيه يتنازله عنه اثره بالنسبة الى الحكم والى الحق الثابت به —  
المادة ٢٠٨ مراعات .

#### ملخص الحكم :

اذا حضر المطعون ضده شخصيا امام هذه المحكمة وقرر انه يتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الادارية بعد اذ قامت الجهة الادارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى او مصروفات الطعن فان هذا الاقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعتبر نزولا من يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الامر الذى يستتبع لزوما النزول عن الحق الثابت به طبقا لنص المادة ٣١٢ قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم نزول الخصوم التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها لاقتضاه مقومات وجوده وتغذو مهمة المحكمة مقصورة على اثبات ذلك دون التصدى للفصل فى اصل النزاع الذى اصبح غير ذى موضوع .

( طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

#### المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — عدم تعلقها بالنظام العام — نزول الوظيفة عن حكم بتسوية حالته طبقا لقوانين وقرارات معينة — اثره — زوال ما للحكم

من حجية وامتناع الإحتجاج به كينونته يقتضى — للعدل للقوانين والقرارات  
المشار إليها منذ صدورها بقانون المعاملات — تسوية حالته تكون وفقا  
لقانون المعاملات — فمقتضىه للمزايا التى كانت قد ترتبت له بمقتضى الحكم  
المتنازل عنه .

### ملخص الحكم :

ان من المسلم به كقصل قانونى ان لكل من طرق الخصومة النزول  
عن حكم قضائى صدر لصالحه وتقبل اعلاية طرح النزاع من جديد على  
القضاء ، وذلك لان حجية الشيء المحكوم به لاتتعلق بالنظام العام ، ولا يجوز  
للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها ، بل لابد للمحكوم له من التمسك  
بها ، لاحتمال ان تأبى ذمته الاستفادة من حكم صدر لصالحه على خلاف  
القانون .

فالذا كان القوار الصادر من اللجنة القضائية قد قضى بأحقية الموظف  
فى ان تسوى حالته وفقا لقوانين وقرارات معينة ، فانه لم ينشئ له حقا كلن  
غير موجود من قبل ، لان الحق المحكوم به يستمد من القوانين واللوائح التى  
قضى القرار بأحقية فى أن يعامل وفقا لها ، فالقرار كاشف لحكم القانون ،  
ولا ينشئ بذاته حقا لم يكن موجودا من قبل ، ومن ثم فالذا نزل الموظف  
عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، فتما ينزل فى الواقع عن  
حجيته قبل الادارة فى ان يعامل وفقا لقوانين معينة ، ولا ينصب هذا المتنازل  
على الحق المقرر له بمقتضى القانون فى ذاته .

ويؤخذ مما تقدم ان نزول الموظف عن حكم او قرار لجنة قضائية صدر  
لصالحه لا يترتب عليه الا زوال ما للحكم او القرار من حجية ، وعودة الحالة  
الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم او القرار . فتمتى كان الثابت ان اللجنة  
القضائية أصدرت بتاريخ ٢٩/٢/١٩٥٣ قرارا قضى بأحقية أحد الموظفين  
فى ان تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة  
فى أول يوليو و ٢ و ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع صرف الفروق من  
تاريخ العمل بقانون المزايا السابق فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ،



وما قد يترتب علي ذلك من آثار جع احتقيقه في الانتفاع من القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ اذا توافرت الشروط التى تطلبها هذا المرسوم بقانون والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ ، وقد أعلن هذا القرار للوزارة في يولية سنة ١٩٥٢ واصبح نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد القانونى ، وفي سبتمبر سنة ١٩٥٤ قدم الموظف المذكور اقرارا تنازل فيه عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، واقر فيه بعدم التمسك بهذا القرار وعدم المطالبة بترتب آثاره في الحال أو الاستقبال ، وزاد بأن هذا القرار قد أصبح كان لم يكن لتسوية حالته طبقا لقانون المعادلات الدراسية بمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٣/١٣٨٥ بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ولما كان تسوية حالة هذا الموظف طبقا لقرار اللجنة القضائية تمنع عليه البقى في الترقية الى الدرجة الخامسة الشخصية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والدرجة الخامسة العادية في أول يناير سنة ١٩٥٣ ، وفي صرف الفروق المالية المستحقة له بناء على هذه التسوية اعتبارا من ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ الى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، ثم تستقطع هذه الزيادة امتيالا من أول يولية سنة ١٩٥٣ بطريق الإحتياط بمعدل ٢٥٠ مليما شهريا ، علي حين أنه طبقا لقانون المعادلات يستحق الدرجة الخامسة الشخصية اعتبارا من ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ والخامسة الصلابة في ١/٤/١٩٥٣ ، ولا يستحق أى فروق مالية ، وتخضع الزيادة التى يحصل عليها طبقا لهذا القانون من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له اعتبارا من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك ، وكانت قرارات مجلس الوزراء والقوانين التى قضى القرار الصادر من اللجنة القضائية بتسوية حالة الموظف المذكور وفقا لها قد ألغيت منذ صدورهما بمقتضى قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى نص في مادته التاسعة على سريان احكامه على الدعاوى المنظورة امام اللجان القضائية أو امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، فان مؤدى ذلك أن حالة الموظف المذكور — بعد أن تنازل عن حجية الحكم الصادر له من اللجنة القضائية — أصبحت خاضعة لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التى سويت حالته على مقتضاها ، وبذلك يتمتع عليه الاحتجاج بالحكم كسند تنفيذى تلزم الوزارة بتنفيذه جبرا ، كما يفقد الموظف المذكور الحق في المطالبة بالحقوق الناشئة عن القواعد

التي قضى قرار اللجنة بأحقية في أن تسوى حالته ونفا لهذه القواعد بعد نسخها بقانون المعدلات ، ولا يكون له إلا أن تسوى حالته طبقا للقانون الأخير .

( فتوى ٢٦١ — في ١٢/٧/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ٣٦١ )

#### المبدأ :

لم يتضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصا خاصا بالمتنازل عن الأحكام — وجوب الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون المرافعات — المادة ١٤٥ من قانون المرافعات تقضى بان النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به — مقتضى ذلك ان تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما ينتع على المتنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه ان يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقرها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن السيدة/..... المطعون ضدها قد قررت في جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس انها بتنازل عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٧٩ في الدعوى رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٢ ق القائمة منها والمطعون فيه ، وبذات الجلسة قرر الحاضر عن الهيئة الطاعنة بقبول الهيئة المصروفات وطلب ترك الخصومة في الطعن وإثبت ذلك بمحضر الجلسة .

والحكم المتنازل عنه هو الصادر لصالح المطعون ضدها والذي قضى « بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطي المدعية في

الفرقية الى احدى وظائف مستوى الادارة العليا ذات الربط الثابت ( ٢٣٠٠ جنينها سنويا ) مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمت الجهة الادارية بالمصروفات .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم يرد فيه نص خلس بالنزاع عن الأحكام .

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة قد نصت على أن « تطبق الاجراءات المنصور عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لذلك ينعين تطبيق احكام قانون المرافعات الخاصة بالنزاع عن الأحكام .

ومن حيث أن المادة ١٤٥ من قانون المرافعات قد نصت على أن « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به » ومن مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يمتنع على النزاع عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كمعادة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الاحكام المنشئة للحقوق .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية ( المطعون ضدها ) قد تنازلت عن الحكم المطعون به وقبل الحاضر عن الهيئة الطاعنة تحل الهيئة بالمصروفات فنعين — والحالة هذه — الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ )

## ثاني عشر

### حكم تهديد بنذب خير

قامدة رقم ( ٣١٢ )

المجلس :

حكم تهديد بنذب خير وتحديد مهمته - امانة الخير - اذا لم  
يقم الطاعن بنفع امانة الخير التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم  
التهديد الصادر من المحكمة - اساس ذلك - المادة ١٣٧ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية وجوب نظر الطعن بحالته .

ملخص الحكم :

احلت هذه المحكمة الطعن الى خير تكون مهمته معاينة الارض وبيان  
ما اذا كانت تدخل ضمن مساحة ١٩ س ٩ ط ٢٨٣ ف التي تصرف فيها  
المرحوم ..... والاطلاع على دفاتر وسجلات المالك المذكور لبيان  
ما اذا كانت مسجلة او منتظمة وما ورد بها بشأن المساحة المتنازع  
عليها . وكذا بيان تسلسل الملكية بالنسبة لهذه المساحة - وواضح  
اليد عليها وخلفهم ونوع وضع اليد واذا لم يقم الطاعن بنفع امانة الخير  
التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم التهديد الصادر منها عملاً  
بحكم المادة ١٣٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم يلزم  
نظر الطعن بحالته .

ومن حيث ان ما قدم المعارض من مستندات ( شهادة الجمعية التعاونية  
وشهادة الاتحاد الاشتراكي اللتين ضمنهما حفظة المستندات المقدمة في  
الاعتراض ) - لا يكتفي في نسبة ملكية المساحة المتنازع عليها اليه ، كما  
ثم يقدم ما يفيد وضع يده وسلفه عليها المدة المكسبة للملكية .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطاعن قد عجز عن اثبات مدعاة بملكية  
المساحة المتنازع عليها ويكون القرار المطعون فيه قد أصاب الحق فيها  
انتهى إليه من رفض الاعتراض — فينتهي — الطعن قد بني غير أساس  
سعيد من القانون متعينا الحكم برفضه والزام الطاعن المصروفات عملا بحكم  
المادة / ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن ٣٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

ثالث عشر:

الحكم بعدم الاختصاص والأحالة

قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

المبدأ :

إذا قضت المحكمة بعدم الاختصاص وجب عليها الأمر بأحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — أساس ذلك من قانون المرافعات الجديد .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد قد نصت على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم الاختصاص أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة عشرة جنيهات وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » ، وأعمالا لهذه المادة يتعين القضاء بأحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة روض الفرج الجزئية المختصة لنظرها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

المبدأ :

وجوب إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص .

### ملخص الحكم :

كان يتعين على المحكمة وقد قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة اعيالا لص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنص على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. » واذا لم تعمل المحكمة ذلك فانها تكون قد خالفت القانون .

( طعن ١١٢٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٣/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

#### المبدأ :

نظر المحكمة الحال اليها الدعوى وجوبى — أساس ذلك .

### ملخص الحكم :

ولئن كانت المحاكم الادارية اذ تختص في حدود نصابها بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوى الشأن بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة لا يقف اختصاصها في هذا الصدد عند حد القرارات الايجابية بالتعيين وانما يمتد كذلك الى القرارات السلبية بالامتناع عن التعيين — الا انه بعد صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية. الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي استحدث في المادة ١٣٥ منه النص على وجوب ان تأمر المحكمة بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة اذا قضت بعدم اختصاصها وكذا النص على الزام المحكمة الحال اليها الدعوى نظرها كان يتعين على محكمة القضاء الادارى — وقد صدر حكمها المطعون فيه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المذكور — ان تلتزم بنظر الدعوى بعد ان قضت المحكمة الادارية لوزارة الشؤون الاجتماعية بعدم اختصاصها بنظرها وبحالتها اليها ايا كان الرأى في صواب هذا القضاء أو عدم صوابه واذا تسلبت محكمة القضاء الادارى من

نظر الدعوى وقضت بحكمها المظعون غيه بعدم اختصاصها فان حكمها هذا يكون قد خالف ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وقد كان واجب التطبيق من النص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ قد اجتنط في المادة ١١٠ منه بهذا النص فانه يتمتع والعادة هذه - القضاء بالغاء الحكم المظعون غيه الصادر من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٩٠٢ لسنة ١٦ القضائية والاير باعبداللة الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الادارى لنظرها .

( طعن ١٢٧١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة القضائية وحالة الدعوى الى محكمة اخرى ملزم للمحكمة الثانية تطبيقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ولانه حاز قوة الامر المقضى .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة التأديبية بالاسكندرية الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتالها الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الاقتصاد عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات هذا الحكم قد ترتب عليه التزام المحكمة المخاللة اليها الدعوى بنظرها وذلك لانكر من سبب فهو من ناحية قد استند في الاحالة الى المادة ١١٠ المذكورة والتي تقضى بالزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها ايا كان الراى في صواب الحكم القاضى بالاحالة وهو من ناحية اخرى كان قد حاز قوة الامر المقضى عند نظر الدعوى امام المحكمة التي احيلت اليها الدعوى بتظنرها فاصبح ملزما لهذا السبب ايضا ولما كانت المحكمة المحالة اليها الدعوى قد التزمت بما قضى به هذا الحكم فتظنرت الدعوى وتصلت في.



موضوعها دون أن تعود إلى بحث الختصاص بها المحلى فإن حكمها يكون مطلقاً للقانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص غير قائم على أسس سليم خلتها بالرفض .

( طعن ١٩٨٣١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

#### المبدأ :

الاحالة عند الحكم بعدم الاختصاص يجب ألا تكون إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعيتين إلى جهة قضائية واحدة أو إلى جهتين — اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى إليها .

#### ملخص الحكم :

طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإن الاحالة عند الحكم بعدم الاختصاص لا تكون إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعيتين إلى جهة قضائية واحدة أو إلى جهتين واللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١٠ المشار إليها ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى إليها وإنما يكون الطاعنون وشأنهم في طرح النزاع على تلك اللجنة وفقاً للأوضاع التي حددها القانون .

( طعن ١٤٤١ لسنة ١٣ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

#### المبدأ :

الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعيتين لجهة قضائية واحدة — صحة ما قضت به محكمة القضاء الإداري من عدم ( م ٢٢ — ج ١٤ )

## اختصاصها بنظر طعن في قرار مجلس تائيسى ورفضها احالته الى المحكمة الادارية العليا .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاحالة يجب ان تكون بين محكمتين من درجة واحدة تلعبت لجهة قضائية واحدة ولما كان اختصاص محكمة القضاء الادارى مقصورا على الفصل فى المسائل المبنية فى المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من قانون مجلس الدولة ولأن الاحكام الصادرة منها يطعن عليها أمام هذه المحكمة فانها لا تكون من درجة المحكمة الادارية العليا وبالتالي لا يجوز لها احالة الطعن فى قرار مجلس التائيب للمخالفات المالية الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ المرفوع اليها الى المحكمة الادارية العليا ، ذلك ان اباحة الاحالة من محكمة القضاء الادارى الى المحكمة الادارية العليا يؤدى الى تعطيل اختصاص هيئة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا بالتعقيب على احكامها ويتمارض فى الآن ذاته مع اجراءات الطعن أمام هذه المحكمة التى نص عليها قانون مجلس الدولة اذ تكون هذه الاحالة بالنسبة للطعون التى ترفع من ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة بقرار تصدره دائرة فحص الطعون طبقا لما تقضى به المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة لذلك فان محكمة القضاء الادارى وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر الطعن المرفوع اليها من قرار مجلس التائيب للمخالفات المالية الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ أخذا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات الصادرة من مجالس التائيب منزلة الاحكام ويسرى فى شأنها ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التائيبية من حيث قابليتها للطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ثم رفضت باعتبارها أدنى فى التدرج القضائى من المحكمة العليا احالة الدعوى الى هذه المحكمة تكون قد اصبحت وجه الحق فى قضائها .

( طعن ١٠٠٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالاحالة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لان القول بغير ذلك من شأنه ان يقلل يد محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الاحكام ومن بينها الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص وباحالة الدعوى اليها والمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وان الزمت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها الا انها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة وليس ثمة ريب في ان التزام محكمة الطعن بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الامر الذي يتجاني مع طابع الأشياء ويخل بنظام التفرج القضائي في أصله وغايته ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع حد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

( طعن ٥٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٣٧٠ )

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالاحالة .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان اباحة الاحالة من

محكمة القضاء الإداري إليها يؤدي إلى تعطيل اختصاص هيئة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بالتعقيب على أحكامها ويتعارض في الآن ذاته مع إجراءات الطعن أمام هذه المحكمة التي نص عليها قانون مجلس الدولة إذ تكون هذه الحالة بالنسبة للطعون التي ترفع من ذوي الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة بقرار تصدره دائرة فحص الطعون فلا تجوز الحالة إلا بين محكمتين بنظر أن الموضوع لأول مرة ولو كانتا تابعتين لجهتين قضائيتين ومن ثم لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن والقول بغير ذلك من شأنه أن يفصل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام ومن بينها الأمر الصادر بحالة الدعوى إليها ذلك لأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات القائم وإن ألزمت المحكمة المجال إليها الدعوى بنظرها إلا أنها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالحالة وليس من ريب في أن التزام المحكمة الإدارية العليا بحكم الحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجاف مع طبائع الأشياء ويخل بنظام القدرج القضائي ولا وجه لما ساقه الحكم الطعن من أن المحكمة الإدارية العليا إنما تنتظر الطعن في قرارات لجان الإصلاح الزراعي باعتبارها محكمة ابتدائية وليست محكمة تعقيب على الوضع الملغوف في اختصاصها العام ذلك أن الصحيح أن المحكمة الإدارية العليا تنتظر الطعون في — قرارات اللجان المشار إليها بوصفها بحكمة طعن لأن قرارات اللجان القضائية المتقدمة هي — قرارات إدارية ذات صفة قضائية راعي المشرع فيها أنها تقرب إلى الأحكام فأرتأى أن يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ومن ثم فإن سلطة المحكمة الإدارية العليا في نظر تلك الطعون لا تختلف في طبيعتها عن سلطتها في شأن الطعون الأخرى ، وإذ ذهب الحكم الطعن إلى غير ما تقدم فانه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتأويله .

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

صدر حكم احدى المحاكم الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، مع الأمر بإحالتها الى المحكمة الادارية العليا — انصاح المحكمة في حيثياتها ان اساس عدم اختصاصها تعلق الدعوى بقرارات صادرة من رئيس الجمهورية باستبعاد موظفين او فصلهم — المحكمة قصت احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بوصفها محكمة موضوع — لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الى محكمة الطعن — اساس ذلك — خطأ المحكمة الابتدائية في احالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا — القضاء بعدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت محكمة جنح شمال القاهرة الابتدائية قد حكمت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة الا انه نظرا لانها قد بنيت في حيثيات الحكم انها لا تختص ولائيا بنظر الدعوى المتعلقة بقرارات جمهورية صادرة في شأن استبعاد الموظفين وفصلهم وان الدعى يشغل وظيفة مدير عام فلها تكون قد قصت بنظر الدعوى امام الدائرة المختصة واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ( هيئة الفصل بغير الطريق التأديبى ) بوصفها محكمة موضوع بحسب ان انه لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — واذ كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد الزمت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها الا انها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة — وليس ثمة ريب في ان التزام محكمة الطعن بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعتيب على هذا الحكم الامر الذى يتجاف مع طبائع الاشياء ويخل بنظام التدرج القضائى فى أصله وغايته .

ومن حيث أن محكمة شمال القاهرة الابتدائية وقد كانت تنظر النزاع بوصفها محكمة أول درجة فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حين لمرت بالحالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا مع انها محكمة طعن لا تنظر النزاع لأول مرة ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز احالة الدعوى الى هذه المحكمة واحالتها الى محكمة القضاء الادارى التى قصت المحكمة في الواقع من الامر احالة الدعوى اليها على ما استبان من سياق اسباب قضائها على ما سلف بيانه .

( طعن ١٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

#### المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — امتناع معاودة البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بالحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، فضلا عما في ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض احكامه

ومن حيث أنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه فقد بات ممتنعا على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأساليب التى بنى عليها وحتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قدر

المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الإخذ به في هذا المجال تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

ومن حيث أن الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقاً للادة ١١٠ مرافعت لا يخل بحق المدعى في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسبه ناذاً فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشيء المقضى فيه ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ومن حيث أن فصل الطاعن من وظيفته باحدى شركات القطاع العام وقد صدر استناداً الى المادة ٥/٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بسبب انقطاعه عن العمل يعد — في صحيح القانون — فصلاً غير تاديبى مما يدخل الطعن فيه في اختصاص القضاء المدني الا انه لما كانت محكمة القاهرة الابتدائية المدنية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التاديبية على تقدير انها تنطوي على الطعن في قرار تاديبى وفات المدعى الطعن في هذا الحكم في الميعاد فان هذا الحكم يحوز حجية الشيء المقضى به وتلتزم المحكمة التاديبية بقرار الاحالة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله الامر الذى يتعين معه الفأؤه واعادة الدعوى الى المحكمة المذكورة للفصل في موضوعها .

( طعن ٤٢٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعت — مقتضاها الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — امتناع معاودة البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة — حكمة الصم .

### ملخص الحكم:

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من ايراد حكم هذا النص — على ما اشارت اليه الأعمال التفسيرية — حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتنازعها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى ، فضلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء وجلبه لتناقض احكامه . وازاء صراحة هذا النص فقد بات ممثما على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التي ينشأ عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ به في هذا المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى وقد اصبحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الامة عن ذلك في وضوح حين قالت ان المشرع اوجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — وارادت اللجنة المذكورة ان مقتضى هذه الفكرة الجديدة التي اخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجيته امام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر في النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فاذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يعدو بالإمكان اثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ولما كان الامر كذلك وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء العالي بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأسيسية قد اصبحت نهائيا تاتته ينتج آثاره الكف بعدم اختصاص المحكمة التأسيسية ويتعين على هذا الحكم الفصل في موضوع المنازعة .



### قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

#### المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة المدعى بغير اختصاصها أن تلزم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها أى بالفصل فى موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — يمتنع على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص، إيا كانت طبيعة المنازعة ومدى علاقة الحكم الصادر الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة — أسس ذلك أن المشرع قرر أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بجلسته ١٣ من مايو ١٩٧٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى المختصة بنظرها ، إلا أن المحكمة الأخيرة أصدرت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من مايو ١٩٧١ حكما بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى الدعوى وإحالتها بإحالتها إلى المحكمة العليا للاختصاص ، وإتاحت قضاءها على أنه لما كان المدعى من العاملين بإحدى شركات القطاع العام فإنه لا يصدق عليه وصف الموظف العام وينحصر عنه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر طعنه فى القرار الصادر فى شأنه على ما تناولته على سبيل الحصر والتحديد المادة ٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي فإنه لا اختصاص للقضاء الإدارى بنظر الدعوى ، ومن جهة أخرى فإن إحالة الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية بعد حكمها بعدم الاختصاص لا يلزم —

محكمة القضاء الإداري — وهي غير مختصة ولائيا بنظرها — بالفصل فيها لأن معنى ذلك أن تسلب المحكمة المحيلة من اختصاصها لتعرض على محكمة سواها اختصاصها دخیلاً عليها ، وأنه يترتب على التسليم بهذا النظر أن يتوزع الاختصاص بين المحكم كما هو الأصل وإنما بمجرد حكم قضائي وفي هذا ما فيه من خروج على مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ دستوري فضلاً عما يؤدي إليه من تضارب بين أحكام المحكمة الواحدة حين تقضى حيناً بعدم اختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إليها مباشرة وحيناً باختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى المماثلة التي قد تحلّ إليها ، الأمر الذي لا مناص معه — فيما ذهب الحكم المطعون فيه — من اعتبار أن المقصود من الحكم الوارد في المادة ١١٠ مرافعات والذي يلزم المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما تلزم المحكمة المحال إليها بنظرها أن المقصود به إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون الفصل فيها ورتبت المحكمة على ذلك أنه يتمين على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى من محكمة أخرى طبقاً للبادة ١١٠ المشار إليها أن تقضى في حالة تبين عدم اختصاصها بالوأي بمعدم اختصاصها هي الأخرى وأن تحيل الدعوى إلى المحكمة العليا التي عتد لها الاختصاص بالفصل في التنازع السلبي بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

■

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وإن أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الدعوى تأسيساً على أن الالتزام الوارد بالمادة ١١٠ مرافعات إنما ينصرف إلى التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون التزامها بالفصل فيها إلا أن الحكم خالف القانون فيما انتهى إليه من إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا لأن الإحالة بموجب هذا النص لا تجوز إلا إلى محكمة مختصة أصلاً بنظر النزاع موضوعاً ، كذلك فإن المشرع حدد القواعد والإجراءات التي يلتزم أصحاب الشأن باتباعها في مسائل تنازع الاختصاص ورغمما إلى المحكمة العليا خارج نطاق قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم فلا تسري أحكام هذا القانون ومنها الحكم الوارد في المادة ١١٠ على هذه المسائل .

ومن حيث انه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص بالحالة الدعوى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن من هيئة مفوضى الدولة امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بيزان القاتون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التى تعنيه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فنفذ فيه ثم تنزل حكم القاتون على المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة او الاسباب التى تبديها ، وذلك نزولا على سيادة القانون في روابط القاتون العام ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في قضائه فبقى عليه وترفض الطعن ، وينبنى على ذلك أنه متى كانت هيئة مفوضى الدولة قد قصرت طعنها على الشق الثانى من الحكم المتعلق بالحالة الى المحكمة العليا دون الشق الاول المتعلق بالاختصاص ، وكان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، فانه لا منووعة من اعتبار الطعن في الشق الثانى. مثرا للطعن في الشق الاول .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بالحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - أى بالفصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وأن المشرع انما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفي ذلك ما فيه من مضیعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه .. وأنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه فقد بات متمتعا على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلاية الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، اذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى ، وبمراعاة أن الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ المشار اليها لا يخل بحق المدعى في

الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة بطريق الطعن المناسب ،  
عاجذا فوت المدعى على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حجية  
الشيء المقضى ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها  
الدعوى .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب  
تقريباً قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر  
الدعوى بعد أن أحيلت الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت  
بعدم اختصاصها ولم يطعن فى حكمها فى الميعاد وبذلك تكون إحالة الدعوى  
من محكمة القضاء الإدارى الى المحكمة العليا — بغض النظر عن مدى سلامة  
هذه الإحالة — غير ذات موضوع .. واذا أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق  
القانون وتناوله على الوجه المتقدم فانه يتعين الفاؤه والقضاء باختصاص  
محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى واعادتها إليها للفصل فى موضوعها .

( طعن ٥٩٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

##### المبدأ :

أحالة الدعوى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الى المحكمة التأديبية  
بالاسكندرية — لا يجوز للمحكمة الأخيرة ان تقضى فيها بعدم الاختصاص —  
اساس ذلك ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب على المحكمة  
اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تابر بإحالتها الى  
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلزم  
المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها — ازاء صراحة النص يمتنع  
على المحكمة المحال إليها الدعوى ان تصاود البحث فى الاختصاص او  
الاسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفة  
— لا يفل بحق صاحب الشأن فى الطعن على حكم عدم الاختصاص والإحالة  
بطريق الطعن المناسب — اذا فوت على نفسه الطعن فإن الحكم

**يجوز حجية الشيء المقضي فيه ، ولا يمكن اثاره مسألة اختصاص المحكمة  
المحال اليها للدعوى .**

### **ملخص الحكم :**

انه ايا كان الرأى فى مدى اختصاص المحكمة التاديبية بالاسكدرية-  
بنظر الدعوى فإنه ما كان يجوز لها ان تقضى فيها بعدم الاختصاص بعد  
اذ اُجبلت اليها من محكمة الاسكدرية الابتدائية بالتطبيق لنص المادة ١١٠ .  
من قانون المرافعات التى توجب على المحكمة اذ ما قضت بعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى ان تامر بالحلقتها يحلقتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم  
الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى — بنظرها .  
اذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد استهدف من ايراد  
— حكم هذا النص — على ما اشارت اليه الاعمال التحضيرية —  
حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص  
من محكمة لآخرى فضلا عما فى ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبة  
لتناقض احكامه . وازاء صراحة هذا النص فقد بات مبتثرا على  
المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن —  
تعاود البحث فى الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة  
الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الاسباب التى بنى عليها .  
حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة اذ قدر المشرع أن  
الاعتبارات التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسمو على ما يتطلبه  
التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء  
محكمة اخرى ، وقد اُصغت لجنة الشئون التشريعية بجلس الأمة عن  
ذلك فى وضوح حين قالت أن المشرع أوجب على المحكمة اذ قضت بعدم  
اختصاصها أن تحيل للدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم  
الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها للدعوى  
بنظرها ، وادفعت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجديدة  
التي اخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية  
حجية اتمام محكم الجهة الأخرى ، بحيث لا تجوز إعادة النظر فى النزاع  
بدعوى — إن للحكم فيه مصدر من جهة قضائية غير مختصة ، وإن

مزاياء هذه القاعدة الحد من حالات النزاع على الاختصاص بين جهات القضاء . هذا والزام المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعت لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن للحكم بطريق الطعن المناسب ، ماذا فوت على نفسه الطعن فيه فإن الحكم يجوز حجية الشيء المقضى فيه لا يعدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة الحال اليها الدعوى . ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية سالف الذكر ، والذي قضى بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية قد بات نهائياً بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تنظر الدعوى المحالة وأن تفصل في موضوعها التزاماً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ )

( ملحوظة في نفس المعنى طعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تابر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها — التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها طبقاً للمادة سالف الذكر لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب — فوات مواعيد الطعن عليه

**يترتب عليه أن يحوز الحكم حجية الشيء المقضى فيه ولا يعدو بالإمكان  
اثارة عدم اختصاص المحكمة المحالة اليها الدعوى .**

### **ملخص الحكم :**

من حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص — على ما أشارت اليه الأعمال التحضيرية — حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه . وإزاء صراحة هذا النص فقد بات ممتمنا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تصاود البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها ، حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في المجال تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى ، وقد أنصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حين قالت أن المشرع أوجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلتزم المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها — وارتفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجنبدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجتيه أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر في النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة ، وأن من هزأيا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء . هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخلُ بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق

الطعن المناسب ، نظرا لهوت على نفسه الطعن فيه فلن الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه. ولا يجوز بالايكـن المارة عدم اختصاص المحكمة المجالية اليها الدعوى — ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية — سالف الذكر — والذي قضى بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وبالحالته الى محكمة القضاء الادارى ، قد بات نهائيا بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تنظر الدعوى بالحالة وان تتصل فى موضوعها التزاما بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بالفائته وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها ، مع الزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولو كانت غير مختصة ولايتها — التزامها بنظر الدعوى دون الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص — تفويت ميعاد الطعن يترتب عليه اعتبار الحكم نهائيا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق لها ان قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بالحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بلولاية ، ولتزم المحكمة المحال اليها الدعوى



بنظرهما — اى بالفصل فى موضوعها — ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وان المشرع انما يستهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما فى ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض احكامه ، وانه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه ، فقد بات مبتغا على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث فى اختصاصها ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التى بنى عليها وحتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، اذ قدر المشرع ان الاعتبار التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائى من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وبمراعاة ان الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ مرافعت لا يخل بحق المدعى فى الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص وبالإحالة بطريق الطعن المناسب ، فلذا فوت الدعى على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشيء المقضى ولا يعود بالإمكان اثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى من جديد .

( طعن رقم ٥٨٥ لسنة ١٧ قى — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل فيها ولو كانت غير مختصة ولانها بنظرها — التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها لا تحول دون الطعن فى الحكم بمك الاختصاص — تفويت الطعن يترتب عليه اعتبار حكم المحكمة الأولى نهائيا وملزما للمحكمة المحال اليها الدعوى .

( م ٢٤ — ج ١٤ )

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة طعنت في هذا الحكم طالبة الحكم بإلغائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى ومع الزام المدعى المصروفات ، وأقامت طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه إذ ذهب في تفسير نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مذهباً يخالف الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة الثانية ) بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٥١٢ لسنة ١٦ القضائية حيث رأت المحكمة أن ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها لا تدخل بحق هذه المحكمة فى الالتزام بالأحالة للأسباب التى تثبت عليها بحيث إذا رأت أنها على الرغم من الأحالة غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص ذلك لأن هذه الأحالة لا تعنى حتماً بالضرورة التزام المحكمة المحال إليها بالفصل فى موضوع الدعوى لأن هذا الموضوع قد يخرج قتلونا عن اختصاصها ، ومن ثم فإن على المحكمة المذكورة عند النظر فى الدعوى المحالة إليها أن تبحث بداية وقبل النظر فى موضوعها مدى اختصاصها بها وفقاً للقانون المنظم لها وفى حدود ولايتها وفقاً للإجراءات المنبئة أمامها . وأضافت هيئة مفوضى الدولة أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه يتفق مع ما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة الأولى ) بجلستى ١٩٧٤/١٢/٢٨ ، ١٩٧٥/٥/١٧ فى الطعنين رقمى ٤٢٠ لسنة ١٨ القضائية ٥٢٨ لسنة ١٧ القضائية على التوالى ، من أنه يمنع على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث فى الاختصاص أياً كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفية ، لئن كان ذلك أنه إزاء الاختلاف فى الرأى فى شأن تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات إلى النصوص السالف بيانه ولاتصاله بقضاء المحكمة الإدارية العليا بدوائرها المختلفة ، فإن الأمر أصبح يقتضى إعادة النظر فى القضاء السابق فى هذا الشأن وتقرير مبدأ موحد تلتزمه محاكم مجلس الدولة بالنسبة إلى الدعاوى التى تحال إليها من المحاكم العادية والتى تتزايد عددها بالطراد ، وبمراعاة ما يستجد من تطورات تشريعية بعد صدور

قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وإبرازها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩. بصدار قانون المحكمة العليا الذى أسند اليها الاختصاص بالفصل فى مسائل تنازع الاختصاص وهذا الحكم أورده المشرع تقديراً للحاجة اليه فى ظل تعدد جهات القضاء من قضاء عادى وقضاء ادارى وقضاء تحكيم وبعد الفاء محكمة التنازع التى كانت مشكلة طبقاً لقانون السلطة القضائية وبعد صدور دستور سنة ١٩٧١ الذى قضى بأن يختص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعوى النيابية ومقتضاه عدم جواز الزام محكم مجلس الدولة بنظر منازعة مخرج عن ولايتها والا كان فى ذلك مخالفة للدستور .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ينص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . وتجاوز لها عنفذة أن تحكم بفرامة لا تجاوز عشرة جنيهات ، وتلتزم المحكمة الاحالة اليها الدعوى بنظرها » وقد استحدث القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى هذه المادة الفقرة التى تقضى بأنه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية . وقد قصد المشرع بهذا الحكم المستحدث التيسير على المتقاضين وحسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى ، فضلاً عما فى ذلك من مضيمة لوقت القضاء ومجبلة لتناقض احكامه ، اذا كان القضاء قد استقر فى ظل قانون المرافعات الملقى على عدم جواز الاحالة الا من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، ومن ثم فما كان يحوز الاحالة من احدى المحاكم التابعة للقضاء العادى الى محكمة تابعة للقضاء الادارى ، وانما كانت المحكمة تحكم بعدم اختصاصها ولا تباين بنظر الدعوى ويلتزم ذوى الشأن — اذا أراد — أن تضم الدعوى من جديد امام المحكمة المختصة بولايتها لها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة عن المتقاضين بالنص المشر

اليه فاجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأثر بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم فقد بات منتهجا على المحكمة التي تخل اليها الدعوى بتعدد الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث في اختصاصها ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية اذ قدر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المجال تنسجم على ما يتطلبه التنظيم القضائي من عدم تسليط قضاء محكمة اخرى وبمراعاة ان الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ من المرافعات لا تخل بحق ذوى الشأن في الطعن في الحكم بعدم الاختصاص وبالأحالة بطريق الطعن المناسب ، فاذا فوت ذوى الشأن على انفسهم الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يجوز حجية الشيء المقضى به ، ولا يعود بالإمكان ثارة اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى من جديد .

ومن حيث انه ليس صحيحا ما ورد في تقرير الطعن من ان ما يستجد من تشريعات بعد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — وهو القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ودستور سنة ١٩٧١ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من شأنها ان تفيد من حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات أو يتعارض معه ذلك ان قانون المحكمة العليا ولئن حولها في مادته الرابعة اختصاص « الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » فإنه لم يتضمن — حسبما هو ظاهر من عبارة النص سوى نقل الاختصاص بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص التي كانت تنظرها المحكمة المشككة طبقا لقانون السلطة القضائية الى المحكمة العليا ، كما ان الفصل في مسائل تنازع الاختصاص مقفود بقيام هذا التنازع ، فاذا انقضى قضاؤه تبعا لكون المحكمة المحالة اليها الدعوى قد

ألزمت نفسها بنظر الدعوى ولم تقضى فيها بعدم الاختصاص نزولا على حكم المادة ١١٠ مراعاتاً بما يؤدها التوافق أو عدم التعارض مع حكم الحكمة المطية فليس ثمة بعد ذلك تنازع بين قضائين تختص الحكمة العليا إذ أن مقتضى أعمال نص المادة ١١٠ مراعاتاً ولازمة أنه لم يعد متصوراً قيام حالة تنازع سلبي ، كما أنه ليس من شأن الزام بحكم مجلس الدولة بحكم هذه المادة أن يشكل مخالفة لأحكام الدستور أو قانون مجلس الدولة .

( طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

##### المبدأ :

قرار الجهة الإدارية إنهاء خدمة الموظف واعتباره مستقلاً عن العمل بدون إذن أكثر من المادة القانونية استناداً إلى المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — لا يعتبر قراراً تاديبياً — الطعن عليه لا يدخل في اختصاص المحكم التاديبية — اختصاص المحكم الإدارية بالفصل فيه عملاً بالمادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — الحكمة التاديبية المحيل إليها الدعوى لا تتعد بنظر الدعوى وفقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت الإحالة صادرة بقرار من رئيس المحكمة وليس بحكم — التزام المحكمة وفقاً للمادة المشار إليها بنوط بالحالة التي تقضى فيها الحكمة بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة .

##### ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت في الأوراق أنه في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٧٢

تصدر السيد مدير الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - الشئون الادارية - القرار رقم ٤٨٦ . ونص في ملحقه الاولى على انه اعتبارا من اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٧٢ تنهى خدمة السيد/ ( ..... ) الشاغل لوظيفة معاون محطة اسوان بالمستوى الثالث فئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) من الوظائف الفنية لاتقطعه عن العمل بدون اذن اكثر من المدة القانونية واعتباره مستقبلا من الخدمة من هذا التاريخ .

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والادارية وينظر الطعون التى يقدمها الموظفون الصوميين بلغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطعون فى الجزاءات الموقعة فيه قد خلس بحق الى أن القرار المطعون فيه قرار انتهاء خدمة صدر استنادا الى المادة ٧٣ من لقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة وليس قرارا تأديبيا فان الفصل فى هذا القرار يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ويخلف فى اختصاص المحاكم الادارية عملا بحكم المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وبهذه المثلة يتعين القضاء بلغاء هذا الحكم وبالحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة الادارية بمدينة اسيوط المختصة بنظرها - ولا يتال من ذلك سبق احالة هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية بمدينة اسيوط ذلك ان هذه الاحالة وقد تمت بقرار صادر من السيد الأستاذ رئيس المحكمة التأديبية لوزارة النقل وليس بحكم فان المحكمة المحال اليها الدعوى لا تتعبد بهذا القرار لان التزامها بنظر الدعوى وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات منوط بالحالة التى تقضى فيها المحكمة بعدم اختصاصها وبالحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فانه

يتمين الحكم بلفائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية بمدينة اسبوط للاختصاص .

( طعن رقم ١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات - التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائيًا بنظرها - عدم سريان هذه القاعدة اذا ما كانت الاحالة قد تمت بناء على طلب طرفي الدعوى دون ان تحكم المحكمة المحالة منها الدعوى بعدم اختصاصها - للمحكمة المحالة اليها الدعوى اذا ما تبين لها عدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تحكم بعدم الاختصاص مع احالة الدعوى مرة اخرى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ - مثير المنازعة - وهو يقضى باعتبار الطعون ضده مستقبلا قد ربطت فيه الشركة قرارها بواتعة امتناع الطعون ضده عن العمل وتنفيذه . واذا كان الراى فى سلامة الاسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الاسباب تحل القرار محل الصحة فى نطاق قرارات انتهاء الخدمة بان ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتمقيب عليه موضوعا .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن المحكمة التأديبية لا ينمقد بها الاختصاص بنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المختر اليه باعتبار أنه ليس قرارا تأديبيا مما يختص القضاء التأديبي بالفصل في المنازعات المتعلقة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالفائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباختصاص القضاء المدني بالفضل فيها وباحتلتها الى محكمة الجيزة الابتدائية ( الدائرة العمالية ) عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — ولا يمنع من ذلك سبق احالة هذه المحكمة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة ببناء على طلب الطرفين ذلك لان مناط التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظر الدعوى طبقا للبادء ١١٠ المذكورة أن تكون المحكمة المبجلة قد أصدرت حكما بعدم اختصاصها وهو ما لم يتحقق في الدعوى مثار الطعن — مع الزام الطعون ضد مصروفات هذا الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

( طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/١٧/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تلزم بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة — الاحالة لا تنزم المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل في موضوعها متى كان الاختصاص متعلقا بالولاية — وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحالة اليها الدعوى ذلك دون الاحالة الى المحكمة الأولى التي استئنفت ولايتها — أسس ذلك — القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . بإصدار قانون المحكمة العليا والذي أسند اليها الفصل في مسائل تنازع



الاختصاص أى ان المشرع قد افترض امكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضاة العادى والإدارى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى محللتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. » وتلتزم المحكمة الحال إليها الدعوى بنظرها « . وكلفت الدعوى قد أحييت مع دعاوى أخرى مماثلة من محكمة القاهرة الابتدائية إلى القضاء الإدارى للاختصاص بجلسة ١٦/٤/١٩٦٩ ، إلا أنه من المسلم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإن كان يلزم المحكمة الحال إليها الدعوى لعدم الاختصاص بنظر الدعوى إلا أنه لا يلزمها بالفصل في موضوعها متى كان الاختصاص متعلقا لولاية القضاء ذاتها خصوصا وإن المشرع إذا أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا مسندا إليها الفصل في مسائل تنازع الاختصاص قد افترض امكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضاة العادى والإدارى .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وإبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٢٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨ )

( ملحوظة في نفس المعنى طعون أرقام ٥١٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ ، ١٢١٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

طريقة نزع الاختصاص الإيجالي أو السلبى — نظميها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — وظيفة المحكمة العليا تحديد جهة القضاء المختصة ولائيا بنظر النزاع وليس الفصل فى الدعوى الموضوعية — نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على انه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تلجأ بالصفة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها يتعلق بالدعوى الموضوعية وليس دعوى نزع الاختصاص .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان طريقة نزع النزاع على الاختصاص — ايجاليا كان أم سلبيا — قد نظميها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ فنص فى المادة (٤) منه على ان : تختص المحكمة العليا بما يأتى : (١) .....

(٢) ..... (٣) .....

(٤) الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ و١٩ و٢٠ و٢١ من قانون السلطة القضائية « . ونصت المادة (١٧) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو القانون النافذ وقت العمل بقانون المحكمة العليا — على انه : « اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى او أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولم تتخذ أحدهما عن نظرها او تظفح

كلتاها عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع الاختصاص .... » كما نصت المادة ٥ من قانون المحكمة العليا سابقه الذكر على أن « يكون رفع الدعوى أمام المحكمة بطريق الإيداع بقلم كاتبها » . ونصت المادة ١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن : ترفع ... طلبات النصل في مسائل تنازع الاختصاص بعريضة تودع قلم كاتب المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة .

ويترتب على تقديم الطلب المتعلق بمسائل تنازع الاختصاص في دعوى مرفوعة عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى وأمام جهة قضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى أخرى ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها . وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين الجهة المختصة وهذا الحكم الأخير مطبق لنص المادة ١/١٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى يقضى بأنه : « يترتب على رفع الطلب الى المحكمة المشار اليها ( محكمة تنازع اختصاص ) وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة » ويناد هذه النصوص جميعا أن وظيفة المحكمة العليا - باعتبارها محكمة تنازع اختصاص - تحديد جهة القضاء المختصة ولائيا بنظر النزاع وليس الفصل في الدعوى الموضوعية . ولما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم اختصاص مطلقا بالولاية . وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها » ولما كان الذى يحال وفقا لاختصاص المادة هو الدعوى الموضوعية وليس دعوى تنازع الاختصاص ، لذلك كان استناد الحكم الطعون فيه الى المادة ١١٠ مرانك للحكم بالإحالة أمرا مخالفا لصحيح حكم القانون . فضلا عن أن المستند من نصوص قانون المحكمة العليا وقانون الإجراءات والرسوم أمليها سابق الذكر أن التنازع زسم طريقا محددًا لرفع طلبات تعيين

جهة القضاء المختصة وتطبيقا عند قيام النزاع الإيجابي أو السلبي على الاختصاص ونطاق ذلك بإصحاب الشأن أنفسهم ومن ثم فليس من الجائز قانونا رفع طلب النزاع بطريق الأحالة من محكمة الموضوع . وقد استقر على ذلك قضاء المحكمة العليا إذ جرى قضاؤها على أن ولاية المحكمة العليا في موضوع تنازع الاختصاص لا يقوم باتصالها بالطلب اتصالا مطلبا للأوضاع المقررة في قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ فإذا كانت دعوى الموضوع قد رفعت ابتداء إلى المحكمة الابتدائية نقضت بعدم اختصاصها بنظرها وأحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة تحكمت بدورها بعدم الاختصاص وأحالة إلى المحكمة العليا للفصل في النزاع السلبي على الاختصاص فإن طلب تعيين الجهة المختصة المحال إلى المحكمة العليا بهذه الطريقة ، يكون غير مقبول ، وأنه لا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ١١٠ من قانون المرافعات من أن المحكمة عندما تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تحيلها إلى المحكمة المختصة وتكون هذه الأخيرة ملزمة بالنظر فيها ، وذلك أن الاحالة المشار إليها في المادة المتقدم ذكرها لا تكون إلا بين المحاكم صاحبة الولاية بالفصل في موضوع الدعوى ولا يمتد حكمها إلى المحكمة العليا التي يقتصر دورها - في مسائل تنازع اختصاص - على تعيين المحكمة المختصة ولائيا بنظر الدعوى دون الفصل في موضوع ( حكم المحكمة العليا بجلسة ١٩٧١/٧/٣ في الطلب رقم ٤ والطلب رقم ٥ لسنة ٢ ق « تنازع » ) . ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير النظر المتقدم فاته يكون قد خالف القانون وحق عليه الإلغاء فيها قضى به من أحالة الدعوى إلى المحكمة العليا .

( طعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

الحكم بعدم الاختصاص والإحالة الصادر من المحكمة المعنية

يترتب عليه نقل الدعوى بحالتها بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية لإحالة اليها الدعوى - للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تكيف هذه الطلبات دون التقيد بالتكليف الذى ارتأته المحكمة المدنية والذى اقبلت عليه قضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة - اذا كانت طلبات المدعين فى الدعوى هى العودة الى عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل من الوظيفة التى حددتها الحكم الجنائى فان الدعوى تقيد بالبيمار المحدد قانونا للظمن فى الجزاءات التأديبية وانما تقيد ببيمار التقاضى المحدد فى المادة ٦٩٨ من القانون المبنى وهى سنة تحسب من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائى - تكيف المحكمة المدنية الدعوى بانها ظمن فى قرار انتهاء الخبة واعتناى المحكمة التأديبية للتكليف الذى رآته المحكمة المدنية غير صحيح .

#### ملخص الحكم :

ان الظمن المائل يقوم على ان المحكمة التأديبية خالفت القانون بأخذها بالتكليف الذى اعتنقته المحكمة المدنية فى حكمها بعدم الاختصاص والإحالة ، لان الدعوى تعتبر مطروحة عليها بالطلبات الأصلية للمدعين وهى من الوضوح بحيث لا تحتل تاويلا وهى العودة الى العمل بعد انتهاء مدة العزل الجنائى من الوظيفة ، وهو الطلب الذى ما كان يجوز للمدعين التقدم به قبل انقضاء مدة العزل الجنائى .

- ومن حيث ان الظمن يقوم على أسس صحيح من القانون ،  
نلك ان الحكم بعدم الاختصاص والإحالة الصادر من المحكمة المدنية ( المحكمة الابتدائية بكرة الشيخ ) يترتب عليه نقل الدعوى بحالتها أى بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية بطنطها ، يكون لهذه المحكمة ان تكيف هذه الطلبات دون تقيد بالتكليف الذى ارتأته المحكمة المدنية والذى اقبلت عليه قضاؤها بعدم اختصاص والإحالة .

ومن حيث أن طلبات المدعين في الدعوى هي العودة الى عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل التي حددتها الحكم الجنائي الصادر ضدهما ، اى اعتبار علاقتها العقدية بالشركة مستمرة بعد انتهاء مدة العزل المشار اليها ، والدعوى بهذا الطلب لا تنقيد بالميعاد المحدد قانونا للطعن في الجزاءات التأديبية ، وانما تنقيد بميعاد التقادم المحدد في المادة ٦٩٨ من القانون المدني وهو سنة ، باعتبار الدعوى منسازعة متعلقة بمقد العمل ، وتحصب هذه المدة من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائي ، ولما كان الثابت من الاوراق ان مدة العزل الجنائي انتهت في ١٩٧٦/٢/١٦ وان الدعوى اقيمت في ١٩٧٧/١/٢٦ ، فان الدعوى تكون مقابلة في الميعاد القانوني ، واذا استوفت الدعوى اوضاعها الشكلية الاخرى فانها تكون مقبولة شكلا . ولما كان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فانه سيكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالافائه وبقبول الدعوى شكلا .

( طعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات — متى اصبح الحكم القاضي بالاحالة نهائيا بعدم الطعن عليه فان المحكمة المحالة اليها الدعوى تقتزم بالتفصل فيها سواء كان عدم الاختصاص ولائيا او نوعيا او محليا — يستنع على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تماود البحث في الاختصاص من جديد ايا كانت طبيعة المنازعة بومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص او الاسباب التي قام عليها .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة في تفسير حكم المادة ١١٠ مرافعات المثلث  
عليها جرى على انه ايا كان الراى في صواب الحكم القاضى بالاحالة ، فانه  
مضى اصبح نهائيا بعد الطعن فيه او بعد فوات ميحاد هذا الطعن ، فلتزم  
المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل فيها ، سواء كان عدم الاختصاص  
ولاثيا او نوعيا او محليا ، ويمتنع عليها ان تعاود البحث في الاختصاص  
من جديد ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص  
او الاسباب التى قام عليها وذلك لان المشرع استهدف بنص المادة المشار  
اليها حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص  
من محكمة لآخرى فضلا عما في ذلك من بضعه لوقت القضاء ومجلبه لتناقض  
احكامه ، وكان باعته في ذلك تقديره ان الاعتبارات التى اقتضت الاخذ  
بحكم المادة المذكورة تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم  
تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى .

ومن حيث انه وقد خالف الحكم المطعون فيه ما جرى عليه قضاء هذه  
المحكمة في تفسير المادة ١١٠ مرافعات ، فانه يكون قد خالف القانون ويتمين  
لذلك الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية  
للفصل فيها من جديد .

( طعن ١٠٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ )

### تعليق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٦  
القضائية المحكوم فيه بجلسة ١٩٨٣/٢/١٩ حيث انتهت المحكمة الى بسط  
رقابة المحكمة المحال اليها الدعوى على اسباب حكم الاحالة ( راجع هذا  
الحكم تحت عنوان دفع بعدم اختصاص في دفع عن الدعوى ) .

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات — اذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها فانه يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود بحث اختصاصها وتلتزم بالفصل فيها — أساس ذلك — المادة ١١٠ مرافعات صدور — حكم محكمة القضاء الإداري المحال اليها الدعوى بعدم اختصاصها وتأسيسا على أن التزام المحكمة المحال اليها الدعوى يتحدد فقط في مجرد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص — الحكم في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري — أساس ذلك : بصور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة وصيرورة هذا الحكم نهائيا ينتقل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة المحال اليها متى أصبحت المحكمة هي المختصة وجب عليها الفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع للمادة ١١٠ من قانون المرافعات يبين أنها قد ألزمت المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية ، ونصت على إلزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث أنه اعمالا لحكم المادة ١١٠ المشار اليها فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في حالة اذا ما حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها ، فانه يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود بحث اختصاصها بل تلتزم بالفصل فيها .

وعلى هذا الوجه ، واذا كانت محكمة القضاء الإداري بالمنصورة قد



قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التى أحيلت اليها من محكمة ميه عمر الجزئية بتنفيذا للحكم الصادر بعدم اختصاصها بان حكمها والحالة هذه يكون قد جاء مخالفه للقانون . ولا يقدح في ذلك ما ذهبت اليه في حكمها من انه اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فانها تكون ملزمة بمجرد نظر الدعوى لا الفصل فيها ، ذلك انه فيما لو كان هذا هو قصد المشرع فيما كانت حاجة لايراد هذا الحكم هذا فضلا عن انه بمسحور الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وصورة هذا الحكم نهائيا ، ينتل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة المحال اليها ، ومتى أصبحت المحكمة هي المختصة وجب عليها الفصل في الدعوى .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالف للقانون بما يتعين الحكم بالفائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالنصورة للفصل فيها .

( نطن ٨٥٠ لسنة ٢٦ قى - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

##### المبدأ :

اختصاص قاضي التنفيذ بنظر اشكالات التنفيذ الصادرة من جهات القضاء الادارى - المادة ١١٠ من قانون المرافعات استحداثها حكم بوجوب الاحالة الى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص - فكلية هذا النص - نفع المشقة عن المتقاضين - الاحالة لا تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى - وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحال اليها الدعوى ذلك دون الاحالة الى المحكمة الاولى لانها استنفذت ولايتها .

( م ٢٥ - ج ١٤ )

### ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة أسباب الحكم المطعون فيه انه وان سلم باختصاص القضاء المستعجل بنظر اشكالات التنفيذ التي تقدم عن سائر الأحكام مدنية أو تجارية أو ادارية وذكر انه كان يتعين من ثم على مأمورية ارممت القضائية أن تنظر بصفة مستعجلة في الاشكال المرفوع ابلها وتفصل في موضوعه ، ولكن ازاء قضاءها بعدم الاختصاص ولائيا بنظره واحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فقد تعين على المحكمة الأخيرة أن تنظر الاشكال موضوعيا اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه عن مدى اختصاص قاضي التنفيذ بنظر اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى ، فانه لما كانت المادة (٣) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقتضى بتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ، وكان هذا القانون الاخير قد صدر خاليا من نظام لقاضى التنفيذ أو لقضاء مستعجل للفصل في اشكالات التنفيذ التي قد تثار بصدد تنفيذ احكام القضاء الادارى فمن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن الى قانون المرافعات .

ومن حيث ان المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ نص على أن « يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضى للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين ، وتتبع ابله الاجراءات المقررة امام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » كما تنص المادة (٢٧٥) على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقائية ايا كان قيمتها ، كما يختص باصدار القرارات والأوامر المطلقة بالتنفيذ ويفصل قاضى التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقائية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة » . ويستفاد من هذين النصين على هدى ما ورد بشأنها في المذكرة الايضاحية للقانون ، أولا : أن نظام قاضى التنفيذ الذى استحدثه قانون المرافعات الجديد يهدف الى اشراف فعال متواصل للقاضى على اجراءات التنفيذ في كل خطواتها ، كما يهدف الى جمع هذه المسائل في يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ

يسهل على الخصوم الالتجاء اليه . وثانيا : انه من اجل ذلك خول **التقرير** لهذا القاضى اختصاصات واسعة فى كل ما يتعلق بالتنفيذ فجعله **مختصا** بحون غيره بالفصل فى كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء **كلت منازعات** موضوعية أم وقتية ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة **عند نفسه** فى المنازعات الوقتية وهى المنازعات التى يكون المطلوب فيها اجراء **وقتية** .

ومن حيث انه وان كان الأصل أن قاضى التنفيذ محوط **بحدود** اختصاص الجهة القضائية التى يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ **اجراطة** وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير **القضاء العنى** الا انه من الثابت أن قاضى التنفيذ — باعتباره فرعا من **الجهة القضائية** فى اشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى **وهذا** لا يمس بأى حال من الاحوال بالقواعد المنظمة لاختصاص **جهات القضاء** المختلفة ، وذلك لأن اشكالات تنفيذ الحكم هى منازعات لا شأن **لها بعمل** الحق الثابت فيه ولا تعد طعنا عليه ، وانما هى تتصل بذات **التنفيذ وما اتقا** كان صحيحا أم باطلا أو جائزا أم غير جائز . فمن ثم فان قاضى **التنفيذ** باعتباره فرعا من المحاكم ذات الاختصاص العام اذ يختص **بموضوع اشكال** فى حكم ادارى او بنظر اشكال فى تنفيذه من الناحية الوقتية **بوصفه** تقاضيا للأمر المستعجلة فانه لا يمس القضاء الصادر من **القضاء الإدارى** عند الحكم ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه لأن القضاء ببطالان **التنفيذ أو عدم** جوازه أو بوقفه انما يبنى على اعتبارات واسباب تتصل **بتوافر الشروط** والاضاع الواجبة قانونا للتنفيذ أو عدم توافرها ، وهذه **الشروط** والاضاع يحددها قانون المرافعات وهى لا تتصل من قريب أو **بعيد بخلت** المنازعة الادارية التى يختص بنظرها القضاء الادارى دون **غيره** .

ومن حيث انه متى وضع الأمر على الوجه المتقدم ، وكان **الثبت من** الأوراق أن المنازعة المعروضة تتحدد فى أن حكما صدر بتاريخ **١٠/١/١٩٦٨** من المحكمة التأديبية لموظفى وزارة الصناعة فى الطعن رقم **٣٧٤ لسنة ١٢** القضائية المقام من السيد / ( . . . . . ) ضد **شركة** السكر والتقطير المصرية قضى بإلغاء القرار الصادر بفصله **وما يترتب على** ذلك من آثار . وقد اعلن المحكوم لصالحه هذا الحكم بتاريخ **٢٤/١٢/١٩٦٨** .

الى مدير مصنع السكر بارمنت ، وفي ٢٨/١٠/١٩٦٨ توجه الحضر  
لتنفيذ للحكم فاستشكلت شركة السكر الحكوم ضدها في تنفيذه ووجد  
لتقار الاشكال جلسة ١/١/١٩٦٩ حيث قررت الشركة المستشكل امام  
محضر التنفيذ مأمورية ارمعت القضائية ان يجب اشكال في التنفيذ  
هو ان الحكم اعلن لمدير مصنع السكر بارمنت الذي لا يمثل الشركة قانونا  
فمن ثم فهو اعلان قانوني يبطل التنفيذ . وقد قضت المأمورية المذكورة  
بحكمها الصادر في ذات الجلسة بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلا  
ويحكم اختصاصها ولايجب ينظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء  
الإداري المختصة . وبين ما تقدم ان قلنا مأمورية أرمعت القضائية انه  
تقرر الاشكال بوصفه قانونيا للأمر المستعجلة وان يبنى هذا الاشكال  
يتحضر في أن الحكم المستشكل في تنفيذه لم يعلن اعلانا صحيحا مما يبطل  
تنفيذه اعمالا لحكم المادة (٢٨١) من قانون المرافعات التي تقضي بأنه يجب  
أن يسبق التنفيذ اعلان الحكم لشخص المدين او في موطنه الأصلي والا كان  
يفطلا ، فمن ثم فالملطوب بمقتضى هذا الاشكال هو مجرد اجراء وقتي  
لا يمتص اصل الحكم التاديبى المستشكل في تنفيذه مما يتبطل الاختصاص  
باعتباره لقاضي التنفيذ دون غيره ويخرج من ثم عن اختصاص القضاء  
الإداري .

ومن حيث انه بالنسبة الى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من  
الاستناد الى حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للقول بالتزام محكمة  
القضاء الإداري بالأحالة الصادرة بمقتضى حكم مأمورية أرمعت القضائية  
وما انتهى اليه تأسيسا على ذلك من اختصاص المحكمة الأولى بنظر موضوع  
الاشكال ، فانه يبين من الرجوع الى المادة ١١٠ المشير اليها انها تنص  
على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى  
بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .  
ويجوز لها عندئذ أن تحكم بفرامة لا تجاوز عشرة جنيهات ، وتلتزم المحكمة  
الأعلى اليها الدعوى بنظرها » . وقد استصفت قانون المرافعات الجديد في  
هذه المادة الفقرة التي تقضي بأنه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها  
أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص  
متعلقا بالولاية ، وقد تعدد المشرع بهذا الحكم المستحدث التفسير على  
القاضين اذ كان القضاء قد استقر في ظل قانون المرافعات الملقى على

عَدَم جَوَازِ الاخالة إلا بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ومما لم يَحْتَكَ كان يَجُوزُ الاخالة من إحدى المحاكم التابعة للقضاء العادي إلى محكمة تابعة لجهة القضاء الإداري ، وإنما كانت المحكمة تجزم بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وتلتزم ذوى الشأن — إذا أراد — أن يقيم الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة ولائياً بها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة عن المتقاضين بالتمسك المختار إليه فأوجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تقرر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية كما هو الحال في الدعوى المعروضة وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المشار إليها من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها لا يخل بحق هذه المحكمة في أن لا تلتزم بالإحالة للأسباب التي بنيت عليها بحيث إذا رأت أنها على الرغم من الإحالة غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص ، ذلك لأن هذه الإحالة لا تقضي حتماً وبالضرورة التزام المحكمة المحال إليها بالنقل في موضوع الدعوى لأن هذا الموضوع قد يخرج قانوناً من اختصاصها ، ومن ثم فإن على المحكمة المذكورة عند النظر في الدعوى المحالة إليها أن تبحث بداءة وقبل النظر في موضوعها مدى اختصاصها بها وفقاً للقانون المنظم لها وفي حدود ولايتها ووفقاً للإجراءات المتبعة أمامها ، ولهذه المحكمة إذا رأت أنها غير مختصة وأن المحكمة الأولى التي أحالت إليها الدعوى هي صاحبة الاختصاص والولاية وجب عليها أن تقضي بعدم الاختصاص دون أن تحيل إلى المحكمة الأولى التي استندت ولايتها بحكمها القطعي الصادر منها بعدم الاختصاص والتي لا تسترد ولايتها بنظر الدعوى إلا إذا أحييت إليها بحكم من المحكمة العليا المختصة بالتطبيق لنص المادة (٤) من قانون انشائها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بناء على طلب يرفع إليها للفصل في تنازع الاختصاص السلبي بين هاتين الحكمتين المتنازعتين .

ومن حيث أن المنازعة المعروضة إنما هي على ما سبق بيانه — أشكال — على تنفيذ حكم صادر من المحكمة الثانية لموظفي وزارة الصناعة بمنحه

عليه بطلان تنفيذ هذا الحكم لعدم اعلانه للشركة المحكوم عليها اعلاناً صحيحاً فمن ثم فهو مجرد اجراء وقتى متعلق بالتنفيذ لا يمس موضوع الحكم المشار اليه بما يختص به قاضى التنفيذ المختص بوصفه قاضياً للأمر. المستعجلة ويخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقاً لقانون تنظييه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون عد خلاف القانون واخطاً فى تاويله وتطبيقه ويتمين والحالة هذه القضاء على ما عليه وعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى .

( طعن ٥١٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ )

## رابع عشر

### بطلان الأحكام

#### المبحث الأول

#### حالات بطلان الأحكام

##### ١ — اغفال الإعلان :

قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

##### المبدأ :

نص المادة ٩ من قانون مجلس الدولة على اعلان الفصوص للجلسة المحددة لتظر الدعوى — حكمته — تمكينهم من الحضور لإبداء دفاعهم ثبوت ان الاعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم — وقوع عيب في الإجراءات يبطل للحكم .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أن « تبلغ سكرتارية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ، ويجوز في حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة أيام » . وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن — بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيتها للبراعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٠ الى ٢٨ من القانون المشار اليه — من الأشخاص بانفسهم أو بوكالاتهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يمن من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفعا فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفعا ويرتبط

بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال ذلك وقسوع عيب شكلي في الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال في حقه ، الامر الذى يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ، ومن ثم اذا ثبت ان سكرتيرة محكمة القضاء الادارى ارسلت الى المستأنف عليه اضلالا لابلاغه بان القضية قد عين لنظرها جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ ، بينما حقيقة هذه الجلسة هي ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٦ التى صدر فيها الحكم وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فان هذا يكون عيبا شكليا في الاجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مما يضمن معه تقرير هذا البطلان ، واذا استبان امام المحكمة الادارية العليا ان لدعوى صالحة للفصل في موضوعها فانها تتناوله بتفضائها .

( طعن ١٦٤٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

#### المبدأ :

اغفال اعلان الدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى - بطلان

الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة نصت على ان يبلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة نقسه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكن ذوى الشأن بعد تعلم تفسير الدعوى وتجهيزها للمرافعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٢ الى ٣١ من القانون المشار اليه - وهى الشخصوس بانفسهم او بوكلائهم امام المحكمة للادلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعنى من بيانات ولوراق



للمستفيد الدعوى، واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها  
حسباً إلى ذلك بما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن  
ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلي في الإجراءات والأضرار بصالح  
الخصم الذى وقع هذا الاغفال في حقه الأمر الذى يؤثر في الحكم ويترتب  
عليه بطلانه شكلاً ومن ثم فالله لما كان الثابت أن الدعوى قد أحيلت إلى  
محكمة القضاء الإدارى بعد تحضيرها بهيئة مفوضى الدولة وعين لنظرها  
جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يحضر المدعى ولا يوجد في الأوراق  
ما يفيد إخطاره بتاريخ هذه الجلسة وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم  
لجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨ وفيها قررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة  
١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ٢٥ من مارس ١٩٦٨ وقد قدم محامى  
المدعى طلباً تاريخه ٢٠ من مارس ١٩٦٨ إلى المحكمة قال أنه لم  
يعلن بالجلسات التى نظرت فيها الدعوى وأنه علم مصادفة أنها حجزت  
للحكم وطلب فتح باب المرافعة ليتسنى له ابداء أوجه دفاعه المختلفة وقد  
قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لنفس اليوم ( ٢٥ من مارس سنة  
١٩٦٨ ) ونودى على الخصوم فلم يحضر أحد فقررت المحكمة حجز الدعوى  
للحكم لجلسة ١٥ من إبريل سنة ١٩٦٨ وفيها قررت مد أجل الحكم لجلسة  
٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨ وفى ٦ من  
مايو سنة ١٩٦٨ قدم المدعى طلباً لفتح باب المرافعة ليتسنى له تقديم  
بعض البيانات اللازمة ويجلسه ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨ أصدرت المحكمة  
الحكم المطعون فيه وبذلك نلت على المدعى الحضور بالجلسات المذكورة كما  
هو ثابت بمحضرها فإن هذا يكون هذا يكون عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها  
ويؤثر في الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥  
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

( طعن ١٠٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

اغفال المحامى كتاب المحكمة الإخطار بتاريخ الجلسة التى حجت لتقرر

الدعوى الى ذوى الشأن يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه — اسلمس ذلك : اتصال هذا الامر بحق الدفاع وارتباطه بمصلحة جوهرية لذوى الشأن .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بعد ان اودعت المدعية ١٩٦٨ تلقت اخطارا من هيئة مفوضى الدولة بالكتاب المورخ فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ للحضور امام المفوضين يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٦٨ لتحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة وانه عقب تحضيرها وايداع تقرير الهيئة بالراى القانونى فيها ، حددت المحكمة لنظرها جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ الا ان قلم كتاب المحكمة لم يخطر المدعية بتاريخ هذه الجلسة التى يبين من الاطلاع على محضرها ان المدعية لم تحضرها ، وان المحكمة قررت فيها ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة — والذى صدر الحكم المطعون فيه اثناء سريانه — قد قضى فى المادة ٢٢ منه بان يبلغ قلم كتاب المحكمة بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص — الذى رددته قوانين مجلس الدولة المتعاقبة — واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة من الحضور بانفسهم او بوكلائهم امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات ، وتقديم ما يمين من بيانات واوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه — ولما كان ذلك وككن النتيجة .

في المنازعة الماثلة — على ما سلف البيان — ان المدعية لم تحضر بالجلسة التي حدثتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم اخطارها بها ، مما ترتب عليه صدور الحكم فيها دون ان تتمكن المدعية من ابداء دفاعها ، فان الحكم المطعون فيه يكون والأمر كذلك قد صدر مشوبا بالبطلان ومن ثم يتمين الحكم بالغائه ، وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم — التي أصبحت مختصة بنظرها طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطعن وابقاء الفصل في مصروفات الدعوى لحكمة الموضوع .

( طعن ٦٧٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان يبلغ قلم كاتب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثباتية ايام على الاقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيرة الى ثلاثة ايام — اغفال هذا الاجراء او اهدار مواعيده اذا لم يتحسن تدارك الاغفال او تصحيحه او اتساح المواعيد وقوع عيبه شكلي في الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الثانية على ان « يبلغ قلم كاتب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثباتية

تقديم على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقضيه الى ثلاثة ايام » وحكمه هذا  
«نقص واضح وهو تكين ذوى الشأن بمحض تلم تحضر الدعوى وتمييزتها  
للمرافعة من الخصوم بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للاداء بنسب لديهم  
من ايضاحات وتقديم ما يعين من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال  
عناصر الدفوع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق  
الدفوع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوي الشأن من بل ويحسن سير العدالة  
ذاتها بما يتفق مع طبيعة الخصومة القضائية » ومن ثم يترتب على اغفال  
هذا الاجراء أو اهدار مواعيده — اذا لم يتسن تدارك الاغفال أو تصحيحه  
أو افساح المواعيد وقوع عيب شكلى في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم  
الذى وقع هذا الاغفال في حقه ، الامر الذى يؤثر في الحكم ويتربط عليه  
بطلانه شكلا . واذا كان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يبلغ بتاريخ الجلسة  
المعينة لنظر الدعوى وقد قررت المحكمة بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٣  
تأجيل نظرها لجلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ لاعلاله بالملكة العربية السعودية  
بهذه الجلسة — الا ان هذا الاعلان لم يتحقق بتسليم صورته الى النيابة  
العامة الا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٧٣ على وجه من معه بميعاد الحضور  
المقرر مقرونا بميعاد المسافة القانونى وقدره ستون يوما لأن يكون موطنه  
فى الخارج عن تمكين الطاعن — كتدفع عليه فى الدعوى ومدين اصلى بالالتزام  
موضوع المطالبة فيها — من الحضور أمام المحكمة فى الجلسة المعينة لنظر  
الدعوى ، ومن ثم فانه الحضور بذلك للجلسة على نحو ما هو ثابت بحضرها  
وروى التى حجزت. فيها الدعوى للحكم دون ان يتمكن من الشخص أمام  
المحكمة واستظهار أوجه دفاعه ، وعليه فان الاجراءات شابها عيب شكلى  
يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من  
المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة ومما يتعين معه تقرير هذا البطلان  
وهو ما يقتضى الحكم به واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مجددا  
للحكم فى موضوعها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطعن .

## مأبعة رقم ( ٢٩١ )

### المبدأ :

يعتبر الاعلان اجراء جوهريا فى الدعوى وتكن اهيته فى تمكين نوى  
الشان من المثل أمام المحكمة لبدء دفاعهم — يترتب على افعال الاعلان  
وقوع عيب شكلى فى الاجراءات — افعال الاعلان والسير فى اجراءات  
الدعوى دون مراعاته يقرب عليه بطلان الاجراءات وبطلان  
الحكم لقيامه على اجراءات باطلة .

### ملخص الحكم :

انه وأن افترض أن الطاعة قد أعلنت بصحبة الدعوى على نحو  
ما تقدم ، الا أن الثابت أنها لم تعلن بأى جلسة من الجلسات المحددة  
لنظر الدعوى .

ومن حيث أنه لاعلان بعد اجراء جوهريا فى الدعوى ، وتكن فى  
تمكين نوى الشان من المثل أمام المحكمة لبدء دفاعهم ، وتقدير  
ما قد يعن لهم من بيانات ومستندات لاستيفاء الدعوى واستكمال  
عناصر الدفاع فيها ، ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق  
الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشان ، ويترتب على افعال  
ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى  
وقع هذا الاغفال فى حقه ، ومن ثم فلن اغفال الاعلان والسير فى اجراءات  
الدعوى دون مراعاة احكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهري ،  
يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لقيامه على هذه الاجراءات  
الباطلة .

وبناء على ما تقدم ، ولما كان الثابت أن الطاعة الاولى لم تعلن  
بأى جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى التى صدر فيها الحكم  
المطعون نيه وبالتالي لم تتكن من ابدء دفاعها ، وهو الفرض الذى يبيغيه

٣ المشرع من هذا الاعلان وعلى ذلك فانه يكون قد وقع عيب جوهرى  
فى الاجراءات ادى الى بطلان الحكم لقيله على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن ، تقبلا على أسس سليم من  
القانون ، مما يتمتع معه الحكم بالفناء الحكم المظنون فيه واعادة الدعوى  
الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

( طعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣ )

**ب — عدم ايداع تقرير المفوض :**

**قاعدة رقم ( ٢٩٢ )**

**المبدأ :**

**الفصل في الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيتها للرافعة  
وتقديم تقريرها فيها — بطلان الحكم .**

**ملخص الحكم :**

ان هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الادارية وعابلا أساسيا في تحضيرها وتهيتها للرافعة وفي ابداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء في المذكرات التي تقدمها أو في الايضاحات التي قد تطلب في الجلسة العلنية ، وقد تضمنت المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ « ويتأهلها المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ » النص على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة ، وتتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى وتهيتها للرافعة ثم بعد اتمام تهية الدعوى يودع المفوض تقريرا يحدد فيه وثائق الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا ، ثم تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

ومن حيث انه أخذا في الاعتبار تسلسل الاجراءات على النحو الذي اشارت اليه المواد سالفه الذكر فانه يتفرع عن ذلك كله ان الدعوى الادارية لا تصل المحكمة المختصة بنظرها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة ب تحضيرها وتهيتها للرافعة وتقديم تقرير بالرأي القانوني مسببا عنها ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يقترب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذي سلف بيانه أن الحكمة  
تمتد لموضوع الدعوى ونصلت فيه بحكمها المطعون فيه قبل أن تقوم  
هيئة مفوضى الدولة بتهيتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيه ، فإن الحكم  
المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهرى ويتعين لذلك القضاء بتمديله  
والغائه فيها تضمنه من القضاء فى الشق الموضوعى من الدعوى ، وإعادة  
القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى  
بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة بتقريرها فى الموضوع ، مع إلزام المدعى  
عليها مصروفات الطعن .

( طعن رقم ٥٧٥ ، ٥٨١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

#### المادة :

الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى  
الدولة بتحضيرها وتهيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرائى القانونى مسبباً  
فيها — الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذى  
يصدر فى الدعوى — أساس ذلك — تطبيق صدور حكم فى الدعوى —  
قضائه فى طلب وقف التنفيذ بعدم قبوله قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة  
بتهيتها للدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها — اثره — بطلان الحكم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمانة على المنازعة الإدارية  
وعلياً أساسياً فى تحضيرها وتهيتها للمرافعة وفى إبداء الرأى القانونى  
المحليد فيها إذ ناطق قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة  
١٩٧٢ بالهيئة تحضير الدعوى وتهيتها للمرافعة على أن يودع الملف  
فيها تقريراً يحدد وتلخص الدعوى والمسائل التى يثيرها النزاع ويبدى  
رأيه مسبباً ، ويتفرع من ذلك أن الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها  
إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها ، وتهيتها للمرافعة وتقديم



تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء  
الجوهري — على ما ذهب اليه قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان  
الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر فى الدعوى  
قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيتها للرائعة وتقديم تقريرها فيها  
ومن ثم فقد شابها بطلان جوهري على وجه يقتضى القضاء بالفائه واعادة  
الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة لجرى من دوائر محكمة القضاء  
الادارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع الزام الجهة  
الادارية مصروفات الطعن .

( طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١/٢٦/١٩٨٠ )

## ت — صدور الحكم في جلسة سرية :

### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المبدأ :

صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي الى بطلانه — تعلق البطلان

بالنظام العام .

#### ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على عدة اسباب منها ان الحكم المطعون فيه صدر في جلسة سرية بالمخالفة لاحكام المادتين ١٦٩ من الدستور و ١٧٤ من قانون المرافعات ، الامر الذي يستتبع بطلان الحكم .

ولما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم انه صدر بالجلسة السرية المنعقدة في ٢٥ من مارس ١٩٧٢ ولم تنيل هذه النسخة بما يفيد انه نطق به في جلسة علنية ، كذلك فقد ورد بحضور الجلسة المذكورة ان الجلسة كانت سرية وان المحكة كانت قد ارجأت النطق بالحكم في جلسة سابقة الى هذه الجلسة واذ تقضى المادة ١٦٩ من الدستور بان النطق بالحكم يكون في جلسة علنية ، كما تقضى المادة ١٧٤ من قانون المرافعات بان ينطلق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه او بتلاوة منطوقه مع اسبابه ، ويكون النطق به علنية والا كان باطلا والبطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لمرق القضاء وما تقتضيه لحسن ادارتها .

مضى كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم ومحضر الجلسة ان الحكم صدر في جلسة سرية فانه يكون باطلا ويكون نمى الطاعن عليه من هذا الوجه في محله .

( طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ )

ث — الزام خصم لم يكن ممثلا في الدعوى :

قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

الزام المحكمة من تلقاء نفسها لخصم لم يكن ممثلا في الدعوى  
بمصرفات — خطأ يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ملخص الحكم :

متى وضح ان المحكمة من تلقاء نفسها هي التي ألزمت مجلس مصرف  
ملوى البلدى بالمصرفات ومقابل اتعاب المحاماة دون أن يكون ذلك المجلس  
ممثلا في الدعوى ، الأمر الذي ما كان يجوز الا بصحيفة تعلن الى ذلك  
المجلس ، فان ذلك يعيب الحكم ويؤدي الى بطلانه .

( طعن رقم ٩٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩ )

ج - خلو الحكم من الاستنباط أو تصورها أو تناقضها وتهافتها أو تناقضها مع المنطق .

### قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

المبدأ :

خلو الحكم من الأسباب أو تصورها أو تناقضها وتهافتها - يبطل

ملخص الحكم :

هـ .

إذا كان الثابت أن الحكم المظنون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار إداري دون أن يستظهر أيا من الركبتين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر في تسببيه على أنه « يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره » ، فإن هذا ينطوي على تصور مخل ينحدر إلى درجة عدم التسبب . وظل الحكم من الأسباب ، أو تصورها ، أو تناقضها وتهافتها ، مما يعيبه ويبطله ، خصوصا بعد انشاء المحكمة الإدارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الإداري .

( طعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

المبدأ :

اقتصار الحكم على سرد وجهتي نظر الخصمين دون إبداء الأسباب التي أقام عليها النتيجة التي انتهى إليها في المنطوق - قصور - بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التي انتهى إليها المنطوق سليمة في ذاتها .

### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد وجهتي النظر بين طرفي المنازعة ، ولم يبد الأسباب التي أقام عليها قضاؤه في النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه ، فإنه يكون قد انطوى على تصور منحل يبطله على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، مما يتعين معه تقريره سبباً في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه الحجة إذا كانت الدعوى في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه الحجة إذا كانت الدعوى صالحة للحكم وراث الفصل فيها بنفسها .

( طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

#### المبدأ :

تناقض أسباب الحكم مع منطوقه — مخالفته للقانون — الفأله .

### ملخص الحكم :

مضى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الأسباب ، إذ قضى بنسوية حالة المدعى بالتطبيق للقواعد التي قررها قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، مع أنه ذكر في الأسباب أنه لا يفيد من تلك القواعد ، فإن أسباب الحكم المذكور تكون قد تناقضت مع منطوقه ، ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ، وينعين القضاء بالفأله .

( طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

**المبدأ :**

إذا كان الحكم المظنون فيه قد انتهى بحق الى ادانة المظنون ضده في المخالفات التي اسندت اليه بتقرير الاتهام فان الحكم اذا ما قضى ببراءة المظنون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله — أساس ذلك ما أثبتته الحكم المظنون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى اليها .

**مقتضى الحكم :**

أن الحكم المظنون فيه وان كان قد انتهى بحق الى ادانة المظنون ضده في المخالفات التي اسندت اليه بتقرير الاتهام ، الا انه اخطأ في تطبيق القانون وتاويله عندما قضى ببراءة المظنون ، اذ ان ما أثبتته الحكم المظنون ضده من ادانة المظنون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى اليها ، فقد كان يتمين على المحكمة التأديبية وقد استخلصت ادانة المظنون ضده ان توقع عليه الجزاء الذي يتناسب عدلا وقانونا مع ما ثبت في حقه ، وعلى من القول أن مرض زوجة المظنون ضده على النحو الذي أثبتته هو عدم سبق توقيع جزاءات عليه طوال مدة خدمته ، أن صح أن يكون ذلك سببا لتخفيف العقوبة فانه لا يسوغ الاستناد اليه للحكم ببراءة المخالف من الذنوب الادارية التي ثبتت في حقه .

( ظن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ )

#### د — التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية :

قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

المبدأ :

التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية — بطلان الحكم في هذه الحالة — أسس ذلك — المسودة هي التي تمت المناقشة على أسسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكما في الدعوى فلذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها منقضة تماما للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذا لم يعد ظاهرا أيها هو الذي حكمت به المحكمة — يتعين على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وإعلانه إلى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع إلى مسودة حكم محكمة القضاء الإداري تبين أنها ذكرت أسبابا للحكم تخالف الأسباب الثابتة بنسخته الأصلية ، فقد جاء بمسودة الحكم أنه من حيث وإذ كانت القواعد التي تنظم استخدام الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يمينون بصفة غير منتظمة على اعتماد مؤقت في الميزانية قد دخلت من تنظيم خاص لاعانة غلاء المعيشة من حيث ضمها إلى المرتب أو الأجر ولما كان الشارع قد استهدف حسبما سلف البيان ان تلغى القواعد والقرارات التي تنظم اعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العاملين في الدولة كافة سواء من تخاطبهم أحكام نظم العاملين المدنيين الصادر بالقرارات رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او من تنظم وظائهم قوانين او كادرات خاصة فمن ثم كان طبيعا أن يمتد هذا الالغاء

الى اولئك المواطنين والمستخدمين والعمال المؤقتين ومقتضى ذلك و لازمة سقوط قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ سلف الذكر في مجال التطبيق القانوني اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وغنى عن البيان ان سقوط قرار مجلس الوزراء المشار اليه في مجال التطبيق القانوني على الوجه بلدى الذكر ليس من شأنه المساس بما نشنا واكمل من حق في اعانة غلاء المعيشة وفقاً لاحكامه قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ اذ القاعدة ان المستحق يحق مكتسب لا يجوز الا بقانون وهو ما لم يتوان في الخصوصية المألوفة ومكنت محكمة القضاء الادارى في مستودة الحكم تقرر « ومن حيث ان الثابت في ميدان الاوراق . ان المظنون في حقه يدخل في عداد العاملين المعينين بصفة غير منتظمة وانه قد عين في أول يوليو سنة ١٩٦٢ وكان اليوم التالى لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة هو أول يوليو سنة ١٩٦٤ . وهو ذات اليوم الذى سقط فيه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ في مجال التطبيق القانوني فمن لم لا يكون المظنون ضده اصل حق في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار لانعدام التشدد القانوني مصدر الاستحقاق واذا ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المذهب فله يكون قد خالف القانون ويخرج عن احكامه بما يتعين معه القضاء بالفائه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

ومن حيث انه قد ورد في النسخة الاصلية للحكم اسباب اخرى ونصها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المظنون ضده يدخل في تعداد العمال المعينين على اعتمادات مؤقتة وانه التحق بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١ .

وكان اليوم التالى لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة هو اول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذات اليوم الذى سقط فيه قرار مجلس الوزراء



الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ( صحفها ١٩٥٢ ) فإنه يستحق إعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة على تاريخ التخليه بالخدمة شريطة ان يتم ذلك قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو التاريخ الذي سقط فيه القرار المذكور في مجال التطبيق القانوني على نحو ما سبق البيان او متى كان المطعون ضده قد اكمل مدة السنة التي تنشأ بانقضائها حقه في اعانة غلاء المعيشة في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٤ فان شروط استحقاق اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف البيان تكون قد تكملت في حقه قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ الذي بدأ منه نفاذ الحكم الخاص بالغناء القواعد والقرارات المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة وغنى عن البيان انه يتمين التفرقة في هذا الخصوص بين تكامل المركز القانوني الموجب للاستحقاق وهو ما توافر في المطعون ضده في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبين الصرف الذي يجب من اليوم التالي وذلك واقعة مادية ترتبت على هذا المركز الذي نشأ وتكامل في اليوم السالف عليها وانتهت استنباط الحكم الوازدة في النسخة الاصلية الى انه لما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى احقية اطعون ضده في اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على التفصيل الوارد في هذا الحكم فإنه يكون قد خالف حكم القانون فيما قضى به ويتعين معه الحكم برفض الطعنين المائلين « واصدرت المحكمة حكمها في هذه النسخة الاصلية بقبول الطعنين شكلا ويرفضهما موضوعا والزمت الجهة الادارية المصروفات .

ومن حيث انه بجانب هذا التناقض في المنطوق واسبابه بين نسخة الحكم الاصلية ومسودته ان السادة المستشارين المشكلة منهم هيئة الحكة حسبما وردت اسماؤهم في نسخة الحكم الاصلية ليسوا هم الذين وقعوا بمسودة الحكم ولم تذكر النسخة الاصلية للحكم اى شيء عن هذا الاختلاف .

ومن حيث أن رئيس هيئة مفوضى الدولة . في طعنه ولئن كان قد طلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات ، كذلك ولئن كان تقرير هيئة مفوضى الدولة لم يخرج عن هذا الطلب كما وأنه لم يرد لا في أسباب الطعن ولا في تقرير مفوض الدولة أى شيء عن التناقض الذى أوردته هذه المحكمة في منطوق الحكم والأسباب بين النسخة الأصلية والمسودة ، ولا عن الخلاف في أسماء السادة المستشارين بين نسخة الحكم الأصلية وتوقعياتهم على مسودته ، فإنه رغم ذلك فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التى يبيدها .

ومن حيث أن هذا التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هى التى تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هى التى ارتضاها من أصدر حكمها في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تباعا للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذ لم يعد ظاهرا أيها هو الذى حكمت به المحكمة خاصة بعد أن اختلف المستشارون المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبها وردت أسماؤهم في نسخة الحكم الأصلية عن الذين وقعوا مسودته .

ومن حيث أن بطلان الحكم يستتبع إعادة الطعنين رقمى ٧٢ ، ٧٤ لسنة ٥ الى محكمة القضاء الإدارى الدائرة الاستئنافية لتقضى فيها بحكم جديد .

( طعن رقم ١٨٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٨ )

ق — الاحالة في تسبيب حكم على حكم آخر :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الأصل في فقه المرافعات ان يكون كل حكم مستوفيا في ذاته اسبليه بحيث لا تصلح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كتبت اسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع — مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق أحكام الاجراءات المنصوص عليها فيه بتطبيق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي في مجلس الدولة ويتضح من أحكام المواد ٣٣ و٣٤ و٤٨ من قانون مجلس الدولة أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الاجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محكم مجلس الدولة سوى القاعدة التي توجب صدور الأحكام مسببة وبيوتها الرئيس والاعضاء وتوجب أيضا صدور الأحكام في جلسة علنية وتقضى المادة ١٧٦ من قانون المرافعات بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة وتقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ بمسودة الحكم المشتعلة على منطوقه واسبليه بالملف وتقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب أن يبين في الحكم المحكية التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية او مسألة مستعجلة وأسماء القضاة والذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي

أبدى رايه في القضية — ان كان وأسماء الخصوم والقبلم وصناتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغياهم وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دئوع وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيلة ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه والقصور في اسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من الأحكام المتقدمة أن المشرع في قانون المرافعات أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ورتب البطلان جزاء على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التي أقيم عليها . كما أوجب القانون حفظ مسودة الحكم الضمنية المشتملة على منطوقه وأسبابه ملف الدعوى أو الطعن ويوجب المشرع أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها في النزاع ورتب المشرع جزاء البطلان على القصور في أسباب الحكم الواقعية — والقانونية . وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة الى أسباب وردت في حكم آخر صادر عنها أو صادر عن محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن يبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا واجبالا لأن الاحالة الى الأسباب التي يقضيها حكم آخر دون بيان هذه الأسباب في الحكم المتضمن الاحالة والحكم المتضمن الاحالة خاليا من الأسباب أو مبنيا على أسباب يشوبها القصور ويشترط القانون أن يكون ملف الدعوى أو الطعن محتويا على مسودة الحكم الصادر من المحكمة والمشتلة هي بذاتها على منطوق الحكم وأسبابه التي بنى عليها دون ما إحالة الى حكم صادر في دعوى أو طعن آخر لا يكون بعض أوراق النزاع الذي صدر فيه الحكم — المتضمن الاحالة اذ الأصل المسلم به في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصلح الاحالة في تسبیب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ومودع في ملف ذلك النزاع الآخر . وقد كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الخطية المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب الواقعية والقانونية التي بنى عليها وتضمنت إحالة الى أسباب الحكم

المطهر في الدعوى رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد اشتمل في مسودته على الأسباب التي بنى عليها ومن ثم يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٧٦ وما بعدها من قانون المرافعات ويتعين الحكم ببطلانه والأمر بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى لتصدر حكمها في النزاع مستوفيا أصليه في المسودة الخطية وباقي شرائط القانونية مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذى تنتهى به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه ببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجدد مع ابقاء الفصل في المصروفات الى ان يفصل في موضوع الدعوى .

( طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١ )

( ملحوظة في نفس المعنى طعن رقمى ٤٥٣ ، ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق —  
جلسة ١٩٨٠/٦/١ )

### قاعدة رقم (٤٠٢)

#### المبدأ :

عدم اشتمال الحكم على الأسباب التي بنى عليها الحكم أو القصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم — لا يجوز للمحكمة ان تحيل الى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة اخرى — مؤدى الإحالة هذه ان يكون الحكم قد صدر خلافا من الأسباب أو بنى على أسباب يشوبها القصور — اثر ذلك : بطلان الحكم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

للسنة ١٩٧٣ تنقضى بتطبيق أحكام الإجراءات المتصوص عليها فيه وتطبيق  
قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن الإجراءات الخاصة  
بالحكام التي تصدرها محلكم مجلس الدولة عدا القاعدة التي توجب صدور  
الحكام من المحاكم التأديبية مسببة .... وكانت المادة ١٧٨ من قانون  
المرافعات توجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ..  
وأن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ... وثم تذكر بمعد  
ذلك أسباب الحكم وينطوقه . كما قضت هذه المادة بأن التصور في أسباب  
الحكم و.... يترتب عليه بطلان الحكم .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم أن المشرع أوجب أن يشتمل الحكم على  
الأسباب التي بنى عليها ورتب جراء البطلان على صدور الحكم غير  
المشتمل على الأسباب التي أقيم عليها . وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل  
المحكمة الى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى  
لأن الاحالة الى أسباب يتضمنها حكم آخر دون أن تبين ماهية هذه الأسباب  
تفصيلا أو إجمالا مؤداه أن الحكم يكون قد صدر خاليا من الأسباب أو مبنيا  
على أسباب يشوبها القصور .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أو مسودة  
الحكم المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب التي بنى عليها بل تضمنت  
أحالة أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ٣١ القضائية ،  
عمن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لصدوره بالخالفه  
لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، مما يضمن الحكم بإلغاء الحكم  
المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها  
مجددا مع بقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١١ ، بذات المعنى  
الطعون أرقام ٥٣ و ٤٥٥ و ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

**المبدأ :**

المادة ١٧٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب أن تستعمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطله — كما أن المادة ١٧٨ من ذات القانون تقضى بأن القصور فى أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم — خلو مسودة الحكم من أية أسباب اكتفاء بالاحالة الى الأسباب المدونة فى احد الأحكام الأخرى الصادرة فى ذات الجلسة التى صدر فيها الحكم — بطلان الحكم فى هذه الحالة — وجوب إعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم للفصل فيها مجددا .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات توجب ايداع مسودة الحكم مشيلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا . كما تقضى المادة ١٧٦ بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها والا كانت باطله كما تقضى المادة ١٧٨ بأن القصور فى أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم وفى خصوص هذا الطعن فإن الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الأصلية لا تتضمن أية أسباب حيث خلت منها تماما واحالت المسودة فى أسباب الحكم الموضوعية الى الأسباب المدونة فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٠ ق بالجلسة ذاتها التى صدر فيها الحكم بنى عليها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت ببطلان الأحكام التى طعن فيها أمامها وكانت خالية من الأسباب التى بنيت عليها .

ومن حيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلانه فإن الدعوى التى اقلها المدعى تكون وكأنه لم يصدر فيها حكم أصلا وبالتالي غلته يتعين اعادتها الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجددا . ويبقى

الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهى به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا مع ابقائه الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

#### المبدأ :

عدم اشتغال مسودة الحكم على الاسباب التى بنى عليها واقتصر المسودة على الاحالة الى اسباب الحكم الصادر فى دعوى أخرى — بطلان الحكم — اساس ذلك : الاصل المسلم فى فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا فى ذاته جميع اسبابه بحيث لا تصلح الاحالة فى سببه على ما جاء فى ورقة أخرى والا عد باطلا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها فيه وينطبق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي فى مجلس الدولة وتنص المادة ٢٢ من القانون المذكور على ان يصدر الحكم فى جلسة علنية كما تنص المادة ٤٣ على ان تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء ومن هذا يتضح ان قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدتان اللتان توجبان صدور الاحكام فى جلسة علنية وان تكون مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء ،



فمن ثم يترجع إلى باقي القواعد الإعرابية التي تليها في  
المراتب في جعل الأحكام وتنفي المادة ١٧٤ من هذا القانون لأجل  
بأنه يجب في جميع الأحوال أن توجد مسودة الحكم المشتبهة على أسبيل  
موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم. إلا أن الحكم بطلان  
وتنفي المادة ٧٦ بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها  
والا كانت باطلة وتنفي المادة ١٧٧ بأن تخطئ مسودة الحكم المشتبهة على  
منطوقه وأسبيله باللب وإخرا تنفي المادة ١٧٨ بأنه يجب أن يبين في  
الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره وكيفته .. وأسبيله القضاة  
الذين سبّحوا المراجعة وإشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته .. وأسبيله  
الخصوم .. مما يتقيد من طلبات أو دفاع أو وقوع خلاصة ما استندوا إليه  
من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ... ثم تفكر بعد  
ذلك أسباب الحكم ومنطوقه والقصور في أسباب الحكم الواقعية والتنقص  
أو الضط الجسيم في أسباب الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء  
القضاة الذين أصدروا الحكم بترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من هذه  
النصوص أن المشرع أوجب نيبا ما اقتضت به المحكمة وجعلته اتجاها  
وسند لإجهاها وبحث البطلان جزء على صيدور حكم غير قابل على  
الأسباب ، كما أوجب حفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه وأسبيله  
بلف الدعوى أو الطعن ثم أوجب أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة  
الواقعية والحجج القانونية التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها  
ورتب المشرع جزء البطلان على كل تصور في أسباب الحكم الواقعية وهذه  
النظرة من جانب المشرع في أعضاء كل تلك الهيئات على الحكم قصد بها  
ولا شك الحجة في القضاء وضمان تقدير أو مبادئ الخصوم ومنهم ما أجعل  
بها من مسائل قانونية فضلا عن إنباء الإيطاليين في نفوس المتقنين  
وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة عند تسبب حكمها أن تجعل إلى أسباب وردت  
في حكم آخر صادر عنها أو صادر من محكمة أخرى في نزاع آخر دون أن  
تبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا أو اجالا متى كان النزاع الآخر جزء من

أوراق طلبت الدعوى أو الطعن التي صدر فيها الحكم المتضمن تلك الإحالة  
أذ يشترط القانون - كما تقدم - أن يكون طلب الدعوى أو الطعن محتويا  
على مسودة الحكم المشتعلة هي بذاتها على جميع الأسباب التي بنى عليها ،  
فإن الأصل المسلم بل في لغة المرافعة أن يكون كل حكم مستوفيا في  
ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة في تسميه على ما جاء في ورقة  
أخرى وإلا عدا باطلا

ومن حيث أنه تبعا لذلك وإذا كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم  
المحكوم فيه لم تستقبل - كما سبق أيضا - على الأسباب التي بنى عليها  
بل اقتصرت المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر في الدعوى  
رقم ٢١٩ لسنة ٢٨ القضائية فإن الحكم المطعون فيه يصبح والحالة هذه  
غير مشتمل في مسودته على الأسباب التي قام عليها والتي أوجب القانون  
تعيينها إياها ومن ثم يكون باطلا بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن  
شكلا وبإبطال الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري  
( دائرة التسيويات ) لتصدر في النزاع حكما مستوفيا أسبابه في المسودة  
وكذا في الشروط القانونية مع إبقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٥١٧ ، ١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٢ )

قاعدة رقم (٥٥)

## المسألة

الحكم في الدعوى - وجوب الاستقبال مسودته على أسبابه ، خلوها  
من هذه الأسباب اقتضاء بالإحالة إلى حكم آخر يبطل الحكم -  
والإبطال في هذه الحالة يتمم بالنظام العام .

ملخص الحكم :

أن الأسباب التي عرض عليها تقرر الطعن ، لم ترد كلية في مسودة  
الحكم المشتعلة على أسبابه الموقعة من رئيس وأعضاء المحكمة التي  
أصدرته ، إذ كل ما جاء فيها سبب لمنطوق حكما المطعون فيه جلسة

ويقتل من أسلِب الحكم في الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ في وهي دعوى أخرى ، غير مضمونه ، وليست قائمة بين الخصوم أنفسهم ومقرر الحكم فيها في الجلسة ذاتها .

ومن حيث أنه على هذا الوجه — يكون الحكم المطعون فيه معذور الأساس القانوني لقضائه إذ أن المحكمة التي أصدرته لا تكون « ما نطقت » وقد ضمنت أسبيله المسودة الواجب اشتغالها عليها قانوناً ، والتي أودمتها ملف الدعوى عند النطق بالحكم ، إذ لم تتضمن هذه المسودة على ما سلف بيانه — الأسبيل التي يحل عليها ما قضت به ، وهو حكم قائم بذاته يجب أن تتضمن مسودته أسبيله وتودع موقعة عليها من الهيئة التي أصدرته ملف الدعوى ، عند النطق به ، لا تجزى ، المحكمة الإحالة فيها ، التي تقيدها الجلسة التي استعاضت بها عن ذلك ، وهي موجهة الى مكتب الجلسة الى اسبيل حكم آخر لم توردته هي في أسبابها بياناً لها أو لجليلها ، وهو صائر في دعوى أخرى ، ليست بين الخصوم أنفسهم ، لعدم جواز ذلك لمخالفته لقواعد الفصل في الدعوى وأحكام اصدار الأحكام فيها على ما وردت في قانون المرافعات ، وبوجه خاص في المادتين ١٧٥ و ١٧٦ منه التي تنص اولهما على أنه « يجب في جميع الأحوال ان تودع بمسودة الحكم المشتبهة على أسبيله موقعة من الرئيس من القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً . . » وثانيهما على أنه « يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كفت بالبطلة » وكتاهما واجبة التطبيق بالنسبة الى الأحكام التي تصدرها محكمة مجلس القولة باعتبارها من احكام اجراءات اصدارها ، عملاً بالمادة ٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس القولة التي تنص بان تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص ، وذلك الى ان يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي (١) محكم مجلس

## المادة ٤٢

الدولة ( وهما بعضا من التواعد الصعبة . وعلان الحكم لهذا الوجه ؛  
مدين التنظيم العام ، ولما الحكمة ان تنهى به من طفا ذاتها .

( طمني راسي ٥٦ ، ١٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠ )

## المادة رقم (٤٠٩)

### المادة :

المادة ٢ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
نص على انه تطبق الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع  
الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص - قانون  
مجلس الدولة لم ينص قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التي تصدرها  
مجلس الدولة - المادة ١٧٥ مرافعات - عدم ايداع بمسودة  
الحكم عند التظلم به - بطلان الحكم - مثال : ايداع ملف الدعوى  
المكتوب فيها صورة توثيقية لمسودة حكم آخر صدر من ذات  
المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن بمسودة واجراء التصديق  
اللازم على الصورة - بطلان - اسس ذلك : عند التظلم بالحكم  
المطعون فيه لم تكن المسودة الخطية الخاصة به مودعة بملف الدعوى  
واستثنى من هذا الاستثناء بتصوير بمسودة حكم آخر .

### بخصوص الحكم :

من حيث ان المادة ٢ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من انه تطبق الاجراءات المنصوص عليها  
فيه ، وتطبق لمحكم قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى  
ان يستقر قانون الاجراءات الخاصة بالتقاضي في الدعوى . وتنص  
المادة ٢٢ على ان « يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية » كما تنص  
المادة ٤٢ في الفصل الثالث الواردة تحت بند ( ثانيا ) الاجراءات اتم

الحكم التاديبي على أن تصدر الأحكام مسببة ويقومها الرئيس والأعضاء وأخيراً تنص المادة ٤٨ الواردة في الفصل الثالث تحت مبحث ( ثالثاً ) الخاصة بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا ليعمل لديها بقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص في الفصل الثالث أو لأن الباب الأول من هذا القانون . والمستفاد من صيغة النص أن قانون مجلس الدولة لم ينفذ قواعد الإجراءات بقانون الأحكام التي تصدرها محكم مجلس الدولة كما نصته قانون الرافعة المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك نقله يتمين الرجوع إلى قانون الرافعات المدنية والتجارية وقد نص في المادة ١٦٦ على أن « تكون المدالة في الأحكام سرا بين القضاة مجتمعين ونص في المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك في المدالة غير القضاة الذين ينضموا المرافعة والا كان الحكم باطلاً » . ونص في المادة ٧٥ على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم القلمية على أسبلة موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً » . ونص في المادة ١٧٦ على أنه « يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والإكتمال ومجمل هذه النصوص أن المشرع أوجب أن تحصل المدالة أي المشاورة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبلة بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضماناً لحرية آرائهم ، وأوجب ألا يشترك في المدالة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة ، وأوجب كذلك إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن القضاة وذلك عند النطق بالحكم حتى أضفى الاطمنان إلى نفوس المتقاضين بأن الحكم صادر بعد تحييص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم - فإذا لم تودع مسودة الحكم لدى النطق به كان معنى هذا أن القضاة قد نطقوا به قبل

أن يتداولوا في أسبيله ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على أساس  
الحكم بحكمهم أين يكون قد خلا من هذه الضيافة التي يحرص عليها  
الضريح ولذا رتب بطلان الحكم جزاء لهذه المخلة .

وهن حيث أن التثبت من الاطلاع على مفردات المنازعة الماثلة  
إن الحكم المطعون فيه رقم ٦٠١ لسنة ٢٠٠٢ القضائية الصادر من  
محكمة القضاء الإداري بالمنصورة ببطلة ٢٧ من ديسمبر  
سنة ١٩٨١ عبارة عن صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر  
من ذات المحكمة في ذات البطلة المذكورة في دعوى لم تكن مضمومة  
وأجرى على هذه الصورة التعديل اللازم ومؤدى هذا أنه عند النطق  
بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخاصة به مودعة  
ملف الدعوى ذاتها واستعوض عن هذا الإيداع بتصوير مسودة  
حكم آخر ومن ثم يكون الحكم باطلا تطبيقا للمادة ١٧٥ من قانون  
الرافعات مما يضمن بالتالي القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه  
 وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لتصدر  
حكمها في النزاع مستوفيا أسبيله في المسودة الخطية مع بقاء  
شرائطه القانونية .

( طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٥ - بذات المعنى  
الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ والطعن رقم  
٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٩ )

ك — عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية :

#### قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحصر به الى درجة الاعتماد — يترتب على ذلك انه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد ان عين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه ان تصدر نظر موضوع الدعوى لما يظه ذلك من اخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتسويت الدرجة من درجاته — يجب على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه واملائته الى المحكمة التي اصدرته لنظر الدعوى من جديد — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم نقها وتضاء وان العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وقت الطعن عليه من ذوي الشأن وانه لكي يكون للحكم وجود قانوني ويكون حجة بما اشتمل عليه من منطق واسباب مما يجب ان يكون موقعا عليه من القاضي الذي اصدره والا كان عبارة عن ورقة تحمل بيانات لا قيمة لها قانونا ومن ثم فان بطلان الحكم لهذا السبب يعتبر بطلانا جوهريا ينحصر به الى درجة الاعتماد وبالتالي لا يسوغ لمحكمة الطعن التصدي لنظر موضوع الدعوى لان ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة امامها وينطوي على اخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتثبيت لدرجة من درجاته .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري « الهيئة القضائية » إذ نصبت للنظر موضوع الدعوى على الرغم من قضائها ببطالان للحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات والمؤسسات القضائية في الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ١٢ ق بعد أن ثبت لها عدم التوقيع على النسخة للحكم من رئيس المحكمة فقد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها على غير أساس سليم من القانون ويتمين من ثم القضاء بالفاءه وباعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة لنظرها من جديد .

(أ) طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١



## ل-١- حكم توقيع أعضاء الهيئة :

### المادة رقم ( ١٠٨ )

#### المبدأ :

توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم من العضو الآخر والرئيس - بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتقضي فيها من جديد في دائرة أخرى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المظنون فيه المشتبهة على أسبابه ومنطوقه بوقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المظنون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه بوقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا .. » .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبيب الأحكام يقصد به صل القضاء على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمه لم تستن معالمها وإن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مقاييسها وجنرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل التطق به وذلك لا يدل عليه مستوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتبهة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وبحثوا

فيها وأثروها على الوضع الذي اثبتت به في المسودة ولا يفنى عن هذا الاجراء توقيعهم على الورقة المفسدة منطوق الحكم وحده بقى ككتبت منفصلة عن الورقة المشتبهة على اسبابه وعلى ذلك فان توقيع احد اعضاء الهيئة التي اصدرت الحكم على مسودته المشتبهة على اسبابه دون بقى الاعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على ان المداولة استقرت على اعتماد اسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ المشار اليها قد رتب على ما تقدم اعتبار الحكم بطلا ومن ثم يتمين القضاء بقاء الحكم المطعون فيه لثبوت بطلانه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لتتقضى فيها من جديد دائرة اخرى .

( طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩ )

### قاعدة رقم (٤٠٩)

#### المبدأ :

توقيع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية - يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا يتعلق بالنظام العام .

#### ملخص الحكم ٢ :

ان الثابت ان مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه لم توقع الا من اثنين من اعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الاداري الثلاثية ومن ثم فان الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لانطوائه على اصدار لسلطات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين اذ توقيع الحكم هو الحليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة ودأولوا فيه والذين من حق المتقاضى ان يعرفهم ، وبهذا

المشكلة يكون البطلان أمرا متطلبا بالنظام العام تتعراه المحكمة بحكم وظهورهما وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدافع به .  
( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤١٠ ) :

#### المبدأ :

توقيع <sup>عقد</sup> عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم  
المطعون فيه المشتبهة على أسبابه ومنطوقه معا - بطلان الحكم .

#### ملخص للحكم :

أن المادة الثالثة من مواد إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص بأن تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون - احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي كما تنص المادة ٤٣ من هذا القانون على انه « .. وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء » وقد تناولت هذا الحكم الاخير ايضا المادة ١٧٥ من قانون المرافعات بقولها « على انه يجب في جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتبهة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم باطلا .. » وتنص المادة ٤ من قانون مجلس الدولة في فقرتها الثانية بأن صدور الاحكام من محكمة القضاء الاداري من دوائر تشكل كل منها من ثلاث مستشارين .. ويتضح من هذه الفقرة الاخيرة ان المشرع عين كيفية تشكيل محكمة القضاء الاداري على وجه التحديد بما لا يجوز معه الخروج على هذا التشكيل زيادة او نقصانا لاى - سبب من الاسباب - وقد تطلبت المادة ٤٣ سلفة الذكر ان يوقع رئيس المحكمة والقضاة الذين تشكل منهم المحكمة مسودة الحكم وعلى ذلك فان وقعت مسودة الحكم ومنطوقه بعدد يزيد او ينقص عن العدد الذي عينه القانون كان الحكم الذي يصدر في هذا الشأن باطلا لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع التي هي

من المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي أية كان توجهه سواء من هذا الإكراه بحق الدفاع بالنسبة التي تطعن أو المدعى عليه خصمه الأجوال إذ قد يكون لهذا العطف الزائد أو العطف الناقص أثر في اتجاه الرأي في مصدر الدعوى . وغنى البيان أن البطلان الذي يقرر في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام متفق به المحكمة من طقاء نفسها دون ما حاجة الى رفع يدي من قوى الشأن .

ومن حيث أنه تبصا لما تقدم واذا كان الثابت من الاطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه المشتتة على أسبابه ومنطوقه بغااتها تحمل توقيع عشرين فقط من أعضاء المحكمة الثلاث وأزاء ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد شله البطلان بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى التي محكمة القضاء الإداري ( دائرة التسيول ) للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى مع إبقاء الفصل في المبروكات .

( طعن رقم ٣١٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠ )

مادة رقم ١١١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤

### قاعدة رقم ( ١١ )

المادة :

تشكيل المحكمة التي تصدر الحكم - زيادة عدد من الشيوخ في  
اجتماع الحكم من العدد المقرر قانونا - اثره - بطلان الحكم - تعليق  
هذا البطلان بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة  
الآخيرة من المادة « الخامسة » انه على ان يصدر الاحكام من المحاكم  
الادارية من دائرة ثلاثية اي ان حين كيفية تشكيل المحكمة الادارية على  
وجه التحديد وعليه فان حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون  
على الوجه سلف الفكر وبساعة المرافعة واشتراكه في اصدار الحكم  
من شأنه ان يبطل الحكم وذلك طبقا للمبادئ الصريحة في الاجراءات  
القضائية لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع اذ قد يكون لهذا  
العضو الرابع اثر في اتجاه الراي في مصر الدعوى فضلا عما فيه  
من تعجيل باعضاء المحكمة الذين اصدروا الحكم والبطلان في هذه الحالة  
يتعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

( ملخص رقم ٩٦٩ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢ )

المادة :

تشكيل الدائرة التي اصدرت الحكم بثلاثة اعضاء - توقيع رابع  
من اعضاء المحكمة على مسودة الحكم - بطلان الحكم طبقا لقى المادة

١٦٧ مرامعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في الدائرة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة . هذا الاشتراك يمثل اعتماداً على حقوق الدفاع .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما اثاره الطامن من وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه تأسيساً على أن مسودة الحكم موقعة من أربعة من أعضاء المحكمة وأن المحكمة تشكلها ثلاثي وكان يتمين أن يكون التوقيع على المسودة من هؤلاء الثلاثة ماثبتت من الأوراق أن تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم حسبها ورد بمسودته كتبت ثلاثية التشكيل وأن أعضاء الدائرة الثلاثة هم الذين وقعوا على منطوق الحكم المدون على ورقة جلسة المحكمة كما تكشف للمحكمة من مقارنة التوقيعات المدونة بها كل من ورقة الجلسة ومسودة الحكم أن ثمة إضافة بجوار توقيع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم ولم تستطع المحكمة الجزم بها إذا كانت هذه الإضافة تمثل توقيعاً رابعاً أو تزيداً في توقيع أحد الأعضاء ومع ذلك فإنه يفرض أنها تمثل توقيعاً رابعاً بها ينشأ عن اشتراك أربعة أعضاء في الدائرة فإن الحكم يكون باطلاً وفقاً لنص المادة ١٦٧ مرامعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في الدائرة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً وذلك باعتبار أن هذا الاشتراك يمثل اعتماداً على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع اثر في اتجاه الرأي وفي حصر الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم . وهذا البطلان لا يستتبع بالضرورة إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى طالما أنه قد هيئ للدمى أمام المحكمة التأديبية فرصة إبداء دفاعه كاملاً وإن الدعوى بذلك صالحة للفصل فيها بما يتمين معه لهذه المحكمة تناولها بقضائها .

ن — الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم دون سماع المرافعة :

قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

الاشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون اشتراكه في سماع المرافعة — اثره بطلان الحكم — لا يمنع من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد فيها أجل الحكم مادام باب المرافعة لم يفتح في هذه الجلسة — الدفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في مادته الثالثة على أن تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وأن تطبيق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي — ولما يصدر بعد القانون الأخير الذي أشار إليه القانون الأول .

ومن حيث أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها أخيراً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه يكون الإجراء ، باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شلّه ميب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ومن حيث أن من المبادئ الأساسية في هذه المرافعات استلزام أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة

المادة ٣٣٩ مراعاتك آتمة الذكر ) فإن حدث في الفترة بعد نقل بلب المرافعة وقبل النطق بالحكم أن تغير أحد القضاة من الذين حصلت عليهم المرافعة لأي سبب كان (الوقت أو المكان أو غيره) - ويلحق به التفسير - أو بالاحالة إلى المعاش أو بالرد أو الامتناع وجب فتح بلب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة ولا يسجل الحكم من قاضي غير الذي سمع المرافعة ويكون باطلا لميب يتطرق للجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة في القاضي .

ومن حيث أن السيد المستشار .... لم يسمح المرافعة في الدعوى لما حضوره بعد ذلك في الجلسة التي مد فيها أجل النطق بالحكم إلى جلسة أخرى فلا يجدى شيئا لأن بلب المرافعة كان موصدا في تلك الجلسة ولم تقرر الهيئة التي كان حاضرا فيها فتح بلب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام الهيئة الجديدة ، ومن ثم يكون الحكم باطلا والدفع بطلانه على أسس سليم ، وبما أن هذا الدفع يتطرق بالنظام العام كما يبين من المادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه يزول البطلان إذا نزل منه من شرع لمصلحته إذا رد على الإجراء بها يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيها عدا الحالات التي يتطرق فيها البطلان بالنظام العام ومادامت طبيعته كذلك فاته لا يزول بالتنازل عنه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ومن ثم ترى هذه المحكمة لزاما عليها أن تقضى ببطلان ذلك الحكم .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبحث :

اشترائك أحد المستشارين في إصدار حكم دون إذن يسمح المرافعة -  
بطلان الحكم .



### ملخص الحكم :

إذا اشترك أحد المستشارين في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فمن ثم فانه طبقا للبيداء العلمية للإجراءات القضائية يقع الحكم باطلا ويتمين لذلك القضاء ببطلاته .

( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم (٤١٥)

### المبدأ :

أوجب المشرع لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة واتبعت المناولة قانونا ووقعت مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه - وجود مانع لأن وقع مسودة الحكم من حضور جلسة التظنن بالحكم - وجوب أن يتم التظنن بالحكم من محكمة مشكلة بدات التشكيل العددي للمحكمة التي اصدرته وفي جلسة علنية والا كان الحكم باطلا .

### ملخص الحكم :

وحيث أن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصوصية رعت اليها ونفا للقانون وانه في مقام تحديد الاجراءات والقواعد المنظمة لدور القضاء ازاء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على نص المادة ٣ من قانون الاصدار على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » - ونصت المادة ٤ من قانون مجلس الدولة الواردة في الفصل الأول من الباب الأول تحت عنوان الترتيب والتشكيل على أن يكون مقر المحكمة الادارية العليا في القاهرة

( م ٢٨ - ج ١٤ )

ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين  
وتكون لها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الإدارى مدينة القاهرة ويرأسها نائب  
رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها  
من ثلاثة مستشارين ويجدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة  
القضاء الإدارى بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وحيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أفرد الفصل الأول  
من الباب التاسع الخاص بالأحكام تحت عنوان « إصدار الأحكام » حيث  
نصت المادة ١٦٦ على أن « تكون المداولة سرية بين القضاء مجتمعين »  
وتنص المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة  
الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ١٧٠ الى أنه  
« يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم لماذا  
حصل لاحدهم ماتم يجب أن يوقع مسودة الحكم » وتنص المادة ١٧٤  
على أنه « ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع اسبابه  
ويكون النطق به علانية والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ١٧٨ محدلة  
بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يجب أن يبين فى الحكم المحكمة  
التي أصدرته وتاريخ إصداره ، ومكانه وما اذا كان صادرا فى مادة  
تجارية أو مسألة مستعجلة واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ،  
واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رايه فى  
النتيجة ان كان ، واسماء الخصوم والقائمين وصفتهم وموطن كل منهم ،  
وحضورهم وغيبهم » .

كما يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم  
طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري ورأى  
النيابة العامة ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه .

والقصور فى اسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم  
فى اسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان اسماء القضاة الذين اصدروا  
الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث أنه يبين من استقراء الاحكام الواردة في تلك النصوص أن  
المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانون أن يصدر الحكم فيه من الهيئة  
المشكلة وفقا لاحكام القانون والتي سميت المرافعة واثبت المدولة قانونا  
ووقعت مسودة الحكم المشتعلة علي أسبابه باعتبارها — بمراعاة ما تقدم  
— تمثل التقاضي الطبيعي للخصوم الذين يمثلوا أملاها وتقدموا بدعائهم لديها  
لتنزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر الى أن الحكم يمثل خلاصة  
ما أسفرت عنه المدولة قانونا حتى لحظة النطق به وضمنا لاداء املة  
القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رسدا  
وتسجيلا لسير الخصومة وإرتسام الاجراءات الجوهرية فيها وبيانا لقضائها  
حتى النطق بالحكم حتي يكون الحكم بيانا بما قدم في سبيل الوصول الي  
كلمة القانون في النزاع وعنوانا للحقيقة فيها فصل فيه ورتب القانون  
على الاخلال في بيان أسباب الحكم الواقعية أو النقص أو الخطأ في اساء  
الخصوم وصفاتهم وعدم بيان اساء القضاة الذين أصدروا الحكم بطلان  
الحكم .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القواعد التي سنها المشرع فيما  
يتعلق بتشكيل المحكمة من عدد معين من القضاة وفقا لدرجة أهمية المنازعة ،  
وباجراءات نظر الدعوى أملاها ، وبالمدولة وإصدار الحكم فيها ، وبالنطق  
به — هذه القواعد جميعا — تعد من النظام العام بحيث يترتب على الاخلال  
بأى منها بطلان الحكم ، ومن ثم يتعين علي محكمة الطعن أن تتصدى لبحثها  
ولو لم يثرها الخصوم .

ومن حيث أنه يجب — طبقا للاحكام المذكورة — أن ينطق بالحكم  
في جلسة علنية ، وأن الامر اني يجب أن يحضر جلسة النطق بالحكم  
القضاة الذين اشتركوا في المدولة بحسيناتهم الذين أصدروه ، وأنه اذا  
كان المشرع قد قدر أن يحدث لأحدهم مانع من حضور هذه الجلسة فأوجب  
أن يكون قد وقع مسودة الحكم فانه يجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة  
مستقلة بدأت التشكيل العمدى للمحكمة التي أصدرته وفي جلسة علنية  
والإكالي الحكم بإطلا .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المائل فانه  
يجب من الاطلاع على الصورة الأصلية للحكم المطعون فيه والتي تم تسليم  
الصورة التنفيذية ، بموجبها الى المحكوم لصالحه انه قد ورد بصدد الحكم  
انه صدر من دائرة منازعات الافراد والهيئات بحكمة القضاء الادارى  
المشكلة برئاسة السيد المستشار / ..... نائب رئيس مجلس الدولة  
وثمما وعضوية السيدين المستشارين / ..... ، وهى الدائرة  
التي نظرت اعضاؤها الدعوى واشتركوا فى المداولة ووقموا مسودة  
الحكم الا انه قد اثبت بنهاية الحكم عبارة تفيد انه بالجلسة المحددة للنطق  
به حصل مانع للسيد المستشار / ..... ، فحل محله السيد المستشار  
..... ومناد ذلك أن الهيئة التى نطقت بالحكم كانت مشكلة من اثنين  
فقط من المستشارين وليس من ثلاثة حسبما يقضى به القانون بالنسبة  
لتشكيل دوائر محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أن النطق بالحكم المطعون فيه — وقد تم على النحو المذكور  
قد قربت عليه بطلانه أو خالف قاعدة متعلقة بالنظام العام ، لذلك يتعين  
الحكم بالفائه مع اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى — للفصل فيها،  
مجدداً من هيئة أخرى مع ابقاء الفصل فى مصروفاتها — والزام محافظة  
الجيزة بمصروفات الطعنين .

( طعنى ١٢٩٠ ، ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤١٦ )

الكيفية :

مخالف نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات ان قضاة المرافعة الذين  
استمعوا اليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحتم والالتزم —  
للحكم هو خلاصة مداولة القضاة بعد سماعهم المرافعة — اذا تفرع احد  
القضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة اعادة فتح باب المرافعة واعادة  
الاجراءات تبكينا للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتبكينا للخصوم من

**التراجع أمام هيئة المحكة بتشكيلها المعدل ومعرفة التعديل الطارىء مع التشكيل للقضاة الذين سيصدرون الحكم — مخالفة هذه القاعدة — بطلان الحكم .**

### **ملخص الحكم :**

انه يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة التائيبية بالاستكفزية فى الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠ القضائية ، انه جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٠ كانت هذه المحكمة مشكلة من السيد المستشار ... والسيد المستشارين المساعدين ..... وبجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠ حجزت للحكم بهذا التشكيل بجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٠ وفى جلسة النطق بالحكم قررت المحكمة فتح باب المرافعة لتغير تشكيل الهيئة اذ حضر المستشار المساعد الدكتور / ..... بدلا من المستشار المساعد ..... وورد بالحضر انه من لم يحضر اُخذت المحكمة ان الحكم آخر الجلسة واعيد فتح المحضر بذات الهيئة فى جلسة اليوم نفسه والظمن بالحكم .

ومن حيث ان المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ احوالت الى احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص فى هذا القانون . وقد نصت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز ان يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » ومناد ذلك ان قضاة المرافعة الذى استمعوا اليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحتم والالزوم . بحسبان ان بحكم هو خلاصة مداولة القضاة من سماعهم المرافعة ، بحيث ان تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة بوجب بالضرورة اعادة فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات تمكينا للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكينا للخصوم من التراجع امامها ، وتلك قاعدة اصولية فى قانون المرافعات وفتحه يترتب على مخالفتها بطلان الحكم الذى ساهم فى اصداره عضو لم يسمح المرافعة ولا تراجع الخصوم امام الهيئة بحضوره والمقصود بالمرافعة هو ان يتاح للخصوم مكتة

الحضور أمام المحكمة بتشكيلها المعدل ، ولكنه معرفة التعديل الطارىء على تشكيل المحكمة بعد أن كان غلق باب المرافعة ينجز الدعوى للحكم ، وذلك مصداقا لحكم المادة ١٠٢ مرافعات التي توجب الاستماع الى اقوال الخصوم حال المرافعة .

ومن حيث ان الثابت من محضر جلسات المحكمة المطعون في حكمها ، ان تغيير تشكيل هيئة المحكمة في جلسة النطق بالحكم ، واعيدت الدعوى للمرافعة لهذا السبب ، وتؤدي على الخصوم فلم يحضر أحد ، فصدر الحكم في آخر الجلسة فانها بتشكيلها الجديد دون ان يتاح للخصوم مكنه التلؤلؤ للمرافعة أمامها بتشكيلها الجديد دون أن يتاح للخصوم معرفة فصلهم الذين سيصدرون الحكم في دعواهم . والحاصل ان الدعوى كانت قد جرت للنطق بالحكم في الجلسة السابقة في ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠ واغلق باب المرافعة فيها من هذا التاريخ ولم تعد تمة تكتة للترفع بمدة بحيث أن عدم حضور الخصوم يوم النطق بالحكم لم يكن تعقيا منهم عن إحدى جلسات المرافعة ولا كانت اعادة الدعوى للمرافعات في يوم الحكم مما يغير في الواقع والقانون اتاحة فرصة جديدة لهم للترافع أمام الهيئة بتشكيلها المعدل .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للمحكمة بطلان الحكم المطعون فيه امتثال لمصريح حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات الامر الذي بوجب اعادة الدعوى الى المحكمة التي اقيمت بينها الدعوى اصل لتتقضى فيها قضاء صحيحا باجراءات سليمة بالنسبة في هذه الدعوى من دفاع موضوعي ومن وقوع شكلية تتعلق باختصاص المحكمة في كل من الطلبات المقدمة لها وتتعلق بدوى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ، وتتعلق بتحقيق صحة المدعى الاول وانقطاع الخصومة بالنسبة له .

لهذه الاسباب حكمة المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المطعون فيه باعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية لاعادة الفصل فيها .

هـ — عدم صلاحية أحد الأعضاء :

للجمعية رقم ( ٤١٧ )

المبدأ :

اشترط أحد مستشاري محكمة النقض الأخرى في نظر الخصوم مع سبق افتقاره في موضوعها عندما كان مستشارا بالقسم الاستشاري  
مبطل للحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق يستتضي المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية .. ( خلاصا ) اذا كان قد افتى او ترفع عن إحدى الخصوم في الدعوى او كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله » كما تنص المادة ٣١٤ على ما يأتي : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا ... » .

واذا كان الأمر كذلك فان اشترك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بالرغم من سبق افتقاره في هذا الشأن وقت أن كان مستشارا في القسم الاستشاري للفتوى والتشريع لذلك يصح معه الحكم باطلا .

( طعن ٤٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٠ )

قاعدة رقم ( ٤١٨ )

**المبدأ :**

ثبتت عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لنظر الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم — يتعين عند إلغاء الحكم إعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد — يشترط لتصديق المحكمة الإدارية العليا الموضوع أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

**ملخص الحكم :**

متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد ولا ترى المحكمة الأخذ بما ذهب إليه السيد المفوض في تقريره من أن المحكمة الإدارية العليا تتصدى في هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن الحكم المطعون فيه وقد شابه بطلان جوهرى ينحصر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصديق لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا وينطوى على إخلال جسيم بإجراءات التقاضى وتفويت لفرجة من درجاته لأن شرط التصديق أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري .



### قاعدة رقم ( ٤١٩ )

#### المبدأ :

عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإدارى لتنظر الدعوى اذا كان قد سبق ان ابدى رايه كقبوض لدى المحكمة فى دعوى سابقة اقبلها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفى الطعنين المقامين من المدعى والوزارة فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى فى الدعوى الحالية هى ذات طلباته فى الدعوى السابقة وكانت باقى طلباته فى الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التى فصل فيها ارتباطا الادارى مع توافر اسباب عدم صلاحية اعد اعضائها لتنظر الدعوى يكون باطلا ومخالفا للنظام العام — النظر فى الطلبات الجديدة فى الدعوى يثير المنازعة باكملها ومن ثم يمتنع القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه واعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإدارى لتنظرها من جديد — اساس ذلك ان شرط تصدى المحكمة الإدارية العليا ان يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة صحيحا لم يتم باحد اعضائها سبب من اسباب عدم الصلاحية لتنظر الدعوى .

#### ملخص الحكم :

ان الثالث من الأوراق ان السيد المستشار / ..... كان عضوا فى هيئة المحكمة التى نظرت الدعوى الحالية واصدرت الحكم المطعون فيه بينما كان قد ابدى رايه فى الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ قضائية المقابلة من نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفى الطعنين رقمى ١٤٦١ لسنة ٨ و ١٢٣٤ لسنة ٨ القضائية المقامين من المدعى والوزارة المدعى عليها فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى وذلك عندما كان مفوضا لدى المحكمة بان اعد فيها ثلاثة تقارير مودعة بملف الدعوى متضمنة رايه فى الدعوى والطعنين المشار اليهما .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية وهي تعديل مريحة الذي عين به بالكادر العالي من ١٥ جنيه الى ١٩ جنيه شهريا بالتطبيق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وضمم مدة خدمته السابقة وتسوية حالته طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٤ هي نفس طلباته في الدعوى رقم ٨٦٥ لسنة ٢٢ القضائية المضار اليها وذلك للأسباب التي لوضحها الحكم المطعون فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة . لما بالنسبة لباقي طلبات المدعى وهي تسوية حالته على اساس القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة وتعديل اعانة غلاء المعيشة المستحقة له وطلبه الاحتياطي الخاص بالتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة صدور قرار تعيينه بالكادر العالي ثم فصله من الخدمة لعدم تقديمه مسوغات تعيينه ثم إعادة تعيينه من تخديد نهى ان كانت طلبات جديدة لم تثر في الدعوى المحببة إلا انها ترتبط بالطلبات التي فصل فيها ارتباطا جوهريا باعتبارها تقوم جميعا على أساسى قانونى واحد مما لا يمكن معه الفصل بينها فمن المنظر في الطلبات الجديدة يفر المنزعة برعتها .

ومن حيث ان المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها : خامساً : اذا كان قد أفتى أو تراعى عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة عنها . وتنص المادة ١٤٧ على أن يقع باطلا عزل القاضى أو تغضله في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم بائناق الخصوم منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث انه متى ثبت على الوجه الذى سلف بيانه ان أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فمن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ، واذا

يثير النظر في الطلبات الجديدة في هذه الدعوى المنازعة بأنكلمها على ما سبق بيانه ، فانه يتعين لذلك عدم حرجة الدعوى والقضاء بالفناء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد . ولا سند للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تصدى في هذه الحالة لتلظر موضوع الدعوى ذلك لأن قضاة هذه المحكمة جرى على أن الحكم المظنون فيه وقد شله بطلان بجهري يصدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لتلظر الدعوى علته ينتج على المحكمة الإدارية العليا التصدي لتلظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة تلظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة فيلظوى على اخلال نسيم بالجراءات التفاضلية وتبوت لدرجته من درجته لأن شرط التصدي أن يكون حكما صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا مستجيلا لم يتم بإحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لتلظر الدعوى الأمر الذي يتعين جمه إعادة القضية للنصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر أخرى من حوائر محكمة القضاء الإداري مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

( طعن ٦٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

أبدا :

كون أحد السادة المستشارين عضوا بهيئة محكمة القضاء الإداري .  
ألقى أصدرت الحكم رغم سبق إبدائه رأيا في القضية أبان عمله كمفوض  
أمام المحكمة - بطلان الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة لتلظرها من جديد - أسس ذلك .

ملخص الحكم :

أن التثبت من الأوراق أن السيد المستشار / .... كان عضوا في هيئة محكمة القضاء الإداري التي نظرت الدعوى المثلة وأصدرت الحكم المطعون فيه رغم أنه سبق أن أبدى رأيه فيها عندما كان مفوضا لدى هذه

المحكمة وذلك بأن أعد فيها التقرير الاصلى بالرأى القانونى الموقع من  
حساباته والمودع بملف الدعوى بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة (١٤٦) من قانون المرافعات الصادر به القانون  
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى  
ممنوعا من سماعها ولو لم يرده — أحد الخصوم فى أحوال معينة من بينها  
ما قرره فى الفقرة (٥) منها التى تنص على أنه واذا كان قد أفتى أو ترافع  
عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله  
بالقضاء — أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبرا أو محكما أو كان قد  
أدى شهادة فيها وتنص المادة (١٤٧) من هذا القانون على أن يقع باطلا  
عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .  
واذا وقع هذا البطالان فى حكم من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب  
ببطلانها الغاء وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم وإذا ثبت على الوجه الذى سلف  
بيانه أن أعضاء هذه المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به  
سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ويتعين  
لذلك القضاء بغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة القضاء  
الادارى لنظرها من جديد . ولا وجه للقول بأن المحكمة الادارية العليا  
تتصدى فى هذه الحالة لنظر الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على  
أن الحكم المطعون فيه وقد شل به بطلان جوهرى ينحدر به الى درجة  
الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فانه يتمتع  
على المحكمة الادارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر  
ببطلان نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوى على إخلال جسيم  
باجراءات التقاضى وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدى أن يكون  
الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم باحد أعضائها سبب  
من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية  
لفصل فيها من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى .

( طعن رقم ١١٨٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥ )

## قاعدة رقم (٤٢١)

### المبدأ :

اشترك مفوض الدولة في اصدار حكم المحكمة الادارية مثل الطعن .  
ثم تمثيله هيئة مفوضى الدولة امام محكمة القضاء الادارى التى طعن  
امامها في حكم المحكمة الادارية من شأنه ان يميىب الحكم عيب الإخلال  
بإجراء جوهرى — بطلان الحكم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المستشار المساعد ..... كان  
عضوا بالمحكمة الادارية بالنصورة التى اصدرت حكمها فى الدعوى  
رقم ١٢٧ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٧٥/٥/١٩ ثم قام سيادته بتبيل هيئة  
مفوضى الدولة امام محكمة القضاء الادارى بالنصورة بهيئة استئنافية  
عند نظر الطعن فى الحكم الذى اشترك فى اصداره .

ومن حيث ان مفوضى الدولة هى من القسم القضائى وفقا لما  
نصت عليه المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد بنيت المادة ٢٧ من هذا  
القانون اختصاصات هيئة مفوضى الدولة فى تحضير الدعوى وتبيلتها  
للمرافعة ونصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن « تسرى فى شأن  
مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى  
محكمة النقض ... وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم  
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لـ القضاء » ولما كانت المادة ٣ من  
مواد اصدار قانون مجلس الدولة سالف الذكر تقضى بأن تطبق  
الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق أحكام قانون  
المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات  
الخاصة بالقسم القضائى . ومن ثمة فانه يتمين تطبيق أحكام قانون  
المرافعات فيما يتعلق بعدم صلاحية القضاء وزدهم وتنحيهم .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية : ٥٠٠٠ - إذا كان قد افتى أو تراضع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالتضاءر أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها » .

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمينة على المنازعات الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتجهيزها للمرافعة وفي إبداء الرأي القانوني المحايد فيها سواء في المفكرات التي تقدمها أو في الأيضاحات التي تطلب إليها في الجلسة العلنية ويتبرع عن ذلك كله أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع في الحكم وأنه إذا قام بالمفوضين سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليها في المواد ١٤٦ وما بعدها من قانون المرافعات غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً عن مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده أن لم ينتج عنها في الحالة الثانية وذلك قسراً على حالة رد عضو القليلة إذا كان طرفاً منضمّاً في الدعوى طبقاً للمادة ١٦٢ من قانون المرافعات تحقيقاً للحيدة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى ومع ذلك استقر في مباشرتها أو حيث يجب عليه التمتنع عنها وتغيب غيره لإداء مهمته فيها كان ذلك بنطويها علي بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم فيصير ويطلبه . ( حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ١ ق بجلسة ١٧/١٢/١٩٩٥ ) .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإن قيام السيد المستشار المساعد . . . .  
بالإشتراك في إصدار حكم المحكمة الإدارية مشار هذا الطعن ثم تمثيله  
هيئة مفوضي الدولة محكمة القضاء الإداري التي طعن أمامها في حكم

الحكمة الادارية سالف الذكر من شأنه ان يعيب هذا الحكم — وهو الحكم المطعون فيه بالظمن الحالي — بعيب الاخلال باجراء جوهرى ، ومن ثم يكون قد صدر معيبا بيبطله ومن ثم يتمين الحكم بالفائه وباعادة القضية الى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى وابقاء الفصل فى المصروفات .

( طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ :

مفهوم نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ان يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى والادارة اذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية — مقتضى ذلك، انه اذا كانت المخالفات تؤسست الى المخالفين سواء طبقا لوصف النيابة الادارية او بحسب طبيعتها القانونية كل مخالفات ادارية ومسلكية فمن ثم اشتراك عضو الجهاز المركزى للحسابات فى تشكيل المحكمة وسبأه المرافعة ولشترأكه فى اصدار الحكم من شأنه ان يبطل الحكم — للخطأ فى تطبيق النظام العلم وذلك طبقا للمبدأ العلمى فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اصدار لضمائم جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين .

ملخص الحكم :

ان الثالث من الاوراق ان النيابة الادارية اخلت بالمخالفين الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة لمحاکمتهم عن لمخالفات الادارية المسندة اليهم بتقرير الاتهام وقد عين لنظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧١ وقد تداولت القضية بالجلسات

وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية المذكورة. مشكلة برياسة السيد المستشار المساعد ..... وعضوية كل من السنين ..... المستشار المساعد ..... عضو الجهاز المركزى للحسابات الذين اشتركوا فى التوقيع على منطوق الحكم ومسودته .

ومن حيث أن المدة (١٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ( وهو القانون الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه ) تضمنت النص على أن تختص بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثامنة فما دونها عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية تشكل من « مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة ، رئيسا ونائب من مجلس الدولة وموظف من « الدرجة الثانية » على الأقل من ديوان المحاسبة او ديوان الموظفين : عضوين ... ( ومنهزم هذا النص أن يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية.

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم وكانت المخالفات المسندة الى المخالفين فى الدعوى التأديبية المطعون فى حكمها سواء طبقا لوصف النيابة الادارية أو بحسب طبيعتها القانونية كلها مخالفات ادارية ومسلكية فمن ثم فإن اشترك عضو الجهاز المركزى للحسابات فى تشكيل المحكمة وسبأه المرافعة واشترأك فى اصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم — وهو بطلان يتعلق بالنظام العام — وذلك طبقا للمبادئ العامة فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اهدار لضمائم جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين . ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١١٠٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ ) .



## المبحث الثاني حالات لا يتحقق فيها البطلان

### ١ — الإبطاء الملقى :

قاعدة رقم (٤٢٣)

#### المبدأ :

الإشارة بصورة الحكم المطبوعة الى تشكيل المحكمة التأسيسية التي أصبحت الحكم تشكيلا رباعيا بالخالفه لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ ملغيا لا يبطل الحكم طالما ان مسودة الحكم الاصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن نعى هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه بأنه صدر من دائرة مشكلة تشكيلا رباعيا على خلاف ما تنص به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فانه مردود ذلك انه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ انه تشكيل رباعى ولم يكن تحت نظر الهيئة الطاعنة المسودة الاصلية للحكم بتشكيلها الثلاثى وهو الامر الذى يبين أن ما وقع فى صور الحكم المطبوعة محض خطأ ملدى لا يؤثر فى حقيقته على الحكم الذى صدر عن دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس من القانون متعين الرفض .

( ظعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ )

( م ٣٩ — ج ١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

الخطا المادى فى محضر جلسة المرافعة ، المطبوع مقدما ، والنايب فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى — لا يؤدى الى بطلان الحكم الصاغر فيها من الهيئة الجديدة التى سمعت المرافعة وحضرت المحاولة ووقعت الحكم .

#### ملخص الحكم :

اذا كان رئيس محكمة القضاء الادارى السابق الذى راس بعضا غقط من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه ، ولم يشترك بالفعل فى مداواته او فى اصداره ، فلا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه ، ووقعوه واصدروه هم الذين استمعوا الى المرافعة فى هذه الدعوى . ولا وجه للقول ببطلانه استنادا الى مجرد خطأ مادى وقع فى محضر جلسة المرافعة المطبوع مقدما .

( طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢١ )

جـ — النقض أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم :

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

النقض أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم — وجوب أن يكون جسيما ، أي من شأنه تجهيل بهم — ذكر اسم أحد المدعين في الحكم والإشارة إلى البليتين بعبارة « وآخرين » — الإشارة إلى رقم الدعوى في الحكم — إمكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع إلى عريضة الدعوى — لا بطلان في الحكم .

ملخص الحكم :

لأن كان قرار اللجنة القضائية بثبابة حكم قضائي ، فيجب اشتغاله على البيانات الواجب اشتغال الأحكام عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصناعاتهم ، إلا أن النقض أو الخطأ في ذلك يجب — لكي يبطل الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات — أن يكون جسيما ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم إمكان تعيينهم ، حرصا من المشرع على الإبقاء على العمل القضائي وعدم إبطاله إلا للضرورة الملحة ، وهي لا تقوم إلا إذا كان النقض جسيما لا يمكن تداركه . فإذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وإن لم ينص في ديباجته بالذات على اسم المنظم ، إلا أنه يحل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين ، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعينهم الحكم ويشملهم . وذلك بالرجوع إلى عريضة التظلم ذاتها ، وهي تتضمن اسم المنظم من بين الذين قدموه ، فليس ثمة — والحالفة — هذه — نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة .

( طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٠ )

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

خلو الحكم من ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة لا يبطله .

ملخص الحكم :

ان طلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه ، ينحصر ان البطلان لا يكون الا اذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهرى بان كان الخصم مجهولاً تجهيلاً تاماً ، والامر على خلاف ذلك في الدعوى الحالية اذ ورد في صدر الحكم ان المطعون ضده قد تدخل في الدعوى خصماً ثالثاً منضمّاً الى الحكومة ، ومن تلحية اخرى فالدعوى تقوم على أسس الطعن على القرار الادارى للمصادر بقرينة التدخل الى الدرجة الاولى في وزارة الصحة وهو بيان لا يمكن ان يجعل بالتدخل المذكور ، وفوق هذا وذلك فان الدعوى الادارية على خلاف الدعوى المدنية تقوم على مخالصة قرار اداري لا على مخالصة شخص او أشخاص معينين .

( طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥ في - جلسة ١٩٦١/٤/٢٢ )

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسم الوصية على المدعى - لا يبطلان

في الحكم :

ملخص الحكم :

ان النص المنص على الحكم المطعون فيه بالبطلان لخلوه من اسم السيدة/..... الوصية على المدعى الذى بلغ سن الرشد بعد صدور

الحكم - مردود بأن السيدة المذكورة قد حضرت مع ابنها السيد  
بجلسة التحضير المنعقدة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وذلك بعد  
تعيينها وصية عليه بمقتضى القرار الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١  
من محكمة السيد زينب للأحوال الشخصية - وطلب الحاضر معها  
تصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منها الى مديرية التحرير - كما حضرت  
معه بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٤ أمام المحكمة الادارية وفيها  
وجهت الدعوى الى مدير عام مديرية التحرير وبذلك تكون قد تعظمت في  
الدعوى واصبحت بصفتها وصية عليه فيها - ومجرد خلو الحكم  
المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه اذ ان ذلك لا يمدو  
ان يكون خطأ في التتوين من الجلسات تصحيحه وفقاً لاحكام المادة ٢٢٤  
من قانون المرافعات وبناء على ذلك فان الحكم يعتبر في الواقع من الأمور  
صادرة لصالحها بصفتها وصية على ابنها الذي كان قاصراً عند صدوره  
ومن ثم يكون النعى عليه يبطلان في غير محله .

( طعن رقم ١١٢٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/٢٥ / ١٩٦٦ )

#### قاعدة رقم (٤٢٨)

##### المبحث :

طعن على الحكم بالبطلان - لصدوره باسم المدعى رغم وفاته -  
ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل امرته - الباقي من نص ١٧٨/٢  
من قانون المرافعات ان الخطأ في اسماء الخصوم وصفتهم التي  
يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم الى الذي يترتب عليه  
تجهيل البيان .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الوجه الاول من اوجه الطعن الخمس يبطلان الحكم  
المطعون فيه لصدوره باسم المرحوم ..... بعد موته ورغم تصحيح

عسك الدعوى بتدخل الطاعنين — فان المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه .... وأسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيبهم ... والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » .

ومن حيث أن البادئ بجلاء من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ المشار إليها أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو — كما نصت هذه الفقرة — الخطأ الجسيم ، في الذي يترتب عليه تجهيل البيان ، فلا يعلم من الحكم اسم المدعى عليه ، أو تذكر فيه الأسماء وتجهل الصفات فلا يمكن تحديد من الخصم المدعى ومن المدعى عليه . والقاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء في هذا الخصوص أن الحكم يكمل بعضه بعضا فان ورد اسم أحد الخصوم أو صفته خطأ في موضع من مواضع الحكم ، ولكنه ورد صحيحا في مواضع أخرى ، فان ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادى غير المؤدى الى الجهالة ، ولأنه يمكن أن يستدل على صحيح الاسم أو الصفة من ذات الحكم . وقد سبق أن قضت محكمة النقض بأنه حتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالدعوى فإنه لا يعتبر نقصا في خطأ جسيم يترتب عليه بطلان الحكم . « نقض ١٩٥٤/٦/١٠ » ، « ١٩٥٧/٦/٢٠ » .

ومن حيث أن الثابت من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه — ومصدره — أنه ولئن كان قد ورد بدعاية الحكم أن الدعوى مقامة من .... ، الذي كان قد تم إعداده في الفترة من تاريخ صدور الحكم في الشق المستعمل من الدعوى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الشق الموضوعي في الدعوى — إلا أن حكم

المطعون فيه قد استعرض في بيان إجراءات الدعوى وكذا في اسبيله ان المدعى - المذكور توفي الى رحمة الله بتنفيذ الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقاً بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ وأن توافرت لها بعد أن قلبتا بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه الخصومة باسميهما الى المدعى عليهم عقب وفاة مورثهما - المدعى الاصلى - وأنه لا خطأ في اسميهما الواردين في الحكم ، كما وأن المنطوق قد مضى على الزام المدعيتين بالمصروفات . وبناء عليه فليس ثمة خطأ جسيم من شأنه تجهيل أسماء الخصوم أو صفتهم - مما تعينه الفقرة - الثانية من المادة ١٧٨ مرافعات - قد شاب الحكم المطعون فيه كى يمنع الدفع ببطلانه .

( طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ )

ت - ضوابط تسبب الأحكام :

ثلاثة رزم ( ٤٢٩ )

البيان :

الترتيب الوارد بالمادة ٣٤ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان - يكفي لمعللة الحكم أن يكون مقلماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتمتع حجج الخصوم من جميع مناحى أقوالهم استقلالاً ثم يفندنا تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى - يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود - متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قساره لا غبار عليه .

ملخص الحكم :

لا يقبل من الطاعن وجه الطعن القائم على أن المحكمة التأديبية لم تذكر في أسباب حكمها ولا في وقائع الدعوى شيئاً من دفاعه ودفعه ليخلص من ذلك إلى أن الحكم بطل لمخالفته لنص المادة (٣٤٩) من قانون المرافعات وأنه قد شل به تصور في التسبب إذ أن هذا الوجه مردود عما جرت عليه ضوابط تسبب الأحكام من أن الترتيب الوارد بالمادة التي يستند إليها هذا الطعن ، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثلث أسباب الحكم التي تكلفت بالرد عليها . كما أنه يكفي لمعللة الحكم أن يكون مقلماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتمتع حجج الخصوم في جميع مناحى أقوالهم استقلالاً



ثم يفندھا تفصيلا الواحدة تلو الاخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر  
اسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية اوراقه وعدم ايراده نصوص  
اقتوالهم وعبارتها . وحسب النظم للسعيد ان يورد مضمون هذه الاقوال  
ومنى كان ما استخلصه الحكم من اقوال الشهود غير متناقض مع ما هو  
ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه .

( ملعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٨ )

ث — ورود المنطوق في ورقة مستقلة :

قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

المبدأ :

نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه اذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب ان تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا — المشرع استهدف اساسا من هذا النص ان يتم تداول القضاء في الحكم قبل اصداره وان تشمل هذه المداولة منطوق الحكم واسبابه معا بناء على ان اسباب الحكم يجب ان يكون منفصلا عليها بين القضاء وان تستقر عقيدتهم فيها على اساس قبل النطق به وان توقيع القضاء هو الدليل على أنهم طالعوا الاسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه — يترتب على ذلك انه اذا كانت مسودة الحكم قد اودعت في ذات الجلسة التي ارجىء النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافعة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي اصدرته وعلى وضع يستفاد منه انه بنى على ما ورد بها من اسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الاسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيبقه شاملة من الناحية القانونية الاسباب والمنطوق معا — مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن ان يصم مال هذا الحكم بالباطل .

### ملخص الحكم :

انه عن الدفع المبدى من الجهة الادارية ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيع اسبليه الا من أحد اعضاء المحكمة التى أصدرته فانه يبين من الاطلاع على الأوراق انه حدد لنظر الدعوى رقم ١٧٩١ لسنة ١٧ قضية أمام محكمة القضاء الإدارى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتداول نظرها بالجلسات حتى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قررت المحكمة ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ حيث صدر الحكم وأودعت مسودته وقت النطق به ويبين من الاطلاع على هذه المسودة انها حررت على عدة أوراق منفصلة وأن الورقة الأخيرة منها تتضمن منطوق الحكم وحده وموقع عليه من جميع اعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم لما بلى الأوراق التى اشتملت على الاسباب فقد وقع على الورقة الأخيرة منها أحد اعضاء الهيئة .

ومن حيث أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله - تنص على انه « اذا نطق بالحكم عقب المرافعة يجب أن تودع مسودته المشتتة على اسبليه موقعا عليها من الرئيس والقضاة وببينا بها تاريخ ايداعها وذلك فى ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم فى القضايا المستعجلة وسبعة أيام فى القضايا التى يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما فى القضايا الأخرى والا كان الحكم باطلا فان كان النطق بالحكم فى جلسة أخرى غير جلسة المرافعة يجب أن تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا كذلك » .

ومن حيث أن الثالث فى الدعوى الماثلة ان الحكم المدفوع ببطلانه ارجىء النطق به الى جلسة مقبلة ثم نطق به من الهيئة التى سمعت المرافعة وأودعت مسودته فى ذات الجلسة التى تم فيها هذا النطق وكان موقعا على منطوق الحكم من رئيس المحكمة وقضااتها الامر الذى ينطبق.

عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ سائلة الذكر واذ كان ما استهدفه المشرع أساساً من هذه الفقرة هو أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح سواء أن يتم تداول القضية في الحكم قبل إصداره ولن تشبهل هذه المدونة منطوق الحكم وإسباليه مما ابتداء على أن إسباليه للحكم يجب أن تكون متبقة عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع هؤلاء القضاة هو الجليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقسوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه وترتيباً على ذلك فإذا كانت مسودة الحكم في الدعوى المثلثة قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجىء النطق بالحكم فيها — وهو أمر لا يجلل فيه أحد وكان منطوق الحكم المنون على رول الجلسة المرافقة لهذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب غلا يتصور فصل منطوق الحكم من الأسباب الواردة بهذه المسودة لما هو مسلم به قانوناً من أن المقصود بالحكم هو منطوقه والأسباب المرتبطة به والتي بنى عليها ومن ثم تكون التوقعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة بلا ريب من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معاً فمن ثم فليس مراداً ولا مقصوداً من المشرع والهيئة هذه أن يكون مجرد ورود المنطوق الموقوع عليه على ورقة مستقلة أن يسم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد إذ ثبت أن الحكمة أمليت حكم المادة ٣٤٦ سائلة الذكر بها يتفق والإجراءات المقررة ومحققة ما رعى اليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معاً ما يتعين معه الحكم برفض الدفع .

### ٦ - الأحالة بقرار :

قائفة رقم ( ٢٤١ )

#### المقدمة :

طرح دعوى تختص بها محكمة القضاء الإدارى بلجراء غير صحيح قانونا هو قرار الأحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية فى حين أنه كان ينبغى أن يصدر بهذه الأحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده - الغاية المرجوة من وراء الأحالة بالاجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالأحالة التى تمت بإداة غير صحيحة - يترتب على ذلك عدم جواز الحكم بىطلان هذه الاحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بها نص عليه فى المادة ٢٠ فقرة ثالثة من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالىطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

#### ملخص الحكم :

أن محمل الدفع بىطلان قرار الاحالة أن محكمة القضاء الإدارى - وأن كانت هى المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الادارية الا أنها لم تتصل بها اتصالا قانونيا ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو اجراء غير صحيح قانونا هو قرار الاحالة الصادر من رئيس المحكمة الادارية وأنه ينبغى أن يصدر بهذه الاحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى وأن كان صحيحا أنها قد انصلت بالدعوى بإداة أو بلجراء غير صحيح قانونا إذ لم تحل اليها بحكم من المحكمة الادارية أو لم تطرح أمامها بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى

١٤ أنه متى كان مسلما أن تلك الدعوى إنما تختص بها محكمة القضاء الإداري ولا تختص بها المحكمة الإدارية بحيث لو قضى ببطلان قرار إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري لعلمت إليها حتما من جديز بإحالة صحيحة غلته يكون من الواضح أن الفلية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالإحالة التي ثبت بأداة غير صحيحة مما لا يجوز معه الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بإبطالان رغم النص عليه اذ ثبت تحقق الغاية من الإجراء ذلك أنه لا جدوى في الحالة المثلثة من الأخذ بدفع الطاعن بعد أن تم اتصال بالدعوى فعلا بالمحكمة المختصة حسبما سلف البيان .

د — في حالة ضم دعوتين للارتباط يجوز تكملة اسباب الحكم في احدهما باسباب الحكم في الأخرى .

#### قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ :

ان تأثير الفصل في دعوى على وجه الحكم في الثانية يجعل الارتباط بين الدعوتين قائما رغم اختلافهما سببا وموضوعا — اثر ذلك — يجوز للحكمة ان تار بضم احدى الدعوتين الى الأخرى ويجوز لها ان تبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها — اذا استكملت المحكمة حكمها في الدعوى الثانية بما اورنته في حكمها في الأولى من اسباب فلا بطلان في ذلك ولا يعتبر ذلك اخلافا بحق الطاعن في النفاذ في اى من الدعوتين .

المبدأ :

ومن حيث انه على الوجه الأول — فان الارتباط بين الدعوتين رقمى ٨٩٩ السنة ٢٩ ق ، و ٤٢ السنة ٢٩ ق ، قائم على أن بينهما اختلاف سببا وموضوعا — من صلة ، لتاثير الفصل في اولاهما ، على وجه الحكم في ثانيهما ، لاعتقاده ، في بعض اسمه ، على ما ينتهى اليه الوضع القانونى للدعى في خصوص تحديد اقدميته في الدرجة الخامسة بردها نو وعد بردها الى التاريخ الذى طلبه ، في الأولى ، اذ طلبه في الثانية الغاء تخطيه في الترقية للدرجة التالية في ١٢/٢١/١٩٧٠ يستند فيما يستند اليه من اسباب الى اقدميته المطلوبة في ملفيهما وهذا الارتباط يجعل للحكمة أن تضم احدى الدعوتين الى الأخرى ، لتصدر فيها حكما واحدا وهو أمر متروك لمحضر تحجيرها ، اذا ما رأت أن في ذلك ما يسر لها الفصل فيها وضمان سلامة بناء حكميهما في كليهما والبعد عن التناقض بينهما واسبلهم وضم الدعوتين ، لا يجعل منهما دعوى

واحدة ، بل يبقى لكل منهما ذاتيتها واستقلالها عن الأخرى ، ومن ثم فإذا ما رأت المحكمة الا تضمها ، واثرت أن تنظرها معا ، وتصدر في كل منهما حكما قائما بذاته ، فلا تتريب عليهما في ذلك وهو الحقيقة ونفس الأمر بمثابة الضم عملا ، وعلى هذا فإن ما اتبعه المحكمة المطعون في حكمها ، في اجرائها من نظر الدعويين ، على استقلال ولكن في جلسات واحدة مراعاة للتبعية المظاهر اليه ، صحيح وصحيح تبعا اصدارها في كل منهما ، وفي جلسة واحدة حكمها قائمة بذاته ، ولا عليها أن تستكمل اسباب حكمها في الثانية بما أوردته في حكمها في الأول من اسباب وما ينته عليها من نتيجة في تحديد اقدمية المطعون ضدها في الدوحة الخمسة على مقتضاها ، إذ أن الحكم الأولي ، يعتبر عنى هذا الوجه جزءا من الحكم في الثانية متمم له وليس في شيء من هذا ، اخلال بحق الطاعنة في الدفاع في أي من الدعويين ، حيث استوفته في الاثنيتين بردها على كليهما في ضوء ما قدمه المطعون ضده من اسانيد فيهما ولا اقام لعنصر جديد غير ملحوظ من قبلها بالنسبة الى الدعوى الثانية وهو بعيد عنها إذ تحديد الاقدمية في الاولى ، هو كما تقدم احد الوجوه التي دارت عليها المنازعة في حكمها ، على ما هو بين من وقائع كليهما ودفاع طرفيهما وما تنتهى المحكمة اليه ، اصلا في الاولى مراعية معا وبالضرورة في حكمها في الثانية ولا تأثير لعنم الدعويين او الفصل فيهما على هذا الوجه ، على حق الطاعنة في الطعن ، في كليهما ، إذ في الحالتين يلزمها الطعن فيهما لما بينهما من صلة كما نعلقت في واقع الحال . وغنى عن البيان ، انه ليس ثم ، على الوجه المتقدم قصور في اسباب الحكم الأخير .



ر - توافر الاشتراك في سماع المرافعة والادالة واصدار الحكم :

قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبدأ :

النعمي يبطلان الحكم بقوله ان احد مستشاري المحكمة اشترك في اصدار الحكم دون ان يسمع المرافعة - لا محل له من كان المستشار المشار اليه قد حضر في احدى الجلسات بالاضافة الى الهيئة التي سمعت المرافعة دون ان يشترك في اصدار الحكم .

ملخص الحكم :

ان النعمي يبطلان الحكم لمخالفته لقواعد قانون المرافعات لان احد مستشاري المحكمة لم يسمع المرافعة في الدعوى ومع ذلك اشترك في اصدار الحكم مردود بان الهيئة التي اصدرته ووقعت عليه مشكلة من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجز القضية للحكم لجلسة ١٩٦١/٢/٩ وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر احد المستشارين بالاضافة الى الهيئة السابقة حيث تقرر مد اجل الحكم اسبوعين وبجلسة ١٩٦١/٢/٢٣ صدر الحكم المطعون فيه دون ان يشترك في اصداره المستشار الآخر ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس سليم من الواقع ويعتبر القضاء برفضه .

( طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢١ )

ق — عدم الاضطرار ثم الحضور :

قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ :

انتمى على الحكم ببطالته شكلا بقوله ان المدعى لم يفطر بالموعد المحدد فنظر الدعوى — ثبوت ان المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر امام هيئة مفوضى الدولة في جلسة التحضير وانه ابلغ ببيعاد جلسة المرافعة — عدم حضور المحامى الوكيل يوم الجلسة وحضور محام آخر عنه لم يطلب التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى او الترخيص للمدعى في الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة — لا بطلان — لا يغير من ذلك ان المحامى الذى حضر كان متطوعا ودون ائابة من المحامى الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من أوراق الدعوى ان السيد المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر امام هيئة مفوضى الدولة بالحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم في جلسة التحضير التى كانت منعقدة في ٢٨ من يونية سنة ١٩٦١ وعندما أحييت الدعوى الى المحكمة المذكورة للمرافعة وعينت لنظرها جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ ابلغ السيد وكيل المدعى ببيعاد هذه الجلسة بكتاب المحكمة المؤرخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ فلم يحضر ولا يوجد في الأوراق ما يدل على رد هذا الكتاب الى المحكمة لعدم تسلم الوكيل له وبجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ حضر الاستاذ المحامى عن السيد المحامى وكيل المدعى .

وقدم مندوب الوزارة في حضوره مذكرة بدفعاها ولم يطلب السيد الحاضر عن المدعى التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى او الترخيص

للمدعى في الاطلاع والرد على المفكرة المقدمة من الحكومة بجلسة المرافعة مما حدا بالحكمة الادارية بعد أن استبان لها أن الدعوى مهيئة للفصل فيها الى ارجاء النطق بالحكم الى جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أى بعد زهاء شهر من تاريخ حجزها للحكم ومن هذا يتضح أن المدعى كان على اتصال بالدعوى سواء في مرحلة التحضير أو المرافعة مما ينتفى معه القول بأن اجراءات المرافعة في دعواه كتبت تتم دون علمه وفي غيبته وإذا كان المدعى يشر في تقرير طعنه الى أن الاستاذ المحامى قد حضر عن وكيله تطوعا دون انابة فان العرف بالمحكم قد جرى على أنه في حالة عدم حضور المحامى الاصلى وحضور محام آخر نيابة عنه لا تطلب المحكمة من المحامى الحاضر تقديم ما يثبت صفته ككاتب عن المحامى الاصلى للخصم وإذا كان ثمة ما يخفى على حضور السيد المحامى الذى تطوع بالحضور عن محامى المدعى الاصلى دون أن تكون له فعلا صفة قانونية في هذه النيابة أو على مسئلة في ابلاغ زميله الذى حضر عنه أو ابلاغ صاحب الشأن ذاته عقب الجلسة بما تم فيها مما يعنيه أمره أو سكوته عن ذلك فان هذا لا يؤثر في سلامة الحكم المطعون فيه من ناحية سير الاجراءات في الدعوى امام المحكمة ولا يؤدى الى بطلانه .

١٤ — إعادة الدعوى للرافعة والحكم فيها دون إعادة اعلان ذوي  
القانون :

قاعدة رقم ( ٢٥ )

١٥ —

إعادة الدعوى للرافعة بعد حيزها للحكم بسبب تضييع تشكيل  
الهيئة لا يستلزم اعلان طرق النزاع لبدء دفاعهم اذا لم يكونوا حاضرين  
— أساس ذلك : المادة ١٧٢ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب  
لرافعة لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة اذا حضر المدعى عليه  
في جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك —  
مضى ثبت ان محامي الحكومة ان حضر بمحض الجلسات فانه لا يكون ثمة  
اخلال بحق الدفاع — التمس على الحكم بالبطالان لا يستند على أساس  
من القانون .

لمحض الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به هيئة مفوضي الدولة من بطلان شسابه  
الحكم المطعون فيه مرده الى الهيئة التي اصدرت الحكم تقارير تلك التي  
سمعت الرأفة فانه يبين من الاوراق الدعوى انها نظرت لأول مرة  
بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وكانت الهيئة مشكلة من السيد  
الاستاذ المستشار ..... رئيسا عضوية السيد الاستاذ .....  
المستشار المساعد والسيد الاستاذ ..... المستشار المساعد ، وبجلسة  
١٠ من مايو سنة ١٩٨٠ شكلت المحكمة من الهيئة السابقة فيها عدا  
السيد الاستاذ ..... والذي حضر بدلا منه السيد الاستاذ .....  
المستشار ، وحضر الاستاذ ..... المحامي عن الطاعنة والتي حيز  
الدعوى للحكم ، وقررت المحكمة حيز الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ من

ههنية سنة ١٩٨٥. ويتك الجلسة انعقدت المحكمة بالتشكيل السابق فيها عدا السيد الأستاذ ..... المستشار المساعد الذي حضر بدلا منه السيد الأستاذ ..... المستشار المساعد ولم تحضر الطائفة أبو وكيلة لم يحضر من هيئت عن المدعى عليه ، وقررت المحكمة بطلب المرافعة في الدعوى لذات اليوم لتغيير تشكيل الهيئة الهئية وقررت أن يصدر الحكم في آخر الجلسة ، وقد اعيد فتح المحضر لجلسة ذات اليوم وينفس التشكيل السابق وصدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان القول بان فتح باب المرافعة يستلزم اعلان طرفي النزاع اذا لم يكونوا حاضرين لاداع الدافع فهو قول لا سند له من القانون ، ذلك لانه المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو ان يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر ، وهذا ما حرصت المحكمة التأديبية على انالته في محضر الجلسة ، اذ قررت ان اعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغيير الهيئة ، يضاف الى انه من الجادىء الأسباب في فتح المرافعات انه اذا حضر المدعى عليه في اي جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما ان النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محدد ، ومتى كان الثابت أن محامى الحكومة حضر أكثر من جلسة فانه لا يكون هناك ثمة اخلال بحق الدافع ويكون النص على الحكم المطعون فيه البطلان لا يستند على أساس من القانون .

( طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ :

المادة ١٧٣ من قانون المرافعات - لا يتطلب المشرع عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وانما تطلب ان يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة للجلسة وفي المحضر - حتى حضر المدعى

عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك — ليس من حق نوى الشان أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية — أساس ذلك : النظام القضائي محددة — متى ثبت حضور المدعى عليه وتقنيه مذكرات بدفاعه فإن إعادة بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعة التحريرية في مواعيد الدعوى المرافعة والحكم فيها دون إعادة إعلان نوى الشان لا يبطل الحكم .

#### مخصص الحكم :

أنه عن الوجه الأول من وجهي الطعن ، والخاص ببطلان الحكم للطعون فيه لمسوده من هيئة أخرى غير الهيئة التي سمعت المرافعة ، فإن المادة ١٧٣ من قانون المرافعات والتي تنص على أنه « لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة النطق بالحكم إلا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك إلا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر » . لا يتطلب عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وقف المحضر ، وهو ما حرصت المحكمة التأديبية على إثباته في محضر الجلسة ، فقد قررت أن إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ، ويضلف إلى ذلك أنه من المبادئ الأساسية في فقه المرافعات أنه أتا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعة التحريرية في مواعيد محددة وليس من حق نوى الشان أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وأن كل محكمة أن تطلب إلى الخصوم أو إلى المفوض ما تراه لازما من إيضاحات

ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المذكرات  
المشتملة على دفاعه فإنه لا يكون ثمة إخلال بحقه في الدفاع ويكون النص  
على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون ، وذلك على ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة .

( ملعن ١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة اول يونية ١٩٨٥ )

## ٦ - ثبوت صلاحية القاضي لتظر الدعوى :

قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

### المبدأ :

اسباب عدم صلاحية القضاة بخصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - نعب احد مستشاري المحكمة الادارية العليا رئيسا لادارة الفتوى لوزارة الاسكان بقرار من رئيس مجلس الدولة استنادا الى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ليس من شأنه ان يفقد السيد المستشار ولاية القضاء او يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون مما يجعله غير صالح لتظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ومنوعا من سماعه - اساس ذلك ان الثابت انه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم ونجبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رايه الذي انتهى اليه في المداولة ان راي وجها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم اذ ان التنب لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الادارية العليا من ناحية اخرى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان البدأ بجلاء من استعراض طلبات المدعى انه انما استهدف الطعن في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ١٤ ق بدعوى البطلان اصلية استنادا الى حكم المادة ١٤٧ من قانون المرافعات وذلك بقوله انه قد ثل به عيب جسيم تمثل في اشتراك السيد الاستاذ المستشار ..... في إصداره رغم زوال ولاية القضاء عنه بنظرة رئيسا لادارة الفتوى لوزارة اسكان اعتبارا من



لؤل فبراير سنة ١٩٧٢ أى فى تاريخ سابق على صدورہ الامر الذى كان  
يوجب فتح باب المرافعة فى الطعن للمستكمل المحكمة تشكيكها ونفسا  
للقاتلون .

ومن حيث أنه يجب التقييه بلذى ذى بدء الى أن الاصل فى المنازعة  
الادارية هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تطبق القواعد والاجراءات  
التي شرعها قانون مجلس الدولة ولا تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية  
والتجارية الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة المشار  
اليه وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع طبيعة المنازعة الادارية ولا يتنافر  
مع خصائصها .

ومن حيث أن أحكام الباب الثمانين من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية فى شأن عدم صلاحية القضاة وردهم وتنجبتهم تسرى على القضاء  
الادارى اذ فضلا على أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق قد نصت على أن تسرى فى شأن رد  
مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة  
النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الادارى والمحكم  
التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى  
محكم الاستئناف وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحكم  
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة — فضلا على ذلك فان  
الأحكام المتقدمة تقرر فى واقع الامر أصلا علما يتصل بأسس النظام القضائى  
غايته كماله الطمأنينة للبتقاضين وصون سمعة القضاء ومن ثم كان من  
الطبيعى سريان هذا الاصل على القضاء الادارى تحقيقا لذات الغاية  
للجوهرية من جهة والاتحاد العلة من جهة أخرى .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون  
المتقاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد من  
الخصوم فى الأحوال الآتية : (١) إذا كان قريبا أو صهر لأحد الخصوم

١١) الدرجة الرابعة . (٢) اذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى ومع زوجته (٣) اذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيًا عليه أو قيًا أو مظنونة ورائته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا المصو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى (٤) اذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلًا عنه أو وصيًا أو قيًا عليه مصلحة في الدعوى القائمة (٥) اذا كان قد اتفق أو تراضى عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيًا أو خبيرًا أو محكمًا أو كان قد أدى شهادة فيها — كما أن المادة ١٤٧ من ذات القانون قد نصت على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض حاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام دائرة أخرى والمستفاد بجلاء من النصين المتقدمين أنه اذا ما قام بأحد القضاة سبب من أسباب عدم صلاحية سلفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان ولو كان ذلك باتفاق الخصوم وزيادة في الاستيثاق والتحوط لسمعة القضاء فإنه اذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب اليها إلغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام دائرة أخرى وهذا استثناء من الأصل العام الذى يجعل أحكام محكمة النقض نهجى من الطعن بحسباتها خاتمة المطاف ومن ثم فلا يسوغ التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أنه لئن كانت أحكام المحكمة الادارية العليا هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاتمة المطاف فيها يعرض من اقضية على القضاء الادارى ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — شأنها في ذلك شأن الاحكام الصادرة من محكمة النقض واذا كان الشارح قد أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر منها اذا ما

قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي اتاحتها للخصم إذا ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم حسبها سلف البيان على حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية لتطمين المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه متى كان الأمر ما تقدم وكان المدعى لا يستند في دعواه المائلة الى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة . هذا وجدير بالذكر أن الثالث في الأوراق على خلاف ما ذهب المدعى أن السيد الاستاذ المستشار ..... قد نذب رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الاسكان والتشييد بالقرار رقم ٢٥ الصادر من السيد رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ وذلك استناداً الى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي كان سارياً آنذاك والنذب على هذا الوجه وبخصمه أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه ليس من شأنه أن يفقد السيد الاستاذ المستشار ..... ولاية القضاء أو يزيلها عنه بالمعنى المفهوم في القانون بما يجعله غير صالح لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ممنوعاً من سماعه طالما أن الثالث أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وأن نذبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول من رأيه الذي انتهى اليه في المداولة إن رأى وجهاً لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أنه « النذب » لا يرفع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى ولا وجهه في الوقت ذاته لما أثاره المدعى خلاصاً بالسيد الاستاذ المستشار ..... ذلك أن هذا الأخير لم يشترك في إصدار الحكم المطعون وإنما اقتصر دوره على مجرد الطول محل السيد المستشار ..... في جلسة النطق بهذا الحكم .

### قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

١٤٦ — :

صلاحية القاضي لنظر الدعوى المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ مرافعات — يعتبر القاضي غير صالحا لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في عدة حالات منها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها — مخالفة هذا الحظر يترتب بطلان الحكم — المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها — لا ينصرف هذا الحظر الى الاعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق نائب بعض أعضائها — أساس ذلك المادتان ١٤١ ، ١٤٢ من قانون الإثبات — العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج عن نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ١٤٦ مرافعات — تنص على أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في عدة حالات منها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها ، وكانت المادة ١٤٧ مرافعات ترتب البطلان على مخالفة ذلك ، فإن المقصود بعمل الخبرة المحظور بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوى بما كان له من رأى سابق في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه

للفصل نفسه ، ولذا فلا يصرفه هذا الحظر الى الاجمال الذى يعتبر من صميم عمل المحكمة ، تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق نذب بعض أعضائه وأستثناء بالالتجاء الى أهل الخبرة اذا كانت من المسائل الفنية التى يصعب عليها أن تتولاها بنفسها دون الرجوع الى المختصين بها فنيا ولهذا قضت المادتان ١٣١ و ١٣٢ من قانون الانتخاب رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأنه يسوغ للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أو تقرر الانتقال لمعينة المتنازع عليه أو نذب أحد أعضائها لذلك ، ويكون للمحكمة أو من تندبه من قضائها حالى الانتقال تعيين خبير للاستماع به فى المعينة ، ولها وللقاضى المنتدب سماع من يرى مساعه من الشهود ، ويقض من ذلك أن العمل الذى يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة لبيان وجه الحق فى الدعوى قبل انزال حكم القانون عليها ولا يجرى عليه الخطر الوارد فى المادة ١٤٦ مرافعت .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة تقرير اللجنة المنتدبة ، وهو التقرير الذى استندت اليه اللجنة القضائية فى إصدار قرارها المطعون فيه ، أن اللجنة خلصت الى أن مساحات للنزاع تخرج عن نطاق الاستيلاء عليها طبقا للقانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وانها من الاراضى التى احتفظ بها البائع الخاضع طبقا للقانونين المشار اليهما ، ولم يتضمن التقرير الادلة التى استقت اللجنة منها هذه النتيجة ، كما أن اللجنة لم تتم بتنفيذ المأمورية الموضحة بقرار اللجنة القضائية التمهيدى بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧ ، هذا فضلا عن أن تقرير اللجنة موقع من العضو الفنى دون عضوها الاخر وهو رئيس اللجنة المستشار ..... الامر الذى ترى معه المحكمة طرح تقرير اللجنة المنتدبة ، واحالة ملف الطعن الى مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية ليندب أحد خبرائه المختصين للاطلاع على ملف الطعن وملف الخاضع وما بهما من أوراق ومستندات والانتقال الى أرض النزاع لمعينتها وتطبيقها على العقود المسجلة المتنازع عليها ، وبيان القانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبه وتحديد تاريخ استيلاء وسببه وبيان اذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الاطيان التى احتفظ بها الخاضع.

وتحديد القانون الذى تم الاحتفاظ بها فى ظله ، ثم بيان طبيعة أرض النزاع فى ضوء التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبه ، مع تحديد تاريخ اقامة المبتلى الكائنة عليها وبيان وصف كامل دقيق لظروف وحقيقة أرض النزاع وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبه وكذلك تحقيق دفاع الشركة المعترضة بخصوص وضع اليد سواء فى ذلك المدة الطويلة ١٥ سنة او المدة القصيرة ٥ سنوات وما اذا كانت قد توافرت فيه الشروط التى تجعله مكسبا للملكية طبقا للمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدنى ، وعلى العموم تحقيق جميع عناصر الدفاع التى ابدتها الهيئة الطاعنة وللخبر فى سبيل تأدية مأموريته الانتقال الى اية جهة رسمية والاطلاع على ما يراه لازما من أوراق وسجلات ومستندات وسماح من يرى لزوما لسماحهم من شهود بدون حلف يمين والاطلاع على ما يراه من أوراق لدى أى شخص أو جهة .

( طعن ٩٧٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ وفى ذات المعنى طعن ٢٣٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )

م — ثبوت عدم الاشتراك في إبداء الراى مسبقا كمفوض :

قاعدة رقم ( ٢٩ )

إليها :

إذا كان الغالب من الأوراق أن رئيس هيئة مفوضى الدولة — أبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو في أعداد التقرير فانه لا يوجد ما يفيد أن رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رايه في موضوع الدعوى ومن ثم فانه لا يقوم برئيس الهيئة التي أصدرت الحكم الطعن فيه ، بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضى الدولة أبان تحضير الدعوى ، ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

ملخص الحكم :

أنه عن السبب الاول من سببى الطعن والخاص ببطلان الحكم لان رئيس الهيئة التي أصدرته كان رئيسا لهيئة مفوضى الدولة اثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتهيئتها للبرافعة فالملاحظ في هذا الصدد انه ولئن كان رئيس هيئة مفوضى الدولة — هو دون غيره من أعضاء الهيئة — الذى يختص بالطعن في الاحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة أو أكثر من الحالات التي تجيز الطعن أو في حالات الطعن الوجوبى الا أن تحضير الدعوى وتهيئتها للبرافعة وأعداد التقرير فيها يقوم به السادة مفوضوا الدولة طبقا للمادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ ( والتي تعادلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ) التي تضمنت النص على انه « ويودع المفوض — بعد تهيئة الدعوى — تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبباً ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض

بقلم كتاب المحكمة ولهم ان يطلبوا صورة منه على نفقتهم « . فاذا كان ذلك ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة — ابان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشارك فى مرحلة تحضيرها او اعداد التقرير كما أن الشكايات التى قدمها الطاعن يتمجل فيها وضع التقرير فى الدعوى، ورغم أنها كلها — كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير — حسبها يبين من تلك الشكايات — فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه فى موضوع الدعوى ومن ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه — بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضى الدولة ابان تحضير الدعوى — ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك فى اصدار الحكم فيها .

( طعن ٦٧٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦ )



ن - قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد بكتاب الجلسة :

قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

المبدأ :

عدم بطلان الحكم اذا قام بكتاب الجلسة سبب من الاسباب التي لو وجدت بالقاضي لادت الى عدم صلاحيته او الى رده - كتاب الجلسة ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم او الواقف - اقتصار مهنته على المعاونة في العمل الكتابي - اذا ثبت قيام سبب بكتاب الجلسة من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد فلا مانع قانونا من حضوره ككتاب للجلسة وان كان من المتدوب اليه استبدال غيره به .

ملخص الحكم :

لئن كان كتاب الجلسة من اعوان القضاة الا انه ليس من هيئة القضاة ، سواء الجالس منهم او الواقف ، الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى أن قام بهم سبب من اسباب عدم الصلاحية ، او يجوز ردهم أن قام بهم سبب من اسباب الرد ، المنصوص على هذه الاسباب وتلك في الباب المعقود لذلك في قانون المرافعات ، وانما تقتصر مهمة كتاب الجلسة على المعاونة في العمل الكتابي ، وبهذه المثابة لا يتمتع عليه قانونا الحضور ككتاب جلسة ، كما لا يجوز رده اذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى لو انها ثابتت بالقاضي جالسا او واقفا لاصبح معزولا عن أن يحكم فيها او جالس رده عنها بحسب الأحوال ، ومن ثم لا يطل الحكم لو قام بكتاب الجلسة مثل هذا السبب ، وان كان من المتدوب اليه استبدال غيره به ، دفعا لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي .

( طعن ٧٨٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ )

( م ٤١ - ج ١٤ )

## الفرع الرابع عشر

### تقدير قيمة الدعوى

#### قاعدة رقم (٤٤١)

##### المبدأ :

منازعة في علاوة — شمول النزاع لأصل الاستحقاق وامتداد حجية الحكم الصادر في شأنه الى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا — اعتبارها من الدعاوى غير القابلة لتقدير قيمتها .

##### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى طلب الكف عن خصم نصف علاوة الترقية والملاوة الدورية ورد المبالغ التي خصمت وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، واستبان للحكمة أن النزاع المطروح يشمل أصل استحقاق العلاوة ، فلا حجة فيها يذهب اليه الطاعن من أن قيمة هذا النزاع تتحدد بما لا يجاوز ٢٥٠ ج بقوله أن خصم العلاوة أصبح مقصورا على سنتي ١٩٥٤/٥٣ ، ١٩٥٥/٥٤ المنصوص عليهما بالقانون سالف الذكر وأن مجموع الخصم خلال السنتين لا يجاوز تلك القيمة — لا حجة في ذلك . لأن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقي لا تقوم فقط على مقدار الرقم الناتج من حساب المتجدد من نصف العلاوة في مدة السنتين المئلتين سلفتي الذكر — كما يبدو للرأي البادئ — بل يترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، أي لمسببه وأسلسه القانوني ، وسواء شملت انازعة قيام الاستحقاق أو حدوده ومداه — يترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهّن بها وتقديرها مقدما ، ذلك أن العلاوة إذا استحققت للموظف أصبحت جزءا من مرتبه يضاف اليه ويندمج فيه ، ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار

عدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء في تحديد المرتبات الإضافية التي تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الاساسي ، كاعانة غلاء المعيشة ، والعلاوة الاجتماعية ، وسائر الاعانات بخلاف انواعها ، وبكبد التخصص وبذل التفرغ وبذل الانتقال وبذل السفر وبذل التمثيل والمكافآت عن الاعمال الإضافية ، أو من حيث استقطاع الاحتياطي للمعاش وربطة ، أو تقرير المكافآت عن مدة الخدمة ، أو الخصم من الراتب عند التأديب ، وغير ذلك مما لا يمكن معرفة مدها سلفا لتوقعه على ظروف مستقبلية ليس في الوسع التكن بها ، وكثت حجة الحكم في اصل الاستحقاق مستعمل ذلك كله ولا تقتصر على الجزء المخصوص من العلاوة — لما كان الامر كذلك ، فان النزاع في اصل الاستحقاق كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما .

( طعن ١٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

المبدأ :

**مطالبة بفرق مرتب — وعلاوة غلاء وبذل الطوارئ — شمول النزاع لاصل الاستحقاق ، وامتداد حجة الحكم الصادر في شأته الى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا — اعتبارها من الدعاوى غير القابلة لتقدير قيمتها في اشطارها الثلاثة .**

**ملخص الحكم :**

إذا كان الثابت أن المدعى يطالب باستحقاقه لفرق المرتب الناتج من إعادة تسوية مرتبه منذ بدء تعيينه وما يترتب على ذلك من آثار فيما يتعلق باعانة غلاء المعيشة وبذل الطوارئ ، وكان النزاع المطروح على هذا الوجه يتناول اصل استحقاق كل من فرق المرتب واعانة الغلاء وبذل الطوارئ ، فلا حجة في القول بأن قيمة هذا النزاع قد تحددت نهائيا .  
مفرق نقدي لا يجاوز ٢٥٠ جنيها بالنسبة الى كل طلب على حدة في فترة .

تفنية لم يعد الراتب أو إعانة غلاء المعيشة أو بدل الطوارئ بعدد ما حصل عليه متقاربة في المستقبل ، إذ أن هذا النظر يردود بأن قيمة النزاع الحقيقي لا تنحصر فقط في تقدير الرقم الناتج من حساب التوحيد التقديري من فرق المرتب أو إعانة الغلاء أو بدل الطوارئ في الفترة المتنازع عليها — كما يلوح للرأي الياقيني — بل تترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق أي لمبنيه وأسلسه اليقانوني . وسواء شملت المنازعة قيام الاستحقاق أو جنيده ومداه ، فانه تترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التمكن منها أو تقديرها مقدما ، ذلك أن فرق المرتب إذا أسحق للموظف أصبح جزءا من المرتب يضاف اليه وينمذج فيه . ولما كان يترتب على تقدير هذا المرتب آثار عدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء في تحديد المرتبات الإضافية التي تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الأصلي كإعانة غلاء المعيشة والملاوة الاجتماعية وسائر الإعانات والملاوات بمختلف أنواعها ، وبكبدل التخصص وببدل التنسغ وببدل الانتقال وببدل السفر وببدل التمثيل وكالمكافآت عن الأعمال الإضافية ، أو من حيث تدرج المرتب أو استقطاع احتياطي المعاش وربطة أو تقدير 'ككفالت' عن مدة الخدمة أو الخصم من الراتب عند التقاعد ، وغير ذلك مما لا سبيل الى معرفة مداه أو مقداره سلفا لتوقعه على ظروف مستقبلية واحتمالات ليس في الوسع التنبؤ بها . ولما كان تحديد مقدار إعانة غلاء المعيشة وكذا بدل الطوارئ يتبع المرتب زيادة ونقصا لارتباطه به ، لذ يتوقف استحقاق فرق الإعانة والزيادة في بدل الطوارئ المطالب بها على ثبوت أصل استحقاق فرق المرتب المتنازع عليه ، أولا لكونها يتبعاته وجودا وعندما باعتبارها فرعاً من ذلك الأصل ونتيجة له يجريان مجراه ويأخذان حكمه . ولما كانت حجية الحكم في أصل النزاع سقشمل ذلك كله ولا تقتصر على القدر من فرق الراتب أو إعانة الغلاء أو بدل الطوارئ ، موضوع المنازعة ، فان النزاع في أصل الاستحقاق — كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى — يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما في اثباتها الثلاثة المرتبطة ببعضها لزوما على حد سواء .

## الفرع الخامس عشر

### مصرفات الدعوى

#### قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

المبدأ :

رفع الدعوى ضد الحكومة أمام محكمة مختصة بنظرها — صفوف  
قانون قبل التوصل فيها يقضى بعدم اختصاص المحاكم بتلك المنازعات —  
الحكم بعدم الاختصاص — الزام الحكومة بالمصرفات .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الدعوى قد رفعت — أمام المحكمة المختصة — ضد الجمعية  
قبل صدور القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بعدم اختصاص  
المحاكم عموماً بنظر أمثال تلك المنازعات ، فإن المحكمة إذا تقضى بعدم  
اختصاصها بنظرها وتلزم الحكومة بالمصرفات ، إذ المنع قد جاء بعد رفع  
الدعوى فزولا على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير منوع رفع  
الدعوى فى ظل القانون القديم ، فيتمتع الزام الحكومة بالمصرفات .

( طعن ٩٠٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

المبدأ :

الفاء قرار إدارى — زوال السبب الذى كان يبرر اجابته بصفة  
تعديل التشريع أثناء نظر الدعوى — الزام الحكومة بالمصرفات .

### ملخص الحكم :

إذا كان طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه ، له ما يبرره عند تقديم طلب الإلغاء ، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل المشروع ، فإن الحكومة هي التي تلزم بمصروفات الدعوى .

( ملن ٢١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

#### المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وقت رفعها — صدور القانون معدل للاختصاص صار به القضاء الإداري غير مختص — الزام الحكومة بالمصروفات .

### ملخص الحكم :

إن القضاء الإداري كان مختصاً بنظر الدعوى المألف الاستعارة اليهها وقت رفعها ثم اتضح بعد ذلك أنه صار غير مختص بناء على قانون معدل للاختصاص فإنه يتمين الزام الحكومة بالمصروفات .

( طمى ١٦٤٣ لسنة ٧ ق ، ١٥٠٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

#### المبدأ :

استرداد الإدارة لما تستحقه من الموظف عن طريق الاستقطاع من ريع الراتب — عدم جوازه قبل العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ — رفع الدعوى على الإدارة بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع — صدور

**القانون سالف الذكر أثناء نظر الدعوى واجازته الاستقطاع — صهورة**  
**طلب المدعى غير منتج — الزام الإدارة بمصاريف الدعوى .**

### **ملخص الحكم :**

ما كان يجوز للإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ أن تستقطع من ريع راتب الموظف ما هو مستحق لها على أساس استرداد المدفوع بدون حق ، ولكن ذلك أصبح جائزا طبقا للقانون المذكور . وغنى من البيان أن الاستقطاع جائز — وفقا لهذا القانون — سواء بالنسبة للمستحقات الحكومية الناشئة بعد نفاذه ، أو مستحقاتها الناشئة قبله . مادامت هذه المستحقات مازالت قائمة في ذمة الموظف بعد نفاذه . فإذا ثبت أن الإدارة — قبل صدور القانون سالف الذكر — قد استقطعت المبالغ المستحقة لها على المدعى على أساس استرداد المدفوع بدون حق . فرفع هذا دعواه بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع ، واثناء نظر الدعوى صدر القانون المشار إليه ، فإنه لا يبقى ثمة وجه للتحدى بعدم جواز الاستقطاع ، إذ أصبح التحدى بذلك الآن غير منتج . إلا أنه لما كانت الدعوى قد رفعت في ظل قانون ما كان يجيز — وقت اقامتها — الاستقطاع من ريع راتب الموظف ، فترى المحكمة الزام الحكومة بمصروفاتها .

( طعن ٥٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٣١ )

### **قاعدة رقم ( ٤٤٧ )**

### **المبدأ :**

**زوال اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى بعد رفعها لمصهور**  
**القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ والعمل به قبل قتل بلب المرافعة فيها — وجوب**  
**الزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة .**

### ملخص الحكم :

ان القضاء الإداري اذ كان مختصا بنظر الدعوى وقت أن رفعت ، وانما أصبح غير مختص بذلك بناء على قانون جديد معدل للاختصاص مسهر بعد ذلك وعمل به قبل قتل باب المراجعة فيها ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر هذه الدعوى مع الزام الحكومة بالمصروفات .

( طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

#### المادة :

اجلية الإدارة لطالبات المدعى بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها -  
اعتبار الخصومة منتجة مع لزوم الإدارة بالمصروفات .

### ملخص الحكم :

متى ثبت أن الإدارة قد سوت حلة المدعى وقتا لطلبته قبل الفصل في الطعن المرفوع عن دعواه أمام المحكمة الإدارية العليا ، فان الخصومة تكون ، والحالة هذه ، قد أصبحت غير ذات موضوع وتقضى هذه المحكمة باعتبار الخصومة منتجة .

( طعن ١٧٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

#### المادة :

وظيفة كيميالى بمصلحة الممثل - عدم تلازم مشقة إعطائها وطبيعة المرأة - ترشيح ديوان الموظفين لها للعمل في هذه الوظيفة وتعيين



الإدارة لها في وظيفة مماثلة لا تحوطها هذه المشقة — هو تصرف سليم ليس فيه انحراف بالسلطة — التحكم في هذه الدعوى بانتهاء الخصومة وبإلزام الحكومة دون الدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحلّة — سليم في شقة الأول ويتعارض في شقة الثاني مع الأصل الذي يقضى بتحصيل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها .

#### ملخص الحكم :

إذا استبان من ملبسات هذا الطعن أن وظيفة الكيماى بمصلحة المعامل ومراكزها خارج القاهرة متناثرة في الغالب في الريف القمى من صعيد مصر ، وأن طبيعة هذه الوظيفة تتطلب كثرة الانتقال الى مواقع عمليات مياه الشرب لاجراء التحليل اللازمة أو اخذ العينات لهذا الغرض وأن هذه المواقع تقع في جهات نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائم على هذه الوظيفة الى استخدام الدواب في مسالك وعرة أو الى الاعتماد الى مسافات بعيدة سيرا على الأقدام أو يلجئه الى مرافقة سائق الموتوسيكل بمفرده . فإن هذه المشقة البالغة والاستهداف للمخاطر المحونة والمسالك غير المأمونة إذا فرضا على المرأة لكان فيهما ما يتعارض مع الظروف الملائمة الواجب توفيرها للمرأة حين تسند اليها وظيفة من الوظائف العابة وعلى ذلك فلا تثريب على الجهة الادارية لو جنت المرأة مسالك لا تجد مفيتها وجبت عنها وظائف — يبنى قصرها على الرجال باعتبارهم أقدر على احتمال أعبائها وأقدر على معاناة مشقتها ، غلنا اضيف الى ما تقدم أن الجهة الادارية لم تال جهدا في فتح باب للتوظيف أمام الدعية بتعيينها بعد ذلك في وظيفة مماثلة لا تحوط بها تلك المشاق فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه — رغم وضوح صحة تصرف الإدارة وسلالته من عيب الانحراف بالسلطة — بعد القضاء بانتهاء الخصومة مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحلّة ، هو قضاء متعارض مع الأصل الذي يقضى بتحصيل الخصم الذى خسر الدعوى بمصروفاتها ، وخسر الدعوى هو من رفعها أو رفعها بغير حق .

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة — بحلول الحكم الصادر فى هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات — قانون المرافعات لم يقصد بالحكم بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها — مصاريف الدعوى تشمل اتعاب الخبراء ومصاريف القضية والشهود ومصاريف انتقال المحكمة واتعاب المحامين والرسوم القضائية — القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التى لها وجود قانونى — اذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية — الزام الحكومة بالمصروفات فى هذه الحالة يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية .

#### ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح فى عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة ، ويبقى بعد ذلك بحث محلول او اثر الحكم الصادر فى مثل هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات هل ينطوى على قضاء بالالزام برسوم الدعوى رغم انها غير مستحقة قانونا وبالتالي تمتنع مناقشة هذا الاساس للالزام عن طريق المعارضة فى امر التقدير بعد ان بات الحكم الصادر به حائزا لقوة الامر المفضى ام ان القضاء بالالزام بالمصروفات لا ينطوى حتماً وبحكم اللزوم على الالزام فعلا برسوم الدعوى اذ ان المشرع حين اوجب على المحكمة فى قانون المرافعات عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى لم يقصد بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها اذ تشمل مصاريف الدعوى اتعاب الخبراء الذين عينوا فى القضية ومصاريف الشهود الذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة فى الحالات

التي يستلزم الامر هذا الانتقال وأتعلم المحامين والرسوم القضائية وقد درجت المحاكم عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى دون ان تبين مقدارها أو تحدد عناصرها سواء في منطوق الحكم أو في أسبابه تاركة أمر تقديرها الى رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة ومفاد القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها أن ينصرف الالتزام الى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني أي المستحقة قانونا دون ما عداها ومؤدى هذا أنه اذا كانت الدعوى أو الطعن مرفوعا من الحكومة فإنه لما كانت لا تستحق عنه رسوم قضائية فإن الزام الحكومة في هذه الحالة بالمصروفات يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا لعدم استحقاقها ولا يمكن أن يحمل حكم المحكمة بالزام الحكومة بالمصروفات دون تحديد أو إيضاح على أنه تناول الزامها بما هو ليس مستحقا أو واجبا قانونا وإنما ينبغي أن يحل على أنه التزام الحكومة بجميع العناصر التي تتألف منها المصروفات ومنها الرسوم ان كان شيء منها مستحقا قانونا فالمحكمة في حقيقة الواقع اذا سككت عن الإيضاح أو الانصاح أنها تحدد الملزم بالمصاريف بما فيها الرسوم ان كانت هناك مصاريف أو رسوم مستحقة فإن لم يكن هناك شيء منها فالمحكمة لا يمكن أن ترمى بحكمها بالزام الحكومة الطاعنة بالمصروفات الى خلق رسوم لا وجود لها قانونا تحلها بها على خلاف الواقع والقانون .

( طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

**الالتزام بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — عدم انصرافها الى الرسوم التي مستحقة قانونا وكذلك الى التكلفة التي مستحقة قانونا .**

### ملخص الحكم :

ان دائرة محض الطعون وقد قضت في الطعن موضوع هذه المعارضة بالالزام هيئة النقل العام بالقاهرة بالمصروفات دون تحديد عناصرها فان مغاد ذلك أن ينصرف الالزام الى عناصر المصاريف التى لها وجود قانونى وليس من بينها رسوم الطعن باعتبار أنها رسوم غير مستحقة قانونا ومن ثم لا يجوز مطالبة الهيئة بها . أما عن الكفالة فان دائرة محض الطعون لم تنظم الهيئة المعارضة بدفعها وهى وان كانت قد قضت بمصادرة الكفالة الا ان الثابت ان الهيئة المعارضة لم تدفع هذه الكفالة عند الطعن باعتبار أنها غير مستحقة قانونا واكتفى بالتأشير على طلب تقرير الطعن بأن جملة الرسم والكفالة وقدرها عشرون جنيها خاص بالحكومة واذا كان الامر كذلك فان الحكم بمصادرة الكفالة غير المدتوعة وغير المستحقة قانونا يكون قد وقع على غير محل وبالتالي غير قابل للتنفيذ ولا محل والحالة هذه بالتنفيذ على الهيئة ببقية هذه الكفالة: اسوة بما هو متبع مع الحكومة .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون قائمة رسوم الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٣ القضائية المعارض فيها اذ قدرت الرسوم التى تنفذ بها ضد هيئة النقل العام بالقاهرة بببلغ عشرين جنيها منها خمسة عشرة جنيها رسم ثابت والباقي وقدره خمسة جنيهات كفالة قائمة على أساس سليم من القانون ويتمين من ثم القضاء بالغائها مع الزام المعارض ضده بالمصاريف عدا الرسوم عملا بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

( طعن ١٧٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧١ )

قامدة رقم ( ٤٥٢ )

البيـدا :

عدم جواز الفصل فى المصروفات قبل صدور الحكم على الخصومة .

### ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه تضى — بالنسبة الى المصاريف — بابقاء الفصل فيها وطلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم بالزام المدعى المصروفات ولما كانت المادة ١٨٤ مرافعات تقضى بأنه : « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمليها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وينظر في حساب المصاريف مقابل اعتبار المحاماة . » مما يفيد أنه قبل صدور الحكم المنهى للخصومة لا يجوز ثانونا الحكم في المصاريف وإنما يجب ابقاء الفصل فيها لحين الفصل في الموضوع كما هو الحال في الطعن المائل . وإذا طلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم على المدعى بالمصاريف قبل صدور الحكم المنهى للخصومة لذلك يكون هذا الطلب مخالفا للقاتون متعين الرفض .

( طعن ٥٢٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٢ )

#### المبدأ :

الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم — عند عدم تقديرها يتولى ذلك رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة — الأمر الصادر في هذا الشأن يعتبر مكملًا للحكم ومن طبيعته .

#### ملخص الحكم :

الأصل أن مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان أمكن وذلك عملا بالمادة ١٨٩ من قاتون المرافعات .

وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقضيها له المحكوم له. عملا بالمادة ١٨٩ المشار اليها .

ومهمة القاضي الأمر ليست تنفيذية والا نأطها المشرع بأقلام الكتاب  
حوائها أمره في هذا الشأن يعتبر في حقيقته مكبلا للحكم الذي ألزم الخصم  
بالمصروفات ولذلك تقرر بحق ألا يسرى على هذا الأمر على عريضة قواعد  
السقوط المقررة في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات بالنسبة للأوامر على  
العريضة لأن الأمر في هذه الحالة من طبيعة الحكم فوجب أن يسرى عليه  
ما يسرى على الحكم في هذا الشأن وهذا ما استقر عليه القضاء قبل أن يرد  
حكمه بنص صريح في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات الجديد .

( طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤ )

##### الجدد :

اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة — تقديرها  
متروك للمحكمة والقاضي الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها — عناصر  
التقدير التي يهتدى بها .

##### ملخص الحكم :

ان اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل في  
الرسوم القضائية النسبية وتقديرها متروك أمره للمحكمة أصلا وللقاض  
الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها في الحكم ويختلف تقديرها  
من دعوى إلى أخرى بحسب ظروف كل دعوى وبإبساطها ومراعاة مدى  
ما أصاب من حكم له بالمصروفات المناسبة من نجاح أو إخفاق في طلباته .

( طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

سلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون الحكم بها — القاضي الامر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا ان يلزمه القاتون بتقدير معين .

#### ملخص الحكم :

مضى ثبت ان الحكم قد الزم المتظلم بالمصروفات المناسبة فان مفاد ذلك ان المحكمة قد ناطت برئيس الهيئة التي اصدرت الحكم سلطة تقدير المصروفات المناسبة التي ألزم الحكم الخصم بها وسلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون ان يكون له سلطة الحكم بها والاصل ان القاضي الامر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا ان يلزمه القاتون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسوم القضائية النسبية حيث وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به منذ الزام الخصم المحكوم عليه بها . وهذا هو ما فعله القاضي الامر عند تقدير الرسوم النسبية بالنسبة الى ما حكم به على المتظلم حيث قدر الرسوم التي يلزم بها المتظلم بنسبة ما حكم به فعلا .

( طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٦ )

#### المبدأ :

تقدير المصروفات في الحكم ان امكن — ترك سلطة التقدير لرئيس المحكمة — حدودها — تعدى سلطة تقدير المصروفات الى سلطة الحكم بها — غير جائز .

### ملخص الحكم :

ان الأصل ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان أمكن وذلك عملاً بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التي أصدرته بأمر على عريضة . بتقديمها له المحكوم له عملاً بالمادة المشار إليها .

وسلطة رئيس الهيئة في اصدار أمر على عريضة مقصورة على تقدير المصروفات دون أن يكون له سلطة الحكم بها والأصل أن القاضي الأمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهر من ظروف الدعوى ومستنداتها ما لم يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسوم القضائية حين وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند الزام الخصم المحكوم عليه بها .

ومن ثم ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ القضائية لم يقض بإلزام الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية برسوم هذا الطعن بل قضى بإلزام المدعى ( المتظلم ضده ) بالمصروفات المناسبة ولما كانت الهيئة لا يستحق عليها قانوناً رسوم طالما أنها هي التي أقرت الطعن المشار إليه . بوصفها من الهيئات العامة التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم استحقاق رسوم الطعن الذي أقرته يكون في غير محله .

( طعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٧ )

#### المبدأ :

لا محل للتصديق لموضوع الخصومة به اجابة المنعنى الى طلبه . الحكم باعتبار الخصومة منتهية لا يمنع من تعرض لموضوعها لتحديد الالتزام بالمصروفات .



### ملخص الحكم :

يبين من الأوراق أن المدعى قرر بجلسته أول سبتمبر سنة ١٩٦٤ أنه رقى للدرجة الرابعة في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٤ وأنه يعزل طلبه الذي أقام به الدعوى إلى طلب تعديل أتبديته في هذه الدرجة إلى ١٠/٢١/١٩٦٢ التاريخ الذي أصبح فيه صالحا للترقية إليها ثم قرر بجلسته ١٢/٩/١٩٦٥ أن جهة الإدارة قد استجابت إلى طلبه بموجب القرار رقم ٢٦٢ الصادر في ٢٧/١٠/١٩٦٥ بترقيته إلى تلك الدرجة اعتباراً من ٣/١١/١٩٦٢ وأنه بذلك يعتبر الخصومة منتهية وأنه يقرر على الزام الحكومة بالمصروفات .

ومن حيث أنه وقد تبين لمحكمة القضاء الإداري أن جهة الإدارة قد استجابت لطلب المدعى في صورته الختامية فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع ويقعين من ثم القضاء باعتبارها منتهية .

ومن حيث أنه وإن كان ليس ثمة محل لتصدى المحكمة للفصل في موضوع الخصومة بعد أن غدت ذات موضوع إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد تحديد الملزم بمصروفات الدعوى أن تقيم تضامها في هذا الشأن على ضوء ما يبين لها من بحث موضوع الخصومة وقت إقامة الدعوى بها .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى أقام دعواه بطلب إلغاء الترقية للدرجة الرابعة بالإنتمية المطلقة وما يترتب على ذلك من آثار قرار محافظ دورسيد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ فيها تضمنه من تخفيضه في رتبة الترار المطعون فيه صدر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٢ وتظلم منه المدعى في ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ ولم يقم المدعى المظلمة بطالب إلغاء إلا في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ أي بعد فوات المواعيد المقررة للطعن بالإلغاء والمنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة فإن الدعوى تكون والحالة هذه غير مقبولة شكلاً ويقعين من ثم الزام المدعى بمصروفات وبالتالي فإن الحكم ( م ٤٢ - ج ١٤ )

الطمعون فيه يكون قد جانب الصواب فيما قضى به من الزام الجهة الادارية بالمصروفات مما يقتضى تعديله والقضاء باعتبار الخصومة منتهية والزام المدعى بالمصروفات .

( طعن رقم ٤١٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

قيل :

كون المدعى ليس له أصل حق في طلب عنده اقام دعواه ...  
صدور اجراء لاحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن فيه من مقتضاه  
انشاء الحق للمدعى - الزامه بمصروفات الطلب .

ملخص الحكم :

ان المدعى عندما اقام دعواه الراهنة لم يكن له أصل حق في هذا  
الطلب وأنه لولا صدور الموافقة اللاحقة من كل من وزيرى الخزانة والرى  
على الترخيص له في الجبع بين محلته وأجره عن المدينين المذكورين  
بالتطبيق رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وهى الموافقة التى انشأت له هذا  
الحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن في الحكم الصادر فيها - ما كان  
لله ادنى حق في هذا الطلب الذى يضمن معه الزامه بالمصروفات .

( طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩ )

قيل :

تتلم الجهة الادارية انشاء نظر الطعن بصرف هذه الملاوة  
لستحقها اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٧٥ استفادا الى احكام هذا القانون يرتب عليه اعتبار الخصومة  
منتهية مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات - اسفلى ذلك ان الطاعن  
يستفيد حقه في صرف هذه الملاوة عن المدة المتسار اليها من قرار

رئيسية الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٧٧، والتي من القانون رقم ٤٤٤  
للسنة ١٩٧٧، وبالقانون لا يعتبر تاركاً للتصديقية ولا يجوز تصديقه  
بالمسوقاته المستندة الى نص المادة (١٧٧) من قانون المرافعات، ولا  
تلتزم بهما للحجة الإيجابية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يقرر بترك الخصومة  
في الطعن بل على العكس من ذلك فقد تصنفت المذكرة المقدمة منو لجلبية  
١٩٧٨/١/٢٩ ان الادارة قامت بصرف استحقاقه كاملا من علاوة الخطر  
عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٩/٨/١٠ وانه يتضح من ذلك انه كان  
محقا في رفع دعواه مطالبا بحقه في هذه العلاوة منذ تاريخ ايقنتها .  
١٩٦٧/٨/١ وان الحكم المطعون فيه على غير اساس سليم من القانون  
ومن ثم فهو يطلب الحكم بالزام وزارة الحربية بدفع مبلغ ٧٠ جنية  
قيمة المصاريف التي تكبدها في الدعوى والطعن وبالتالي يتم  
الائتات عما اثارته ادارة قضايا الحكومة في شأن الزام المدعى  
بالمسوقات ونفا لنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات على اسس  
ترك الخصومة .

( ملغى رقم ٦٨٧ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جملة ١٩٧٨/٧/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

##### المادة :

انه وان كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى لتلى المسوقات  
والحكومة التلت الباقى باعتبار ان كلي منهما قد اخفق في بعض طلباته  
الا ان تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل  
انما الجاهلية بينهما بذات النسبة — وليس ذلك انه لا محل لتزام  
المدعى بالمصاريف طبقا للادة ١٧١ من قانون المجاهلة المصاريف بالقانون  
رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ لان املوة قضايا الحكومة التي حضرت عنها

خصمه تشوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع عنها أو عليها من القضايا . لذلك لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة سالف الذكر كما أنه لا يجوز في الوقت ذاته أن تنقل الامتياز التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر ( الحكومة ) عن الحد الأدنى الذي أورفته المادة ١٧٦ سالفه الذكر وهو عشرون جنيتها .

#### مقتضى الحكم :

أن مبنى المعارضة أن الحكم في الطعن بالزام المدعى ثلثي المصروفات ولما كانت امتياز المحاماة ، تدرج ضمن المصروفات فقد كان يتعين تحميل المدعى ثلثي امتياز المحاماة المقررة ، وإذ صدر أمر التقدير على خلاف ذلك بأن الزم وزارة العدل كامل امتياز المحاماة فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة بحكم قانون تنظيمها تشوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع عنها أو عليها من القضايا ، لذلك فإنه لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ١٧٦ من هذا القانون تنص على أنه « على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى بامتياز المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام ولو بغير طلب ، بحيث لا تقل عن ... وعشرين جنيتها في قضايا النقض والإدارية العليا » فإن من مقتضى هذا النص ألا تنقل امتياز المحاماة التي يتعين للحكم بها على من خسر كل أو بعض طلباته في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا عن عشرين جنيتها .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار أن كلا منهما أخفق في بعض طلباته ، إلا أن تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم تحليل أعباء المحاماة بينها بذات النسبة . إذ لا محل لالزام المدعى

مبدأ اعتبار طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لان ادارة قضايا المحاكم  
التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما سلف الايضاح .  
كما لا يجوز في الوقت نفسه ان تقل الاعقاب التي يجب الحكم بها على  
الخصم الآخر ( الحكومة ) عن الحد الأدنى الذي اوردته المادة ١٧٦ المذكور  
وهو عشرون جنيها . وعلى ذلك فان ما قرره امر التقدير المعارض فيه  
من الزام وزارة العدل بمبلغ عشرين جنيها مقابل اعقاب المحاماة  
يكون مطابقا لحكم القانون ، ومن ثم تكون المعارضة فيها خاطئة بالرفض  
مع الزام المعارض بمصروفاتها .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٦١ )

المبدأ :

إذا قضى الحكم ببطالان صحيفة الدعوى تأسيسا على ان المدعى  
قد توفي قبل ان يقوم وكيله المنتخب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفة  
فان مفاد ذلك ان هذه الصحيفة وقد اودعت غير مستوفاة الشكل  
القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتمالها على اسم مدعى له وجود  
فعلى وقائوني ، لا تقيم دعوى ولا تتعقد بها خصومة — اسلم  
ذلك ان الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى  
أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ومن غير التصور قيام  
خصومة بغير طرفين وعلى ذلك ليس هناك محل للقول بقيام دعوى  
طالما انه ليس هناك مدع — يترتب على ذلك انه ليس ثمة محل للحكم  
بالمصروفات طالما انه ليس هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة إذ ان  
الرسم لا يستحق الا عن الدعوى .

### ملخص الحكم :

أن مفاد النصوص الواردة في المواد ١٨٤ وما بعدها من القانون الرافعات أن الحكم بمصاريف الدعوى إنما يكون على أحد طرفي الخصومة فيها ، وقد جاء في المادة ١٨٤ من القانون المذكورة أنه « يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي ينتهي به الخصومة المطعون » أن تحكم من يلقاه نفسها في مصاريف الدعوى ، ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطال صحيفة الدعوى تأسيسا على أن المدعى كان قد توفي قبل أن يقوم وكيله المنتخب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفة فان مفاد ذلك هو أن الصحيفة المودعة وإن اتخذت شكلا صورة صحيفة مستوفاة جميع البيانات التي استلزمها القانون في صحيفة الدعوى بما في ذلك اسم المدعى إلا أنها وقد اشتملت على اسم شخص متوفى على اعتبار أنه المدعى فان الصحيفة تكون قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على اسم مدع له وجود فعلى وقانوني ، ومن ثم فان هذه الصحيفة لا تقيم دعوى ولا تتمتع بها خصومة ذلك لأن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ، وتنتهي الخصومة بحكم من المحكمة في موضوع النزاع أو بتنازع المدعى عن الخصومة أو بالصلح ، فليس يتصور قيام خصومة بغير طرفين ، وعلى ذلك فليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليست هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة ، والرسوم لا تستحق إلا عن دعوى .

وحيث أنه متى كان ذلك فان الحكم المطعون عليه إذ قضى بالزام الحكومة بالمصروفات على اعتبار أنه يفصل في خصومة بين طرفين يكون قد جاتب وجه الصواب ومن ثم يتعين الحكم بالفائز في هذا الشأن .

### فصل ثامن (٤٦٧)

#### المادة :

«تصلح طريق الدعوى بقصد حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها ، بأن سلم المطعون ضده بعضى الجهة الإدارية في المبلغ المطلوب وتنازلت تلك الجهة عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية - وجوب تفسير عقد الصلح بتفسيراً حقيقياً طبقاً للمادة ٥٥٥ من القانون المدني - لا يجوز الحكم بإلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى رغم أنها كتبت على حق فيها وطالما لم يتضمن عقد الصلح نزولها عن الدعوى أو إعفاء المظنون فيدعون إلزام بمصروفات - وجوب إلزام المظنون ضده بها » .

#### بمخص الحكم :

إن التمسد للمصادر من المظنون ضده وما صاحبه من موافقة الجهة الإدارية عليه ينطوى على عقد صلح استهدف به الطرفان حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها ونزل فيه كل من المتصالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه ، فقد سلم المظنون ضده بحق الجهة الإدارية في المبلغ المذكور وتنازلت الجهة الإدارية عن حقها في إلزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حسبما يستفاد من عدم تمسكها بالفوائد إلا في حيلة ما إذا اخل المظنون ضده بأداء أحد الأقساط في المبدأ المتفق عليه ، فتوافرت بذلك مقومات عقد الصلح وفقاً لحكم المادة ٥٢٩ من القانون المدني ، ولما كان من مقتضى التفسير الضيق لعبارة الصلح طبقاً لحكم المادة ٥٥٥ من القانون المدني أن يقتصر التصالح

على ما تنازل عنه المتصالح دون غيره ، واذا لم يتضمن الصلح تنازل  
الجهة الادارية عن الدعوى او مصروفاتها فانه لا يجوز ان ينسحب  
الصلح اليها . ولما كانت الجهة الادارية على حق عندما اقبلت  
دعواها ضد المطعون ضده في حدود مبلغ ١٠٢٣ جنيها و ٣٣٧ مليما  
بعد ان تراخى في الاستجابة الى مطالباتها الودية المتكررة وكان عقد  
الصلح الذى أبرم بين الطرفين المتنازعين لم يتناول نزول الجهة الادارية  
عن الدعوى او اعفاء المطعون ضده من الالتزام بمصروفاتها فانه لم  
يكن جائزا والصلح هذه الزام الجهة الادارية بمصروفات الدعوى ،  
واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد جانب  
صحيح القانون حقيقا بالالفاء فيها قضى به من الزام الوزارة الطاعنة  
بالمصروفات وانما ينبغى الزام المطعون ضده المصروفات المناسبة .

( طعن رقم ١٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٨ )

#### قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

قضاء محكمة القضاء الادارى بالزام خصم الادارة المدعية اداء  
مبلغ مستحق لها والمصروفات - الطعن في هذا الحكم - حكم  
المحكمة الادارية العليا بتعديل قيمة المبلغ المستحق لجهة الادارة  
مع الزامها المصروفات - هذا الحكم الاخر يكون قاصرا على تعديل  
قيمة المستحق لجهة الادارة ولا يتضمن الزامها بمصروفات الدعوى  
امام محكمة القضاء الادارى - نتيجة ذلك : التزام جهة الادارة  
بمصروفات الطعن دون مصروفات الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان وزارة التعليم العالى اقبلت الدعوى رقم  
٧٥ لسنة ١٢ القضائية ضد السيد/..... طلبت فيها الزام



المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعما لمبلغ ٥١٤ و٢٦٦٩ جنيه مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية ، وقد عقب المدعى عليه الثاني ( الطاعن ) على الدعوى بأن كفايته للمدعى عليه الأول كانت قاصرة على البعثة الأولى التى انتهت بصودته الى مصر فى إبريل سنة ١٩٥١ ، أما البعثة الثانية التى بدأت فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فلم يكفه فيها . وبجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٧ حكمت محكمة القضاء الإدارى بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعما لوزارة التعليم المالى ٢٦٦٩ و٥١٤ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تمام سداد المصاريف . وقد طعن المدعى عليه الثانى السيد/..... فى الحكم المشار اليه على أساس أن كفايته اقتصر على البعثة الأولى التى انتهت بصودته الى مصر فى إبريل سنة ١٩٥١ دون البعثة الثانية التى بدأت فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة الإدارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن ..... بإلزامه بأن يدفع الى المدعية متضامناً مع المدعى عليه الأول السيد/..... مبلغاً وقدره ٣٦٥٤ و٦٦٩ جنيه والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تمام السداد والزمته الجهة الإدارية المصروفات ، وقد انطوت أسباب هذا الحكم على أن البعثة الثانية التى أوفد فيها المدعى عليه الأول ابتداء من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لم تكن امتداداً لبعثته التى عاد منها فى ٣ من مايو سنة ١٩٥١ وأن كفاية المدعى عليه الثانى انصبت على البعثة الأولى وحدها ومن ثم فإن التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الأولى وحدها ومن ثم فإن التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الأولى فقط بمبلغ ٣٦٥٤ و٦٦٩ جنيه بما يتعين معه تعديل الحكم المطعون فيه غنياً تضمنه من إلزام الطاعن بنفقات البعثتين .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من الأساليب التي حكم عليها خطأ الحكم ، ان هتساء المحكمة الإدارية للطبأ بتعديل حكم المحكمة القضاء الإداري كان منصوحا على تحويل المبلغ المحكوم به على التهمى عليه لقائى دون مجلس بما قضت به هذه المحكمة من الزام المدعى عليها بمصاريف الدعوى ، ومن ثمة فإن ما هتفت به المحكمة الإدارية للطبأ من الزام جهة الإدارة بالمصروفات ونصرف والامسر مكفلك إلى مصروفات الطعن وحده دون مصروفات الدعوى التى لم يتناولها الحكم المشار إليه بالتعديل . ومقتضى ذلك أن مصاريف الدعوى حـ مراعى فى حسابها ما انتهى إليه قضاء المحكمة الإدارية العليا يلتزم بها المدعى عليها دون الحكومة ، وبالتالى فإنه ما كان يسوغ مطالبة الحكومة بالرسم النسبى آنف الذكر عن المبلغ الذى ألزمت المحكمة المذكورة المدعى الثانى بأدائه للحكومة . وغنى عن القول ان هذا التهم لا يعد تفسير للحكم لأنه واضح الدلالة فى ذلك ولم يقع بمنطوقه أو أسبلبه المرتبطة بالمنطوق غموض أو إبهام يقتضى التفسير .

( طعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٤ قـ — بطنسة ١٩٧٧/٤/٢ )

### قائمة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

الزام الحكومة بمصروفات الطعن إنما ينصرف إلى الزام الجهة التى يمثل بها الصائل وهى الجهة التى يتعين عليها الاداء — بشرطه التنبية الإدارية لإختصاصها فى تتبع الجرائم التأديبية والإخطاء الإدارية وأنواع التقصير التى تمتوجب العقاب التأديبى لا يجعل منها حصصا فى الدعوى التأديبية — لا الزام على النيابة الإدارية بمصروفات الادغوى التى ترفعها أو الطعون التى تقام منها أو من الصائلين عن احكام المحاكم التأديبية إذا حكم الصالح الصائل فى هذه الطعون .

### ملخص الحكم :

أن النيابة الادارية ساطعها لقانون انفاثها تلويح من لداة الضحك  
خضمية في تتبع الجرائم القاذوية والاختلاء الادارية وللواع التتمير  
التي تستوجب العقاب الطميس ، كعبا تصل انفة الدعوى القاذوية  
وتقتض وحسدا بالادعاء امل المصلح القاذوية ، وبناشرة التمسالة  
الادارية لاطعها لاشتر الوه سواء في التحقيق لو الادعاء امل  
المحكم القاذوية ، لا يجعل منها خصا في الدعوى القاذوية اذ هي  
فيا تقدم تنوب عن الجهة المعنية التي يتبها العابل المخالف وعلى  
هذا الاساس لا تلزم النيابة الادارية بمصروفات الدعوى التي ترفعه  
او الطعون التي تقام منها ، فومى للمعطلين عن احكام المحكم القاذوية  
اذا حكم لصالح العابل في هذه الطعون ، انما يلزم بها الجهة التي  
يتبها العابل وقت وقوع المخالفة .

( طعن رقم ٤ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٩٧٣/٩/٢٣ )

### قائمة رقم (٤٦٥)

### ملخصا :

منازعة الخصم فيا تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الادارية  
العليان من التزامه بالمصروفات — ليس منازعة في مقدار الرسوم — عدم  
جوازها .

### ملخص الحكم :

ينص الرسوم الصادر في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريفه  
الرسوم والاجراءات المتعلقة بها امل محكمة القضاء الادارى — المعدل.  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم امام  
مجلس الدولة — في المادة ١٢ منه على أن « لذى الشأن أن يعارض في  
مقدار الرسوم الصادرة بها الامر ، وتحصل المطرسة بتقرير يودع  
في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الايام التالية لاعلان الامر » وتنص

المادة ١٣ على أن « تقدم المعارضة الى الدائرة التي اصدرت الحكم ..... » ولما كان المظلم لا يتنازع في مقدار الرسم وانما يهدف حسبما يستفاد من تقديم المعارضة الى المصلحة فيها قضت به المحكمة الادارية العليا من الزامه بالمصروفات وهو امر لا يستند الى أساس من القانون لأن الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها أو التظلم منها — فمن ثم فان التظلم يكون على غير أساس من القانون ويتعين رفضه مع الزام المظلم بالمصروفات .

( ملعن رقم ٦٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٦ )

المبدأ :

مصروفات الدعوى — تقسيمها — اتماع الحماية « مدى جواز تقسيمها او انقاصها عن الحد الأدنى اتمام المحكمة الادارية العليا » .  
تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار ان كلا منهما قد اخفق في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل اتماع الحماية بينهما بذات النسبة او محل لزام المدعى بالاتمام طبقا للمادة ١٧٦ من قانون الحماية لان ادارة قضايا الحكومة حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون — كما لا يجوز ان تقل الاتمام التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي اورده المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق بمبلغ اتماع الحماية الذي ترضه امر النقدي المعارض فيه على الحكومة وقدره عشرون جنيها فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ القضائية بجلسة ٦٠ من مارس سنة ١٩٧٦ بأن تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة

بنسبة معينة باعتبار أن كلا منحة قد أخفق في أخذ مبالغته لا يستنتج تقسيم مقابل إتباع المحاماة بينهما بذات النسبة إذ لا محل للزام المدعى عليه بالانتماء طبقا للعادة ١٧٦ من قانون المحاماة لأنه إدارة قضائية الحكومة التي حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل الانتماء التي يجب الحكم به على الحكومة من الحد الأدنى الذي لوودته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيها وعلى ذلك فإن ما قرره أمر التقدير من الزام وزارة العدل بمبلغ عشرون جنيها مقابل انتماء المحاماة يكون بمثابة لحكم القانون .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم يتمين القضاء بتعديل قائمة الرسوم موضوع هذه المعارضة بحيث تلزم الجهة الإدارية بمبلغ ٢٢ جنيها ( اثنان وعشرون جنيها ) فقط وذلك على أساس أن هذا المبلغ يمثل مبلغ ٢ جنيه ( جنيهان ) قيمة نصف الرسوم القضائية عن دعوى الالفاء رقم ١١١٢ لسنة ٣٦ ق وعشرون جنيها قيمة الحد الأدنى لاتعاب المحاماة مع الزام الجهة الإدارية مصروفات المحاماة .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ )

### قائمة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعوى إلا أنها أهم من الرسوم إذ تشمل كافة ما يتفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها ، مصاريف اتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال الى المحكمة اذا استلزم الامر ذلك في الدعوى فضلا عن مقابل اتعاب المحاماة قضاء المحكمة الإدارية العليا بلزام وزير الدفاع بأن يدفع للمدعى مبلغا معين المقدار والفوائد القانونية اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية والزمته كل

من الطرفين بنصف المصروفات — وهو أمر تقدير المصاريف على أساس المبلغ المحكوم به دون ائصال القوائد القانونية في العصب — قيامه على أساس خاطيء — الحد الأدنى لقبول انطباق المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات والحد الأدنى له في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيهاً — مقابل انطباق المحاماة عن الدرجتين يبلغ ثلاثين جنيهاً — يضمن اضافته الى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على المبلغ المحكوم به والقوائد — كل ذلك يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة .. » .

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حالياً أمام محاكم مجلس الدولة في شأن الرسوم والإجراءات المتعلقة بها ، أحكام الرسوم الصادرة عن ١٤/١٩٤٣/١٩ والقوانين الجمهورية المعدلة له ، والتي بينها فيلوجيا الرسوم التي تفرض على الدعاوى العينية أمام محاكم مجلس الدولة وكيفية تبويبها وإجراءات تقديرها والمجازفة في أوامر التقدير — إلا أن أحكام هذا المرسوم قلصت فقط على الرسوم القضائية ، ومن ثم غيى لا تمتد الى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير ، المصاريف والتظلم من هذه الأوامر ، وذلك بصيغ أن مصاريف الدعاوى وإن كان احدها غلصها رسم الدعوى إلا أنها أهم الرسوم التي تقبل كقيمة

ما ينبغي الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى ومسيرها حتى الحكم فيها ، كمصاريف أنجليي الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال المحكية اذ استلزم الامر ذلك في الدعوى فضلا عن مقابيل اتماع الحماية .

ومن حيث انه اذ خلت احكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف ، فمن ثم يطبق في الحكم بها واوامر تقديرها واجراءات التظلم من هذه الاوامر احكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان المادة ١٩٨ مرافعات تنص على انه « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان امكن والا قدرها رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعين هذا الامر للحكوم عليه بها ... » .

وتنص المادة ١٩٠ مرافعات على انه « يجوز لكل من الخصوم ان يتظلم من الامر المشار اليه في المادة السابقة ويحصل التظلم امام المحضر عند اعلان امر التقدير او بتقرير في ظلم كتاب المحكية التي اصدرت الحكم، وذلك خلال ثمانية الايام التالية على الامر ، ويجوز للمحضر وتلم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم امام المحكية في غرفة المشورة ويعين الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة ايام » .

ومن حيث ان المادة ١٤ من لائحة الرسوم المعمول بها امام مجلس مجلس الدولة - معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٥ تنص على ان « يرضى في الدعوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب القلعة الآتية :

- ١٪ لقيمة ٢٥٠ جنيه .
- ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه .
- ٤٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠٠ جنيه .
- ٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠٠ جنيه .

وتنص المادة ٥ على أن « لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكبر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به » .

ومن حيث أنه قد فات أمر التقدير المتظلم منه أن يدخل في حساب المبلغ المحكوم به — الذي تحسب عليه الرسوم — الفوائد القانونية التي قضى الحكم الصادر في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق عليه بالزام وزير الدفاع بها اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ . ولا وجه للحجة بأنه لا يمكن تحديد مقدار قيمة الفوائد المستحقة حتى تاريخ تلم السداد باعتبار أن واقعة السداد هي واقعة لاحقة لدور الحكم وقد تكون لاحقة أيضا على تاريخ صدور أمر تقدير المصاريف ، ومن ثم يتمذر تحديدها لا وجه للحجة بذلك وإن صح هذا القول إلا أن القدر المتيقن أن قيمة الفوائد المستحقة من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ حتى تاريخ صدور الحكم في ١٩٨٢/١٢/١١ يمكن تحديد مقدارها ومن ثم حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ، وقد فات أمر التقدير المتظلم منه إدخال هذا المقابل في حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقا لحكم المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — المعمول به في تاريخ صدور حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٢ ق ، المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق عليا — فإن الحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات ، والحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيها ، فيكون مقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيها ، ويتمين إضافته إلى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على مبلغ المحكوم به والفوائد فيصير المجموع هو ١٨٨٧٦٣ ، يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين .

( طعن رقم ١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩ )



## الفرع السادس عشر

### مستلزمات الدعوى

#### قاعدة رقم (٤٨)

مبحث :

الرفع باستبعاد الطعن لعدم دفع الرسوم — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على اعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

ملخص الحكم :

لئن صح أن صندوق توفير البريد هو هيئة عامة مستقلة لها شخصية معنوية طبقاً للمادة الأولى من قانون أنشائه رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ وهو بهذه المسألة يخرج عند إقامة الطعن الراهن في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٣ — عن نطاق محلول لفظ « الحكومة » الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والمطبق أمام مجلس الدولة بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وتقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأي وما جرى به العمل في هذا الشأن من قصر هذا المحلول على الحكومة المركزية ومصلحتها دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة للحكمة التي قام عليها النص المذكور وهي وحدة الميزانية — لئن صح ( ٤٣م — ج ١٤ )

ذلك كله إلا أنه يصدر القوانين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة المعمول بهما في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالتفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك أن المفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالا للشك في خصوص طبيعة الهيئات العامة عن أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وأنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ومن ثم فإن الحجة التي تفيهاها المشرع من تقرير مزية الإعفاء من الرسوم القضائية على النحو السابق بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة ومن بينها الهيئة الطاعنة وتصبح تبعا لذلك ناشئة تلم كتاب هذه المحكمة على تقرير الطعن بأن الرسم « خاص بالحكومة » في موضوعها من ناحية تسوية حساب الرسم أسوة بما هو مقرر بالنسبة الى الحكومة وعلى غرار ه .

( طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

### ملخص الحينكم :

بمردور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة :  
ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بصدار قانون الهيئات العامة المصول بهما فى ٩  
من مايو سنة ١٩٦٣ لم يبدئية محل للقول بالترقة بين الحكومة بمعالجة  
الضيقة وبين الهيئات العامة فى مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٦٠  
للسنة ١٩٤٤ ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣  
المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالا لشبهة فى خصوص طبيعة  
الهيئات العامة عن أن الهيئات العامة فى الغالب الإعم مصالح عامة حكومية  
منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وأنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا  
أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتحمل الدولة عجزها  
ويؤول لميزانية الدولة ما تخفقه من أرباح ومن ثم فإن الحكمة التى تفيهاها  
المشرع من تقرير مزية الإعفاء من الرسوم القضائية على النحو السابق  
بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة وبمقتضى هذا القضاء لا تستحق  
رسوم على الدعاوى أو الطعون التى ترفعها الهيئة العامة لشئون المسكنة  
الحديدية ( الهيئة المعارضة ) لكونها هيئة عامة تدخل فى نطاق مدلول  
لفظ « الحكومة » الذى نصت عليه المادة ٥٠ سالفه الذكر وذلك على الرقم  
من أن طعننا الذى صدرت فى شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد أقيم  
فى تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة  
١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كاشفان  
لوضعها القانونى السابق على اقامة طعننا وجدير بالذكر أنها انشئت  
كهيئة عامة فى عام ١٩٥٦ بمقتضى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ « بالقضاء  
هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر » .

( طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٤٧٠ )

إلى :  
١٩٦٨

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام  
مجلس الدولة — رسوم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — تقدير

**الرسوم —** مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتتل عليها الدعوى —  
إذا كانت الدعوى تشتتل على طلب واحد ، يحصل الرسوم الثابتة —  
إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد —  
يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات — إذا كان مصدرها  
سندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة .

### **ملخص الحكم :**

ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن  
الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥  
جنيها على الدعوى التي ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا »  
وتنص المادة (٣) من ذات القرار على أن تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم  
القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ  
من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في  
المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة الرسوم أمام  
مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم  
القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية يبين أن العبرة في تقدير الرسم  
هي بتعدد الطلبات واية ذلك أنه ينص في مادته الرابعة على أنه « إذا  
اشتتلت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة مطومة القيمة ناشئة عن  
سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فإذا كانت ناشئة عن  
سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . وإذا اشتتلت  
الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب  
منها على حدة الا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد فنفي  
هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد . . . » .

ومن حيث أنه يستفاد من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع فرض

رسميا أيضا تغيره خيمية عشر جنبها على كل دعوى ترفع من اميجاب الشان  
امام المحكمة الادارية العليا وذلك متى كانت مشتتة على طلب واحد اما اذا  
كانت تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سيند واجد فالاصلي في هؤم  
الجهة ان يجرى تقدير الرسم على اساس مجموع هذه الطلبات . واذا كان  
مصدرها سندات مختلفة تم تقدير رسم مستقل على اساس كل سند على  
حدة . ومن ثم يتضح ان مناط - تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتت  
عليها الدعوى .

ومن حيث انه بالاطلاع على الطعن ٩٦٦ لسنة ٢٠ القضائية الذي  
صدر الامر المعارض فيه بالنسبة لتقدير الرسوم المستحقة عليه بين انه  
قام عن السيد / . . . . ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والسيادة  
. . . . و . . . . بطلب الحكم بالفاء قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي  
الصادر برفض الاعتراض رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٣ اقام منه واعتدال بعقد  
البيع العرفي المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ الصادر اليه من المحاكم  
ضدهم عدا الهيئة عن مساحة فدان واحد بزمنا ناحية الميونة واستبعاد  
هذه المساحة من القدر المستولى عليه لدى الباعين في تطبيق أحكام القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . وعلى مقتضى ذلك يكون الطعن المذكور مستتبلا على  
طلب واحد فقط وهو الاعتداد في صدد تطبيق القانون المشار اليه بمقتضى  
البيع العرفي الصادر الى الطعن مع ما يترتب على ذلك من آثار لازمة وهذه  
الغاية الاستيلاء على الأرض موضوع هذا العقد . ولا يغير من ذلك كون  
المقد صادر من ملك أو أكثر فهو لا يعدو أن يكون مجرد تصريف واحد  
صاحب الز. مشتر واحد وان الطعن لم يتضمن سوى هذا التصريف وحده  
فما يقتضى تحصيل رسم واحد عنه .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه لا يستحق على الطعن الصادر  
فيه امر التقدير المعارض فيه الا رسم واحد قدره خيمية عشر جنبها  
وبالتالي كان من المقتضى على قلم كاتب المحكمة الادارية العليا ان يقوم

يقتضد قائمة الرسم على هذا الأسس أما وأن هذه القائمة تضمنت تقدير أكثر من رسم واحد فاتها تكون قد صدرت بالمخالفة لأحكام القانون وبالتالي تكون المعارضة فيها قائمة على أساس سليم من القانون . ويتعين من ثم إلغاء قائمة الرسوم المذكورة فيما تضمنته من تقدير أكثر من رسم واحد قدره خمسة عشر جنيها على الطعن سالف الذكر مع إلزام قلم الكتاب باعتباره الخصم الحقيقي بالمصاريف .

( طعن ٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٧١ )

المبدأ :

استئصال الدعوى على طلب أصلي وآخر احتياطي — استحقاق

ترجيح الرسمين .

ملخص الحكم :

ان تقدم المدعى بطلب أصلي وآخر احتياطي لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على طلبات متعددة يعتمد الرسم المستحق على كل منها فلك أن المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين معا وإنما يطلب الحكم بطلب واحد منهما فقط واختيار أحدهما بصنة أصلية والآخر بصنة احتياطية في حالة رفض الطلب الأصلي وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرانة » .

( طعن ٩٢٢ ، ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ٤/٤/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

عدم اداء الرسم على الطلب الاحتياطي قبل الفصل فيه — لا يترتب عليه بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

ملخص الحكم :

أن النفي على الحكم المطعون بأنه اذ لم يستبعد طلب التعويض الاحتياطي يكون قد شل به ما يستوجب الغاءه — مردود بأنه لو صح أن هناك رسما مستحقا على الطلب المذكور لم يؤد قبل الفصل فيه فإن ذلك ليس من شأنه أن يترتب عليه أى بطلان اذ أن المخالفة المالية في القيام بلجراء من اجراءات التقاضى لا يترتب عليها بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

( طعن ١٢١٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣ )

### قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

مؤدى نصوص لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية انه يجوز للجنة المساعدة القضائية ان تصدر قرارا بالاعفاء من الرسوم القضائية كلها او بعضها ان ثبت عجزه عن دفعها بشرط ان تكون دفواء محتملة الكسب — إثر الاعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم الممضى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضدته والزم بمصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات

القضائية بعد ان يثبت لها زوال حالة المعجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانهاء اثره — لقلم الكتلة ان يستصدر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم امرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه مجزما ببعضها او معنى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية الا انه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتفقا لاجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بالغاء الاعفاء وانهاء اثره .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص على أن « يعنى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت معجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتلة للكسب » وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه « اذا زالت حالة المعجز المعنى من الرسوم أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتلة المحكمة أن يطلب من اللجنة ابطال الاعفاء » كما تنص المادة ٢٨ على أنه « اذا حكم على الخصم المعنى من الرسوم وجبت مطالبته بها فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعنى اذا زالت حالة معجزه » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة انه يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قرارا بالاعفاء من الرسوم القضائية كلها أو بعضها لمن يثبت معجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتلة للكسب وان اثر الإعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعنى بها حتى له صدر الحكم في الدعوى ضده والزم بمصاريفها وذلك حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدة القضائية التي اصدرت قرار الاعفاء بعد أن يثبت فيها زوال حالة المعجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانهاء اثره فيحق عندئذ لذوى الشأن سواء كان قلم الكتلة أو الخصم أن يطلبوا لخصمهم السابق اعفاءه من الرسوم المستحقة وأن يقوموا بخلاف اجراءات التنفيذ جبرا ضده للوفاء بها .



ومن حيث أن الثابت من الأوراق على النحو السالف بيانه أن المعارض أعفى من أداء رسوم الدعوى رقم ٨١٦ لسنة ١٥ القضائية المختصة من المعارض ضد وزارة التربية والتعليم واتحاد خندرك الحكي نهائيا في هذه الدعوى من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٨ القضائية برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات وأن قلم الكتاب قام باستصدار أمر من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتقدير الرسوم القضائية التي يلزم بها المعارض وأعلن المعارض بالصورة التنفيذية لأمر التقدير .

وإن عليه يلزم للكتاب أن يستجند من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أمرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها أو معفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية الا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ اجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الاعفاء وإنهاء اثره . وإنه لما كان قلم الكتاب قد بدأ في الحالة الماثلة في اتخاذ اجراءات التنفيذ على المعارض بإعلانه بالصورة التنفيذية لأمر التقدير قبل أن يصدر قرار من لجنة المساعدة القضائية بعد تحققها من زوال حالة عجز المعارض بإبطال الاعفاء وإنهاء اثره فإنه يتعين الحكم بعدم جواز تنفيذ قائمة الرسوم لعدم اتخاذ الاجراءات المبسوط عليها في القانون .

( طعن ١٤٦٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٤ )

#### قاعدة رقم (١٧٦) :

#### المبدأ :

قرار الإعفاء من الرسوم وإن لم يشمل سوى طلب إلغاء القرار المطعون عليه إلا أنه يشمل بأثره الطلب الجديد بالتمويضي عن ذات التقدير .

### ملخص الحكم :

ان كان قرار اعفاء المدعية من الرسوم لم يشمل سوى طلب الغاء القرار المطعون عليه الا انها وقد قامت بعد ذلك بتعديل طلباتها باستبدلة بطلب الالفاء طلب التعويض عن ذات القرار المطعون فيه فان قرار الاعفاء يشمل بآثارة الطلب الجديد . ذلك ان كلا من طلب الغاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنه يقومان على أساس قانوني واحد هو عدم بشرعية القرار الاداري وان الطعن بالالفاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بطريق غير مباشر ومتى كان الامر على هذا النحو يكون هذا السبب من اسباب الطعن غير مستند الى اساس سليم من القانون .

( طعن ٨٧٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٥ )

#### المبدأ :

الاعفاء من الرسوم على الدعاوى والطعون التي يرفعها اعضاء مجلس الدولة وفقا لتعديل الذي ادخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة — سريان هذا الاعفاء بقر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل به .

### ملخص الحكم :

ان القواعد المتعلقة بالرسوم القضائية تقضى باستحقاق هذه الرسوم ونحصيلها عند تقديم صحف الدعاوى والطعون وغيرها من الاوراق القضائية ولا يجوز الاعفاء منها الا بنص في القانون يحدد حالات الاعفاء وشروطها ولما كانت احكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع

الطعنان سلفا الذكر أثناء العمل به ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلت من النص على عدم استحقاق الرسوم على الدعاوى أو الطعون التي يقدمونها إلا بناء على التحصيل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن هذا الإعفاء لا يسرى إلا بأثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وعلى ذلك تكون المعارضة المثلثة غير قائمة على أساس من القانون ومن ثم يتمين الحكم برفضها والزام المعارض بصرفاتها .

( طعن ٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

##### المادة :

المادة ١٢ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى باستبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها — لا تريبه على الحكم إذا ما التفت عن باقى طلبت المدعى التي لم يسجلها طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى ينص على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون للأسباب الآتية :

أولا : أنه ثبت على المحكمة أن المدعى قد منحت له مواعيد جديدة للطعن على القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ وهذا التاريخ هو ١٩٧٠/٤/٨ تاريخ اعلائه بصدور قرار نقله بوزارة الداخلية وأنه لم يركز على هذا القرار بدعوى بإلغاء أما هدف إلى تقرير مبدأ جديد فيما يسمى بدعوى

مقررير صحة قرار الوصول الى نفيس الهدف الذي يتفياه من دعوى الإلغاء .

ثانيا : ان الحكم المطعون فيه قد أغفل طلبه الخاص باستحقاقه المنحة  
مقابل مرتب ثلاثة شهور بمعدل الخارج وشطب المدة من ٢٩٦٩/٢/١ الى  
١٩٦٩/٣/٢٥ من رصيد اجازاته الاعتيادية باعتباره منتحبا بالديوان العام  
خسلاها .

ثالثا : لم يتعرض الحكم لطلبه الخاص باستحقاقه للملاوة الدورية  
اعتبارا من اول ابريل من كل عام .

ومن حيث أن المدعى تقدم بمذكرة شرح فيها طعنه بما لا يخرج عما  
جاء بعريضة الطعن واضاف بأن التكييف القانوني بطلبه الخاص بالقرار  
المذكور وأن طلب الالفاء المقدم منه يفنى عن التظلم منه وهو اقوى منه  
وأن التعويض المطلوب به عن كل من القرارين رقمى ١٥١ لسنة ١٩٦٨  
و ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن ادى الرسوم القضائية  
المستحقة عن طلبى المنحة والملاوة الدورية .

ومن حيث أنه يتبين من ملف طلب الاعفاء رقم ٥٧٤ لسنة ٢٣ أن  
المدعى طلب فيه إلغاء القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تغطية  
فى الترقية والتعيين فى وظيفة سكرتير ثالث اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١  
وما يترتب على ذلك من آثار وقد صدر له قرار باعفائه من الرسوم عن  
هذا الطلب بجلسة ١٩٧٠/٤/٢١ واقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى  
بذات الطلب فقط تم تقدم بطلب صرف المنحة والملاوة مذكرة مقدمة الى  
محكمة القضاء الإدارى .

ومن حيث أن المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ١٩٤٦/٨/١٤ الخاص  
بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى تنص  
على أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم  
القضائية فى المواد المدنية » وبالمرجوع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠

الصادر في ١٤ من يولية سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق من المواد الخفية بين أنها تفض على أن « تستبعد المحكمة القضائية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد حينها » « اذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن باقي طلبات المدعى التي لم يشملها طلب الاعفاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق ان المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن المائل غير مستند الى اساس سليم من القانون وخطيا بالرفض .

طعن ١٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ ان تاخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية — ورود النص مطلقا دون ثمة قيد او تخصيص — يسيىء في ذلك ما تعلق منها بالالتزام بادائها ام بإجراءات تحصيلها فيما عدا ما نصت عليه من قواعد اضافية خاصة بإجراءات تحصيل اتعاب المحاماة — نتيجة ذلك : ان الاعفاء من الرسوم القضائية يشمل ايضا الاعفاء من اتعاب المحاماة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تقضى بان « تاخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية وتقوم ارقام الكتل لحساب مالية التغطية وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية » واذ اسبق المشرع على اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية باطلاته على هذا النحو دون

ثمة قيد أو تخصيص فإن اتعاب المحاماة تأخذ بذلك حكم الرسوم القضائية غيرها عدا ما نصت عليه المادة ١٧٨ من قواعد اضافية خاصة بإجراءات تحصيل اتعاب المحاماة ولو استهدف المشرع غير هذا الفهم لما اعوزه اللفظ الذي يخصص به حدود الحاق اتعاب المحاماة بالرسوم القضائية ولكنه أراد في الواقع من الأمر هذه المساواة لذات العلة التي اقتضت الاعفاء من الرسوم القضائية في بعض المنازعات وهي التخفيف من أعباء التقاضي المالية بعد أن أصبحت اتعاب المحاماة المحكوم بها حقا لنقلية المحلّين تطبيقا لحكم المادة ١٧٨ سالفه الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الاعفاء من الرسوم القضائية تشمل أيضا الاعفاء من اتعاب المحاماة وأذ ذهب الحكم المطعون فيه في هذا الشق غير ما تقدم فإنه يكون واجب التعديل بالغائه الحكم فيما قضى به من الزام المدعية بببلغ خمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة .

( طعن ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

المقنن :

المعارضة في مقدار الرسوم الصانر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم — وجوب حصولها بالنسبة للقضاء الإداري بتقرير يودع في سكرتيرة المحكمة خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر — المعارضة الحاصلة أمام غير مقبولة شكلا .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ واضح وصريح في وجوب حصول المعارضة في مقدار الرسوم الصانر بها أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتيرة المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية

لاعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة إذا حصلت أمام المحضر منذ اعلان الأمر — على نحو ما فعل المعارض خلافا لما قدم تكون غير مقبولة شكلا لكونها حصلت بغير الشكل وبدون اتباع الاجراء الذى تفرضه المادة ١٢ المشار اليها وجوب حصولها به ولا وجه للتحدى بأن الأحكام المطقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية تجيز حصول المعارضة فى مقدار الرسوم الصادرة بها الأمر أمام المحضر عند اعلانه الأمر ذلك لأن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ « بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة » تنص على أن : « تطبق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى او يتخذ من اجراءات ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ » . ومادامت اللائحة المذكورة قد أوردت فى شأن الشكل الذى تحصل به المعارضة نصا خاصا هو نص المادة ١٢ منها الذى جاء مقصورا على شكل وحيد للمعارضة هو حصولها بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية الايام التالية لاعلان الأمر فقد امتنع تطبيق ما ورد فى الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى خصوص جواز المعارضة أمام المحضر عند اعلان الأمر وذلك بالتطبيق للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان ووجب الالتزام بحسود هذا النص الخاص .

( طعن ١٥٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

المبدأ :

نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ صريح فى وجوب حصول المعارضة فى الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتارية

**المحكمة خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر - المعارضة بطريق البريد تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبغير الباطن لإجراء الذي لمطبته المادة ١٢ المشار إليها .**

#### **ملخص الحكم :**

ان لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص في المادة (١١) منها على أن «تقدر الرسوم بئر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » . وتنص المادة (١٢) من هذه اللائحة على أن لدى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر . كما تنص المادة (١٣) على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع اقوال سكرتارية المحكمة والمعارض اذا حضر .

وحيث ان نص المادة (١٢) من اللائحة سألقة الذكر صريح وواضح في وجوب حصول المعارضة في الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر ومن ثم فان المعارضة اذ حصلت بطريق البريد على نحو ما فعل المعارض خلافا لما تقدم تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون اتباع الاجراء الذي تفرضه المادة ١٢ سألقة الذكر وجوب حصولها به وهو اجراء جوهري يلزم مراعاته .

( طعن ٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٤ )

**قاعدة رقم ( ٤٨٠ )**

**المادة :**

**المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحلة المحكمة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - نصها على انه تؤول الى مالية التقاية**



اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتلخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية — معاملة اتعاب المحاماة معاملة الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار امر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة إملاءها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويبدل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة » ناته يخلص من ذلك أن المصروفات المحكوم بها على الخصم المزمع بها قانونا تشمل بحكم للنص ويغير حاجة الى انصاح في الحكم — مقابل اتعاب المحاماة باعتبارها من عناصر المصروفات .

ومن حيث أن المادة ١٨٩ من قانون المرافعات تنص على أن « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن أمكن والا تنظرها رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعطى هذا الأمر للمحكوم عليه بها » وأنه وان كان يستفاد من هذا النص أن طلبه تقدير مقابل اتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها أو من نقابة المحامين بحسبان أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بإيلولة الاتعاب المحكوم بها في جميع القضايا الى مالية النقابة كمورد من مواردها الا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون — المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — تنص على أنه تؤول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتلخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتحدد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزنة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب نافذا تعذر تحصيل هذه الرسوم — رجع بها على النقابة .. ومخصص من الاتعاب

المحصلة نسبة قدرها ٥ ٪ لأقلام الكتّاب والحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه .

ولما كان مقتضى هذا النص أن تؤول إلى نقابة المحامين أتعاب المحلّة المحكوم بها ضمن مصروفات الدعوى بقصد تدعيم مواردها المالية - فقد أصبحت النقابة هي صاحبة المصلحة في التنفيذ بهذه الأتعاب على المحكوم عليه بعد أن زالت مصلحة الخصم المحكوم له بها في هذا الصدد إلا أنه لما كان من العسير على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع الأتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير بها والإعلانها وتحصيلها لذلك نصت المادة ١٧٨ على أن تأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتّاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

ومن حيث أن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة الرسوم أمام مجلس الدولة تنص في المادة ١١ منه على أن « تقدرو الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم » فانه يتمين على قلم الكتّاب عملا بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحامات سالف الذكر أن يتبع في تقدير مقابل أتعاب المحاماة المحكوم بها الإجراء ذاته الذي يتبعه في تقدير الرسوم القضائية وفي التنفيذ بها .

( طعن ١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨١ )

§ ١ :

لنص على أن أتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية -  
مقتضى ما قبلتها مصلحة الرسوم القضائية من حيث إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أو من حيث قيام قلم الكتّاب بالتنفيذ بها .

### مقتضى الحكم :

إن المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أن تأمر المحكوم عليه بدفع المصاريف التى تقضى عليه ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه ويدخل فى حساب المصاريف مقابل ائتماع المحللة كما تقضى المادة ١٨٩ منه بأن « تقدر مصاريف الخصم فى الخصم إذا لزم ولا قدرها رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على حريته يتدبرها المحكوم له ويعلن هذا الأمر الى المحكوم عليها بها » ، والله وأن كان المستفاد من ذلك أن طلب تقدير مقابل ائتماع المحللة يقضى من المحكوم له بها أو يقدم من نقابة المحامين باعتبار أن قانون المحللة الصلح بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بإيلولة الائتماع المحكوم بها الى مالية النقابة كموارد من مواردها إلا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون - معلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - تنص على أن « تؤول الى مالية النقابة ائتماع المحللة للمحكمة المحكوم بها فى جميع القضايا ، وتأخذ هذه الائتماع حكم الرسوم القضائية وتقوم أقاليم الكتل بتمويلها لحسابها مالية النقابة ونفسا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتتخذ رسوم التنفيذ بها طبقا لحساب الخزنة حتى يتم تمويلها مع الائتماع ، فلذا تقدر تمويل هذه الرسوم بجمع بها على النقابة ، وتخصص من حصة الائتماع المحصلة نسبة قدرها ٥٪ لأقاليم الكتل والحضرين ، ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه » والمستفاد من هذا النص أن نقابة المحامين أصبحت صاحبة المصلحة فى التنفيذ بالائتماع المحكوم بها بعد أن زالت مصلحة المحكوم له فى ذلك بإيلولة هذه الائتماع الى مالية النقابة بحكم القانون إلا أنه لما كان من المتعارف على النقابة أن تتولى خصومة تتبع الائتماع المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير عنها وإعلانها وتمويلها ، فقد نصت المادة ١٧٨ من قانون المحللة سالفة الذكر - على أن تأخذ هذه الائتماع حكم الرسوم القضائية وأن تقوم أقاليم الكتل

جلائلكم بتحصيلها وفقا للقواعد المقررة في قوانين الرسوم القضائية ومن مقتضى ذلك اخذا بصراحة النص حكمه أن تعادل اتماع المحاماة للحكموم بها معاملة الرسوم القضائية سواء من ناحية اجراءات التصديق اوامر بتقديرها أم من ناحية قيام ظم الكتاب بالتنفيذ بها على الحكموم عليه بها وتحصيلها لصالح نقابة المحامين .

ومن حيث أن الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بملحقة الرسوم امام مجلس الدولة ينص في المادة ١١ منه على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » . فانه يتعين على ائلام الكتاب بمحاكم مجلس الدولة ، عملا بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالفه البيان أن تتبع في المطالبة بمقابل اتماع المحاماة الحكموم بها الاجراءات عينها التي تتخذها في المطالبة بالرسوم القضائية وعلى ذلك فليس ثمة سلس من القانون لما ذهب اليه الجهة المعارضة من أن ظم الكتاب لا صفة له في استصدار أمر تقدير بأتماع المحاماة الحكموم بها ومن ثم تكون المعارضة غير قائمة على سند من القانون أو الواقع ويتعين والحالة هذه الحكم برفضها مع الزام المعارضين بالمصروفات .

( ملغى رقم ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

نقدا :

المادة ٢٨٥ من القانون المدني نصها على أنه اذا حكم بالدين وحظر الحكم قوة الأبر المقتضى أو اذا كان الدين مما يتقدم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بقرار المدين كانت مدة التقادم التجديد خمس عشرة سنة .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « تتقدم بخمس سنوات الخرائط والرسوم المستحقة للدولة .. » الا أن الفقرة الثانية من المادة ٣٨٨ من القانون المدني تنص على أنه « اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى أو اذا كان الدين مما يتقدم بسنة واحدة وانقطع تلقيه بإقرار الدين كانت مدة التقدم الجديد خمسة عشرة سنة » .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الرسوم محل المطالبة وقد صحر بها حكم من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ القضائية فانها لا تتقدم الا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم أيا كانت مدة التقدم السابق ومن ثم تكون المعارضة بلا سند ويتمين لذلك الحكم برفضها والزام المعارضة بصرفاتها .

( طعن رقم ٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

المبدأ :

الأحكام التي تصدر في منازعة الأحوال الشخصية — تنفيذها طبقا للاتحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤/٤/١٩٠٧ — اغفال المادة ١٩ من الاتحة التي على تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق العجز على المرتبطين والمعايشات تحت يد الحكومة — عدم جواز تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام .

### ملخص الفتوى :

ان لائحة الاجراءات الواجب اتباعتها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية المتخذة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ تنص في مادتها الاولى على انه « يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية اعترفه . وهي تلك هذا الاختصاص ان يطلب تنفيذه بالطرق الادارية » .

ومناد هذا النص ان اللائحة اجازته تنفيذ الاحكام الشرعية بالطريق الاداري فضلا عن طرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات .

وقد نظمت اللائحة هذا الطريق من طرق التنفيذ تنظيميا شاملا تناول فيها تناول الرسوم المقررة لكل نوع من انواعه ، فنصت المادة السادسة في صدد الحجز على المقولات على « ان الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس . يعطى منه طالب الحجز ما يفي دينه ويسلم ما يبقى للمدين » . كما نصت المادة ١٧ في صدد الحجز على العقار على ان « يعطى ثمن المبيع بعد تنزيل الرسم النسبي باعتبار اثنين في المائة للدائن بقدر دينه وتمطى الزيادة للمدين » . ونصت المادة ١٩ في صدد الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة على انه « اذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة او من ارباب المعاشات ، يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته او معاشه . وتنفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بهوجب ايسال يحزر على ظهر السند » . وقد اغفلت هذه المادة النص على تحصيل او رسم على للتنفيذ بهذه الطريقة . كما نص على ذلك بشأن طريق الحجز على المقول وعلى العقار في المادتين سالفى الذكر .

ومن حيث انه على اثر صدور المرسوم بقانون رقم ٧٨ في سنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الجديدة في ١٢ من مايو سنة ١٩٢١ - والتي حلت محل لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ - اصدر وزير الحفانية في ١٩ من يولية سنة ١٩٢٤ قرار باستمرار العمل بلائحة الاجراءات الصادرة سنة ١٩٠٧ المشار اليها ، واخيرا صدر القانون رقم ٤٦٢

لنسخة ١٩٥٥ بإلغاء المحكم الشرعية والمالية ، وقد نص في المادة ٩٢ على أن « تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحكم للشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ » كما جاء في مذكرته الايضاحية أن المشروع ينص على « أن يستمر تنفيذ الأحكام التي تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا للائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية » وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري فضلا عن الطريق المقرر للتنفيذ في القانون المرامعات » . ويؤخذ من ذلك أن هذه اللائحة لا تزال نافذة معمولا بها في تنفيذ الأحكام التي تصدر في منازعات الأحوال الشخصية .

ولما كانت المادة التاسعة عشرة من هذه اللائحة لم تنص على تسجيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق الحجز على المرتبكات والممتلكات تحت يد الحكومة كما تبين مما تقدم . فإنه يمتنع تطبيقا لهذا النص عدم تسجيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بذلك الطريقة .

( فتوى رقم ٤٩٥ — في ١٩٥٧/١/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

##### المبدأ :

رسوم الاملاوى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ — الحق في استردادها — عدم تقادمه إلا بالقضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

##### بفحص الفتوى :

في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الاولى منه على ما يأتى « مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة والقرارات

النهائية من اللجان القضائية والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية تعتبر ملغية من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فيها يتعلق بالحكم الذى يقضى بانه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف بين ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو عليل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منها مما يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا » كما نصت المادة الثانية منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة » .

وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ ونص فى المادة الأولى على أن « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار اليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالقضاء حكم فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة باعانة غلاء المعيشة » ، كما نصت المادة الثانية منه على انه « ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار اليها فى المادة السابقة » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تطيحا على مآتيه الأولى والثانية المشار اليهما « ان المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ قضت بسريان هذا الحكم ( حكم الفكلة فى اعانة غلاء المعيشة ) على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ومقتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكمها باعتبار الخصومة منتهية — ولما كان من المصلحة العامة الغاء القضاء من اصدار هذه الاحكام فقد رأى نظرا لكثرة القضايا أن يكون الأثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى واتما بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك » .

ويمستفاد من مجموع هذه النصوص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكرها ان المشرع لم يقف عند حد إلغاء ما تضمنته قرارات مجلس الوزراء من احكام خاصة بتكلة اعانة غلاء المعيشة فى يوم صدورها بل حرص على النص على سريان هذا الالغاء على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة



القضاء الإداري ولكن مقتضى ذلك أن تحكم المحاكم المنظورة أمليها  
الدعوى المتعلقة بحكم التكلفة المشار إليها بانتهاء الخصومة  
في هذه الدعوى والزام الحكومة بالمصروفات ، ولما كانت هذه الدعوى  
من الكثرة فقد رأى المشرع إعفاء المحاكم من نظر هذه الدعوى والحكم  
فيها بانتهاء الخصومة وترتب ذلك الأثر بقوة القانون ، وبذلك  
هدف المشرع إلى أن يرتب على إنهاء الخصومة على هذا الوجه ما كان  
يترتب على إنهاؤها بحكم من القضاء ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة  
برد رسوم هذه الدعوى يتقادم بذات المدة التي تتقادم بها الرسوم  
التي يصدر بردها حكم قضائي نهائي .

ولما كانت المصلحة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه « إذا  
انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب  
على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول ، على أنه إذا  
حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم  
بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم خمس عشرة  
سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمنا للالتزامات دورية متجددة  
تستحق الاداء إلا بعد صدور الحكم » . وظاهر من الفقرة الثانية من  
هذا النص ، أن التقادم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حائز  
قوة الأمر المقضي تكون مدة التقادم الجديد خمسة عشر عاما تبدأ  
من تاريخ صدور الحكم ولو كانت متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى  
بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة بسبب جديد للبقاء - ويسرى  
هذا الحكم حتى لو كان الالتزام دوريا متجددا وصدر به حكم نهائي  
فتكون مدة التقادم خمسة عشر عاما ، على أن الحكم قد يتضمن  
الالتزامات لم تزل عنها صفتا الدورية والتجدد كما إذا قضى للأجر  
بالأجرة المستحقة وما يستجد منها منذ صدور الحكم إلى يوم  
التنفيذ وفي هذه الحالة تزول عن الأجرة المستحقة المحكوم بها صفتا  
الدورية والتجدد فلا يتقادم الالتزام بها إلا بإقضاء خمس عشرة  
سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم ، أما الالتزام بما يستجد منها  
إلى يوم التنفيذ فيبقى محتفظا بصفتي الدورية والتجدد رغم صدور

للجنيك ، تلك الحقبة غير مستحق بزم صدور الحكم بل يستحق على  
تسليم بصورة مجددة فيقتلزم حال تسلم منها بانقضاء خمس سنوات  
من تاريخ استحقاقه .

ولما كان الاصل في تقادم الالتزام انها تسقط بانقضاء خمس عشرة  
سنة ما لم ينص القانون على مدة اقصر ( م ٣٧٤ من القانون المدني ) ،  
ومن ثم يكون التقادم القصير استثناء من هذا الاصل العام -  
والاستثناء لا يجوز التوسع فيه او القيلس عليه .

وفضلا عن ذلك فان الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧  
من القانون المدني التي تنص على ان « يتقادم بثلاث سنوات الحق في  
المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان  
التقادم من يوم دفعها » لتطبيقه على الرسوم موضوع الخلاف -  
هذا الاحتجاج مردود بأن مناط تطبيق هذا النص ان تكون الرسوم  
قد دفعت بغير حق ، ولما كانت رسوم الدعاوى المشار اليها قد دفعت  
لسبلا بحق وفقا لاحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للسير في  
الدعوى ونظرها بواسطة مرفق القضاء فان احكام هذا النص  
لا تسرى عليها ، ويؤيد هذا النظر الاساس القانوني لرد الرسوم  
المشار اليها هو القانون ذاته وفقا لنص المادة الثانية من القانون  
رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكره - ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون  
المدني تنص على ان « الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وحده  
تسرى عليها النصوص القانونية التي انشأتها » . ولما كانت الالتزامات  
التي تنشأ من القانون تتقادم بخمس عشرة سنة وفقا للاصل العام في  
التقادم ما لم يرد نص خاص بشأن تقادم هذا الالتزام بمدة اقل - ولم  
يرد ذلك النص - لذلك فان الالتزام برد رسوم الدعاوى المنصوص عليها  
في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يقادم الا بانقضاء  
خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ في  
٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ .

### كلمة رقم ( ٤٨٥ )

المادة :

الرسوم القضائية وللغرامات على الدعاوى المرفوعة من وزارة الأوقاف أمام مجلس الدولة بعد سنة ١٩٤٨ حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ —  
الترام هذه الوزارة بتدليتها عن هذه الفترة نظرا لما كان لهذه الوزارة من شخصية اعتبارية مستقلة ونية بالية بخصلة عن خبة الدولة حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ — لا تترفع في هذا الحكم بين ما اذا كانت الدعاوى مرفوعة من الوزارة بوصفها سلطة عامة او بوصفها نظرة على الأوقاف الخيرية او حارسة على الأوقاف الاهلية .

بالنص القسوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية والتي تسرى احكامها على الدعاوى المرفوعة امام القضاء الادارى بمقتضى الرسوم الصادر في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ والقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ في هذه المادة تنص على انه « لا تستحق الرسوم على الدعاوى التى ترافعها الحكومة ، فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » .

وبفاد هذا النص أن الدعاوى التى ترافع من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية . وحكمة ذلك أن الخزائنة التى تؤول اليها حصيله الرسوم القضائية هى ذات الخزائنة التى تصرف منها هذه الرسوم ومن ثم فلا جدوى من تحصيل الرسوم من الحكومة فى هذه الحالة مادامت ستؤول الى خزائنها العامة ، وعلى هدى هذه الحكومة يكون بطول لفظ الحكومة فى مفهوم النص المشار اليه هو الحكومة بمعناها الضيق أى الحكومة المركزية ، دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وذلك لانفصال ميزانيات هذه الهيئات عن ميزانية الدولة مما تقتضى معه حكمة عدم استحقاق الرسوم .

ولما كانت وزارة الأوقاف إلى ما قبل أول يولية سنة ١٩٥٦ —  
خات شخصية اعتبارية وذية مالية مستقلة عن شخصية الدولة وتمتعا  
المالية ، ذلك لأنها أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٠ من نوفمبر  
سنة ١٩١٢ الذى نص على أن يحتفظ لها باستقلالها الذاتى وعلى أن تكون  
ميزانياتها قائمة بنفسها على حدتها « كما كانت مصادر إيراداتها هى  
رسوم ادارتها للأوقاف التى فى عهدها والأعمال الفنية التى تقوم  
بها واحتياطى المعاشات ورسوم مواجهة حسابات الأوقاف الخيرية  
والأوقاف المشتركة ، وكانت هذه الإيرادات مخصصة لأوجه الاتفاق  
الواردة بميزانية الوزارة ومن بينها صرف مرتبات موظفيها وتسوية  
حالاتهم ، وقد استمر ميزانيتها مستقلة على هذا النحو حتى أصبحت  
فى الميزانية العامة للدولة من أول يولية سنة ١٩٥٩ » .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين على وزارة الأوقاف أن تؤدى الرسوم  
القضائية المستحقة عن الدعاوى التى رفعتها أمام القضاء الإدارى حتى  
أول يولية سنة ١٩٥٩ تاريخ اصباح ميزانيتها فى الميزانية العامة — ولا  
يفير من هذا النظر أن الوزارة قد رفعت هذه الدعاوى بوصفها سلطة  
عامة وليس بوصفها ناظرة على الأوقاف الخيرية أو حارسه على الأوقاف  
الأهلية ، ذلك لأن وصف السلطة العامة ليس هو مناط عدم استحقاق  
رسوم قضائية عن الدعاوى التى ترفعها الجهة الادارية بل أن مناط  
عدم الاستحقاق هو وحدة الخزانة بين غروع الحكومة المركزية وهو أمر  
غير متوافر فى شأن وزارة الأوقاف على نحو ما سبق ببيانه فى الفقرة  
المسابقة على أول يولية سنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أنه يتعين على وزارة الأوقاف أداء  
الرسوم القضائية عن الدعاوى التى رفعتها أمام القضاء الإدارى فى  
«الفترة المسبقة على أول يولية سنة ١٩٥٩» .

## قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية - نصها :  
على خفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستأنف في مسألة فرعية واستكمال الرسم المستحق عنه اذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى - سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتباره صادرا في مسألة فرعية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أن « يخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية ، فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه . » .

ويتضح من هذا النص أنه اذا ترتب على الطعن في الحكم بطريق الاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، فان الرسم لا يخفض الى النصف طالما أنه سيقترن على الفصل في موضوع الدعوى استكمال الرسم ، فان هذا من شأنه قصر الأحكام الصادرة في مسائل فرعية التي عنتها الفقرة الثالثة من المادة الثالثة سالفة الذكر على الأحكام التي لا يترتب على الطعن فيها طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، إذ أن هذه الأحكام هي فقط التي تعتبر أحكاما صادرة في مسائل فرعية في تطبيق النص المتقدم .

بموضوع الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية وبين حكمها الصادر في ٤٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الذي اعتبر الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية لا يترتب على الطعن فيها بالاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة ثلثى درجة .

ولم تعرض أحكام قانون المرافعات الحالي للمسألة الخاصة بالطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وما إذا كان يترتب عليه في جميع الأحوال طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أنه من المتعين التفرقة بين الدفوع بعدم قبول الدعوى التي تنصق بالموضوع وتلك التي يكون بينها المخطوط لانقضاء الميعاد ، إذ أن كل ما استحدثته قانون المرافعات بشأن الدفوع بعدم قبول الدعوى هو نص المادة ١٤٢ التي قضت بأن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف » .

كما أن النص على جواز ابداء الدفوع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، لا يترتب عليه الحاق الدفوع بعدم القبول بالدفوع الموضوعية وتطبيق جميع القواعد المقررة بشأن الدفوع الموضوعية بالنسبة إليها بما في ذلك أن الطعن في الحكم بعدم قبول الدعوى - أي كان مبناه - يطرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية إذ حقيقة الأمر أن المشرع قد اقتصر في المادة ١٤٢ على اجتزاء قاعدة واحدة من القواعد المطبقة بشأن الدفوع الموضوعية بالنسبة للدفوع بعدم القبول وهي القاعدة الخاصة بجواز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى أما فيما عدا ذلك من القواعد التي تطبق بشأن الدفوع الموضوعية فلم ينص القانون على تطبيقها بصدد الدفوع بعدم القبول وليس من شك في أن قصر النص على الأخذ بهذا الحكم بشأن هذه الدفوع لا يحتم تطبيق القواعد الأخرى المقررة بشأن الدفوع الموضوعية . ويؤيد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات قد تضمنت ما يأتي تعليقا على المادة ١٤٢ :

« لم يكن ثمة بدء من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفع بعدم قبول الدعوى بعد أن طال بحثه في الفقه والقضاء وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ ( المادة ١٩٢ ) . على أن المشرع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجواز إبدائه في أية حالة تكون عليها... » أما غير ذلك مما يعبر البحث فيه عن طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى ، كالمبحث فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تصكح من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور أو البحث فيما إذا كان الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى بطرح النزاع في موضوع الحق على محكمة الطعن فذلك لم يتعرض المشرع للفصل فيه ... » . وليس أدل من ذلك على أن النص على جواز إبداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى لا يستلزم القول بالحقاق هذا الدفع بالدعوى : الموضوعية وبأن الطعن في الحكم بقبول الدفع إليه كان مبقيا بطرح النزاع يرمنه على محكمة الطعن ، وإنما صرحت المذكرة الإيضاحية بن المشرع لم يشأ أن يتطرق إلى البحث في هذه المسألة مما يقطع بأن المشرع قد أثر ترك الأمر لاجتهاد الفقه والقضاء ومادام أن أحكام القضاء تدل على الأخذ بالفترة بين دفع بعدم القبول وبينها انقضاء الميعاد وغير ذلك من الدفع بعدم القبول فلا وجه للخروج على مؤدى هذه الفقرة في ظل تلتون المراسلات الحالية إذ لم يرد بنصوص هذا اتفاقون أي حكم يصرح أو يلمح إلى حجر تلك الفقرة .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، ومن ثم يخفى رسم استثنائه إلى النصف .

## قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

### المبدأ :

« استحقاق ريع الرسم في حالة ترك المدعى الخصومة أو تصالحه مع خصمه » ينطبق هذا الحكم ان يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي اعلن اليها المدعى اعلانا صحيحا وان يكون ذلك قبل بدء المرافعة — المقصود بالجلسة الأولى في حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لاعتذاره هي الجلسة التي يعذر اليها المدعى وليست الجلسة التي يتم فيها التأجيل للاعذار — أساس ذلك — التأجيل للاعذار يكون تلقائيا بمجرد تحقق توبه ولا تتوافر في الجلسة التي يتم فيها التأجيل للاعذار مكنة ترك الخصومة أو التصالح .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية ينص في المادة ٢٠ مكررا منه على انه « اذا ترك المدعى الخصومة او تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ريع الرسم المسند » كما ورد هذا الحكم ذاته في نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وردده من بعده قانون المرافعات الجديد في نص الفقرة الاولى من المادة ٧١ منه وبمناسبة اجراء الجهاز المركزي لمحاسبات تفتيشا على ايرادات بعض المحاكم تبين له ان ائلام الكتب تخلف فيها في تحديد ملول عبارة ( الجلسة الاولى ) سائلة الذكر ، فذهب بعضها الى اعتبار ان الجلسة الاولى هي الجلسة التي اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا وليست الجلسة التالية لاعتذاره ، ومن ثم فانه في حالة ترك الخصومة أو الصلح في الجلسة التالية للاعذار يستحق نصف الرسم طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية وليس ريع الرسم عملا بنص المادة ٢٠ مكررا منه ،



بيننا فيجب البعض الآخر من أعلام الكتاب إلى اعتبار الجلسة الأولى هي للجلسة التالية لإعذار المدعى عليه المتخلف عن الحضور برغم إعلانه إعلانا صحيحا ، ويرجع هذا الاختلاف إلى صدور تعليقات من الوزارة إلى أعلام الكتاب تضاربت بين الاتجاهين المذكورين ، وأوضح الجهاز المركزي للحسابات أن عبارة الجلسة الأولى يقصد بها الجلسة التي أعلن اليها المدعى عليه إعلانا صحيحا ، كما ذكرت إدارة المحاكم في كتابها المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ أن المقصود بالجلسة الأولى في حكم المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم والمادة ٧١ من قانون المرافعات الجديد هو الجلسة الأولى التي أعلن اليها المدعى عليه إعلانا صحيحا وذلك أخذا بصراحة النص واستهداء بالمذكرة الإيضاحية نكل من القائل بأنهما الجلسة التي يتم فيها إعادة إعلان المدعى عليه الغائب حيث يكون الصلح أو ترك الخصومة ممكنا ، إذ يتضمن هذا الرأي تخصيصا للنص بغير مخصص وتحيلا له غير ما يحتل فضلا عما ينطوي عليه من خلط بين حكم هذه الحالة وبين ما اتجه إليه المشرع من وجوب إعادة إعلان المدعى عليه الغائب بقصد إلغاء نظام الطعن بالمعارضة ، هذا إلى أن عدم حضور المدعى عليه في الجلسة الأولى التي أعلن اليها إعلانا صحيحا لا يحول دون ترك المدعى دمواه . . . وقد سبق أن عرض هذا الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ فوات أن المقصود بالجلسة الأولى الجلسة التالية للإعذار ، كما أبدت هذا الرأي بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ « غير أن الجهاز المركزي للحسابات اعترض على هذا الرأي وطلب من الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الثابت من نص المادة ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية والمادة ١/٧١ من قانون المرافعات الجديد ( وتقبلها المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم ) وهي النصوص سالفة الذكر - الثابت

انه حتى يكون للمدعى الحق في استرداد ثلاثة ارباع الرسم يتعين ان يتوافر شرطان هما (١) ان يتم ترك الخصومة او التصالح في الجلسة الاولى لنظر الدعوى التى أعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا (٢) ان يتم الترك او التصالح قبل بدء المرافعة .. والحكمة التى دفعت الى تقرير هذا الحكم هى اتاحة الفرصة لتصلح فى الدعاوى او ترك الخصومة فيها قبل نظرها النقطى بمعرفة المحكمة حتى يخف الضغط على المحاكم بالنسبة الى المنازعات التى يبدى الطرفان او المدعى فيها اتجاها نحو التسليم بحق الطرف الآخر فيها يذهب اليه ، وفى حالة غلب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لاعداره ، فان الجلسة التى يتم فيها التأجيل للاعذار ليست هى الجلسة الاولى لنظر الدعوى ، خاصة اذا لوحظ ما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون المرافعات القديم من انه « اذا تخلف المدعى عليه او المدعى عليهم كلهم او بعضهم عن الحضور فى الجلسة الاولى وجب على المحكمة فى غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم فى الدعوى بمثابة حكم حضورى فى حق المدعى عليهم جميعا » وما تنص عليه المادة ٨٤ من قانون المرافعات القائم من انه « اذا تخلف المدعى عليه وحده فى الجلسة الاولى وكانت صحيفة الدعوى قد اعلنت لشخصه كان على المحكمة فى غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية يطن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم فى الدعوى فى الحالتين حكما حضوريا .. » ومعنى ذلك أن المشرع يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى — فى الحدود المبينة فى هذا النص — ومقتضى هذا الوجوب ان يكون التأجيل تلقائيا لجرد تحقق موجبه ، فلا تعتبر الدعوى انها نظرت فعلا فى الجلسة الاولى وبالتالي لا تتوافر فى هذه الجلسة مكتة ترك الخصومة او التصالح فيها . مما لا يتصور معه اعمال الحكم الوارد فى نص المادتين ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية و١/٧١ من قانون المرافعات ( المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم ) ، وبديهي أن العبرة فى امكانية ترك الخصومة او الصلح هى بالامكانية القانونية وليس بالامكانية المادية ، اى أن الجلسة الاولى هى الجلسة التى يكون فيها التصالح

أو ترك الخصومة ممكناً من الناحية القانونية ولو لم يكن ممكناً من الناحية الواقعية لتغيب المدعى عليه فيها وذلك يكون بالاعتداد بالجلسة التي يتم اعدار المدعى عليه للحضور فيها عند غيابه في أول جلسة حصة .  
لنظر الدعوى .

ولا وجه للقول بأن الأحكام تنور وجوداً وعملاً مع علتها وليس مع حكمتها ، وإن علة تقرير حكم استحقاق ربع الرسم فقط في حالة ترك الخصومة أو التصالح فيها هي الترك أو التصالح في الجلسة الأولى . وتقبل بدء المرافعة في الدعوى — لا وجه لذلك لأنه إذا كانت هذه هي العلة من هذا الحكم فإن الاستهزاء بالحكمة التي أملت به وهي تخفيف العبء عن المحاكم بالنسبة إلى المنازعات التي يمكن أن تنتهي بالترك أو بالتصالح بتشجيع المتقاضين على ذلك عن طريق اقرار حقهم في استرداد الجزء الأكبر من الرسم — الاستهزاء بهذه الحكمة ليس اغتالا لعللة النص وإنما هو تحديد لها وتحقيق للغرض الذي تفياه المشرع من تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه في الأحوال التي يتعين فيها على المحكمة تأجيل نظر الدعوى لاعدار المدعى عليه فإن الجلسة الأولى في مفهوم نص المادة ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ونص المادة ٧١ مقرة أولى من قانون المرافعات ( ويقابله نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم ) هي الجلسة التي يتم اعدار المدعى إليها .

( ملف ١٨٠/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

المبدأ :

تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرفوعة أمامها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم التي يجلس الدولة — نصه في ملحقه التلخيصي على فرض رسم ثبت قسومه

**خمسـة عشر جنـيها على الدعاوى التي ترفع من قـوى الإنسان أمام المحكمة الإدارية العليا** — عدم جواز تحصيل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالإضافة على رسم المن أمام المحكمة الإدارية العليا معادلت تضمها دعوى واحدة .

### **بعض القسـمى :**

ومن حيث أن المرسوم الصادر فى ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى كان يقضى فى المادة الأولى منه بأن يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى قدره ستة قروش على كل مائة قرش من الملقى جنيـه الأولى وثلاثة قروش على كل مائة قرش من الملقى جنيـه الثانية وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربعـمئة جنيـه ، ويفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة برسم ثابت قدره ستمائة قرش « وقد أضيفت فقرة ثالثة على المادة الأولى سألـفة الذكر بالرسوم الصادر فى ٩/١/١٩٥٤ تنص على أنه « ويفرض على طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه رسم ثابت قدره ستمائة قرش » ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ يستبدل بنص المادة الأولى سألـفة الذكر النص الآتى : « يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى حسب الفئات الآتية : ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها ٢٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيـه و٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيـه حتى ٤٠٠٠ جنيـه و٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيـه ، ويفرض فى دعاوى الإلغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعـمئة قرش » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن المرسوم أمام مجلس الدولة ينص فى مادته الثانية على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها أو ما يعادلها على الدعاوى التى ترفع من قوى الشان أمام المحكمة الإدارية العليا » ونص المدة الثالثة منه على أن « تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى كل مسـن إلهيـه

«الجمهورية بالنسبة له يزعم من دعوى أو يتخذ من إجراءات فيه وفيه  
عقبت لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المشارة إليها أو في هيئة  
القرار» .

ومن حيث ان المستند من التصريح المقدمة ان تنظيم الرتب  
المقرر على الدعوى يكون بصحة المحكمة المرفوعة امامها بالدعوى التي  
ترفع امام محكمة القضاء الادارى تحصل عنها الرسوم بموجب التكاليف  
المقدمة فيها طبقاً للمقتضى الأول والثانية من المرسوم الصادر في  
١٩٤٩/٨/١٤ بتعريف الرسوم والأجور التي المتضمنة به امام محكمة  
القضاء الادارى الممثل بمرسوم ١٩٥٤/١/٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم  
٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ، أما الدعوى التي ترفع امام المحكمة الادارية المفصلة  
فيحصل عنها رسم ثابت فترة خمسة عشر شهراً طبقاً للجدول المرفق من  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن  
الطلبات المقدمة من ذي الشأن أو التي قضى فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه في الدعوى التي ترفع امام المحكمة الادارية الطلابة  
لا يجوز تعطيل رسم عن طلب وقف تنفيذ القرار بالاعتماد على التماس  
الناشئ المقرر على هذه الدعوى . لأن واقع الدعوى لا يطلب من المحكمة  
المنكورة وقف تنفيذ القرار كما هو الشأن امام محكمة القضاء الادارى في  
رأى يطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في  
طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا يصح قياس طلب وقف تنفيذ  
الحكم امام المحكمة الادارية الطلابة على طلب وقف تنفيذ القرار امام  
محكمة القضاء الادارى لانه قياس على غير شبيهة .

ولا حاجة في القول بان الرسم امام المحكمة الادارية الطلابة مفروض  
على الدعوى وليس على كل طلب على حده مما يتعارض مع واحد من  
المبادئ الاساسية في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو  
تعدد الرسوم بتعدد الطلبات التي تشتمل عليها الدعوى ( مادة ٧ من  
القانون ) وهو مبدأ واجب التطبيق على الدعوى التي ترفع امام المحكمة  
الادارية الطلابة بطريق الاحالة المنصوص عليها في المادة ٢ من قرار رئيس

**الجمهورية** رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، لا حاجة بذلك لان الاحالة المشار اليها لا تكون الا حيث لا يوجد نص في القرار المذكور وفي لائحة الرسوم الخاصة بمجلس الدولة وقد حدد نص المادة ٢ من القرار المذكور رسماً **تلقاً** على الدعوى امام المحكمة الادارية العليا ، ولم يفرق هذا النص بين الدعوى التي تشتتل على طلب واحد والدعوى التي تشتتل على عدة طلبات كما لم يفرق بين الدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر **استقلاً** في طلب وقف تنفيذ القرار الاداري والدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر **استقلاً** في طلب وقف طلب الغاء القرار الاداري . معاً ، والاصل في تفسير القوانين أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد ، ولذا فلا يجوز أعمال الاحالة المشار اليها ولا يجوز بالتالي **تحويل** الرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ الحكم أمام محكمة النقض على ذات الطلب أمام المحكمة الادارية العليا .

كما لا يجوز الاحتجاج بنص المادة الاولى من الرسوم الصادر في ١٩٤٦/١/١٤ والتعديلات التي انضلت عليه فيما يتعلق بالرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ القرار سواء بالاضافة أو بالحذف لأن هذه المادة **تخص** الرسوم على الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري والتي تحدد على **مجلس** الطلبات المقدمة فيها ، ولا تنطبق على الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا التي حدد لها رسم ثابت بغض النظر عن الطلبات المقدمة فيها أو **الطلبات** التي قضى فيها الحكم المطعون فيه كما سلف البيان .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تحويل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالاضافة الى رسم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مادامت تضمها دعوى واحدة .

( ملف ١٨١/١/٣٧ — جلسة ١٨/٣/١٩٧١ )

**قاعدة رقم ( ٤٨٩ )**

**المبدأ :**

**رسوم قضائية — استحقاقها على الطعون الضريبية المتأخرة من**

**الشركاء المتضلعين وشركات التوصية — يكون على اساس مجموع ارباح الشركة وليس على اساس نصيب كل شريك متضلعين على حدة .**

### **ملخص الفتوى :**

ان المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية تنص على انه « اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد ، قرر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، ناذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . . . . . » كما تنص المادة ٧٥ من ذات القانون على ان « يكون تقرير الرسوم النسبية على الوجه الآتى : . . . . . سانس عشر : تقدر رسوم الدعوى التى ترفع من الممول أو عليه فى شأن تقرير الارباح التى تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الارباح المتنازع عليها . » وتنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على انه « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر يقتضى سبب قانونى واحد ، كان التقرير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقرير باعتبار قيمة كل منها على حدة » .

ومن حيث انه فى مجال تقرير الرسوم القضائية على الدعوى التى ترفع فى شأن الارباح ، فان المرجع فى ذلك أساسا الى نصوص قانون الرسوم ، وقد قطع نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم المشار اليها فى أن الرسم يقدر على اساس مجموع الطلبات باعتبار وحدة السند وهو عقد الشركة فى الحالة المعروضة ، طالما أن هناك وحدة فعلية وقانونية بين الشركاء تمثل فى وحدة العمل فى الأنشطة التى يزاولونها ، ثم فى وحدة النظر القانونية التى يستندون اليها معا فى الدفاع عن مصالحهم المشتركة فى الشركة القائمة بينهم ، توصلا الى تحييد صافي الربح الذى يوزع عليهم فى آخر كل سنة ضريبية ونفا لاتصبتهم المصعدة بعقد الشركة ، فتكون المنازعة تبعا لذلك مقضنة وحدة السبب القانونى مع تعدد الرسوم

وإثباتاً على ذلك فإن تغيير الرسوم في الدعاوى المرفوعة إليها يتم على أساس مجموع الأرباح المقررة للشركة جلة وليس على أساس نصيبه كل شريك على حدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرسم المستحق على الشركاء المفضلين في شركات القضاين وشركات التوصية يحسب على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك مفضلين على حدة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية .

( ملف ١٨٩/٢/٣٧ — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٠ )

##### المبدأ :

النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة والهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الوارد في هذا النص — مقتضى ذلك تمتعها بالإعفاء من الرسوم بالنسبة للدعاوى والطعون التي ترفعها .

##### مخلص القوى :

طلبت الهيئة العامة لفضل الوكالات بمحافظة الإسكندرية من وزارة العدل إعفائها من الرسوم القضائية المستحقة على الدعاوى والطعون التي ترفعها استناداً الى أنها من الهيئات العامة التي تدخل في مفهوم الحكومة الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الفصل بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية واستناداً الى صدور حكم بهذا المعنى من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٧ عسكارية بجلستها المعقودة في ١٩٦٨/١٤/٣ ، إلا أن وزارة العدل لم تستجب لهذا الطلب ولا زالت ترفض قبول هذه الدعاوى التي



تقديمها الهيئة إلا بعد سداد الرسوم المستحقة عليها . وإزاء ذلك فقد طلبت الهيئة من السيد وكيل وزارة العمل الامانة بوجبة نظر الوزارة في هذا الشأن. فتميدا لعرض النزاع على اللجنة العمومية لتسوية النقض والتفريع ، فلما دلتها الوزارة أن المستفاد من نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليها انها قصرت الاعفاء على الحكومة ولا يجوز التوسع في هذا الاعفاء بطلعه على المؤسسات او الهيئات العامة ، وإن ما يؤيد ذلك ان المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ حيثما ارادت اعفاء المؤسسات المعلقة من رسوم الامانة نصت على ذلك صراحة ولم تنص على اعفائها من الرسوم القضائية ، وأن محكمة النقض اخذت بهذا الرأي في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٠ .

وهن حيث ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه تنص على ان « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والمخصصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان نقطة الخلاف بين الهيئة ووزارة العدل تنحصر في تحديد ما اذا كانت الهيئة العامة تدخل في مطلق لفظ الحكومة الوارد في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه من محله ، حيث يتوقف على ذلك بيسان ما اذا كانت هذه الهيئة تغطي من الرسوم القضائية او لا تغطي .

وهن حيث ان المادة الاولى من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق ما يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . ونص المادة (١٤) من هذا القانون على ان « تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة » . كما تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٣ على ان « يحضر رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لم يعد ثمة محل للترقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أتت الذكر قد كشفت بها لا يدع مجالاً لشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة ذلك أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وإنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتتصل الدولة عجزها ويؤول إلى ميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ، ومن ثم فإن الحكمة التي يتوخاها المشرع من تقرير ميزة الإعفاء من الرسوم القضائية تكون متحققة بالنسبة إلى الهيئات العامة ، وعلى هذا الأساس ، قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ قضائية (جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠) بعد استحقاق رسوم على الدعاوى أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لكونها هيئة عامة تختل في مدلول « الحكومة » الذي نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ وذلك على الرغم من أن طعننا الذي صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد أقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كاشفان لوضعها القانوني السابق على اقامة طعننا .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وتدمى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية .. » فمن ثم يكون شأنها شأن أى مصلحة حكومية في مجال تطبيق حكم الإعفاء من الرسوم القضائية المشار إليها في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تختل في مدلول لفظ « الحكومة ». الوارد في

تص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، ومن ثم نقلا تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في هذا النص بالنسبة الى الدعاوى والطعون التى ترغمها .

( ملف ٣١٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٩١ )

المبدأ :

جامعة الأزهر وهى احدى الهيئات التابعة للأزهر تتمتع بصفة الاعفاء من الرسوم القضائية المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق — اساس ذلك ان الأزهر يعتبر من الهيئات العامة طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والتي تدخل في مدلول الحكومة في التمتع بالاعفاء المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق نص على انه « لا تستحق رسوم عن الدعاوى التى ترغمها الحكومة » فاذا حكم في الدعاوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة .. وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر على ان الأزهر هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى ( م ٢ ) وأنه يتمتع بشخصية معنوية وتكون له الاهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات ( م ٦ ) وأن جامعة الأزهر هى احدى الهيئات التى يشتمل عليها ( م ٨ ) .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٤ ان انتهت الى أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة لتمتعه بشخصية قانونية مستقلة ، ولقيامه على رسالة سلبية تتعلق بتزويد العالم الاسلامى بالمختصين وأصحاب الراى فيما يتصل بالشريعة الاسلامية

والشفاة العينية وتخرج علماء متجهين في الدين يطمعون الى الإتيان بالله  
والفتة بالنفس، وقوة الروح كفاية عليية وعيلية ومهنية لتأكيد الصلة بين  
الدين والحياة والربط بين العتيدة والسلوك ، والازهر بهذا الوصف يقوم  
على خدمة من أجل الخدمات العامة وتتوافر في شأنه مقومات الهيئة العامة  
طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن حكمة الاعفاء من الوصوم القضائية المقررة في المادة  
٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وان كانت قائمة على  
وحدة الميزانية ، الا انه بصور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ السالف  
الذكر لم يعد مجال للترفة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات  
العامة في شأن تطبيق المادة ٥٠ سالف الذكر اذ ان الهيئات العامة هي في  
الغالب الأعم مصالح حكومية يفسحها الفرع التشريعي الاستثنائية ، وانها  
وان كانت لها ميزانيتها خاصة بهلا الا انها تلحق بميزانية الدولة وتحصل  
الدولة عجزها وتؤول اليها ما تحققه من فائض وهي بهذه المثابة تدخل في  
محلول لفظ الحكومة في المنع بالاعفاء المشار اليه ، وبهذا المعنى قضت  
المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٩ ق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأثر يفسح في  
مفهوم لفظ الحكومة في مجال تطبيق أحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة  
١٩٤٤ المشار اليه .

( ملف ٤٠٧/٣٢ - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

تسعى هيئة الاوقاف المصرية من اعاء الرسوم القضائية .

مخلص الفتوى :

عرض على الجمعية المكونة لتسعى الفتوى والتشريع مذكى بجواز

اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من الرسوم القضائية . فلستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية الذى ينصر في المادة ٥٠ منه على انه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فلذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم اللواجية ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث أن مناد ذلك أن المشرع اعفى الحكومة من أداء للرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق المصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فانها تدخل فى ملول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه اعفاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان هيئة الاوقاف المصرية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بتشكيلها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الاوقاف وتسمى فى شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .

( ملف ٢٤٣/٢/٣٧ — جلسة اول ديسمبر لسنة ١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

تعفى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مدى جواز إعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية على الدعوى والمنازعات الخاصة بها أمام الجهات القضائية .  
فاستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم القضائية الذى ينص فى المادة (٥٠) منه على أن « لاستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحقّت الرسوم الواجبة » ، كذلك لاستحق رسوم على ما يطلب منها لكشف الصور والملفات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملفات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث أن الهيئة العامة تدخل فى محلول الحكومة بمعناها الواسع ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه إفشاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونفا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ . الصادر بإنشائها تعتبر هيئة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية .

( ملف ٢٤٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية — اعفاء الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية — الهيئات العامة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية — أسس ذلك — اثره — — اعفاؤها من الرسوم القضائية — تطبيق — عدم خضوع هيئة النقل العام بالقاهرة لأداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة ينص في المادة الأولى على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وينص في المادة ١٤ على انه « تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالاموال العامة ما لم ينض على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة » .

ومما ذلك ان المشرع أعفى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئات العامة وفقا لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تتولى إدارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام فانها لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . واذا كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتحمل الدولة عجزها ومن ثم فانها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، ينص في المادة الاولى على ان « تعتبر مؤسسة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون ( هيئة النقل العام بالقاهرة ) وتعتبر اموالها اموالا عامة .. » فان هيئة النقل العام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كاي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية للمعموية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

( ملف رقم ٢٢٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — بذات المعنى  
ملف ٤٠٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤ ، ولف ١١٢٩/ ٢/٣٤ —  
جلسة ١٩٨٤/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

#### المبدأ :

الدعاوى التي ترفع من المابلين بالقطاع العام امام جهة القضاء او امام المحاكم التأسيسية طبقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ او استنادا الى المادة ٦٠ من لائحة نظام المابلين بالقطاع العام ثم يقضى فيها بعدم الاختصاص والاحالة الى محكمة القضاء الادارى او احدى المحاكم الادارية — يتعين احوالة هذه الدعوى الى المحكمة التي عينها للحكم — ليس لقلم كتاب المحكمة التي احيلت اليها هذه الدعوى ان تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسوم .



### ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « على المحكمة أن تفسح بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » .

كما تنص المادة ١١٣ من هذا القانون على أنه « كلما حكمت المحكمة في الأحوال المقدمة بالإحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجهة التي يحضرون فيها أمام المحكمة التي أحيلت إليها للدعوى وعلى قلم الكتاب إخبار المقتبين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوبه بعلم الوصول » .

ومن حيث أن الدعوى التي أثير بصدها الاستفسار المعروض قد قضى فيها بعدم الاختصاص من المحكمة التي رفعت إليها مع إحالتها إلى محكمة أخرى فمن ثم يتمين إحالتها بإحالتها إلى المحكمة التي عينها الحكم وليس لقلم كتاب هذه المحكمة أن يحول دون ذلك بحجة عدم تحصيل الرسم .

ومن حيث أنه متى أحيلت الدعوى إلى المحكمة طبقا لما تقدم فإن هذه المحكمة تجرى شئونها فيما يتعلق باستحقاق الرسم على الدعوى من عنده .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه ليس لقلم الكتاب أن يحول دون عرض الدعوى على المحكمة بحجة عدم تحصيل الرسم ، وللمحكمة المحال إليها الدعوى أن تجرى شئونها فيما يتعلق ببدئ استحقاق الرسم على الدعوى .

( ملك ١٦٥/٢/٢٧ - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ )

## ملصدة رقم (٤٩٦)

### المبدأ :

الدعوى التى يطلب فيها بفسخ العقد والتمويض - الإخلال  
بالإتزام تعاقدى أو أكثر - هو سند طلب الفسخ وكذلك طلب التتمويض  
- تقدير الرسم فى هذه الحالة باعتبار مجموع قيمة الطلبات  
بالطبق لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠  
لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية فى المواد المدنية - يفر مما تقدم  
ما يقال فى فقه القانون المدنى من أن التتمويض فى حالة الفسخ  
يقوم على أساس المسئولية التقصيرية لا العقدية استنادا الى ما يترتب على  
الفسخ من زوال العقد بآثر رجعى - هذا القول أن صح فى القانون المدنى فإنه  
ليس حتما أن يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتتمويض من قبيل  
الدعاوى التى تستند فيها الطلبات الى أكثر من سبب - لكل فرع من  
أفرع القانون معالجة ضوابطه التى لا تنطبق بالضرورة على غيره من  
الأفرع الأخرى .

### ملخص التصوى :

ان المادة ٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية  
فى المواد المدنية تنص على أنه « اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات  
متعددة مطلوبة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع  
الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل  
سند على حده . واذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة  
جميعها اخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حده الا اذا كان بينها  
ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة  
لهذه الطلبات رسم واحد .. » .

وتنص المادة ٢٥٧ من القانون المدني على أنه في العقود المبرمة من الطرفين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بمطالبة الآخر بالتعويض أو بفسخ العقد أو بفسخه مع التعويض في الحالتين. فإن كان له مقتضى ، وتنص المادة ١٦٣ منه بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يجازم من ارتكبه بالتعويض .

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ تكلف الفكر تطبيقاً على حكم المادة ٧ منه أنه « روعى في وضع المادة ٧ الاعتداء بأحكام المادة ٣٠ مرافعات أهلى محافظة على حسن التمسك بين الأحكام التشريعية وأن بقي منهوماً أن لكل من المادتين مجالها الذى مستقل به عن الأخرى . فالمادة ٧ من هذا القانون خاصة بأحكام الرسوم والمادة ٣٠ مرافعات مناصها تحديد الاختصاص النوعى . وواضح أن المقصود بالسند فى المادة ٧ سبب الالتزام لا المستند » .

وبين من ذلك أنه لا اعتداد بالمستند فى مجال تحديد الرسوم وإن المقصود بالمستند الذى يبنى عليه تحديد الرسم هو السبب الذى يقع عليه المدعى طلباته .

ومن حيث أن رفع الدعوى بطلب فسخ العقد أنها يستند مقوماً الى ما يكون قد وقع من المدعى عليه — وهو الطرف الآخر فى العقد — من إخلال بالتزام أو أكثر من الالتزامات الملقاة على عاتقه بمقتضى العقد . وهذا الإخلال هو ما يستند اليه المدعى أيضاً فى طلب التعويض عن الضرر الذى لحقه من جرائه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك . فإنه يمكن القول بأن طلبى الفسخ والتعويض يقومان على ذات السند ومن ثم يقدر الرسم على الدعوى باعتبار مجموع قيمة الطلبين بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة المشار إليها .

ولا يغير مما تقدم القول بأن فقه القانون المدنى يرى أن التعويض عن حالة فسخ العقد يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية لا العقدية . استناداً الى ما يترتب على فسخ العقد من زواله بأثر رجعى مما يستلزم

جميعه اسناد المسؤولية في هذه الحالة إلى العلاقة التمهيدية الأمر الذي يبنى عليه اعتبار كل من طلبى النسخ والتعويض قائمين على مسندين مختلفين - ذلك ان هذا النظر انما لهلته اعتبارات التوفيق بين فكرة الاثر الرجعى للنسخ والحق في التعويض عن الاخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد ، وهذا القول ان صح في نفع القانون المدنى فليس حتما ان يستتبعه اعتبار دعوى النسخ والتعويض من قبيل الدعاوى التى تستند الطلبات فيها الى سببين مستقلين في مفهوم قانون الرسوم القضائية . فكل فرع من فروع القانون معانيه وضوابطه وتعاريفه التى لا تطبق بالضرورة بالنسبة الى غيره ، فنعرّف الموظف العام والمال العام مثلا في القانون الادارى لا يطبق حتما مع هذا التعريف في مجال القانون الجنائى .

وعلى ذلك فاذا جاز لفقه القانون المدنى ان يعم في تطبيق المنطق النظرى البحث ، فليس حتما ان تؤخذ تعاريفه بتفاصيلها النظرية واسسها الفلسفية لكى تطبق في مجال قانون آخر يعتمد على الواقع العملى اكثر من اعتياده على المنطق النظرى كما هو الشأن في مجال الرسوم القضائية التى يبنى ان يكون تطبيقها قائما على اسس عملية واضحة وبسيطة يسهل تفهيمها وتنفيذها .

وفي ضوء ما تقدم يتعين النظر الى كل من طلبى النسخ والتعويض باعتبارهما ناشئين عن سبب واحد هو في النهاية اخلال المدعى عليه بالالتزامات التى يلقيها عليه العقد ، فهذا الاخلال هو الذى يستند اليه المدعى في طلب نسخ العقد ، وهو ايضا سند في طلب التعويض عما لحقه من ضرر . ولا اعتراض على ذلك بان هذا القول لا يتفق ومفهوم فكرة السبب في القانون المدنى ، فليس ثمة تلازم حتمى بين مفهوم السببه في القانون المدنى وبين ما ينبغى ان تحمل عليه فكرة السبب في مفهوم قانون الرسوم .

ومما يؤكد هذا النظر ، ان اعتبار طلبى النسخ والتعويض قائمين على مسندين مختلفين من شأنه ان يؤدى الى اختلاف مقدار الرسم بين طلبات ذات طبيعة واحدة تأسيسا على فكرة نظرية بحث لا تنهض

مبررا كافيًا للمفارقة في تقدير الرسوم . ويظهر ذلك بجلاء بالنسبة الى عقود  
إلدة ، وهي عقود لا تطبق عليها فكرة الأثر الرجعي للنسخ لأن ما انقضى  
وتنهد منها ينطوي مع الزمن ولا يمكن اعلانه أو اعتباره كإن لم يكن ومن  
ثم يقال أن العقد في هذه الحالة ينتهي بالنسبة للمستقبل . وعلى ذلك  
فإن دعوى التعويض هنا تقوم على أساس المسؤولية العقدية طالما  
إن العقد لم ينته بأثر رجعي وإنما هو قائم في الماضي ومنتهج لآثاره .  
وهكذا بينما يقال بتحصيل الرسم في دعوى النسخ مع التعويض على  
أساس قيمة كل طلب على حدة ، يستأدى الرسم باعتبار مجموع قيمة  
الطلبين بالنسبة الى الدعاوى التي يطلب فيها انتهاء عقد من عقود المدة  
مع التعويض ، وتلك نتيجة غير مقبولة تنطوي على اختلاف ، في تقدير  
الرسوم بين طلبات من طبيعة واحدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الدعاوى التي يطلب  
فيها المدعى الحكم بفسخ العقد مع التعويض تعتبر مشتملة على طلبين  
مختلفين على مستند واحد هو العقد ومن ثم يكون تقدير قيمة الدعوى  
باعتبار مجموع الطلبين .

( ملف ١٧٩/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

المادة :

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه « لا يستحق  
رسوم على الدعوى التي ترفعها الحكومة فإنما حكم في الدعوى بإلزام  
الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة — فكل هذا النص انه  
لا يستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة وعلى  
ذلك فبني حكم في مثل هذه الدعاوى والطعون بإلزام الحكومة بالمصاريف  
فإن مثل هذا النص يقتصر أثره على عناصر المصاريف المستحقة  
قانوناً دون ما عداها — لا يمتد هذا الأثر لتشمل الرسوم القضائية التي  
لا وجود لها قانوناً أيضاً لعدم استحقاقها .

### ملخص الحكم :

من حيث أنه فيما يتعلق بما أوردته محافظة القاهرة خاصة بعدم تحميلها مبلغ سبعة جنيهات ونصف جنيه قيمة نصف الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ ق المقدم منها - علما كانت المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على الدعاوى التي ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا » وتنص المادة ٣ من ذات القرار على أن تطبق الأحكام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة والصادر بها مرسوم قى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ثم يكون الرجوع في تعيين المسائل الخاصة برسوم الدعاوى والطعون الإدارية والإجراءات المتعلقة بها إلى المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما وفيما عدا ذلك إلى أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ولما كانت المادة ٥٠ من هذا القانون تنص على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » ومفاد هذا النص أنه لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة ، وعلى ذلك فتمتنى حكم في مثل هذه الدعاوى أو الطعون بالزام الحكومة بالمصاريف ، فإن مثل هذا القضاء يقتصر اثره على عسائر المصاريف المستحقة قلنا دون ما عداها ، بحيث لا يمتد هذا الاثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعاً لعدم استحقاقها ، فلا يتصور أن ينصرف حكم قضائى إلى الزام الحكومة بما ليس مستحقاً أو واجباً قانوناً .. وبناء على ذلك ، فلا تستحق أية رسوم على الطعن رقم ٤١٨ لسنة ١٧ القضائية المقدم من محافظة القاهرة باعتبارها جهة حكومية ، ومتى كان الامر كذلك ، فإن أمر التقدير المنتظم منه وقد ألزم المحافظة بنصف رسوم الطعن المذكور يكون غير متفق وصحيح حكم القانون مما يعتبر معه تعيله على الوجه الذى يستتبع به مع مؤدى حكم المحكمة الإدارية العليا المتقدم ذكره ، أى بالزام المحافظة بنصف رسم الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ القضائية المقدم من المتظلم ضدها .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتعين القضاء بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها ، بحيث تلزم محافظة القاهرة ببيع ٢٥٠ر٢٥٠ جنيه ( ثلاثة وخمسين جنيهاً ومائتين ملياً ) فقط ، وذلك على أساس أن من هذا المبلغ ٢٥٠ر٧٥٠ جنيه ( خمسة وعشرين جنيهاً وسبع مائة وخمسين ملياً ) قيمة نصف الرسوم القضائية النسبية وعشرين جنيهاً قيمة الحد الأدنى لاتصاف المحللة وسبعة جنيهات ونصف جنيه قيمة نصف الرسم الثابت في الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ القضائية .

ومن حيث أن كلا من طرفي المعارضة قد أخفى في بعض طلباته . فمن ثم يجب أن تتحمل محافظة القاهرة بنصف مصروفات هذه المعارضة ، على أن يتحمل المعارض ضدها النصف الآخر .

( طعن رقم ١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١ )

### قائمة رقم ( ٤٩٨ )

#### المبدأ :

رسوم قضائية - لائحة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها لئلا يحكم القضاء الإداري - تخويل كل ذي شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير - سكرتارية محكمة القضاء الإداري المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١ من اللائحة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بشأن تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها لمسم محكمة القضاء الإداري تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

وتنص المادة ١٢ من اللائحة المذكورة على انه لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكة في خلال النهاية ايام التالية لاعلان الأمر . وتنص المادة ١٣ من اللائحة على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التي أصدرت الحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكة والمعارض اذا حضر .

ومن حيث أن البادئ بما تقدم أن سكرتارية المحكة هي التي تمثل الدولة في المطالبة بالرسم القضائية هي التي تقدم الى رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بطلب تقدير الرسم ثم تعلق الأمر الى المطلوب منه الرسم ، وتقوم بتسوية ما يتبشئ سذاه بعد صدور الأمر بالتقدير يخصم ما سبق دفعه عند تقديم الدعوى . وقد تطلب التشريع سماع أقوال السكرتارية قبل الحكم في المعارضة في أمر تقدير الرسوم وعليه نلاحظه اذا كانت المادة ١٢ من لائحة تعريف الرسوم والاجراءات المنطقة بها امام محكمة القضاء الادارى قد خولت كل ذى شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير ، فلا شك أن سكرتارية المحكة — وذلك دورها في شأن الرسوم القضائية تقرير من ذوى الشأن في هذا الخصوص فيكون لها كجهة ادارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها، المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير ، ولا خلاف في أن اللجوء بملحة اكيدة في ذلك بحصل أن الرسوم القضائية هي من الموارد العامة للدولة .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى النصوص والاحكام الخاصة للتجديد من يكون له التظلم او المعارضة في أمر تقدير المصاريف المحكوم بها ، للقياس عليها في حالة التظلم او المعارضة في تقدير الرسوم ، وذلك ان المصاريف المحكوم بها — وان كانت تشبه من بين عناصر الرسوم القضائية — الا أن طرق النزاع في شأنها هما الخصوم في الدعوى المحكوم له والمحكوم عليه ) أما الرسوم القضائية فصاحب الحق فيه جهده هي الدولة ، وهي في الأصل واجبة الاداء عند تقديم الدعوى ، ومن ثم فالمكلف بادائها للدولة هو المدعى . واذا كان ثمة جزء من الرسوم يتوجب دفعه الى ما بعد صدور الحكم في الدعوى — الا أن المدعى في التحكيم هو في الاصل المكلف باداء الرسم ، وفي ذلك تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد



المدينة على أن يلزم المدعى بإداء ككل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استغنى « من ثم فإن طريق الالتزام بالرسوم القضائية هما الدولة من ناحية والمدعى من ناحية أخرى ، وتقتل منها مصلحة جفية في المنازعة في أمر تقديرها ولا تبدأ مصلحة المدعى عليه في المنازعة في تقدير هذه الرسوم إلا إذا خسر الدعوى والزم بالمصاريف . إذ يعنى ذلك الزامه بأن يؤدي للمدعى ما دفعه الآخر من رسوم قضائية سواء عند تقديم الدعوى أو بعد صدور الحكم فيها ، باعتبار أن الرسوم عنصر من عناصر المصاريف . ومما قد يثار أنه ولئن كان لمصاحب المصلحة في النظم من أمر تقدير المصاريف هم الخصوم في الدعوى — إلا أن الحال يختلف بالنسبة إلى أمر تقدير الرسوم القضائية ، لأن المصلحة في النظم من هذا الأمر تثار بداء من الدولة — وتبطلها جهة الإدارة التي أينط بها تحصيل الرسوم وتسويتها وهي سكرتارية المحكة — والمدعى المكلف بإدائها إلى الدولة ثم قد تبدو بعد ذلك مصلحة المدعى عليه في المنازعة في هذا الأمر إذا ما حكم ضده ، والزام بالمصاريف هذا وتبين الفرق واضحة بين المصاريف والرسوم القضائية ، يستقرأ نصوص قانون البراءات الواردة في شأن المصاريف ، ومقابلتها بالنصوص الواردة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولائحة تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها المعمول بها أمام محكة القضاء الإداري ذلك أنه بينما نصت المادة ١٩٨ من قانون المرافعات على أنه تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن يمكن ولا تقديرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقتنها المحكوم له ويعطى هذا الأمر للمحكوم عليه بها .

فلان المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه تنص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعطى هذا الأمر للمطالب منه الرسم .

وتنص المادة ١١ من اللائحة المشار إليها على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكة . وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

كذلك فانه بينما نصت المادة ٩٠ من قانون المرافعات على انه يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الامر المثار اليه في المادة السابعة .

ويحدد المحضر أو ظم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذى ينتظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعطى الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاث ايام . فانه في المقابل تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الامر المثار اليه في المادة السابقة ... وتنص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المثار اليها على انه لذى الشأن أن يعارض في مقدار للرسم الصادر به الامر ...

ومن حيث انه متى اُبتان ما تقدم ، غذا واضحا أن الحكم المطعون فيه قد جاتبه الصواب اذ قضى بعدم قبول المعارضة المقدمة من سكرتارية محكمة القضاء الادارى في امر تقدير الرسوم القضائية الصادر من السيد رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ . في الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ القضائية لرفعها من غير ذى صلة ومن ثم يتمين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإعادة المعارضة الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها .

( طعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن عليه - حكم ذات المحكمة بالقضاء القرار المطعون فيه - طعن ادارة قضايا الحكومة في هذا الحكم - حكم المحكمة الادارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه والزام طرفي الخصومة المصروفات مناصفة - امر تقدير المصروفات ازاله الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ - مخالفته للقانون - لا وجه لالزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور والزام المدعى بمصروفاته .

### ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد . . . . . أقام الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل لدوان الشهر العقارى وأمين عام مكتب الشهر العقارى بالقاهرة طالبا وقف تنفيذ والفساء قرار وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقارى الصادر فى ٢١/٤/١٩٧٧ المتضمن عدم شهر اسبقية المدعى رقم ٢٥٩٨ لسنة ١٩٧٧ والسير فى اجراءات الطلب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ وقضت المحكمة فى الشق العاجل من الدعوى بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨ برفض طلب وقف التنفيذ والزم المدعى بالمصروفات . ولم يطن فى هذا الحكم بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ صدر الحكم موضوع طلب الالفاء قاضيا بالفاء القرار المطعون فيه والزام الخصوم بالمصروفات وان هذا الحكم فى موضوع طعن الحكومة رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٦ القضائية وقد حكمت فيه المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من السير فى اجراءات شهر الطلب رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ وبرفض ماعدا ذلك من طلبات والزم طرفى الخصومة فى الطعن بالمصروفات خلاصة وقد استصدر المدعى بناء على هذا الحكم أمر تقدير المصروفات المعارض فيه الذى تضمن الزام الجهة الادارية بببلغ ٣١٥٠٠ جنيها على أساس الزم تلك الجهة بنصف مصروفات المدعى ( أربعة جنيها ) ونصف مصروفات الطعن ( سبعة جنيها ونصف ) واتصاب المحاباه ( عشرون جنيها ) .

ومن حيث أن أمر تقدير المصروفات موضوع المعارضة قد خالفت القانو فيها تضمنه من الزام الجهة الادارية بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف تنفيذ القرار محل الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية لذ لا وجه لالزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور والزام المدعى بمصروفاته ولم تطعن فى هذا القضاء ولما كان الطلب الموضوعى المتعلق بالفاء القرار هو الذى تناوله حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية المخام من الحكومة عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى هذا الطلب فان مقتضى الحكم الصادر من محكمة الطعن بالزام طرفى الخصومة فى

الطعن المبروريات منصفة ، أن تلزم الحكومة بنصف الرسم المتروك على  
الطلب الذي عرض على هذه المحكمة .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١ )

### قائمة رقم ( ٥٠٠ )

#### المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنظر في  
منازعة أمر تقدير رسوم قضائية . وهذا لا يمنع اختصاصها إذا اختلفت  
المحكمة أمر تقدير رسوم قضائية فيها .

#### ملخص الفتوى :

غرض النزاع القائم بين وزارة المالية ووزارة العدل حول  
ظهير تقدير الرسوم في الدعوى رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال  
القاهرة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت  
نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي  
تخص على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء  
الرأى مسبقا في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التى تنشأ  
بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات  
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه  
المنازعات ملزما للجانين ... » .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤  
فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التعويض فى المواد المدنية والتي  
تخص المادة ١٦ منه على انه « تقدير الرسوم بأمر يصدر من رئيس  
المحكمة أو القاضى حسب الاحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة  
يوطن هذا الامر للمطلوب منه الرسم » .

وحسب المادة ١٧ من ذات القانون على انه « يجوز لفقوى الشان

إن يعارض في مقدار الرسم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابعة ..

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار اليه على انه « تقدم المعارضة الى المحكمة التي اصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال . ويصدر ، الحكم فيها بعد سماع لتوالت قلم الكتّاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة ايام من يوم صدوره . والا سقط الحق في الطعن » .

واخيرا استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٢ ، لسنة ١٩٦٨ في شأن المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تابر بلحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

من حيث انه وان كان الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض الا ان المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج عن هذا الاصل نيبا يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فحدد طريقته خلاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي اصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال .

ولما كان الخاص يقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينعسر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي اصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الاحوال وذلك ايا كان اطراف النزاع . ولا يخفى من ذلك القول بأن ما نصت عليه المادة ١١٠ مراعاتك يلزم الجمعية العمومية . بنظر هذا النزاع ذلك ان الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة ابداء الراى الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا انها لا تعد محكمة بالمعنى الذي عناء المشرع قد

المادة ١١. سلفة الذكر • والاحالة لا تكون الا بين محكمتين تابعيتين لجهة قضائية واحدة او لجهتين قضائيتين مستقلتين والجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة وانما هى جهة فتوى حدد القائلون اختصاصها كما حدد وسائل اتصالها بالمانزعات التى تعرض عليها . وذلك فمن يمثل الوزارة او الهيئة الصلة قانونا أى من الوزير او رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة ومن ثم فان قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى الطعن فى أمر تقدير الرسوم القضائية والمقيد بجدول المحكة برقم ٥١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها بنظره واحالته الى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص معتودا لها .

لذلك انتهت رأى الجمعية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

( ملف ١٢٥١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

المبدأ :

عدم اداء الرسم لا يصلح سببا للطعن .

ملخص الحكم :

عدم اداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل مدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر فى الدعوى وأساس ذلك انه طالما كانت الرسوم مستحقة وواجبة الاداء فان ظم الكتلب يتخذ الاجراءات المقررة فى تحصيلها .

( طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨ )

## مـصـرـوـبـات

كلمة الى القارىء .....

نأسف لهذه الاخطاء المطبعية

فلنكامل في مسيحته وتعالى ..

الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب
انتقضاتها	٤/١٨	انتقضاتها	١٢/٣١١	١٩٤٨	١٩٤٨
بدلها	٤/١٨	بدلها	١٧/٣١١	١٩٤٨	١٩٤٨
١٩٢٧/٤/١٦	٢٥/٢٧	١٩٧٩/٤/١٩	١٧/٣١١	١٩٤٨	١٩٤٨
وتنفي	٩/٥٩	وق	١٨/٣١١	١٩٤٨	١٩٤٨
لصلاح	١٣/١١٥	للاصلاح	١٤/٣١٢	النهائية	النهائية
كختصم	١٤/١٢٦	يختصم	٤/٣٢١	قبل الآخر	قبل الآخر
له	٢٠/١٥٦	لم	٢١/٣٢٣	آثارته	آثارته
لقتضائهم	٦/٢٠٤	الاختصاص	٢/٣٢٩	المطعون	المطعون
انتقلهم	٣/٢٠٩	انتقالهم	٨/٣٨١	البث في	البث في
تمتيع	٤/٢٠٩	تمتيع	٢٢/٤٠٦	الا	الا
المال	٤/٢١١	المال	٥/٤١٤	ارتباطا	ارتباطا
الدعوى	٢٠/٢١١	الدعوى	٢٠/٤١٦	حسبها	حسبها
حقيقتها	٢١/٢٢٠	حقيقة	١٣/٤٢٣	جزاء	جزاء
يدينها	٨/٢٢١	يدينها	١٨/٤٢٤	وورد	وورد
يصلب	٩/٢٤٤	يطلب	١٥/٤٢٦	فلها	فلها
الدعوى	١٦/٢٤٥	الدعوى	١٧/٤٣٠	صدور	صدور
ذلك	٨/٢٦٢	ذلك	٦/٤٣١	الا	الا
المدنية	١٢/٢٦٢	المدنية	١٣/٤٣٧	القانون	القانون
بين	٢٣/٢٧٥	بين	٢٢/٤٣٩	مختصة	مختصة
وقم	١٧/٢٩٣	وقم	٧/٤٤١	المطلب	المطلب
٧٥٢	١٦/٣٠١	٧٥٢ لسنة	١٨/٤٤٣	يجوز	يجوز
الحق	٢٢/٣٠١	الحق	١٠/٤٤٥	الراتب	الراتب
استقرارها	١٠/٣٠٢	استقرارها	١٨/٤٥٢	بعدهم	بعدهم

الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب
بعدا	٢٨/٤٥٢	يعدم	يعدم	٢٦/٤٩٢	بعد
تتفق	٦/٤٦٢	يتفق	تنفيذية	٢٦/٤٩٨	تنفيذية
بتنفيذ	٨/٤٦٥	بتنفيذ	وعلمته	١٤/٥٠٠	وعلمته
اللاحقة	١٢/٤٦٧	الحجية	التمسور	٧/٥٠٧	النصوص
قيم	١٤/٤٦٩	فيها	يجوز	٥/٥٢٦	يجوز
النازعة	١٤/٤٨٧	النازعة	ندابه	٢/٦٢١	بذاته
تنظيم	٢٠/٤٩٢	تنظيم			



## فهرس تفصیلی

### الجزء الرابع عشر

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	دعوى
١١	الفصل الاول : الدعوى بصفة ملية
١١	الفرع الاول : قواعد الاجراءات المتبعة في الدعوى
٢٢	الفرع الثاني : صحيفة الدعوى
٢٢	اولا : الابداع
٦٥	ثانيا : الاملان
٨٠	الفرع الثالث : المصلحة
٩٧	الفرع الرابع : المصفة
١٥١	الفرع الخامس : تكييف الدعوى
١٧١	الفرع السادس : طلب في الدعوى
١٧١	اولا : الطلبات الاصلية والطلبات الاحتياطية
١٨٤	ثانيا : الطلبات المارضة
١٩٣	ثالثا : الطلبات المعدلة
	الفرع السابع : نفع في الدعوى
١٩٦	اولا : احكام ملية
٢٠٤	ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص
٢١٩	ثالثا : الدفع بعدم القبول
٢٢٤	رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها
٢٢٨	خامسا : الدفع بالتزوير المسقط
٢٣٠	سادسا : الدفع بالتزوير
٢٣٣	سابعا : الدفع بعدم دستورية القانون
٢٤٢	الفرع الثامن : التدخل في الدعوى
٢٤٢	اولا : احكام ملية
٢٤٢	١ — منط التدخل
٢٤٧	ب — اجراءات التدخل

الصفحة	الموضوع
٢٤٩	ثانيا : التدخل الاختصاصي
٢٥٢	ثالثا : التدخل الاختصاصي
٢٥٤	الفرع التاسع : حق الدفاع
٢٥٤	أولا : محو العبارات الجارحة
٢٥٦	ثانيا : رد القضاة
٢٦٢	الفرع العاشر : عوارض سير الدعوى
٢٦٢	أولا : انقضاء سير الخصومة
٢٧٨	ثانيا : وقف الدعوى
٢٨٦	ثالثا : ترك الخصومة
٢٩٦	رابعا : انتهاء الخصومة
٣١٢	خامسا : الصلح في الدعوى
	الفرع الحادي عشر : هيئة مفوضي الدولة ، ودورها في
٣٢٨	الدعوى الادارية
٣٥٤	الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في رفع الدعوى بيمضي المدة
	أولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بيمضي المدة المقررة
٣٥٤	لتقديم الحق المدعى به
	ثانيا : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم
	السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨
٣٦٢	لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٢٠
٣٩٤	ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية
٣٩٦	الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى
٣٩٦	أولا : حجز الدعوى للحكم
٣٩٧	ثانيا : تبليغ الحكم
٤٠١	ثالثا : المنطوق
٤٠٢	رابعا : تسبيب الحكم
٤٠٦	خامسا : تفسير الحكم
٤٢٠	سادسا : تصحيح الاخطاء المادية
٤٢٦	سابعا : اغفال الحكم بيمضي الطلبات
٤٢٧	ثالثا : حجية الاحكام

الصفحة	الموضوع
٢٢٧	المبحث الأول : شروط حجية الأمر المقضى به
٢٢٧	أ - بصفة عليّة
٢٣٧	ب - وجبة الخصوم
٢٤١	ج - وحدة المحل
٢٤٨	د - وحدة السبب
	المبحث الثاني : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة
	الخصوم الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه
٢٥٤	الحكم
	المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق بالمنطوق والاسباب
٢٦٥	المرتبة ارتباطا وثيقا بالمنطوق
	المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد الى الخصوم وإلى خلفهم العام
٢٧٧	وخلفهم الخاص
	المبحث الخامس : حجية الأمر المقضى الذي تتمتع به الأحكام
٢٧٩	الإدارية حجية نسبية فيما عدا أحكام الإلغاء
	المبحث السادس : التفرقة بين أثر الحكم كأداة لتقوية الحقوق
٢٨٦	المحكوم وقوة الأمر المقضى
٢٨٧	تاسعا : تنفيذ الحكم
٢٩٦	عشر : ضياع الحكم
٢٩٩	حادي عشر : التنازل عن الحكم
٥٠٨	ثاني عشر : حكم تهديد بئدب خير
٥١٠	ثالث عشر : الحكم يهدم اختصاص والإحالة
٥٥١	رابع عشر : بطلان الحكم
٥٥١	المبحث الأول : حالات بطلان الأحكام
٥٥١	أ - أغفال الإعلان
٥٥٦	ب - عدم ايداع تقرير المفوض
٥٦٢	ت - صدور الحكم في جلسة سرية
٥٦٢	ث - إلزام خصم لم يكن ممثلا في الدعوى
٥٦٤	ج - خلو الحكم من الإسيب أو قصورها أو تناقضها
	وتهاوترها أو تناقضها مع المنطق

- د - المناقش بين مسودة الحكم ونسخته الاصلية ٥٦٧  
 ق - الاحالة في تسبیب حكم على حكم آخر ٥٧١  
 ك - عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الاصلية ٥٨٣  
 ل - عدم توقيع اعضاء الهيئة ٥٨٥  
 م - زيادة بن اشتركوا في اصدار الحكم عن العدد المقرر قانونا ٥٨٦  
 ن - الاشتراك في المداولة واصدار الحكم دون سماع المرافعة ٥٩١  
 هـ - عدم صلاحية احد الاعضاء ٥٩٩

المبحث الثانی :

- أ - الاخطاء المادية ٦٠٩  
 ب - النقص او الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم ٦١١  
 ت - ضوابط تسبیب الاحكام ٦١٦  
 ث - ورود المنطوق في ورقة مستقلة ٦١٨  
 ج - الاحالة بقرار ٦٢١  
 د - في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة لسبب الحكم في احدها باسباب الحكم في الأخرى ٦٢٢  
 ر - توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم ٦٢٥  
 ق - عدم الاخطار ثم الحضور ٦٢٦  
 ك - اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى الشأن ٦٢٨  
 ل - ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى ٦٢٢  
 م - ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كمفوض ٦٣٩  
 ن - قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او لسبب الرد بكتيب الجلسة ٦٤١  
 الفرع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى ٦٤٣  
 الفرع الخامس عشر : مصروفات الدعوى ٦٤٥  
 الفرع السادس عشر : رسوم الدعوى ٦٧٣

## مملكة عمل - مصر - الموسوعات

( صحن القهقي - حكم )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

الولا - المرافقات :

- ١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الأول « .
- ٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثاني « .
- ٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة المالية في قوانين أصابت العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وحكم المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ — موسوعة القضاة والرسم والدفعة : ( ١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسم والدفعة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف

صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوربية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء — ٢ آلاف

صفحة نسخت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن عرضا حثيثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — الفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وم بعدها ) .

( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٢٨ أجزاء —

الفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة لوجه نشاطات الدولة والامراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : ( ٣٦٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحا وائيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية المنحة وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٢ أجزاء - ٢ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا إيجازيا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : ( أربعة أجزاء - ٤ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة . الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجازيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربي : ( جزآن ) .  
ويتضمن شرحا وائيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .  
ويتضمن شرحا وائيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بلاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى العربى وحكمة  
التنقى المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة  
التنقى المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، برتبة موضوعاتها ترتيبا  
الجديا وزنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) ..

١٦ - الموسوعة الاعلامية للصحة لدية جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الصحية  
مدينة جدة ( بالكلية والصورة ) .









1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function  $f(x)$  defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (1)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $f(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

2. In the second part of the paper, we consider the function  $g(x)$  defined by the equation

$$g(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (2)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $g(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

3. In the third part of the paper, we consider the function  $h(x)$  defined by the equation

$$h(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (3)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $h(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

4. In the fourth part of the paper, we consider the function  $k(x)$  defined by the equation

$$k(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (4)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $k(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

5. In the fifth part of the paper, we consider the function  $l(x)$  defined by the equation

$$l(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (5)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $l(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

6. In the sixth part of the paper, we consider the function  $m(x)$  defined by the equation

$$m(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (6)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $m(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

7. In the seventh part of the paper, we consider the function  $n(x)$  defined by the equation

$$n(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (7)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $n(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

8. In the eighth part of the paper, we consider the function  $o(x)$  defined by the equation

$$o(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (8)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $o(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

9. In the ninth part of the paper, we consider the function  $p(x)$  defined by the equation

$$p(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (9)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $p(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

10. In the tenth part of the paper, we consider the function  $q(x)$  defined by the equation

$$q(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (10)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $q(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

11. In the eleventh part of the paper, we consider the function  $r(x)$  defined by the equation

$$r(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (11)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $r(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

12. In the twelfth part of the paper, we consider the function  $s(x)$  defined by the equation

$$s(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (12)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $s(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

13. In the thirteenth part of the paper, we consider the function  $t(x)$  defined by the equation

$$t(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (13)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $t(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

14. In the fourteenth part of the paper, we consider the function  $u(x)$  defined by the equation

$$u(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (14)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $u(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .

15. In the fifteenth part of the paper, we consider the function  $v(x)$  defined by the equation

$$v(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (15)$$

where  $x$  is a real number. It is shown that the function  $v(x)$  is increasing and concave down on the interval  $(-\infty, \infty)$ .